السلسلة الثالثة
الحركة الوطنية التونسية والمغاربية : رقم 13

المؤتمر العالمي السابع عشر
لمنتدى الفكر المعاصر حول :

دور المرأة المغاربية في حركة التحرير وبناء الدولة الوطنية

إشراف وتقديم الأستاذ المتميز
د. عبد الجليل التميمي

منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات
ومؤسسة كونراد أديناور

Konrad
Adenauer
Stiftung

ماي - أيار 2007

دور المرأة المغاربية في حركة التحرير وبناء الدولة الوطنية

السلسلة الثالثة : الحركة الوطنية التونسية والمغاربية : رقم 13

مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات

- تمّ تصفيف هذا الكتاب على الوحدة الإعلامية بالمؤسسة.

أما السحب فكان بمطبعة سيمباك (Sympac) – بتونس حيث تم سحب 200 نسخة فقط في شهر ماي / آيار 2007.

نشرت أعمال المؤتمر بدعم من مؤسسة كونراد أديناور بتونس.

يطلب هذا الكتاب من العنوان التالي :

المقر الجديد لمؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات الكائن بـ :

عمارة الامتياز -المركز العمراني الشمالي لتونس A 25 – تونس 1003

الهاتف من تونس : 444 231 71 أو 164 751 71

من الخارج : 444 231 71 00216 أو 164 751 71 00216

الفاكس من تونس : 77 66 23 71 من الخارج : 77 66 23 71 00216

البريد الإلكتروني : Email : temimi.fond@gnet.tn

رقم الموقع على الانترنت : (باللغة العربية) www.temimi.org (نحن نعمل على تطويره حاليا)

http://www.temimi.refer.org. (باللغة الفرنسية)

د. عبد الجليل التميمي تحت إشراف وتقديم

دور المرأة المغاربية في حركة التحرير وبناء الدولة الوطنية، ماي/ آيار 2007.

402 ص ؛ 24 سم – (السلسلة الثالثة : الحركة الوطنية التونسية المغاربية : رقم 13)

ر.د.م.ك. 978-9973-32-076-6

1- دور المرأة في الحركات الوطنية. 2 – المرأة والسياسة في المغرب العربي.

ر.د.م.ك. 978-9973-32-076-6

السلسلة الثالثة : الحركة الوطنية التونسية والمغاربية : رقم 13

المؤتمر العالمي السابع عشر لمنتدى الفكر المعاصر حول:

دور المرأة المغاربية في حركة التحرير وبناء الدولة الوطنية

إشراف وتقديم الأستاذ المتميز

د. عبد الجليل التميمي

منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات ومؤسسة كونراد أديناور

ماي/ أيار 2007

كشاف الموضوعات

1 – القسم العربي

الصفحة

2 – القسم الفرنسي

أ. د. عبد الجليل التميمي

كانت المرأة أحد المحاور الرئيسية للخطاب الإصلاحي خلال الفترة الاستعمارية في المغرب والمشرق العربيين على حد سواء، إذ أثيرت حولها العديد من القضايا والمسائل الجوهرية، ويأتي على رأس الاهتمامات بالمرأة، مسألة تعليمها. وبالفعل اعتبر التعليم مفتاحا للنهوض بالمرأة وبالمجتمع في عمومه، وإنه على ضوء ذلك أنشئت وتعددت المدارس لتعليم البنات، وقد قام الأهالي بإدخال بناتهم إلى المدارس المحلية ثم الالتحاق بالمعاهد الدولية. ولنا في الحكيمة توحيدة بن الشيخ، أول طبيبة تونسية على مستوى المغرب العربي، عندما تخرجت من جامعة باريس سنة 1919، والتي تعد مثالا بارزا على مدى أهمية وإيمان بعض العائلات لتعليم البنت المسلمة. وكانت النتيجة أن هذه الحركة أعطت ثمارها في ذلك العهد نفسه، وقد سجلنا العشرات بل المئات من النساء في عديد التخصصات في العلوم الصحيحة والاجتماعية والإنسانية.

وإلى جانب ذلك لم تكن المرأة غائبة عن النضال الوطني من أجل حركة التحرير، سواء بمساهمتها في الأحزاب السياسية أو مشاركتها في المظاهرات والإضرابات، وكذا المساهمة في الكفاح المسلح، وإن بقيت هذه المسألة -بطبيعة الحال- في حدودها الرمزية، نتيجة ثقل الإرث التاريخي ورواسب الماضي وهيمنة النزعة الذكورية التي سعت إلى تغييب أدوارها المتعددة في بناء الدولة الوطنية ذلك أن المرأة أصبحت اليوم عنوان التقدم الاجتماعي والتنمية الشاملة، ولا يمكن تحقيق أي خطوة جديدة وفاعلة على هذا الصعيد، إن بقيت تؤدي دورا ثانويا في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. ويبدو أنها لن تتأخر في قطع خطوات أخرى، تبدو اليوم مرتبطة بمدى رسوخ عقليات سائدة موروثة ووجوب تجاوزها، استجابة لمختلف المتغيرات المحلية والدولية. وعليه يندرج مؤتمرنا حول مساهمات المرأة في الحركة الوطنية المغاربية وبناء الدولة الوطنية، الجزائرية منها بصفة خاصة، عندما تحققت بطولات رائعة في سجل المنظومة التحررية للبلدان المغاربية وساهم ذلك في تأطير هذا الدور وإبرازه لجيلنا وللأجيال القادمة.

أما في عهد الاستقلال وإن اختلفت الوضعيات من بلد مغاربي إلى آخر، فقد اتجهت عموما نحو التحسن، ولعل المفتاح في ذلك يعود أساسا إلى انتشار التعليم، وهكذا نجد أنفسنا من جديد في حدود الخطوط الكبرى التي رسمها الخطاب الإصلاحي. ولا شك أن صدور مجلة الأحوال الشخصية بتونس في فجر الاستقلال، أحدث ثورة حقيقية في العقليات والسلوك، واعتبر ترسيخا لمسار الحركة الإصلاحية، وتجسيما للخطاب التحرري للمرأة ودفاعا عن حقوقها الأساسية.

لقد احتلت المرأة ومازالت محورا رئيسيا في ظل الدولة الوطنية وخاصة مع التحولات العميقة التي يعـرفها العالم اليوم. وفي هذا الإطار، فإن مؤتمرنا يكتسي صبغة راهنية، حقيقية وعميقة. حيث أن المطالبة بالديمقراطية اليوم، لا يمكن أن تكون ذات مصداقية، بدون تمكين المرأة المغاربية من إدارة شؤون المجموعة من خلال المؤسسات التنفيذية والتمثيلية-البرلمانية مثلا. ولا غرو، فقد حققت على مدى جيل واحد فقط، العديد من الاختراقات والنجاحات الثابتة، من خلال بروزها الفاعل في العديد من المجالات ليس فقط الأدبية والمسرحية والفنية ولكن أيضا في المجالات الاقتصادية وفي سلك المحاماة والقضاء وبقية القطاعات الحيوية للمجتمع المغاربي، هذا فضلا عن وجودها المحوري في قطاعات التعليم والصحة.

****

فالشكر عاليا إلى كل الباحثات والباحثين من المغرب والمشرق العربيين الذين شرفونا بحضور المؤتمر، وساهموا في مناقشاته وحواره العلمي البناء، وتلك هي الرسالة السامية التي تعمل من أجلها مؤسستنا في تعزيز الحوار المغاربي-مغاربي والمغاربي-مشرقي. كما أقدم الشكر لمؤسسة كونراد أديناور التي قامت بدعم المؤتمر على جميع المستويات وإلى ممثلها الدكتور هاردي استري الذي وجدنا لديه دوما التفهم والدعم الفاعل والحقيقي، وتلك هي الغاية البناءة التي تعمل لها مؤسستنا في تصحيح الشراكة الأوربية-المغاربية على صعيد البحث العلمي الهادف وإضفاء طابع الاستمرارية والجدية والروح العلمية في كل المبادرات التي أنجزناها منذ عشرين سنة اليوم، بعيدين عن تبني الشعارات المضللة التي أساءت إلينا جميعا.

د. عبد الجليل التميمي

خطاب الأستاذ عبد الجليل التميمي

حضرات السفراء والمندوبون العرب والدوليون المعتمدون بتونس ؛

حضرة السيد فرانسيس دوبوا، ممثل الأمم المتحدة بتونس ؛

حضرة الأستاذة د. آمال سليمان العبيدي ؛

حضرة الآنسة ألفة رفرافي ممثلة مؤسسة كونراد أديناور بتونس ؛

ضيوفنا وضيفاتنا المبجلين ؛

سيداتي، سادتي.

أراني بادئ الأمر مهنئا على هذا التوفيق في جمع هذه النخبة المتميزة من الباحثات والباحثين القادمين من مغربنا العربي ومن الأردن، شاكرا لهم جميعا، استجابتهم للمشاركة في مؤتمرنا السابع عشر لمنتدى الفكر المعاصر، وهو ما يمكن اعتباره تتويجا جديدا وتشريفا لهذه المؤسسة الأكاديمية العاملة منذ عشرين سنة اليوم، على تفعيل وتطوير الحوار والشراكة البحثية والمعرفية على المستويات المغاربية والعربية والدولية، عندما نذرت نفسها لمعالجة عديد الإشكاليات بأمانة الباحث، وحرصه الشديد على تأطير الحقيقة والإصداع بها. وموضوع هذا المؤتمر يتناول إشكالية، تحتل اليوم صدارة أجندة اهتمامات السياسيين والإعلاميين والباحثين جميعهم، وتتعلق بالمرأة التي أصبحت موضوع الساعة وعنوانا على التحديث والإصلاح، في منطقتنا العربية التي تشكو وهنا شاملا ومؤسفا، بل وبائسا، تجاه المرأة ودورها في حركة التحرير وبناء الدولة الوطنية، وهو الدور الذي غيبه المجتمع السلطوي الذكوري وكذا المؤسسات والمنظمات النسائية المغاربية، ذات التوجه الإعلامي البحت، والبعيدة عن تبني المنهجية في حسن اختيار إشكالياتها البحثية.

لنذكر بادئ الأمر أن منظمة الأمم المتحدة قد تبنت إعلان 1978 كسنة عالمية للمرأة، وبعد عقدين، أفضت مساعيها إلى عقد مؤتمر بيكين سنة 1998، ومازالت منظمة الأمم المتحدة تولي هذا الملف، كل الأهمية الاستثنائية التي وجب أن يحتلها على الصعيد العالمي ولكن بصفة خاصة في البلاد العربية. ولا أدل على ذلك من تخصيص التقرير الرابع، حول المرأة العربية باعتبارها المقياس والمعيار الحقيقي للتقدم والانخراط في الحداثة والحراك الإيجابي والفاعل لكل التحولات الاجتماعية الحاسمة في آليات ومصيرية المجتمع.

إن اهتمامنا اليوم بهذا الملف ليس بجديد علينا، وليس قطعا المرة الأولى التي نولي فيها اهتماما خاصا بالمرأة، فقد نظمنا مؤتمرا أول حول : **العائلة الأندلسية : النساء والأطفال**، وكان ذلك سنة 1995، كما نظمنا مؤتمرا ثانيا حول : **المرأة العربية أثناء العهد العثماني**، وتم ذلك سنة 2000، وقد نشرنا بحوث وأعمال هذين المؤتمرين، إيمانا منا بأن الخلفية التاريخية ضرورية، لفهم أكثر دقة وشمولا لهذا الملف الغائب الحاضر في حياتنا اليومية وفي لقاءاتنا ومداولاتنا، إلا بالشكل البرقي السريع واللماع والذي يترجم في غالب الأحيان، عن هاته المواقف، المؤيدة ظاهريا للمرأة ولكن تمارس السلطة والقهر في الفضاءات المنزلية الداخلية.

ومع هذا نؤكد أننا بمعالجتنا لأول مرة أدوار المرأة المغاربية : أميرة كانت أو مناضلة أو امرأة عادية في حركة الكفاح الوطني وفي بناء الدولة الوطنية، ستفرض علينا التوقف عند بطولات ومواقف ونشاطات العديد من الوجوه النسائية المغاربية. فقد آن الأوان اليوم لإبراز ذلك لنموقع دور المرأة، موقعها الصحيح في عملية التحرير وتشييد الدولة الوطنية، دون أن يعني ذلك أن الأمور هي على ما يرام، أو أنه قد وقع تجاوز العوائق التاريخية والإجتماعية وحتى النفسية، ذلك أن المجتمعات المغاربية، شأنها شأن المجتمعات المشابهة، هي في حاجة اليوم إلى عقلية متفتحة ووعي كامل وسلوك جديد، يقطع مع المواقف والسلوكيات المغلفة بالرياء والازدواجية البائسة التي تبناها المجتمع الذكوري المغاربي. فلنعمل على منح المرأة الثقة المطلقة في قدراتها وإبداعاتها، لتساهم مستقبلا في تعزيز الدولة الوطنية. وأذهب إلى الاعتقاد أنها اليوم تمتلك أكبر وأفضل الضمانات من الرجل، لإنجاح التنمية والحداثة في المجتمع، مادام المجتمع المغاربي الذكوري، قد فشل فشلا ذريعا في تحقيق ذلك خلال نصف قرن...

إن مجمل البحوث التي سوف تقدم وتناقش في مؤتمرنا هذا، ستتناول عددا من القضايا الجوهرية في هيكلية وبنية المجتمع، بإلقاء الأضواء على العديد من البطلات والزعامات النسائية المغاربية، ذات التوجه الفكري المتحرر، ثم حول مناضلات نحتت أسمائهن في قلوب الملايين في المغرب والمشرق على حد سواء...

***

شكرا إلى جميع السفراء العرب والدوليين الذين شرفونا بالحضور في هاته الجلسة الافتتاحية، وتلك بادرة نقدرها حق قدرها، ونؤكد للجميع أن مستقبل الحوار والشراكة البحثية بين الشعوب والأجيال، هي أسمى الغايات التي تطمح إلى إنجازها المؤسسات الأكاديمية الخاصة بفضل استقلالها الإداري والبحثي والذي يعد الضمانة الأولى لإنجاح أي مشروع شراكة بحثية شمال-جنوب، إذا علمنا مسبقا مدى تواضع نتائج المؤسسات البحثية الحكومية في هذا المجال...

الشكر أيضا إلى مؤسسة كونراد أديناور بتونس وعلى رأسها د. هاردي أستري الذي مافتئ يعبر على استعداده الدائم لتعزيز الشراكة العلمية بين مؤسستينا دون أي تدخل منه، سواء أكان ذلك على مستوى اختيار المواضيع أو المشاركين. ولا شك أن ما تقوم به مؤسسة كونراد أديناور، يعتبر نموذجا ناجحا، لما يجب أن تكون عليه الشراكة الحقة بين الشمال والجنوب.

الشكر كذلك إلى السيد فرانسيس دوبوا، ممثل منظمة الأمم المتحدة بتونس الذي تفضل وقبل مشاركتنا جلسة الافتتاح هاته، والشكر موصول إلى الباحثات والباحثين من المغرب العربي ومن الأردن، وهم الذين لبوا نداءنا للمشاركة في فعاليات هذا المؤتمر، وهو ما نعتز به أيما اعتزاز. راجيا للجميع إقامة طيبة بين ظهرانينا وحوارا موفقا وبناء والسلام.

تونس 2005/06/16 أ. د. عبد الجليل التميمي



صورة تذكارية للمشاركين في المؤتمر

كلمة د. هاردي استري

ممثل مؤسسة كونراد أديناور والمقدمة بالنيابة عنه الآنسة ألفة الرافرافي

حضرة السيد فرانسيس دوبوا ممثل الأمم المتحدة بتونس

حضرة الأستاذ عبد الجليل التميمي

سيداتي وسادتي

ضيوفنا الكرام

اسمحوا لي في البداية باسم مؤسسة كونراد أديناور في تونس وممثلها الدائم الدكتور هاردي استري أن أرحب بكم في افتتاح هذا المؤتمر السابع عشر لمنتدى الفكر المعاصر.

فمؤسستنا لتشكر بالخصوص الأستاذ عبد الجليل التميمي على تنظيمه لهذا المؤتمر المغاربي والعربي والذي يعالج موضوعا ذا أهمية بالغة عن : **دور المرأة المغاربية في حركة التحرير وبناء الدولة الوطنية**، كما نتوجه بشكرنا إلى كل الضيوف الذين لبوا دعوة المؤسستين وشرفونا بحضورهم، وإنه لمن دواعي الغبطة أن نسجل اهتمامكم بهذه التظاهرة.

إن هذا المؤتمر يدخل في إطار الشراكة طويلة المدى بين مؤسسة كونراد أديناور ومؤسسة التميمي. وبالفعل فإن المؤسستين تنظمان معا منذ عدة سنوات، ملتقيات تتناول أساسا مواضيع تهم التاريخ المعاصر.

وموضوع اليوم يكتسي أهمية من يحث أنه في مستوى الموضوعات التي وقع تناولها سابقا : **دور المرأة المغاربية في حركة التحرير وبناء الدولة الوطنية** وهو حسب رأينا يستحق التفكير العميق. وفعلا ففي إطار معولم، لا يمكننا أن نكون بمعزل عن التحولات التي يعرفها عالم اليوم.

وأن تونس التي أرادت أن تصلح أوضاع المرأة تعتبر مثالا على ذلك، وفي هذا الإطار وقع تبني مجلة الأحوال الشخصية غداة استقلال البلاد سنة 1956. وقد اعتبر تحرير المراة من قبل قيادة الدولة التونسية الناشئة، امتدادا للتحرير الوطني وهو يمثل أيضا تتويجا للحركة الإصلاحية ولنضال المرأة التونسية. واليوم وبعد ما يقرب من نصف قرن فإن الإصلاحات الإجتماعية توجد اليوم في صدارة اهتمامات بلدان الشرق الأوسط والمغرب العربي، حيث أن المرأة التي تشكل نصف السكان تعتبر مفتاحا لأي إصلاح ولا يمكن بأية حال استبعادها أو تهميشها.

وفي هذا الإطار يندرج موضوع هذا المؤتمر الذي يمكن أن نتناول فيه محاور فرعية من مثل عمل المرأة، المرأة ومشاركتها في الحياة السياسية ودورها في تنمية المجتمع المدني. ومن

جهة أخرى، قامت المرأة المغاربية بدور هام في تأريخ البلدان المغاربية المعاصر، ولهذا فهي تستحق اليوم مكانة أكثر أهمية على الساحة السياسية.

وقد كانت تلك حالة المرأة الأوربية التي ساهمت في التحرير وفي بناء الدول الوطنية القوية، وهي تساهم اليوم بنشاط في كل الميادين السياسية والإجتماعية والاقتصادية والثقافية وغيرها، ومهما كانت قناعاتنا أو آراؤنا أو أنماط حياتنا وتفكيرنا، فنحن اليوم مدعوون إلى أن نتعارف أكثر من أجل أن نعيش معا في تناغم وأن تطور مبادلاتنا وأن نبني حضارة انسانية معولمة.

وفي نفس هذا الإطار نعتقد أن الشراكة بين مؤسسات المجتمع المدني، ضرورية من أجل تطوير الحوار والتبادل الثقافي. وهذا يدخل أيضا ضمن دور مؤسستنا التي تحمل اسم كونراد أديناور، أول مستشار لجمهورية ألمانيا الفيدرالية بعد الحرب العالمية الثانية. إن مؤسسة كونراد أديناور تعمل في ما يقرب من مائة بلد من مختلف أرجاء العالم وأن هدفنا هو تطوير المجتمعات المدنية والمسارات الديمقراطية والسلم ودعم الاقتصاد الاجتماعي للسوق.

سيداتي وسادتي،

نحن على قناعة من أن موضوع هذا المؤتمر سيوفر في هذه الأيام فرصا عديدة للحوار المثمر والهام. وشكرا لكم أيها الضيوف الكرام من باحثين ومؤرخين على اهتمامكم راجين لهذا المؤتمر النجاح والتوفيق.

د. هاردي استري

كلمة د. أمال سليمان العبيدي باسم المشاركين

سيداتي سادتي،

باسمي وباسم جميع المشاركات والمشاركين، يطيب لي أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، ممثلة في شخص مديرها الأستاذ عبد الجليل التميمي، وكذلك مؤسسة كونراد أديناور بتونس على تنظيم المؤتمر العالمي السابع عشر لمنتدى الفكر المعاصر حول : **دور المرأة المغاربية في حركة التحرير وبناء الدولة الوطنية.**

ولعل قضية المرأة وهي محور انعقاد هذا المؤتمر، تعتبر من بين أهم القضايا التي شغلت الأنظمة السياسية العربية، وكانت مثار اهتمام الباحثين والدارسين والمهتمين بهموم الإنسان العربي بصفة عامة، وقضية المرأة بصفة خاصة، وفي هذا الإطار يمكننا أن نرصد الدور التاريخي الذي لعبته المرأة المغاربية في الذي كان أكثر وضوحا واستثنائيا خلال فترة الاحتلال، حيث برز هذا الدور في مشاركتها في حركة المقاومة، وفي حرب التحرير الشعبية ضد الاحتلال، إلا أن هذا الدور سرعان ما تلاشى بعد انتهاء الحرب، وأصبح محدودا في مرحلة ما بعد التحرير، حيث انتهى في معظم الأقطار المغاربية بانتهاء فترة المقاومة، وتركت ترتيبات مرحلة إرساء قواعد الدولة الوطنية ومرحلة ما بعد التحرر والاستقلال للرجل.

وعلى الرغم من ذلك فإننا لا يمكننا أن ننسى الدور الريادي، لرائدات الحركات النسائية في الوطن العربي والمغاربية على وجه الخصوص، اللاتي واجهن بقوة، الموروث الثقافي والقيم التقليدية التي سعت إلى تهميش دور المرأة في المجتمع وتأطيرها. كذلك فإننا لا يمكن أن نغفل أهمية الخطاب السياسي العربي الرسمي الذي سعى إلى تبني قضية المرأة في معظم الأقطار العربية، وخاصة المغاربية في محاولة للدفع بالمراة وتعزيز دورها وتمكينها. إلا أن ذلك لم يترجم الواقع، حيث أنه رغم الانجازات التي تحققت للمرأة في معظم الأقطار المغاربية على المستوى الرسمي، والذي تمثل في سن القوانين المعززة لدورها، تبرز مسألة جهل المرأة المغاربية بحقوقها القانونية، والسبب في ذلك يعود إلى غيابها وعدم مشاركتها في عملية صنع القرار بشكل فاعل، كذلك، إن ما تم انجازه على مستوى التشريع فيما يتعلق بقضايا المرأة في الأقطار المغاربية، لم يكن نتيجة التطور الذات والداخلي للعلاقات الاجتماعية، مما جعل الالتزام بتلك التشريعات وتطبيقها أمرا شكليا، زاد في توسيع الفجوة بين الواقع وما هو معلن، ويمكننا أيضا أن نرصد ندرة مشاركة المرأة وتقلدها للمناصب السياسية على مستوى السلطة التشريعية والتنفيذية، حيث يعكس ذلك هامشية ودورة المرأة. كما أن ذلك يؤكد عدم تمثيل المرأة في العديد من المجالات بما

يتناسب مع النسبة التي تحتلها في عدد السكان أو مستوى التحاق المرأة بالتعليم بجميع مراحله، كذلك محدودية دور المرأة في العمل النقابي وإن كان وجودها النقابي ملزما لانتسابها المهني لإحدى فئات العمل، إلا أن حضورها لم يترجم في مراكز اتخاذ القرار، مما ساهم من هامشية نشاطات المرأة في العمل الأهلي ومؤسسات المجتمع المدني بصفة عامة.

وبصفة عامة يمكننا القول بأنه لم يعد كافيا أن يتبنى الخطاب السياسي الرسمي قضية المرأة، ولكنه الأهم من ذلك هو انعكاس هذا الخطاب على الواقع، خاصة في مواجهة الموروث الثقافي والقيم التقليدية التي تمثل تحديا عظيما لعملية التغيير داخل المجتمع، هذا لن يتم إلا بتكامل جميع قنوات التنشئة الاجتماعية والسياسية كالمدرسة ووسائل الإعلام والأسرة، وغيرها من القنوات التي تسعى إلى تغيير قيم واتجاهات وأنماط سلوك الأفراد في المجتمع تجاه كثير من القضايا وخاصة قضية المرأة، فما أحوجنا إلى تغيير صورة المرأة في مدارسنا ووسائل الإعلام، تلك الصورة التي ارتبطت بدورها الهامشي، وإطارها الاستهلاكي، هذا لن يتم إلا بثورة ثقافية شاملة تستهدف معظم قنوات نقل القيم ذلك من أجل إرشاد دعائم الثقافة المشاركة، الثقافة التي تتبني قيم العدالة والمساواة كل حسب دوره الطبيعي. وختاما، لا يسعني مرة أخرى إلا أن أشكر مؤسسة التميمي ومؤسسة كونراد أديناور على تبنيهم لموضوع دور المرأة المغاربية، وعلى استضافتهم لهذا النشاط، وأتمنى لجميع المشاركات والمشاركين إقامة طيبة في تونس العزيزة. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

د. آمال سليمان العبيدي – بنغازي

المرأة المغاربية ودورها في إرساء دعائم المعرفة وصنع القرار : التجربة الليبية

د. فائزة الباشا

أستاذة القانون الجنائي، كلية القانون، جامعة الفاتح، ليبيا

لقد بات واضحا للعيان العلاقة الوثيقة بين التعليم والتنمية، وهو ما أكدته أهداف ألفية الأمم المتحدة، بالحض على المساواة بين الجنسين، والسعي إلى إزالة الفوارق بينهما في التعليم الابتدائي والثانوي، الهدف الذي تحقق في ليبيا فيما يتعلق بالأمية التقليدية دون الأمية التقنية التي تعاني منها المرأة والرجل على حد سواء، وتسعى خطة الدولة للتعليم في 2005-2006 إلى تجاوزها، ومن أهداف الألفية تمكين النساء وإقحامهن في صنع القرار الذي يستلزم مشاركتهن في صنع القرار في المؤسسات الاجتماعية والإنتاجية والثقافية إلى جانب المشاركة السياسية، ونحاول من خلال تبيان ارتفاع معدلات التعليم أو انخفاضه، تحديد دوره في دفع المرأة في ليبيا للمساهمة في صنع القرار والمشاركة في الحياة العامة لأهمية التعليم كعامل أساسي للارتقاء بوعي الإنسان وسلوكه.

ولقد عبر عن ذلك بالقول أنه : "ولما كانت المشاركة السياسية للمرأة تختلف باختلاف الأحوال ودرجات العمران فإن الارتقاء الحضاري والاجتماعي إنما يقاس بمنزله المرأة في المجتمع وبما يتركه هذا الارتقاء المادي والأدبي من استنارة العقل وتهذيب السلوك" ([1]). وليبيا كغيرها من الدول العربية تعاني من زيادة عدد المتعلمين من حملة الشهادات التي لا تتلاءم مع النمو الاقتصادي، لارتباطها بتزايد أعداد الخريجين العاطلين عن العمل والمطرودين من المدارس والجامعات. ومع ذلك فإن تعليم المرأة قد يكون مؤشرا رئيسيا لإسهام المرأة في الحياة العامة والاضطلاع بدور فاعل في اتخاذ القرار، مما يجعلها مرشحة لمساهمة أكبر في قوة العمل.

بالإضافة إلى أن الحق في اكتساب المعرفة يتطلب الاهتمام بعملية مجتمعية قوامها : التنشئة والتعليم والإعلام والترجمة ([2]). لأن ما ينتقص من قيمة التعليم التردي النوعي، لافتقار المتعلمين لملكات النقد والتحليل والإبداع ([3]).

---

(1) السيد الأمير علي الهندي، ترجمة، علي فهمي محمد، مركز المرأة في الإسلام، القاهرة، ن م غ، س غ م ، ص 103.

(2) تقرير التنمية الإنسانية العربية 2003 .

(3) تقرير التنمية الإنسانية العربية 2004 ص 91.

ولقد أشار تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002 إلى أن ما يعوق التنمية في الوطن العربي هي نواقص في اكتساب المعرفة، وفي الحرية، والحكم الصالح، وتمكين النساء ([4]). وجاء في تقرير التنمية البشرية لعام 2003 إن المساواة بين الجنسين في مجال التعليم تساعد النساء على تأمين الوظيفة خارج المنزل وعلى اكتساب القوة السياسية، مما يزيد من فعاليتهن في الحقل العام، كما بين علاقة التعليم بالصحة وأهميته في تحسين الخدمات الصحية النوعية وفي خفض معدلات الوفيات والمواليد، ورفع مستوى النمو الاقتصادي، الذي يولد الموارد التي تسهم في تحسين صحة الإنسان وترفع مستواه التعليمي. وخلص التقرير إلى أنه عندما تكون : "للنساء كلمة قوية في قرارات الأسرة، وفيما تكبر الفتيات المتعلمات، ينجبن أطفالا أقل عدداً وأحسن صحة" ([5]).

كما أن قراءة لتقرير التنمية الإنسانية العربية 2004 الذي عنون "الإقصاء المزدوج للمرأة" وأشار إلى وضع النساء العربيات بصورة عابرة مجملة دون تحديد ومراعاة لخصوصية كل دولة وأوضاعها، توضح بأن : "ثمة طفرة ظاهرة في الاهتمام بقضايا المرأة تمثلت في تأسيس الهياكل المعنية بقضايا المرأة على المستوى الإقليمي مثل منظمة المرأة العربية أو على المستوى الوطني مثل المجالس واللجان القومية للمرأة وتطور الخطاب السياسي تجاه قضية المساواة.

غير أن الإحصاءات مازالت توثق الفجوة القائمة على أساس النوع في مجال التوظيف والملكية وتقلد المناصب العامة ومراكز صنع القرار وأن العنف يبلغ ذروته في مناطق النزاعات المسلحة" ([6]).

يفاد مما تقدم أن المجتمع العربي وإن تجاوز حالة اللاتوازن بشأن نظرته للمرأة فإنه مازال منغلقاً رافضاً لتقبلها كانسان في الحياة العامة، لأن الخطاب العام لم يتغير في مضمونه، وإن تغير بحسب الإطار الذي يقدم من خلاله فأتيح للمرأة التعليم كحق ولكن التربية المنغلقة لم تول تكوين الإنسان العربي ذكرا وأنثى الاهتمام اللازم فجسدت الفوارق والنظرة الدونية، والمرأة هي الكائن الضعيف والعاطفي لذلك تبرر تصرفاته، أو لا يؤتمن لتولي مناصب قيادية، والنقد الذي يوجه للتقرير أنه لم يول اهتماما بالممارسات التقليدية والأعراف التي تسود غالبية البلدان العربية والتي تحرم المرأة حقها بشكل تلقائي وطبيعي.

ولقد كان اختيارنا للموضوع لإيماننا أن عملية التنمية الأساسية تقوم على محورين :

1. بناء القدرة البشرية للعيش حياة طويلة وصحية، واكتساب المعرفة والتمتع بالحرية دون تمييز.

(4) المرجع نفسه، ص1.

(5) تقرير التنمية البشرية للعام 2003، نفس المرجع، ص 5.

(6) تقرير التنمية الإنسانية العربية 2004، نفس المرجع، ص 88.

2. التوظيف الكفء للقدرات البشرية في كافة المجالات والأنشطة بما فيها الإنتاجي والمجتمع المدني والسياسي ([7]).

ونتساءل ماذا نرجو من تعليم قوامه التلقي والخضوع لا الحوار والتعلم الاستكشافي الذي يفتح المجال لحرية التفكير والنقد.

الإشكاليات :

يطرح موضوع مشاركة المرأة في صنع القرار السياسي العديد من التساؤلات التي أفرزتها التجربة، والإجابة عنها بشفافية ستدعم مكانة المرأة لأننا سنتمكن من إقرار سياسات واقعية، ومن بين تلك التساؤلات :

هل التمكين بقرار سياسي حقق للمرأة المكانة وعزز تواجدها ؟ أم أننا نحتاج إلى تحديد نسبة مشاركتها، لضمان تواجد النساء ؟ أم أن الواقع يؤكد عدم النجاح في تعزيز مكانتها بكرامة ؟ ويظل الولاء السياسي أو العائلي أو المصلحي أحد الدعائم لتمكين المرأة –والرجل– بغض النظر عن فاعليتها وقدرتها ؟ وهل تتدنى نسبة المشاركة السياسية، لأن النساء اللائى أسندت إليهن أدوار قيادية لم يتمكن من فرض وجودهن، بل عززن النظرة الدونية للمرأة ؟ لأهمية الموضوع سنقسم الورقة إلى مطلبين رئيسيين، نتناول في المطلب الأول استعراض مدى التقدم في مجال تعليم المرأة الليبية ، ونخصص المطلب الثاني للبحث في إشكالية المرأة وصنع القرار.

المطلب الأول : تعليم المرأة في ليبيا :

ينظر إلى ارتفاع معدلات تعليم المرأة أنه مؤشر أو دليل على المكانة المرموقة التي تحظى بها، لكن الشواهد تدلل على أن ثمة جانبا عكسيا إذا لم يثبت أن علاقة التعليم بالمشاركة في صنع القرار بمختلف مستوياته يرتبطان بعلاقة مطردة، لأن المرأة البسيطة الليبية كانت تساهم في الحياة الخاصة تحديدا بشكل أكثر فاعلية. ولقد عبر عن ذلك بالقول : "المرأة البدوية أكثر النساء تحرراً، فهي لا تضع الحجاب، وتلعب المرأة الريفية دوراً أكبر في الحياة الاقتصادية لمجتمعها" ([8]). ومع ذلك فمما لا شك فيه أن تعليم المرأة وإسهامها في بناء وتهيئة أجيال المستقبل يؤثر بصورة مباشرة في التنمية الاقتصادية، وليس بالضرورة أن يرتبط ذلك الإسهام بخروجها لسوق العمل ([9]). لأن عمل المرأة داخل المنزل ولأنه لم يُقوّم بمال يراه البعض أقل جدوى، بالتالي لم

---

(7) **تقرير التنمية البشرية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 1990.**

(8) د. هنري حبيب، ترجمة، شاكر إبراهيم، ليبيا بين الماضي والحاضر، ليبيا، لمنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والإعلان، ط1، 1981 ص 41 .

(9) Aicha Belarbi , *Research in the social sciences on women morocco* , UNESCO , 55-81 conf 804/7 Paris 1981

يقدر مدى إسهامها في عملية التنمية، وأغفل أن الأم المتعلمة المثقفة الواعية التي تربي وتنشئ الأجيال على القيم والمبادئ، ترسي دعائم المعرفة وتضطلع بدور أكثر أهمية وخطورة من دور المربي الملقن بالمدرسة الذي لا يرى في وظيفة التعليم إلا التلقين لا تربية تؤسس لبناء ونهضة الأمم، شرط ألا تحرم المرأة من حقها في الاختيار، لأن إكراهها على العمل في المنزل يعد انتهاكا لحقها في ممارسة العمل الذي يرضيها. ولقد أكدت وثيقة تبنتها منظمة الاسكوا في نيروبي عام 1985 الذي مثل نهاية عقد الأمم المتحدة للمرأة على هذا الرأي بالتأكيد على : "حق النساء في اختيار أدوارهن داخل الأسرة وخارجها، رغم أن الأولوية منحت للنساء اللاتي يخترن الأدوار الأسرية" ([10]).

لذلك يجب أن نتجاوز ما انتهت إليه بعض الدراسات إلى أن : "المرأة سجينة الشروط المزمنة التي تدفعها إلى لعب دور خانع، هو دور الأداة، وهي تشعر بالراحة في هذا الدور لأنها معدة له نفسيا، إلا أن وعيها يجعلها غير راضية به ويدفعها إلى الوعي بحقوقها" ([11]). وفيما يلي سنتتبع الوضع التعليمي للمرأة الليبية قبل ثورة الفاتح 1969 وبعد قيامها :

أولا- تعليم المرأة قبل ثورة الفاتح :

1- مرحلة الاستعمار :

أثناء الحكم العثماني الأول [الفترة من 1551-1711] والحكم القرمانلي [1711 - 1853]، والحكم العثماني الثاني [1835-1911] حرم الشعب الليبي برمته من التعليم، إلا التعليم الديني في الكتاتيب، وأسست مدرسة وحيدة هي مدرسة الفنون والصنائع، وكانت الثقافة الاجتماعية السائدة لا تسمح للبنات بالانضمام للتعليم الرسمي، واقتصر الأمر على إكسابهن مهارات الحياكة وفنون التطريز.

وإبان الاستعمار الإيطالي منع الليبيون من الدخول إلى المدارس الإيطالية، وتحسنت الأحوال فترة الانتداب البريطاني على طرابلس وبرقة، والانتداب الفرنسي على فزان [1942- 1952] ولما حصلت ليبيا على الاستقلال في 24 ديسمبر 1951 لم يكن بها إلا عدد محدود من مدارس البنات لم تمكن المرأة الليبية من لعب دور في الحياة العامة ([12]).

(10) Report to the secretary cenerac A/conf 116 / 9 p 40-49.

(11) مصطفى حجازي، التخلف الاجتماعي مدخل إلى سوسيولوجية الإنسان المقهور، بيروت، معهد الإنماء العربي 1976 ص 307.

(12) د. هنري حبيب، نفس المرجع، ص35.

2. بعد الاستقلال :

أنشئ بعد استقلال ليبيا عدد من المدارس الابتدائية والإعدادية والثانوية بمعدل مدرسة واحدة في بعض المدن الرئيسية، وأنشئ عدد من الجمعيات النسائية في الخمسينات لتحسين وضع المرأة الاجتماعي والتعليمي والسياسي، فتأسست في بنغازي 1955 أول جمعية للمرأة، وفي طرابلس تأسست أول جمعية للمرأة عام 1957 وكان ذلك ثمرة لإنشاء أول جامعة ليبية في مدينة بنغازي 1955، ثم كلية العلوم بطرابلس سنة 1957، وكلية الاقتصاد وبنغازي 1957 والحقوق 1962، والملاحظ مما تقدم ارتباط تاريخ تأسيس الجمعيات النسائية في طرابلس وبنغازي بإنشاء الجامعات مما يدلل على العلاقة الطردية بين التعليم وخاصة التعليم العالي وبين سعي المرأة إلى المساهمة في الحياة العامة، لأنه رغم منحها حق الانتخاب عام 1963 فإن القلة القليلة مارست هذا الحق.

ثانيا – التعليم بعد ثورة الفاتح 1969 :

مع قيام الثورة بدأت مرحلة جديدة في تاريخ تحرير المرأة، فقد تم ضم الجمعيات النسائية في تنظيم متكامل يهدف إلى خدمة المرأة الليبية فيما عرف بالاتحاد النسائي وشاركت المرأة في الاتحاد الاشتراكي العربي 1972. وفي الاستفتاء الذي أجري عام 1972 حول إقامة اتحاد الجمهوريات العربية [مصر وليبيا وسوريا] لقيت المرأة تشجيعا للخروج والإدلاء بصوتها بإقامة مكاتب انتخاب خاصة للنساء ([13]). وواكب ذلك انخفاض الأمية التي كانت بمعدل 95.9% سنة 1964، انخفضت إلى 57.8% سنة 1989م، وتدنت سنة 2001 إلى 19.3%.

وتلك نتيجة طبيعية إذ أن معدلات التحاق الفتيات من فئة الأعمار 6-24 ارتفعت سنة 2001 إلى 75.6% بعد أن كانت لا تتعدى 16.8% سنة 1964 وفي عام 1989، 63.2% وارتفعت نسبة الفتيات في مرحلة التعليم الأساسي في العام الدراسي 2002/2001 إلى 48.9% وفي التعليم المتوسط 41.7% من نفس العام.

أما بالنسبة للتعليم الجامعي فقد ارتفعت نسبة الطالبات المسجلات في التعليم العالي حتى بلغ عددهن العام الدراسي 1981/80 م، 4056 طالبة مـقابل "15252" أي بنسبة 21%، ثم تزايدت الأعداد بشكل متسارع في العام الدراسي 1994/93 ليقل الفارق بين الطلبة والطالبات وتكون نسبتهن 45% لعدد 53584 في حين عدد الطلاب بلغ 65285 وفي العام الدراسي 1999/98 تجاوز عدد الطالبات الطلاب إذ بلغت نسبتهن 51% لعدد 83640 طالبة مقابل 81807 طالب ([14]).

(13) للمزيد، هنري حبيب، نفس المرجع، ص 37-43.

(14) للمزيد : دليل التعليم العالي، صادر عن النقابة العامة لأعضاء هيئة التدريس الجامعي، طرابلس، ليبيا 2005.

مما تقدم نلاحظ تزايد معدل التحاق الفتيات بمؤسسات التعليم العالي من جامعات ومعاهد مهنية عليا في مختلف مجالات العلوم، ومع ذلك فإننا نريد تعليما تحليليا استقرائيا يتجه نحو تكوين عقول قادرة على التحليل والنقد والتركيب والإبداع وتنمية النفوس لتملك حسا جماليا وتذوقا للفن الرفيع لا التعليم الناسخ الذي لا يلبي حاجة الفرد والمجتمع على حد سواء.

ولقد واكب تطور التعليم تطورا في سياسة التشريع حيث نظمت أحكام قانون العمل والخدمة المدنية وغيرهما من القوانين ذات العلاقة، بناء على أسس ومعايير موضوعية تعتمد على الكفاءة وتوافر متطلبات الوظيفة لا على معايير شخصية أو الجنوسة ([15]).

ولكن هل تنظر المرأة للعمل كخطوة لتحقيق الذات على المستوى الشخصي، أم مجرد تمضية للوقت، وفرصة للخروج من الروتين والحياة الرتيبة بعد الزواج، وقبله للبحث عن زوج المستقبل ومتنفس، أو لعل ارتفاع مستوى المعيشة وتدني الدخول أجبرت المرأة على الخروج للعمل، وهي لذلك تفضل مهنة التعليم التي تساعدها على القيام في الوقت ذاته بواجباتها المنزلية، كحاجة ماسة لتأمين مستوى معيشة لائق ويرجع البعض ذلك إلى أن هذه المهنة أقرب إلى طبيعة المرأة باعتبارها مربية وظلت حبيسة هذه العقلية لأن نوعية التعليم كما أشرنا لم تنجح في تجاوز الممارسات والتقاليد السلبية، فجاءت مساهمتها في الوظائف القيادية باهتة، وبالمقابل فقد شغلت مكانة مرموقة في مجال التعليم الأساسي في مختلف مراحله، أو في الخدمات الفنية والعلمية كالطب والصيدلة.

وفيما يلي مؤشرات لنسبة مساهمة المرأة في الحياة العامة وهي محددة جداً مقارنة بعدد السكان، إذا علمنا بأن عدد الإناث للفئة العمرية 20–24 عام 2002 بلغ 365898 مقابل 370469 ذكور .([16]) في حين بلغ عام 2005 : 434889 ذكور مقابل 432236 إناث. وللفئة العمرية من 25–29 فقد بلغ عدد الإناث 301602 مقابل ذكور 300994 سنة 2002، وتضاعف عدد الإناث ليصبح 368701 مقابل ذكور 364453 سنة 2005.

يوضح الجدول أدناه مشاركة المرأة الليبية في الوظائف القيادية خلال عامي 1980 – 1984.

---

(15) ق العمل رقم 58 لسنة 1970، قانون الخدمة المدنية رقم 55 لسنة 1976، قانون الأنشطة الاقتصادية رقم 9 لسنة 1992.

(16) عدد السكان بلغ ذكور 2773333 وإناث 2711093 مجموع 5484426، تقديرات عدد السكان الليبيين للسنوات من 2000 إلى 2005، الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق.

جدول [1]

التوزيع النسبي لمشاركة المرأة الليبية في الوظائف الإدارية والتنظيمية			
الوظيفة	1980	1984	1995
أمناء وأمناء مساعدون "وزراء ووكلاء وزارات"	%0.20	2.0	2.01
مدراء أو رؤساء مصالح	2.2	0.5	0.41
مدراء بالقطاع الخاص	-	0.4	0.74
مشرفون ومراقبون	2.5	1.8	1.79
المجموع	7.9	8.4	1.63

جدول [2] توزيع نسبي إجمالي للمشتغلين وفق إحصاء 2001

القطاع	أمناء المؤتمرات واللجان الشعبية وكبار الإداريين والمشرفون التنفيذيون		الموظفون الإداريون والكتبة ومن يمت لهم بصلة	
الجنس	إناث	ذكور	الجنس	إناث
خدمات المجتمع	108	4168	خدمات المجتمع	108

جدول [3] التوزيع العددي والنسبي لأفراد القوى العاملة الليبية الحاصلين على الشهادة الجامعية فما فوق حسب النوع ومجالات التخصص لعام 2001.

مجال التخصص	ليبيون					
	ذكور		ذكور		ذكور	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
طب عام	3950	5.4	2820	5.6	6770	5.5
هندسة	16255	22.2	1574	3.1	17829	14.4
علوم زراعية	4185	5.7	1333	2.7	5518	4.5
علوم طبيعية	6639	9.0	10271	20.4	16910	13.7
علوم اجتماعية	17198	23.4	25424	50.6	42622	34.5
علوم اقتصادية وإدارية	14877	20.3	5477	10.9	20354	16.4

إذاعة مرئية ومسموعة وصحافة	108	0.2	96	0.2	276	0.2
نقل جوي وبحري	342	0.5	6	0.0	348	0.3
قانون	3932	5.4	1445	2.9	5377	4.3
علوم فندقية	82	0.1	19	0.0	101	0.1
شرطة وعلوم عسكرية	1761	2.4	115	0.2	1876	1.5
بيان التخصص العلمي غير مبين	3934	5.4	1703	304	5637	4.6
المجموع الكلي	73335	100.0	50283	100.0	123618	100.0

المطلب الثاني : المرأة وصنع القرار :

إن قوة التقاليد والصراع بين الحضارات لم تكن أقوى في أي مجال منها في المجال المتعلق بوضع النساء وخاصة مشاركتهن في الحياة العامة التي ظلت متخلفة وغير فاعلة.

لذلك فإن إقحام المرأة في الحياة العامة تم في الأغلب من الأعلى لا من الأسفل، فظل شكليا ومحدودا وقاصرا على المراكز التي سمح بها الرجل اللاعب الوحيد والفاعل في صنع القرار خاصة السياسي، أما صنع القرار داخل الأسرة فإن للمرأة دورا أساسيا في تنشئة أبنائها وفي تقرير مصير الفتيات تحديدا دون الذكور الذين لا سلطان عليهم لأن الذكورة هي جواز السفر الذي يمنحهم سلطة تفوق السلطات الممنوحة للأم.

وظلت التساؤلات مطروحة بشأن عمق مشاركة المرأة في صنع القرار السياسي أو في مجال الوظيفة العامة أو النشاط الاقتصادي الخاص، أم أن الأمر لم يتجاوز أقلية من المتعلمات المثقفات لأن نسبة المتحصلات على شهادات التعليم المتوسط بل والجامعي مرتفعة لكن إلى أي مدى كان لتعليم المرأة تأثير في مشاركتها في الحياة الخاصة والعامة، وفقا للمقاييس الجديدة التي تعتمدها الأمم المتحدة لمعرفة مدى تطور وتقدم الدول والتي ترتكز أساسا على التنمية البشرية ؛ وتمكين المرأة في الوظائف العامة خاصة القيادية منها، ومشاركتها في صنع القرار السياسي، وأصبح دفع المرأة للمشاركة وكأنه واجب للوفاء بالتزامات دولية، تصر الدول على التأكيد عليه في مناسبات احتفالية، لذلك لا غرابة في أن تغيب المرأة عن السلطة التنفيذية.

وليس بخاف إن النساء اللائي نجحن في خوض غمار الحياة السياسية في ليبيا قلائل إذا ما تم مقارنتهن بمجموع النساء من نسبة عدد السكان التي تبلغ ما يقارب النصف ([17]). ولم تعمم تجربتهن لأن ممارسة السلطة تعتمد في أي دولة على **عنصرين أساسيين، العنصر الأول** درجة وعي المجتمع، **والعنصر الثاني** صحة النظام السياسي في الدولة، وإذا أغفلنا ما يحيط بالعنصر الأول من ممارسات تقليدية وأعراف تؤثر في تنشئة المرأة فترتضي الانزواء وعدم المشاركة في التنمية، فإن العنصر الثاني ورغم أهميته القصوى فإن سن التشريعات التي تعطي الإنسان إمكانية التمتع بحقوقه الأساسية، لا تحقق المرجو إذا لم يعِ الإنسان ذكرا أو أنثى حقوقه، ويحرص على المحافظة عليها، تقديرا لدوره ككائن يتفاعل مع محيطه ويصنع قراراته.

لذلك ظلت ممارسة السلطة من الحقوق غير ذات بال لسنوات طويلة، ولم تحرص النسوة على مشاركة الرجل في صنع القرار، ولعل السنوات الأخيرة شهدت تطورا من حيث الكم والنوع إذ لم تعد تقتصر المشاركة على النساء البسيطات فنجد من نلن قسطا من التعليم يتدافعن لتولي مناصب قيادية، ولم يثبطهن قصر اختيارهن لأمانة الشؤون الاجتماعية.

والقرار السياسي هو توزيع سلطوي يرتكز على علاقات قوى وتوازن ؛ إلى قدرة إصدار الأوامر والحصول على الطاعة.

أما **المشاركة السياسية**، فيقصد بها القيام بدور فعال في معالجة شؤون المجتمع وتسيير حياة الناس جميعا، بما في ذلك وضع الخطط التي ترعى الحياة الحرة الآمنة للمواطنين وبناء الدولة القادرة اقتصاديا وثقافيا واجتماعيا، من خلال مشاركة المواطنين في الحياة السياسية، وترتبط مشاركة الفرد في السياسة بمدى نسبة الوعي في المجتمع مع توافر المناخ الملائم لممارسة الحق السياسي.

والحق السياسي، حق جوهري لصيق بالإنسان البالغ العاقل القادر على القيام بالمشاركة في صنع القرار السياسي، وهو أحد الحقوق التي كفلتها المواثيق والاتفاقات الدولية والإقليمية والوطنية، باعتبار أن حق المواطنة لا يتكامل إلا بحق ممارسة السلطة فعليّا.

وتتباين تجارب الدول العربية حول مشاركة المرأة في البرلمان حيث أن التجربة البرلمانية للمرأة المصرية تجاوزت 118 عاما عندما صدرت لائحة مجلس الشورى عام 1866، وفي لبنان تأخرت مشاركة المرأة في البرلمان إلى 1963، وحديثة العهد في عُمان 1991 عندما تأسس مجلس الشورى، وأخيرا الكويت 2005/5 حيث سمح لأول مرة للمرأة بالانتخاب لا بممارسة النيابة البرلمانية وذلك سيكون مرحلة تالية.

(17) سابق الاشارة.

- **الأساس القانوني لمشاركة المرأة الليبية في صنع القرار :**

حرصت ثورة الفاتح على مشاركة المرأة في الحياة العامة بإقرار سياسات تتيح لها الإسهام في تنمية المجتمع الليبي وسنت التشريعات التي تكفل للمرأة ممارسة حقوقها بحرية ومساواة دون أي تمييز لأي سبب من الأسباب، ولقد كرس إعلان سلطة الشعب مبدأ مشاركة المرأة في الحياة السياسية، ونص عليه في البند الأول من الوثيقة الدستورية لحقوق الإنسان، الذي جاء فيه: "يعلن أبناء المجتمع الجماهيري أن السلطة للشعب يمارسها مباشرة دون نيابة ولا تمثيل في المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية".

وتكفل القانون الأساسي لتعزيز الحرية لسنة 1991 بضمان حماية الحق السياسي للمرأة والرجل على حد سواء في المادة الأولى إذ جاء فيها : "المواطنون في الجماهيرية العظمى ذكورا وإناثا أحرار متساوون في الحقوق لا يجوز المساس بحقوقهم"، وعلى ممارسة السلطة في المادة الثانية التي جاء فيها : "لكل مواطن الحق في ممارسة السلطة وتقرير مصيره في المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية ولا يجوز حرمانه من عضويتها أو من الاختيار لأماناتها متى توافرت الشروط المقررة لذلك".

والمرأة التي توافرت فيها الشروط ؛ المتمثلة في المواطنة والبلوغ، **هي عضو في المؤتمر الشعبي الأساسي (المجلس البلدي) بالدائرة التي تقيم بها**، وهي تشارك في مناقشة جدول الأعمال وصياغة القرارات ولها حق الاقتراع العلني "برفع الأيدي"، الأسلوب الذي تتبعه المؤتمرات الشعبية لرصد الأصوات للتعبير عن تأييد ما تصدره من قرارات، بما في ذلك اختيار أشخاص يتولون مناصب أمناء المؤتمرات أو أمناء اللجان الشعبية، وهي عضو في الاتحادات والنقابات المهنية أسوة بزملاء المهنة [طب، قانون، اقتصاد...] أو النقابات الحرفية [حلاقة...]. بالتالي فإن مؤشرات ممارسة السلطة في ليبيا تتحدد بالآتي :

1. عضوية المؤتمر الشعبي الأساسي ؛
2. المشاركة في الجلسات ؛
3. تولي المناصب القيادية ؛
4. النشاط النقابي والأهلي.

وفي الجماهيرية العربية الليبية حيث يختلف نظام الحكم الذي يقوم على أساس سلطة الشعب التي تفترض مشاركة الرجال والنساء ممن توافرت فيهم أهلية ممارسة الحق السياسي وعدم سقوط الحق إلا بحكم قضائي في جناية، لا توجد نيابة عن الشعب أي تمثيل برلماني حيث يختار الشعب نوابه من بين المرشحين، لذلك يتعين عند إعمال المعيار الدولي الذي يقاس به مدى

مشاركة المرأة في صنع القرار والذي يعتمد على المقاعد البرلمانية التي تحتلها في بلد معين، مَراعاة هذه الطبيعة إذا لا يمكن التعويل عليه إلا كمؤشر لقياس مساهمة المرأة الليبية في السلطة التنفيذية، لأن صنع القرار يتم بمشاركة الجميع ممن ينتسبون إلى المؤتمرات الشعبية وتوافرت فيهم الشروط المتمثلة في المواطنة والإدراك والتمييز دون غيرها.

وسوف تحتسب مساهمة من خلال نسبة حضورها من مجموع الأعضاء في المؤتمرات الشعبية الأساسية ([18]). والتي بلغت عام 1999 نسبة 35% كتواجد عددي [انظر جدول أ–ب].

ومع ذلك فإن الخلفيات الثقافية التي حالت دون ممارسة المرأة الليبية والعربية حقها السياسي لا تختلف في معظم البلاد العربية، رغم اختلاف طبيعة ونظام الحكم، لأن المشاركة السياسية أيا كان موضعها ونوعها، تفتح المجال للتأثير على العامل الاجتماعي، لذلك فإن مساهمة المرأة ظلت ولا زالت رهنا بظروف خاصة، ففي بعض الدول مثل لبنان فإن دخول المرأة مجلس النواب لا يرجع إلى الاعتراف بحقها السياسي، بل لتوازنات قوى ومصالح لأن السيدات الموجودات بالمجلس إما دخلن تقديرا لأزواجهن أو آبائهن، ليكون ذلك سببا للدفع بهن مكان الفقيد الذي كان يشغل مكانة بارزة.

واتجهت بعض الدول إلى سياسة " الكوته " أو التمكين للمرأة ففي مصر عام 1979 خصص 30 مقعد للمرأة، وأخيرا في المغرب 2004 اتجهت إلى المسلك ذاته فخصصت 35 مقعدا للنساء، بل أن أمانة الشؤون الاجتماعية ما هي إلا كوتة لضمان وجود النساء.

حيث أن المرأة الليبية ممثلة في أمانات المؤتمرات الشعبية الأساسية من خلال أمينات الشؤون الاجتماعية بالمؤتمرات الشعبية الأساسية على مستوى الجماهيرية التي يبلغ عددها 34 على مستوى الشعبيات بحسب التقسيم الإداري، وبلغ عدد المصعدات على مستوى القاعدة 453 امرأة، ولقد حدد صلاحيتهن القانون رقم [1] لسنة 1369 و.ر " 2001 " وهن تابعات هرميا إلى أمينة الشؤون الاجتماعية (وزيرة) التي حلت محل أمين مساعد شؤون المرأة الوظيفة التي استحدث ضمن أمانة الشعب العام ([19]).

---

(18) – إحصائيات مؤتمر الشعب العام لسنة 1999 حيث كان يوجد 373 مؤتمر شعبي أساسي.

(19) بلغ عدد أمينات شؤون المرأة على مستوى الجماهيرية [381] قبل أن تحل محلها وظيفة الشؤون الاجتماعية ويجدر بالذكر ان امرأة قدتم اختيارها أمينا للجنة الشعبية للإعلام (وزيرة إعلام) في 4 يوليو 1995 (19). والسيدة عينها اختيرت فيما بعد لتكون أمين اللجنة الشعبية لإذاعة طرابلس المحلية وحاليا أمين عام مؤسسة الصحافة الجماهيرية.

ووفق إحصاء 1992 فإن نسبة مشاركة المرأة في الوظائف القيادية بلغت 1. 0% ([20]). وبلغت عامي 2003 /2004 مشاركتها في أمانات المؤتمرات الشعبية والوظائف القيادية 0.06%، ولا يتجاوز عدد من تم اختيارهن في السلطة التنفيذية في الاقتراع العلني 2004 عن عشر سيدات على مستوى الجماهيرية العربية الليبية.

أولا – أمانة الشؤون الاجتماعية قاعديا :

حددت الفقرة رابعا من المادة الأولى من اللائحة التنفيذية اختصاصاتها ؛ وتجمل في الآتي :

1 – تنفيذ القرارات ذات العلاقة بقضايا المرأة والعمل على تذليل الصعوبات التي تعترضها.

2 – الاهتمام بالأسر القاطنة داخل نطاق المؤتمر الشعبي الأساسي وإجراء البحوث والدراسات حول المشاكل الاجتماعية التي تواجهها وإيجاد الحلول اللازمة لها.

3 – حث المرأة على المشاركة الفاعلة في المؤتمرات الشعبية الأساسية تمكينا لها من ممارسة السلطة الشعبية.

4 – دراسة شكاوى المرأة وإيجاد الحلول المناسبة لها بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.

5 – التشجيع على إنشاء الجمعيات والمؤسسات الخيرية الأهلية التي تعنى بقضايا المرأة ومتابعتها.

6 – المشاركة في الندوات والملتقيات والمؤتمرات التي تعنى بشؤون الأســـرة والمرأة .

7 – الإشراف على الأنشطة والفعاليات النسائية داخل نطاق المؤتمر الشعبي الأساسي.

8 – تنظيم اللقاءات الفكرية التي تدرس قضايا المرأة والأسرة وتهتم بتنمية الوعي الفكري والسياسي لدى المرأة.

9 – الإشراف على مؤسسات التضامن الاجتماعي بالمؤتمر الشعبي الأساسي.

10– أية أعمال أخرى يكلف بها من قبل أمانة المؤتمر الشعبي الأساسي.

بإلقاء نظرة فاحصة على الاختصاصات المسندة إلى أمانة الشؤون الاجتماعية، نجد بأنها لا تتجاوز الحث والتشجيع والدراسة والاهتمام بالمرأة أو الأسرة، في حين أن إيجاد الحلول اللازمة ومتابعة التنفيذ تمت الإشارة إليهما لمرة واحدة في الفقرة الأولى السابق الإشارة إليها وفي عجز الفقرة الثانية بمناسبة تحفيز أمين الشؤون الاجتماعية لإجراء بحوث ودراسات لما تعانيه الأسر

---

(20) العدد الفعلي 99، انظر التقرير الوطني حول تطور المرأة العربية الليبية، اللجنة الوطنية شؤون المرأة بأمانة مؤتمر الشعب العام 1995، ص 29.

من مشاكل ومحاولة حلها، أو عند النظر في شكاوى المرأة في الفقرة رابعاً، ويعبر الواقع عن أن أمانة الشؤون الاجتماعية ليس لها إلا دور شكلي لأنها لا تتدخل صلحا لتسوية النزاعات وتترك المسائل معلقة إلا في حالات خاصة إذا تم التدخل بصورة شخصية لا بصفتها الرسمية حيث يكون مرجع التدخل نابعا من علاقة شخصية أو تعليمات فوقية، وأنها مجرد كوتة نسائية في النظام الجماهيري، ومنصب تشريفي.

ثانيا – أمانة الشؤون الاجتماعية بأمانة مؤتمر الشعب العام

في مستوى القمة كلفت أمينة عامة للشؤون الاجتماعية على مستوى الجماهيرية حلت محل شؤون المرأة، وقد حددت الفقرة خامسا من المادة 21 صلاحياتها؛ وهي تجمل في الآتي :

1- متابعة تنفيذ القرارات المتعلقة بالتضامن الاجتماعي، وشؤون الطفل، والمرأة، والأسرة، والاهتمام بالجمعيات الخيرية والمؤسسات الأهلية وفقا للقانون.

2- حث المرأة على المشاركة الفاعلة في أعمال المؤتمرات الشعبية الأساسية تمكينا لها من ممارسة دورها.

3- متابعة تنفيذ القرارات المتعلقة بالمرأة وتذليل الصعوبات التي تعترضها.

4- إبداء الرأي بشأن المذكرات ومشروعات القوانين واللوائح ذات العلاقة، بالطفل والمرأة والأسرة وفق توجهات المجتمع الجماهيري.

5- دراسة الشكاوى المتعلقة بالمرأة والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة في إيجاد الحلول المناسبة لها.

6- المتابعة والإشراف على أعمال أمينات الشؤون الاجتماعية بالمؤتمرات الشعبية.

7- التشجيع على إنشاء الجمعيات والمؤسسات الأهلية التي تعنى بقضايا الطفل والمرأة والأسرة.

8- الإعداد للندوات والملتقيات والمؤتمرات التي تعنى بشؤون الطفل والمرأة والأسرة داخل الجماهيرية العظمى، والمشاركة في تلك التي تعقد بالخارج، واقتراح الوفود للمشاركة فيها بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.

9-العمل على تعزيز الروابط والعلاقات مع المنظمات والهيئات الاجتماعية والهيئات التي تعنى بقضايا الطفولة والهيئات النسائية على المستوى الإفريقي والإسلامي والدولي، بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.

10-المتابعة والإشراف على النشاطات النسائية والنشاطات المتعلقة بالطفولة، والنشاطات التي تتعلق بالأسرة في مختلف القطاعات.

11- الإشراف على المؤسسات التضامنية العامة.

12-إصدار القرارات المتعلقة بتعيين وترقية ونقل وندب وإعارة وترقية موظفي الشؤون الاجتماعية بأمانة مؤتمر الشعب العام بكل مستوياتهم حسب الوظائف المحددة بملاك الأمانة.

13- الاستعانة باللجان الفنية المتخصصة واللجان القانونية عند الاقتضاء.

14- اقتراح تكريم من يستحق التكريم.

15- ما تكلفه به أمانة مؤتمر الشعب العام من أعمال .

وبعد أن تم إلغاء وظيفة أمين وأمين مساعد ([21]). الذي خصص بهدف إقحام المرأة لإقحامها في السلطة التنفيذية وتمكينها لفترة وجيزة من الوصول إلى قمة الجهاز التنفيذي فإن دور المرأة في تولي وظائف قيادية يحتاج إلى جهد متواصل لتجاوز المفاهيم التي حالت وتحول دون تقديرنا إمكاناتها التي تم تجاوز بعضها، بدفع المرأة للدخول إلى مجال الشرطة والشعب المسلح، وهو ما فتح المجال أمامها لممارسة حريتها في اختيار التعليم الذي يناسبها أو ترغبه كالطب والهندسة والإعلام وغيره.

ثالثا- المسؤوليات المهنية :

إن ارتفاع المستوى التعليمي بين الإناث أدى إلى تزايد أعدادهن في الأعمال الإدارية والتنظيمية التي تسهم في صنع القرارات التنموية، وتفيد نتائج حصر القوى العاملة على مستوى الجماهيرية العربية الليبية أن الذكور شكلوا ما نسبته 8. 67% من عدد 456371 مجموع أفراد القوى العاملة مقابل 2. 32% من الإناث لعدد 259479 أي أن عدد المشتغلات من الإناث لا زال أقل من نصف عدد الذكور ([22]).

ووفق إحصاء 2003 - 2004 للهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق فإن معدل مساهمة الإناث في النشاط الاقتصادي لم يتجاوز 23.76% لعدد 1773110 إناث، مقابل نسبة 66.37% لعدد 1837111 من الذكور، علما بأن النساء اللائى بلغن فئة العمر الوظيفية لم تتجاوز نسبتهن 48% من المجموع الكلي لعدد النساء.

(21) تقرير التنمية البشرية 1999 ليبيا، تمكين المرأة الليبية وقضايا النوع، جدول رقم 57 ص 149.

(22) تقرير التنمية في ليبيا 1999.

ولقد ارتفعت نسبة مساهمة النساء في الأعمال العلمية والفنية والفنيين الذين يعملون تحت إشرافهم، ويشكل ذلك نقطة تغيير جوهرية في نوعية الأعمال التي تسند للنساء فقد بلغ عدد العاملات في المهن العلمية والفنية ومن يعمل معهم من الفنيين نسبة 7. 71% من مجموع النساء العاملات التي شكلت 51% من مجموع قوة العمل ذكورا وإناثا ([23]). وترتفع نسبة المشتغلات في المهن العلمية المساعدة [التمريض – القابلات ...] إلى 20% مقابل 3. 12% ذكور. وتتقارب النسبة في الخدمات العامة والاجتماعية والثقافية والترفيهية بين الجنسين بلغت 3. 24 % ذكور مقابل 7. 23% إناث ([24]). وتم إقحام المرأة وتمكينها من القيام بكافة الوظائف التي كانت قصرا على الرجل [سلك القضاء – الشعب المسلح – هيئة الشرطة].

رابعا- المرأة والمجتمع المدني :

إن مساهمة المرأة في المجتمع المدني وتحديدا في النقابات والاتحادات المهنية والحرفية لا تكاد تذكر رغم نجاح عضوات في الاختيار الشعبي للعام 2004 ومع ذلك ظلت مساهمتهن شكلية ورمزية، مع مراعاة أن عضوية النقابة المهنية أو الحرفية هي إلزام بموجب القانون، يفرض على كل منتمي هذه المهنة أو الحرفة رجلا أو امرأة كان إلا أن الأخيرة لا تساهم في النشاط النقابي إلا ما ندر أو بشكل مناسباتي.

الجمعيات النسائية :

لضمان مشاركة أوسع للنساء بعد إلغاء القانون رقم 106 لسنة 1975 بشأن التنظيمات النسائية وتعديلاته التي بلغت 32 تنظيما وفق البيانات المتاحة عام 1993، وبلغ عدد العضوات 6200 عضوا. سن القانون رقم 20 لسنة 1369و.ر [2001] بشأن تنظيم الجمعيات النسائية نصت المادة الأولى منه : على تشكيل جمعيات نسائية بالمؤتمرات الشعبية الأساسية والمواقع الخدمية والإنتاجية، بهدف الارتقاء بالمرأة والأسرة في المجالات الاجتماعية والثقافية، أي باعتبارها رافدا لأمانات الشؤون الاجتماعية، ولقد حال عدم صدور اللائحة التنفيذية حتى يونيه 2005، دون تفعيل دور الجمعيات النسائية، بل أن بعض أمينات الشؤون الاجتماعية تفكر مستقلة عن إرادة جماهير النساء التي شكلت هذه الجمعيات في حلها وإعادة اختيار أماناتها، وحالت بينها وبين ممارسة عملها بعدم تمكين الجمعيات المؤسسة فعليا في 2003/9 دون القيام بواجباتها، لأن الجمعيات لم تمنح الصبغة الرسمية، وظل الأمر منوطا بإرادة أمانة الشؤون الاجتماعية التي رأت في الجمعيات النسائية المنافس لوجودها. رغم ما اتخذ من إجراءات عاجلة لإتمام عملية تشكيل

---

(23) بما يفيد أن عدد الإناث يتجاوز بكثير عدد الذكور في المهن الفنية وقد بلغت وفق إحصاء 2003-2004 79.76 % عدد 274545 مقابل 20.65% ذكور عدد 209843، وتظل مشاركة المرأة كميا لا تعني بالضرورة وتمكنها منه.

(24) النتائج النهائية لحصر القوى العاملة 2001، الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، مرجع سابق.

جمعيات نسائية وتصعيد أماناتها على مستوى القاعدة في مطلع سبتمبر 2003 " عام المرأة "، في مختلف المرافق والهيئات والمؤسسات وفي نطاق المؤتمرات الشعبية بهدف الارتقاء بمستوى أداء النساء بموجب قرار أمانة مؤتمر الشعب رقم 92 لسنة 2003ف ([25]).

كما حال عدم تشكيل اتحاد عام للجمعيات النسائية، والذي اسند إليه بموجب أحكام المادة السابعة من القانون المذكور إعداد النظام الأساسي للجمعيات، دون قيام تلك الجمعيات بدورها وظلت مجرد هيكل أجوف تم إفراغه من محتواه لينسب القصور للمرأة ويقلل من أهمية دورها، وبالتالي دون توسيع عدد الكوتة النسائية.

لذلك لا غرابة في أن الجمعيات النسائية التي تشكلت بقرار سياسي لم تنجح في القيام بدورها لخلق كوادر قيادية ونشر الوعي المجتمعي وإشراك المرأة في الحياة العامة.

أما عن الاختصاصات التي أوكلت إلى الجمعيات النسائية والتي أوردتها المادة الرابعة فهي تجمل في :

1- الاهتمام بشؤون الأسرة وتقديم الخدمات الممكنة لها بقصد رفع مستواها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

2- تعبئة وتحريض الجماهير النسائية لحضور جلسات المؤتمرات الشعبية الأساسية وذلك تأكيدا وترسيخاً لسلطة الشعب.

3- التبشير بالفكر الجماهيري الأخضر في الداخل والخارج.

4- تنمية وعي المرأة بالواقع الاجتماعي والثقافي، وإيجاد ظروف مناسبة لها للقيام بدورها في المجتمع وخاصة في مجالات العمل والإنتاج.

5- إقحام النساء في المجالات المختلفة، والدفع بهن في المواقع القيادية.

6- المشاركة مع الجهات ذات العلاقة في كل ما يتعلق بأمانة الشؤون الاجتماعية وتمكينها من المساهمة الجادة في تنفيذ البرنامج الثوري.

7- العمل على حماية حقوق المرأة والدفاع عن مصالحها، واقتراح أساليب معالجة الإشكاليات التي تعترضها.

أما الجمعيات الأهلية فقد نظمها القانون رقم 19 لسنة 1369و.ر/ 2001 وتطلب في تأسيس الجمعيات شروط ومعايير موضوعية لم تميز بين الرجل والمرأة في تأسيس جمعية أهلية تسعى

---

(25) تعذر الحصول على إحصائيات بأعدادها ومواقعها.

لتقديم خدمات اجتماعية أو ثقافية أو رياضية أو خيرية أو إنسانية على مستوى الشعبية أو على مستوى الجماهيرية العظمى، الذي وجه الخطاب للمواطن بغض النظر عن جنسه، ولكافة الفئات دون تمييز الحق في الانضمام إلى النقابات والروابط والاتحادات لتيسير شؤونها، بما يتفق وأحكام الاتفاقات الدولية وخاصة اتفاقية مناهضة التمييز ضد المرأة التي أكدت في المادة السابعة على حق المرأة في المشاركة في الحياة السياسية والعامة ومن صورها "المشاركة في جميع المنظمات والجمعيات غير الحكومية والتي تعنى بالحياة العامة والسياسة للبلد". شرط ألا تتعارض مع الآداب والنظام العام، وأن لا تستهدف الربح المادي، وذلك وفقا لما حددته أحكام الفقرة الأولى من القانون المذكور ويناقض القانون نفسه عندما خول الجمعيات أن تمارس أنشطة استثمارية [م11] بقصد تأمين دخل ولم تتحدد الضوابط والشروط التي يخضع لها ما تمارسه من نشاط إنتاجي أو استثماري مما يحول النشاط الأهلي الإنساني إلى نشاط اقتصادي ينبغي إخضاعه لأحكام القانون.

خامسا- تقييم تجربة مشاركة المرأة :

من خلال رصد بعض الآراء التي انتقدت المشاركة الليبية للمرأة في الحياة العامة بالقول : "نظرا لتخلف المرأة الليبية وعدم قدرتها على الجلوس على قدم المساواة مع الرجال في المؤتمرات الشعبية الأساسية وإبداء رأيها فضلا عن تخلف الرجل الليبي وعدم تقبله مشاركة المرأة في الرأي فقد تم تشكيل مؤتمرات شعبية نسائية تمارس نفس الاختصاصات المقررة للمؤتمرات الشعبية الأساسية" ([26]).

وعزا البعض الآخر تدني نسبة مشاركة المرأة في الوظائف القيادية لطبيعة الحياة الاجتماعية في الجماهيرية العربية الليبية التي فُرضت على المرأة باعتبارها جزءا من مجتمع يعاني من تخلف شامل فرضه الاستعمار ولتسلط التفكير الذكوري في ضوء الأعراف والتقاليد السائدة، والذي ينظر للمرأة باعتبارها كائن ضعيف بحاجة مستمرة للحماية وعدم الركون إلى ما تقوم به من دور فاعل في الحياة العامة ([27]). ومما يؤسف له أن الرافضون مشاركة المرأة في الحياة السياسية يتخذون التشريع الخاص بالمرأة المسلمة حجة لتبرير آراءهم بالقول إن هذا التشريع قد أولى اهتمامه بتكوين الأسرة وحدد حقوق أطراف هذه العلاقة كل منهما تجاه الآخر، وعلاقة الوالدين بالأولاد وعلاقة الأولاد بهم، ومسؤولياتهم عن هذه المؤسسة وبين الآثار المترتبة على انحلال العلاقة الزوجية بالطلاق أو الموت.

---

(26) القاضي المستشار، مراد محمود الرعوبي دراسة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة مقارنة بالتشريعات الليبية ص 44.مع عدم تأييدنا لما أورده في تقريره من معلومات غير حقيقية تسيء لتاريخ المرأة الليبية.

(27) التقرير الدوري الثاني المقدم من الجماهيرية العربية الليبية بشأن اتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة.

لذلك تساءلوا عما إذا كان للمرأة أن تقوم بدور إيجابي في المجال الاجتماعي والاقتصادي والسياسي إلى جانب مهمتها الأساسية كزوجة وأم، ويبدو أن الفقهاء ليس لديهم اعتراض بشأن مشروعية قيام المرأة بمهمات اجتماعية واقتصادية في المجالات الإنسانية بوجه عام، والطب والتعليم وغيره لكنهم اختلفوا حول مشروعية وعدم مشروعية دخول المرأة وأهليتها للعمل السياسي ([28]). ولقد دحض بعض الفقه المعاصر الادعاءات التي رفضت مشاركة المرأة في العمل السياسي بالدليل من الكتاب والسنة ([29]).

وحقيقة الأمر أن ليس أمام المرأة الليبية أية عقبات قانونية للمشاركة في العمل الأهلي الاجتماعي والاقتصادي والسياسي بهدف تنشيط المجتمع المدني والمساهمة في صنع القرار السياسي، كما لا توجد أمامها عقبات إدارية تعوقها عن القيام بدورها كما أسلفنا بفعالية. لذلك يجب العمل على تطوير مضامين التعليم والثقافة بهدف تربية الأجيال على أساس مفهوم الشراكة الفاعلة، وتنشئة المرأة وتربيتها على أهمية مشاركتها في الحياة العامة بقوة لأن إسهامها الإيجابي يعتمد على إرادتها وليس قضية دستور أو تشريعات لأن المشرع الليبي سن ما يلزم من تشريعات تكفل لها حقوقها الأساسية وفي مقدمتها حق المشاركة السياسية.

وفيما يلي رصد إحصائي لنسبة حضور المؤتمرات الشعبية من الرجال والنساء عامي 1995 – 1996 خلال الدورة العادية الثانية .

-الجدول أ-

اليوم والتاريخ	عدد المؤتمرات	حضور الرجال	حضور النساء	إجمالي الحضور
الأحد 1995/1/7	356	25600	1621	27221
الاثنين 1995/1/8	357	49236	6411	55597
الثلاثاء 1995/1/9	357	57460	9083	66543
الأربعاء 1995/1/10	357	73950	7050	45000
الخميس 1995/1/11	357	73950	7050	45000
الجمعة 1995/1/12	357	1013	185	1198

(28) الشيخ، محمد مهدي شمس الدين، أهلية المرأة لتولي السلطة، " مسائل حرجة في فقه المرأة " الكتاب الثاني، بيروت، المؤسسة الدولية للدراسات والنشر، ط1، 1995 ص 10 وما يليها.

(29) المرجع نفسه، ص 63 وما يليها.

72970	13225	59745	357	السبت 1995/1/13
65437	9560	55877	357	الأحد 1995/1/14
63336	8663	45673	357	الإثنين 1995/1/15
57698	8914	48784	357	الثلاثاء 1995/1/16
54266	9289	44977	357	الأربعاء 1995/1/17
39234	5959	33275	357	الخميس 1995/1/18
259	83	2512	357	الجمعة 1995/1/19
20722	1168	9054	357	السبت 1995/1/20

- الجدول ب : حضور الرجال والنساء في المؤتمرات الشعبية الأساسية خلال الدورة العادية الثانية للعام 1996 إفرنجي .

إجمالي الحضور	حضور النساء	حضور الرجال	عدد المؤتمرات	اليوم والتاريخ
13099	580	12519	374	الأربعاء 1996/1/1
26246	2518	23728	374	الخميس 1996/1/2
1029	116	913	374	الجمعة 1996/1/3
194876	9884	184992	380	السبت 1996/1/4
310885	33792	277093	380	الأحد 1996/1/5
360747	37954	322793	380	الإثنين 1996/1/6
398438	47389	351049	380	الثلاثاء 1996/1/7
342977	39554	303423	380	الأربعاء 1996/1/8
135817	22950	112867	380	الخميس 1996/1/9
			380	الجمعة 1996/1/10
30031	1483	28548	380	السبت 1996/1/11

7660	710	6950	380	الأحد 1996/1/12

خاتمة :

نخلص مما تقدم أنه رغم ما للمرأة من امتيازات تخولها ممارسة كافة حقوقها ومن بينها الحق في صنع القرار السياسي، إلا أن المطالع لنسب وحالة المشاركة السياسية للمرأة الليبية يكشف عن انخفاض ملحوظ لا يتناسب مع التشريعات النافذة، وخروجها للعمل الذي أسهم في زيادة مواردها واستقلالها الاقتصادي لكن هذا الاستقلال لم يحذو بها إلى الاندماج في الحياة العامة والحياة السياسية. ومن أسباب عزوف المرأة عن المشاركة ، نذكر ما يلي :

1. ارتباط العمل السياسي بالذكورة وتغذية هذا الفهم الخاطئ بالتصورات المغلوطة لموقف الدين الإسلامي والمعتقدات والأعراف السائدة.

2. فقدان المرأة لثقتها في قدرتها على القيام بدور فاعل في الحياة العامة إلا في أضيق الحدود بل أن مشاركتها في مؤسسات المجتمع المدني بما فيها النقابي في أدنى مستوياتها من حيث النوع لا الكم بالنسبة لبعض المؤسسات التي تضفي طابعا إجباريا على انضمام المرأة إلى نقابتها المهنية. وهو ما أكده تقرير التنمية البشرية في ليبيا عام 1999 الذي انتهى إلى القول بأن: "الشيء الجوهري الذي تسعى له التجربة الليبية هو ليس مجرد الاكتفاء بتحقيق نسبة عددية عالية للوجود النسائي في المؤتمرات الشعبية الأساسية، بل تفعيل تلك النسبة وإتاحة المساواة في الاختيارات أمام المرأة والرجل على السواء، إذ مازالت هناك حواجز بنائية تقف عائقا أمام تحقيق ذلك مما يحفز على المزيد من الإصرار على تجاوزها وإيجاد قدر عال من الدفاعية لدى النساء للمشاركة في عملية صنع القرار". والذي سيظل معتمدا على التقدم في مختلف الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

3. فقدان المرأة ثقتها في قيام المرأة بدور إيجابي في الحياة العامة والسياسية على وجه الخصوص لسعي البعض منهن إلى تحقيق مكاسب شخصية أو لإساءة بعضهن إلى هذه التجربة، ورغم أن ذلك ليس قصرا على النساء إلا أن النظرة الدونية للمرأة التي توارثتها الأجيال لا زالت مترسبة في أعماقنا، مما يحدو بالمجتمع إلى تضخيم ما تقع فيه بعض النساء من أخطاء والتغاضي عن كونهن بشرا يخطئ ويصيب كما الرجل، بل قد يكون لهذا الأخير دور مباشر في انحراف مسيرة المرأة لأسباب عديدة في مقدمتها رغبة المجتمع الذكوري في التأكيد على أن المرأة لا تستحق المكانة التي وصلت إليها وأنها الضلع الأعوج الذي لن يتقوّم بأي حال إلا من خلاله ووفق رؤاه.

ومما لا شك فيه أنه من المآخذ التي توجه إلى المرأة الليبية انحسار دورها في الاهتمام بقضايا المرأة وتحديدا في إطار عقد ندوات ومؤتمرات لا تُفعل نتائجها رغم أهميتها لافتقارها إلى منهجية علمية أو لاكتفائها بالقيام بدور تشريفي لأن غالبية من أسند لهن هذا الدور لم يقمن بواجباتهن، أو تم إقصاؤهن بصورة مباشرة أو غير مباشرة والإبقاء على المرأة التي لا تتوافر فيها شروط القيادة، لأن الوظيفة العامة تكليف وليست تشريفا، وبالتالي فإن القضايا التي تخص المرأة كحقها في منح أطفالها الجنسية لم تقع إثارتها إلا بشكل مناسباتي أمام أمانة مؤتمر الشعب العام في جلسته 2004-2005 من قبل أمانة الشؤون الاجتماعية، أما الحقوق التي نص عليها في القوانين وحفظت للمرأة الليبية كرامتها الإنسانية فيجب ألا ننكر أن المحرض على سنها هو "معمر القذافي قائد الثورة " دون من سواه، لذلك لم تول المرأة أهمية لما نالته من حقوق.

وإذا تم استثناء البعض ممن خبرن الحياة والتجربة واستفدن وطورن قدراتهن من الموجودات على الساحة فإن الغالبية يحتجن إلى تأهيل وتدريب دوري ومستمر ليتمكن من خدمة المجتمع، ومساعدته على تجاوز ما يعانيه من معضلات اجتماعية ليس أقلها خطرا تفشي الإيدز بين شبابه من الجنسين، وارتفاع معدلات تعاطي الحشيش والبطالة والفقر ... وغيره.

وبالتالي ورغم أن وظيفة أمين الشؤون الاجتماعية وتأسيس جمعيات نسائية معدومة الوجود حكما وقانونا، الاهتمام بقضايا الأسرة، فإن المعالجات تظل قاصرة لأنها فردية وغير علمية أو موثقة.

وبالإضافة لما تقدم، فإن معظم الدراسات المقارنة تفيد أن النساء اللواتي وصلن إلى البرلمان "أمانة الشؤون الاجتماعية" لا ينسقن فيما بينهن وأن عوامل غير موضوعية قد تحكم مواقفهن إزاء بعضهن، سواء تأسس الموقف على الرفض أو القبول، كما أن هناك رأيا يقول أن النساء يفضلن التعاون مع الرجال ([30]). لذلك فإننا بحاجة دائمة للتوعية الاجتماعية والثقافية لإفراز نساء مؤهلات يتم الدفع بهن للمشاركة السياسية، بشكل حيادي ونزيه بعيدا عن الشخصنة والمصلحة وإلى تعليم تحليلي نقدي قادر على تكوين العقول وتطوير أدائها واستثمار طاقاتها وإمكاناتها.

د. فائزة الباشا

أستاذة القانون الجنائي، كلية القانون، جامعة الفاتح، ليبيا

(30) وهو ما أكده مشروع الأداء البرلماني للمرأة العربية، المركز العربي لبحوث التنمية والمستقبل 2004 ص 20 وما يليها.


تنظمان
المؤتمر السابع عشر لمنتدى الفكر المعاصر حول:
ربية في حركة التحرير و بناء الدولة الوطنية
سة التميمي تونس 23-24-25 جوان/حزيران 2005

المرأة والمشاركة السياسية في المغرب

د. العربي بلا
كلية الحقوق- مراكش

يحيل موضوع "المرأة والمشاركة السياسية" إلى ظاهرة وإشكالية عالمية تتمثل في تدني تمثيلية المرأة في مراكز القرار في الدولة. وتعرف المشاركة السياسية على أنها "تلك الأنشطة الإرادية التي يقوم بها أفراد مجتمع معين بغية اختيار حكامهم، والمساهمة في صنع السياسات العامة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر" ([1]). وانطلاقا من هذا التعريف فالمشاركة السياسية تشمل مشاركة المرأة أيضا إلى جانب الرجل داخل الهيئات التقريرية سواء على المستوى المركزي من خلال مشاركتها في السلطتين التشريعية والتنفيذية وإدارة وتسيير الأحزاب السياسية، أو على المستوى الجهوي والمحلي من خلال مشاركتها في مجالس الجماعات المحلية ([2]).

وبالرغم من مشاركة المرأة المغربية في الكفاح من أجل الاستقلال وحملها السلاح إلى جانب الرجل من أجل تحرير البلاد، وحضورها القوي في كل مراحل تاريخ المغرب ([3])، وبالرغم من مشاركتها منذ الستينات في كل الاستشارات الشعبية، فإن تواجدها -من حيث العدد- ظل في كل الهيئات المنتخبة وفي الحكومة والتنظيمات الحزبية، محدودا ورمزيا. وترجع هذه التمثيلية المتدنية إلى وجود عدة عوامل تكرس هيمنة واحتكار الرجال لمراكز القرار، في ظل وجود عوائق متعددة تمنع المرأة من الحصول على تمثيلية تمكنها من لعب دور فعال في الحياة العامة. لكن في السنوات الأخيرة ظهرت قناعة وإرادة سياسية تسير في اتجاه إشراك النساء في اتخاذ القرار أو التأثير على مراكز صنعه.

---

(1) Mcclosky H. : « Political participation », *International Encyclopedia of the social science* New York : collier Macmillan, 1968, p 253. عن : د. سيد أبو ضيف أحمد : "المشاركة السياسية في الفقه السياسي المعاصر"، مجلة عالم الفكر، العدد 3، المجلد 30، يناير/مارس 2002، ص 152.

(2) ينص الفصل 100 من الدستور المغربي على أن الجماعات المحلية بالمملكة هي : "الجهات والعمالات والأقاليم والجماعات الحضرية والقروية".

(3) انظر أسماء بعض النساء وما قمن به من دور في تاريخ المغرب، في : نادية العشيري : "المرأة المغربية شريكة في بناء دولة الحق والقانون"، في : النساء ودولة الحق والقانون، أشغال الملتقى الدولي المنظم يومي 19 و20 أبريل 2002 بكلية الحقوق – السويسي – الرباط، سلسلة الندوات 1، الرباط، 2004، ص 17.

بدأ هذا التوجه منذ بداية عقد التسعينات، والذي اتسم بدخول المغرب مسلسل الدمقرطة، وتدعم هذا المسار بإصلاحات نوعية في المجالين العام والخاص، تمثلت بالأساس في تخصيص نسبة 30 مقعدا في الانتخابات التشريعية - 2002- للائحة الوطنية للنساء، وإصلاح مدونة الأسرة...

تروم هذه المداخلة دراسة أهم التطورات التي عرفها موضوع مشاركة المرأة المغربية في الحياة السياسية، والذي هو جزء من إشكالية عامة هي إشكالية تحقيق تنمية سياسية فعلية ودعم تحرر مجتمعي حقيقي وبناء مؤسسات عصرية وديمقراطية. تم تحديد أهم العوائق التي تحول دون مشاركة فعلية وتمثيلية حقيقية للنساء في مراكز القرار. تم تحديد الواقع الحالي لمشاركة المرأة في ظل المستجدات والإصلاحات التي عرفها ويعرفها المغرب، وهل ستؤدي هذه التحولات إلى توسيع دائرة المشاركة السياسية للمرأة وإدماجها في الحياة العامة ؟ وهل سيقود التحول النوعي في الاهتمام بقضية المرأة إلى تغيير وضعية المرأة وبالتالي تغيير العقلية السائدة تجاه إدماجها وإشراكها في كل المجالات ؟ من خلال ما سبق يتبين أن التجربة المغربية لمشاركة المرأة في الحياة السياسية، مرت بمرحلتين أساسيتين : تميزت المرحة الأولى، والتي تبتدئ من الاستقلال إلى العام 1993 بتهميش وغياب تمثيلية المرأة في أهم مراكز القرار في الدولة (الفقرة الأولى) واتسمت المرحلة الثانية، والتي تبتدئ من العام 1993 إلى اليوم بدخول المرأة لأول مرة البرلمان (1993) والحكومة (1997) (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى : المشاركة السياسية للمرأة بين التهميش والغياب من الاستقلال إلى العام 1993 :

قدمت المرأة المغربية تضحيات لا تقل عن تلك التي قدمها شقيقها الرجل، من أجل تحرير البلاد من قبضة الاستعمار وبناء دولة الحق والقانون. لذلك لا يخلو تاريخ الحركة الوطنية من المطالبة بتعليمها وتحريرها وإشراكها في الحياة العامة. وعمد المشرع المغربي منذ تبنيه لدستور 1962 إلى التنصيص على تمتع المرأة بالحقوق السياسية على قدم المساواة مع الرجل. فما هي انعكاسات هذا التنصيص على مشاركتها في المجالس المحلية والبرلمان والحكومة (أولا) ؟ ثم ما هي مكانتها داخل المنظومة الحزبية (ثانيا) ؟

أولا : تعامل المشرع مع المرأة وآثاره على مشاركتها :

بالرغم من مشاركة المرأة الفعالة في حركات التحرير ومساهمتها في المقاومة وخروجها في المظاهرات المؤيدة للاستقلال، فإن ذلك لم تستتبعه مشاركة فعلية في الحياة العامة بعد الاستقلال. ذلك أن حكومات الائتلاف الوطني المشكلة بعد الاستقلال، لم تخصص تمثيلية للنساء. كما أن المرأة لم تمثل في المجلس الوطني الاستشاري (ظهير غشت 1956) الذي كان الهدف منه إقامة

نظام تمثيلي تشارك فيه كل الهيئات السياسية وكل فئات ومكونات الشعب المغربي ([4]). ثم جاء ظهير شتنبر 1959 المنظم للانتخابات البلدية والقروية، وأقر الحقوق السياسية (حق التصويت) للمرأة والرجل في نفس الوقت ([5]). وكانت النقاشات السائدة بخصوص حق المرأة في أن تكون ناخبة ومنتخبة تميل إلى تقييد هذا الحق بشروط تتعلق بالمسؤولية المهنية أو المستوى التعليمي([6]). وبعد ذلك عمد المشرع منذ دستور 1962 إلى التنصيص على تمتع المرأة بالحقوق السياسية على قدم المساواة مع الرجل (الفصول 5، 8، 9، 12).

ينص الفصل الثامن في كل الدساتير المغربية على أن "الرجل والمرأة متساويان في التمتع بالحقوق السياسية. ويحق لكل مواطن ذكرا كان أو أنثى أن يكون ناخبا إذا كان بالغا سن الرشد ومتمتعا بحقوقه المدنية والسياسية". وتكمن أهمية هذا الفصل، إلى جانب الفصول الأخرى (5، 9، 12، 13)، في تعاملها مع المرأة كمواطنة، وقررت مساواتها الكاملة مع الرجل في التمتع بالحقوق وهو مكسب على درجة كبيرة من الأهمية ([7]). لكن إذا عدنا إلى التطبيق والممارسة نجد الحقوق المخولة للمرأة، تختزل في حق واحد هو حق التصويت، وإذا حاولنا مقارنة الحقوق المشار إليها ودرجات تمثيلية المرأة في أجهزة اتخاذ القرار منذ الاستقلال إلى حدود انتخابات 1993، يمكن الخروج بالملاحظات/المفارقات التالية :

تتمثل الملاحظة الأولى في كون المرأة تمثل رهانا سياسيا ذا أهمية قصوى، نظرا لمشاركتها المكثفة كناخبة في كل الاستشارات الشعبية التي عرفها المغرب. فمن حيث العدد كانت نسب النساء في الهيئة الناخبة جد مهمة، سواء في الاستفتاءات حول دساتير (62-70-72) أو في الانتخابات المباشرة البلدية والقروية لسنوات 60-69-76-83 أو في الانتخابات البرلمانية (63-70-77-84).

---

(4) كان المجلس يتكون من 76 عضوا : لم تحظ الأحزاب السياسية إلا ب 16 مقعدا، منها 10 لحزب الاستقلال و 6 لحزب الشورى والاستقلال، بالإضافة إلى 6 شخصيات سياسية لا تنتمي إلى أي حزب من هذين الحزبين. وتم توزيع باقي المقاعد كالتالي :

- 37 ممثلا للمنظمات الاقتصادية والاجتماعية (توزيع كالتالي : 10 مقاعد الاتحاد المغربي للشغل، و18 مقعد عن الفلاحين و9 مقاعد للتجار ورجال الصناعة).

- 17 ممثلا عن هيئات مختلفة هي : المحامون والمدافعون (2)، المهن الطبية والصيدلية (3)، والمهندسون في الصناعة والفلاحة (2)، والعلماء (4)، والمؤسسات الثقافية (2)، ومنظمات الشباب والرياضة (3) و حبر واحد عن رجال الدين اليهودي، انظر : عبد الكريم غلاب، **التطور الدستوري والنيابي بالمغرب : 1908 – 1992**، مطبعة النجاح الجديدة، ط 3، الدار البيضاء، 1993، ص 146 هامش 4.

(5) في فرنسا تم تعميم حق الانتخاب على الرجال سنة 1848، أما النساء فلم يمنحن حق التصويت إلا بعد ذلك بحوالي قرن أي سنة 1944.

(6) د. رقية المصدق، **المرأة والسياسة : التمثيل السياسي في المغرب**، دار توبقال للنشر، الطبعة الأولى 1990، ص23.

(7) **المصدر نفسه**، ص 25.

وقد شكلت المرأة في الهيئة الناخبة في الانتخابات البرلمانية المباشرة (يونيو 1977) نسبة 49,69% ([8]). وهذا الوزن العددي المهم للمرأة في الهيئة الناخبة هو الذي يفسر تهافت الأحزاب على أصوات النساء ودعوتها للمشاركة في التصويت، لكن المفارقة أن الأحزاب لا تطرح قضية المرأة كقضية أساسية في برامجها وحملاتها الانتخابية ولا تشير إلى مشاكلها المتعددة.

وتتمثل الملاحظة الثانية في عدم التطابق بين وزن المرأة كمنتخبة وتواجدها كمرشحة، بالرغم من أن عملية الترشيح لا تعد مسألة حاسمة في نسب تمثيلية النساء في مناصب المسؤولية ومراكز القرار. فإجماع الفاعلين السياسيين على ضرورة تفعيل المشاركة السياسية للنساء، لم تدعمه إرادة فعلية مبنية على اتخاذ تدابير موازية وإجراءات تشجع النساء على الترشح في الانتخابات سواء من طرف الدولة على مستوى قوانينها ومؤسساتها، أو من طرف الأحزاب السياسية على مستوى قوانينها وهياكلها الداخلية والطرق التي تتبعها في تزكية مرشحيها ([9]). وإذا رجعنا إلى الإستحقاقات الإنتخابية السابقة، نلاحظ ارتفاعا بنسب جد ضئيلة من انتخابات إلى أخرى.

– ففي الانتخابات المحلية (يونيو 1983) بلغ عدد المرشحات 307 في حين بلغ عدد المرشحين 165 54، ويمثل رقم 307 زيادة بنسبة 300% بالمقارنة مع نسبة انتخابات نوفمبر 1976.

– وفي الانتخابات البرلمانية (شتنبر 1984) بلغ عدد المرشحات 15 مقابل 1333 مرشح، وهي نسبة هزيلة تشكل 1,9% من بين المرشحين، مقابل نسبة 0,9% في الانتخابات البرلمانية ليونيو 1977، حيث بلغ عدد المرشحات 8 فقط مقابل 906 من المرشحين ([10]). ويرجع ضعف وهزال تواجد المرأة كمرشحة ([11]) إلى ضعف تمثيليتها داخل الهياكل المسيرة للأحزاب، بالإضافة إلى ما سبق يتأثر ترشح النساء كذلك بطريقة الاقتراع الآحادي الاسمي الذي اتبع منذ الانتخابات البلدية والقروية (ماي 1960) والذي عارضته جل التنظيمات السياسية وطالبت بالاقتراع باللائحة ([12]).

ويرى الأستاذ عبد الله إبراهيم رئيس أول حكومة مغربية، خولت للنساء حق التصويت، أن مشاركة المرأة في الانتخابات "مرتبط ارتباطا عضويا بقاعدة التصويت على لائحة، على برنامج

---

(8) المصدر نفسه، ص29.

(9) د. عائشة الحجامي، "القانون الانتخابي والمشاركة السياسية للنساء : حول دستورية التدابير التمييزية الإيجابية"، جريدة العالم، العدد 20076 ، ليوم 15 ماي 2005.

(10) د. رقية المصدق، نفس المصدر، ص 36.

(11) المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

(12) المصدر نفسه، ص 38.

لا على أشخاص". إلا أن الدور المخصص للنساء في هذا النوع من الانتخابات "رغم أهمية المكسب في حد ذاته لا يعطي أي أهمية للمرأة كمرشحة ولا كناخبة في الوقت الحاضر، وإنما يضعها فريسة الاستغلال السياسي" ([13]). يوضح هذا الرأي ويبرز الآثار السلبية لطريقة الاقتراع الأحادي الاسمي ([14]) على مشاركة المرأة. وقد أدت هذه القيود والعراقيل إلى تمثيلية هزيلة في المجالس المنتخبة محليا، ويوضح الجدول التالي تمثيلية النساء في المجالس المحلية (انتخابات يونيو 1983) :

الحزب	النسبة %
الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية	1,4
الحزب الوطني الديمقراطي	0,5
حزب الاستقلال	0,2
التجمع الوطني للأحرار	0,2
الاتحاد الدستوري	0,2
اللامنتمون	0,2
حزب التقدم والاشتراكية	0
الحركة الشعبية	0
المعدل الوطني	0,2

المصدر : (Alain Claisse : « Elections communales et législatives au Maroc) (10 Juin 1983-14 septembre et 20 octobre 1984) A.A.N XXII – 1983,ed. CNRS Paris 1985, p. 649 بتصرف.

من خلال الأرقام الواردة في هذا الجدول يتضح أن النسبة التي حصلت عليها المرأة في انتخابات يونيو 1983 أي 36 مقعدا من أصل 15.500 مقعد، تعد نسبة جد ضئيلة حيث تمثل 0,2% فقط.

وتتمثل الملاحظة الثالثة في الغياب الكلي لتمثيلية المرأة في البرلمان والحكومة في الفترة الممتدة من الاستقلال إلى حدود 1993 بالرغم من أن الوظائف البرلمانية هي امتداد للوظائف المحلية ! فما هي أسباب غياب المرأة عن المؤسسة البرلمانية ؟ وما هي انعكاسات هذا الغياب

(13) المصدر نفسه، ص 39.

(14) في الاقتراح الأحادي الإسمي يكون الناخب مجبرا على الإدلاء بصوته لصالح مرشح وحيد محدد اسميا، أما في الاقتراع اللائحي فالناخب يصوت على قائمة تضم عددا من المرشحين، وفي هذا النوع الأخير يسهل إدراج ضمن اللائحة عددا من النساء مما يضمن لهن الفوز. بخصوص أشكال الاقتراع، انظر : د. امحمد مالكي، **الوجيز في القانون الدستوري والمؤسسات السياسية**، المطبعة والوراقة الوطنية، ط 1، مراكش 2001، ص 204 وما بعدها.

الكلام لوزير الداخلية عقب انتخابات 1984 وارد في : د. رقية المصدق، **نفس المصدر**، ص 48.

على مستوى طرح ومناقشة قضيتها أمام برلمانات 62، 70، 77، و84 ؟ ترجع بعض الأحزاب عدم فوز النساء إلى كون الانتخابات التي أفرزت البرلمانات السابقة غير نزيهة ومشكوك في مصداقيها. في حين ترد السلطة أن "تقاليد البادية المغربية مازالت لا تسمح بتمثيل المرأة في البرلمان" ([15])، لكن لا تعطي جوابا بخصوص غياب تمثيليتها في الجهاز الحكومي. ومهما تعددت الاعتبارات وتفسيرات أسباب غياب تمثيلية المرأة، فإن ذلك لا يغير من واقع تضاعف الغياب بغياب طرح جدي لقضيتها على مستوى المؤسسة التشريعية ([16])، وهذا يعبر عن غياب الإرادة السياسية لدى الجميع في إشراكها في الحياة السياسية. فما هي مكانتها داخل المنظومة الحزبية ؟

ثانيا : مكانة المرأة داخل المنظومة الحزبية :

تقوم الأحزاب السياسية بتمثيل المواطنين وتأطيرهم والدفاع عن قضاياهم، وتعد المشاركة في الهياكل والأجهزة الحزبية البوابة التي من خلالها يمكن ولوج مراكز اتخاذ القرار في الدولة. فما هي المكانة التي تحتلها المرأة في هياكل وأجهزة الأحزاب في المغرب ؟ وما مدى اهتمام البرامج الحزبية بقضايا المرأة ؟

-المرأة والهياكل والأجهزة الحزبية :

من الملاحظ منذ الاستقلال إلى اليوم احتكار الرجال لرئاسة الأحزاب. أما باقي الأجهزة الحزبية الأخرى فتواجد المرأة فيها يتسم عموما بالضعف. ولمعرفة درجات تمثيلية المرأة في الأجهزة والهياكل الحزبية نعتمد على المؤتمرات الحزبية التي تفرز الأجهزة التقريرية من خلال الجدول التالي :

الحزب	المؤتمر	عدد النساء في الأجهزة العليا التقريرية
الاستقلال	الحادي عشر (أبريل 1982)	– اللجنة التنفيذية : امرأتان (2) من أصل 20.
	الثاني عشر (ماي 1989)	– اللجنة التنفيذية: امرأتان من أصل : 16 منتخب بالإضافة إلى الأمين العام وأعضاء مجلس الرئاسة ومدير المركز العام والمفتش العام للحزب
الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية	الرابع (يونيو 1984)	– المكتب السياسي : 0 امرأة من 9 أعضاء – اللجنة الإدارية : 6 نساء/111

(15) الكلام لوزير الداخلية عقب انتخابات 1984، وارد في : د. رقية المصدق، نفس المصدر، ص 48.

(16) وهذا الغياب ليس على مستوى مشاريع القوانين حيث كانت الحكومة مهتمة بالقوانين المتعلقة بالاقتصاد والمالية والضرائب... بل أيضا لا نجد أدنى اهتمام بقضايا المرأة حتى على مستوى مقترحات القوانين سواء المقدمة من الأغلبية أو المقدمة من المعارضة، انظر : د. رقية المصدق، نفس المصدر، ص 49 وص 52.

التقدم والاشتراكية	الثالث (مارس 1983)	- المكتب السياسي : 0 امرأة - اللجنة المركزية : 4 عضوات من بين 65 عضوا
	الرابع (يونيو 1987)	- المكتب السياسي : امرأة واحد (أمينة المريني) - اللجنة المركزية : 4 عضوات من بين 71 عضوا
منظمة العمل الديمقراطي الشعبي	الأول (دجنبر 1985)	- الكتابة الوطنية : 0 من 9 أعضاء - اللجنة المركزية، 5 عضوات من بين 55 عضوا.

هذا بخصوص الأحزاب التقدمية والتي تعتبر قضايا المرأة من أولوياتها. أما في أجهزة الأحزاب الأخرى (كالتجمع الوطني للأحرار والاتحاد الدستوري وغيرهما) فنسب تواجد المرأة لا تختلف عن تواجدها في أجهزة الأحزاب المنبثقة عن الحركة الوطنية والمتسمة بالضعف عموما.

وتحاول الأحزاب التغطية على غياب النساء في الأجهزة المسيرة للحزب بخلق قطاعات وجمعيات نسوية تعبيرا عن مدى اهتمامها بقضايا المرأة ([17]).

- المرأة في البرامج الحزبية :

إذا رجعنا إلى برامج كل الأحزاب نجدها لا تخلو من التطرق لمسألة المرأة. ففي كل المؤتمرات الحزبية يتم تقديم تقارير عن واقع المرأة، ويتم تقديم الاقتراحات والمطالبة بمساواتها بالرجل في الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. لكن يلاحظ أن حضور المرأة في برامج الأحزاب لم يرافقه تطور ملموس وواضح يخرج المرأة من التهميش والإقصاء. كما تختلف أهمية هذا الحضور من مؤتمر لآخر وقد تصل تارة إلى درجة التردد والغموض وإلى درجة التناقض تارة أخرى. وأدى التأرجح بين التناقض في المواقف والمحاولات التوفيقية إلى سلسلة من التراجعات ([18]). في مجال دراسة قضايا المرأة، وتتدعم هذه التراجعات بتضافر مجموعة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

وتتزايد أيضا بغياب الديمقراطية داخل الأحزاب، ذلك أن القيادات الحزبية لا تتغير، كما أن تواجد النساء في بعض الأجهزة الحزبية يظل حكرا على ذوات القرابة ومن باب المجاملات، والارتقاء في هياكل الحزب يتطلب نسج علاقات اجتماعية قوية وخاصة وهي مسألة غير متاحة

---

(17) من بين هذه التنظيمات نجد "اتحاد العمل النسائي" التابع لمنظمة العمل الديمقراطي الشعبي تأسس سنة 1987، و"منظمة المرأة الاستقلالية" التابعة لحزب الاستقلال تأسست سنة 1988، لمزيد من المعلومات انظر : د. محمد ضريف، الحقل السياسي المغربي، الأسئلة الحاضرة والأجوبة الغائبة، منشورات المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، نونبر 1998، ص 51 وما بعدها.

(18) قارن مثلا بين حضور قضايا المرأة في المؤتمر الرابع (يوليوز 1984) لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية والمؤتمر الخامس (مارس- ابريل 1989).

إلا لعدد قليل من النساء من ذوات الحسب والنسب. وتسمح هذه المعطيات بالقول إن مشاركة المرأة خلال المرحلة الأولى (من الاستقلال إلى العام 1993) تم اختزالها في ممارسة حق التصويت فقط، وبالتالي تهميشها وغياب تمثيليتها في أهم مراكز اتخاذ القرار (البرلمان والحكومة) بسبب غياب الإرادة السياسية الفعلية لإشراكها في العمل السياسي. فهل توفرت هذه الإرادة خلال المرحلة الثانية (من العام 1993 إلى اليوم) ؟ وما هي المستجدات التي عرفتها هذه المرحلة ؟ وماذا حققت المرأة المغربية من مكتسبات خلالها ؟

الفقرة الثانية : المشاركة السياسية للمرأة بعد العام 1993 :

عرف المغرب منذ بداية عقد التسعينات من القرن الماضي مجموعة من الأحداث تؤشر لتحول نوعي نحو الانتقال الديمقراطي وتوسيع نطاق المشاركة السياسية لتشمل أكثر من نصف ساكنة المجتمع([19]). بدأت بوادر هذا التحول بإصلاحات دستورية وانتخابية وبتزايد اهتمام الطاقات والفعاليات النسائية ابتداء من سنة 1992 بالبعد السياسي للمطالب النسوية مما دفعهن للمشاركة بكثافة أكثر، فارتقت المرأة لأول مرة إلى المؤسسة البرلمانية (1993) وعينت لأول مرة في الحكومة 1997 (أولا)، وبما أن تمثيلية المرأة لم ترتقي إلى المستوى المطلوب تم اللجوء قبل انتخابات 2002 إلى تبني إجراءات جديدة : تعديل أسلوب الاقتراع ومسألة الكوطا واللائحة الوطنية لضمان تمثيلية أكبر (ثانيا).

أولا : ارتقاء المرأة لمراكز القرار : البرلمان والحكومة :

- ارتقاء المرأة للمؤسسة البرلمانية :

يعد حضور النساء في مراكز القرار ذا طبيعة تدبيرية جهوية ومحلية، منفذا مهما للدخول إلى المراكز السياسية المركزية (برلمانية، حكومية). ومن أجل تحديد كيف تم ارتقاء المرأة إلى البرلمان ننطلق من إبراز أولا درجة كثافة تمثيليتها في المجالس الجماعية المحلية([20])، وهل ساهم حضورها في هذه المواقع في ارتقائها إلى البرلمان ؟

---

(19) بلغ مجموع سكان المغرب سنة 1999 : 28.237.501 نسمة، يشكل الإناث فيها 14.188.830 نسمة، ويمثل الرجال 14.048.671 نسمة، وهذا يعني أن عدد الإناث يفوق عدد الرجال ب 140.159 نسمة. انظر مجموعة الوثائق والنصوص القانونية المتعلقة بوضعية المرأة بالمغرب، منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، سلسلة "نصوص ووثائق"، العدد، 47، الطبعة الأولى، الدار البيضاء، 2001، ص 419.

(20) د. محمد الغالي، "درجات اندماج المرأة في الحياة السياسية المغربية"، مداخلة في اليوم الدراسي الذي نظمه مركز الدراسات حول المرأة والأسرة، تحت عنوان : **المرأة بين المجالين العام والخاص**، بكلية الحقوق، مراكش في 4 مارس 2005.

الانتداب الجماعي	1983 - 1992	1992- 1997
عدد الترشيحات	307	1086
عدد الفائزات	43	77

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أن الانتخابات الجماعية ليونيو 1983، لم تترشح لها سوى 307 امرأة، وفازت منهن 43 فقط. ونلاحظ أيضا أن هذا العدد تضاعف في الانتخابات الجماعية لأكتوبر 1992، فمنذ هذه السنة اتضح أن المرأة المغربية بدأت تعطي اهتماما خاصا للانتخابات حيث تقدمت 1086 مرشحة، وفازت منهن 77 مرشحة. وإذا اكتفينا بهذه الأرقام نلاحظ وجود تطور نسبي في مشاركة المرأة، فمن 76 مرشحة، سنة 1976 إلى 307 مرشحة سنة 1983 إلى 1086 مرشحة سنة 1992. هذا التطور النسبي سيتم استثماره في الانتخابات التشريعية المباشرة ليونيو 1993 حيث وصل عدد الترشيحات إلى 36 مرشحة بعد أن كان 16 مرشحة فقط في انتخابات 1984. ولأول مدة في تاريخ المغرب (يونيو 1993)انتخبت امرأتان لتحتلا مقعدين في البرلمان([21]).

وشكل هذا الحدث في بداية التسعينات طفرة نوعية بالرغم من أنه اقتصر على نائبتين، ذلك أنه، كما ترى الأستاذة رقية المصدق "تم في ظل غياب التفعيل القانوني والإرادي للحقوق النسائية.. (و) لم يكن وليد التقاطع بين الإرادة الحزبية والإرادة النسائية من أجل تفعيل المشاركة السياسية عن طريق مؤسسة برلمانية، إنه كان وليد التقاطع بين الإرادة النسائية وإرادة الناخبين" ([22]). وتوضح أكثر أن "الممارسة الحزبية لا زالت بعيدة عن الانخراط في مسلسل تفعيل الحقوق السياسية سواء قانونيا أو إراديا"([23]). ويمكن تأكيد استمرار نفس التوجه عند الأحزاب من خلال نسب تمثيلية المرأة داخل الأجهزة السياسية التنفيذية ([24]) لأهم الأحزاب والتي حصلت في الانتخابات التشريعية لــ 27 شتنبر 2002 على ما مجموعه 80,30% من مجموع مقاعد مجلس النواب، وهذا ما يوضحه الجدول التالي([25]) :

---

(21) انظر : عائشة الجندي، "المرأة المغربية والأحزاب السياسية"، في المرأة العربية والمشاركة السياسية، مؤلف جماعي، أعمال ندوة مركز الأردن الجديد للدراسات، عمان، دار سندباد للنشر، الطبعة الأولى، الأردن 2000، ص 333.

(22) د. رقية المصدق، "ارتقاء المرأة المغربية للمؤسسة التشريعية الدلالات والأبعاد"، في : المشاركة السياسية للمرأة : خبرة الشمال الإفريقي، أعمال المؤتمر العلمي الذي عقد بجامعة القاهرة بالتعاون مع الجمعية الإفريقية للعلوم السياسية خلال الفترة من 7 إلى 8 نوفمبر 2000، مركز دراسات المستقبل الإفريقي، طبعة 1، 2001، القاهرة، ص 249.

(23) د. رقية المصدق، ... نفس المصدر، ص 250.

(24) يلاحظ أنه كلما تعززت نسب منح الأحزاب لثقتها للنساء في الترشيحات وإدماجها في هياكلها وأجهزتها كلما ارتفعت نسبة تمثيليتها داخل مختلف المؤسسات التمثيلية سواء جهوية أو محلية أو مركزية. انظر : د. محمد الغالي، نفس المصدر.

(25) المصدر نفسه.

الحزب	تمثيلية المرأة في المكاتب السياسية
الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية	%18
الاستقلال	%16
جبهة القوى الديمقراطية	%15,9
التقدم والاشتراكية	%13,04
العدالة والتنمية	%12
التجمع الوطني للأحرار	%10,7
الحركة الشعبية	%10
الوطني الديمقراطي	%8
الحركة الوطنية الشعبية	%7

نلاحظ أن تدني تمثيلية المرأة داخل الأجهزة التقريرية للأحزاب ينعكس سلبا على حظوظها في الحصول على التزكيات للترشح للإنتخابات. كما أن الأحزاب لم تحاول اتخاذ أية تدابيرية تمييزية إيجابية من أجل تحسين هذه التمثيلية ([26]). لذلك ظلت نسبة ترشيحات النساء في الانتخابات التشريعية المباشرة، تسير بكيفية تصاعدية بطيئة إذا استندنا إلى النسبة المئوية وليس عدد الترشيحات، حيث كانت هذه النسبة سنة 1977، 0,9%، وسنة 1984، 1,09%، وسنة 1993، 1,61%. أما إذا نظرنا إلى الترشيحات من حيث العدد، فالتصاعد يظهر أنه جد مهم من 8 مرشحات سنة 1977 انتقل إلى 15 مرشحة سنة 1984 ثم انتقل إلى 33 مرشحة سنة 1993، وتضاعف العدد سنة 1997 ووصل إلى 69 مرشحة([27]). وبالرغم من أن هذه الزيادة في عدد المرشحات تبقى دون المستوى المرغوب فيه، إلا أن هذا التصاعد، وهذه الصيرورة التي خلقها حضور النساء المكثف خلال كل الاستشارات الشعبية، ثم فوزهن بمقعدين في الانتخابات التشريعية المباشرة عرف استمرارية مع الانتخابات التشريعية لعام 1997، حيث تمكنت المرأة من اختراق حاجز التمثيل غير المباشر، فدخلت امرأتان إلى مجلس المستشارين ([28]). بينما لم يتغير مستوى تمثيليتها داخل مجلس النواب.

---

(26) المصدر نفسه.

(27) كل شيء عن الانتخابات التشريعية **1997**، منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، سلسلة نصوص ووثائق، العدد 18، الطبعة الأولى، 1998، ص 234.

(28) في دستور 1972 و1992 كان البرلمان يتألف من مجلس واحد. أما دستور 1996 فعاد إلى ما كان معمولا به في دستور 1962 حيث أصبح البرلمان يتألف من مجلسين: مجلس النواب ينتخب بصفة مباشرة (323 عضوا)، ومجلس للمستشارين ينتخب بصفة غير مباشرة (270 عضوا).

ويوضح الجدول التالي معطيات تمثيلية المرأة في برلماني 1993 و1997 ([29]).

الاسم	العمالة	المهنة	الانتماء السياسي	الولاية	المجلس
بديعة الصقلي	درب السلطان الفداء ابن مسيك	أستاذة جامعية	الاتحاد الاشتراكي	93 و97	النواب
لطيفة بناني اسمريس	ابن مسيك سيدي عثمان	أستاذة جامعية	حزب الاستقلال	1993	
فاطمة بلموذن	ابن امسيك سيدي عثمان	أستاذة	الاتحاد الاشتراكي	1997	
فاطمة السويسي	مكناس- تافيلالت	أستاذة	الاتحاد الاشتراكي	1997	المستشارين
حياة الدليمي	واد الذهب، لكويرة	موظفة	الحركة الديمقراطية الاجتماعية	1997	

وتعززت هذه الاستمرارية واتسعت رقعة تمثيلية النساء بعد تعيين أربع كاتبات دولة ضمن حكومة التناوب غشت 1997. ودفعت هذه الاستمرارية والحضور النوعي للنساء في البرلمان إلى التطلع إلى تحقيق مكاسب أكثر، وتأجج هذا التطلع مع تعيين المرأة في الحكومة (غشت 1997). ودعمت هذه المطالب عوامل داخلية وخارجية متعددة. فعلى المستوى الداخلي تزايد الخطاب المفعم بهموم وقضايا المرأة واتجه نحو تفعيل الحقوق السياسية وإخراجها من مجال الإرادة إلى مجال القانون، وتمثلت بوادر هذا التوجه في :

- ضغط الفعاليات النسوية على الأحزاب لإبراز وتبني قضايا المرأة في برامجها وإعطائها الأولوية.

- المطالبة بوضع معايير واضحة تضمن إدماج المرأة في كل الأجهزة الحزبية بما فيها الأجهزة القيادية.

- تدعيم ترشيح النساء للإنتخابات وتقديمهن في أماكن تضمن لهن الفوز.

- المطالبة بمراجعة مدونة الأحوال الشخصية لرفع الحيف الذي يطال المرأة في المجالين الخاص والعام ([30])، قبل أن تخرج النساء في مسيرتي الرباط والدار البيضاء (مارس 2000 فأصبحت قضية المرأة مسألة اجتماعية تتطلب مقاربة شمولية.

(29) الجدول مأخوذ عن : عزيزة حاجي، النخب السياسية في المغرب : محاولة للتحديد، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق- أكدال، الرباط ط 2001 – 2002، ص 182.

-المطالبة بالعمل على ملاءمة القوانين الوطنية مع القواعد الدولية. وتضاعفت هذه المطالب بفعل المناخ الدولي المساعد، حيث عرف تصاعد تمثيلية النساء في مراكز القرار في العديد من الدول ([31]).

– المطالبة بمراجعة مدونة الانتخابات وتبني الاقتراع باللائحة بدل الاقتراع الأحادي الاسمي. كما طالبت خطة العمل الوطني لإدماج المرأة في التنمية سنة 1999 بإقرار نظام الكوطا لضمان تمثيلية أكبر للنساء.

واتضحت بداية تبلور إرادة سياسية تريد تفعيل قانوني للمشاركة السياسية والتجاوب مع مطالب التنظيمات النسوية وتبني مقاربة شمولية لقضايا المرأة باتساع نشاط المجتمع المدني في مجال النهوض بأوضاع المرأة وتبني الحكومة منذ التصريح الحكومي لأبريل 1998 لإستراتيجية متكاملة لإدماج المرأة ومحاربة جميع أشكال التمييز ضدها ([32]). وتدعمت هذه الإرادة "بحدث له دلالات رمزية وأبعاد ثقافية (..) لها تأثير مباشر على أوضاع المرأة المغربية. يتعلق الأمر بالطريقة التي أدير بها زواج ملك البلاد (يوليوز 2002) مقارنة بالتقاليد الصارمة التي جرى بها العمل قبل ذلك" ([33]). واعتبر هذا الحدث إشارة قوية عن البعد التحديثي المراد إعطاؤه لقضايا المرأة ([34]). غير أن أهم حدث هو انتخابات شتنبر 2002 والتي أدت إلى حدوث تحول نوعي في تمثيلية النساء بعد تبني الاقتراع باللائحة ونظام الكوطا. فما هو دور نظام الكوطا في الرفع من تمثيلية النساء ؟ وما هي حصيلة مشاركة المرأة في انتخابات 2002 على مستوى الترشيحات والنتائج ؟

---

(30) تتباين الآراء حول أثر مدونة الأحوال الشخصية على مشاركة النساء في الحقل السياسي، للتوسع أكثر، انظر الدراسة التي أنجزتها الوزارة المكلفة بأوضاع المرأة ورعاية الأسرة والطفولة وإدماج المعاقين بتعاون مع مؤسسة فريدريك ابيرت تحت عنوان "التمثلات السائدة لمكانة المرأة في المجال السياسي، دراسة ميدانية"، ابريل 2000، ص 28.

(31) تقدر نسبة النساء في برلمانات العالم عام 2002 بحوالي 14%، وتصل النسبة إلى حوالي 30% سنة 2002 في كل من الأرجنتين وكوستاريكا وجنوب إفريقيا وموزمبيق، وتصل في أوغندا إلى 24,7%. وتقود النساء 14 دولة من مجموع 180 دولة، وتحتل 6 نساء مواقع نائب الرئيس، وتمثل النساء 7% من إجمالي الوزراء في العالم، وتتركز معظم الوزارات في المجال الاجتماعي ب 14./، والمجال القانوني 9,4%، والمجال الاقتصادي 4,4% والشؤون السياسية 3,4% والمجال التنفيذي 3,9% عن جريدة الاتحاد الاشتراكي، العدد : 7955، ليوم 07 يونيو 2005.

(32) د. المختار مطيع، "بصدد مقاربة شمولية لمعالجة قضية المرأة"، مجلة دراسات ووقائع دستورية وسياسية، العدد الثالث، 2001، ص 97.

(33) انظر : "التحول الديمقراطي بالمغرب : الرهانات والحدود"، التقرير السنوي 2003 لمرصد الانتقال الديمقراطي بالمغرب، منشورات منتدى المواطنة، الدار البيضاء، 2003، ص 145.

(34) المصدر نفسه، ص 145 وص 146.

ثانيا : مشاركة المرأة في انتخابات 2002 : المستجدات والحصيلة :

جرت انتخابات 2002 في ظل مجموعة من المستجدات : فهي أول انتخابات تجري في ظل عهد الملك الجديد محمد السادس، وأول انتخابات في ظل حكومة التناوب، وأول انتخابات تجري في ظل اعتماد أسلوب الاقتراع اللائحي، واعتماد نظام الكوطا عبر تخصيص لائحة وطنية للنساء. فما هو دور أسلوب الاقتراع اللائحي ونظام الكوطا في تعزيز تمثيليـــة المرأة ؟ وما هي حصيلة هذه الانتخابات ؟

I- المستجدات : الاقتراع اللائحي ونظام الكوطا :

تبنى المغرب منذ صدور القانون التنظيمي رقم 1.63/118 بتاريخ أبريل 1963 نظام الاقتراع الأحادي الاسمي لانتخاب أعضاء مجلس النواب. ويندرج تبني هذا الأسلوب في إطار إستراتيجية ضبط الحقل السياسي والتحكم في التكوين السياسي للمجالس المنتخبة. لذلك ظلت معظم التنظيمات السياسية تعارض هذا الأسلوب وتطالب بالاقتراع باللائحة، كما أن التنظيمات النسائية ([35]) طالبت بأن " يتم الاقتراع باللائحة بديلا عن الاقتراع الفردي في انتخاب الهيئات التمثيلية الجماعية والتشريعية والمهنية"؟ ([36]). وبالفعل تم تعديل القانون التنظيمي رقم 97/31 المتعلق بمجلس النواب، بموجب القانون التنظيمي رقم 02 - 29 والذي نص في المادة الأول على :

"يتألف مجلس النواب من 325 عضوا ينتخبون بالاقتراع العام المباشر عن طريق الاقتراع باللائحة وفق الشروط التالية :

- 295 عضوا ينتخبون على صعيد الدوائر الانتخابية المحدثة طبقا لأحكام، المادة 2.

- 30 عضوا ينتخبون على الصعيد الوطني ([37])". والتزمت الأحزاب معنويا بناء على توافق سياسي بتخصيص ترشيحات اللوائح الوطنية وعددها 30 مقعدا للنساء ([38]).

---

(35) هذه المقترحات تقدمت بها في البداية أربع تنظيمات نسائية هي : اتحاد العمل النسائي، منظمة المرأة الاستقلالية، جسور (ملتقى النساء المغربيات) والجمعية الديمقراطية لنساء المغرب، وتم طرحها على وسائل الإعلام في إطار لجنة التنسيق النسائية الديمقراطية التي وضعت لعملها ميثاقا للتنسيق يضم 11 منظمة نسائية، انظر، د، رقية المصدق، "المرأة المغربية والانتخابات التشريعية"، نفس المصدر، ص 242،

(36) المصدر نفسه والصفحة نفسها

(37) الجريدة الرسمية رقم 5018 (04 يوليوز 2002).

(38) ذلك أن مشروع القانون التنظيمي الذي تقدمت به الحكومة أمام البرلمان لم ينص صراحة على تخصيص 30 مقعدا للنساء حتى لا يسقط تحت طائلة عدم الدستورية عند عرضه على المجلس الدستوري.

وبالرغم من مزايا الاقتراع اللائحي : التنافس بين البرامج عوض التنافس بين الأشخاص، وضمان مشاركة الجميع في تدبير الشؤون العامة، فقد اعترضت تطبيقه في المجال المغربي بعض الصعوبات المرتبطة بطبيعة المجتمع وعقليات النخب الحزبية، وما الصراع حول رأس اللائحة إلا دليل على ذلك. وأثار نظام الكوطا (أي تخصيص حصة محددة للنساء) بدوره جدلا حادا بين التنظيمات السياسية والمهتمين بالحقل السياسي، واعتبر هذا النظام غير دستوري لأنه يتعارض مع الفصل الثامن من الدستور والذي يسوي بين الرجل والمرأة في التمتع بالحقوق السياسية، بالإضافة إلى أنه يتجاهل عنصري الكفاءة والأهلية المطلوبين لتولي مراكز اتخاذ القرار. غير أن نظام الكوطا ليس اختراعا مغربيا، فالدراسات المقارنة أظهرت أن العديد من الدول لجأت إليه كآلية انتقالية تؤسس لقبول تمثيل أوسع للنساء. فدول أوربا الشمالية تعمل بهذا النظام منذ حوالي 30 سنة، والنسب المرتفعة لتمثيلية النساء في الدول الاسكندنافية، ترجع إلى تبني الأحزاب الديمقراطية الاجتماعية في هذه الدول لنظام الكوطا بالرغم من أن دساتيرها وقوانينها لا تنص على تمثيلية معينة للنساء.

وقد أظهرت دراسة مقارنة قامت بها لجنة الفرص المتساوية (the equal apportunities commission, EOC) في العام 2000 والتي أنشأها البرلمان البريطاني في العام 1976، والتي راجعت كافة الوثائق والسياسات المتعلقة بالتمثيل السياسي للمرأة في كل من بريطانيا واستراليا وفنلندا وفرنسا وألمانيا والسويد وإسبانيا، لمعرفة العوامل السياسية المؤثرة في مستويات التمثيل ؟ واستخلصت أن للأحزاب السياسية دورا أساسيا في دعم التمثيل السياسي للمرأة، وأن العوامل الحاسمة في زيادة التمثيل السياسي للنساء هي العوامل السياسية ([39]). وتنطبق نتائج هذه الدراسة على التجربة المغربية، فالتوافق بين الأحزاب على الالتزام المعنوي بتخصيص اللائحة الوطنية للنساء هو الذي ساهم (كعامل سياسي) في الرفع من تمثيلية النساء في انتخابات شتنبر 2002. فما هي حصيلة مشاركة المرأة في هذه الانتخابات ؟

2- حصيلة مشاركة المرأة في انتخابات 2002 :

لتقييم تجربة أربعين سنة من المشاركة في العمل السياسي والتمرس في ممارسة الحقوق السياسية للمرأة المغربية، لا بد من الوقوف عند حصيلة انتخابات 2002 والتي جرت في ظرفية خاصة ومتميزة كما سبقت الإشارة إلى ذلك. ويمكن لنا تناول هذه الحصيلة من خلال دراسة وتحليل كل من الترشيحات والنتائج.

---

(39) انظر هذه الدراسة على الموقع : www.awapp.org

أ-الترشيحات :

بالرغم من أن عملية الترشيح لا تعد خطوة حاسمة في مسألة تمثيلية النساء في المجالس المنتخبة سواء المحلية أو الوطنية، فإنها لا تخلو من أهمية باعتبارها تعكس مدى وحدود قناعة وإرادة الأحزاب في إشراك المرأة في ممارسة الشؤون العامة. فبالنسبة للترشيحات على مستوى اللوائح المحلية، جاءت كما يعرضها الجدول التالي :

الجهة	عدد لدوائر	عدد الناخبين	عدد اللوائح	العدد الإجمالي للمرشحين	ذكور	إناث
دكالة- عبدة	5	876.215	99	357	344	13
كلميم- السمارة	5	192.346	77	154	151	3
فاس-بولمان	5	667.528	95	305	286	19
الغرب-شراردة-بني يحسن	5	848.131	102	355	340	15
مكناس-تافيلالت	8	1.055.377	166	454	443	11
مراكش-تانسيفت-الحوز	8	1.466.038	149	531	505	26
وادي الذهب-لكويرة	2	23.847	35	70	68	2
الجهة الشرقية	7	921.359	132	397	390	7
الشاوية-ورديغة	6	849.755	119	381	368	13
طنجة-تطوان	5	1.017.288	109	453	432	21
تازة-الحسيمة-تاونات	5	886.770	91	314	309	5
تادلة- أزيلال	5	689.762	98	314	306	8
البيضاء الكبرى	8	1.758.040	179	712	655	57
سوس ماسة- درعة	8	1.432.186	131	474	460	14
الرباط-سلا-زمور زعير	7	1.090.9999	154	506	475	49
العيون-بوجدور الساقية الحمراء	2	102.286	36	96	90	6

(المصدر : www.election2002.mas)

من خلال الأرقام الواردة في الجدول، يلاحظ أن جهة الرباط – سلا- زمور-زعير سجلت أعلى نسبة من ترشيحات النساء ب 9% (أي 49 مرشحة من العدد الإجمالي للمرشحين البالغ

506). وتأتي جهة الدار البيضاء الكبرى في الرتبة الثانية بنسبة 8%، فمن 712 مرشح توجد 57 مرشحة.

ويلاحظ أن نسبة المرشحات تبدو نسبيا مرتفعة في المدن الكبرى : الرباط، الدار البيضاء، مراكش، طنجة-تطوان، فاس – بولمان، بينما تظل جد منخفضة بالجهات الأخرى. ففي الجنوب يوزع عدد المرشحات كالتالي : جهة وادي الذهب الكويرة مرشحتان (2) من بين 68 مرشحا، جهة كلميم- السمارة ثلاثة (3) مرشحات من بين 151 مرشحا. وفي الجهة الشرقية تقدمت 7 مرشحات من بين 390 مرشحا. وفي الريف : جهة تازة – الحسيمة – تاونات توجد 5 مرشحات من بين 309 مرشحا. أما بالنسبة للترشيحات حسب الدوائر فتتوزع كالتالي :

الدائرة الانتخابية	عدد المسجلين	عدد المرشحين	ذكور	إناث	النسبة المائوية للنساء المرشحات
الفداء- درب السلطان	140549	104	91	13	12.5
انفا	339264	130	116	14	10.76
عين السبع	420.323	110	99	11	10
مراكش المنارة	351.141	84	77	7	8.33
الصويرة	902370	92	84	8	8.69
فاس المدينة	203587	51	45	6	11.76
عين الشق	330159	130	124	6	4.61
ابن امسيك	176266	80	45	5	6.25
القنيطرة	235.068	104	99	5	4.80
كلميم	347.237	42	41	1	2.38
السمارة	84890	32	31	1	30.12
الحوز	582.666	68	67	1	1.47
آسفي الشمالية	141.638	96	94	2	2.08
طانطان	132.752	36	35	1	2.77
الرحامنة	360.841	48	47	1	2.07
الحسيمة	621.950	76	75	1	1.31
أزيلال- دمنات	256.857	48	47	1	2.08
ايت ملول	476.345	45	44	1	2.22
تازة	380.548	88	87	1	1.13
تاونات- تسية	387.073	72	70	2	2.77

يلاحظ من أرقام ونسب الجدول أعلاه، أن الترشيحات كانت نسبيا مهمة بالدوائر الحضرية الكبرى (أنفا، الفداء، درب السلطان، عين السبع، وعين الشق الصويرة، مراكش المدينة، فاس المدينة،) بينما تعرف انخفاضا مخجلا في الدوائر البعيدة عن المدن الكبرى والمناطق القروية (الحوز، الحسيمة، تازة، الرحامنة). وتبين هذه النسب أن المرأة القروية مازالت مهمشة ومغيبة عن برامج الأحزاب. ومن المفارقات المسجلة في هذه الانتخابات أن الدوائر التي فاقت نسب النساء في الهيئة الناخبة 50% (58% في طاطا، 55% في آسا الزاك، 54% تزنيت، 52% تارودانت الشمالية، 51% كرسيف، 51% زاكورة) لم تترشح بها أية امرأة ([40]).

وهذه المفارقة تجعلنا نتساءل، هل عدم ترشح النساء في هذه المناطق يعود إلى غياب التأطير السياسي أم يرجع إلى أسباب اجتماعية وثقافية خاصة بهذه المناطق ؟ وهل عملت الأحزاب على تجاوز هذا الوضع باستثمار نمط الاقتراع باللائحة ؟

للجواب ننطلق من الجدول التالي والذي يبين عدد النساء وكيلات اللوائح والنسب المئوية بالنسبة لكل تنظيم سياسي :

الحزب	عدد الدوائر المغطاة	النساء الوكيلات	النسبة المئوية
المؤتمر الاتحادي	80	0	0
جهة القوى الديمقراطية	89	5	6
الحركة الديمقراطية الاجتماعية	61	3	5
الحركة الوطنية الشعبية	80	5	6
الحركة الشعبية	90	2	2
حزب العهد	63	1	2
اليسار الاشتراكي الموحد	77	1	1
الإصلاح والتنمية	63	1	2
حزب العمل	43	1	2
البيئة والتنمية	60	5	8
الاستقلال	91	3	3
القوات المواطنة	73	3	4
الوسط الاجتماعي	35	2	6
التقدم والاشتراكية	86	1	1
الحزب المغربي الليبرالي	56	6	11
الحزب الوطني الديمقراطي	83	3	4

(40) انظر موقع : www.elections2002.ma

الحزب الاشتراكي الديمقراطي	76	1	1
الاتحاد الديمقراطي	77	1	1
الاتحاد الاشتراكي	91	0	0
رابطة الحريات	53	1	2
التجمع الوطني للأحرار	90	0	0
العدالة والتنمية	55	1	2
الاتحاد الدستوري	75	0	0
الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية	1	0	0
حزب الشورى والاستقلال	38	1	3
مبادرة المواطنة والتنمية	38	1	3
التجديد والإنصاف	42	0	0
بدون انتماء	4	0	0

– المصدر: www.elections 2002.ma

تدفعنا القراءة الأولية للجدول أعلاه لتسجيل الملاحظات التالية :

– لا تمثل نسبة النساء وكيلات اللوائح إلا 2,7% من العدد الإجمالي وهي نسب لا زالت رمزية ومخجلة !

– انتماء 19 (بنسبة 40%) وكيلة لائحة إلى 10 أحزاب جديدة تأسست قبيل الانتخابات.

– هناك أحزاب مهمة ولها تاريخ طويل في النضال، إلا أنها لم تسند وكالة اللوائح المحلية إلا لعدد محدود ورمزي من النساء كحزب الاستقلال الذي أسند وكالة اللوائح لثلاث نساء من بين 91 دائرة ! بل هناك أحزاب أخرى كالاتحاد الاشتراكي الذي غطى كل الدوائر لكن لم يرشح أية امرأة لوكالة اللوائح المحلية. ونستخلص أن هناك تعاملا سلبيا مع الاقتراع باللائحة، فالسلوك السياسي لأهم الأحزاب يوضح أنها لم تستثمر نظام نمط الاقتراع الذي كان سيؤدي على نوع من العدالة التوزيعية من خلال تبني تمييز إيجابي لتحقيق تمثيلية معقولة للنساء. فهل هذه الأرقام والنسب تعبر عن ازدواجية في الخطاب عند الأحزاب أم تعود إلى الاقتناع بجدوى اللائحة الوطنية لتحقيق تمثيلية معقولة للنساء ؟ وكيف تنظر إلى معطى اللائحة الوطنية ؟ ولمعرفة كيف تعاملت الأحزاب مع معطى اللائحة الوطنية، لا بد من التساؤل عن من هن النساء اللواتي تمت تزكيتهن لوكالة اللائحة الوطنية ؟ وما هي علاقاتهن بالحزب ؟ وما هي المعايير المعتمدة في اختيار الوكيلات ؟ يمكن الإجابة عن هذه الأسئلة من خلال الجدول التوضيحي التالي :

الوكيلة	الانتماء السياسي	علاقتها بالحزب	وضعيتها السوسيومهنية
عائشة لخماس	الحزب الاشتراكي الديمقراطي	عضو اللجنة المركزية	محامية
نزهة الشقروني	الاتحاد الاشتراكي	عضو بالمكتب السياسي	أستاذة جامعية
نعيمة خلدون	حزب الاستقلال	عضو اللجنة التنفيذية	أستاذة
بسيمة الحقاوي	العدالة والتنمية	عضو بالأمانة العامة	أستاذة
حورية شريف حوات	اليسار الاشتراكي الموحد	عضو باللجنة المركزية	مستشارة اقتصادية
نزهة الصقلي	التقدم والاشتراكية	عضو الديوان السياسي	صيدلانية
ميلودة حازب	الحزب الوطني الديمقراطي	نائبة الكاتب العام	رئيسة مديرة عامة لشركة سياسية
سميرة عمور	القوات المواطنة	عضو اللجنة التنفيذية	أستاذة جامعية

يلاحظ من خلال الجدول أن التزكية لوكالة اللائحة يراعى فيها بالأساس موقع المرأة داخل الحزب، فالاتحاد الاشتراكي زكى وزيرة سابقة وعضوة المكتب السياسي نزهة الشقروني. وزكى حزب الاستقلال عضوة المكتب التنفيذي للحزب ورئيسة منظمة المرأة الاستقلالية نعيمة خلدون، والحزب الاشتراكي الديمقراطي زكى عائشة الخماس الكاتبة العامة لاتحاد العمل النسائي وعضوة المكتب السياسي. أما الحزب الوطني الديمقراطي، فزكى رئيسة المنظمة الوطنية للمرأة الديمقراطية ونائبة الكاتب العام ميلودة حازب. وبالإضافة إلى الموقع داخل الحزب تم اعتماد معايير أخرى منها : علاقات القرابة والمصاهرة، والمستوى التعليمي (87,5% من وكيلات اللائحة لهن تعليم عالي)، كما تم اعتماد أسلوب ديمقراطي (التصويت السري) لتشكيل اللائحة وترتيبها في بعض الحالات. ويلاحظ أن المرشحات لوكالة اللائحة وكذا باقي المرشحات يشغلن مناصب مهمة في النسيج الاجتماعي (المحاماة، الطب، التعليم...)، ويظهر ذلك من خلال وضعيتهن السوسيو مهنية :

مرشحات	وضعيتهن السوسيو- مهنية				
	التعليم	المهن الحرة	الموظفات	الطالبات	بدون / ربات بيت
الاتحاد الاشتراكي	19	7	4	0	0
العدالة والتنمية	15	7	4	2	2
التقدم والاشتراكية	14	10	6	0	0
جبهة القوى الديمقراطية	13	10	6	0	0
التجمع الوطني للأحرار	9	4	15	2	0
اليسار الاشتراكي الموحد	11	12	6	1	0
الاستقلال	14	4	9	0	1
الحزب الوطني الديمقراطي	11	8	10	1	0
الحركة الشعبية	3	7	16	0	2
الحزب الاشتراكي الديمقراطي	14	9	7	0	0
القوات المواطنة	7	9	10	3	0

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه الحضور الكبير في كل لائحة للمنتميات لحقل التعليم (بجميع أسلاكه)، تأتي بعد ذلك الممارسات للمهن الحرة (الطب، المحاماة، الصيدلية) ثم الموظفات، أما الطالبات وربات البيوت، فيتم اللجوء إليهن فقط لتتميم اللائحة، في حين أن عددا مهما من البرلمانيين لا يعرف سوى القراءة والكتابة!

ب- النتائج :

رأينا أن الترشيحات اتسمت على العموم بالضعف والرمزية، فكيف كانت النتائج ؟

- على مستوى اللوائح المحلية :

تنافس على 295 مقعدا 5865 مرشحا من بينهم 266 مرشحة (بنسبة 4,5%)، وفازت 5 مرشحات في اللوائح المحلية وهو ما يمثل 1,69% من عدد الفائزين، ويبين الجدول التالي عدد ونسبة الأصوات التي حصلن عليها ([41]).

المرشحة الفائزة	الحزب	الدائرة	الأصوات المحصل عليها	الأصوات المعبر عنها	نسبة الأصوات المحصل عليها
بادو ياسمينة	الاستقلال	أنفا	9772	110313	%8.86
جادلي حفيظة	الاستقلال	الصويرة	40276	100500	%40

(41) انظر جريدة الأحداث المغربية، العدد 1350، ليوم 2 أكتوبر 2002.

(ثانية اللائحة)					
فاطمة بلحسن	العدالة والتنمية	فحص بني مكادة	6674	27765	%24
عزيزية البقالي (ثانية اللائحة)	العدالة والتنمية	عين السبع	31383	109771	%28.58
فاطنة كحيل	الحركة الوطنية الشعبية	الغرب	7261	71952	%10

يلاحظ على هذا المستوى أن المرأة لم تحقق تمثيلية مهمة فقد كان عدد النساء في برلمان 1997 أربعة، وأصبح في انتخابات 2002 خمسة، وهو تصاعد تدريجي جد بطيء. لكن يبقى هذا العدد مهما جدا بالنظر إلى أن الفائزات نافسن الرجال في أكبر الدوائر الانتخابية. ففي دائرة أنفا مثلا فازت ياسمنة بادو أمام أسماء معروفة كخالد عليوة، وسعيد السعدي، وعبد الرحيم الحجوجي. ويمثل هذا الفوز دليلا على قدرة المرأة على منافسة الرجل واستقطاب الناخبين بالرغم مما تتعرض له خلال الحملة الانتخابية من مضايقات وانتقادات شخصية ولا أخلاقية لا علاقة لها ببرامجها وتصوراتها السياسية. أما باقي الترشيحات فكانت النسب التي حصلت عليها أغلب اللوائح ضعيفة، ولكن إذا نظرنا إلى العدد الذي حصلت عليه بعض اللوائح نلاحظ بداية نمو الوعي والثقة بقدرة المرأة على تمثيل الرجال.

- على مستوى اللائحة الوطنية :

ساهم نظام الكوطا في الرفع من تمثيلية المرأة في العديد من الدول ومنها المغرب، حيث حصلت النساء على 30 مقعدا بفضل هذا الإجراء. فكيف تم توزيع 30 مقعدا على الأحزاب المشاركة ؟

هذا ما يوضحه الجدول التالي :

الفائزات	**الحزب**	**نسبة الأصوات المحصل عليها**
نزهة الشقروني	الاتحاد الاشتراكي	%16.66
أمينة أو شلح		
فاطمة بلمودن		
فطوم قدامة		
رشيدة بنمسعود	الاستقلال	%16.66
مليكة العاصمي		
لطيفة بناني سميرس		

محجوبة الزبيري		
بسيمة الحقاوي	العدالة والتنمية	%13.33
سمية بنخلدون		
جميلة المصلي		
نزهة بوعلي		
فاطمة الليلي	التجمع الوطني للأحرار	%13.33
سعاد الكرافس		
فاطمة أبو إيحسان		
زاهية دادي الحسين الصقلي		
فاطمة مستغفر	الحرة الوطنية الشعبية	%6.66
أمينة الإدريسي الإسماعيلي		
ميلودة حازب	الحزب الوطني الديمقراطي	%6.66
فاضلة قديري		
بشرى الخياري	جبهة القوى الديمقراطية	%6.66
فوزية الكور		
خديجة بلفتوح	الاتحاد الدستوري	%6.66
أخديجتنا ماء العينين		
نزهة الصقلي	التقدم والاشتراكية	%6.66
زهور الشقافي		
كجمولة بيت أبي	الحركة الشعبية	%6.66
حليمة العسالي		
زهرة الشكاف	الاتحاد الاشتراكي	%3.33

يبين الجدول أن من بين 24 حزبا شاركت في الانتخابات، فازت مرشحات 11 حزب. ونلاحظ أن الأحزاب التي لم تقدم وكيلات في اللوائح المحلية، كالاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية والتجمع الوطني للأحرار فازا بمقاعد مهمة. فهل كانت مناضلات هذه الأحزاب يفضلن اللائحة الوطنية لضمان الفوز، والابتعاد عن اللوائح المحلية حيث تشتد المنافسة بين الرجال ؟ بعد هذه النتائج يبقى سؤال مهم هو : ماذا بعد وصول 35 امرأة إلى البرلمان ؟ وما تأثير ذلك على نسب حضورهن في مراكز القرار التي تعتمد التعيين بدل الانتخاب ؟ ([42]).

(42) انظر د. محمد الغالي، نفس المصدر.

– بالنسبة للمناصب الوزارية (الحكومة المنبثقة عن انتخابات 2002) لا يتعدى عدد النساء الوزيرات 3 حقائب من ضمن 33 حقيبة بنسبة 8%، ويمثل هذا العدد تراجعا مقارنة مع حكومة التناوب الأولى حيث ضمت أربع وزيرات.

– أما المناصب الأخرى كالوظائف السامية والدواوين الوزارية والمجلس الأعلى للقضاء والعمال والولاة ومدراء الوكالات الحضرية... فتمثيلية المرأة فيها تتراوح بين 0% وفي أحسن الأحوال 8% وهي نسب ضعيفة ولا تعكس تمثيلية المرأة في الهيئة الناخبة وكفاءتها وقدرتها على تولي المناصب العليا.

خاتمة :

نخلص من خلال هذه المداخلة إلى أن المرأة المغربية شاركت بفعالية، في كل مراحل تاريخ المغرب، وكانت حاضرة بقوة وبشكل بطولي أثناء مقاومة الاستعمار، ولعبت دورا مهما في محاربة الفقر والأمية، واقتحمت كل ميادين العلم والمعرفة والعمل أثناء الاستقلال، لكن لم تتمكن من الحصول على تمثيلية في مؤسسات الدولة توازي تضحياتها ووزنها في المجتمع. لذلك فمسلسل النضال من أجل نيل حقوقها كاملة، وإلغاء كافة أشكال التمييز ضدها، مازال مستمرا، ويتطلب مزيدا من الجهود والتضحيات لتجاوز كل الإكراهات والعراقيل وخصوصا تلك المرتبطة بالعقليات والثقافة والعادات، لتتمكن من تغيير النفوس أولا لتقبل التغيير في النصوص بعد ذلك. كما نخلص إلى أن المرأة المغربية حققت بعض المكاسب الهامة على المستوى القانوني والسياسي سواء في المجال الخاص أو المجال العام، إلا أن تحقيق المزيد من المكاسب يظل رهينا بـ :

– مواصلة مسلسل الانتقال الديمقراطي، وتدعيمه بإصلاحات دستورية وقانونية وسياسية تراعي في روح ومنطوق نصوصها وأحكامها البعد النسائي.

– توفر الإرادة السياسية لتشجيع المرأة على اقتحام كل تنظيمات المجتمع المدني والسياسي لتتمرس أكثر على ممارسة حقوقها.

– تبني كل التدابير التمييزية الإيجابية الكفيلة بتغيير وضعية المرأة لتحصل على تمثيلية مشرفة، وتحصين تلك التدابير بمأسستها سواء في مواد الدستور أو القانون الانتخابي أو قانون الأحزاب، حتى لا تطرح أي إشكال دستوري أو قانوني. إن تحقيق المساواة في الحقوق وفي الفرص بين كل مكونات المجتمع، وتمكين المرأة من المشاركة في العمل السياسي وفي مراكز صنع السياسات العامة، شرط أساسي لتحقيق أهداف التنمية البشرية المستدامة وبناء الدولة الوطنية...

د. العربي بلا
كلية الحقوق– مراكش


Rôle de la femme Maghrébine dans le Mouvement de Libération et
l'Edification de l'Etat National
Fondation Temimi - Tunis 23-24-25 juin 2005

الثقافة السياسية عند المرأة الجزائرية خلال ثورة 1954-1962 : مواصلة أم انقطاع بعد الاستقلال ؟

د. مختار بن ديدة
كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة الجيلالي اليابس
- سيدي بلعباس- الجزائر

إذا حاولنا ان نعطي معنى لمفهوم المجتمع، يكون دليلا قاطعا على وجود أشخاص وأسر يكونون هذا المجتمع، وهذا يعني وجود النساء والرجال معا، كل حسب الوظيفة التي يؤديها في هذا المجتمع، لكن ليس هذا كل ما في الأمر بحيث يتبادر في أذهاننا : سؤال كيف يتحول الفرد من عنصر اجتماعي خاضع لظروف معينة تتحكم في "مكانيزمات" تصرفاته، إلى شخص فاعل اجتماعي يتمتع بحرية وضع القرار بمفهوم "**اميل دوركايم**". بمعنى أن المجتمع مجموعة من الأشخاص، نساء ورجالا تربطهم علاقة تكاملية وليس تكرارية ([1]). فمجتمعات الدول المتقدمة جعلت قطيعة مع التخلف عندما جعلت من المرأة والرجل عنصرين فاعلين في تحديد مصير المجتمع حاضرا ومستقبلا وبالتالي أصبحت المرأة تلعب دورا رياديا في صنع الواقع الاقتصادي والثقافي ثم السياسي ... باعتبارها هي المعلمة والطبيبة والوزيرة. ولذا يتبادر في أذهاننا السؤال التالي :

- كيف يتحول الفرد في المجتمع العربي من عنصر اجتماعي خاضع لظروف معينة تتحكم في مكانيزمات تصرفاته، إلى فاعل إجتماعي يتمتع بحرية وصنع القرار ويتصف بالمواطنة ([2]) بمفهوم علم السياسة ؟ أما الإشكال الذي نريد تفكيكه وتحليله النقدي محاولين الابتعاد عن سرد الأحداث التاريخية للمرأة يتمثل فيما يلي:

([1]) المجتمع هو مجموعة الذوات او الاشخاص اللذين يقومون بادوار وليس افراد (موضوعات) ارجع الى : ADDI Lahouarri ; L'impasse du populisme ed Enal Alger 1990-p. 37.

([2]) المواطن هو ذالك الشخص الذي يلعب دورا إيجابيا في المجتمع وهو أساس القطية بين المجتمع التقليدي والمجتمع الحديث، أنظر نصر محمد عارف، **ابستمولوجية السياسة المقارنة**، بيروت 2002، ص 64.

ما هي التحولات للأنماط السلوكية لدى المرأة الجزائرية في ظل الأحداث التاريخية منذ وقت الاستعمار إلى يومنا هذا ؟ ما الذي يكون وينشئ المخيال الجماعي لهؤلاء النساء في كيفية تصور الخطاب السياسي وفي رسم سلوك فعلها السياسي (acte politique)...؟

إنها فقط مجموعة أسئلة نريد طرحها لمعرفة دور المرأة الثقافي والسياسي في المراحل التي مرت بها الجزائر منذ اندلاع الحرب التحريرية ... محاولين الاعتماد على تقسيم منهجية التحديد الزماني إلى ثلاث مراحل:

- الإطار الزمني الأول [54-1962] : حرب التحرير.
- الإطار الزمني الثاني [62-1988] : الدولة الجزائرية المستقلة.
- الإطار الزمني الثالث [88 : يومنا هذا] : التفتح الديمقراطي (الجمهورية الثانية)

وفي هذه الأطر الزمنية المختلفة تغيرت الثقافة السياسية للمرأة الجزائرية وحدث تشكّل في وعيها السياسي - تشكل بسيكولوجي واجتماعي وسياسي صنعته الأحداث التاريخية والأوضاع السوسيو تاريخية ولذا يبقى السؤال المركزي المطروح:

- ما هي الأسس السوسيو النفسية- تاريخية التي شكلت الثقافة السياسية للمرأة الجزائرية؟
- هل هناك قطيعة أم استمرارية لعملية التنشئة السياسية لدى المرأة في ظل هذه المراحل الزمنية والتحولات التاريخية ؟

الفكرة العامة :

تعتبر هذه المراحل تقسيما لمراحل الوعي السياسي الذي هو جزء من الثقافة السياسية لدى المرأة الجزائرية حسب الأحداث التاريخية ([3]) :

وفي المرحلة التاريخية الأولى [حرب التحرير] كانت الثقافة السياسية أي أثناء الحرب التحريرية، اعتبرت ايجابية إلى حد ما باعتبار أنها كانت معبأة سياسيا حسب الأوضاع السوسيو- تاريخية (الفقر-الجهاد- الأمية...الخ) والأوضاع النفسية ([4]) وذلك من أجل المصلحة الوطنية والمتمثلة في هدف واحد هو الاستقلال ؛

([3]) هذا التقسيم الزماني ليس اعتباطيا بل هو في نظرنا تقسيم فرضته أهم المنعرجات التاريخية للفترة الجزائرية المعاصرة. وللمزيد من التفاصيل انظر -لويس مارتيناز : **الحرب الأهلية في الجزائر**، ترجمة محمد يحياتن، منشورات مرسى، 1998، ص 12.

([4]) ايجابية بالنسبة للمرحلة التي هي فيها وليس بالنسبة لدور المرأة الحقيقي مثل ما هو في اروبا.

كانت هناك ثقافة راقية التي خلقت بالتعبير السيكولوجي تلقائيا بدون استجابة لنداء الرجل أو أوامر تطبقها بل الدفاع عن الوطن والمصلحة العليا للبلاد هي الهدف الأسمى لا غير. وبالتالي جندت تلقائيا لمساعدة الرجل في النضال والجهاد في سبيل الله، ومن أجل تحرير الوطن باعتبار أن الظروف السوسيو-تاريخية آنذاك كانت تنحصر في جدلية الاختلاف والاتحاد ([5])…. الاختلاف يظهر في الإطار السياسي للحركة الوطنية، حيث نجد ما يسمى في علم الاجتماع السياسي، ب "السوق السياسية ". هذه السوق متمثلة في تعدد الأحزاب رغم وجود هدف واحد وهو القضية الوطنية التي أنتجت تعدد البرنامج وتنوعها كمثال :

وجود حزب شيوعي : P. C. A

وجود حزب إسلامي : " جمعية العلماء المسلمين ".

وجود حزب ثوري : P.P.A - M.T.L.D

وجود حزب ليبرالي : U.D.M.A

وهناك الفسيفساء السياسية MOSAIQUE POLITIQUE والذي هو واقع إيديولوجي متعدد (تعددية محضبة)، وخرجات لرؤساء الأحزاب وتوعية النساء والرجال الأميين [مثل ما تقول لنا مرأة كبيرة السن أن "**فرحات عباس**" كان في إحدى القرى يقوم بهذه التوعية.

ومن هنا نلاحظ أن إيجابية الثقافة السياسية لدى المرأة، نابعة من الأزمة التي كانت تعيشها الجزائر وظروف الحرب لأن هناك عملية الاندماج الاجتماعي ([6]) والتوحد وتجاوز كل الخلافات السياسية (الأحزاب) والاجتماعية (الغنى والفقر)، والثقافية (النخبة والاميين) من أجل هدف استقلال الوطن .

- توحد المرأة وتعبئتها كان ناتج لعاملين أساسيين :

أولا : التنوع السياسي والمنافسة السياسية أدى إلى توحد النساء وتجندهم وتناضلهم من اجل قضية وطنية تلقائيا. وليس من طرف الرجل الذي طلب منها المساعدة، بل الأحزاب هي غرست فيها هذه الثقافة وهذا الوعي وأصبحت تقوم بعدة أعمال (كـ : الفدائية ونقل الرسائل) لقد أحست أنها يجب أن تناضل .....

وهنا نرجع إلى تعريف الثقافة لدى علماء السياسة والاجتماع إذ أنها كل : " فعل فردي تنشطه الجماعة، وكل فعل جماعي ينشطه الفرد." بحيث تصبح الثقافة السياسية هي "كل فعل

([5]) وهذا بشهادة الكثير من الملاحظين ان التاريخ العربي الايجابي كان نتيجة الأزمات المتعاقبة (أي كرد فعل)

([6]) سيكولوجيا تتحد الجماعة تلقائيا عند الشعور بوجود الخطر الخارجي.

مستنبط سواءا من الفرد أو الجماعة الذي يكون فيه هذا الفعل علاقة بالسلطة السياسية أو علاقة مع الأوضاع السياسية في تلك الفترة" ([7]).

ثانيا: العامل "السيكولوجي" : محاولة المرأة الخروج من الأزمة التي تعيشها عن طريق عملية التعبئة التلقائية أو بالأحرى التعبئة الآلية (mobilisation spontanée ou automatique) والتي تساعدها على ذلك المنافسة السياسية. فالأحزاب السياسية هي التي كونت المرأة سياسيا، فلم يجندها الرجل ولم تجند نفسها بنفسها بل كانت التعبئة والتجنيد آليا أكثر منه اعتباطيا فالنظرة السكولوجية لسلوك المرأة آنذاك توحي لنا أنه يتمتع بنوع من الحرية مقارنة مع سلوكها بعد الاستقلال، باعتبار ان ميكانيزمات هذا السلوك للمرأة الجزائرية المناضلة استجابة ايجابيا لما يجري في الحياة السياسية بمعنى آخر الأحداث التاريخية هي التي صنعت تعبئة المرأة.

ذلك أن المجتمع العربي رجلا وامرأة، لا يعبأ إلا بوجود عدو خارجي، فهولا يعترف بالاختلاف من خلال التناقض الداخلي بحيث يعبّئون سكولوجيا مباشرة بعد إدراك العدو أو الخطر الخارجي مثلا: [اقتصاديا الخطر الليبرالي] سياسيا [استقلال فلسطين والعدو اليهودي..] ...إلخ. وخاصة المرأة التي هي حساسة وعاطفية .

المرحلة التارخية الثانية 1962-1988 [الاستقلال] : هذه الايجابية لم تستمر بعد الاستقلال رغم وجود استمرارية لشرعية النظام السياسي، باعتبار أن الدولة الجزائرية نشأت ضمن تناقض خارجي والمتمثل في الخطر الفرنسي الذي هدد كيان الجزائريين ([8]). فبدلا من الدخول في إستراتيجية مغايرة متمثلة في العودة الإديولوجية (الأحزاب) أو من الناحية الاجتماعية أو الثقافية بعدما اندمجت كل الفئات في إطار حزب جبهة التحرير باعتباره النواة الأولى لتكون الدولة الجزائرية المستقلة .F.L.N . واعتمدت السلطة السياسية على الشرعية التاريخية عن طريق الاستمرارية الثورية. بحيث خرج العدو الحقيقي وحل محله العدو الوهمي، فكان لابد من إبداع ظروف أزمة أخرى للمحافظة على ذلك الإنكماش وتواصلت سيكولوجية الاندماج الإجماعي وسياسة الإدماج الوطني بعد إبداع عدو جديد مثل الخطر اليهودي، أو الأمبريالية الأمريكية أو سياسة العدو المحتمل ([9]).

---

(7) Yve Schmail : Culture politique in annuaire de l'Afrique du Nord année 1992, p. 230.

(8) اضافة الي استمرارية الإدارة الفرنسية كقاعدة في الدولة المعاصرة المسقلة.

(9) النظام السياسي الجزائري نتيجة رد فعل الجزائريين علي المستعمر الفرنسي وهو بذلك لا يستطيع ان يستمر إلا من خلال هذا العدو سواء حقيقيا او وهميا من اجل خلق الوحدة والتآزر.

- تلك هي مرحلة التراجع للثقافة السياسية أو ما يسمى بالتقدم السلبي في وعي المرأة الجزائرية السياسي، فلم يصبح حقلا سياسيا غنيا كما كان أثناء المقاومة ولا حقلا إيديولوجيا يتمتع بالتنوع السياسي المتعدد.

بل هو ما يسمى بالشعارات الجوفاء التي تنادي بتقدم الإقتصادي على حساب السياسة مثل شعار التنمية للرئيس الراحل هواري بومدين وشعار الرئيس الشاذلي بن جديد " من أجل حياة أفضل" ([10]).

فإذا كانت هناك سياسة التقدم الإقتصادي على الحياة السياسية من جهة، فإننا نلاحظ من جهة أخرى نلاحظ تدخل السياسة في جميع المجالات منها الاقتصادي باعتبار أن الإقتصاد في الجزائر يسير سياسيا " فليس هناك قوة الإنتاج التي تفرض نفسها بل هناك سياسة اقتصادية تنتج القوة ([11]) فحسب.

فشرعية النظام المستمدة من الإكراه المادي والمعنوي مع تواجد المؤسسة العسكرية وعملية خلق العدو الخارجي والاعتماد على ثقافة الحكم الجماعي في ظل الثورة التحريرية.

ونستنتج نسبة تراجع الوعي السياسي لدى المرأة سيكولوجيا وسوسيولوجيا وتاريخيا يظهر في ذكاء السلطة السياسية التي تعرف جيدا بنية العقل العربي، الذي يندمج حول نفسه عند ظهور العدو. وأصبحت المرأة تفكر في هذا الظرف التاريخي إذ أنها تعيش حرة في أرضها دون إزعاج خارجي ([12]). ويكون الحاكم جزائريا فحسب ولا يطرح السؤال : كيف يكون الحكم ؟ من هو هذا الجزائري الحاكم ؟ – وطريقة حكمه–والآليات التي يحكم بها، ما هي الشرعية التي تعتمد عليها السلطة السياسية ؟. وفي المقابل لقد استمرت السلطة في هذه الظروف السوسيو نفسية تاريخية (Sociopchico Historique) فهي كانت معبأة من أجل طرد الاستعمار وفقط، ليس من أجل بناء دولة أو من أجل بناء حكم...

وبالتالي فالثقافة السياسية لديها بالمفهوم الماركسيي استمرت بعد الاستقلال على شكل ردود أفعال كما كانت أثناء الاستعمار وليس نابعة من أفعال أو إرادة حرة، وهي التي تقوم ببناء الدولة الجزائرية المستقلة وهنا أتذكر مقولة : "هادم الظلم ليس بالضرورة باني الحق".

---

(10) M. Boudersa. la ruine Economique sous chadlli ed RAHMA, Alger, 1993 p.18

(11) نعني بالقوة : العنف السياسي الذي يمارسه الحزب الحاكم الوحيد بتدخل المؤسسة العسكرية ...الخ.

(12) مطالب الجزائريين بعد الاستقلال قلت نوعيا وكميا بالمقارنة مع فترة حرب التحرير والحركة الوطنية انظر قدوسي محمد الدولة الوهمية في الجزائر / مجلة كلية الآداب والعلوم الانسانية، افريل 2003، رقم 02 ص237.

هناك بعض الناس الذين لهم وظيفة فقط وقت الأزمات مثل الجينرال "**دوغول**" أو"**هتلر**"....الخ أو مثل الرئيس " **اليمين زروال** " في الجــزائر الذي جاء في أزمة كبيرة ثم تخلى عن الحكم ... إلخ.

وتاريخ المجتمعات العربية تبين أنه تاريخ الأزمات، فالمجتمع العربي تصنعه الأزمات لأن في تاريخ السلم ليس له دور ؛ وبالمفهوم الإيجابي أن الرجل العربي أو المرأة العربية أو بمجتمع العربي بصفة عامة لعب دور في وقت الأزمة هادم للظلم لكنها (المرأة) لم تبن شيئا وكذلك بالنسبة للرجل الثقافة السياسية عنده الرجل أثناء الحركة الوطنية كانت أحسن نوعيا وكميا من الثقافة السياسية التي جاءت بعد الاستقلال ، لأن المطالب السياسية كانت نوعيا وكميا أقل من المطالب السياسية التي كانت قبل الاستقلال (أثناء الثورة) وكانت هناك مهمة متمثلة في مشروع مجتمع يحتوي علي تعبئة للتخلص من الاستعمار وتجسيد الوطنية، واحترام النظام السياسي الجزائري ...إلخ.

وقد طرح هذا السؤال لكن بكيفية أخرى، من طرف السياسيين وبطريقة أخرى كان سببها التنافس السياسي بحيث كان الطرح سلبيا وليس ايجابيا أساسه التنافس السياسي[جيش الحدود، مع الحكومة المؤقتة ومع الولايات، بين السياسي والعسكري في الداخل والخارج] ([13])

وبالتالي لم يكن هناك طرح في مشكل بناء الدولة أو بناء نظام حكم أو وضع مشروع مجتمع وبالتالي الأزمة هي التي تلعب سيكولوجيا الدور الايجابي في تفعيل المجتمع العربي.

– الفرد الجزائري سلوكه غير واع وبالتالي يعتبر داخل هذا المجتمع رد فعل أكثر منه فعل واع يعرف أهدافه. لماذا ليس واع ؟ لأنه لم يستمر بعد الاستقلال، وهذا راجع لعدم تأسسه بطريقة سليمة...

المرحلة التاريخية الثالثة [التفتح الديمقراطية] :

يمكن طرح السؤال الآتي : إذا كانت الأزمة هي التي توجه سلوك الفرد الجزائري ، فلماذا لم توجه أزمة أكتوبر 1988 سلوك المرأة نحو الإيجابي؟.

لأن الأزمة هنا داخلية وليست خارجية والمجتمع العربي كان يغذي المجتمع الجزائري والخطاب الشعبوي كان ومازال_يغذي المجتمع الجزائري والذي وظيفته نفي التناقضات ومنع البلورة التي تصنع التناقضات على المستوى السياسي، وحتى يكون النظام السياسي مغلقا لا ينتج لها ويخلق لها قنوات رسمية ، يكون فيها الشعب يعبر عن تمايزاته أو اختلافاته فإن الخطاب الشعبوي كان حافزا يعبأ فيه الشعب وله دور محفز .

([13]) محمد حربي، الثورة الجزائرية الاسطورة والواقع .

تأخر الثقافة السياسية :

لقد جاءت الظروف السوسيو سياسية والسوسيو-اقتصادية التي أخرت الثقافة السياسية، وهنا يحضر مشكل أو عامل الإرهاب. فالفعل السياسي أصبح مشلولا (paralysé) اذ باسم الارهاب، نحن نتراجع ونؤخر مشروع المجتمع وبالتالي نرجأ عملية تأخر الديمقراطية. ودائما هناك عملية التحجج كما أكد الدكتور "**محمد عابد الجابري**" أن مشاريع الديمقراطية في الدول العربية، كانت تؤخر باسم حجج واهية، وأحيانا باسم الاستقلال، وأحيانا باسم التنمية مثل شعار (من أجل حياة أفضل) أي من أجل التنمية..

- الخطاب السياسي كان موجها ضد الإرهاب وكانت هناك عملية تجميد.

- بعد فترة الإرهاب (عهد الرئيس **بوتفليقة**) كانت هناك مشاركة المرأة في الانتخابات فكيف كان ذلك ؟ والسلطة في الجزائر سياسية محضة، والثقافة هي نسوية موجهة من طرف السلطة. فهي ليست الحكم أو الدولة إذ هي تتكلم عن مشاكل المرأة (مكانتها- قيمتها...) وبالتالي فهناك تقيد وتصغير المطالب الوطنية مثل التوحيد بين المرأة والرجل من أجل قضية وطنية. أما الآن فأصبحت مطالب المرأة نسائية مثل : قانون الأسرة أو حقوق المرأة (الميراث..) وهذه المطالب موجهة من طرف السلطة لأن السلطة تصنع فضاءا نسويا، غالبا ما يكون طرحا سياسيا الغرض منه لفت الانتباه مقابل بعض الأشياء الموجودة في السلطة....

مختار بن ديدة

كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة الجيلالي اليابس

- سيدي بلعباس- الجزائر

توحيدة بن الشيخ ([1]) :
مسيرة أول طبيبة تونسية

د. عادل بن يوسف
كلية الآداب والعلوم الإنسانية بسوسة

اضطلعت المرأة التونسية على امتداد كامل الفترة الاستعمارية بعدة أدوار، كما كانت لها مساهمات في مختلف المجالات والميادين. ولئن تناولت إلى حد الآن الدراسات الخاصة بالمرأة التونسية عديد الوجوه النسائية، فإنها قد ركزت بالأساس على رموز الحركة النسائية التونسية ومناضلات الحزب الدستوري الجديد و الاتحاد العام التونسي للشغل أو شهيدات الحركة الوطنية، فيما بقيت عديد النساء، في مجالات أخرى مغمورات لعدة أسباب. وتأتي في مقدمة هذه الوجوه النسائية المغمورة السيدة توحيدة بن الشيخ (حرم بن زينة)، وهي أول طبيبة تونسية ومغاربية مسلمة طبعت بداية من سنة 1936، الساحة النسائية بنشاطها المهني والجمعياتي والصحفي المتميز الذي مثل رافدا من روافد العمل السياسي آنذاك في سبيل تحرر البلاد. وإثر استقلال البلاد سنة 1956، تفرغت الحكيمة توحيدة بن الشيخ إلى معركة بناء الدولة وتحديث المجتمع التونسي وذلك بالمساهمة في مقاومة الأوبئة والأمراض والآفات التي كانت تفتك من حين إلى آخر بالأرواح البشرية، والسعي أساسا إلى إنجاح برامج وزارة الصحة العمومية الرامية إلى تحديد النسل وتنظيم العائلة التونسية.

لقد اعتمدنا في إنجاز هذا البحث بالأساس على التسجيل الشفوي الذي أجرته معها مجموعة البحث المشتركة بين مؤسسة الكريديف والمعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية منذ سنة 1996 (2) ثمّ استجوابنا لها بعد انعقاد أشغال هذا المؤتمر ([3]). إضافة إلى كل ذلك فقد استخدمنا أرشيف

---

(1) ناهزت د. توحيدة 100 سنة من العمر، أمد الله في أنفاسها.

(2) جماعي، *نساء وذاكرة: تونسيات في الحياة العامة 1920-1960*، تنسيق وتقديم الحبيب القزدغلي، عمل مشترك بين الكريديف والمعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية بمساهمة مؤسسة صندوق سعاد الصباح، تونس 1993. توحيدة بن الشيخ، الطب النسائي، ص 23. (بالفرنسية) :

Collectif, Mé*moire des femmes : Tunisiennes dans la vie publique 1920-1960*, CREDIF – ISHMN, éditions Média Com, Collection mémoires, Tunis 1993. Tawhida Ben Cheikh : La médecine au féminin, p. 23.

(3) في يوم 10 دسمبر 2005، قمنا رفقة الأستاذ عبد الجليل التميمي بإجراء تسجيل خاص مع الدكتورة توحيدة بن الشيخ بحضور أفراد عائلتها: ابنها (السيد فيصل بن زينة) وابنتها (السيدة زينب بن عبد الله) وابنة شقيقتها (فريدة حمزة – حرم الأستاذ نجيب البوزيري–) وذلك ببيتها الكائن بشارع الحرية بتونس العاصمة.

ونشرات جمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين بفرنسا والأرشيف الوطني التونسي، وكذلك الصحف التونسية الصادرة خلال الفترة الاستعمارية والمعلومات المتناثرة في بعض المراجع المختصة.

I- النشأة والتكوين والدراسة بتونس :

1) النشـــأة والتكـــوين : ولدت توحيـــدة يوم 2 جانفي 1909 بمنزل والديها بنهج الباشا. كان والدها السيد منصور بن الشيخ فلاحا، أصيل مدينة رأس الجبل القريبة من مدينة بنزرت، استقر بتونس العاصمة وتزوج من الآنسة حلومة بن عمار (شقــيقة السيد الطاهر بن عمار 1889-1985) بعد أن تزوج من قبل وخلّف بنتا تدعى بيّة بن الشيخ، التي ستتزوج لاحقا من الأستاذ عبد القادر القبايلي. ولم تمض أشهر قليلة على ولادتها حتى توفي والدها، فتولت والدتها تربيتها إلى جانب إخوتها الثلاثة (بنتان) وولد (توفيق)، الذي ولد بعد وفاة والده بمدة (4). وكانت والدتها امرأة جدية ومتفتّحة دون أن تقطع كليا مع الوسط المحافظ الذي نشأت فيه، فحرصت على تعليم أبنائها وتربيتهم تربية سليمة ومتجذرة في الوسط التونسي (5). وقد قالت عنها ابنتها ما يلي: "*كانت امرأة استثنائية مسلمة ممارسة لواجباتها الدينية، متعلمة، ومتفتحة رغم كونها تجهل تماما اللغة والثقافة الفرنسية. لقد حرصت على أن يكون أبناؤها متعلمين ...* (6)".

2) مرحلة الدراسة الابتدائية والثانوية :

بمجرد بلوغها سن التعلم دخلت توحيدة بن الشيخ المدرسة الابتدائية نهج الباشا (7) وفي هذه المدرسة أبدت تميزا وسرعان ما اندمجت مع أقرانها من البنات الأوربيات والمسلمات، فوفّقت في النجاح في شهادة ختم التعليم الابتدائي في سنة 1922. وبما أن غالبية البنات المسلمات كن يقتصرن على التعليم الابتدائي، فقد وجدت في والدتها خير سند في ذلك، خاصة وأن شقيقها توفيق، قد التحق بدوره بالمدرسة الصادقية لمواصلة تعليمه الثانوي. وعليه التحقت توحيدة بن

---

(4) **المصدر نفسه**، ص 23.

(5) كانت والدتها محل إعجاب وتقدير العديد من التونسيين وحتى الفرنسيين أنفسهم. ونذكر في مقدمة هؤلاء الأب "ديمرسمان" "Demeersman"، مدير مجلة ومعهد إبلا" بتونس، الذي أشاد في إحدى دراساته حول المرأة التونسية في الوسط الحضري التونسي بتفتح هذه المرأة، رغم عدم تعلمها ومراهنتها على تعليم أبنائها وخصوصا ابنتها توحيدة التي تعد أول مثال للبنت التونسية المسلمة المتعلمة والتي سينسج على منوالها العديد من الأمهات التونسيات ويقتدي بابنتها توحيدة العديد من فتيات تونس المسلمات.

(6) **المصدر نفسه**، ص 24.

(7) تعد مدرسة نهج الباشا أول مدرسة عمومية للبنات بتونس وقد فتحت أبوابها في ماي من سنة 1900 بمنزل بدار المنستيري بالمدينة العتيقة وذلك بمبادرة من عقيلة المقيم العام الفرنسي بتونس "René Millet"، السيدة لويز ريني ميي "Louise René Millet". ولم يتجاوز عدد التلميذات المرسّمات بها عند افتتاحها 5 تلميذات، لكن سرعان ما ارتفع هذا العدد نتيجة تزايد إقبال التونسيات عليها. لذلك بادرت جمعية الأوقاف ببناء مبنى عصري لائق بنهج الباشا. **نفس المصدر** ، ص 29.

الشيخ بمعهد أرمان فاليار " Lycée Armand Fallières". وفي هذا المعهد ازداد اندماجها بالفرنسيين وحرصها على مواصلة تعلمها إلى النهاية بدفع من أساتذتها الذين كانوا يكنون لها كل التقدير والاحترام. وفي جوان من سنة 1928 اجتازت الجزء الثاني من البكالوريا بامتياز وأحرزت لقب "لوريا فرنسا" "Lauréate de France" في هذه الدورة. فكانت بذلك أول تلميذة تونسية مسلمة تحرز على شهادة البكالوريا بعد أن سبقتها تلميذة يهودية في الحصول على نفس الشهادة سنة 1926.

وقد تولت الصحف التونسية والفرنسية على حد سواء، الإشادة بهذا "الحدث" والتنويه به. فقد تولت مجلة "العالم الأدبي" الصادرة في تونس نشر صورة الآنسة توحيدة بن الشيخ وأرفقته بمقال جاء فيه ما يلي: "الآنسة توحيدة بن الشيخ التي تنشر صورتها إلى جانب هذا الفصل، أول طالبة تونسية مسلمة أتمت تعليمها الثانوي فأتقنت الفرنسية والإنكليزية ثم انتقلت إلى تعليم الاختصاص فاتجهت للطب. والذي استلفت أنظار العالم المتمدن والصحافة الفرنسية والإنكليزية على الأخص هو تفوق هاته الباكورة التونسية على جميع زميلاتها (حيث أصبحت لوريا فرنسا في ختام السنة المدرسية الفائتة) (8)". وبهذا النجاح المتألق في هذه الشهادة، تعاظم حرصها على مواصلة تعليمها العالي وذلك بتشجيع من أحد أساتذتها في هذا المعهد الذي عرّفها على السيدة "ليديا بورني" "Lydia Burnet " زوجة الدكتور "بورني"، الطبيب والباحث بمعهد باستور (9).

وشاءت الصدف أن تتمّ في تلك الفترة دعوة الدكتور "بورني" للعمل كخبير طبي دولي في جمعية الأمم بجنيف، حيث سيقضي هنالك ثلاث سنوات قبل أن يتحول إلى باريس ثم يعود من جديد إلى تونس سنة 1936، لإدارة معهد باستور إثر وفاة مديره الدكتور شارل نيكول (10).

---

(8) *النساء في العالم – في تونس*، مجلة *العالم الأدبي*، جانفي 1930.

(9) وهي روسية الأصل زوجة الدكتور "بورني" "Etienne Burnet" (1873-1960): وهو طبيب وباحث فرنسي من مواليد شرق فرنسا سنة 1873، متحصل على التبريز في الفلسفة والدكتوراه في الطب. شارك في الحرب العالمية الأولى وبنهايتها تم تعيينه للعمل بمعهد باستور بتونس. وفي هذا المعهد توطدت علاقته بمديره الدكتور شارل نيكول " Charles Nicolle" الذي وجهه إلى البحث المخبري حول عديد الأمراض المتفشية في تونس، مثل السل والجذام والرمد...، بتونس وضرورة إيجاد التلاقيح والأدوية المناسبة لها. وعلى إثر وفاة الدكتور شارل نيكول سنة 1935 اقترحت عليه وزارة الصحة الفرنسية إدارة معهد باستور وذلك بتوصية من الدكتور شارل نيكول نفسه. وبعد تردد قبل المنصب حيث حلّ بتونس في صيف 1936 لإدارة المعهد ومواصلة أبحاثه وتجاربه الميدانية به، إلى غاية حصوله على التقاعد سنة 1943. وخلافا للعديد من الفرنسيين فضّل الاستقرار في تونس. كان من أنصار الحوار والتعاون الفرنسي- التونسي الحر. ففي سنة 1955 هوجم بيته وجرح من قبل بعض النشطين الفرنسيين. لمزيد التفاصيل حول الدكتور "بورني" أنظر: إلي كوهان حضرية، *من الحماية الفرنسية إلى الاستقلال التونسي : مذكرات شاهد اشتراكي*، منشورات المركز المتوسطي الحديث والمعاصر، نيس 1976، ص 275 . (بالفرنسية):

Elie Cohen-Hadria, ***Du protectorat français à l'indépendance tunisienne, Souvenirs d'un témoin socialiste***, C.M.M.C, Nice 1976, p. 275.

(10) لمزيد التفاصيل حول حياة الدكتور "بورني" وأهم أبحاثه في الحقلين الطبي والعلمي في تونس وخارجها انظر كتاب:

وكانت السيدة "بورني" تستعد حينئذ لشد الرحال نحو باريس في انتظار التحاق زوجها بها، وهي فرصة لا تتاح لها كل يوم، لتجسيم حلمها في مواصلة تعليمها العالي.

وعن ظروف سفرها إلى فرنسا تذكر ما يلي: "... بدت لي الفكرة غير خاصة وأن أمي منعت أخي الذي حصل معي على البكالوريا من السفر إلى باريس للدراسة. كانت تخشى أن يتزوج ولدها الوحيد من فرنسية ويستقر نهائيا بفرنسا. وختاما انتهى أخي بالتحول إلى باريس لإعداد اجازة في الحقوق. لم ترفض أمي الفكرة تماما وبدأت أفكر أنه ربما هنالك أمل. فوالدتي لم تغادر تونس بالمرة لكنها كانت إمرأة جد مسامحة وشجاعة. الكل ولا سيما والدتها وإخوتها أشاروا عليها بمنعي من السفر... الكل في العائلة بدأ يقول بأن والدتي أصبحت مجنونة. لقد فكرت في التعويل على أحد أخوالي الذي زاول دراسته بباريس، غير أنه ساند الآخرين بالقول: أمك مجنونة ترسلك إلى مدينة الضياع". بدأت أعد للسفر رغم المناخ المعارض... يوم السفر وفي الوقت الذي سيرسل لي أحد أخوالي السيارة التي ستقلني إلى الميناء، قدمت سيارة أخرى وعلى متنها عمان وشيخ وابن عم لا يفوتني سنا بكثير، قال لي بنظرة ثاقبة في عيني: "أتعلمين أن الكل يعرف أنه لن يُسمح لك بالسفر"... وفي الأثناء تواصل النقاش : "كيف يسمح لفتاة لم تغادر مدينة تونس بالسفر بعيدا ؟ فأجابت أمي بأن الكثير من الناس يسافرون للسياحة أو للتداوي، فليس ذلك بالشيء الاستثنائي" ثم أضافت: "إن ابنتي تريد الدراسة، تريد التعلم وأنتم تعلمون بأن التعلم في الإسلام ملزم للرجال والنساء" بقي الشيخ صامتا وختاما نطق أحد أعمامي قائلا: "ستسافر الأسبوع القادم لأنه في الشريعة لا تسافر البنت إلا مع والدها أو خالها أو شقيقها". فأجابت والدتي: "إنها ستسافر مع إمرأة أثق فيها فكأنها ستسافر معي" (11). وهكذا وبالرغم من كل هذه العراقيل والتحفظات، تمكنت التلميذة توحيدة بإصرارها ومساعدة والدتها من إقناع كامل أفراد الأسرة بالسفر إلى فرنسا، لتبدأ "مغامرة الدراسة العليا" ومرحلة جديدة من حياتها بعاصمة الأنوار. وإجمالا يعود الفضل في مواصلة تعليمها العالي (كما تقول هي نفسها) إلى ثلاثة أشخاص: والدتها والدكتور "بورني" وزوجته (12).

II- فترة الدراسة العليا بفرنسا (1928-1936) :

1) طالبة متألقة: بعد مشقة السفر من تونس إلى مرسيليا ومنها إلى باريس رفقة زوجة الدكتور "بورني" وفور وصولها رسمت في شهادة "P.C.B" (فيزياء، كيمياء، بيولوجيا)

ليديا بورني، *اتيان بورني إنسي فرنسي لهذا العصر*، منشورات بسكون وموسكا، تونس 1940. (بالفرنسية):
Lydia Burnet, ***Etienne Burnet un humaniste français de ce temps***, Bascone & Muscat, Tunis 1940.

(11) *نساء وذاكرة*، نفس المصدر، ص 25-26.

(12) نفس المصدر، ص 27.

التي تخول لها دراسة الطب بعد النجاح. (Physique, Chimie, Biologie) وفي سنة 1929 قامت بالترسيم في كلية الطب بباريس. أما إقامتها فقد كانت في البداية داخل "السكن الدولي للطالبات" حيث قام أحد أصدقاء الدكتور "بورني" بالحجز لها هنالك قبل قدومها. وهو مبنى أسسته سيدة أمريكية تدعى "الميسز ويتناي هوف " Witney Hoff ". وكان هذا السكن كما تدل عليه نشرة جمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين بفرنسا، حسب المقال الذي أعدته المترجم لها نفسها لنشرة الجمعية، "يضمّ مطعما يتّسع لمائتين وخمسين طالبة، ومسرحا وقاعة عروض ومكتبة ومأوى صحي ... (كذا) وتديره أمريكية "ميس ولسون Wilson" (13). كما يحتوي على "مائة غرفة تسكنها طالبات من أجناس مختلفة. ففي العام المدرسي الفارط (أي1928/1927) حظيت بنات أربع وعشرين دولة بالسكنى فيها" (14). فكانت توحيدة بن الشيخ أوّل طالبة تونسية مسلمة تدرس بفرنسا وأول من يسكن من التونسيات بهذه المؤسسة منذ قدومها إلى باريس.

ربطت توحيدة بن الشيخ بهذا الحي الجامعي علاقات بطالبات من عدة بلدان نذكر من بينها طالبة تشيكية وأخرى أمريكية، واستمرت علاقتها بها عبر تبادل الرسائل إلى غاية مطلع التسعينات (15). وهو ما زاد في تنوع وإثراء تكوينها وانفتاحها على الثقافات الأخرى غير الفرنسية وفي مقدمتها ثقافة أوربا الشرقية والثقافة الأنجلو –سكسونية. وقد تواصلت إقامة الطالبة التونسية بهذا المبنى ثلاث سنوات حيث انتقلت فيما بعد للسكن بمنزل الدكتور "بورني" بحي النجمة، الدائرة الثامنة (Quartier de l'Etoile- 8ème Arrondissement) (16) لتترك مكانها للطالبات الجدد الوافدات على هذا المبنى. وبمقر إقامتها الجديد اختلطت بأوساط المثقفين والأطباء والشخصيات العلمية الدولية التي كانت تتوافد على بيت الدكتور "بورني" بمناسبة مرورها بالعاصمة الفرنسية (17). وقد مكنتها هذه الأجواء من إثراء تكوينها النظري والانصهار جيدا في الأوساط الطبية والعلمية، والأهم من ذلك حفزها لاحقا على التخصص ومزيد البحث في الميدان الطبي إثر عودتها إلى تونس.

وطوال كامل فترة دراستها العليا بباريس لم تقطع توحيدة بن الشيخ علاقتها بأرض الوطن، بل كانت تعود كل سنة لقضاء عطلة الصيف بين أفراد عائلتها بتونس العاصمة (18). وقد واجهت مصاريف الدراسة والإقامة بالتعويل على مواردها الخاصة مستعينة في سنتها الأولى

(13) توحيدة بالشيخ، *السكن الدولي الطالبات بباريس*، *نشرة ج.ط.ش.إ.م. بفرنسا لعامي 1928-1929*، ص 35.

(14) المصدر نفسه، نفس الصفحة.

(15) جماعي، *نساء وذاكرة...*، ص 26.

(16) ليديا بورني، *اتيان بورني...*، المصدر نفسه، ص 227.

(17) المصدر نفسه، ص 228.

(18) نساء وذاكرة، المصدر نفسه، ص 26.

بقرض شرفي من إدارة التعليم العمومي بقيمة 500 فرنك (19).

أما عن أجواء الدراسة فكانت جيدة إذ كانت منتظمة في الإقبال على الدروس والتربصات بالمؤسسات الصحية العمومية. وفي سنة 1936 نجحت في مناظرة الطب الخارجي بمستشفيات باريس، كما أعدت شهادة تخصص تكميلية "C.E.S " في ميدان طب الأطفال. وفي سنة 1937 عادت من جديد إلى باريس لتناقش أطروحة بعنوان : "مساهمة في دراسة الاستسقاء اللحمي لدى الرضيع " "Contribution à l'étude de Myxoedème chez le nourrisson ". وهو مرض جلدي ناتج عن قصور الغدة الدرقية لدى الأطفال الرضع. وهو تخصص أهلها لكي تكون أول طبيبة أطفال تونسية مسلمة تلتها الآنسة حسيبة غيلب التي نسجت على منوالها بداية منذ سنة 1950.

2) عضوة نشيطة بجمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين:

بالموازاة مع دراستها للطب انخرطت توحيدة بن الشيخ منذ وصولها إلى باريس بجمعية طلبة شمال إفريقيا التي بعثت منذ ديسمبر 1927 قصد إرساء أواصر التعاون والإخاء بين طلبة المغرب العربي بفرنسا ومساعدة زملائهم الجدد القادمين إلى فرنسا، على مواصلة تعليمهم العالي في ظروف مادية وأدبية مريحة. فأصبحت تتردد على مقر الجمعية بشارع رولان عدد 16 (قبل أن يصبح بشارع سان ميشال عدد 115). وفي هذه الجمعية ربطت علاقات مع عديد الطلبة التونسيين والمغاربة والجزائريين لا سيما بعد أن أصبح شقيقها توفيق بن الشيخ (20) الطالب بكلية الحقوق، عضوا في المجلس الإداري للجمعية خلال السنة الجامعية 1932/1931 (21).

ومساهمة منها في نشاط هذه الجمعية تولت إعداد دراسة بعنوان "السكن الدولي للطالبات بباريس"، تمّ نشرها بالنشرة السنوية للجمعية (22). وبعد أن عرّفت بهذا المبنى الدولي وصاحبته وأهم مكوناته وأقسامه وعدد الطالبات المقيمات به...، دعت إلى النسج على منوال هذا المبنى

---

(19) **المصدر نفسه**، ص 29.

(20) من مواليد 28 مارس 1910 بتونس العاصمة، زاول تعليمه الثانوي بالمدرسة الصادقية ثم بمعهد كارنو أين تحصل على شهادة البكالوريا في دورة جوان 1928. درس الحقوق بباريس في الثلاثينات. انتصب محاميا بتونس العاصمة ثم تقلد مناصب عليا في الادارة التونسية من أهمها مدير ديوان الوزير الأول الطاهر بن عمار فيما بين 1954 و 1956. ساهم من موقعه كمحامي ورجل قانون في الإعداد الفني لمفاوضات الاستقلال الداخلي ثم الاستقلال التام بتحوله عديد المرات إلى باريس للتفاوض مع الطرف الفرنسي. لمزيد التفاصيل حول السيد توفيق بن الشيخ، أنظر: الأرشيف الوطني، سلسلة الكتابة العامة للحكومة2، صندوق 310، ملف 9.
Les Archives Nationales de Tunisie, Série SG 2, Carton 310, Dossier 9.

(21) انظر على سبيل المثال الصورة الجماعية لتوحيدة بن الشيخ في مقر الجمعية سنة 1929، وهي جالسة إلى جانب رئيسها السابق الدكتور سالم الشاذلي وبقية الطلبة من أعضاء الجمعية بكتاب نساء وذاكرة، **نفس المصدر**، ص 22.

(22) توحيدة بالشيخ، *السكن الدولي الطالبات بباريس*، *نشرة ج.ط.ش.إ.م. بفرنسا لعامي 1928*- 1929، ص 35- 36.

حتى يتسنى لطلبة شمال إفريقيا مواصلة تعليمهم العالي بباريس في أفضل الظروف وذلك بقولها: *"ولا أختم هذا المقال حتى أقدم إلى الميسز ويتناي حبيبة الشباب كل احترام وعاطفة، لأنها عرفت كيف تحرز على إعجاب ومحبة كل الفتيات اللاتي تعتبرهن في مكانة أبنائها. وليكن عملها هذا أنموذجا ينسج على منواله غيرها لتسعد الشبيبة وعسى أن نرى شمال إفريقيا إعانة ذلك وهو بالمشاركة في إحداث رواق طلبة شمال إفريقيا بعمارة الكليات بباريس"* (23). وبما أن النشاط الطالبي لم يكن في معزل عن النشاط السياسي بحكم الأوضاع التي كانت عليها أقطار المغرب العربي الثلاثة، فقد كانت ملمة بكل التطورات السياسية التي كانت تجد بها من حين إلى آخر، وكثيرا ما تحضر بعض التظاهرات والاجتماعات العامة التي ينظمها أعضاء الشعبة الدستورية بباريس (قبل تكوينها رسميا في ديسمبر 1936) في مقر الجمعية لإحاطة الطلبة علما بمختلف المستجدات السياسية بتونس أو بكل من الجزائر والمغرب. ونذكر من بين هذه المستجدات:

– أحداث القمع البيروطوني واعتقال زعماء الحزب الدستوري الجديد ببرج البوف منذ خريف 1934، والتي رد عليها الطلبة التونسيون بتكوين ***"لجنة الدفاع عن الحريات بتونس"*** (24) بداية من أكتوبر 1934. وقد تواصل عمل هذه اللجنة على امتداد 22 شهرا إلى غاية انفراج الأوضاع السياسية في تونس بتعيين مقيم عام جديد، السيد أرمون قيون (ArmandGuillon) في 31 مارس 1936 وإطلاق سراح زعماء الحزب بوصول الجبهة الشعبية إلى الحكم في فرنسا (25).

– اعتقال الزعيم مصالي الحاج، رئيس جمعية نجم شمال إفريقيا من طرف السلطات الفرنسية في الجزائر ومحاكمته ثم سجنه في عديد المناسبات منذ 1933.

---

(23) المصدر نفسه، ص 36.

(24) وهي لجنة رأسها سليمان بن سليمان وتولى كتابتها العامة الهادي نويرة. وقد ضمت أربعة أعضاء كلهم من الطلبة وهم علي التوالي: محمود المسعدي وعلي البلهوان ومحمّد صلاح الدين بوشوشة وعبد الوهاب بكير. وقد اتخذت من شارع رولان عدد 16 (مقر جمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين آنذاك) مقرّا لعقد اجتماعاتها. هذا وقد تزايد أعضاء هذه اللجنة لاحقا، بانضمام كل من محمود سليم وصالح الرّحال وأحمد بوخريص...، فيما ساندهم عديد الطلبة الآخرين من أنصار الحزب الدستوري القديم. وقد ركزت هذه اللجنة نشاطاتها على الجوانب التالية: (الاتصال بالأحزاب والمنظمات السياسية الفرنسية مثل الحزب الشيوعي والحزب الاشتراكي ورابطة حقوق الإنسان وبعض الشخصيات اليسارية في البرلمان الفرنسي...، للتشهير بسياسة القمع البيروطوني في تونس، كتابة المقالات والعرائض في الصحف الفرنسية والمغاربية الصادرة بباريس، تنظيم بعض التجمعات الضخمة في العاصمة الفرنسية، ودعيت لها عديد الشخصيات السياسية الفرنسية التقدمية). أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية، شريط 532، صندوق 15، ملف 1، ص 120.

(25) حول مظاهر نشاط هذه اللّجنة بفرنسا فيما بين 1934 و 1936 انظر أطروحتنا: عادل بن يوسف، ***الطلبة التونسيون بالجامعات الفرنسية (1880-1956) دراسة في ملامح النخبة العصرية التونسية، تكوينها ونشاطاتها، مواقفها من أبرز القضايا الوطنية والدولية***. رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر، تحت إشراف الأستاذ محمد الهادي الشريف، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية بتونس، السنة الجامعية 1999/ 2000، ج 2، ص 783.

وقد تولت الجمعية في جوان 1936 تنظيم حفل على شرف الزعيمين الحبيب بورقيبة ومصالي الحاج، بمناسبة الإفراج عنهما حضره غالبية طلبة شمال إفريقيا بباريس.

كما كان للطالبة توحيدة بن الشيخ نشاطا نسائيا بباريس، حيث نسجت علاقات مع *"اتحاد النساء الفرنسيات"* ونشطت في صلب هذا الهيكل وشاركت في العديد من تظاهراته. ففي يوم 31 ماي 1931 وبمناسبة ***المؤتمر الوطني للنساء الفرنسيات***، أخذت الكلمة وارتجلت خطابا تطرقت فيه إلى وضع المرأة المسلمة بالمستعمرات الفرنسية ونادت بضرورة تحريرها من كل القيود التي تكبلها. كما دعت بكل إلحاح إلى وجوب تعليم الفتاة المسلمة لقدرتها على بلوغ كل مراتب العلم والعرفان مستشهدة في ذلك بنفسها حيث تعد نموذجا حيا على ذلك (26).

وعموما فقد كانت فترة إقامة توحيدة بن الشيخ بباريس جد مفيدة وإيجابية، جمعت خلالها بين مشاغل الدراسة وتطلعات النشاط الطالبي والسياسي داخل جمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين بفرنسا وهو نشاط ساهم في تجذير شعورها الوطني والمغاربي وانخراطها في العمل الجمعياتي التضامني وخدمة القضايا الوطنية والإقليمية وذلك من خلال دعوتها السلطات الفرنسية إلى مزيد تشجيع شبان المغرب العربي على مواصلة تعليمهم العالي بفرنسا أو من خلال مؤازرة زعماء حركات التحرر بأقطار شمال إفريقيا في تصديهم للاستعمار الفرنسي. وهي تجربة ستؤثر على مسيرتها النضالية ومساهمتها في الحياة العامة بعد التخرج وعودتها النهائية إلى أرض الوطن.

III- من الجامعة إلى المجتمع :

1) أول طبيبة تونسية مسلمة : منذ عودتها إلى تونس لم ترغب توحيدة بن الشيخ في الالتحاق بقطاع الصحة العمومية الذي كان يهيمن عليه الأطباء الفرنسيون. وبما أنه لم يكن هنالك أية طبيبة مسلمة في القطاع الخاص (وكذلك الشأن في القطاع العمومي)، فقد فتحت عيادة خاصة بالمدينة العتيقة (42، نهج باب منارة)، فأقبل عليها المرضى وخاصة من النساء وقد زادها هذا الإقبال حرصا على التخصص في طب النساء والتوليد، لتصبح أول طبيبة نساء مسلمة في تونس وفي أقطار شمال إفريقيا (27). وقد عُد تخرّج توحيدة بن الشيخ ومباشرتها للطب، حدثا وطنيا وإقليميا هاما تناقلته وباركته وسائل الإعلام من صحف ومجلات صادرة في تونس أو في بعض البلدان العربية. أما السيدات والأوانس المتعلمات أو الأميات منهن، فقد اعتبرن نجاح الآنسة توحيدة بن الشيخ في الطب حدثا هاما في تاريخ تطور المرأة التونسية. ففي يوم 8 أفريل 1938

---

(26) بول كاتريس، ***طلبة مسلمون بفرنسا***، مجلة بأرض الإسلام، عدد 52، جانفي- فيفري 1932، ص 182-183. (بالفرنسية) :

Paul Catrice, ***Etudiants musulmans en France***, in ***Revue En Terre d'Islam***, n°: 52, janvier- février 1932, pp. 182-183.

(27) محمد علي بلحولة، ***الطبيب التونسي: رسالة ومواقف 1893-1993***، مطبعة أوميقا، تونس 1995، ص 277.

أقام *الاتحاد النسائي الإسلامي* (الذي تكوّن في سنة 1936 على يد بشيرة بن مراد (28) على شرفها حفل تكريم. وقد تولت كل من: بشيرة بن مراد وشقيقتها نجيبة بن مراد والآنسة سارة بن الخوجة والسيدة بنت الحاج علي بن الخوجة، إلقاء كلمات بهذه المناسبة. كما تولت مجلة "شمس الإسلام" (التي كان يديرها شيخ الإسلام المالكي ووالد بشيرة بن مراد، الشيخ محمد صالح بن مراد) نقل هذه الخطب كاملة على أعمدتها مشيدة بهذا الحدث في تاريخ المرأة التونسية، داعية جميع فتيات تونس إلى النسج على منوال توحيدة بن الشيخ (29). وقد أعطيت بنفس المناسبة الكلمة إلى الحكيمة توحيدة بن الشيخ التي ارتجلت خطابا باللغة العربية الفصحى جاء فيه ما يلي:

"سيداتي، إخواني

أحيّي من صميم فؤادي هذا الحفل الجميل، وأشكر – ولساني قاصر على التعبير– من حضرت هذا الاجتماع ومن عاقتها الظروف على الحضور ومن تفضلت بالخطابة، وأخص بالذكر رئيسة الحفلة عزيزتي بشيرة بن مراد، التي امتلكت قلوب الطلبة بحزمها وعطفها. لم ترزق أختنا بشيرة ولدا من رجل، فكفلها وطننا العزيز أولادا كثيرين فيحق لنا أن نسميها أم الطلبة مثلما تسمى السيدة عائشة أم المؤمنين. نعم عن أختنا بشيرة أم التونسيين جميعا، حيث أن عطفها يشمل اليوم جميع المحتاجين من التونسيين فهنيئا لك يا أم الطلبة وهنيئا لتونس التي أنت فخرها وستجدين في خديمتك من يعينك على فعل البر. فقد تعلمت لهذا الغرض وتغربت وفارقت إخوتي وعائلتي لهذا السبب.

نعم قرأت الطب لأخدم بني وطني فالطب صناعة شريفة والمرأة أحرى بها من الرجل، لأن المرأة أكثر منه حنانا وشفقة. وقد كانت النساء في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وعهد الخلفاء الراشدين، تخرجن مع المجاهدين ويسقينهم الماء ويداوين المرضى ويضمدن الجراح. وقد كن أيضا يتعلمن مع الرجال ويعلمن الرجال. لذلك أوجه ندائي إليكن يا أخواتي جميعا، لتعليم بناتكن حتى لا تمتاز علينا المرأة الإفرنجية بالمعارف وخدمة المشاريع الوطنية وأن لا نقلدها في السفاسف والمهازل ونترك النافع المفيد ولرقي العلم والوطن هيا نتعاون جميعا يا أخواتي

(28) بشيرة بن مراد: (1909–1992) ابنة محمد صالح بن مراد أحد شيوخ جامع الزيتونة وشيخ الاسلام الحنفي (1943–1947)، صاحب كتاب "الحداد على إمرأة الحداد" الذي ألفه للرد على كتاب "امرأتنا في الشريعة والمجتمع" للطاهر الحداد. تلقت بشيرة بن مراد تكوينا مزدوجا عربيا وفرنسيا بمنزل والدها وذلك بحكم انتمائها إلى وسط اجتماعي مرموق وإقامتها بالعاصمة. وقد تولت رئاسة هذا الاتحاد من سنة 1936 إلى غاية سنة 1956.

(29) انظر النص الكامل لكلمة كل من: بشيرة بن مراد وبهيجة بنت محمد كتالي (وسنها تسع سنوات) وكلمة جميلة بنت محمد الأخضر الآجري في: حفل تكريم، مجلة *شمس الإسلام*، العدد 3، لسنة 1355 هـ (1938)، لغرة ربيع الأنور لسنة 1356 هـ، ص 174–175. وكلمة كل من: نجيبة بن مراد والآنسة سارة بن الخوجة والسيدة بنت الحاج علي بن الخوجة في: حفل تكريم الحكيمة، مجلة *شمس الإسلام*، العدد 4، لسنة 1355 هـ (1938)، لغرّة ربيع الأنور لسنة 1356 هـ، ص 231-238.

الفاضلات" (30).

والمتأمل في خطاب الآنسة توحيدة بن الشيخ بإمكانه أن يلمس بعض الجوانب من شخصية هذه المرأة :

- حرصها على إلقاء كلمتها بالعربية وقدرتها على تبليغ مقصدها إلى الحاضرات بلغة وأسلوب سليمين، رغم تكوينها في مدارس ومعاهد فرنسية وضعف تكوينها في لغة الضاد.

- إلمامها بالتاريخ والتراث العربي- الإسلامي بدليل استشهادها ببعض الأمثلة الدقيقة وتوظيفهما في كلمتها.

- إيمانها بنبل رسالة الطبيب في المجتمع وعزمها على الاستجابة دون قيد أو شرط، لنداء الواجب وخدمة الوطن والمشاريع الوطنية من موقعها كطبيبة.

- دعوتها الملحة نساء تونس لتعليم بناتهن وتمكينهن من مواصلة دراستهن وضرورة التخلي عن المسائل الهامشية التي تلهي المرأة التونسية عن أداء دور فاعل داخل المجتمع وذلك أسوة بالمرأة الإفرنجية التي أصبحت عنصرا فاعلا في المجتمع الأوربي، شأنها شأن الرجل.

كما كان هذا الحفل فرصة لجمع تبرعات لفائدة الفقراء كما ألقيت خلاله خطب غلبت عليها اللهجة الوطنية (31). أما مجلة "ليلى" فقد وصفت هذا الحدث بـــ"الرمز الحي لتطور المرأة التونسية" (32).

وأمام الكفاءة التي ميزت أداءها المهني والسمعة التي أصبحت عليها، تمّ في سنة 1955 تعيينها رئيسة قسم النساء والتوليد بمستشفى شارل نيكول إلى غاية سنة 1964. وقد ساهمت إلى جانب الدكتور فالنزي "Valensi" في إعداد برامج "مدرسة النساء القوابل" سنة 1955 لإعداد تونسيات في هذا الاختصاص الطبي الحيوي الهام، حيث كانت التقاليد تفرض على المرأة الحامل الولادة في البيت بدون مرافق صحية على يد قابلة تقليدية (33)، وهو ما يعرض حياتها وحياة المولود إلى عديد الأخطار قد تصل إلى الوفاة (34).

---

(30) *جواب الحكيمة المكرمة السيدة توحيدة بن الشيخ*، المصدر نفسه، ص 178.

(31) *طبيبة تونسية*، مجلة *ليلى*، عدد ماي 1937، (بالفرنسية):

Une doctoresse tunisienne, Revue Leila, n°: mai 1937.

ورد في كتاب أحمد خالد، *أضواء على البيئة التونسيّة*، الدار التونسيّة للنشر، تونس، مارس 1985، ص 266.

(32) نفس المرجع، ص 271.

(33) محمد علي بلحولة، *الطبيب التونسي*.. نفس المرجع، ص 277.

(34) يمكن أن نذكر في هذا الصدد إصرار الآنسة بدرة بن مصطفى الورتاني (أول قابلة تونسية مسلمة متخرجة من جامعة الجزائر سنة 1933) على دراسة هذا الاختصاص، نتيجة وفاة والدتها بعد مدة قصيرة من ولادتها. وقد لقيت من والدها، السيد رشيد بن مصطفى كل التشجيع.

وفي سنة 1964 عينت رئيسة قسم النساء والتوليد بمستشفى عزيزة عثمانة وقد بقيت على رأس هذا القسم إلى غاية سنة 1977 (وهو تاريخ خروجها إلى التقاعد). وأمام النمو السريع للولادات بتونس في بدايات الاستقلال وتماشيا مع حرص الحكومة على الانصهار في برنامج التنظيم العائلي وتحديد النسل بتشجيع من منظمة الصحة الدولية وبرنامج الأمم المتحدة، تولت سنة 1963 بعث قسم للتنظيم العائلي وتحديد النسل بمستشفى عزيزة عثمانة. وفي سنة 1968 قامت ببعث أول مصحة تعنى ببرنامج تحديد النسل بضاحية مونفليري، فكانت هذه المصحة مثالا يُحتذى به في بلاد المغرب والقارة الإفريقية كلها (35). وخلال هذه الفترة أنجزت عديد الأبحاث الطبية حول التنظيم العائلي وتحديد النسل كما شاركت في عديد الندوات الوطنية والدولية على غرار الندوة الدولية الثامنة للتنظيم العائلي الملتئمة بمدينة سان دياغو بالشيلي فيما بين 9 و15 أفريل 1957.

وقد قدمت توحيدة بن الشيخ في مجمل هذه الندوات والملتقيات خلاصة الأبحاث الميدانية التي أنجزتها حول المرأة التونسية بكل من مستشفى شارل نيكول ومستشفى عزيزة عثمانة نشرت بعضها في دوريات ومجلات علمية مختصة (36). كما أصبحت الأبحاث التي أنجزتها توحيدة بن الشيخ مرجعا ومادة أساسية تعتمد في كل الأبحاث الطبية الخاصة بالتنظيم العائلي والنمو الديمغرافي من قبل أبرز الباحثين والأطباء التونسيين، كما تم اعتمادها كدراسات رسمية من قبل وزارة الصحة العمومية في الملتقيات والمنتديات الوطنية والدولية الخاصة ببرامج تحديد النسل في تونس (37).

وفي سنة 1970 أوكل إليها الأستاذ إدريس قيقة، وزير الصحة العمومية حينئذ إدارة التنظيم العائلي والأسرة والعمران البشري (التي ستصبح لاحقا ديوان التنظيم العائلي والأسرة والعمران البشري)، فأعدت برنامجا وطنيا يضمن صحة العائلة التونسية. غير أنها سرعان ما آثرت الانسحاب من هذا المنصب، رغبة منها في التفرغ كليا لنشاطها كطبيبة للصحة بالمستشفيات

---

(35) نفس المصدر، نفس الصفحة.

(36) نذكر من بينها المداخلة التي تقدمت بها في أشغال ندوة النمو الديمغرافي ببلدان المغرب الملتئمة في تونس خلال شهر أفريل من سنة 1969 تحت عنوان: دراسة مقارنة لوسيلتي زرع آلات الرحم الداخلي (تقرير أولي). (بالفرنسية):
Tawhida Ben Cheihk, *Etude comparative de deux moyens d'insertion des appareils intra-utérins (rapport préliminaire)*, in, Revue CERES, n°: 17-18, juin 1969, numéro spécial, La croissance démographique dans les pays du Maghreb, pp. 457-466.

(37) نذكر من بين هذه الأبحاث : بحث الأستاذ عبد العزيز الغشام (العميد السابق لكلية الطب بتونس) الذي تقدم به في أشغال الندوة الطبية الملتئمة بمدينة المنستير في سنة 1975 تحت عنوان: *الإجهاض الطوعي للحمل: الخصائص الطبية – التشريعية*. (بالفرنسية):
L'Interruption volontaire de la grossesse : Aspects médico - légaux.

العمومية (38).

أما عن أدائها المهني سواء في القطاع الخاص أو القطاع العمومي، فقد شهد بكفاءتها المهنية وصفاتها الأخلاقية والاجتماعية الكثير من الأطباء الذين قاموا بتربصات تكوينية ودراسية بتونس، فاطلعوا على طريقة عملها الطبي والاجتماعي، نظريا وتطبيقيا ومدى اطلاعها على الواقع الصحي للبلدان النامية، فاعترفوا لها بالمقدرة العلمية والصناعة الطبية (39). كما كانت محل تقدير كل مرضاها من نساء وأطفال وحتى من الرجال، حيث وجدوا فيها الطبيبة المتفانية في خدمتهم والمصرة على مقاومة الأمراض والممارسات الصحية البالية المنتشرة في العائلات التونسية، وكذلك الأم والأخت النصوح التي كانت دوما تحت الطلب لتفيدهم بخبرتها وعلمها، مراعية في أدائها ظروفهم الاجتماعية والمادية فلم تتردد في فحص الفقراء والمعوزين وتمكينهم من الدواء مجانا. ونتيجة لذلك شاعت في الأوساط الشعبية النسائية بتونس العاصمة عديد المآثر والأقوال التي ظلت متداولة حتى بعد اعتزالها العمل وخروجها إلى التقاعد ونذكر من بينها: "*يا حسرة كم من مريضة شفيت على يديها دون أي مقابل وكم من دواء وزعته بوبلاش...*"(40).

2) النشاط الجمعياتي:

– **داخل الاتحاد النسائي الإسلامي:** اقتناعا منها بأن مجال إبداعها وأدائها الفاعل هو المجال الاجتماعي والصحي، آثرت الدكتور توحيدة بن الشيخ الابتعاد عن السياسة وأجوائها المتوترة، لتنخرط في جمعية الاتحاد النسائي الإسلامي. ويعزى هذا العزوف عن العمل السياسي في اعتقادنا إلى دوافع عديدة لعل أهمها العوامل الذاتية المتصلة بانتمائها الاجتماعي المرموق ومرارة "الحملة المغرضة" التي استهدفت أختها غير الشقيقة بدرجة أولى، وفي درجة ثانية هي نفسها وكافة أفراد عائلتها وذلك في مطلع سنة 1927، فكان أن وجهتها هذه "المحنة" بعيدا عن عالم السياسة وأجوائها المتوترة (41).

---

(38) جماعي، *نساء وذاكرة...*، ص 29.

(39) محمد علي بلحولة، *الطبيب التونسي...*، المصدر نفسه، ص 278.

(40) تحقيق: *تونسيات دخلن التاريخ: أول طبيبة تونسية*، صحيفة *أخبار الجمهورية*، العدد: من السبت 15 إلى الجمعة 21 أوت 1992، ص 4.

(41) تتمثل أحداث هذه القضية في مرافقة التلميذة توحيدة بن الشيخ لأختها غير الشقيقة، بيّة بن الشيخ حرم الأستاذ عبد القادر القبايلي –1880-1937–، المحامي المتجنس ورئيس رابطة المسلمين الفرنسيّين التي أسسها منذ سنة 1924) إلى حفل عشاء بالإقامة العامة الفرنسية ليلة 13 فيفري 1927 حضره جمع غفير من كبار الشخصيات التونسية والفرنسية بتونس. وخلال الحفل رقصت السيدة بية القبايلي مع زوجها أمام الجميع، وكانت ترتدي لباسا إفرنجيا ومكشوفة الوجه. وقد أثار ردود فعل حادة للتونسيين لا سيما المحافظين والوطنيين منهم الذين استغلوا هذه الحادثة للتهجم على الأستاذ عبد القادر القبايلي وكل المتجنسين بالجنسية الفرنسية. فبعد أن نقلت صحيفة "النهضة" نقلا عن احدى الصحف الفرنسية وقائع الحفل بالتفصيل وموقفها منها معتبرة إياه "*عملا يسيئ إلى كل التونسيين والتونسيات*"، وقد ردت الصحف الفرنسية على صحيفة

ونتيجة لمكانتها كطبيبة ومثقفة ورغبة منها في تغيير وضع المرأة، فقد تم انتخابها في أول هيئة مديرة لهذا الاتحاد إلى جانب بشيرة وحميدة بن مراد ونجيبة القروي وبدرة بن مصطفى ونبيهة بن ميلاد وسعاد بن محمود وجليلة مزالي...

وقد تولى هذا الاتحاد العمل على نشر الثقافة الإسلامية والعربية في الأوساط النسائية وتربية البنت على هذه الأسس (البند 3 من قانونه الأساسي). ورغم أن الجمعية لم تتحصل على التأشيرة القانونية من السلطات الاستعمارية إلا في سنة 1951، فإن وضعها القانوني لم يمنعها من اتباع نشاط متواصل وفعال داخل مختلف فروعها المنتشرة في أغلب المدن التونسية (42). وقد تمكنت الدكتورة توحيدة بن الشيخ من إعطاء دفع جديد لنشاط هذا الاتحاد بفضل إلمامها بالطرق العصرية لعمل الجمعيات منذ فترة الدراسة بفرنسا، وذلك بتشريكها لنساء فاعلات في المجتمع في مختلف أنشطة الاتحاد وفي مقدمتهن عقيلات المقيمين العامين بتونس أو باتخاذ أميرات البيت الحسيني ومن بينهن عائشة باي وفاطمة باي وليليا باي (بنات محمد الأمين باي)، رئيسات شرفيات لبعض الفروع (43).

وقد تركز نشاط هذا الاتحاد بدفع من توحيدة بن الشيخ ونبيهة بن ميلاد على مساعدة طلبة

النهضة كما استغلت الحادثة للتهجم على كل المتجنسين من التونسيين وعلى رأسهم الأستاذ عبد القادر القبايلي (محامي من أصل جزائري)، الذي كان يترأس جمعية المسلمين الفرنسيين. وأمام تواصل الجدل أوردت صحيفة "النهضة" مقالا ثانيا صدر يوم 27 /1927/2 تحت عنوان : *زوجة أحد المتجنسين في مرقص عام*". وقد تضمن هذا المقال مقتطفات من الرسائل التي بعث بها العديد من قراء الصحيفة من داخل المملكة (من الكاف ومن صفاقس ومن سوسة ومن القيروان وتوزر) والتي تندد فيها أصحابها بحضور النساء المسلمات في مثل هذه المحافل منتقدين انتقادا لاذعا زوجها المتجنس، الأستاذ عبد القادر القبايلي، لتجرأه على اقتراف مثل هذه السلوك المشين في حق زوجته وحق عائلتها بصفة خاصة وفي حق المرأة المسلمة عموما. ولم تسلم الآنسة توحيدة بن الشيخ نفسها من التجريح حيث ختم صاحب المقال مقاله بما يلي : "*...إذ لو لا اعتماد زوجة القبايلي الجاهلة باللغة الفرنسية على أختها، ما كانت لتشارك في هذه الحفلة وهو إحساس يشترك فيه كل التونسيين حتى أنصار السفور منهم إذ لا تجد تونسيا يوافق على تبرج المرأة التونسية بين الرجال على هاته الصورة ولا تجد من بينهم بعد هاته الواقعة من لا ينظر إلى تعليم المرأة بعين التخوف والاحتراز". لمزيد التفاصيل حول هذه الحادثة والجدل الذي دار حولها وحول مسألة التجنيس والسفور وتعليم البنت المسلمة...، في الوسطين التونسي والفرنسي، انظر صحيفة "النهضة" والصحف الفرنسية الرسمية الصادرة بعد 13 فيفري 1927 وفي مقدمتها صحيفة "تونس الاشتراكية "Tunis" Socialiste"، حيث تولت السيدة "أف نوال– حرم فيشي– "* Eve Nohelle-Fichet (Eva) " (وشقيقة صاحب الصحيفة، السيد "دوران أنقليفيال "Durand Angliviel") الرد على صحيفة "النهضة" ودحض كل التهم التي ألصقتها بالأستاذ عبد القادر القبايلي وزوجته والتعبير عن موقف الاشتراكيين من كل المسائل المطروحة في هذا الجدل. والملفت للانتباه أننا لم نعثر إطلاقا في كل التسجيلات والحوارات التي أجريت مع توحيدة بن الشيخ أو التراجم التي اهتمت بها ذكرا لهذه الحادثة بالمرة ولا لصلة القرابة بينها وبين السيدة بيّة بالشيخ، حرم الأستاذ عبدالقادر القبايلي. فهل أن ذلك رغبة منها في طيّ صفحة أليمة من الماضي أم رغبة في التبرأ من صلة القرابة بالسيدة القبايلي ؟

(42) لطيفة مصباح، *النضال النسائي بالبلاد التونسية : 1945-1956*، تحت إشراف الأستاذ الكرّاي القسنطيني، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بسوسة، ص 70.

(43) المصدر نفسه، نفس الصفحة.

الجامعات الفرنسية من التونسيين على مواصلة تعليمهم العالي بفرنسا في أفضل الظروف. ولبلوغ هذا الهدف، تم تنظيم عدة حفلات وسهرات فنية لجمع مساعدات مبالغ مالية تم تحويلها لحساب جمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين بفرنسا أو مساعدات مختلفة من ملابس وأطعمة أرسلت لفائدة الطلبة المحتاجين في شكل طرود إلى مقر الجمعية بباريس (44).

أ) المساهمة في بعث جمعيات الإغاثة :

على إثر الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية التي مرت بها البلاد في أعقاب الحرب العالمية الثانية، ساهمت توحيدة بن الشيخ إلى جانب أعضاء الاتحاد النسائي الإسلامي في بعث "***جمعية المساعدة والإغاثة الاجتماعية***" وذلك بغاية الحد من وطأة متاعب السكان الناجمة عن دمار ومخلفات العمليات العسكرية بتونس. وفي سنة 1950 ساهمت داخل هذا الاتحاد في صياغة مشروع *دار الأيتام*" وفاقدي السند العائلي، كما تمّ انتخاب مكتب إداري لهذه الجمعية ترأسته هي نفسها. وقد تناقلت عديد الصحف التونسية خبر ميلاد هذه الجمعية وأهدافها ونشاطاتها وأشادت بالدور الاجتماعي الهام الذي تقوم به هذه الجمعية إثر الحرب العالمية الثانية. كما قامت بصياغة مشروع "دار المرأة" تحتوي على قاعات للاجتماع والمحاضرات وغرف للمنخرطات وضيفات الجهات الوافدات على مقر الاتحاد بتونس العاصمة. غير أن هذا المشروع لم ير النور لأسباب مادية (45). وإثر نكبة فلسطين سنة 1948، تطوعت الدكتورة بن الشيخ للمساهمة في عمليات إغاثة الفلسطينيين، حيث انخرطت في *لجنة الدفاع عن فلسطين*" التي انضم إليها الاتحاد النسائي الإسلامي، وضمّت عدة أطراف وطنية وذلك بتشجيعها ودعوتها الفعالة النساء التونسيات إلى جمع التبرعات من ملابس وأدوية لفائدة المنكوبين من أبناء الشعب الفلسطيني. كما ساهمت من موقعها داخل الاتحاد في تكوين بعثات من الممرضات للمشاركة في إسعاف الجرحى ونجدة المرضى في فلسطين.

كما يجب التذكير بأنه فور انتصابها بتونس توجهت إلى مصر عن طريق البر رفقة الدكتور بورني وزوجته وسائقه للمشاركة في أشغال مؤتمر الأطباء العرب. وبهذه المناسبة تولى الملك فاروق (1936-1952) استضافة المشاركين في المؤتمر على مركب بالنيل وغنت لهم المطربة أم كلثوم التي كانت صغيرة وغير معروفة آنذاك. وصادف أن كان الفنان محمد عبد الوهاب

(44) عادل بن يوسف، *الطلبة التونسيون بالجامعات الفرنسية (1880-1956)*، المصدر نفسه، ج 1 ، ص 301.

(45) سعاد البقالطي، *المرأة التونسية زمن الاحتلال : 1881-1956*، منشورات لارماتون، باريس 1996، ص 79. (بالفرنسية) :

Souad Bekalti, *La femme tunisienne au temps de la colonisation : 1881-1956*, L'Harmattan, Paris 1996, p. 79.

مريضا حينئذ فعادته مع الدكتور بورني ببيته (46).

ب) مؤسسة ورئيسة لجمعية الكساء التونسي :

نظرا لعلاقتها الوطيدة بالأطفال والنساء، وقصد المساعدة على كساء المواليد الجدد والأطفال الرضّع المحتاجين وتوفير الملابس والأغطية اللازمة لهم، ساهمت الدكتورة توحيدة بن الشيخ في بعث وترأس "***جمعية الكساء التونسي*** *La Layette Tunisienne*"، وذلك بداية من 18 جانفي 1950 (47). وبالتوازي مع ذلك قامت ببعث مشروع مكمّل للأول وهو ***قطرة الحليب*** "*La Goutte de Lait*". وقد نجحت توحيدة بن الشيخ في استقطاب عديد الوجوه النسائية من العائلات الوجيهة بتونس العاصمة وضواحيها، لنشاطات الجمعيتين وفي مقدمتهن السيدة زكية باي، نجلة محمّد الأمين باي وزوجة الدكتور محمّد بن سالم (48). وكانت تُخصّص يوما في الأسبوع لمراقبة سير هذا العمل الخيري بمقر الجمعيتين قرب سوق العصر.

وبالتوازي مع هذا النشاط الجمعياتي كانت لتوحيدة بن الشيخ اهتمامات بمجريات العمل الوطني. ففي ليلة 23 أوت من سنة 1946 حضرت إلى جانب السيد حمودة اسكندراني، الذي تربطه بها قرابة، أشغال مؤتمر "ليلة القدر" الذي التئم بمنزل السيد العروسي الحداد بالمدينة العتيقة، وضمّ كل فصائل الحركة الوطنية (من أنصار الحزبين الدستوري، القديم والجديد وممثلي المنظمات الوطنية...)، وانتهى بالمصادقة لأول مرة على ميثاق الاستقلال التام. غير أنّ قوات الأمن الفرنسي قد داهمت البيت واعتقلت عشرات الوطنيين من بين الحاضرين والحاضرات، ومن بينهم توحيدة بن الشيخ وحمادي بن زينة. غير أنه من الغد تمّ الإفراج عن كل النساء المعتقلات، فيما تمّ الاحتفاظ بالرجال ومن بينهم زوجها لفترات متفاوتة.

وفي سنة 1952 وعلى إثر حوادث الوطن القبلي واشتداد عمليات القمع الاستعماري ضد الأهالي، تمكنت توحيدة بن الشيخ بمساعدة زكية باي ومساهمة زكية إسكندراني والسيدة عبد المولى وغيرهن، من تأسيس "لجنة الإغاثة القومية" Comité de Secours National" وذلك بغاية جمع الأموال والمواد الغذائية واللباس لفائدة المتضررين (49). وقد

---

(46) شهادة المترجم لها وجميع أفراد عائلتها حيث لا تزال تحتفظ بصورة تذكارية لهذا الحفل.

(47) ضمّ أول مكتب إداري لهذه الجمعية كلا من: الأميرة زكية باي (رئيسة شرفية)، توحيدة بن الشيخ (رئيسة)، نور الهدى دنقزلي، ؟ بلخوجة– حرم بن سعيد –، فاطمة صاحب الطابع – حرم قدور– (نائبات رئيسة)، نعيمة داود (كاتبة عامة)، رفيعة العقبي (كاتبة عامة مساعدة)، ليلى باش حامبه – حرم حجّوج – (أمينة مال)، زهرة بوحاجب (أمينة مال مساعدة). لمزيد التفاصيل حول هذه الجمعية وقانونها الأساسي...، أنظر الأرشيف الوطني، السلسلة E، صندوق 509، ملف 597.

(48) انظر في الغرض: محمد بن سالم، ***طبيب من عدم***، الشركة التونسية للتوزيع، تونس 1989، ص 55. (بالفرنسية):
Mohamed Ben Salem, ***Médecin du Néant***, S.T.D., Tunis 1989, p.55.

(49) لطيفة مصباح، ***النضال النسائي بالبلاد التونسية***، المصدر نفسه، ص 138.

اتسع عمل هذه اللجنة ليتجاوز تونس العاصمة ويصبح "حركة شعبية واسعة ساهمت فيها كل الأطراف بما في ذلك الأوساط الإدارية الرسمية من خلال مساهمة المشايخ والقياد الذين كانت زكية باي تتصل بهم لحثهم على مساعدة اللجنة وتحسيس الناس بضرورة التبرع (50).

كما ساهمت إلى جانب عدد من زملائها وزميلاتها الأطباء (نذكر من بينهم حسيبة غيلب) في إعداد التقرير الطبي بعد المعاينة والتحقيق في حوادث تازركة 1952، فكشفت بذلك عن اعتداءات الجنود الفرنسيين على فتيات البلدة اللاتي تعرضن للاغتصاب والتعنيف والترويع والإجهاض من قبل جنود الجنرال قرباي (Garbay) وأمدتهن بالإسعافات اللازمة (51). وقد كان لهذا التقرير صدى ودوي كبير في أوساط الأمم المتحدة عندما تقدمت تونس بشكواها إلى المنتظم الأممي. وبحكم زواجها من طبيب أسنان (52)، وعلاقتها الوطيدة بالمنظمات والجمعيات الصحية، نشطت داخل "*الهلال الأحمر التونسي*" وتمكنت من أن تصبح نائبة رئيس هذه الجمعية إلى جانب الدكتور إبراهيم الغربي.

وبحكم علاقات الجوار بينها وبين الدكتور سليمان بن سليمان بباب المنارة، فقد نشأت بين هذا الأخير وزوجها علاقات وطيدة حيث كانا يؤمنان بمبادئ مشتركة وانخرطا في مسار حركة "*السلم والحرية*". وفي سنة 1953 وفي خضمّ المعركة التحريرية (1952– 1954) قدمت فرقة الحرس المتجول ذات صباح لتفتش إلى منزله وتعتقل السيد حمادي بن زينة ثم قامت بنفيه إلى صحبة رفاقه إلى تطاوين ومن بينهم الحبيب شيخ روحه. وإثر خروج أفراد فرقة الحرس المتجول، وبواسطة سيارتها (من نوع سيتروان)، قامت توحيدة بن الشيخ بمتابعة السيارة التي نقلت زوجها إلى غاية مقر الإدارة العسكرية الفرنسية (وزارة الدفاع الوطني اليوم)، لتتعرف على مصيره. وبعد أن تمّ نقله إلى محتشد بتطاوين دأبت على التحول إلى أقصى الجنوب رفقة بعض أفراد عائلتها وأحيانا بمفردها على متن سيارتها لزيارته والاطمئنان على صحته إلى أن تمّ الإفراج عنه (53).

وإجمالا كان لتوحيدة بن الشيخ حضور متميز على الساحة الطبية بتونس على امتداد 31 سنة ومحطات نضالية عديدة طبعت مسيرتها وأثرَت إيجابيا تجربتها المهنية.

---

(50) جماعي، *نساء وذاكرة*، المصدر نفسه، ص 63.

(51) المصدر نفسه، ص 28.

(52) وهو السيد محمد بن زينة، من مواليد شهر سبتمبر 1908 بالمحرس. كان صديقا لشقيقها توفيق، درس طب الأسنان بباريس في الثلاثينات. تقدم لخطبتها وبعد تردد وافقت وتم الزواج سنة 1942. غير أنه توفي في شهر سبتمبر من سنة 1963 تاركا لها ثلاثة أبناء لم يتخطوا مرحلة التعليم الثانوي.

(53) شهادة ابنها السيد فيصل بن زينة.

3) رائدة الصحافة النسائية بتونس:

منذ عودتها إلى تونس ومباشرتها لمهنة الطب في العاصمة، وقفت الدكتور توحيدة بن الشيخ على واقع المرأة التونسية، فتحمست لبعث منبر إعلامي يُعنى بقضايا المرأة المسلمة وقضاياها ومشاغلها ويرمي إلى النهوض بها اجتماعيا وثقافيا وتشريكها في الحياة العامة وفي الحركة الوطنية. وقد وجدت لفكرتها تجاوبا ودعما من هيئة الاتحاد النسائي الإسلامي وقادة الحزب الدستوري الجديد. ففي يوم 3 ديسمبر 1936 وبمناسبة الحفل الذي أقامته الهيئة النسائية لفائدة جمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين بفرنسا، أعلنت الآنسة بشيرة الظاهر عن قرب صدور مجلة *ليلى* "*Leila*" النسائية الناطقة باللغة الفرنسية من قبل السيد محمود زرّوق. وقد عبرت النساء الحاضرات عن رغبتهن في اقتنائها ومطالعتها (54).

وفي 10 ديسمبر 1936 صدر العدد الأول من هذه المجلة حافلا بمقالات نخبة من أبرز كتاب الجنسين آنذاك: الطاهر صفر والبحري قيقة ومحمد نعمان وصلاح الدين التلاتلي، من الرجال والآنسة راضية...، من النساء. وباسم *ليلى*" أمضت توحيدة بن الشيخ أولى مقالاتها بهذه المجلة فكانت بذلك أول شخصية نسائية تونسية مسلمة تكتب بالقلم الفرنسي. وأمام النجاح والرواج الذي لقيته المجلة وخصوصا مقالات الدكتورة توحيدة بن الشيخ، تحولت المجلة في السنة الموالية من شهرية إلى أسبوعية. وبداية من سنة 1937، تم تكليف الدكتورة توحيدة بن الشيخ بمساعدة السيد محمود زروق في إدارتها، فيما أسندت المصلحة التجارية إلى السيد عبد المجيد الشابي (55).

وقد اهتمت المجلة بقضايا تعليم المرأة والدعوة إلى التخلي عن العادات والتقاليد العائلية البالية التي تعرقل الزواج وتكلّف العائلات خسائر باهظة وتضحيات مالية جسيمة. كما اهتمت بأناقة المرأة وبتوعيتها كما كتبت مقالات في السياسة وفي الاقتصاد وفي عديد الأغراض الثقافية (56)، فدعت إلى التخلي عن الحجاب والزواج المبكر للبنت وكثرة الإنجاب...، وكانت تحرّر كل مقالاتها باللغة الفرنسية بالصفحة الأولى من المجلة بإمضاء *ليلى*" أو *الدكتورة تحدثكم*" " La Doctoresse vous parle".

غير أنه منذ جويلية 1941 تحولت إلى جريدة فتقلص اهتمامها بالمرأة وأصبحت بالخصوص

---

(54) أحمد خالد، *أضواء على البيئة التونسيّة: الطاهر الحداد ونضال جيل...*، المرجع المذكور، ص 271.

(55) محمد حمدان، *دليل الدوريات الصادرة بالبلاد التونسية من سنة 1838 إلى 20 مارس 1956*، القسم الثاني (باللغة الفرنسية)، منشورات بيت الحكمة، قرطاج، تونس 1989، ص 204.

(56) لمزيد التفاصيل حول هذه الصحيفة ثم المجلة أنظر: عبد القادر المعالج، *الصحافة النسائية في تونس*، منشورات حنبعل للإنتاج الاعلامي، تونس (بدون تاريخ)، ص 11.

تكتسي طابعا ثقافيا (57). وبداية من سنة 1977 لزمت توحيدة بن الشيخ منزلها لتتفرغ لشؤون البيت والعائلة إلى حد اليوم.

خاتمة :

ختاما يتضح لنا بأنّ مسيرة الحكيمة توحيدة بن الشيخ حافلة بالتجارب والأحداث والمحطات النضالية البارزة، حيث تمكنت بفضل إصرارها من مواصلة تعليمها الثانوي ثم العالي للتخرج في الختام كطبيبة من كلية الطب بباريس منذ سنة 1936. وخلافا للعديد من الأطباء لم تؤثر توحيدة بن الشيخ الكسب المادي في ممارسة مهنتها، بل تفرغت للعمل الجمعياتي والاجتماعي الموجه أساسا إلى المرضى من الأطفال والنساء والمحتاجين، ثم إلى المرأة التونسية المسلمة اقتناعا منها بأنه لا يمكن النهوض بالمجتمع طالما بقي نصفه أميا وقابعا في المنزل وخاضعا للممارسات البالية التي يفرضها عليها الرجل أو الوسط العائلي. كما أنها لم تفصل في أعمالها تلك بين ما هو اجتماعي وثقافي وما هو سياسي، حيث ساهمت بصفة غير مباشرة من موقعها كطبيبة في التحرر السياسي للبلاد من الاستعمار الفرنسي في عديد المناسبات.

د. عادل بن يوسف
كلية الآداب والعلوم الإنسانية بسوسة

---

(57) محمد حمدان، ***مدخل إلى تاريخ الصحافة في تونس 1838-1988***، منشورات معهد الصحافة وعلوم الأخبار، تونس بدون تاريخ، ص 303.

نساء في حركة المقاومة المسلحة التونسية في الخمسينات : خضراء الزيدية نموذجا

د. عروسية التركي

باحثة-تونس

"إن الله خلق المرأة للرجل ليبلغ كل منهما آماله وتقتسم معه عمله، هي مثله سواء بسواء" **رفاعة رافع الطهطاوي**

خلافا لما يتصوره مفكرو الغرب عن المرأة العربية المسلمة ([1])، فقد حظيت هذه الأخيرة باهتمام الفقهاء ومؤرخي السير والأدباء والشعراء وخصصت لها مجلات وصحف. ومنذ بدايات القرن العشرين انعقد بدمشق في 1930 المؤتمر الأول لنساء الشرق لدرس قضايا المرأة بالعالم العربي الإسلامي. ومن الملاحظ أن المرأة شكلت ركنا أساسيا في الفكر الإصلاحي بالعالم العربي الإسلامي منذ القرن التاسع عشر، لأهمية دورها في تحقيق "النهضة" ومجابهة الأخطار الداخلية والخارجية خاصة الركود الفكري والغزو الثقافي وتفكيك البنى الإجتماعية من قبل القوى الإستعمارية.

ويبدو اليوم القصور جليا في الكتابات التاريخية حول دور النساء في حركات التحرر بالعالم العربي الإسلامي ولا سيما بالبلاد التونسية، إذ مقارنة بما كتب في هذا الباب في بلدان المغرب العربي، تبدو الكتابات حول النساء التونسيات اللاتي خضن غمار الكفاح المسلح أقل حظا، بحيث يمثل البحث في تاريخ النساء المقاومات في تونس مجالا بكرا لم يفتح بعد، في الكتابات التاريخية التي تعرضت إلى المقاومة المسلحة وهي بدورها كتابات مازالت ضعيفة.

وقد يعود ذلك إلى ندرة المعلومات والإشارات في المصادر والوثائق المكتوبة التي اهتمت بالنشاط الإجتماعي والخيري للمرأة التونسية، أكثر من دورها في معاضدة العمل السياسي ([2])

([1]) جاء في مقدمة كتاب جماعي بعنوان تاريخ النساء في الغرب ما يلي : " أننا نحلم بتاريخ للنساء في الشرق وإفريقيا الذي على نساء ورجال هذه البلدان كتابته والذي سيكون بكل تأكيد مغايرا لتاريخنا لأنه يفترض نظرة مزدوجة : نظرة حول أنفسهم ونظرة حولنا نحن...".

Histoire des femmes en Occident (5 vol), Plan, Pairs 1990, 1992, Vol 1, p. 16.

([2]) محمد ضيف الله، "معالم الحركة النسائية في تونس (1936-1956) مساهمة في التأريخ للحياة الجمعياتية"، روافد، مجلة المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، الجزء I العدد الأول 1995، ص 108-138.

خاصة المشاركة في المظاهرات والاعتصامات... أما العمل "العسكري" فقد يبدو أن مشاركة المرأة فيه، كانت محدودة وليست منعدمة، فقد خاضت النساء التونسيات تجربة الكفاح المسلح ولكن نتيجة سرية هذا العمل، وخصوصية نظرة المرأة لذاتها ونظرة المجتمع الموروثة لها، وحساسية التعامل مع مثل هذه القضايا من قبل السلط الإستعمارية ([3])، جعلت كفاحها خفيا واسمها متخفيا ودورها محتجبا وراء رجال المقاومة (الفلاقة). غير أن بعض النساء رسمن أسماءهن في الذاكرة الشعبية وخلدتهن الأشعار الشعبية، ومنهن خضراء الزيدية ذات السبعة عشر ربيعا حين التحقت بالجبل، ومارست العمل العسكري دفاعا عن اختياراتها في الحياة، فقد أحبت خضراء الزيدية بلقاسم الفلاق وهربت معه.

وبحثنا هو محاولة أولية في البحث عن مشاركة المرأة التونسية في المقاومة المسلحة في فترة الخمسينات، في فترة اشتعلت فيها المقاومة المسلحة في البلاد التونسية كأسلوب عنيف يدعم الأسلوب السياسي لحل القضية التونسية. وفي صمت الأرشيف الرسمي ([4]) اعتمدت المقابلة الشخصية في نطاق الإستجواب الحر، كما استعنت بالشعر الشعبي، مما جعل هذه الدراسة تغوص في تاريخ الذهنيات أو العقليات في ظل النزعة إلى التحرر من الإستعمار والتمرد على ما هو سائد. والتساؤل فهل حققت تجربة خضراء الزيدية تغييرا وتحولا في نظرة المرأة لذاتها ونظرة المجتمع الموروثة لها وهي تمارس أعنف أسلوب التعبير للكفاح المسلح ؟

- تجربة خضراء الزيدية في الكفاح المسلح :

من هي ؟ هي خضراء بنت أحمد بن سعد بن عمار الرحالي من مواليد 4 ماي 1935، من عرش أولاد خليفة من بني زيد، حرم بلقاسم بن امحمد بن القناوي اللطيفي (العقوبي)، ولدت خضراء في عرش له مكانته الاجتماعي، إذ كان والدها قليد أي رئيسا للعرش وكان بالتالي مقصدا لكثير من ضعفاء الحال وأبناء السبيل، ولما اندلعت المقاومة المسلحة في مطلع الخمسينات، كان والد خضراء يستقبل في ربعه "الفلاقة" فيطعمهم ثم يعمل جاهدا على إخفاء أثر أقدامهم، إما بالحرث أو بالكنس حتى يتجنب تتبعات السلط الإستعمارية، وفي ذات الوقت كان الأخ الأكبر لخضراء يعمل خفية في تصليح السلاح والمتاجرة به.

وبحكم علاقة العائلة المباشرة بالفلاقة، تطلعت الفتاة خضراء إلى هذا "الثائر" الذي تخطى الثلاثين من عمره وتعلقت به (هذا ما لم تذكره الخضراء صراحة) رغم أنها كانت "متسمية" على

---

(3) ترجع بعض المصادر أول اعتقال لنساء تونسيات كان في نوفمبر 1938 حيث شمل : زكية وجميلة الغرالي وسعيدة وشاذلية بوزقرو وذلك لمطالبتهن عند استقبال المقيم العام الجديد ايريك لابون (E. La bonne) بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين وسرعان ما أطلق سراحهن.

(4) من الشائع أنّه لا توجد أسماء نساء ضمن قوائم تسليم السلاح في ديسمبر 1954 (ولم أتأكد بعد !).

ابن خالتها، ولكن شاءت الأقدار أن يتخاصم أخوها محمد، مع خطيبها وابن خالتها فيقسم على أن لا يراها أبدا في بيته. وتقول خضراء : "لقد رتب أخي عملية هروبي مع بلقاسم الفلاق، إذ ادعى لوالدي بأنه سيكون خارج مقر إقامته في تلك الليلة من شتاء 1953 وعلى خضراء أن ترافق زوجته أثناء غيابه" غير أن محمد وبلقاسم قد أحضرا جوادين استعدادا لتهريب خضراء التي امتطت إحداهما، إذ كانت تتقن الفروسية، وارتحلت مع من كانت لا تعتقد البتة أنها ستكون معه في تلك اللحظة. ومن مضاربها في راس الواد بالحامة، ارتحلت خضراء إلى "الفريقية" عبر قرية بن غيلوف، حيث كانت سيارة في انتظارها ومن اختارت أن يكون زوجها، رغم ما تلصقه عملية الهروب من عار لعائلتها.

يقول الشاعر "باك" بلقاسم على لسان والدها معاتبا خضراء :

خليتينـــي شفيـــــة   والنجـــع متشفـــي فـــــيّ

وإن حاولت خضراء أثناء سرد هذا الجزء من حياتها، أن تلغي عواطفها وتنفي أن تكون لها إرادة فيما أقامت به، فإنها أكدت تدني مكانة المرأة في المجتمع الريفي التونسي، أوائل الخمسينات حيث كانت موصى عليها يتحكم الرجل (الأب، الأخ، الزوج) في مصيرها حتى في أدق خصوصياتها ومنها الزواج، وذلك من منطلق النظرة الدونية للمرأة وضعف شخصية الأنثى "ذلي يا أنثى تعيشي". أن مثل هذه التربية لا يمكن أن تثمر حسب الكثير من الكتاب الأوربيين سوى كائنا مستضعفا وقد وصف بعضهم المرأة في المجتمع التقليدي "بالكائن الوديع الفاقد لأدنى كفاءة"، وهذا ما يتجسد في فكرها المحدود ونفسيتها الهشة التي تتولد عنها شخصية صبيانية ضعيفة ([5])، تجعلها تقبل "بالمكتوب" في مجتمع يعاني بدوره من القصور. تقول الباحثة المغربية في شؤون المرأة فاطمة مرنيسي : "عندما ألتقي بأحد يراني طفلة ويعاملني كسفيهة أو كمهزوزة عقليا، آنذاك أستخلص بأن المجتمع الذي يضم إنسانا له هذه النظرة عن المرأة، مجتمع فاسد يعاني من خلل وعليه وجب معالجته" ([6]).

فالخلل يكمن أساسا في البنية الإجتماعية وتقاسم الأدوار، وتقسيم العمل وعملية الإنتاج داخل العائلة، أو خارجها، بحيث لا يكون للنساء (في البادية أو المدينة) مسؤولية قيادية حتى في الدفاع عن أنفسهن، فهذا من مشمولات الرجل الذي حمّل المرأة فقط مسؤولية عدم التفريط في الشرف والعرض باعتبارهما ملكا له. فوضاعة المرأة في ذهنية مجتمعها، يجعلها تجسّم الخزي والعار

([5]) سميرة كربول، "صورة المرأة المسلمة بتونس من خلال الكتابات الأوربية أثناء الفترة الإستعمارية" روافد، العدد الثالث، 1997، ص 13.

([6]) فاطمة المرنيسي، "من الواقع النسائي الراهن إلى التراث" (حوار)، عيون المقابلات، العددان 9 – 10 لسنة 1987، ص 56.

ومصدر "لشماتة الأعداء" ولذا يكون "الزواج سترة" دون أن يكون لها رأي في ذلك، فمنذ الصغر قد تسمى الفتاة لابن عمها أو ابن خالها أو أحد أقاربها، وبكل بساطة ولمجرد خلاف، يقوم والدها أو أخوها في لحظة غضب بتزويجها رجلا آخر تنكيلا بخطيبها الأول، فهي لا تتعدى أن تكون "بضاعة".

أما بالنسبة للمرأة فالزواج وسيلة تنقلها من بيت أبيها إلى بيت زوجها، حيث تمارس دورها الطبيعي في تواصل الجنس البشري فلا معنى لحياتها خارج الحياة الزوجية ودونه تكون عانسا محتقرة ([7]). فهل وجدت " الخضراء" معنى لحياتها في هروبها ؟

- حياتها في جبال إفريقية :

في إفريقية، قرأ المودب "الفاتحة" حتى يضفي الشرعية على الزوجين في انتظار الإعتراف الرسمي بكتابة "الصداق" والذي لا يكون إلا برضا أهل الفتاة وأهل الفتى. وتقول الخضراء "في إفريقية كنت في الأول أشعر بالحنين والخوف وبعدها استأنست بالوضع". ما هو الوضع الذي اعتادته خضراء ؟ وهو وضع الكثيرات من النساء اللاتي التجأن إلى حياة الجبال والمطاردة ؟

كانت خضراء مع رفيقاتها وهن زوجة الغنوشي بن الدغباجي (أخ الدغباجي) من عرش الخرجة وتدعى عائشة الزايتانية ومبروكة بن المبروك العذاري من عرش الشعل (من بني زيد) وأخريات كن جزائريات (عائلة عمار بوحدة الجزائري) تقول خضراء : إن فرقة بلقاسم اللطيفي، كانت تحت قيادة الساسي لسود ثم انفصلت عنه وبلغ عدد أفرادها ما يزيد عن 60 نفرا منهم 15 أسيرا قمت بأسرهم في واقعة زواية بن عجرود". يبدو في هذا القول نزعة المبالغة واضحة في تضخيم أفراد العصابة (60 نفرا) وخاصة عدد الأسرى الذين قامت خضراء بحجزهم. فبالعودة إلى مخطوط لساسي لسود، لم نعثر على ذكر اسم بلقاسم اللطيفي لا من ضمن المجموعات التي ساهم في تكوينها ولا من ضمن الذين أمدهم بأموال باسم الديوان السياسي للحزب الدستوري الجديد. إلا أن خضراء نفسها تخرجنا من الحيرة حين قالت أنه "فلق" منذ الحرب العالمية الثانية وانضم إلى فرقة المرازيق، وقد كان على خصام مع ابن عمه والذي هو صهره إذاك، وكان يعمل قوميا، فكثيرا ما وشى به إلى السلط الإستعمارية فقام بقتله وطلق زوجته الأولى" ([8]). ويبدو أن بلقاسم اللطيفي لم تستقر به الحياة، فهو مطارد بجريمة قتل، فحالما اندلعت الثورة الأولى (1952-1954) التحق بالقائد الساسي لسود لينضم على يديه إلى الثورة، لكن ارتباطه بخضراء فرض عليه وضعا خاصا يختلف عن بقية الثوار الذين عادة ما يكونون في الجبال غير مصحوبين

([7]) حليم بركات، "النظام الإجتماعي وعلاقته بمشكلة المرأة العربية" مجلة المستقبل العربي، السنة الرابعة، العدد 34، كانون الأول، ديسمبر 1981، ص 51-63.

([8]) استجواب خضراء الزيدية في جوان 2005.

بزوجاتهم إلا قلة، وهؤلاء شكلوا صنفا من المقاومين، تميزوا بنمط عيش وسلوكات مختلفة إلى حد ما. فحياتهم أقرب إلى أهل النجعة منها حياة عصابات المقاومة، يشكلون ما يشبه الدوار المتنقل يحتوي على خيمتين أو ثلاث يمتلكون بعض الدواب والماشية، ويتفاوت عددها تراتبيا بين القائد والأتباع. وفي أيام الجدب كانوا يهاجمون ديار المعمرين ليلا "فيسعون المال والذهب" أو يحلون على الأهالي ضيوفا غير مرغوب فيهم ([9])، إذ كانوا لا يستقرون في مكان شأنهم شأن الفلاقة، فهم مطاردون باستمرار من قبل القومية والصراع بينهما سجال فقد يقع أحد الطرفين في كمين فيقتل أو يؤسر. تقول خضراء في ربيع 1954 كنا في جبل بوربعية (السباسب العليا) وبعثنا بأحدنا ليأتينا بالشاي، فوقع في الأسر بعدما قام القومية بتكتيفه وحجزه في "حوش". ولما سمعنا بذلك ذهب بلقاسم (زوجها) ومجموعته إلى مكان الأسير وأمطروه رصاصا وأجبر القومية على إطلاق سراح الأسير، وسعى عشرة آخرين، وكلمة "سعى" التي ترددت بعفوية على لسان خضراء تعبر عن نظرة الاحتقار لهم فهم بمثابة الدواب وليسوا بشرا، لذلك كانت لا تقيم لهم وزنا، ولا تخشاهم ولا تتوانى في استعمال السلاح لمجابهتهم.

تقول خضراء، ويؤكد ذلك من عاش الحادثة، أنها ساهمت في أسر 15 قوميا بفضل إتقانها استخدام الرشاش، فقد استغلت الارتفاع الذي كانت عليه زاوية بن عجرود ووضعت الرشاش في وضع يخول لها إصابة كل من تريد من القوميه، الذين كانوا في مكان منخفض بالنسبة لها ويطوقون "العشة" (الخيمة) التي كانت بها النسوة، في حين كان الرجال قد ارتحلوا لمداهمة ضيعات المعمرين ليلا ولم يعودوا بعد، وعندما سمعوا الطلق الناري جاء زوجها بلقاسم ومن معه من المقاومين وأطبقوا على المهاجمين الذين اضطروا إلى الإستسلام أمام ما لحق ببعضهم من أضرار وموت ([10]).

وإلى جانب التدريب على السلاح، كانت خضراء تقوم مع رفيقاتها بالطبخ والغسيل والحراسة (حراسة الدواب وبيوت الشعر)، وفي بعض الأحيان، خاصة في صائفة 1954، ضيقت السلط الإستعمارية الخناق على المقاومين وكثفت من مطاردتها لهم، فشح على خضراء ومن معها الطعام، فقرروا ممارسة العنف ضد السكان لإجبارهم على تقديم التمويل لهم كرها أو طواعية، وكانت خضراء وبعض رفيقاتها تلبسن لباسا رجاليا وتركبن الجياد وتمارسن "الزغبة" إلى جانب بقية أفراد المجموعة التي تحصل على المال والذهب والغذاء من خلال استعمال السلاح.

([9]) إحدى المستجوبات لا ترغب في ذكر اسمها.

([10]) استجواب الخضراء جوان 2005.

هذه عينات مما كانت خضراء تعيشه يوميا في ترحالها المستمر من جبل إلى آخر من جبال قفصة إلى جبال الكاف في منطقة حدودية وعرة التضاريس وهي بعيدة عن أهلها وعن السلط الإستعمارية يقول الشاعر :

خضراء دارت مكحلة وجباير وخليت قليد النجع فيها حاير

- **الملاحظات والاستنتاجات :**

من خلال رواية خضراء لتجربتها في ممارسة الكفاح المسلح ومعايشتها للمقاومين الذكور يمكن ملاحظة النقاط التالية :

رغبة ذاتية في التمرد على العادات والتطلع إلى مستقبل اختارته الثائرة خضراء وفي ذات الوقت لم تخرج خضراء عما كان سائدا من عرف في عملية "الهروب" فقد عاشت مع زوجها فعلا في الجبال لكنهما حافظا على شرفها فلم يمسها زوجها إلا بعد أن عادا إلى الحامة وبعد تسليم السلاح وعقد قرانهما "الصداق" في أواخر 1954.

عاشت خضراء في الجبل تقوم بما كانت تقوم به في رأس الواد في الحامة : تطبخ وتغسل وترعى الحيوانات وبالتالي نقلت خضراء أسلوب عملها المعتاد ونظرتها الموروثة إلى ذاتها إلى محيطها الجديد (الجبل).

فخضراء امرأة بدوية وأمية لكنها جريئة و"قدعة" ومع ذلك عاملها الرجل على أنها قاصر في حاجة إلى حمايته وكانت هي نفسها تشعر بحاجة لهذه الحماية إيمانا منها بضعفها لذلك كانت ترتدي لباس الرجال عندما تشارك في المعركة حتى لا يتفطن إليها العدو فتكون نقطة ضعف في المعركة. أما أثناء المداهمة الفجئية تقف النساء خلف الرجال ويضمنّ لهم مؤونة السلاح، فتملأن لهم البنادق بالخرطوش في الوقت الذي يستعملون فيه بنادق أخرى. فتكون المرأة حافزا على مواصلة الرجال للمعركة دون التفكير البتة في الهروب منها حتى لا تستنقصهم النساء.

ومن هنا قد نستنتج استمرار النظرة التحقيرية للمرأة من ذاتها أولا وممن حولها خاصة، وهم الذين تجرأ البعض منهم وحاول التحرش الجنسي بها، فكانت تطلب في كل ليلة "يا رب شيبني في عيونهم حتى يهابوني"، أما بلقاسم (الفلاق والزوج) فقد هرب بخضراء والتزم ضمنيا لأخيها بحمايتها، لكنه وجد نفسه في وسط غير آمن، فكانت مسؤوليته مضاعفة استوجبت منه الحذر والحيطة وعدم الثقة، وحتى التسرع في اتخاذ القرار واستخدام السلاح في بعض الأحيان. تقول خضراء : "في صائفة 1954 اشتدت مطاردة القوات الإستعمارية للثوار، وقرر بلقاسم أن نرتحل إلى الجزائر، فبينما كنا على الحدود الجزائرية التونسية بقرب ساقية سيدي يوسف وكان معنا جزائريون (مجموعة عمار بوحدة) تمت الوشاية بنا، وجاءتنا القوة، فكان القصف الجوي من

أعلى وقصف الدبابات من أسفل، واحتمينا بصخور الجبل، ولازمنا أماكننا دون حراك، فبدا الجبل كأنه خال فانقطع القصف، وعندها نزلنا بسرعة إلى الوادي عبر "الجراويل" ([11]). وكانت إحدى النساء الجزائريات قد فرت بنفسها وتركت ابنها الصبي الأعمى، فكنت أقوده بيد وأحمل البندقية (المكحلة) باليد الأخرى. ولما رأت أم عمار الجزائرية هذا الموقف مني، طمعت في وأشارت على ابنها بالزواج مني بعد أن يتخلص من بلقاسم وجماعته حالما نقطع الحد. وكنت أستمع إلى حديثهما فنقلته إلى بلقاسم فما كان منه إلا أن أمر بحز الإبل ([12]) وعدم اللجوء إلى الجزائر، والرجوع إلى تونس وكاد أن يقتل الجزائري لولا شفاعتي فيه".

فهذه الحكاية على بساطتها تكشف أولا عن علاقات داخلية بين أفراد هذه المجموعة التي اتحدت في الغاية وتشاركت في العيش، لكنها تباينت بين المرأة والمرأة المرافقة وبين المرأة والرجل الزوج وبين المرأة والرجل الرفيق، لقد اختلفت مشاعرهم وتباينت مواقفهم فكان الحب والشفقة والغيرة والغدر...

كما كشفت عن نمط آخر في سلوك المقاومين الذين تضم صفوفهم نساء، فبين الاحترام المثالي إلى التحرش الجنسي، تعبير عن التمزق في وعي الرجل بالمرأة المتباين من رجل إلى آخر في مناخ خارج عن السيطرة السياسية والإجتماعية ولكنه محكوم بعقلية مستندة إلى العرف والقيم الموروثة. أما النقطة الثانية فهي العلاقة بين التونسيين والجزائريين في المقاومة، فقد أثبت المقاومون التونسيون ([13]) مشاركة الجزائريين في المقاومة التونسية منذ ربيع 1954، حيث خلقت المقاومة صلات جديدة بين العروش والقبائل في تونس وخارجها، فشاع نوع من التعاون والتكتل لمجابهة العدو المشترك والخطر الإستعماري.

وكانت الجبال والأحراش التونسية في ما بين سنة 1953 و1954، فضاء جمع أعداء الأمس، أعداء الصف، فالتقى الزيدي بالهمامي، بالجلاصي، بالماجري، وبالفرشيشي... في جبهة واحدة، ضد قوات الإحتلال المطاردة لهم، وفي ذات الوقت دعم الأهالي المقاومة بالرجال والمؤونة. أما النساء الريفيات فكن يجلبن الماء ويحملن الطعام والسلاح والسجاير للفلاقة في الجبال وهن

([11]) الجروالة تعني لدى الريفيين أودية صغيرة جافة يحفرها السيل في سفح الجبل عند نزول الأمطار.

([12]) حز الإبل أي فصل ما له عن البقية.

([13]) وهو تؤكده شهادة القائدين الطاهر لسود حينما يذكر مشاركة الجزائريين في فرقته وهما مجاهر وبوهجة وأيضا ما ورد في مخطوط للساسي لسود : "وفي يوم الجمعة 25 جوان 1954 قطعنا الحدود التونسية ودخلنا التراب الجزائري بقصد حاجة ألا وهي أخذ الأسلحة والعتاد الحربي والتحريض على الثورة في تراب الجزائريين فتلقوا كلامنا بحسن وفي الحقيقة انضم البعض منهم إلى صفوفنا ولكن حرصناهم بأن يبقوا في ترابهم حتى لا تعود المسؤولية على الحزب الحر الدستوري التونسي".

متظاهرات بجمع الحطب أو الحشائش، وقد عرضن حياتهن للخطر ومنهن من سقطت برصاص المستعمر مثل السيدة البراهم من طبلبة التي استشهدت سنة 1954 ([14]).

وهناك من النساء من كان زوجها ضد المقاومة، ولكنها كانت تعد الطعام للمقاومين، وتصعد به إلى الجبل، وقد ذكرت لنا خضراء الزيدية اسم قمر بنت أحمد المساعدي ذات الشاش الأصفر كانت تضعه على رأسها كعلامة ليعرف الفلاقة بجبل حديفة أنها أتتهم بالطعام ([15]). كما كانت بعض النساء يحضرن الإجتماعات التعبوية التي يعقدها القادة المدنيون، ويقمن بتحريض رجالهن وإخوتهن على المشاركة في المقاومة، وكان لزغردتهن وقع سحر في نفوس "المجاهدين". يقول علال الفاسي "والتحقت المرأة تدفع المقاتلين للاستبسال بأغانيها وزغردتها، تلك الزغردة التي قال عنها القبطان (أدينو) إنها كانت أقوى أناشيد المعركة، والتي أعلن الفرنسيون بعد احتلال فاس منعها أعواما حتى في الأفراح العادية لأنها تذكرهم بثورة المرأة على الإحتلال الأجنبي ([16]).

لقد تفاعلت المرأة مع الحركة الوطنية بوعي ولكن في المقابل ساهم الرجل (الزوج، الرفيق، القائد، السياسي) في تحجيم دورها عن وعي أو بدونه، انطلاقا من التراث الذهني والثقافي. ومن هنا نلاحظ أن خضراء الزيدية لم تسلم سلاحها بنفسها في ديسمبر 1954، بل كان ذلك من خلال زوجها بلقاسم الذي سلم نيابة عنها بندقية ألمانية وحزاما من الخرطوش ولذا لم تحصل على شهادة بوايي دي لا تور ([17]). ولعلنا لا نبالغ حينما نعتبر أن المرأة المقاومة قد فشلت في الخروج من دائرة التهميش رغم تجربة الكفاح المسلح.

فكان فشل خضراء النسبي في إثبات الذات في مجتمع تقليدي، شكلت هي نفسها جزاء منه رغم نزعتها التمردية :

خضراء دارت "ثمونية" خرجت للجبال طالبة الحرية ؟

د. عروسية التركي
باحثة-تونس

---

(14) Bakalti (Souad) ; « Mouvements et organisations féminines de lutte de libération nationale en Tunisie », in, *Actes du Processus et enjeux de la décolonisation en Tunisie (1952-1964)*, Publications de l'I.S.H.M.N. Tunis 1999, p. 204.

(15) استجواب خضراء الزيدية في جوان 2005.

(16) محمد علالة الفاسي، "إسهامات المرأة المغربية في الكفاح الوطني"، **عيون المقالات** العددان 10/9 لسنة 1987، ص 95-96.

(17) استجواب خضراء الزيدية.

المرأة في الخطاب الإصلاحي الجزائري
خلال فترة الثلاثينات

نور الدين ثنيو
جامعة الأمير عبد القادر – قسنطينة

انحصر الخطاب الإصلاحي الجزائري خلال فترة ما بين الحربين العالميتين على القضايا الاجتماعية، ولم يتعداها إلى المجال السياسي، لأن هذا الأخير كان حكرا على السلطة الفرنسية التي لم تفسح مجال المواطنة للجزائريين، لكي يباشروا النشاط السياسي كنوع من المشاركة في الشأن العام (1). ورجال الحركة الإصلاحية هم علماء وشيوخ ومناضلون ومتعلمون لا يتمتعون بحق المواطنة وبالتالي آلوا على أنفسهم عدم الخوض في المسائل السياسية (2) لأنها من المجالات التي لا تدخل في صلاحياتهم ويستبعدها مركزهم القانوني والاجتماعي. ومن ناحية أخرى تميز الخطاب الإصلاحي باعتماده الدين الإسلامي كمرجعية للتقييم والحكم والتقاضي والإفتاء وإبداء المواقف والآراء في القضايا التي كان المصلحون يخوضون فيها ومنها "مسألة المرأة" التي تندرج ضمن المسألة الاجتماعية. فالمرأة كانت موضوعا ولم تكن طرفا فاعلا في تاريخ الجزائر خلال الحكم الفرنسي، بينما اقتصر عمل المصلحين الجزائريين على التذكير بالنصوص الدينية التي تشيد بمكانة المرأة المسلمة الحرة وسرد الآيات التي تدعو إلى معاملة المرأة في إطار المركز الشرعي والاجتماعي الذي خصها به الشرع، الذي نص على مجموعة هامة من الحقوق والواجبات والامتيازات لم تعهدها من قبل، وفي ذات الوقت التوكيد على رفض الوضعية المتخلفة التي توجد عليها المرأة الجزائرية المسلمة.

كما تميز الخطاب الإصلاحي من جهة ثالثة بعدم استناده على الفضاء التاريخي الخاص بالمرأة واكتفى بالإحالة إلى فترة الدعوة المحمدية والسلف الأول من البعثة. وهكذا، فقد احتلت

---

(1) المعروف أن الإدارة الاستعمارية كانت تخاطب السكان الجزائريين بمنظومتين من القوانين: القوانين الموجهة إلى المواطنين الفرنسيين الذين تسري عليهم قوانين الدولة الفرنسية الحديثة، ويتمتعون بالتالي بالحقوق والحريات العامة تماما مع التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في "المتروبول"، ومنظومة أخرى من اللوائح والضوابط أطلق عليها مدونة الأنديجنا.(Code de l'indigénat) أو الأهالي تخاطب السكان الجزائريين بصفتهم مسلمين يخضعون في أحوالهم الشخصية إلى الشريعة الإسلامية، وبالتالي لا تعمم عليهم امتيازات القوانين الفرنسية التي تصدر عن الدولة.

(2) تنص المادة الثالثة من القانون الأساسي لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين على: " لا يسوغ لهذه الجمعية بأي حال من الأحوال أن تخوض أو تتدخل في السياسة".

المرأة كمسألة اجتماعية ولم تكن إطلاقا مبحثا خاصا قائما بنفسه تساهم هي فيه، بل وجدت كحلقة من المشروع الإصلاحي العام (3). فالمرأة على هذا الأساس لم تكن تعاني ظلما تاريخيا فادحا فحسب، أدى إلى تعطيل قدراتها وإمكانياتها ورؤيتها، كانت الشعوب والدول العربية في حاجة إليها، بل لم تتحرر أيضا من الرؤية الرجالية الذكورية، التي أفقدها احتلال المكانة الاجتماعية اللائقة بها، بمعنى أن وجود المرأة في الخطاب وليس في الواقع، هو دليل على استمرار الرجال (رجال الحركة الإصلاحية) على استحواذ موضوع المرأة التي لم ترتق في العهد الإصلاحي إلى "المسألة النسوية" ولم يتحقق ذلك إلا بعد الحرب التحريرية الكبرى 1954-1962.

كانت "المرأة" في الخطاب الإصلاحي جزءا من المشروع الاجتماعي الشامل الذي اعتزمت الحركة الإصلاحية القيام به خاصة في أعقاب تأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين عام 1931. وكان لورود المرأة في الخطاب الإصلاحي، قد عبّر أكثر عن سياق سجالي وصراعي ضد الإدارة الاستعمارية وضد تيار "التفرنج" أي جماعة المثقفين المنفتحين على الحياة الفرنسية والداعين لها (4). وهكذا، وردت مسألة المرأة في سياق الدفاع عن الوجوه المنكرة في الحياة الأوربية والذين اقتفوا أثرها من الجزائريين، مما أضفى خاصية أخرى على الخطاب الإصلاحي، عندما تعرض لإشكالية التقدم والتطور خلال فترة ما بين الحربين وهي نصيب الجزائريين والمسلمين بصورة عامة من الإسلام ومن الحضارة الغربية وكيفية التعامل معهما معا. فالموضوع كان مطروحا برمته في الواقع لاتخاذ موقف أو مواقف منه، بمعنى أن المصلح (5) الذي يعتمد المرجعية الدينية هو نقيض المؤسسة الطرقية السائدة، ونقيض أيضا التيار "الاندماجي" و"المتفرنج" الداعي إلى التساوي الشامل بين الفرنسيين والجزائريين المسلمين، حيث أظهر

(3) فقد أكتفت المادة الرابعة التي حددت غاية الجمعية بـ"القصد من هذه الجمعية هو محاربة الآفات الاجتماعية كالخمر والبطالة وكل ما يحرمه صريح الشرع وينكره العقل وتحجره القوانين الجاري بها العمل".

(4) مثال ذلك مواقف ومقالات رابح زناتي صاحب جريدة صوت الأهالي ((1929-1952) la voix indigène) التي كانت تصدر باللغة الفرنسية، وكان يدعو صراحة إلى تبني النمط الحياتي الأوربي، كأفضل سبيل لرقي وتطور الإنسان الجزائري الذي يعني المرأة والرجل معا: انظر بعض مقالاته حول المرأة في صوت الأهالي:
le féminisme chez les musulmans, 20 nov. .1930 –la femme musulmane 9 av.1931 – la femme musulmane 24 mars 1932 – les femmes musulmanes 15 déc.1932 – la femme musulmane 25 mars 1937 ...

(5) المصلح المقصود في هذا المقام هو عضو جمعية العلماء الذي يختلف عن الطرقي. كتب الكاتب الصحفي عمار دينة مقالا يفرق فيه بين العلماء الإصلاحيين وعلماء الطريقة:"جمعية العلماء تتكون أساسا من المتعلمين باللغة العربية وفقهاء في علوم الدين وكل كتاباتهم ودروسهم تبين بشكل بين عن رصانة تكوينهم وجدواه في هذا العصر، لا بل أن أساس وجود جمعية العلماء هو نشر الأفكار والدفاع عن مبادئ تجعلهم مثقفين حقيقيين. بينما أهل الطرق لا يدخلون في عداد المثقفين تحت أي طائل أو ظرف، فهم تقليديا أناس، أتوا من أصول كريمة، أما سلالة نبي الإسلام، أو أحد القديسين أو الصلاح. فمكانتهم ومصداقيتهم لا يكتسبونها من قيمهم الشخصية، وإنما من انتماءاتهم والأصول التي ينحدرون منها"
A. Dhina, la voix indigène, n°206, 15 juin 1933.

المصلحون امتعاضهم من الجنسية الفرنسية ومن الداعين لها، والاحتفاظ بنظام الشريعة الإسلامية في المعاملات المتعلقة بالأحوال الشخصية : الزواج، الطلاق، الميراث، الأسرة ...

وفي جميع الأحوال فقد عبر الخطاب الإصلاحي عن أزمة، قبل أن يحاول معالجة الأزمة الاجتماعية، ولعل الوجه البارز لهذه الأزمة أنه رفض المتناقضين: حياة المرأة الفرنسية، وحياة المرأة الجزائرية في الحالة الراهنة، لكنه عمليا لم يحدد نوعية ما يجب أن تتحلى وتتصف به المرأة المسلمة الحديثة، لأن الاكتفاء بالإحالة إلى نصوص الشريعة الإسلامية والتذكير بالحقوق والحريات لا يكفي لاستعادتها في سياق آخر يتسم بالاستعمار والتخلف، ولأن جزءا كبيرا من هذه الحقوق الحديثة لم تكن متوفرة أو غير مُفَكَّر فيها أصلا في زمن السلف الصالح. ووجه الأزمة الآخر هو غياب النموذج الذي يريده المصلحون من المرأة المسلمة الحديثة عدا الاكتفاء بتلطيف غلو المرأة الفرنسية الحديثة. وعليه فقد خلا خطاب الحركة الإصلاحية من تصوّر فقهيّ واجتماعي وعلمي لموضوع المرأة بشكل شامل ويستقل بمبحث خاص، على غرار ما فعل قاسم أمين في مصر (1897) والطاهر حداد في تونس (1930) (6). والسبب يعزى في الأصل إلى اهتمام الحركة الإصلاحية بتفاصيل الحياة اليومية التي لم تترك لهم فرصة التنظير والبحث المستقل للمسائل الاجتماعية. فقد كانت الصحف والجرائد، والأوعية الفكرية والإعلامية التي تعاملت معها الحركة الإصلاحية وحاولت الاستفادة منها قدر المستطاع كوسيلة تبليغ ومنابر لآراء ومواقف ومنها قضية المرأة: تعليمها، تربيتها، ودورها في الأسرة.. وعليه، فقد استُحثّ واستدرج رجال الإصلاح إلى طرق موضوع المرأة، بعدما أصبحت الصحف الفرنسية التي أصدرها جزائريون أو فرنسيون تتحدث عن المرأة الحديثة وتنشر المقالات عن إبداعاتها الروائية والفنية والعلمية وتحقيقات توضح مكانة المرأة الجديدة في المجتمع، فضلا عن دراسات ومقالات عن المرأة المسلمة بأقلام فرنسية.

---

(6) تاريخيا، أحدث كتابا قاسم أمين والطاهر حداد معا تداعيات وردود أفعال تنم عن مشروعية فكرة تحرير المرأة وإعادة الاعتبار لها في المجتمع وفي تصحيح موقف الإسلام منها.فبعد قاسم أمين صار بالإمكان كتابة تاريخ المرأة العربية والمسلمة الحديثة باتجاه مزيد من الحقوق والحريات وتصحيح الوضع الاجتماعي والسياسي، وصار من الصعب عدم إدراج نصف المجتمع.يقول قاسم أمين :"ويرى المطلع على ما أكتبه أني لست ممن يطمع في تحقيق آماله في وقت قريب لأن تحويل النفوس إلى وجهة الكمال في شؤونها، مما لا يسهل تحقيقه وإنما يظهر أثر العاملين فيه ببطء شديد في أثناء حركة خفية". من مقدمة كتاب: قاسم أمين، تحرير المرأة، الجزائر، 1990. ويقول الطاهر حداد: "وقبل أن أختم القول أراني مدفوعا بقوة غريبة إلى أن أحيي بروحي الملتهبة وبانحناء العابد المستغرق آمالي في نهضة المرأة والشعب التونسي والشرق عموما. وإذا كنت أراها اليوم بعيدة في النظر، فإني أراها قريبة في اتحاد الألم والشعور والفكر وماثلة في العلم والتربية والتضحية في سبيلهما. ذلك هو سر خلاصنا من آلام الموت وانبثاقا فجر الحرية الصادق". من خاتمة كتاب: الطاهر حداد، امرأتنا في الشريعة والمجتمع، الجزائر، 1992.

وضعت جمعية العلماء المسلمين على رأس أولوياتها إصلاح العقيدة والتصدي للتيار الطرقي القائم على نظم الزوايا وتنقية الدين من شوائب البدعة وممارسات "المرابطيين" (7)، ولم ترد مسألة ترقية المرأة في النصوص التأسيسية للجمعية، كما لم تحظ بالمشاركة في نشاط الحركة الإصلاحية خلال فترة ما بين الحربين ولا يذكر التاريخ اسما نسويا سجّل حضوره في ذلك الوقت. وككل الموضوعات التي جاءت في الخطابات السياسية والاجتماعية للقوى النشيطة في الجزائر خلال مرحلة ما بين الحربين، فإن موضوع المرأة تنازعته أيضا خلافات. فلم تكن هذه التشكيلات والتنظيمات تتحدث لغة واحدة تتفاوت في نبراتها، بل امتد الخلاف إلى النظر إلى المرأة ودورها في المجتمع حتى داخل المنابر الأهلية الناطقة بالفرنسية. فإذا كان قصب السبق في الاهتمام بالمرأة، يعود إلى الصحافة الأهلية الصادرة بالفرنسية، فإنه وبسبب ذلك دبّ الخلاف مع الحركة الإصلاحية الدينية التي كانت تختلف أصلا مع طروحات "الاندماجيين" والعلمانيين، و"المتفرنجين" في جميع المسائل: التجنس (8)، الوطن، الدين، اللغة العربية، نظام الأحوال الشخصية، والنشاط السياسي، المواطنة، التاريخ.

---

(7) انظر مثلا المادة الرابعة من قانون تأسيس جمعية العلماء المسلمين، وانظر أيضا نصوص دعوة جمعية العلماء المسلمين وأصولها التي صاغها الشيخ عبد الحميد بن باديس عام 1937: "الإسلام هو دين الله الذي وضعه لهداية عباده، وأرسل به جميع رسله، وكمله على يد نبيه (محمد) الذي لا نبي بعده.- الإسلام هو دين البشرية الذي لا تسعد إلا به وذلك: 1-يدعو إلى الأخوة الإسلامية بين جميع المسلمين، ويذكر بالأخوة الإنسانية بين البشر أجمعين ؛ 2- يسوى في الكرامة البشرية والحقوق الإنسانية بين جميع الأجناس والألوان ؛ 3- لأنه يفرض العدل فرضا تاما بين جميع الناس بلا أدنى تمييز ؛ 4-يدعو إلى الإحسان العام ؛ 5- يحرم الظلم بجميع وجوهه وبأقل قليله من أي أحد على أي أحد من الناس ؛ 6- يمجد العقل ويدعو إلى بناء الحياة كلها على التفكير ؛ 7- ينشر دعوته بالحجة والإقناع لا بالختل والإكراه ؛ 8 يترك لأهل كل دين دينهم ويفهمونه ويطبقونه كما يشاءون. أما مصادر والإطار المرجعي التي تعتمد وتسترشد به جمعية العلماء، فهو أولا: **القرآن** هو كتاب الإسلام، ثانيا السنة القولية والفعلية الصحيحة تفسير وبيان للقرآن. ثالثا **سلوك السلف الصالح** – الصحابة والتابعين وأتباع التابعين- تطبيق لهدى الإسلام. رابعا : **فهوم أئمة السلف الصالح** أصدق الفهوم لحقائق الإسلام ونصوص الكتاب والسنة. خامسا: **البدعة** كل ما أحدث على أنه عبادة وقربة ولم يثبت عن النبي-صلى الله عليه وسلم- فعله وكل بدعة ضلالة. سادسا: **المصلحة** كل ما اقتضته حاجة الناس في أمر دينهم ونظام معيشتهم وضبط شؤونهم وتقدم عمرانهم مما تقره أصول الشريعة... انظر، نص دعوة جمعية العلماء المسلمين وأصولها، في ملاحق كتاب أحمد الخطيب، **جمعية العلماء المسلمين وأثرها الإصلاحي في الجزائر**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985.

(8) حظيت مسألة التجنيس والتفرنج بنصيب وافر في أدبيات الحركة الإصلاحية الدينية والحركة الإصلاحية السياسية (فيدرالية المنتخبين المسلمين) وبعض الأقلام الحرة. فقد كتب رابح زناتي سلسلة من المقالات عن موضوع التجنيس والتفرنج والاندماج، بل جميع كتاباته التي فاقت الألف مقال كتبها تحت إشكالية عامة هي الجزائر الفرنسية والإمكانيات الفرنسية والأهلية . ويمكن سرد مجموعة منها la naturalisation et la francisation, **voix indigène**, 14nov. 1929, 21 nov. 1929, 28 nov.1929, 5 déc.1929, 12déc. 1929.... ويمكن العودة إلى كتبه المعروف **Comment périra l'Algérie française**, éd. Attali, Constantine, 1938. والكتاب عبارة عن سلسلة من مقالاته حول الحركة الإصلاحية الجزائرية كتبها بعد المؤتمر الإسلامي الأول، التي دعا إليه الشيخ عبد الحميد بن باديس عام 1936. وفي هذا الكتاب يحذر الكاتب السلطات الفرنسية من مغبة التمادي في التساهل مع نشاط

كشفت مسألة المرأة في الخطاب الإصلاحي الجزائري محدودية مسألة من أهم المسائل الاجتماعية التي واجهت الحركات العربية والإسلامية الحديثة. ففي الوقت الذي حاولت التعرض فيه إلى موضوع المرأة وفي غيابها، أفصحت عن قصور اللغة العربية المتوارثة عن عصر الانحطاط، خلافا للحركات الوطنية والاجتماعية والسياسية التي عبّرت باللغة الفرنسية التي وجدت لغة جاهزة، امتصت مجال المرأة ومفرداته لكي تعبر عن التحرر والإدماج الاجتماعي والعالم الخاص بالمرأة، في حين ما كان متوفرا لدى رجال الإصلاح (9) في هذا الموضوع هو الإحالة إلى نصوص الشريعة لتوكيد اعتبار المرأة شريكا له اعتباره وحقوقه. والحقيقة أن الخطاب الإصلاحي، أظهر موقفا محافظا وسلفيا في ذات الوقت حيال المرأة، لأن حدوده الممكنة لم تمكنه من تجاوز ذلك الموقف. والخطاب الإصلاحي من خاصيته أنه مدافع عن الشخصية الوطنية التي كسبها من اعتراضه المستمر على دعاة التفرنج، أي أنه خطاب محكوم بسجال وخصام دعاة الانفتاح على الثقافة الفرنسية، إلا أنه لم يكن مناهضا للحداثة بوجه عام، خلاف ما كان يرى الأستاذ علي مراد (10)، لأن الحداثة المتوفرة في ذلك الوقت في موضوع المرأة هي المرأة الفرنسية فقط؛ بينما الحركة الإصلاحية تعاطت مع باقي جوانب الحداثة، مثل الصحف، التعليم الفرنسي، تأسيس النوادي والجمعيات، خوض التجربة السياسية مثل الانتخابات بالتصويت والترشح في الهيئات التمثيلية، فضلا على أنها لم تقدم تصورا إسلاميا أو دينيا عن نظام الحكم، بل التمست العلمانية كمبدأ ووسيلة لتحسين الحالة الدينية والدنيوية للمسلمين الجزائريين. وعليه،

الحركة الإصلاحية الذي سيفضي إن طال عدم اكتراث السلطات العمومية في الجزائر وفي باريس إلى نهاية حقيقية لفرنسا في الجزائر.

(9) الموضوعية والإنصاف يقتضيان التنويه بخط إصلاحي كان يجايل نشاط جمعية العلماء المسلمين التي كانت تعبر بامتياز عن روح الإصلاح الديني. هذا الخط هو تعبير إصلاحي كان يفصح عن آراءه ومواقفه باللغة الفرنسية ويدرك الحقائق والأشياء من داخل التجربة الاسمية ذاتها. ولعل هذا ما يمثل خصوصية الحركة الإصلاحية الجزائرية عندما وجدت تيار فرنكوفوني في داخلها وساعدت كثيرا في ملء الفراغات التي انطوت عليها حركة العلماء، مثل النبرة السياسية في المواقف التعليق على قوانين وإجراءات الإدارة الاستعمارية توظيف خطاب حقوق الإنسان والمواطن للثورة الفرنسية ومحاولة تمديده على الحالة الجزائرية. وقد نقل هذا التعبير كل من الشيخ أمين العمودي صاحب جريدة (la défense) والسيد محمد بن حورة صاحب جريدة (la Justice) والسيد بن علي صاحب جريدة (la Voix du peuple) فضلا على بعض الفرنسيين المسلمين أو ما عرف بالمتعاطفين مع الأهالي، indigénophiles، خاصة جوغلاريت Juglaret المدعو محمد الشريف، وهو صاحب الامتياز لأغلب الصحف الأهلية الجزائرية فضلا على دار نشر مهمة Trait d'union التي طبعت عددا كبيرا من البيانات والكتابات الجزائرية وعرّفت بها ...

(10) يرى الأستاذ علي مراد "الحقيقة أن المذهب الإصلاحي الجزائري المتمثل في مدرسة الشهاب، وحتى مدرسة المنار في المشرق العربي، كان مناهضا بالأساس للحداثة، فلم يقدم أي مساهمة تذكر في المسألة الخلافية المتعلقة بالحجاب. ففي مجال النظام الإسلامي لوضعية المرأة، فرغم حسن النية وإفصاحهم عن الرغبة في التقدم، فإن المصلحين لانوا وبشكل مفارق، بالنصوص الفقهية القديمة"انظر كتاب Ali Mérad, Le réformisme musulman en Algérie 1925-1940, éd. Mouton & co, Paris, Lahaye, 1967, p. 329.

فالمصلحون الجزائريون لم يكونوا يفكرون من داخل التجربة التاريخية الجزائرية خلال الثلاثينات بقدر ما حاولوا التوفيق بين النصوص الأصلية والتفسيرات والتأويلات والآراء التي ظهرت في مصر خاصة. ولعلّ هذا الاعتبار هو الذي يجعلنا نخصص القسم الثاني من هذا البحث لموقف ورأي محمد الأمين العمودي في مسألة المرأة الجزائرية المسلمة، التي أفرد لها مجموعة من المقالات في الصحف الإصلاحية باللغة العربية والفرنسية، فقد تزعم الأمين العمودي تيار الإصلاحيين الذي عبّر باللغة الفرنسية عن مطالبه السياسية والاجتماعية.

محمد الأمين العمودي ومسألة المرأة الجزائرية المسلمة:

ينطلق الأمين العمودي (11) في مسألة المرأة الجزائرية من وعيه الإصلاحي الذي يحيل قضايا المجتمع الجزائري إلى نصوص الشريعة مع وضع في الحسبان المسافة الزمنية التي تفصل بين القرن العشرين والعهد النبوي الأول "لسنا في زمن الفاروق" كما كان يقول، بمعنى أن التاريخ فعل وغيّر أشياء وطباعا ونظما، الأمر الذي يتطلب البحث عن "الإسلام الصحيح" (12) وليس الطرقي الراكد والمتوارث عن عهود التخلف والذي أعدم المرأة أصلا. والإسلام الصحيح الذي تعيه النخبة المصلحة هو "الإسلام الذاتي" (13) على حد تعبير الشيخ عبد الحميد بن باديس، الذي يتطلب الاجتهاد وتجاوز الذات المتخلفة والبحث عن عناصر الشريعة الإسلامية التي تتجاوب أكثر مع التقدم والمدنية والحداثة، ولا تفارق إطلاقا الإسلام الصحيح.

---

(11) ولد العمودي بواد سوف (جنوب شرق الجزائر) عام 1890، تعلّم في البداية بالكتّاب، ثم التحق بمدرسة التعليم العام عام 1902، وكانت المدرسة الوحيدة في ذلك الوقت وقد واصل تعليمه في المدرسة الفرنكو- إسلامية بمدينة قسنطينة ذات التعليم المزدوج العربي والفرنسي والمتخصصة في إعداد قضاة ووكلاء شرعيين ومترجمين ملحقين بالمحاكم. كانت الصحافة الوسيلة التي لاذ بها العمودي من أجل النضال الاجتماعي والسياسي، باعتباره مثقفا أهليا ينافح عن قضايا الجزائريين في وجه الإدارة الاستعمارية وسياستها المجحفة حيال الأهالي. فقد كان العمودي في جميع كتاباته صاحب فكر وموقف يحلل ويعقب على القوانين الفرنسية ويعيدها إلى أصولها المنافية لإمكانية عيش الفرنسيين والمسلمين في أرض الجزائر، امتلك العمودي ناصية اللغة العربية والفرنسية وكتب بهما معا في الصحف الإصلاحية التي كانت تصدر في العشرينات والثلاثينات مثل **صدى الصحراء** 1925، جريدة **الإصلاح** 1927...1940 وفي ***Ikdam*** وخاصة ***la défense*** 1934-1939. استشهد في 1957/10/10.

(12) "الإسلام الصحيح" هو أحد عناوين كتب الشيخ أبي يعلى الزواوي، زميل العمودي في الحركة الإصلاحية وتخرج هو أيضا من المدرسة الفرنسية الإسلامية، كما كتب عدّة مقالات في موضوع المرأة: إلغاء الطربوش وإلغاء تعدد الزوجات، **النجاح**، ديسمبر 1925.- المرأة التركية والحجاب، **النجاح**، 29 ديسمبر 1925 و5 جانفي 1926 و12 جانفي 1926.- تعدد الزوجات في الإسلام وكيف اعتبر الإسلام المرأة، **النجاح**، 19 جانفي 1926.- المرأة المسلمة والحجاب، **النجاح**، تعليق على مقالات الشيخ يحي بن محمد الدراجي، **النجاح**، فيفري 1926....

(13) الإسلام الذاتي كما عرفه الشيخ عبد الحميد بن باديس، هو الإسلام الذي يفهم قواعد الإسلام ويدرك محاسنه في العقائد والآداب وأحكامه ويتفقه حسب طاقته في الآيات القرآنية والأحاديث النبوية ويبنى كل ذلك على الفقه والنظر. صحيفة **الشهاب** ج3، م14، فيفري 1938.

وهكذا، فـ"المسألة النسوية" ليست إشكالية مكتفية بذاتها بقدر ما هي عنصر من عناصر الخطاب الشامل في برنامج محمد الأمين العمودي الّذي يحمل تصورا حديثا وجديدا للمسألة الاجتماعية برمتها، ونقول المسألة الاجتماعية التي لا تستبعد البعد السياسي، حتى وإن لم تفصح عنه بصورة صريحة في الخطاب الإصلاحي الصادر باللغة العربية، إلا أنه أكثر وضوحا وإفصاحا في الخطاب الإصلاحي الصادر باللغة الفرنسية التي يتصدره الأمين العمودي، وكأن الخطاب الإصلاحي السياسي في هذه الحالة هو استكمال لمشروع الإصلاح الكبير الذي لا يستبعد جميع الجوانب الحاضرة في الحياة الحديثة والمعاصرة. فقد صارت المسألة الاجتماعية تضغط نحو المجال السياسي بمعنى أن إصلاح المنظومة الاجتماعية يحتاج إلى الوسائل السياسية ومنها على وجه الخصوص تمثيل الجزائريين في الهيئات التنفيذية والتشريعية والاستشارية، ولعل غياب المجال السياسي هو الحافز المبطن الذي حدا بالنخبة المصلحة توسل الروح السياسية عندما كانت تتحدث عن القضايا الاجتماعية، مثل التعليم واللغة، القضاء، الدين، الأخلاق، الآفات الاجتماعية، البطالة، الهجرة.

إما العمودي، فقد كان أكثر جرأة عندما عرض لقضايا الإنسان الأهلي المسلم والمرأة المسلمة أيضا. احتوى العدد الأول من صحيفة الدفاع (14) (1934-1939) على برنامج الصحيفة ثم توالت الأعداد اللاحقة طرق موضوعات: نهاية الطرقية، المسألة الدينية، الحكم الفاسد، الدولة الجزائرية، المرأة الجزائرية (15)، مشكلات الساعة والتعليق على القوانين والأحداث والوقائع التي تجري في الجزائر (أحداث قسنطينة 1934) (16)، الانتخابات، مطالب الشعب الجزائري (17)، فيما عرف بالمسألة الأهلية في علاقتها بالقوانين والإجراءات الفرنسية. فقد التزم العمودي خطا ثابا هو عدم الثورة وعدم الدعوة إلى المواقف الراديكالية، بل دائما رائده أسلوب التحفظ والتعقل وإصلاح ما أفسده الاستعمار وما خلفته سنو التخلف الحضاري العربي والإسلامي.

(14) Notre programme, *la défense*, 26 janv. 1934

(15) Contre l'alcoolisme et la débauche, pour le relèvement et la protection de la jeune fille algérienne, *la Défense*, 2 av.1937.

(16) وهي الأحداث التي عرفت بمناهضة اليهود في الصحافة الفرنسية وتزامنت مع المد النازي في أوربا، وقد كتب العمودي سلسلة من المقالات تحت عنوان المأساة القسنطينية:
la tragédie constantinoise, la défense du 24 août. Au 2 nov.1934.

(17) كان العمودي المهندس الحقيقي للمؤتمر الإسلامي الأول الذي عقد في 6 جوان 1936 بمدينة الجزائر، وأسفر عن كراس مطالب الشعب الجزائري التي رفعها المؤتمرون إلى السلطات الفرنسية العليا بباريس وبقيت بدون تجاوب يذكر، لكنها حققت وعيا تاريخيا بحقيقة الكيان الجزائري الذي صار يحتاج إلى مفردات سياسية ونضال يومي، من أجل انتزاع الحق في الوجود كدولة ووطن وشعب وأمة...

وتعد تجربة العمودي مع صحيفة **الدفاع** رائدة بحق، جعلته يتقدم أكثر من خطوة على تيار الإصلاح الصادر باللغة العربية. فقد كانت مواقفه تصدر عن مثقف ملتزم بقضايا الشعب الجزائري الذي اختصر المسألة الأهلية في العنوان الكبير: حق المواطنة مع الاحتفاظ النظام الإسلامي للأحوال الشخصية، فضلا على أن العمودي كان متقدما على سائر أعضاء المجلس الإداري لجمعية العلماء المسلمين، من حيث استخدامه لمفردات هي من صلب الحداثة سواء باللغة العربية واللغة الفرنسية التي كتب بهما، أو من حيث التعبير عن التفاوت الدلالي والمعاني التي يتطلبها القاموس السياسي للدولة الفرنسية.

وهكذا، كما سوف نرى، فقد عالج العمودي حالة المرأة الجزائرية، في إطار شامل يعرف بالمسألة الأهلية والتي سوف تتحول بعد الحرب العالمية الثانية، إلى مسألة وطنية لصلة الوضع الجزائري بالاستقلال السياسي. أما الحركة الإصلاحية، قبل الحرب الثانية، فقد كانت تفتقد الفضاء الذي يسمح بالتعرض إلى مواضيع خاصة أي كمباحث مستقلة بذاتها يؤطرها الفضاء السياسي المناسب لها. فالجزائر التي عانت من سلطة الاستعمار طوال قرن كامل لم تسمح بظهور مثل مجالات السياسة والتاريخ الخاص، مثل ما توفرت مثلا لمصر بداية من دولة محمد علي 1805-1840 إلى كتاب **تحرير المرأة** لقاسم أمين نهاية القرن التاسع عشر، وليس انتهاء بالمناظرة التي دارت عام 1930 بين الشيخ رشيد رضا الممثل للرؤية السلفية والسيد محمود عزمي الممثل للرؤية الحداثية في موضوع المرأة (18). كذلك الأمر في تونس التي كانت تحت الحماية الفرنسية استفادت من فضاء تعبيري لكي تفكر في مباحث خاصة مثل "المرأة في الشريعة والمجتمع" للطاهر حداد، الذي أثار نقاشا حادا خاصة من قبل جامع الزيتونة. إن ردود الأفعال التي خلفتها أعمال قاسم أمين، منصور فهمي، الطاهر حداد أثرت الساحة الفكرية وبالتالي السياسية في كلا القطرين المصري والتونسي وما لبث أن أفضت تاريخيا إلى إمكانية الحديث عن بداية تاريخ المرأة العربية والمسلمة الحديثة.

يندرج وعي الأمين العمودي لمسألة المرأة ضمن الخطاب الإصلاحي الذي يعتمد المرجعية الإسلامية أساسا لتحرير المرأة. فهي عنده متخلفة ليس فقط عن المرأة في المجتمعات الغربية بل أيضا عن نص وروح القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة المتسامحة مع المرأة قل نظيره في الشرائع الأخرى. غير أن العمودي كان أكثر وعيا لهذه المسألة، لأنه يعرفها في الشريعة الإسلامية كما يعرفها في حياة وثقافة المجتمع الغربي، استطاع أن يعبر عن آرائه ومواقفه باللغتين العربية والفرنسية وكثيرا ما كان يدخل في جدال وسجال مع الصحافة الأهلية الصادرة

(18) فقد كتبت صحيفة **المنار** تقريرا وافيا عن هذه المناظرة وأعاد الشيخ عبد الحميد بن باديس نشرها في صحيفة **الشهاب** في الأعداد الصادرة بين جويلية 1930 وجانفي 1931.

باللغة الفرنسية، لأنها أكثر إقداما على فتح القضايا الأهلية في سياق التاريخ الحديث. كان العمودي خريج المدرسة الفرنسية الإسلامية، التي كانت تهيئ وتكوّن إطارات شرعية : وكيل شرعي، قاضي شرعي وترجمان لدى المحاكم، وهي تكوين يجمع بين مواد الشريعة الإسلامية والأنظمة القانونية الحديثة. وهذا ما ساعد الأمين العمودي أن يكتب ويناضل في سبيل تحرير المرأة ليس من باب إعادتها إلى نصوص الشريعة فحسب، بل كما تعيش في الواقع الجزائري المتخلف وفي علاقته بالوجود الفرنسي المحتل.

يحدد الأمين العمودي السياق الذي يجب أن تعالج فيه حالة المرأة على النحو التالي : "لا حياة إلا بالتعليم والتربية ولا تعليم ولا تربية إلا ما كان مؤسسا على الأخلاق، ولا أخلاق إلا ما وافق منها الدين ولا دين لنا إلا الإسلام" (19). وإذا كان الدين الإسلامي هو دين الشعب الجزائري كما ورثه منذ عهود، فإن الوسيلة لترقية الأوضاع الاجتماعية هي التعليم والتربية التي يرى العمودي فيهما الأداة الحقيقية لأي مسعى يروم تحسين وضعية المرأة، التي تعتمد عليها الهيئة الاجتماعية (المجتمع). والعمودي على وعي تام، يستطيع أن يكتبه بوضوح حول علاقة المرأة بالمجتمع ويرسم ملامحها هكذا : "وإذا فهمنا أن أهم الحقوق الأدبية (20) التعليم والتربية، فلا يسعنا إلا أن نعترف بأن ترك المرأة في ظلمات الجهل ليس من أسباب النهوض الذي نتمناه ونسعى وراءه، بل هو من أعظم أسباب تأخرنا وتأخر الشعب" (21). ويمعن العمودي في هذه النقطة، أي التعليم والتربية، ويرى أن الرجل أيضا لم يشذ عن سلطة الجهل، ولعله هو الذي أدّى إلى حرمان المرأة من حقوقها المدنية أي استحواذ الرجل على أموالها.

إن انحطاط المرأة الجزائرية إلى هذا المستوى الذي تعيش فيه، ينم أصلا على غياب الوعي الذي يجب أن يلازم الهيئة الاجتماعية في تطوراتها التاريخية، أي حالة الجهل العام والتخلف الحضاري الذي زادت فداحته وفظاعته، إطلاع النخبة الإصلاحية على تطور المدنية الأوربية ووجود مجموعات منها في الجزائر، ويرى العمودي : "وأما الحقوق الأدبية، وفي هذا الباب نخص بالذكر التعليم والتربية، فإنها مهضومة على الأقل بقدر ما هضمت حقوق الرجل، أعني حقوقه الأدبية أيضا" (22). وهكذا، كما درج الخطاب الإصلاحي، فإن مجرد التعرض إلى نقطة

---

(19) الإصلاح، 28 نوفمبر 1929

(20) بداية يقسم العمودي الحقوق الملازمة للمرأة المسلمة، كما هي مقسمة في التصنيف العصري : حقوق مدنية civil وحقوق معنوية أو أدبية moral. ويقر بأن الإسلام قد منح المرأة حقوقا مدنية، لم تصل إليها أية امرأة في عالم ذلك الوقت. إلا أن ظلم الرجل وواقع التخلف التاريخي والحضاري حالا دون استمرار المكاسب الجديدة للمرأة. فالحقوق المدنية، كما يذكر العمودي هي المتعلقة بشخصيتها ومالها والتي تمكنها من حرية التصرف فيهما.

(21) الإصلاح، 28 نوفمبر 1929

(22) المرجع نفسه.

من نقاط البرنامج الإصلاحي أو المشروع الاجتماعي المراد تحقيقه، إلا وتنفتح أمامه مجالات أخرى لتؤكد في نهاية المطاف أن الإصلاح مشروع شامل يجب أن يندرج ضمن المدى المتوسط والطويل. وفي هذا الصدد فإن الحقوق الأدبية، ليست في حقيقة الأمر قاصرة على المرأة بقدر ما يعاني منها الرجل أيضا، لكن المرأة بشكل مضاعف لأن جهل الرجل يعزى إلى السياسة الاستعمارية، لكن جهل المرأة يعود إلى الاستعمار والرجل معا، لأن جهل المرأة سابق على الحالة الاستعمارية.

وهكذا، فالمرأة هي جوهر المسألة الاجتماعية وتعبر عنها بامتياز لأنها تقتضي بالضرورة الحديث عن الرجل لكي يصبحا معا موضوعا لأي برنامج إصلاحي وتحديثي. يقول العمودي"لا أجهل أن الرجال الذين أعنيهم بهذا الكلام قد فرطوا في أنفسهم قبل أن يفرطوا في نسائهم، ولا أجهل أن أبناءنا ليسوا بأقل إهمالا من بناتنا في كثير من النواحي، ولا أجهل مع ذلك أن فيه أفرادا يرون ما أرى ويحسون ما أحس ويهتمون بما أهتم" (23). وهذا التلازم، يكاد يكون خاصية ثابتة في تفكير وكتابات العمودي حول المسائل الاجتماعية، لأنه لا يفكر فيها من منطلق فقهي، الباحث عن أسانيد شرعية لمجتمع ناجز ولا يؤمل غيره، وإنما من موقع المثقف، الشاعر بالواقع بما ينطوي عليه من آفات ومشاكل والقابض على كل أبعاده الراهنة ومتطلباته المستقبلية (24).

ويعزو العمودي عدم تمتع المرأة بحقوقها إلى جهل الرجل الذي مارس الحيف والجور ضد شريكته. فقد عاشت المرأة العربية الجزائرية حينا من الدهر في مجتمع أبوي، عادت السلطة بشكل حصري إلى الرجل، زاد من وطأة حرمان المرأة من"وظيفتها الاجتماعية" (25). وليس هذا وحسب، كما يرى العمودي، فقد طال الأمر في بعض الأمم إلى حرمان المرأة من حقوقها الطبيعية، التي تعود بالأصالة إليها وأشار العمودي إلى منطقة القبائل وعلى وجه التحديد "زواوة" التي تنعدم فيها أبسط حقوق المرأة، "إن المرأة في تلك الناحية من القطر الجزائري ليس لها من الحقوق إلا ما يتبرع به عليها الرجل أحيانا، سيدها الغليظ القلب، وإنما في الواقع أشبه شيء ببضاعة تباع وتشترى ولا يسع المسلم المغرم بإسلامه إلا أن يأسف لتلك الحالة التعيسة" (26).

---

(23) المرجع نفسه.

(24) الجدير بالذكر، أن مطلب تحرير المرأة هو مطلب الحركة الإصلاحية والليبرالية والحداثية في الجزائر، ولم تكن إطلاقا مطلبا أو حتى هما قائما لدى التيار الطرقي التقليدي السلفي، لأن الصورة الماثلة لدى هذا الأخير، هي صورة العهد النبوي الأول والسلف الصالح وما استقر في التقاليد، فهو يقيم في هذه الميثولوجيا ولا يريد عنها بديلا.. بينما التيار الإصلاحي، فيسعى إلى التغيير ومنع تغيير وضع المرأة المتخلف.

(25) في لحظة تاريخية كانت وظيفة المرأة الاجتماعية مساوية تقريبا لوظيفة الرجل لأنهما كانا يتقاسمان معا فلاحة الأرض لكن مع ظهور المؤسسات السياسية والاقتصادية والمرافق العامة الحديثة، زاد البون شساعة بين المرأة والرجل وبدا الأمر أنه مع تطور المدنية تفقد المرأة مجالات الحداثة. وهذا ما كان يراه قاسم أمين في كتابه تحرير المرأة.

(26) الإصلاح، 28 نوفمبر1929.

وتظهر نسبة الدعوة إلى تحرير المرأة عند العمودي، عندما يسارع إلى وضع مسألة التعليم في معناها الصحيح. فالتعليم لا يعني شيئا آخرا غير النيل من حظ المعرفة مع الاحتفاظ بأخلاقها واعتبارها، وفي الفقرة الموالية يوضح ما يقصده من حق المرأة في التعليم "أقول بوجوب تعليم المرأة، لكن لا أرضى أن يحمل قولي على أني أرى فيه رأي دعاة التفرنج المطلق، الذين يستحسنون في هذا الباب وغيره تقليد الأوربيين بلا قيد ولا استثناء. ولا أزال مصرا على أن المرأة المسلمة يتعين تأسيس تعليمها وتربيتها على برنامج كل نقطة مرتكزة على قواعد دينية أخلاقية منزلية" (27). وفي ضوء هذه الفقرة يمكن لنا أن نقف على الحدود التي حدد بها العمودي دعوته إلى تحرير المرأة وهي: إن حرية المرأة لا تعني البتة تقليد المرأة الأوربية، كما يذهب المتفرنجون. إن حرية تعليم المرأة وتربيتها، يجب أن تخضع إلى ضوابط من الشرع والأخلاق والحياة العائلية، وبتعبير موجز: المرأة ربة بيت متعلمة.

ثم يواصل العمودي تلطيف رأيه في وجوب تعليم المرأة بقوله: "أنا لا يروقني أن أرى الفتاة المسلمة من حاملات البكالورية أو من أعلام الدكاترة، بل حسبي أن أجدها تعرف الضروري من علوم دينها وتتقن كيفية الانتفاع بحقوقها، كما تتقن أداء واجباتها بكافة أنواعها وتعلم مع ذلك ما هي شروط اللازم توفرها في البنت البارة والزوجة الصالحة والأم المثلى، فتعلمها حينئذ لا بد أن يكون عربيا إسلاميا قبل كل شيء" (28). الأصل في المرأة أن تكون صالحة كبنت وأم وزوجة، مالكة لناصية المعرفة الأساسية التي بها يعي دورها في المنزل والمجتمع، وهذا في رأي العمودي الحد الأدنى الذي يجب أن لا تتنزل دونه المرأة ولا اعتبر خروجا عن الأصل وانحرافا عنه. فإذا خرجت المرأة إلى التحصيل العلمي والثقافي، فيجب أن يقتصر على الضروري منه وأن لا تتجاوز مستوى التعليم الثانوي، ولا تروقه الشهادات بقدر ما يهمه الوعي الذي تكتسبه المرأة من المعرفة والتعليم أي الوعي الاجتماعي الذي تقتضيه المصلحة العائلية والاجتماعية دون أن يعني ذلك محاولة كسب الحياة من خلال الشهادة والتوظيف. أما العلم الذي يقصده العمودي، فهو المعارف العربية والإسلامية، ويستدرك العمودي على كلامه بهذا التعقيب "على أني لا أحكم بمنع المرأة إرسال بناتها إلى المكاتب (المدارس) الفرنسوية، قبل تجاوزهن السن الذي يجوز فيه ذلك ومع الاحتفاظ التام والتحفظ الحقيقي بما يلائم عوائدنا وأخلاقنا الخاصة بنا، لأن مراعاة الأخلاق والعوائد في التعليم والتربية شيء لا بد منه ولا يجدر بعاقل أن يصرف عنه نظره" (29).

وهكذا، نجد أن كلمات مثل أخلاق، عوائد تتردد كضوابط لازمة لتعليم المرأة، يشدد عليها العمودي لأهميتها في حياة المرأة ذاتها والأسرة والمجتمع. وواضح أن هذه الضوابط تحول بين

(27) المرجع نفسه.

(28) المرجع نفسه.

(29) المرجع نفسه.

المرأة الجزائرية والذوبان في الكيان الأوربي وتحصنها من الاستلاب، لا بل الأمر برمته لا تقصر الضوابط على المرأة فقط بل هي ضرورة حضارية واجتماعية فرضها منهج الحركة الإصلاحية وغايتها، انتشال الإنسان الجزائري من الاندماج والتماهي في الكيان الأوربي وبتعبير ذلك الوقت مناهضة التفرنج والتجنس. فالالتزام بضوابط الشرع والأخلاق الاجتماعية هي دعوة عامة لمشروع إصلاحي شامل. وبيت القصيد أن لا ضير في تعليم المرأة، ما دامت امرأة جزائرية ومسلمة. وإلى هنا لا زال خطاب العمودي محافظا بالمعنى الذي يقصر التربية والثقافة والتعليم على العلوم الشرعية والأخلاق الإسلامية ولم يجرؤ بعد على ذكر محاسن التعليم الفرنسي والثقافة الفرنسية وخاصة أن الحياة العامة في الجزائر يجري التعبير عن جوانب كبيرة منها باللغة الفرنسية، وأن امتلاك الوعي بحقيقة الثقافة الفرنسية هو بالتأكيد اكتساب وامتلاك لحقائق اجتماعية وسياسية على مستوى الفكر ونمط الحياة.

بقي أن نعرف لماذا قَصَرَ العمودي تعليم المرأة على مستوى ما دون الباكلوريا ؟ فإذا هو لم يفصح صراحة عن ذلك، فإن المؤكد، وهو الصحفي والكاتب الاجتماعي ورجل القانون، قد علق المسألة على أسباب اجتماعية. فقد كان الواقع الجزائري الفرنسي، في المؤسسات التعليمية خاصة، يستدعي هذا التحفظ. وصول الفتاة الجزائرية إلى مرحلة الباكلوريا هو بلوغها سن الزواج وحصولها على الشهادة يمكنها من مزاولة التعليم العالي ويعد بداية مشوار الاغتراب عن مجتمعها الأصلي. فلم تكن في ذلك الوقت إلا جامعة واحدة أو السفر إلى فرنسا ولا يمكن للبنت أن تفرط في زواجها ولا تنسلخ عن بيئتها. وهكذا، وبصورة عامة، فقد فكر العمودي في مسألة المرأة الجزائرية تفكيرا عصريا عندما ثبت على مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق المدنية والمعنوية كأصل عام قررته الشريعة الإسلامية، لكنه لطف من هذا الأصل على المستوى الواقعي بإيراد جملة من الضوابط نابعة من الحياة الجديدة أملاها الوجود الفرنسي في الجزائر. هذا ويمكن أن نضيف شيئا مهما آخر، وكان العمودي يعيه باعتباره كاتبا سياسيا ورجل قانون، وهو أن حصول المرأة على الشهادات العليا يرشحها إلى شغل وظائف إدارية ومهنية وعلمية وحتى سياسية، ويطلب منها التخلي عن نظام أحوال الشخصية الإسلامي، إذا أرادت أن تحصل على حق المواطنة الحقيقية التي تمكّنها من ترقية مركزها الاجتماعي والعلمي. وهذا ما لم يكن تصوره في المجتمع الجزائري في ذلك الوقت.

والمسألة الثانية التي عرض لها العمودي بعد التعليم والتربية، هي السفور أو الوجه الآخر للحجاب التي لازمت المرأة العربية الحديثة ولا تزال. يرى العمودي أن السفور وهو خروج المرأة حاسرة الرأس مثلها مثل الرجل، وهذا يعد حالة أوجبتها العادة الاجتماعية والأخلاقية وليس له صلة بباب من أبواب الفقه ولا الشريعة نصت عليه. وعليه أو بسبب ذلك فالسفور ليس من الأمور الضرورية الملحة على الإنسان الجزائري لأنه متعلق بشروط أخرى ذكرها العمودي في

مقال سابق حول الحقوق المرأة المدنية والأدبية عندما أشار إلى أن التعليم هو الكفيل بحل جميع مشاكل المرأة والرجل معا. إن طرح مسألة السفور في هذا الوقت الذي تنعدم فيه حقوق الإنسان الجزائري، فيه كثير ما يهدر الوقت ويؤجل ما هو أهم. وتحت عنوان "كلمة عن السفور" وجد العمودي مناسبة لإبداء رأيه في حالة السفور لأنها طرحت فعلا في المشرق العربي وكانت لها أصداء في الشمال الأفريقي. يقول العمودي إن "كلمة السفور لا أقصد بها في الحقيقة إلا التصريح بأن الخوض في هذا الموضوع ينبغي أن يؤجل إلى فصل المشكلات المتنوعة التي تتعلق بحالة المرأة المسلمة وأشكلها مشكلة تعلمها وتربيتها" (30). لأنه كما يرى العمودي "لا أعد السفور حقا من حقوقها"، رغم وجود علماء وكتاب يرون غير ذلك، لكنهم لم يقدموا الدليل الواضح الذي ينسب حق السفور إلى قسم من أقسام الحقوق التي ينتسب إليها.

السفور مسألة تقاسمتها الآراء ليس بين دعاة التفرنج والإصلاحيين فحسب، بل حتى بين الذين اعتمدوا المرجعية الإسلامية ذاتها، ولكل رأيه وقدر العمودي أنها وجهة نظر وتعبر عن درجة العلم والرقي الذي حصل لمن يدعو إلى السفور أو يحرمه: "إن مسألة السفور اجتماعية أخلاقية قبل كل شيء وعليه فكل شعب يتكلم وينظر ويحكم فيها على حسب درجته في العلم والرقي، والأولى بالذين يطرقون المواضيع الإصلاحية في قطرنا ولهم رغبة عظيمة في تحسين الحالة الاجتماعية عموما وحالة المرأة خصوصا، أن يخصصوا تدبيرهم وتفكيرهم في وضع برنامج المرأة وتربيتها" (31).

والسياق الذي يشرح فيه العمودي حالة المرأة كموضوع من الموضوعات التي اضطلعت بها الحركة الإصلاحية هو ظهور تيارات وآراء مختلفة في العديد من القضايا الأهلية، والتي تنم في ذات الوقت على تطور في وعي النخبة الجزائرية في مختلف تشكيلاتها وتوجهاتها. بمعنى أنه لم يعد هناك لا تيار ولا نزعة ولا حزب بمقدوره أن ينفرد ببرنامج ويفرضه على سائر المجتمع.. لا بل أن العمودي سجل ملاحظة على قدر كبير من الأهمية وهي أن الاختلاف والتشتت الحاصل لدى الأهالي يحتاج إلى دعوة للم الشمل وتوحيد كلمتهم وضبط عنوان كبير، لمطالبهم لكي يدخلوا ساحة النقاش والحوار السياسي والاجتماعي، خاصة من جانب الحركة الإصلاحية. وحرص العمودي على ضرورة ترتيب الأولويات لإدراكه الواعي للعلاقة الحديثة بين السياسي والثقافي والاجتماعي والديني. وإذا كان قد أولى قدرا كبيرا لحل المسألة الاجتماعية المتمثلة عنده بالتعليم والتربية، فلأنها تعد الشرط اللازب الذي لا يمكن الاستغناء عنه في كل مساعي التحرر والتقدم والرقي: "وكيفما كان اعتبارهما (الفريق المناصر للسفور والفريق المعارض) لمسألة السفور،

(30) الإصلاح، 23 جانفي1930.

(31) المرجع نفسه.

فإني لا أراها من المسائل المستقلة التي يجدي البحث فيها بقطع النظر عما سواها، ولا أحسبها من الأمور التي حان إطناب الكلام والخوض فيها، بل أعتقد أنها من المسائل التي لا بد من السكوت عنها الآن، وتأخيرها إلى أن نفصل في المسائل لا أقول فقط إنها أهم منها بكثير بل أوقن بأنها تكون أساسا لها وليس من اللائق تقديم الفرع على الأصل ولا تقديم المهم على الأهم" (32).

وفي تقدير العمودي، أن الوضع العام في الجزائر خلال الثلاثينات، لا يشجع على السفور بقدر ما يدعو إلى الاحتجاب والاهتمام بشؤون البيت، فضلا على أن دعوته تقع بين دعوتين متطرفتين: دعاة التفرنج وسفور المرأة والطرف الملازم لبقاء المرأة على ما هي عليه وعلى الوضع السائد في التقاليد المتوارثة عن الماضي. غير أن الذي حث العمودي على التحفظ وإبداء التعقل والتزام جانب الواقعية في مواقفه هي الشروط المجتمعية والسياسية والتاريخية التي وجدت فيها الجزائر، والإنسان الأهلي، ويوضح ذلك على النحو التالي: "إذا حصل الاتفاق على جميع البرنامج وظهرت نتائجه وصار للمرأة بفضل تنفيذه ونتائجه شأن معتبر ومنزلة رفيعة في الهيئة الاجتماعية حينئذ لا بأس أن يبحثوا ويفكروا في توسيع دائرة حريتها وأن ينظروا هل لها في ذلك فائدة حقيقية، وهل تعود تلك الفائدة على الجميع، وهل ينشأ عنه ضرر مع حصول الفائدة، وهل الضرر أكثر من الفائدة أم العكس" (33).

والخلاصة، أن المرأة في الخطاب الإصلاحي عند العمودي يؤسس لما بعده، لأنه يعتمد الرؤية الواقعية التي لا تكف عن التطور والتّحول والتّغير. فالأخذ بالواقعية وترتيب الأوليات أعطى لخطاب العمودي مرونة وتوجها نحو المستقبل والتعلق بالتاريخ لحل المشاكل في سياقاتها وشروطها الحقيقية. وكان أول البدايات كما رأى العمودي هو تأسيس جمعية إصلاحية تضطلع بنشاط اجتماعي ديني، دعا إليها العمودي في مقاله اللاحق (34)، ليبدأ مشروع جديد في تاريخ الحركة إصلاحية وهو تأسيس جمعية العلماء المسلمين عام 1931.

د. نور الدين ثنيو
جامعة الأمير عبد القادر–قسنطينة

---

(32) نفس المرجع.

(33) المرجع نفسه.

34الجمعية الدينية، الإصلاح، 25 سبتمبر 1930

المرأة في البلاد التونسية أثناء العهد الإستعماري :
مناضلات الخمسينات بجهة نابل

د. منية الرقيق العـــوينـــي
باحثة في علم الإجتماع- تونس

تعتبر العلاقة بين علم الاجتماع باعتباره علما يدرس الظواهر الاجتماعية وعلم التاريخ كعلم يبحث في العلاقات المنطقية التي تربط بين الأحداث التاريخية من المسائل الجوهرية التي تطرح بجدية، خصوصا إذا كنا بصدد دراسة ظاهرة مشاركة المرأة في الحياة العامة في حقبة تاريخية معينة، إذ يمثل التاريخ بالنسبة لعلم الاجتماع، الذاكرة الجماعية للماضي ووعيا نقديّا بالحاضر ومقدمة منطقية للفعل المستقبلي،.إذ يمنح الباحث الاجتماعي للنساء المناضلات فرصة لتكوين صورة مشتركة لماضيهن عبر الذاكرة الجماعيّة، لتصبح موضوعا للتاريخ ومنبعا لمادّته. وهذه الذاكرة التي ترتكز على الأحداث اليومية والممارسات الجزئية، ضمن مشروع أو هدف يجعل الفاعل الاجتماعي ينظر إلى سلوكاته نظرة نقديّة وفي عمليّة استرجاع ذكرياته يضفي عليها دلالاته الخاصة كما عبّر عن ذلك فراروتي (Ferrarotti) بقوله : "إن التاريخ يمنح لكل بحث اجتماعي بعدا استعراضيا يبنى على أساس النقد لأنه بدون هذا البعد التاريخي لا يمكن بناء الوعي النقدي في إطار إشكالية محدّدة" (1).

ومن هذا المنطلق يأتي سؤالنا عن طبيعة المشاركة النسائية ضمن حركة اجتماعية شاملة أي الحركة الوطنية التي بدأت في فترة الثلاثينات وتدعّمت في الخمسينات، لتمثّل شكلا تنظيميّا يحمل في طياته مشروعا ثقافيا تحديثيا لمواجهة الاستعمار في مختلف أشكاله وهو بحث عن خصوصية هذه المرأة التي تحوّلت من كائن ساكن ومتقبّل إلى فاعل اجتماعي تقمّص أدوارا مختلفة ضمن حركة اجتماعية عامة. هل هو دور يعبر عن إفراز طبيعي لوعي جماعي بضرورة مواجهة الاستعمار يشمل كل أفراد المجتمع بما فيهم المرأة ؟ أم هو دور يجسّم رغبة حقيقيّة لدى المرأة في التعبير عن هويّتها الاجتماعية، بعيدا عن الكبت الاجتماعي المفروض عليها نتيجة القيم التقليدية السائدة ؟ سنحاول أن نبحث عن أشكال الممارسة السياسية للمرأة في جيل الخمسينات من حيث الأهمية والفاعلية، وهل تندرج ضمن الممارسة الدفاعية أم قيادية؟ ومن حيث درجة الوعي

---

(1) Ferrarotti (Franco) : Histoire et Histoire de vie ; la méthode biographique dans les sciences sociales Paris , sociologies au quotidien , 1983.

ونعني مشاركة نابعة أم تابعة؟ ومن حيث الاستمرارية هل تمثل مشاركة متواصلة أم متعثرة ؟ وبالتالي سنسعى من خلال محاورة الذاكرة النسائية أن نبني ملامح المرأة المناضلة في جيل الخمسينات.

ولكشف هذه الجدليّة بين الخاص والعام، تعتمد السيرة الذاتية على المؤسسات الاجتماعية التي تقوم على المجموعات الصغرى باعتبارها تشكّل تفاعلا اجتماعيا ومادة غنية للبحث الاجتماعي، لتشكّل نفسيّة الفاعل الاجتماعي كمجموعة العائلة أو المدرسة أو المجموعة المهنية... الخ "فتصبح المجموعة الأولية تمثل اللحظة الجوهرية والأساسية للربط بين الفردي والاجتماعي" (2) على أن منهجية البيوغرافية تجعل علم الاجتماع المعيش يمنح تلك الفئات الصامتة والبسيطة فرصة التعبير عن نفسها. لأن ما يهمّ الباحث الاجتماعي في السيرة الذاتية وتلك الذات الجماعية الكامنة وراء الذات الفردية والأحداث الاجتماعية، مما يعكس قدرته على الفعل والاندماج(3).

- التنشئة العائلية :

لقد لعبت التنشئة الإجتماعية التي تمثل فيها العائلة الإطار الرئيسي الذي تشكلت ضمنه بوادر الوعي لدى المرأة المناضلة في فترة الخمسينات عبر التأطير السياسي والثقافي. فجاء نشاطها السياسي عبارة عن تقليد يخص كل أفراد العائلة. إذ نجد الأب ناشطا في العمل السياسي أو له موقف إيجابي منه. ويتمتع بمستوى تعليمي، يخول له التفتح على قيم الحداثة التي تحرص على تعليم البنت. إضافة إلى صورة الأمّ التي أصبحت تتعاطى بعض الأنشطة ضمن العمل النضالي. وهو ما يمثل للبنت القدوة الإيجابية التي تحرص على الإقتداء بها. إلى جانب صورة الأخ الأكبر الذي لعب دور الميسر لخروج المرأة إلى الحياة العامة، باعتباره يوفر الحماية لها. وبالتالي يمكن تصنيف الأسر التي تنتمي إليها هذه الفئة من النساء، من النمط المتطور حسب تصنيف دميرسمان (Demeersman) (4) التي أظهرت بوادر التغيير في معاملتها مع البنت نظرا لتفاعلها الإيجابي مع جملة القيم الإصلاحية.

- التنشئة المدرسية :

لقد ساهم التعليم آنذاك في توسيع آفاق المرأة وإخراجها إلى مجالات تفكير أرحب، جعلتها أكثر وعيا بالواقع الاجتماعي القائم على علاقات القوة والبطش والتناقض بين مصلحة المستعمر ومصلحة أبناء الوطن، الأمر الذي دفعها إلى تحمل مسؤوليتها والقيام بدورها السياسي من أجل

---

(2) المصدر نفسه.

(3) Chaufrault (M.F) : Le système international du récit de vie Cahiers internationaux de Sociologie, VL XXIX, 1985.

(4) Demeersman (A) : La famille tunisienne et les temps nouveaux, Tunis, maison tunisienne de l'édition 1972.

التحرر (5) لكن ذلك لم يبعدها عن حالة التمزق الناجمة عن التأرجح بين القيم المجتمعية المحافظة والقيم الجديدة التي تلقتها في المدرسة والتي تدفعها إلى الانفتاح على الحياة العامة واستثمار مواهبها وإمكاناتها المتنوعة. ومن خلال البرامج التعليمية أو المناخ العام الذي جرت فيه عملية التعليم ونعني واقع التمييز بين المدرسين التونسيين والأجانب، على تشكيل وعي المرأة على أساس تثمين قيم الحداثة: كالبطولة والثورة و الحرية والعدالة والمساواة وبالتالي ساهم بشكل جلي في التنشئة السياسية للمرأة. بالإضافة إلى المستوى التعليمي الذي لا يقل عن المرحلة الابتدائية، قد ساعد المرأة المناضلة على تشكيل نوع النشاط ودرجته وفاعليته لديها.

- **الزواج ودوره في التنشئة السياسية :**

ومن العوامل التي ساعدت على دفع المرأة إلى النشاط خارج المنزل، نمط الزواج الذي لعب دور المدعم للمسار التحديثي الذي اتبعته المرأة المناضلة منذ تنشئتها الأولى. فالأفكار الإصلاحية التي انتشرت منذ الثلاثينات وتواصلت إلى حدود الخمسينات سواء على المستوى القومي أو على المستوى الجهوي الداعية إلى إخراج المرأة من واقع التقوقع إلى مستوى الفعل، قد أثرت بشكل إيجابي على وعي بعض العائلات في مستوى تحديد سن الزواج الذي ارتفع إلى سن العشرين والخمسة والعشرين (6). وهنا يمكن القول بأن تأخير سن الزواج يعتبر مؤشرا على تغيّر نظرة المرأة للزواج الذي لم يعد يمثل محور اهتمامها. كما لمحنا تغيّرا في مستوى مواصفات الزوج إذ أصبح المستوى التعليمي ودرجة تفهم الزوج لطموحات الزوجة وقدرته على الفعل والنشاط السياسي من الشروط الجوهرية التي ينبني عليها اختيار الزوج على حساب الانتماء الاجتماعي والمستوى المادي. كما لعبت الأسرة الممتدة دور الدافع للمرأة إلى النشاط عبر مساعدتها على تربية الأبناء، فشجعها ذلك على مواصلة نشاطها السياسي حتى بعد الزواج إضافة إلى سلوكها الإنجابي الذي جعلها تعي آنذاك بأن حجم الأسرة من شأنه أن يعرقل نشاطها السياسي.

- **أشكال الممارسة السياسية للمرأة :**

إن المناخ الاجتماعي والثقافي العام الذي اتسم آنذاك ببروز وانتشار الأفكار الإصلاحية الداعية إلى تثمين وظيفة المرأة في المجتمع، قد يفسّر طبيعة الممارسة السياسية النسائية التي انضوت ضمن رؤية خاصة لم تترك للمرأة حريّة التعبير عن رغباتها وتصوّراتها عن العمل وكيفية النشاط داخل الأطر السياسية. ممّا يفسّر لنا عدم تطوّر المساهمة السياسية للمرأة إلى مستوى الحركة النسائية المتميّزة نظرا للسياسة العامة المتّبعة في البلاد التونسية في تلك الفترة

---

(5) Boramass (M) : Statut Personnel et Famille au Maghreb de 1940 à nos jours, Mouton; Paris, 1977.

(6) Behman (D), Bouraoui (S) : Familles musulmanes et modernité ; Tunis ;1986.

والرامية إلى تكتّل كل القوى الفاعلة في صفّ المقاومة الوطنية ضدّ المستعمر (7). لكن ذلك لا يمنعنا من القول بأن هذه الفئة حاولت من خلال دورها كفاعل اجتماعي، أن تساهم ولو نسبيّا في تغيير المنظومة القيميّة التي ترفض أن تعترف بإعادة تقسيم الأدوار داخل الأسرة وتطمح إلى تأسيس مجتمع يقوم على المساواة بين المرأة والرجل. فمن خلال شهادات المناضلات نلاحظ أن معدل أعمارهن عند انطلاق نشاطهن السياسي يتراوح بين إحدى عشرة وخمس عشرة سنة أي بين مرحلة الطفولة والمراهقة. وهذا له دلالته الاجتماعية، إذ تعتبر التقاليد الاجتماعية آنذاك متسامحة مع المرأة في تلك السن فلا تلزمها بالبقاء في المنزل كما لا تلزمها بارتداء الحجاب. وبالتالي يمكننا أن نستنتج أن صغر السن قد ساعدهن على اختراق العالم الخارجي بدون صعوبات تذكر (8). كما لا ننسى أن هذا السن يعتبر سن الدراسة قد سهل كثيرا عملية الخروج للحياة العامة. وفي نفس الوقت، قد حدد هذا المتغير شكل النشاط ومحدوديته. وبالتالي لعب هذا العامل دور الميسر من ناحية، والمعرقل لبناء تجربة سياسية ثرية ومتميزة من ناحية أخرى. إلى جانب غياب رؤية واضحة حول دورهن الاجتماعي الجديد، إذ لم تتجاوز هذه الأنشطة المجال التثقيفي والتربوي فلا نلمس فيه أدوارا ذات تأثير واضح ما عدا واحدة أو اثنين. بل وقع توظيف صغر السن لهذه الفئة من الفتيات للاتصال المباشر بالعائلات وإقناعها بضرورة إرسال بناتها للنشاط الكشفي. بالإضافة إلى الجرأة والشجاعة التي برهنت عليها المرأة من خلال مشاركتها في المظاهرات الإحتجاجية ضد المستعمر. مما جعلها تخرج من حالة التقوقع إلى حالة المواجهة، فمنحها ذلك الشعور بالثقة في النفس والقدرة على الممارسة الفعلية للنشاط السياسي. ورغم احترازات أهالي المنطقة، فإن الحركة الكشفية في تونس تمثل مؤشرا واضحا لتجدد المجتمع التونسي من خلال الأشكال التنظيمية الجديدة والأساليب التربوية والتثقيفية التي تحمل في طياتها قيما ثقافية واجتماعية حديثة (9).

لقد انطلق العمل النسائي بجهة نابل إثر الاجتماع التي أشرفت عليه بشيرة بن مراد سنة1947، ودعت فيه أهالي المنطقة إلى مساعدة الطلبة التونسيين بالخارج، وهو ما فسح المجال أمام بعض النساء (آسيا غلاب) للتعبير عن رغبتهن في حثّ المرأة على التعلم والمشاركة في النشاط السياسي. وبذلك كان هذا الاجتماع إشارة الانطلاق لعمل نسائي بالجهة في إطار الاتحاد النسائي التونسي حيث كانت وديعة الأسود وهي أخت الطيب الأسود، أول عضوة في الاتحاد بنابل

(7) Driss (R), Les mouvements politiques et sociaux dans la Tunisie des années 1930, Publications scientifiques Tunisiennes. Série : Histoire du mouvement national, n°3, Tunis, 1985.

(8) Boramass (M) : Statut personnel et famille au Maghreb de 1940 à nos jours, Paris, ed. Mouton, 1977.

(9) المصدر نفسه.

وسنها آنذاك لا يتجاوز الخمس عشرة سنة. وأول رئيسة للهيئة الإدارية كانت وسيلة الرقيق، بمساعدة زوجها الهادي الرقيق. واللافت في هذا السياق أن الحركة الفكرية والسياسية التي شهدتها المنطقة، ساهمت فيها بعض العائلات مثل عائلة الأسود والرقيق والصفاقسي أي كان نشاطهم في صلب العائلة، حيث لعبت هذه الرموز السياسية والثقافية في بداية نشاطهم السياسي دور الريادة في إدخال القيم التحديثية في العائلة التونسية. فبادروا بإدخال بناتهم أو أخواتهم إلى التعليم والمشاركة في النشاط السياسي، وبالتالي أصبحت هذه العائلات بمثابة القدوة لمعظم النساء الناشطات.

لذا يمكننا القول إن إصرار القادة السياسيين على ضرورة إدماج العنصر النسائي في المشروع النهضوي للمجتمع، فتح المجال واسعا أمام المرأة للدخول في الحياة العامة. لكن تبقى هذه الممارسة خارج المنظومة الاجتماعية والثقافية، لأنها انحصرت في وعي القادة السياسيين والمثقفين وبعض الرموز النسائية. وكنتيجة لذلك يصبح دخول المرأة في العمل السياسي لا ينفصل عن النضال من أجل التحرر والانعتاق من الاستعمار مما همش قضية تحرر المرأة. وبما أن أهداف القادة السياسيين في ذلك الظرف، تتمثل في المحافظة على هوية المجتمع دون السقوط ضمن المنظومة الثقافة الغربية، برز نشاط المرأة محدّدا بنظرة هؤلاء القادة الذين يرغبون في تغيير وضعية المرأة ضمن المنظومة القيمية التقليدية للمجتمع التونسي، وهو ما يفسر ازدواجية الخطاب السياسي. فمن ناحية يحث على تشريك المرأة في الحياة العامة ومن ناحية أخرى لا يخفي رغبته في المحافظة على دورها داخل الأسرة (10). ومن هنا ندرك غاية السياسيين من وراء إدخال العنصر النسائي في العمل السياسي، إذ وظّفت المرأة كعنصر محافظ على قيم المجتمع التقليدية لتصبح كائنا فاعلا ضمن المؤسسة العائلية. وبالتالي يحصل التغيير دون المس من البنى التقليدية للمجتمع. ممّا جعلها بعيدة عن مواقع التأثير والفعل الحقيقيين نتيجة الضغوطات والعراقيل والالتزامات المعقّدة التي ولّدت لديها شعورا بالإحباط والعجز والقهر، انتهى بها إلى الاستسلام للأمر الواقع والتخلّي نهائيا عن دورها الاجتماعي.

لكن ذلك لا يمنعنا من الإقرار بأن المرأة التي بدأت نشاطها في سن متقدمة (آسيا غلاب)، قد برهنت عن نضج وعيها السياسي، إذ أدركت أهمية خروج المرأة للنشاط في الحياة العامة في ذلك الظرف العصيب. وقد تجلى ذلك في خطابها التوعوي الموجه للمرأة، مع الحرص على عدم المس بخصوصية ثقافتنا الوطنية. وهنا يبرز لنا نموذج من النساء تقر بالتحرر والمحافظة في نفس الوقت، أي أصبحت لها نظرة نقدية تحاول من خلالها أن تستفيد بما يدفعها نحو الفعل. ولقد مارست هذه المرأة نشاطها بشكل قيادي باعتبارها من مؤسسي الاتحاد النسائي. ومن خلال

(10) Berque (J) : Le Maghreb entre les deux guerres, collection Esprit, seuil, 1962.

مشاركاتها المتميزة في الاجتماعات التوعوية والمظاهرات الاحتجاجية، وما تعرضت له من تعذيب واضطهاد من قبل المستعمر، قد بوأها منزلة النموذج النضالي المتميز للمرأة بالجهة. نتبين من خلال الحوارات التي أجريناها مع هؤلاء المناضلات، تنوع الأنشطة من حيث الأسلوب والمضامين، واختلفت حسب سن المشاركات ومستوى تعليمهن ونمط التنشئة العائلية، كما نكتشف أن عامل الزمن له الأثر العميق في التجربة السياسية للمرأة وإنضاجها، فكلما طالت مدة النشاط كلما ازدادت الممارسة السياسية عمقا وفاعلية وتأثيرا داخل المجتمع.

- مواصلة النشاط بعد الاستقلال :

إن ازدواجية مواقف الأسرة التونسية في تلك الفترة تجاه البنت، تارة تدفعها نحو المدرسة وممارسة الأنشطة العامة وتارة أخرى تصرّ علىالمحافظة على أدوارها التقليدية، ترجع إلى ثقل الموروث الثقافي والمجتمعي السائد آنذاك، والذي لا يسمح بإدخال تحوّلات جذريّة ضمن واقع المرأة والعائلة والمجتمع عموما. وتجلى ذلك في ظاهرة انقطاع المرأة عن نشاطها السياسيّ بمجرد انتهاء فترة الاستعمار، نظرا لصعوبة التوفيق بين متطلبات الأدوار المتعددة والمتناقضة داخل الأسرة وخارجها. بالإضافة إلى طبيعة العمل نفسه إذ لا يراعي خصوصية الوضع الاجتماعي الذي تعيشه المرأة سواء في مستوى التوقيت أو في مستوى المهام. مما جعلها بعيدة عن كل مواقع التأثير (11). فنشعر بنبرة حزينة لدى هذه الفئة من المناضلات نتيجة شعورهن بمرارة الإحباط لاضطرارهن إلى الانقطاع، بعد أن تيقنّ بانعدام الجدوى من بقائهن ممّا قلص من قدرتهن على المواجهة الفعلية للقوى المحافظة. أما بالنسبة للفئة القليلة التي واصلت مشاركتها في الحياة السياسية بعد فترة الاستعمار، فيدل ذلك على وعيها بضرورة تجاوز الظرفية التاريخية ليصبح هذا النشاط تعبيرا عن رغبة فعلية في الدخول ضمن مرحلة الفعل السياسي والاجتماعي القائمة على تصورات ومواقف خاصة بها، لأن التحرر من الاستعمار لا يعني تحرر المرأة (12) من كل أشكال الاحتواء.

الخاتمة :

إن تقييم المرأة لمسيرتها الذاتية ضمن الفعل الاجتماعي في جيل الخمسينات، يطغى عليه الشعور بالفخر والاعتزاز لما قدّمته من أعمال، أفادت بها المجموعة رغم بساطتها في بعض الأحيان لكنها ذات دلالات عميقة إذا ربطناها بسياقها التاريخي العام أي فترة التحرّر الوطني..

(11) Medimegh Darghouth (A) : " Participation de la femme à la vie publique et politique" Centre de prospective sociale et union nationale des femmes de Tunisie, décembre, 1984.

(12) Elmachat (S) : Femmes et pouvoir en Tunisie . Revue des temps modernes, n° 436, novembre.

فالنشاط السياسي بقدر ما ساهم في تحرير البلاد من الاستعمار، مكّن المرأة من التحرّر من بعض القيم التقليدية داخل المنظومة المجتمعية التقليدية. وما اكتساح المرأة للفضاء الكشفي كفضاء تربوي وتثقيفي، إلاّ دليل على اتساع آفاقها الذهنية والنفسية. فلقد رسّخ لديها هذا النشاط قيم المبادرة والاندفاع والاستعداد للعطاء والمواجهة وهي السمات الأساسية التي ميزت هذه الفئة من النساء، حيث أضفت عليها شعورا بالثقة في قدراتها وإمكاناتها في تحمل المسؤوليّة من مواقع مختلفة وبدرجات متفاوتة الأهمية. ونمّى لديها حبّ القيادة كوسلية فعّالة في تأكيد وجودها ضمن النشاط السياسي والحياة العامة عموما. كما أثّرت هذه الخصائص في علاقتها بمحيطها الأسري والمجتمعي، إذ أصبحت تحسن التصرّف في تحمّل مسؤولية التنشئة الاجتماعية لأبنائها دون خوف أو تردّد. بالإضافة إلى قدرتها على مواجهة الآخرين والقدرة على الإقناع، فاتّسعت شبكة علاقاتها من خلال عملها السياسي. ممّا زاد في درجة إشعاعها، داخل المنطقة وخارجها لكن ما ينقص هذه التجربة، عدم قدرة المرأة على توظيف ما اكتسبته، من قيم وخبرة في ممارستها النضاليّة، لتحسين وضعها الاجتماعي، بل اكتفت بحالة الارتياح تجاه الاعتراف المعنوي بهذه المشاركة، كفاعلة في المجتمع. حيث صاحب حديثهن انفعالات نفسية وعاطفية، أثرت على طريقة تقييمها، وحكمها على الأحداث الماضية، وهو غالبا ما يتأثّر بالوضع الحالي الذي تعيشه هذه الفئة. وما تمجيد الماضي على حساب الحاضر، إلاّ دليل على سلبية الواقع الذي لم تصل فيه بعد، إلى مرتبة الفعل الاجتماعي الحقيقي.

د. منية الرفيق العويني
باحثة في علم الإجتماع- تونس

المرأة في الخطاب الوطني المغربي في فترة ما قبل الاستقلال :
السلطان محمد بن يوسف نموذجا

د. حنان السقاط
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
جامعة فاس، المغرب

لم يكن السلطان محمد الخامس رجل علم ولا إيديولوجيا ولا مثقفا حاملا لمشروع حداثي، بل إنه من الصعب حتى نعته بالعالم التقليدي. كان طول حياته ملكا شرقيا حريصا على احترام التراتبيات والامتثال لإكراهات التشريفات، ونافرا من كل بدعة أو ابتداع من شأنه النيل من هيبته وممارساته لسلطات روحية ومادية شبه مطلقة. ومع ذلك، حظي الرجل وما يزال يحظى باحترام مشهود في العالم العربي والإسلامي، وبتقديس رهيب في بلاده. ولا يسع المرء سوى التساؤل عن الأسباب التي جعلت منه شخصية سامية في مرتبة الأنبياء. يعود ذلك من دون شك إلى الرمزية التي مثلها في زمن معين من تاريخ الشمال الإفريقي، ظرفية تميزت من جهة بهيمنة قوى الاستعمار والجمود، ومن جهة أخرى باندفاع قوى وطنية فتية، ما تزال تبحث عن طريقها ونهجها في التعامل مع المعطيات السياسية والاجتماعية والفكرية. وكما لا يخفى فالرمزية تحتل مكانة مهمة في تكوين شخصية الأمم، خاصة الأمم التي تحرص على الحفاظ على نسبة مهمة من الأصالة في تطورها. فللكثير من الرموز قوة فاعلة، تفتقدها معطيات من طبيعة أخرى، ذلك أن الشعوب المتقدمة والمتأخرة على السواء، تولي الرموز أولوية في التأطير والتعبئة، وهي رموز تتحول في الغالب إلى أساطير مؤسسة (des mythes fondateurs).

والحقيقة، من الصعب ضبط الظرف الزمني والحدث المباشر الذي حول السلطان محمد بن يوسف، من سلطان صنيعة في يد فرنسا إلى سلطان يسعى لتحقيق نهضة وطنية. وتجدون في النص الأول تفسيرا للسلطان نفسه، وهو أقرب إلى التبرير، ولكنه على كل حال إقرار بحصول نقلة نوعية في التعامل مع الشأن العام. وما من شك، فخلال الحرب العالمية الثانية، أظهر السلطان جنوحا نحو الاستقلالية وطموحا إلى أن يلعب دور القائد والزعيم المعترف به وطنيا ودوليا (النص رقم 2).

وهنا أود أن أشير إلى مسألة أعتبرها غاية في الأهمية، تكمن إحدى مظاهر صحوة السلطان في إدراكه، أن وظيفة السلطان لا تنحصر في رئاسة الدولة والتوقيع على الظهائر وتوزيع مصادر السلطة والثروة، وفي الإمامة وما يترتب عنها من الإشراف على طقوس دينية وروحية، وإنما أساسا في إنتاج القيم ونشرها بين الأوساط الشعبية، بحيث يجبل عليها المجتمع فتصبح سلوكا يوميا ونبراسا يقتدي به الخاصة والعامة. إن وظيفة السلطان الحقة هي إنتاج القيم ونشرها بين الأوساط الشعبية بحيث يجبل عليها المجتمع، فتصبح سلوكا يوميا ونبراسا يقتدي به الخاصة والعامة ([1]).

لقد قام السلطان بدراسة رصينة لموازين القوى، ولا بد أنه طرح مجموعة من الأسئلة في موضوع الميادين الأجدر بالتصحيح والتي بإمكانه هو مباشرة التأثير فيها وتفعيل ما يريده من تغيير في كنهها وإطاراتها. ويؤكد العديد من أقربائه أنه جعل من ميدان التعليم أول أولوياته (أحيل هنا على شهادات المؤرخ الإنجليزي روم لاندو وهو صديق مقرب من السلطان)، ففي نظره لن يكون بالإمكان الانعتاق من دون تكوين ممنهج نخب عصرية متشبعة بالعلوم العصرية وقادرة على شغر المناصب الإدارية وتسيير المهن الحرة والخدمات. وقد انتبه السلطان منذ البداية إلى أنه من الصعب إن لم نقل من المستحيل الاعتماد على رجال المخزن، فهم في الغالب ذوو ثقافة محدودة، وليس همهم نشر المعارف، ولا الانخراط في برامج إصلاحية على المستوى البعيد. لذلك قرر البدء من عائلته، فمن جهة له من السلطات على أبنائه ما يجعله قادرا عن توجيهم وجعلهم قدوة لمن هم في سنهم، ومن جهة أخرى، فالأمر لا يتطلب اعتمادات كبرى. لذلك نجده في يناير 1942، دشن المدرسة المولوية (le collège royal) التي وضع حجرها الأساسي في السنة السابقة، وألحق بقسم ولديه (الأمير مولاي الحسن (أصبح فيما بعد الحسن الثاني ومولاي عبد الله والد الأمير مولاي هشام الذي يعتبر في الوقت الراهن، أحد أهم رموز ما يسميه المغاربة بالعهد الجديد) ومجموعة من التلاميذ تم انتقاؤهم من جهات مختلفة من المملكة ومن أصول متنوعة. وموازاة مع ذلك، أنشأ قسما خاصا بتعليم البنات عمل على إشهاره والدعاية له. وفي موضوع تعليم البنات، اتخذ السلطان مجموعة من الاحتياطات من أهمها :

- جعل نفسه مسؤولا مباشرا عن مراقبة ما يدرس ومن ثمة أبعد نساء القصر عن أمور التعليم (هذه مسألة مهمة).
- أوكل مهام التدريس لمجموعة من المعلمين ذوي المصداقية الأخلاقية "المطلقة".
- أولى أهمية متميزة للمواد الدينية.

---

(1) La production et la diffusion de valeurs socioculturelles, valeurs qui ont valeur de code de conduite aussi bien pour les élites que pour les masses.

بعد ذلك، نظم مجموعة من الاجتماعات مع ثلة من المتخصصين في شؤون التربية ممن يثق فيهم، وعلى يقين من انخراطهم في مشروعه، حيث شرح فيه ما يريده بالضبط من تعليم البنات. وتعطينا محاضر الاجتماعات كما أوردها أحد الحاضرين وهو عبد الله الجراري، أهم النقاط :

- اعتبار تعليم الفتيات واجبا دينيا ووطنيا.

- ليس الغرض هو ضرب المرتكزات الأخلاقية، وإنما تحجيمها وتقليصها في الاتجاه الصحيح.

- العمل على إقناع المعارضين بصحة وصلاحية مشروع تعليم الفتيات.

في سنة 1943، بدأ السلطان مرحلة جديدة في خطته. كان لزاما عليه إقناع علماء المغرب وبالخصوص علماء القرويين، وهو كما لا يخفى عليكم أمر ليس بالهين. لذلك قام بزيارة لفاس، والتقى بعلمائها لشرح سياسته. فهو ضمن بعض عناصرها في خطبته (النص رقم 3) جلها تقليدي ويراعي اهتمامات مخاطبيه وذهنياتهم ويحترم ما يعتبرونه مقدسات ذلك أن خطابه لم يرق للثورية التي كان من دون شك يصبو إليها (لنتصور ما كان سيقوله مكانه زعيم آخر مثل الحبيب بورقيبة أو سعد زغلول أو مصالي الحاج...). ثم خلال المناقشات أوضح السلطان أمورا أخرى دلت على أنه مصمم على السير قدما في مشروعه، وعلى احتياجه لدعم العلماء التقليديين والشبيبة العصرية، كما أنه صحح العديد من المفاهيم بأسلوب لبق وحكيم (النص رقم 4).

من الآثار المباشرة لسياسة السلطان في تحقيق صحوة نسائية، كون مجموعة الوطنيين الذين قدموا عريضة المطالبة بالاستقلال في 11 يناير 1944، وحرصوا على أن يكون من بين الموقعين سيدة هي مليكة الفاسي، وهي امرأة متزوجة من عائلة تقليدية وزوجة أحد الوطنيين الكبار والمحترمين، وتكوينها مزدوج تقليدي وعصري. وخلال سنة 1945 و1946، ستزدهر ظاهرة تأسيس المدارس الحرة، وهي للإشارة مؤسسات فتحها الوطنيون لتدارك النقص الفظيع في التعليم، وكذلك لتأطير الشبيبة وتوجيهها نحو العمل الوطني الهادف والمهيكل. وفي هذا الإطار، أسست مجموعة من المدارس الخاصة بتعليم الفتيات، قامت بتدشينها جميعا ابنة السلطان، الأميرة للا عائشة، وكانت حينئذ ما تزال في بداية شبابها، وهو ما كان يعطي للقائها بعموم الشعب رمزية عالية. وقد أُلقيَت قصيدة بمناسبة افتتاحها لإحدى المدارس في مدينة سلا المغرقة في الثقافة والفعل التقليدي (النص رقم 5 فالقصائد كانت لا تلقى في العادة إلا في المناسبات العظيمة، وقد كانت أبيات تلك القصيدة مليئة بالأكليشيهات (stéréotypes). وإجمالا باتت سياسة السلطان نبراسا اتخذه الوطنيون قدوة لهم.

لكن أهم حدث في نهج السلطان التحرري سيتحقق خلال زيارته لطنجة سنة 1947. وتحتل تلك الزيارة لهذه المدينة الدولية، مكانة رمزية سامية في التاريخ المغربي المعاصر، لأنها كانت

المناسبة التي انتفض فيها السلطان رسميا على سياسة فرنسا الاستعمارية، وكذلك لأنها ما تزال ليومنا هذا، تلعب دورا تأطيريا وتعبويا بالنسبة لموضوع حساس هو الوحدة الترابية (موضوع الصحراء بالضبط).

خلال زيارة طنجة، ستبرز بشكل جلي شخصية الأميرة للا عائشة، وستخطف نجلة السلطان الأضواء خلال مقام الوفد السلطاني بالمدينة الدولية، لأنها ستقوم بمجموعة من الأنشطة الاجتماعية العمومية، وهي في ذلك قامت ببدعة في سلوكات المخزن المغربي، فلأول مرة تقوم امرأة ومن أسرة السلطان بمبادرات ممنهجة، أغلبها ذو قيمة رمزية. وكانت إحدى أهم اللحظات إلقاؤها لخطاب عمومي. وكانت الأميرة ترتدي زيا عصريا "أحضر خصيصا من باريس" محتشما أي أنها كانت نصف سافرة، بشكل جعلها تزاوج بين التقليدي والعصري، وتبرز أن قيمة الفتاة لا تكمن في انطباق زيها للباس التقليدي المحض، وإنما في قدراتها على تطويره في اتجاه العصر دون الإخلال بالثوابت. للإشارة، فالأميرة خطبت بلغة عربية فصيحة، وكانت لها تعقيبات بالفرنسية والإنجليزية، وشبعت كلماتها بالحرص على المثل العليا والدأب على الانفلات من عقلية الكسل والتواكل وترشيد الطريق أمام الأجيال وفق خطة رشيدة تضمن الرقي من دون التفريط في مقومات الشخصية المغربية.

والمهم أن السلطان حقق ما كان يصبو إليه، إذ أنه بنفس القدر الذي أصبح فيه مولاي الحسن، رمزا للشبيبة المغربية الوطنية التواقة للتغيير، أضحت للا عائشة رمزا للصحوة النسائية في المغرب. وهو ما كان وراء ثورة بعض قوى المحافظة، ومن أهم رجال الزوايا العاملين لصالح الاستعمار، ونذكر هنا على سبيل المثال الأطاريح الصادرة عن شيخ الزاوية الكتانية عبد الحي الكتاني، وكذلك القواد الكبار المعارضين لمحمد الخامس، وأهمهم الباشا الكلاوي الذي جعل من تحرر ابنة السلطان، أحد أهم مواضيع انتقاد سياسة محمد الخامس. وإجمالا، يمكن تلخيص أهم أفكار السلطان في موضوع تحرير المرأة عبر التعليم في النقاط التالية :

– إدراكه أنه من موقعه كأمير المؤمنين، ليس بإمكانه اتخاذ قرارات ثورية، وهنا تكمن إحدى أهم نقاط الاختلاف مع الرئيس بورقيبة.

– تجنبه دوما الإحالة على تجارب دول أخرى سواء إسلامية أو غربية، لأنه حرص دوما على الاعتبار بالخصوصيات المغربية، وكذلك أن يسجل أعماله في إطار المبادرة الرصينة (originalité).

– يقينه أن مشاكل المرأة المغربية هي مشاكل عقليات وذهنيات، وبالتالي يستوجب العمل تدريجيا ودون اصطدامات، والمهم هو التكتيك في إطار إستراتيجية كبرى.

في البداية، أشرت إلى أن السلطان محمد بن يوسف لم يكن رجل فكر بالمعنى العصري للمفهوم، وكان في الحقيقة رجل تكتيك، أي أنه كان يتحرك وفق منطق التدرج البطيء في قلب الموازين ودائما من دون عنف ولا اندفاع. وعليه، للتأصيل لسيرته تجاه تحرير المرأة المغربية، استوجب العودة لكتابات الوطنيين المعاصرين من أمثال علال الفاسي ومحمد بن الحسن الوزاني وعبد المجيد بن جلون وغيرهم، لأنهم في هذه المرحلة بالضبط جعلوا همهم هو التعبير عما يجب أن يكون عليه السلطان.

ففي سنة 1957، نشر شاب مغربي يدرس في الجامعة المصرية بالقاهرة كتابا عنونه "المغرب ملكا وشعبا" عرض فيه للمراحل الكبرى التي أدت إلى استقلال البلاد. وقد حدد عبد الكريم الفيلالي في مقدمة المؤلف الغايات العديدة التي يتوخاها، فوضع على رأسها "مكانة عرش المغرب وملكه العظيم"، فأفاض في عرض مظاهر الالتحام التي تربط بين المؤسسة الملكية وعموم الشعب. ومما لا شك فيه، فإصدار كتاب من هذا النوع، في بلاد الكنانة في ذلك الوقت "الحاسم" يعكس إدراك المثقف المغربي بالتحديات الكبرى التي تمر بها البلاد ومدى دور السلطان في ضبط التوازنات وكبح القوى الطامحة للاستفادة من فوائد الاستقلال، وهو ما يفسر تشديده على "رمزية محمد الخامس وعهده الذهبي" فأشار إلى مسألة اعتبرها حينئذ على قدر عال من الأهمية: "إن رمزية محمد الخامس لا يستطيع أن يتفهمها ويستوعبها هؤلاء الذين يعيشون داخل المعركة الإنسانية الكبرى القائمة بين الحق والباطل في القرن العشرين، وإنما الذين سيتناولون هذه الرمزية بالتحليل والتعليل، وهم المؤرخون الاجتماعيون الذين ستنتجهم نهضة محمد الخامس ورمزيته".

وفعلا، تحتل الرمزية مكانة مهمة في تكوين شخصية الأمم، خاصة تلك التي تحرص على الحفاظ على نسبة مهمة من الأصالة في تطورها. فللكثير من الرموز قوة فاعلة تفتقدها مكونات من طبيعة أخرى ؛ ذلك أن الشعوب المتخلفة والمتقدمة على السواء، تولي عادة الرموز أولوية في التأطير والتعبئة. ويضع العديد من الباحثين الرموز على رأس العناصر المكونة للشخصية المتميزة لكل جماعة بشرية. وما تجدر الإشارة إليه، هو أن الرموز من أصناف عديدة، فهنالك القارة والمتحولة، والأصيلة المتأصلة وأخرى مكتسبة، ومحلية وأخرى مستوردة... وتكمن عبقرية محمد الخامس في إدراكه أن وظيفة السلطان لا تنحصر في رئاسة الدولة والتوقيع على الظهائر وتوزيع مصادر السلطة والثروة، وفي الإمامة وما يترتب عنها من الإشراف على طقوس دينية وروحية، وإنما أساسا في إنتاج القيم ونشرها بين الأوساط الشعبية بحيث يجبل عليها المجتمع فتصبح سلوكا يوميا ونبراسا يقتدي به الخاصة والعامة. والحقيقة أن السلطان محمد بن يوسف كان، حتى بداية الأربعينات من القرن العشرين، يفكر ويعمل كما كان يريد أن يفكر ويعمل الفرنسيون. والظاهر أنه حصل انقلاب خلال الحرب العالمية الثانية، إذ انتبه إلى أن المؤسسة

السلطانية التي يتبوؤها أفرغت من جميع العناصر المؤثثة لهيبتها، فلا هو يمثل رمزا وطنيا، ولا هو إمام بالمعنى الحقيقي للكلمة، ولا هو بالقائد السياسي، ولا بالمخطط الاقتصادي والاجتماعي... فمحمد بن يوسف لا يعدو بيدقا في الرقعة التي سطر حدودها الفرنسيون وضبطوا قوانينها.

أدرك السلطان بعد الإنزال الأمريكي ولقاء أنفا وما حصل بينهما من اتصالات ببعض الوطنيين العاملين، أن موازين القوى تغيرت بشكل ملموس، وأن بالإمكان التحرك في اتجاهات مختلفة للاستفادة من الوضع الجديد. ولكن كيف التحرك وهو حبيس قصره ورهين تشريفات مغرقة في التقديس السلبي. ثم إن العموم لا يعرفه، أو لا يعرف عنه سوى بعض الأمور العرضية التي لا يمكن أن تشكل رصيدا سياسيا يشد من عضده في مواجهة ممكنة مع سلطات الإقامة. لذلك نجده انطلاقا من سنة 1942 يبدأ في بناء الجسور مع من اعتبرهم ممثلين عن الشعب، أي الوطنيين. ثم في وقت لاحق مع جماعات ضاغطة من أهمها الفرنسيين الليبراليين والأمريكيين...

انتبه السلطان كذلك إلى أن بنيات العائلة المالكة ظلت لأزمنة جامدة ومكرسة في قوالب متجاوزة. فالأمراء يتم تكوينهم في حلقات مغلقة، بعيدين عن الشعب، لا يخرجون إلا خلال مراسيم رسمية ومغرقة في التشريفات... أي أنهم بعيدين عن هموم الشعب واحتياجاته. لذلك نراه في مؤتمر أنفا يزج بابنه في المناورات السياسية الدولية ويقعده حول الطاولة التي جمعت كبار العالم آنذاك. وفي نفس السياق، دفع بابنته للا عائشة لتكون رمزا لمغرب جديد، أراد له أن يتحرك نحو الأمام دون التفريط في مقوماته الأخلاقية.

في يناير 1942، قام السلطان بتدشين المدرسة المولوية التي وضع حجرها الأساسي في السنة السابقة. وألحق السلطان بقسم ولديه مجموعة من التلاميذ تم انتقاؤهم من جهات مختلفة من المملكة ومن أصول متنوعة. وكانت تلك أول مناسبة يقوم فيها الأمير مولاي الحسن بإلقاء "أول خطاب على الجماهير" (2). وفي نفس اليوم التحق بقسم للإناث يضم بنتيه والعديد من الأميرات ثلة من الفتيات من فئات اجتماعية متنوعة. وأوكل السلطان أمر تكوينهن إلى مجموعة من الفقهاء الورعين ذوي النفوذ الأخلاقي (عبد السلام الشليح أستاذ المادة الإسلامية، ومحمد الركراكي أستاذ المبادئ الأدبية، وعبد الله الجراري أستاذ التاريخ)، فضلا عن فقهاء آخرين (3). ودأب السلطان شخصيا على مراقبة سير الدروس وإبداء الرأي في المقررات وطرق تعليمها (4). وقد حرص

(2) الحسن الثاني (ملك المغرب)، التحدي، الرباط، المطبعة الملكية، ص 40، 1989.

(3) عبد الله الجراري، **شذرات تاريخية من 1900 إلى 1950**، الدار البيضاء، مطبعة النجاح الجديدة، 1976، ص 143.

(4) المصدر نفسه.

على أن لا تتدخل أي من نسائه في شؤون التعليم حتى لا يثير معارضة المحافظين والمحسوبين على إدارة الحماية (5).

وبتاريخ 10 مارس 1942، عقد السلطان اجتماعا في قصره ضم رؤساء قدماء ثانويات الرباط وفاس ومراكش، فضلا عن مندوب المعارف وأعضاء الحكومة، وقد تلخص جدول الأعمال في نقطة واحدة هي "تعليم البنات". وكان كاتب الجلسة عبد الله الجراري الذي أكد في تقريره على أن السلطان في كلمته التوجيهية أعرب عن اعتباره تعليم الفتيات واجبا وطنيا، وأنه مصمم العزم على السير قدما في مشروعه على الرغم من إدراكه بحجم وطبيعة العراقيل الثقافية والمادية (ثقل العادات وحرص العائلات على الحفاظ على شرف وعرض بناتها). وقد أعرب بعض الحاضرين عن آرائهم في الموضوع واتفقوا على مباشرة العمل وفق خطط منهجية "وكان ذلك أخذا بالاحتياط لجانب الفتاة التي كانت هناك وقتئذ جبهة تعارض فكرة تعليمها خاصة توليه الرجل ذلك" (6). وعين السلطان عبد الله الجراري مفتشا وطنيا لتعليم البنات. وللتذكير، فإن أول مدرسة لتعليم الفتيات المسلمات فتحت أبوابها سنة 1931 بسلا، ووجب انتظار سنة 1937 لتشهد مدينة فاس تدشين أول مدرسة خاصة بالبنات.

وفي خطبة ألقاها سنة 1943 بجامع القرويين أفصح السلطان عن خطته الرامية لتعليم المرأة المغربية، وقد اختار هذا المكان المشحون بالرمزية، ليعلن رسميا عن نواياه ويضع الجميع أمام الأمر الواقع فيما يشبه الصعقة النفسية. وقد شرح السلطان أنه لا مناص من تمكين نصف المجتمع من الوسيلة الوحيدة لتحقيق النمو والتقدم. قال السلطان : "هنالك أمر آخر نهتم به كل الاهتمام وهو تعليم بناتنا وتثقيفهن لينشأن على سنن الهدى، ويهذبن بما ينبغي حتى يتصفن بما يتعين أن تتصف به المرأة المسلمة حتى تكون على بينة من الواجب عليها لله ولزوجها وبنيها وبيتها" (7).

يظهر جليا من خلال اختيار السلطان لكلمات وعبارات "تقليدية" اتباع الحيطة والحذر، وهو الأمر الذي جعل الخطاب يندرج في إطار المنظومة السلفية السائدة آنذاك (8). فخطاب السلطان لم يرق للثورية التي كان من دون شك يصبو إليها، وفي ذلك وعيه بصعوبة تحطيم مكونات الذهنية بضربة واحدة، وتفضيله نهج إستراتيجية الزمن الطويل والارتقاء التدريجي. وقد أكدت السيدة زهور لزرق في شهادة لاحقة ما يلي : "كان علينا أن نفهم الأسر والعائلات أن تمكين

---

(5) روم لاندو، **تاريخ المغرب في القرن العشرين**، الدار البيضاء، دار الكتاب، 1963، ص 255.

(6) **المصدر نفسه**، ص 164.

(7) ذكره عبد الحق المريني، **دليل المرأة المغربية**، الرباط، دار نشر المعرفة، 1993، ص 15.

(8) فاطمة الزهراء أزرويل، **المرأة في الخطاب السلفي بين الاشراق والارتداد**، في فاطمة المرنيسي (تحت إسراف)، **المرأة والسلطة**، الدار البيضاء، الفنك، ص 15-31.

بناتهم من التعليم لا يعني خروجهن إلى الشارع، كانت المهمة صعبة وتتطلب وقتا طويلا". وقد عقب أحد الحاضرين وينتمي "للبرجوازية الفاسية" على كلام السلطان بعبارة "أفعى ونسقيها السم"، فرد عليه صاحب الجلالة بحكمة ولباقة : "إن البنت ليست بأفعى، وأنتم ونحن وهم لا تقبل أن نكون أبناء أفعى، فمن البنات أمهاتنا وأخواتنا وبناتنا. وعلى فرض أن الفتاة كذلك، فالعلم لم يكن أبدا سما، بل هو دواء يحفظ من السموم" (9). وللتأكيد على حزمه، أشار السلطان في خطاب العرش في نفس السنة للقضية ذاتها : "إن الأمة بمثابة جسد ثري، وليس ممكنا تطوير نصف الجسد وترك النصف الآخر ينوء تحت عبء الأمراض والعجز. إن الإصلاحات التي لا تشمل إلا نصف الجسد، إصلاحات غير مجدية، ولن تقودنا إلا إلى الفشل لو نحن تركنا أمهات جيلنا الجديد على ما هن عليه من جهل".

ومن دون شك، حقق خطاب السلطان وقعا مباشرا على الدوائر الوطنية. ففي سنة 1944، حرص الوطنيون على أن توقع السيدة مليكة الفاسي على وثيقة المطالبة بالاستقلال، كما أن حزب الاستقلال أسس خلية نسائية أطلق عليها "أخوات الصفا"، ومن أهم شعاراتها "محمد بن يوسف أب النهضة". وكانت أول مبادرة قام بها السلطان في موضوع تعليم البنات، هي إقدامه في أكتوبر 1945 على تدشين مدرسة للبنات بقرب حي الأحباس بالرباط. منذ ذلك التاريخ، ترك أمر رعاية تعليم البنات للأميرة للا عائشة لتسهر شخصيا عليه. وتجدر الإشارة إلى أنه في نهاية سنة 1946، كان عدد التلاميذ المسجلين في المدارس الابتدائية الإسلامية 7000، خمسهم بنات. وفي سنة 1947، كانت للا عائشة ما تزال مراهقة، والظاهر أنها حين تدشين أول مدرسة بسلا اعترتها أحاسيس الارتباك والتخوف. وقد سعى السلطان إلى تحميلها المسؤولية وأكد لها في كلمته التوجيهية أن يستوجب عليها أن تكون في مستوى التحدي. وللتذكير، فمدرسة سلا أسسها الحاج أحمد معنينو بدعم من وطنيي المدينة الذين كانوا على اتصال مباشر بالسلطان. وقد أنشد محمد حجي بالمناسبة قصيدة جاء فيها :

نجم الأميرة قد تألق في سما التحرر يلمع ساطع الهالات

ومهما يكن من أمر، فالسلطان ظل يشدد على أن تحتل المواد الإسلامية حصة الأسد في البرامج المخصصة للبنات. وعليه، نجده في هذه الفترة المتقدمة يحرص على أن تلم التلميذات بأمهات الكتب الدينية. ففي سنة 1946، أهدى ابنته كتاب المكفر المصري محمد هيكل المعنون "محمد"، والذي يحكي بطريقة عصرية سيرة الرسول الكريم. ومن دون شك، فالسلطان كان يسعى إلى أن يؤدي العلم العصري إلى تثبيت الإيمان والاقتداء والتصميم مع المجاهدة.

(9) عبد الحق المريني، نفس المصدر، ص 15.

وكانت الحلقة الأكثر أهمية في مسار للا عائشة هي مشاركتها في الرحلة التاريخية التي قام بها السلطان لطنجة. فخطاب الأميرة وهي ترتدي زيا عصريا محتشما شكل لحظة مهمة حيث بلغت الرمزية أقصاها، فللا عائشة سندت ولي العهد في نشر مبادئ جديدة وقيم عصرية كفيلة برسم سبل جديدة للتطور والوحدة الوطنية (10). للإشارة، فالأميرة خطبت بلغة عربية فصيحة، وكانت لها تعقيبات بالفرنسية والانجليزية، وشبعت كلماتها بالحرص على المثل العليا والدأب على الانفلات من عقلية الكسل والتواكل وترشيد الطريق أمام الأجيال وفق خطة رشيدة تضمن الرقي من دون التفريط في مقومات الشخصية المغربية. وقد ورد في ختام خطاب الأميرة : "وسيدنا ينتظر من جميع نساء المغرب أن يواظبن في الجد في التعلم والاجتهاد والرقي، إذ من خير مقياس لمدى نهضتنا وحضارتنا وأفضل ضامن لتوالي صعودنا وارتقائنا".

وقد كان للحدث أثر كبير على الأوساط الوطنية ؛ فعلال الفاسي أكد أن الخطاب حقق أثرا "عميقا في نفوس الحاضرين، وأيقن الكل أن العائلة المالكة، مصممة عزمها على السير بالبلاد في معارج الرقي والكمال" (11). وعليه، رفعت الأوساط الوطنية من قيمة ما جاء في الخطاب عبر الترويج للأفكار الواردة، وكذلكم إحاطة الأميرة بتقدير خاص حيث حرصوا على أن تحاط خريجاتها بالاهتمام والاحتفالية. ومنذ ذلك التاريخ، لقبت للا عائشة "بأميرة النهضة". وقد لخص محمد رشيد مولين التأثير المباشر لشخصية الأميرة كما يلي :

"لو اطلع الناس على حالة المرأة قبل الحملة التي شنتها أميرة النهضة في سبيل تحرير المرأة المغربية، لعدوا من قبيل المعجزات ما أنجزته الأميرة بأقوالها وأفعالها سائرة بالشبيبة النسوية المغربية على الطريق التي سارت فيه زعيمات النهضة النسوية... وبهذه النقلة النسوية الرفيعة التي أحدثت في أوساط النساء المغربيات شبه ثورة على التقاليد البالية" (12). وقد ارتفعت وتيرة تحركات الأميرة للا عائشة بين الأوساط النسائية خاصة الأنشطة المرتبطة بالتعليم، حيث قامت بتدشين مجموعة من المدارس، كما أنها تردد في جميع المناسبات ضرورة تأسيس وحدات تعليمية خاصة بالفتيات. ففي سنة 1949، أذاعت بيانا دافعت فيه عن الحق في التعليم والمشاركة في الحياة العامة، وأعقبته بيانات أخرى برهنت فيها على أنها "خطيبة محنكة ومذيعة شعبية" (13) .

---

(10) محمد الرشيد مولين، نضال ملك، صاحب الجلالة سيدي محمد بن يوسف : المعركة من أجل الاستقلال، الرباط، المطبعة الملكية، ص 66.

(11) علال الفاسي، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، طنجة، مطبعة عبد السلام جسوس، 1948، ص 306.

(12) محمد رشيد مولين، نفس المصدر، ص 67.

(13) روم لاندو، محمد الخامس منذ اعتلائه عرش المغرب إلى يوم وفاته، بيروت، منشورات دار الآفاق الجديدة، 1979، ص. 48.

وفي مواجهة سعي الوطنيين لاستغلال أنشطة الأميرة وإعطائها قيمة مضافة حتى يتم تجنيد النساء وراء العرش ضد الاستعمار، فإن هذا الأخير والقوى المتحالفة معه لم تكن تردد في المناورة لتلطيخ صورة الأميرة، عبر الترويج لأخبار تفيد مروقها وزيغها على الطريق السوي الذي ترسمه التقاليد والأعراف. فسلطات الحماية اعتبرت نداءات الأميرة للتحرر "خطرا"، في حين كانت للباشا الكلاوي مآخذ عديدة على بنت السلطان، فهو في العديد من المناسبات استعملها للنيل من أبيها والوطنيين. ونفس الموقف اتخذه الشريف الكتاني ومجموعة من الزوايا التقليدية (14). وستزداد شعبية الأميرة خلال سنوات النفي، إذ أضحت أحد أهم رموز المقاومة والوقوف إلى جانب الأسرة الملكية. فالنساء خاصة بعد الترويج لأسطورة رؤية السلطان في القمر، كن يؤكدن على أن جلالته كان محفوفا بابنه مولاي الحسن وابنته للا عائشة. وقد حبكن العديد من القصص حول الحالة الصحية للسلطان والعناية الخاصة التي يلقاها منها، مدى تأثيرها عليه في الاتجاه الإيجابي بدعمه معنويا. وتدل مجموع الروايات على أن نساء المغرب اعتبرن أنفسهن أخوات للأميرات في المحنة، من الواجب دعمهن عبر الصلوات. وما يؤكد هذه المسألة هو الوقع الذي أحدثته ولادة للا أمينة التي اعتبرتها المغربيات بنتا للجميع، ورمزا للأمل والانعتاق والوعد بغد أفضل. وبعد انتهاء المحنة وعودة العائلة الملكية من المنفى، كان لنزول الأميرات سلم الطائرة رفقة السلطان وأبنائه، دلالات كبيرة. فالخطاب الذي سعى أبو الأمة إلى تمريره هو أن معركة البناء تتطلب تضافر جهود الرجل والمرأة، وأن مغرب المستقبل يعطي للمرأة الحقوق التي يضمن تحررها ويحقق العدالة الاجتماعية.

وإجمالا، أولى السلطان محمد بن يوسف أهمية كبيرة لتعليم الفتيات، فهو اعتبر تعليمها تعليما منهجيا ورصينا كفيل بتعليم الأجيال من دون أن يؤدي هذا التعليم إلى نبذ التقاليد (15) . وقد أوجزت الباحثة المغربية غيثة بلخياط سيرة السلطان كما يلي : "إن المغرب يعطي نموذجا فريدا فيما يتعلق بتطور المسألة النسائية. فهو البلد العربي الوحيد الذي أقدم فيه رئيس الدولة على أخذ المبادرة عبر قرارات رمزية وأخرى سياسية إلى المطالبة بإعادة صياغة القيم المتعلقة بالمرأة. سلطان المغرب هو الزعيم العربي والإسلامي الوحيد الذي أزال الحجاب عن ابنته ودفع بها إلى ريادة حركة تحرر المرأة" (16) .

د. حنان السقاط

جامعة فاس-المغرب

(14) Bessis S. et Belhassen S., **Femmes au Maghreb : L'enjeu**, Paris, J.C. Lattès, p.252.

(15) عبد الرحمان جمجامة، **التعليم في الخطاب الملكي من 1956 إلى 1999 فضل أكبر على جيل الاستقلال**، 1999.

(16) El Khayat Bennani Ghita, **Le monde arabe au féminin**, Paris, L'Harmattan, 1983, p. 156.

النص الأول :

"نحن يا مولانا (المهدي بنونة وعبد الرحمن أنكاي) نعرف الكثير عن الفقهاء الأجلاء الذين كانوا يلقنونك العلم ولكننا لا نعرف من هو أستاذ جلالتكم في الوطنية. فهل تتكرمون بإخبارنا عنه"، نظر إلينا جلالته والابتسامة تعلو محياه وقال : "رغم أنكم تعلمتم في جامعات أوروبية حديثة فأنا لا أشك في قوة تدينكم ولذلك سأروي لكم هذه الواقعة لتعلموا من هو أستاذي في الوطنية. بعد اغتصاب المعمرين الفرنسيين لمياه بوفكران في مكناس سنة 1937 وقعت اضطرابات عمت المغرب وامتدت يد العدوان الفرنسي إلى كثير من الأبرياء من أبناء الأمة الذين وقفوا للدفاع عن حقوقهم وأمر المقيم العام بسجن ونفي عدد من الزعماء وفي مقدمتهم سيدي علال الفاسي الذي نفي إلى الغابون وسيدي محمد بن الحسن الوزاني الذي نفي إلى الصحراء المغربية. وواجهت المقيم العام نوغيس وطلبت منه أن يرفع الظلم عن رعيتي بصفتي أميرا للمؤمنين واصطدمت معه في نقاش حاد أدى إلى أزمة بيننا. في تلك الليلة وجدتني محتارا فيما سأفعل بعد هذا وعد صلاة العشاء استخرت الله تعالى وصليت ركعتين وقرأت ما تيسر من كتاب الله العظيم ونمت.

ورأيت في المنام أنني أجلس في ضريح مولاي إدريس الأكبر بزرهون بجانب المحراب وظهري للقبلة والمصحف مفتوح أمامي عند الآيات التي تلوتها قبل النوم فإذا بي أرى والدي يقف أمامي وأنا أعرف أنه وينصحني بالتروي والحذر وما فتئ أن ظهر إلى جانبه شخص آخر وسيم الطلعة عريض المنكبين يشع النور من وجهه خاطبني بلهجة الآمر ويقول إن حقوق المسلمين أمانة في عنقك وأنت أمير المؤمنين فدافع عنه واصبر على ما يصيبك من شدة وسينصرك الله مادمت تقف صامدا دفاعا عن شعبك. وما أن اختفى الشخص الثاني حتى أجهش والدي بالبكاء وقال يا بني لقد سمعت ما قاله لك رسول الله صلى الله عليه وسلم. أفقت من منامي وكان موعد الفجر قد أزف فتوضأت وصليت وحمدت الله على هذه الرؤيا العظيمة فقد قال صلى الله عليه وسلم "من رآني في منامه فقد رآني حقيقة".

المصدر : المهدي بنونة، "ذكريات ووقائع مع المغفور له الملك المحرر سيدي أمير المؤمنين محمد الخامس طيب الله ثراه"، **محمد الخامس الملك الرائد** (ندوة دولية)، جمعية رباط الفتح للتنمية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والبيئة، 1987، ص 110.

النص رقم 2 :

"يسعى سيدي محمد بن يوسف مستقبلا إلى التخلص من وضع "الصنيعة" الطيعة في أيادي فرنسا، وأن لا يقتصر على لعب دور الزعيم الروحي للدولة الشريفة. فهو يتطلع إلى أن يسوس فعليا، وأن تتحصل لديه يوما بعد يوم مجالات إضافية للاستقلالية الكاملة، يتمكن انطلاقا منها من

التحرك من دون مراقبة ولا إكراهات. وللوصول إلى هذه الغاية، يستعمل بمرونة وذكاء مجموعة من الأساليب -بعضها داخلي والآخر خارجي- يرمي من وراءها توحيد شعبه وجعله كتلة وراءه. إن السلطان لا يزعجه أن يتم هذا التطور على حساب سمعة فرنسا والأدوار التي يقوم بها ممثلوها".

المصدر: Ministère des Affaires étrangères (France)/Maroc 1944-1955 (12 Le Sultan : 7 octobre 1944-Décembre 1946, G. Puaux à G. Bidault : S.M. Le sultan, 3 novembre 1945.

النص رقم 3 :

"...هنالك أمر آخر نهتم به كل الاهتمام وهو تعليم بناتنا وتثقيفهن لينشأن على سنن الهدى، ويهذبن بما ينبغي حتى يتصفن بما يتعين أن تتصف به المرأة المسلمة حتى تكون على بينة من الواجب عليها لله ولزوجها وبنيها وبيتها"، ذكره عبد الحق المريني، **دليل المرأة المغربية**، الرباط، دار نشر المعرفة، 1993، ص 15.

النص رقم 4 :

في رده على رأي أحد علماء فاس في موضوع تعليم المرأة" والذي أوجزه في مقولة "أفعى ونسقيها سما"، قال السلطان : "إن البنت ليست بأفعى، وانتم ونحن وهم لا نقبل أن نكون أبناء أفعى، فمن البنات أمهاتنا وأخواتنا وبناتنا. وعلى فرض أن الفتاة كذلك، فالعلم لم يكن أبدا سما، بل هو دواء يحفظ من السموم" **المصدر نفسه.**

النص رقم 5 :

"إن الأمة بمثابة جسد ثري، وليس ممكنا تطوير نصف الجسد وترك النصف الآخر ينوء تحت عبئ الأمراض والعجز. إن الإصلاحات التي لا تشمل إلا نصف الجسد، إصلاحات غير مجدية ولن تقودنا إلا إلى الفشل لو تحن تركنا أمهات جيلنا الجديد على ما هن عليه من جهل".

خطاب العرش لسنة 1945.

النص رقم 6 :

فتاة المغرب الأقصى سلاما أقدمه لمعنـــــاك احتراما
فتاة المغرب الأقصى تعـالي فهذا الفجر قـد طرد الظلاما
فتاة المغرب الأقصى أجدي وسيري وانفضي عليك الغياما
وربي جيلنا جيلا حـــديثا يعيد لعصرنا مـــجدا تراما
وكوني قدوة الأخـلاق فينا ففي الأخلاق غزك قد أقامـا

محمد بن هاشم العلوي/نونبر 1947

المسألة النسائية في المغرب
أفق التغيير ورهان التنمية

د. جليلة السمري
كلية الحقوق مراكش- المغرب

مع التحولات العميقة التي تعرفها المجتمعات الحديثة، انخرطت المرأة في ديناميات التغيير باعتبارها جزءا من الكيان الاجتماعي. لكنها بقيت متكيفة مع المنظومة الاجتماعية التي تشكل رأسمالا رمزيا مشتركا، فعملت من منطلقي المماثلة والملاءمة على تكريس العلائق الاجتماعية والحفاظ على استمراريتها. وانطلاقا من المتخيل الاجتماعي الذي يكرس نمطية الأدوار الاجتماعية، أصبح ضروريا التفكير في إحداث تغييرات جذرية في منظومة التمثلات الموجودة. من هذا المنطلق انبثقت الحركات النسائية الهادفة إلى إعادة تقسيم الوظائف والأدوار بين الجنسين. لكنها اصطدمت بوجود قاعدة قيمية مرتكزة على الرأسمال الرمزي الذي تتمتع به الهيمنة الذكورية. ومقابل طبيعة هذه البنيات المادية والرمزية للحقل الاجتماعي، يبقى إدماج المرأة في نماذج واعية ومستقلة للنظام الاجتماعي مطلبا أساسيا لدى الحركات النسائية.

هذا التغيير في النظام الاجتماعي، لن يبقى بمعزل عن ردود الفعل بين مختلف الفاعلين، انطلاقا من الاستراتيجيات التي تم تحديدها وتبنيها على أسس مرجعية. سواء كانت مرجعيات دينية أو مرجعيات إيديولوجية. فكل تغيير يسوق وراءه في غالب الأحيان موجات احتجاجية. ويتطلب لقبوله من المجتمع أن يمرر بالتدريج على فترات وأن يكون مقنعا من حيث حفاظه على الحس المشترك وعلى الرموز والتمثلات الاجتماعية السائدة. وفي هذا الصدد عرف المغرب مجموعة من التغيرات الاجتماعية التي ترمز إلى حركة المجتمع المدني. هذه التغيرات لم تشكل قطيعة مع الرأسمال الرمزي المشترك المتمثل في العقيدة الإسلامية، فالمطالب التي نوقشت وتمت المناداة بتحقيقها، أدرجت داخل ومن منطلق الاجتهاد في فهم مقاصد الشريعة الإسلامية.

وشملت الإصلاحات الاجتماعية في جزء منها المنظومة التربوية، التي تناولت إشكالية محاربة الأمية في محاولة لإدماج جميع مكونات المجتمع في مسلسل التنمية خاصة النساء. هذا التصور الجديد للسياسة الاجتماعية تم تدعيمه بمجموعة من الإصلاحات التشريعية ومن بينها مدونة الأسرة.

فلإعادة تأهيل مؤسسة الأسرة باعتبارها النواة الأساسية للمجتمع، وضمان استقرار مؤسسة الزواج في ظل علاقة التكافؤ والمساواة والعدل والمعاشرة بالمعروف، مع تمكين المرأة من حقوقها في إطار احترام مقاصد الشريعة الإسلامية ومقتضيات المواثيق الدولية، تم تبني قرار إصلاح نظام الأسرة انطلاقا من قانون مدونة الأسرة. ومن أبرز التعديلات التي جاءت في هذا السياق، جعل مدونة الأسرة بأكملها قانونا عاديا من ضمن كل القوانين الوضعية الأخرى، ومن اختصاص البرلمان مناقشتها، وهذا ما يرفع عنها طابع القداسة.·وهذا المشروع جاء حسب تصورات وآراء الحركات النسائية لإنصاف المرأة وصيانة الأسرة وحماية حقوق الطفل. وبُرر من طرف مؤيديه بأنه ظل مرتبطا بالثوابت الشرعية الراسخة في مجال العلاقات الأسرية وتوظيف آلية الاجتهاد لإيجاد الحلول الملائمة للمشاكل المطروحة، من منطلق أن الإسلام صالح لكل زمان ولكل مكان وأنه حيثما مصلحة الأمة فثمة شرع الله (1).

وتتداخل مجموعة من العوامل المؤثرة في تحديد وتفعيل الوضعية القانونية والاجتماعية للمرأة حيث يختلط ما هو سياسي بما هو ديني. وكل إرادة إصلاح تجد نفسها بين اتجاهين مرجعيين قد يبدوان في بعض الأحيان متناقضين وهما: النموذج الإسلامي والنموذج الغربي المستقى من الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان بصفة عامة وحقوق المرأة بصفة خاصة (2). وقد اعتمد في تعديل المدونة على المرجعية الدينية، مع استحضار مسألة الاجتهاد والتركيز على مقاصد الشريعة الإسلامية، التي تتضمن في جوهرها الصالح العام المتمثل في التكيف مع متطلبات وحاجيات المجتمع. ومن هذا المنطلق فتكييف الموروث الديني مع مستجدات العصر وضرورات الحياة، يتطلب الانخراط في سياق التغيير برؤية انفتاحية تنطلق من غاية عدم تعارض النقل مع العقل.

وتثير مسألة العقل والنقل في تكييف الموروث الديني مع ما هو حداثي، علاقة وظيفية متبادلة تتعلق بدور العقل في فهم وتطبيق الوحي، ودور الوحي في توسيع مدارك ومدارات العقل ومصادر معرفته. ومن هذا المنطلق فالتعديلات التي تلحق نصوصا قانونية مستقاة من تأويلات واجتهادات الفقهاء هي من قبيل استعمال العقل في النقل واستحضار لمقاصد الشريعة الإسلامية دون وجود تعارض بين المصدرين لأن التأويل عمل عقلي يحيل على الاستقراء واستحضار الاجتهاد بالمدلول الديني.

---

(1)- المدونة الجديدة للأسرة القانون رقم 03-70 ، منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، الطبعة الأولى، العدد 95 ، 2004 ص 108-112.

(2) A. Elhajjami : « l'option de l'Ijtihad dans la reforme de la condition juridique de la femme au Maroc » in *les Femmes entre violence et stratégies de liberté. Maghreb* et Europe du sud, Editions Bouchene, Paris, 2004.

ويبقى السؤال المطروح هو : ما هي إمكانات تحقيق انسجام بين مقتضيات الشريعة ومستجدات العصر ؟ ذلك لأن التغير والتحول يشكلان أهم مميزات الحداثة، ويستلزم التغيير مراجعة القوانين وملاءمتها مع متطلبات الحياة الاجتماعية. وفي سياق التغيير تثير القضايا الاجتماعية ذات الارتباط بالتشريعات الدينية جدلا كبيرا. يتراوح بين مؤيدين ومعارضين لفكرة التعديل للقوانين المنظمة لها. وتأتي القضايا المتعلقة بالمرأة ونظام الأسرة ضمن أهم القضايا التي يدور حولها النقاش.

حيث انقسمت التيارات التي تناولتها إلى اتجاهين: محافظ وحداثي. وكلا الاتجاهين ينظران إلى التغيير من زاويتين مختلفتين: الأول يرى التغيير في ظل الاستمرارية، والثاني يرى التغيير بموجب القطيعة مع الماضي والتراث الذي هو من خلق وإبداع أناس في زمن معين، تغيرت المقاصد من الأحكام التي تبنوها وابتدعوها من منطلق اجتهاداتهم وفهمهم للشريعة. ومن الملاحظ في هذا الإطار، وجود اختلافات نظرية عميقة في ما يتعلق بموضوع حقوق المرأة: ففريق من الباحثين يدعو إلى التحرير الكامل والمساواة المطلقة، في حين يتحفظ آخرون ويعتبرون وضعية المرأة خاضعة لتشريعات ثابتة لا يمكن المساس بها أو إلحاق أي تعديل عليها. هكذا تراوحت الآراء بين مؤيدين ومعارضين للمسألة النسائية من حيث تطوير التشريع وملاءمته مع التحولات الحاصلة في العالم. وقد يبدو ضروريا الإشارة إلى التطور التاريخي للمسألة النسائية، في صيرورتها التكوينية كحركة اجتماعية احتجاجية، للانتقال إلى مرحلة التغيير الذي عرفته في الآونة الأخيرة والذي أسفر عن انبثاق مدونة الأسرة.

1 – من مؤسسات المجتمع السياسي إلى تنظيمات المجتمع المدني:

قبل سنوات الاستقلال، كانت المرأة تعيش إلى جانب الرجل مسيرة النضال ضد الاحتلال. فاقتحمت مجال العمل المسلح وابتدأ الحضور النسائي يصبح واقعا معاشا في المغرب.

لم تبرز قضية المرأة كمعطى اجتماعي موجب للتفكير إلا بعد الاستقلال بسنوات، لأن الاهتمام من طرف مختلف النخب الوطنية كان موجها نحو النضال من أجل التحرير. ولم يكن المجال مفتوحا للانشغال بالقضايا الاجتماعية على اعتبار أن القضية الأولى هي استعادة السيادة. ووجدت المسألة النسائية خلال السنوات الأولى من الاستقلال نفسها في زاوية من القضايا الأساسية التي شكلت محور استراتيجية الدولة. فمن جهة كان الصراع نحو السلطة صراع شرعية وإيديولوجية، قلص من اهتمام الفاعلين بالقضايا الاجتماعية ووجه تركيزهم نحو تثبيت المواقع السياسية.

مع ذلك فالعمل النسائي في السنوات الأولى للاستقلال لم يكن مفرغا من أي محتوى. فالبداية الأولى كانت من منطلقات اجتماعية (أعمال الخير وجمع التبرعات). غير أن هذا الجانب الذي

شكل أهمية من حيث البحث عن الذات والدعامات. لم يكن كافيا لخلق حركة نسائية قوية لإحداث تغييرات عميقة أو تأثيرات على المشرع لإصدار نموذج من القوانين تتعلق بتنظيم العلاقات الأسرية. ومن هذا المنطلق الذي يكرس فراغ الحقل الاجتماعي من فاعلين مركزيين يشكلون كتل ضغط، بدت مسألة التشريع في مجال المرأة والأسرة خاضعة لمنظور أحادي. واعتبرت مجالا محفوظا يدخل ضمن اختصاصات إمارة المؤمنين التي توجه الحقل الديني وتحدد مرجعياته.

في هذا الصدد أحيلت مهمة وضع المدونة، على لجنة ملكية مشكلة من خريجي القرويين بتاريخ 17 غشت 1957. وقد يبدو من تركيبة اللجنة ومن المذكرات الإيضاحية الصادرة عن مقررها، أنه يتعلق بمجال لا يسوغ فيه الاجتهاد، إلا في حدود توجيهات ومقاربات أعضاء اللجنة، التي بدورها لم تستطع أن تنحو بعيدا عن المذهب المالكي. فلم يكن مقرر اللجنة الذي ضمّن كتابه النقد الذاتي أفكارا حول تحرير المرأة وإلغاء التعدد أكثر مرونة عند التطبيق أي عند اعتماد نصوص المدونة. وبين العالم المفكر ورجل السياسة المتحزب وجد زعيم حزب الاستقلال نفسه أمام مفارقة بين كتاباته النظرية والتزاماته السياسية التي تفرضها استراتيجيات القصر والحزب. ورغم أن هذا القانون أعقبته مجموعة من المحاولات التعديلية الهادفة إلى إحداث تغييرات على إثر متطلبات وحاجيات المجتمع لمواكبة التحولات التي عرفتها الأسرة، إلا أنها عرفت في مجملها جملة من الإخفاقات التي كرست هيمنة التيار المحافظ على الحقل الديني والتشريع في مادة المدونة.

لم تبق المسألة النسائية رهينة مسار خطي موحد، رغم سيطرة الاتجاه المحافظ على مجال التشريع في مادة الأحوال الشخصية، فقد دخلت معترك الأحزاب السياسية، وخصوصا مع بروز الاتجاهات التقدمية التي جعلت من القضية رهانا سياسيا يتعلق بتمكين المرأة وتحسين وضعيتها انطلاقا من مجموعة من الخطوط الإستراتيجية التي رسمها الاتحاد التقدمي النسائي في لقاءاته ومؤتمراته ويستنتج من مسار الحركة النسائية أنها ظلت مرتبطة بالأحزاب السياسية منذ بروزها كحركة اجتماعية، ولم تستطع أن تخلق هوية مستقلة إلا خلال عقد الثمانينات التي بدأت معه العلامات الأولى لتيار نسائي موحد يحمل مشروعا اجتماعيا حداثيا، يبتدأ من التصور الجديد لمدونة الأحوال الشخصية. وقد تحولت المنظمات النسائية في بداية التسعينات، من العمل المتفرق إلى العمل الموحد لتدبير ملف مدونة الأحوال الشخصية بشكل إيجابي يكسبها القوة الضاغطة على السلطات وذلك بتكوين مجلس التنسيق لتغيير المدونة وانطلقت خلال هذه الفترة حملة المليون توقيع التي نظمها اتحاد العمل النسائي، والتي عرفت مجموعة من الاعتراضات المنظمة (3).

---

(3) Z. Daoud : *Féminisme et politique au Maghreb, sept décennies de lutte*, Editions EDDIF , 1996, p. 330.

لم تكن المسألة النسائية بما تثيره من حساسيات على المستوى الدولي والوطني في معزل عن اهتمامات واستراتيجيات المؤسسة الملكية. فقد اعتبر الخطاب الملكي لـ29 سبتمبر 1992 قضية المرأة، قضية الملك الأولى وسيتولى الدفاع عنها بنفسه، ولن يسمح باستعمالها كدعاية انتخابية. وفي هذا الصدد طلب الملك من الجمعيات النسائية أن تتقدم بمطالبها إليه. وقرر عرضها على لجنة علمية مكونة من الفقهاء ورجال القانون التي ناقشت هذا الملف المطلبي وقدمت مجموعة من الاقتراحات في شكل تعديل لبعض فصول المدونة ثم صدر الظهير بمثابة قانون رقم 1.93.347 بتاريخ 10 سبتمبر 1993 بتغيير وتتميم بعض فصول المدونة (4).

وكان لزاما على الحركة النسائية انتظار مبادرة ملكية جديدة، تمثلت في تعيين لجنة استشارية لمراجعة المدونة سنة 2001، إلا أنها لم تتوصل إلى توافقات في هذا المجال. ومع تصاعد مطالب الحركة النسائية بالتعجيل بإصلاح المدونة، كون الملك لجنة استشارية ثانية سنة 2003 مع تحديد الخطوط المرجعية لاشتغالها.

قد يتضح مما سبق أن المسألة النسائية أصبحت رهانا سياسيا ينسحب فيه المجال المحفوظ على كل المجالات. لكن خروج القضية النسائية من الإطار المحلي إلى الإطار الدولي أعطاها بعدا آخر. فأهم متغير في المسألة النسائية هو ربطها بمجال حقوق الإنسان والاتفاقيات الدولية. وهذا ما دعمها كاستراتيجية مركزية لم تبق رهينة التوافقات السياسية بين مختلف الفاعلين، ولكن انطلقت إلى أبعد من ذلك وهو الانخراط في مسلسل التنمية الذي يتطلب من الدولة دعمه وتشجيعه انطلاقا من الاتفاقات والمعاهدات الدولية التي وقعت عليها. ولا يمكننا إغفال معطى أساسي وهو أن مسألة الوعي الذاتي بالقضية النسائية هو في حد ذاته نقلة نوعية في التاريخ النضالي للحركة النسائية. لكن تنامي الجمعيات النسائية وتطوير آليات اشتغالها، كان له الفضل الكبير في بروزها كقوة ضاغطة وكفاعل مركزي في الحقل التشريعي المتعلق بالأحوال الشخصية.

وقد تكرس هذا الحضور القوي للمنظمات النسائية من خلال مطالبتها بتفعيل مقتضيات مؤتمر بكين سنة 1995، والتي تنص على اتخاذ إجراءات وتدابير عملية لمواجهة الميز الجنسي وإسقاط الحيف على النساء بإقرار المساواة القانونية بهدف إدماج المرأة في التنمية وفي سياق التحولات التي عرفتها قضية المرأة، ومن خلال مجموع النقاشات التي أثارتها هذه المسألة التي تهم النسيج الاجتماعي، اتخذت مطالب الحركات النسائية مسارا أكثر جدية مع صعود حكومة التناوب التي دعمت أفكارها وتصوراتها، خصوصا وأن هذه الحكومة أخذت على عاتقها من

---

(4) م. الشافعي، قانون الأسرة المغربي بين الثبات والتطور، سلسلة البحوث القانونية، ط1، المطبعة الوطنية، مراكش 2004، ص 35.

خلال تصريحاتها إدماج المرأة في التنمية وتشجيع المرأة القروية، لأن تنمية المرأة هي تنمية للمجتمع ككل.

ومع ذلك فالخطوات المتخذة في هذا الإطار بقيت خاضعة للمراقبة سواء من رواد التيار المحافظ الذين عملوا على تعبئة شرائح عريضة من المجتمع من منطلق المرجعية الدينية، لمنع تطبيق الخطة الوطنية لإدماج المرأة، أو من طرف أعلى سلطة في البلاد التي تستمد شرعيتها من المنظومة الإسلامية والتي لا يمكن تجاوزها، انطلاقا من قاعدة عدم تحريم ما حلل الله وعدم تحليل ما حرم الله. ما هي إذن الحدود التي رسمها المشرع لقضية المرأة ؟ وما هي مساحات الاجتهاد التي فتحت أمام واضعي مشروع إصلاح نظام الأسرة؟

2- قضية إدماج المرأة في التنمية: جدلية التقليد والتحديث :

عملا على تطبيق الالتزامات الدولية، وبعد مجموعة من التوافقات التي توصلت إليها المنظمات مع حكومة التناوب، انبثقت الخطوط العريضة لمشروع تقدمت به كتابة الدولة المكلفة بالرعاية الاجتماعية والطفولة والأسرة، وهو "مشروع الخطة الوطنية لإدماج المرأة في التنمية" التي أُعلن عنها في 19 مارس 1999. وقد عرف المجتمع المغربي انقساما واضحا حول الإصلاحات التي اقترحت من أجل تغيير وتعديل وضعية المرأة واندماجها في السيرورة التنموية. فسادت حالة توتر شديد بين مختلف الفاعلين الاجتماعيين.

فمناصرو الخطة حددوا أهدافها الأساسية في النهوض بالوضعية الاجتماعية والاقتصادية للمرأة، وتحسين الوضع القانوني، والقضاء على جميع أشكال التمييز، ووضع سياسة فعالة للصحة الإنجابية، وإدماج النساء في التنمية الاقتصادية عبر تشجيع الاندماج المهني، وتقليص الفقر وأوضاع الاستغلال وعدم الاستقرار التي تعيشها النساء (5). وفي حين يؤاخذ معارضو الخطة عليها اعتمادها نهجًا أوروبيًا، و تمويلها من جهات أجنبية، وتبنيها لخطة دولية، وابتعادها عن مبادئ الشريعة الإسلامية وتعاليمها، خاصة في قضايا الطلاق والتعدد والولاية في الزواج.

وفي هذا الإطار عبرت اللجنة العلمية التي شكلتها وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، عن موقفها السلبي مما احتوته الخطة، ويتعلق بمدونة الأحوال الشخصية. وأصدرت هذه اللجنة تقريرًا وافيًا يبين وجوه مخالفة الخطة لتعاليم الشريعة الإسلامية، وخاصة اجتهادات المذهب المالكي كما هي في مدونة الأحوال الشخصية. أفرزت هذه المرحلة ردود فعل على مستوى الحركات النسائية،

---

(5) - M. S. Saadi : « l'expérience marocaine d'intégration de la femme au développement », Doc. Web PDF.

التي اعتبرت هذه التقارير نابعة من الاتجاه المحافظ الذي يرفض التغيير ويرفض الاندماج في مشروع الحداثة المقترح وعلى هذا الأساس برز للوجود تنظيمان مركزيان :

- الجبهة من أجل حقوق المرأة ؛
- وشبكة دعم خطة إدماج المرأة في التنمية.

ويمكننا الوقوف على الخطوط الرئيسية التي جاءت بها الخطة والتي تتمثل فيما يلي :

1- إشراك النساء في التعليم ؛

2- إنماء الصحة الإنجابية ؛

3- الاندماج في التنمية الاقتصادية.

4- التمكين الذاتي للنساء :

وبالنسبة للمحاور محل النقاش في المدونة، فتعلق الأمر بالولاية في الزواج ومسطرة التطليق القضائي، منع التعدد، رفع سن الزواج إلى 18 سنة، وتوحيد سن الحضانة بالنسبة للجنسين 15 سنة، توزيع الممتلكات بين الزوجين في حالة الطلاق وتمكين القاضيات من البث في مجال التوثيق... يؤكد في هذا الإطار كاتب الدولة المكلف آنذاك بإعداد مشروع الخطة الذي تضمن 215 إجراء موجها للتأهيل الشامل للمرأة، على أن هذا المشروع هو نتاج إخفاق السياسات العامة السابقة في هذا المجال وعجزها عن تناول القضية النسائية في جوهرها المتمثل في اعتبارها أولوية سياسية واستراتيجية للتنمية ولتحديث البلاد. ففشل هذه السياسات العامة حسب معد الخطة هو نتيجة لمحدودية تصورات التكنوقراط للمشاكل المتعلقة بالتنمية الاجتماعية، بعيدا عن استحضار وإدماج الفاعلين المعنيين والمجتمع المدني برمته. وهو كذلك نتاج سياسة التقويم الهيكلي التي أدت إلى رفع مستوى الفقر في صفوف النساء اللواتي أصبحن يمثلن المعيلات الأساسيات في عدد من الأسر المغربية.

ومع أن وضعية المرأة تحسنت في الآونة الأخيرة حيث سجل ارتفاع نسبي في نسبة تمدرس الفتيات في الوسط الحضري، ووعي على مستوى الصحة الإنجابية، لكن يلاحظ وجود فارق كبير في الأوساط القروية التي ما زالت تعاني من ارتفاع نسبة الأمية لدى الذكور والإناث معا. بالإضافة إلى ارتفاع نسبة البطالة، وعدم ملاءمة ظروف الشغل بالنسبة للعديد من النساء. ويضاف إلى هذه المعيقات الاجتماعية المعيقات السياسية التي تحد من إدماج المرأة في مراكز القرار السياسي، سواء كان ذلك راجع إلى إرادة الفاعلين والقوى السياسية أو تعلق الأمر بتصور المجتمع لدور المرأة ووظيفتها.

ومجمل القول إن قانون مدونة الأسرة الذي يعتبر نقلة نوعية في التشريع المغربي، والذي عمل على إقرار أحكام تهدف إلى تكريس حماية قانونية وقضائية وإدارية لمؤسسة الأسرة، من خلال خلق قضاء أسري وإدخال النيابة العامة كطرف أصلي في الدعاوى المتعلقة بالأسرة، وتقييد عدد من التصرفات بالإذن القضائي وإخضاعها للمراقبة القضائية من قبيل تعدد الزوجات والطلاق والتطليق والحضانة والنفقة، فإنه مع ذلك لا يخلو من إشكاليات من حيث التطبيق ومن حيث نتائج تحرير الطلاق.

فاعتبارا لكون هذا التغيير يخاطب فئات مختلفة من المجتمع، تتباين مستوياتها الإدراكية والتعليمية والاجتماعية، فإنه قد عرف فهما متباينا لنصوصه خصوصا مع نسبية حملات التحسيس والتوعية التي قادتها الدولة أو الجمعيات لتفسير وتوضيح بنود هذا القانون. ونستخلص مما سبق أن الصعوبة التي يطرحها التصور المرجعي لنص المدونة، تزداد على مستوى التطبيق. فالإصلاح أو التغيير يتطلب تضافر جهود الفاعلين الاجتماعيين ورجال القانون ورجال السياسة والمخاطبين به لتفعيله. وتجدر الإشارة إلى أن تناول المسألة النسائية في النموذج المغربي، خضعت لمجموعة من التجاذبات الفكرية والإيديولوجية بين مختلف التيارات السياسية. وهنا يكمن القصور الذي عرفه تحليل هذه القضية الشائكة، لأنه عندما ننطلق من مسألة اجتماعية ونضفي عليها طابعا سياسيا أي يتم تسييسها، تفقد آنذاك وضوحها وشفافيتها، لأنها تصبح نتاج أفكار وتيارات متضاربة لا تخلو من الإيديولوجية. ومما يؤخذ على الحركات النسائية أنها انخرطت منذ بداياتها الأولى في إطار دولتي، ولم تخلق حاجزا بين متطلبات وحاجيات المجتمع المدني وإكراهات ورهانات الفاعلين السياسيين، الذين أصبحوا يراهنون على المسألة النسائية باعتبارها محورا حيويا في مسار التحولات الاجتماعية وهدفا استراتيجيا في الاختيارات الأساسية للأنظمة الموجودة التي تهدف تحقيق التغيير في ظل الاستمرارية أو تراهن على القطيعة أو ترفض التغيير لأنه يعني نهايتها الوجودية.

د. جليلة السمري

كلية الحقوق مراكش- المغرب

"المرأة الجزائرية وحرب التحرير الوطنية : بروز النساء في الفضاء الاجتماعي والسياسي خلال الحرب"

د. صحراوي عبد القادر
كلية الآداب والعلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية
جامعة أبي بكر بلقايد-تلمسان – الجزائر

تتعدد الأبحاث والكتابات التاريخية عن الثورة الجزائرية، فشملت مختلف جوانبها، غير أن الكثير منها، أهملت نضال النساء الجزائريات، علما بأنهن اقتحمن منذ سنة 1954 مجالات عديدة كالسياسة والحرب. وفي هذا الصدد ذكر العديد من أسماء المناضلات والمعتقلات مصحوبة بصورهن في الجرائد الفرنسية ابتداء من سنة 1955. وتحول اسم جميلة بوحيرد إلى رمز لنضال النساء الجزائريات، بل وللشعب الجزائري، كما لقي نضال النساء الجزائريات صدى لدى الرأي العام الجزائري والعربي مغربا ومشرقا وكذا الرأي العام الأوربي. وقد عرفت المرأة الجزائرية خلال تاريخها القريب الذي لا يتعدى بضعة عقود، فترة مضيئة بينت خلاله للجزائريين والعالم، قدرتها على الارتقاء التاريخي والتحول إلى عنصر فاعل في الأحداث وبطلة عظيمة. وهكذا تحدت المرأة وكل النساء الجزائريات خلال الفترة الممتدة من 1954 إلى 1962، ما كان ممنوعا، وتركن فضاءهن الطبيعي من أجل المشاركة في الكفاح المسلح لتحرير الوطن من نير الاستعمار. ولكن من تكن هؤلاء النساء؟ وكم كان عددهن؟ وفي أيّ ظروف اقتحمن ميدان الحرب، التي هي حسب ادعاء البعض قضية الرجال؟ وكيف كانت مسيرتهن التاريخية خلال فترة الحرب والثورة؟ إن هؤلاء النساء هن المجاهدات أي المقاتلات من أجل الحرية والاستقلال، اللائي نتعرض لهن في هذا البحث من خلال الإشارة إلى دورهن في معركة التحرير ضمن الأعمال البطولية المختلفة كالفداء والعمل العسكري والدعم ومختلف أشكال النضال.

الخصائص العامة لنضال المرأة الجزائرية:

أظهرت الإحصائيات الأولية الصادرة عن وزارة المجاهدين في سنة 1974، أنه من بين حوالي 10469 امرأة شاركت في الثورة، هناك 1755 اخترن طريق الجهاد أي الكفاح المسلح، هناك 306 قضين نحبهن خلال المعارك، بينما فقدت حوالي 626 امرأة في المقاومة المدنية، وتشكل النساء اللائي اخترن المقاومة المدنية الأغلبية الساحقة من اللواتي شاركن في الكفاح من

أجل تحرير الوطن (1). وتبرز الإحصائيات أيضا أن حوالي 48% من المناضلات لا يتعدى عمرهن الثلاثين، في حين نجد أن 52% منهن تجاوزن هذا السن. وتبقى صور تلك الشابات الجزائريات الجميلات المحكوم عليهن بالإعدام من جراء مشاركتهن في معركة الجزائر في سنة 1957 عالقة بالأذهان. وتنتمي جل النساء إلى عالم الريف، إذ تصل نسبتهن إلى حوالي 77%، في حين نفذت حوالي 20% منهن عمليات فدائية في المدن، ويطابق هذا التقسيم إلى حد كبير تقسيم الشعب الجزائري في هذه الفترة (2).

وتختلف الجذور الجغرافية للنساء المناضلات بحيث تغطي مختلف أنحاء القطر الجزائري، غير أن منطقتي القبائل والأوراس تحتويان على حوالي 34% من المناضلات، على الرغم من أنهما لا تشكلان إلاّ 11% من مجموع السكان (3). ويمكن ذكر المناطق الستة التي شكلت الأماكن الرئيسية لنضال النساء وهي: منطقة القبائل، الساحل الشمالي للقطاع القسنطيني، الأوراس، منطقة تلمسان، منطقة الظهرة إلى غاية مدينة شرشال، والأطلس البليدي (4). وشهدت السنوات الأخيرة للحرب قمعا استعماريا كبيرا، تسبب في التحاق أعداد كبيرة من الجزائريين بالثورة، وبالتالي لم يبق غير سكان الأرياف للقيام بمهمات مختلفة كالدعم، وجمع الأموال وغيرها من الأعمال الثورية(5).

هذا وسمحت الأصول الاجتماعية المختلفة للمناضلات بحركية أكبر للنضال في المدن، خاصة منهن الطالبات في الثانويات والجامعة، وفي هذا الصدد نشير إلى المناضلة زهرة ظريف التي انتقلت من مدينة تيارت إلى الجزائر العاصمة للمشاركة في العمل النضالي والثوري، غير أن الكثير من النساء استفدن من انتمائهن إلى الأحياء والمدن لتنفيذ العمليات الفدائية والمشاركة في مختلف النشاطات الثورية الأخرى. وبذلك تكون النساء الجزائريات قد اقتحمن بصفة مفاجئة وفي وقت قصير، عالم الرجال وساحة الحرب، فتسببن في زوال الحدود بين عالمي الرجال والنساء، العالم الخارجي العام للرجال، والعالم الداخلي الخاص بالنساء. ويشكل انضمام النساء إلى النضال حدثا فريدا في تاريخ الجزائريات، إذا أخذنا بعين الاعتبار موقعهن ضمن الهرم

---

(1) Taleb Ibrahimi (K), Les Algériennes et la guerre de libération nationale, l'émergence des femmes dans l'espace public et politique au cours de la guerre et l'après guerre, in : Harbi (M), Stora (B), **La guerre d'Algérie 1954-2004, la fin de l'amnésie**, Alger, Chihab, 2004, pp.199-200.

(2) *Ibid.*, p.200.

(3) Amrane (D), ***La guerre d'Algérie (1954-1962), Femmes au combat***, Alger, Rahma, 1993, p. 26.

(4) Taleb Ibrahim (K), op.cit., p.200.

(5) Harbi (M), Editorial de la revue sociale consacrée aux femmes dans le monde arabe, 1993, p.128 ; Benoune (M), **Les Algériennes victimes d'une société néopatriarcale**, Alger, Marinoor, 1999, p. 128.

الاجتماعي للمجتمع الجزائري في تلك الفترة، وانتشار الأمية بينهن التي وصلت إلى حوالي 95%، في حين لوحظ أن حوالي 4.5% منهن فقط يعرفن القراءة والكتابة ويتابعن دراستهن في المراحل الثانوية وأحيانا الجامعية (6).

النساء الجزائريات والمقاومة المسلحة:

التحقت النساء الجزائريات سواء كن طالبات أو ممرضات أو طبيبات بالنضال المسلح، إثر النداء الموجه للطلبة الصادر عن جبهة التحرير الوطني في 19 ماي 1956. وفي هذا الإطار تحتفظ الذاكرة الجزائرية بأسماء لامعة مثل نفيسة حمود، مريم بلميهوب، يمينة شراد وغيرهن. فهذه الطبيبة نفيسة حمود تشرف على علاج المجاهدين وتلقح الأطفال في الأرياف، بينما لقيت ميمي بن محمد، كل التقدير والاحترام من زملائها المجاهدين في الولاية الرابعة (7)، وتقلدت أخريات مسؤوليات مهمة مثل تسيير المحافظة السياسية للولاية الثانية (8). وضمن هذا السياق، تظهر الإحصائيات أن 42% من النساء اللائي التحقن بالنضال المسلح، اشتغلن ممرضات، و44% قمن بالأعمال اليومية كالطبخ والنظافة. أما فيما يتعلق بالعلاقة بين المناضلين والمناضلات، تؤكد العديد من المجاهدات من أمثال ظريفة التي تنتمي إلى منطقة سطيف بالشرق الجزائري، أن الاحترام ساد بين الطرفين، وأن المجاهدات استقبلن استقبالا جيّدا، على الرغم من إشارة جميلة عمران إلى بعض التجاوزات التي ميّزت هذه العلاقة، مما أدى إلى اتخاذ قرار بنقل بعض المناضلات إلى تونس والمغرب في سنة 1957 (9).

الفدائيات وحرب المدن:

يتبادر إلى أذهان الكثير من الناس عند ذكر الأعمال الفدائية في المدن بعض الأسماء المشهورة، التي صنعت ملحمة العاصمة الجزائرية في سنة 1957، مثل جميلة بوحيرد، زهرة ظريف، حسيبة بن بوعلي، قوسم مدني وهي أخت المطربة فضيلة الجزائرية، غير أننا نشير إلى أن كل المدن الجزائرية عرفت نضال النساء اللائي عرفن بواضعات القنابل، من أمثال الأخوات سعدان في قسنطينة، ومليحة حميدو في تلمسان، وكذلك صورية بن ديمراد والطيب إبراهيم شريفة في مدينة سيدي بلعباس. وأثرت هؤلاء المناضلات على الرأي العام في الجزائر وفرنسا وبقية أنحاء العالم، بفعل نضالهن وتعرضهن للتعذيب في سجن بربروس (سركاجي حاليا)، وتخليد

---

(6) Taleb Ibrahim (K), op.cit., p.201.

(7) Ibid., pp.207, 210; Commandant Si Azzeddine, **On nous appelait fellagas**, Paris, Stock, 1976, p.43 et suiv.

(8) Meynier (G), ***Histoire intérieure du FLN, 1954-1962***, Paris, Fayard, 2002, p.225 et suiv.

(9) Taleb Ibrahimi (K), op.cit., pp.210-211.

أسمائهن من طرف شخصيات مرموقة كيوسف شاهين الذي أخرج فيلما عن جميلة بوحيرد في سنة 1958، والشاعر نزار قباني الذي خلد في شعره نفس المناضلة، بالإضافة إلى الأعمال الأدبية الأخرى كرواية الكاتبة الجزائرية آسية جبار. وقد برزت هؤلاء النسوة المناضلات خلال إضراب 1957 بالجزائر العاصمة، حيث استغلت شبابهن وجمالهن، لتنفيذ الأعمال اللائي كلفن بها مثل وضع القنابل والدعم وتوطيد الروابط بين قصبة الجزائر وبقية أحيائها، وفي هذا الإطار نشير إلى المناضلة مليكة إغيلحريز التي شكلت حلقة وصل بين القصبة وجهات مختلفة للعاصمة، ولا نغفل في هذا المقام لويزة إغيلحريز التي نالها العذاب في مراكز المخابرات الفرنسية (10).

النساء الجزائريات في الحرب بين الفضاءين الاجتماعي والسياسي:

لقد سمحت الأعمال البطولية للمرأة الجزائرية بمخالفة النظام العام المؤسس على الفصل بين الفضاء الخاص بالنساء والفضاء العام للرجال، أضف إلى ذلك تقليص بعض العوائق التي يصعب تجاوزها مثل بعض العادات والتقاليد والإثنية، وبذلك تكون هذه المشاركة، قد أخلت بالنظام الاجتماعي الذي أقامه الرجال، وجعلتها تدرك أن المقاومة لا حدود لها، وتتمثل الأعمال النضالية التي أثرت في الفضاءين السياسي والاجتماعي في إيواء الرجال المناضلين، وتنظيم الاجتماعات، وإقامة المخابئ للمجاهدين والأسلحة، وتأسيس الورشات لصنع القنابل والمتفجرات بالإضافة إلى حمل السلاح في المدن وساحات الحرب والقيام بأعمال التمويه لمغالطة المحتلين. كما حولت المناضلات بيوتهن إلى أماكن للمقاومة من خلال طبع المناشير، وإشراك الجيران في العملية النضالية، وإقامة علاقات شخصية في الأماكن العمومية والخاصة لتأسيس علاقات سياسية مفيدة ونافعة (11).

وتمكنت المناضلات أيضا من مخالفة النظام الاجتماعي العام بعد الانضمام إلى القضية الوطنية واتباع طرق نضالية فعالة وحمل الأسلحة، بعيدا عن محدودية الأعمال المنزلية وعالم النساء التقليدي. وبذلك خلقن عالما آخر يكون مخالفا لذلك الذي عِشْنَه مع أمهاتهن، إنه عالم اختلاف الأجناس والمساواة بالرجال خاصة خلال فترة الحرب، التي تميزت بالانتصارات تارة والهزائم تارة أخرى، ناهيك عن التعذيب والسجن. وقد سمحت الحرب للنساء كذلك بزعزعة النظام الذي أقامه الرجال، والمشاركة في الحياة الوطنية عبر النضال السياسي ضمن التنظيمات المختلفة لجبهة التحرير الوطني (12).

---

(10) Taleb Ibrahim (K), op.cit., pp. 212-213.

(11) Ibid., p. 215.

(12) Amrane (D), *Les femmes Algériennes dans la guerre*, Paris, Plon, 1991, pp.293-294.

الخاتمة:

تبرز مشاركة المرأة الجزائرية في حرب التحرير الوطنية أهمية النضال النسوي، الذي يمثل حقيقة أساسية ليس خلال الفترة الممتدة من 1954 إلى 1962 فقط، ولكن عبر كل تاريخ الجزائر. وتحولت هذه المشاركة إلى رمز للشعب الجزائري والشعوب الأخرى التواقة إلى الانعتاق من الهيمنة الاستعمارية، وذلك بفضل الأعمال الجهادية والفدائية، ثم التعرض للاعتقال والسجن. وتظهر شهادات المجاهدات والمناضلات الجزائريات، جسامة التضحيات التي قدمتها النساء اللواتي تحدين الظروف الصعبة كنقص الأدوية والغذاء، إلى جانب الظروف الطبيعية الصعبة لبعض جهات الوطن، ولعل نقص الوسائل الذي عانت منه المناضلات هو الذي جعلهن أكثر عزما وإصرارا على الكفاح والنضال من أجل تحرير الوطن، كما يمكن لوريثاتهن من بنات الاستقلال مواصلة العمل لتحرير المجتمع من الظلم والتعسف والعقليات البالية، كي تتحول الجزائر إلى بلد حر وديمقراطي، تعيش فيه النساء في مساواة مع الرجال في الحقوق والواجبات.

د. صحراوي عبد القادر
كلية الآداب والعلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية
جامعة أبي بكر بلقايد-تلمسان - الجزائر

التنشئة السياسية وتغيير الاتجاهات نحو دور المرأة :
دراسة تحليلية لصورة المرأة في المناهج الدراسية الليبية

د. آمال سليمان محمود العبيدي
قسم العلوم السياسية- كلية الاقتصاد
جامعة قاريونس-ليبيا

منذ سبعينات القرن الماضي كان وضع المرأة ودورها في المجتمع، أحد أهم القضايا الاجتماعية والسياسية المهيمنة في أيديولوجيا النظام في ليبيا، وذلك من أجل تمكينها وتفعيل دورها في المجتمع في مواجهة وجهات النظر والاتجاهات التقليدية التي لا تزال جزءا من الثقافة السائدة، وتمثل هذه التوجهات التقليدية تحديا عظيما لعملية التغيير داخل المجتمع. ومن بين القيم التقليدية التي لا تزال تشكل اتجاهات الأفراد في المجتمع العربي بصفة عامة والمجتمع الليبي على وجه الخصوص، والتي تؤكد دونية المرأة منها على سبيل المثال لا الحصر: فالمرأة ضعيفة ذهنيا وجسديا، المرأة جميلة ورقيقة ومزاجية، المرأة رمز للجنس ومصدر للعار، مكان المرأة البيت، وأعمال البيت هي وظيفة المرأة، ومن العار على المرأة ألا تتزوج. وسيادة تلك القيم ساهمت بشكل كبير في إقصاء واستبعاد المرأة إلى وقت قريب من ممارسة دورها في المجتمع.

وبصفة عامة يمكن القول بأن النظام في ليبيا حاول تغيير قيم واتجاهات الجيل الجديد تجاه المرأة عن طريق عملية التنشئة السياسية وقنواتها الرسمية المختلفة، والتي منها النظام التعليمي وأدواته المختلفة، مثل المناهج والمقررات الدراسية. مع ذلك فإن الرسالة التي نقلتها هذه الأدوات عن المرأة كانت ضمن إطار القيم التقليدية، فإلى وقت قريب كانت أكثر الأفكار تكرارا وانتشارا في كتب القراءة خاصة في مرحلة التعليم الأساسي، تلك التي تعكس الدور التقليدي للمرأة كأم وزوجة، وكان هناك تركيز أقل على السياسات الرسمية الأخرى التي استهدفت المرأة، والتي ترجمت في شكل تشريعات وقوانين تسعى إلى دعم المرأة وتمكينها وتفعيل دورها.

وبصفة عامة فإن هدف هذه الدراسة هو التعرف على الدور الذي تلعبه المدرسة كأحد قنوات التنشئة السياسية، وذلك من خلال المناهج الدراسية في نقل وتغيير القيم والتوجهات وأنماط السلوك تجاه المرأة، وكذلك من خلال التركيز على الكيفية التي نقلت بها صورة المرأة في كتب القراءة الموجهة إلى طلاب مرحلة التعليم الأساسي (من الصف الأول إلى الصف التاسع) أي

المرحلتين الابتدائية والإعدادية في ليبيا. ولتحقيق هذا الهدف فإن هذه الدراسة تعتمد على أداة تحليل المضمون (*Content Analysis*) وذلك للتعرف على جملة الأفكار التي تعكسها هذه الكتب تجاه المرأة بصفة عامة، وكذلك التعرف على قيم الأيديولوجية الرسمية للنظام تجاه المرأة والتي تم التركيز عليها ونقلها من خلال تلك المناهج، التي تلعب دورا هاما في التأثير على المتلقي وهم الفئة المستهدفة من طلاب مرحلة التعليم الأساسي.

أولا: منهجية الدراسة:

يعتبر النظام التعليمي في ليبيا من أهم قنوات التنشئة الرسمية التي ساهمت عبر فترات تاريخية مختلفة في نقل وتشكيل الثقافة السياسية في ليبيا. وفي هذا الإطار لعبت المقررات الدراسية دورا هاما في نقل كثير من قيم وتوجهات النظام السياسي في ليبيا خاصة بعد 1969 (1) ومن ضمن القيم والتوجهات التي هيمنت على الخطاب السياسي منذ عام 1969، "**قضية المرأة**" ومحاولة تمكينها وتفعيل دورها في المجتمع، حيث ترجم ذلك في إصدار العديد من القوانين والتشريعات التي تهدف إلى تعزيز دورها. وفي هذا الإطار فإن هدف هذه الدراسة هو التعرف على دور المدرسة كأحد القنوات الرسمية التي استخدمها النظام في نقل كثير من القيم والتوجهات التي تبناها، والتي منها دور المرأة في المجتمع. وسيتم ذلك من خلال رصد وتحليل القيم السياسية والاجتماعية والدينية تجاه المرأة، والتي تعكسها كتب القراءة كجزء من المناهج الدراسية في ليبيا، خاصة تلك الموجهة إلى طلاب مرحلة التعليم الأساسي، وذلك من خلال استخدام أداة تحليل المضمون، وهو أسلوب للبحث يهدف إلى الوصف الموضوعي المنظم الكمي للمحتوى الظاهر للاتصال (2).

وبصفة عامة فإن تحليل المضمون يركز على خمس وحدات أساسية لتحليل الرموز اللفظية، وهي الكلمات والأفكار والشخصيات والمفردات ومقاييس المساحة والزمن. في هذه الدراسة تستخدم الأفكار (Themes)، كوحدات للتحليل. فالفكرة في الموضوع قد تحتويها كلمة أو قد تكون جملة أو فقرة أو صورة، أو الموضوع كله قد يعبر عن فكرة واحدة (3). وهذه الدراسة ستكون محاولة لتحديد الأفكار الأساسية التي تعكس صورة المرأة سواء كانت هذه الأفكار رئيسية

---

(1) See, Mohamed Zahi El-Mogherbi, *The Socialisation of School Children in the Socialist People's Libyan Arab Jamahiriya*, (University of Missouri, PhD thesis, 1978), See also, Amal Obeidi, Political Culture in Libya, (Surrez Curzon Press, 2001).

انظر كذلك: آمال سليمان محمود العبيدي، **التنشئة السياسية لطلبة المدارس في ليبيا: دراسة لتحليل مضمون كتب القراءة المدرسية في الفترة 1979- 1988**، (جامعة قاريونس، رسالة ماجستير غير منشورة، 1990).

(2) See, B. Berelson, Content Analysis in Communication Research, (Free Press, 1952)

(3) انظر، آمال سليمان العبيدي، **التنشئة، نفس المصدر**، ص 9-10.

أم فرعية. وفي هذا الإطار فإن الدراسة اعتمدت جملة من المفاهيم والتي يمكن تعريفها على النحو التالي :

أ- **مفهوم التنشئة السياسية:** وهو كل تعلم سياسي، رسمي أو غير رسمي مقصود أو غير مخطط له، بحيث تتصل هذه العملية بجميع مراحل حياة الفرد، كما تشمل هذه العملية أيضا التعلم السياسي الصريح الواضح، والتعليم غير السياسي الذي يؤثر على السلوك السياسي، وذلك مثل تعلم الأفراد بعض الاتجاهات الاجتماعية، أو اكتسابهم خصائص شخصية لها علاقة بالسياسة أو لها أثر على سلوك الفرد السياسي (4).

ب- **المناهج الدراسية:** ونقصد بها في إطار هذه الدراسة (كتب القراءة) لمرحلة التعليم الأساسي والتي من خلالها يمكن التعرف على المعلومات والقيم والتوجهات المختلفة سواء كانت سياسية أم اجتماعية أم دينية، والتي يكتسبها الفرد ويتعلمها من خلال تلك الكتب.

ت- **مرحلة التعليم الأساسي:** ونقصد بها هنا القاعدة الأساسية لتعليم الناشئة من سن السادسة حتى الخامسة عشرة، حسب النظام التعليمي الليبي ومدتها تسع سنوات، تبدأ من السنة الدراسية الأولى وحتى السنة التاسعة.

ج- **الثقافة السياسية:** هي مجموعة التوجهات والاتجاهات والأنماط السلوكية التي يحملها الفرد تجاه النظام السياسي ومكوناته ودوره كفرد في النظام السياسي (5).

ثانيا : التنشئة السياسية: المفهوم والعلاقة:

تعتبر التنشئة السياسية من أبرز المفاهيم التي اهتم بها الفلاسفة والمفكرون منذ القدم، نظرا لارتباطها المباشر بعملية تعليم المواطنين الاتجاهات السياسية وأنماط السلوك والمعلومات التي تتعلق بالنظام السياسي (6). فمن بين من اهتموا بهذا المفهوم، أفلاطون حيث اهتم بإعداد الفلاسفة الذين يقع على عاتقهم حكم المدينة الفاضلة، وكذلك أرسطو في كتابه **السياسة**، وأبو نصر الفارابي في مؤلفه آراء **أهل المدينة الفاضلة**، وكثير من المفكرين المحدثين الذين اهتموا بهذا المفهوم كروسو في مؤلفه **العقد الاجتماعي**، واليكس دي توكفيل في مؤلفه **الديمقراطية الأمريكية**، كذلك جون ستيورت ميل وغيرهم (7). ورغم الاهتمام الفكري والفلسفي بهذا المفهوم، فإن

---

(4) Fred Greenstine, "Political Socialisation", in *The International Encyclopedia of the Social Science*, (New York: Macmillan, 1968), vol. 14, p. 551.

(5) Gabriel A. Almond and Sidney Verba, *The Civic Culture: Political Attitudes and Democracy in Five Nations*, (California: Sage Publications, Inc, 1989), p. 12.

(6) محمد زاهي بشير المغيربي، **قراءات في السياسة المقارنة: قضايا منهاجية ومداخل نظرية**، (بنغازي: منشورات جامعة قاريونس، 1998)، ص 221.

(7) آمال سليمان العبيدي، **التنشئة**، نفس المصدر، ص 14-15.

الدراسات الامبيريقية حول الكيفية التي تتشكل بها اتجاهات الأفراد السياسية لم تبرز إلا منذ نهاية خمسينات وأوائل ستينات القرن الماضي (8). وبصفة عامة تتعدد معاني التنشئة السياسية بتعدد مستخدميها، فمنهم من يعرفها بأنها "كل تعلم سياسي، رسمي أو غير رسمي مقصود أو غير مخطط له، بحيث تتصل هذه العملية بجميع مراحل حياة الفرد. كما تشمل هذه العملية أيضا التعلم السياسي الصريح الواضح والتعلم غير السياسي الذي يؤثر على السلوك السياسي، وذلك مثل تعلم الأفراد بعض الاتجاهات الاجتماعية، أو اكتسابهم خصائص شخصية لها علاقة بالسياسة أو لها أثر على سلوك الفرد السياسي" (9)، كذلك فإن التنشئة السياسية هي "تلك العمليات التطورية التي يكتسب الأفراد من خلالها التوجهات السياسية" (10)، وكذلك هناك من يعرف التنشئة السياسية بأنها تلك "العملية التي يتم بها تقديم الأطفال إلى قيم واتجاهات مجتمعهم" (11).

وبصفة عامة فإن التنشئة هي ذلك الجزء من العملية الذي يشكل الاتجاهات السياسية للأفراد. التنشئة السياسية كذلك هي العملية التي يتم من خلالها الحفاظ على الثقافة السياسية أو تغييرها. إذن التنشئة أيضا تعتبر أداة نشر الثقافة السياسية وجميع النزاعات والاتجاهات والمعتقدات التي تشكل تلك الظاهرة، وجوهريا فإن هذه الظاهرة هي نتاج لعملية التنشئة السياسية (12).

إذن هناك علاقة ارتباطية بين الثقافة السياسية كمفهوم، وعملية التنشئة السياسية، حيث تعتبر الثقافة نتاجا للعمية التنشئة، فالقيم والتوجهات وأنماط السلوك التي هي مضمون الثقافة السياسية هي انعكاس لعملية التنشئة ونوعيتها. وفي هذا الإطار تشير معظم أدبيات التنشئة السياسية، إلى أن النظم السياسية تحاول أن توظف عملية التنشئة السياسية في غرس قيم وتوجهات الأفراد تجاه النظام السياسي والعملية السياسية عن طريق العديد من قنوات التنشئة، والتي تصنف بدورها إلى قنوات رسمية كالمدرسة ووسائل الإعلام، أي أن هذه القنوات تخضع بشكل واضح لسيطرة الدولة التي تبث رسائلها عبر هذه القنوات بشكل مباشر، وقنوات أخرى غير رسمية كالأسرة وجماعات الرفاق. وفي هذا الإطار يصنف كل من داوسن وبرويت قنوات التنشئة إلى ثلاث فئات:

أ- القنوات التي لها سلطة على المتعلم مثل المدرسين والوالدين ؛

---

(8) محمد زاهي بشير المغيربي، نفس المصدر، ص 221.

(9) Fred Greenstine, "Political Socialisation", in *The International Encyclopedia of the Social Science*, *op.cit.*, p. 551.

(10) D. Easton and J. Dennis, *Children in the Political System*, (New York:McGraw-Hill, 1969), p. 7.

(11) Gabriel A. Almond *et al*, *Comparative Politics: ATheoretical Framework*, (New york: Harper Collins College Publishers, 1993), p. 45.

(12) Amal Obeidi, *Political Culture in Libya*, (Surrey: Curzon Press, 2001), p.13.

ب- القنوات التي تتساوى في المكانة والوضع مع المتعلم مثل رفاق السن في المدرسة وجماعات الأصدقاء ورفاق العمل ؛

ت- القنوات ذات الصفة السياسية مثل الاتصالات مع السلطة السياسية والتصويت (13).

وبصفة عامة فإن معظم أدبيات التنشئة السياسية تتفق على أن عملية التنشئة، تأخذ شكل النقل والتعلم المباشر أو غير المباشر، حيث يتم هذا التعلم عن طريق العملية التعليمية في المدارس، وكذلك فإن التنشئة السياسية هي عملية تستمر طيلة حياة الفرد. فالتوجهات التي قد يكتسبها الفرد خلال طفولته عن طريق التأثيرات الأسرية يمكن أن تخلق صورة إيجابية أو تفضيلية تجاه حزب سياسي معين على سبيل المثال. إضافة إلى أن عملية التعليم الرسمي عن طريق المدرسة أو تأثير الأصدقاء قد يؤدي إلى تغيير هذه الصورة (14). كذلك فإن بعض التجارب والخبرات التي تمر بها بعض المجتمعات مثل الحرب أو الكساد الاقتصادي، تترك آثارها على الأمة ككل، خاصة على الأجيال الأصغر سنا. أما حين تتعرض خبرات وتجارب واتجاهات الأفراد الأكبر سنا للتغيير، فإن هذه العملية تسمى عملية إعادة تنشئة سياسية، وتعتبر المانيا نموذجا ومثالا واضحا لحدوث عملية إعادة التنشئة السياسية خاصة بعد الحرب العالمية الثانية.

ثالثا : المدرسة وعملية التنشئة السياسية في ليبيا : دورها في نقل وتغير الاتجاهات :

تعتبر التنشئة السياسية إحدى الوظائف الأساسية التي يقوم بها النظام السياسي في ليبيا، وذلك لتغيير اتجاهات وأنماط السلوك، إضافة إلى خلق ثقافة سياسية جديدة في المجتمع الليبي، وذلك لتتناسب مع القيم والتوجهات السائدة. ويعتبر الإعداد السياسي في إطار عملية التنشئة أهم ما يميز النظام منذ عام 1969، وذلك في إطار محاولات خلق الإنسان الجديد وإعداده وتغيير ثقافته من خلال عمليات التلقين وغرس القيم المختلفة، التي يحرص النظام على نقلها إلى مواطنيه خاصة شريحة الطلاب. ولتحقيق ذلك اعتمد النظام السياسي في ليبيا على العديد من قنوات التنشئة وخلال فترات تاريخية مختلفة، خاصة بعد سنة 1977 والتي من أبرزها: النظام التعليمي أو المدرسة، ومعسكرات الإعداد العقائدي، ووسائل الإعلام (15) ورغم تعدد القنوات الرسمية للتنشئة التي استعان بها النظام في غرس قيمه وتوجهاته، يمكن القول بأن النظام التعليمي لعب دورا كبيرا في عملية نقل قيم وتوجهات النظام إلى أفراده خاصة فئة الطلاب.

---

(13) Richard Dawson *et al*, *Political Socialisation*, (Boston: Little Brown and Company, 1977), pp. 114-189.

(14) Amal Obeidi, *Political Culture in Libya...*, *op.cit.*, p. 14.

(15) المصدر نفسه، ص52..

وبصفة عامة يعتبر التعليم في ليبيا أحد أبرز العوامل التي ساهمت في خلق محددات الثقافة السياسية في ليبيا، عبر مراحل تاريخية مختلفة، إضافة إلى دور الدين والمؤسسات الإجتماعية المتمثلة في القبيلة والأسرة، حيث كان لكل تلك العوامل تأثيرها المباشر وغير المباشر على أفراد المجتمع الليبي وعلى طبيعة القيم الاجتماعية والسياسية السائدة (16).

ويمكن القول إن النظام التعليمي قبل عام 1969، ساهم بشكل غير مخطط له من قبل النظام الملكي في خلق جيل يختلف في توجهاته وقيمه عن قيم وتوجهات النظام في تلك الفترة، وذلك من خلال المدرسين المصريين والمناهج الدراسية التي جلبت من مصر لتدرس في ليبيا، وما تحويه من قيم تعكس التوجهات التي سادت فترة الخمسينات والستينات؛ منها قيم القومية العربية والوحدة العربية ومقاومة الإستعمار والإمبريالية وغيرها (17). كل تلك القيم التي تشرّبها الأفراد في المجتمع الليبي ساهمت من بين العديد من العوامل في خلق أزمة شرعية للنظام الملكي، نتيجة لاختلاف قيم الأفراد عن قيم وتوجهات النظام في تلك الفترة، والتي منها توجهات النظام نحو الغرب وانحيازه له.

ولقد أدرك النظام الجديد منذ قيام الثورة في عام 1969، أهمية النظام التعليمي ومؤسساته في إعادة بناء الإنسان، وخلق قيم جديدة تتناسب مع قيمه وتوجهاته، وذلك من خلال الدعوة إلى تغيير النظام التعليمي ومحتواه ليتناسب مع المرحلة الجديدة (18). وتأكدت هذه الدعوة في سنة 1973 حين أعلن العقيد معمر القذافي الثورة الثقافية في خطابه الشهير في مدينة زوارة في أبريل عام 1973، داعياً إلى مراجعة المناهج التعليمية. ولقد برزت التغيرات في المناهج التعليمية، بعد صدور الكتاب الأخضر عام 1976، لتحوي المناهج العديد من القيم والأفكار التي دعا إليها الكتاب الأخضر بفصوله الثلاثة، الركن السياسي، والاجتماعي، والاقتصادي. ولقد بدأت لجان تثوير المناهج مباشرة عملها في ثمانينات القرن الماضي، حيث عملت على مراجعة وتغيير المناهج الدراسية لتتناسب مع طبيعة المرحلة، ولتعكس الأيديولوجية السائدة في ليبيا، إضافة إلى تقديم بعض المواد الدراسية التي تهتم بنقل هذه القيم والأفكار في جميع مراحل التعليم بما فيها

---

(16) المصدر نفسه، ص 29-44.

(17) محمد زاهي بشير المغيربي، "التحديث وشرعية المؤسسات السياسية النظام الملكي الليبي: 1951-1969"، في مجلة العلوم الاجتماعية، العدد الثالث/الرابع، خريف/ شتاء 1993، ص 52-55.

(18) لمزيد من المعلومات عن دور التعليم في عملية التنشئة السياسية في ليبيا انظر: آمال سليمان محمود العبيدي، نفس المصدر. انظركذلك : Taoufik Monastiri, "Teaching the Revolution : Libyan Education Since 1969», in, Dirk Vandewalle (ed.), Qadhafis Libya 1969-1994, London : Macmillan Press, 1995, pp. 68-83.

التعليم الجامعي، من تلك المواد: مادة الوعي السياسي أو الثقافة السياسية أو الفكر الجماهيري، وهي مادة إجبارية يتلقاها جميع الطلاب في جميع مراحل التعليم في ليبيا (19).

وبصفة عامة يمكن القول بأن النظام في ليبيا حاول من خلال النظام التعليمي بأدواته المختلفة كالمناهج والمقررات الدراسية، أن ينقل بعض القيم التي تؤكد المساواة في الحقوق الإنسانية بين الذكور والإناث، إضافة إلى سعيه لنقل القيم التي تعزز دور المرأة ومكانتها في المجتمع. إلا أن هذه الرسالة لم تكن كافية، حيث أن كثيرا من الأفكار التي سادت الكتب المدرسية عن المرأة، هي تلك الأفكار التي تجسد دورها التقليدي كربة بيت وزوجة. فحتى منتصف الثمانينات من القرن الماضي يمكن القول بأن الكتب المدرسية، نقلت صورة المرأة وأطرتها في دورها الهامشي الذي لا يتجاوز حدود البيت وتربية الأطفال، فعلى سبيل المثال يمكننا أن نقرأ في بعض كتب القراءة لمرحلة التعليم الأساسي ما يلي: "هذا أبي، أبي يذهب إلى العمل، هذه أمي، أمي تعمل في البيت" (20). وفي نفس الكتاب نقرأ أيضا: "عائشة في البيت، عائشة أم نشيطة، هي تعمل في البيت، عائشة تنظف البيت وتطبخ الطعام وتغسل الملابس" (21).

ويمكن رصد التطور من خلال التركيز على بعض المناهج الدراسية التي سعت إلى تأكيد كثير من قيم وتوجهات النظام، والتي من بينها قضية المرأة ودورها في المجتمع، فمن خلال ما احتوته هذه المناهج، خاصة تلك التي تم تعديلها في نهاية ثمانينات القرن الماضي، نجد أن هذه المناهج ممثلة في كتب القراءة سعت إلى نقل بعض القيم الإيجابية عن دور المرأة في المجتمع، حيث ركزت على إبراز صورة المرأة في مختلف المجالات، إضافة إلى دورها كأم وزوجة، حيث أبرزت دورها في مجال التعليم، العمل والإنتاج، دورها في حمل السلاح، المرأة ومشاركتها في القتال وفي المعارك المختلفة ودورها في الجهاد، المرأة وممارستها للسلطة من خلال التركيز على مشاركتها السياسية وفق التجربة الليبية. إضافة إلى تكريم الإسلام للمرأة، ثم إبراز فضل الأنثى من خلال دورها كأم. كذلك ركزت على صفات المرأة العربية وملامح شخصيتها التي تتمثل في الشجاعة والنشاط والمثابرة وغيرها من الصفات الإيجابية (22).

وعلى الرغم من وجود كل هذه القيم التي تركز على دور المرأة، فإن أكثر الأفكار السائدة في تلك المقررات الدراسية، هي التي ركزت على دور المرأة التقليدي كزوجة وأم. وفي هذا الإطار فإن دور النظام في تغيير توجهات الأفراد تجاه المرأة في المجتمع، تم اختباره من قبل

---

(19) لمزيد من المعلومات انظر، Amal S M Obeidi, *Political Culture in Libya, op.cit.*, pp. 52-56.

(20) القراءة للصف الأول الابتدائي، (1983–1986)، ص 103.

(21) المصدر نفسه، ص 158–160.

(22) آمال سليمان محمود العبيدي، "التنشئة السياسية للمرأة العربية: أثر المناهج الدراسية "دراسة لتحليل مضمون كتب القراءة"، مجلة قاريونس العلمية، العدد رقم 3-4، 1997، ص.55-56.

الباحثة في دراسة استطلاعية شملت 500 مبحوث من طلاب وطالبات الجامعة (23). وقد ركزت هذه الدراسة على بعض القضايا التي تضمنتها صحيفة الاستبيان المستخدمة، ومن هذه القضايا: المساواة في الحقوق الإنسانية بين الرجال والنساء؛ دور الرجل والمرأة داخل الأسرة؛ تولي النساء وظائف تتضمن سلطة على الرجال؛ مشاركة المرأة في شؤون الحكم والسياسة، عمل المرأة في الجيش؛ وبعض القضايا الاجتماعية كزواج المرأة من غير الليبيين (24).

أما فيما يتعلق بنتائج الدراسة المسحية، فقد تبين أنه قد تم نقل أيديولوجيا النظام بدرجة كبيرة من النجاح في مجال حقوق المرأة، خاصة عن طريق السياسات العملية للنظام تجاه دور المرأة في المجتمع، حيث أظهر الطلبة الليبيون الذكور، اتجاهات تقدمية حول مسألة الاختلافات بين الجنسين، والتي عبروا عنها من خلال إجاباتهم باستثناء قضايا السلطة. ومع ذلك، تجدر ملاحظة أنه في الوقت الذي أكد فيه غالبية المبحوثين من الطلاب على مبادئ الحقوق المتساوية للنساء، فإن ذلك لا يعني التحول بالضرورة إلى سلوكيات فعلية، فعندما يتعلق الأمر بأمور الأسرة، والسلطة في الوظيفة، والمشاركة في القوات المسلحة، والأدوار السياسية للنساء، فإن غالبية المبحوثين من الذكور أكدوا على القيم التقليدية، وكانت النساء أكثر تأكيدا على المساواة في هذه الأمور العملية. وتبين الاختلافات بين الجنسين أن أيديولوجيا النظام حول المساواة بين الجنسين، قد التقطها الذكور والإناث بصور مختلفة، فعلى الرغم من أن أقلية من الرجال توافق على التطبيق العملي، فإن الأغلبية تؤيد المساواة من حيث المبدأ فقط، أما بالنسبة للإناث، فقد كان هناك التزام أقوى بالتطبيقات الحقيقية الصادقة، وينبغي القول هنا، إن الواقع في ليبيا يتطابق مع موقف الذكور، فالإناث يشاركن بدرجة أقل، كما أن لهن قدرة أقل على فرض تطبيق هذه القضايا (25).

رابعا : صورة المرأة في المناهج الدراسية: تحليل مضمون كتب القراءة لمرحلة التعليم الأساسي :

يهدف هذا الجزء من الدراسة، إلى التعرف على صورة المرأة من خلال القيم والأفكار التي انعكست في كتب القراءة لمرحلة التعليم الأساسي في النظام التعليمي الليبي، وتعتبر كتب القراءة أهم مصدر لجمع البيانات في إطار هذه الدراسة، حيث تهدف هذه الكتب إلى تعليم اللغة العربية (قراءة وكتابة) وهي من المقررات الدراسية التي تهتم بنقل كثير من الأفكار المختلفة سواء

(23) Amal Obeidi, *Political Culture in Libya, op.cit.*, pp. 168-197.

(24) آمال سليمان محمود العبيدي، "تطور حركة المرأة في المجتمع الليبي بين التمكين والتفعيل: دراسة توثيقية" ورقة خلفية غير منشورة قدمت في الحلقة الدراسية حول "الحركات الاجتماعية النسوية في البلاد العربية" ضمن تقرير مركز المرأة العربية 2003، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، بيروت، ص 19، 2-5 ديسمبر 2003.

(25) المصدر نفسه، ص20.

سياسية أم سلوكية أم معلومات (26)، ويرجع السبب في اختيار كتب القراءة كعينة للتحليل في هذه الدراسة دون عداها من المقررات الأخرى إلى أن كتب القراءة من المقررات التي تدرس في جميع مراحل التعليم المختلفة، والتي يدرسها الطالب حتى دخوله المرحلة الجامعية باختلاف التخصص سواء كان تخصصا تطبيقيا أم تخصصا اجتماعيا. وتعتمد الدراسة على تحليل كتب القراءة المعدلة والتي شرع في تدريسها منذ سنة 2000، وسيتم التركيز هنا على تحليل الطبعات الأخيرة لكتب القراءة في السنوات: (2002-2003)، و(2003-2004).

ومن خلال تحليل مضمون كتب القراءة لمرحلة التعليم الأساسي، تم التعرف على الأفكار أو الفئات التي احتوتها هذه المقررات وهي على النحو التالي : (المرأة والعمل؛ المرأة والتعليم؛ المرأة والسياسة؛ المرأة أما وزوجة؛ المرأة والأسرة؛ المرأة والسلاح؛ صفات المرأة المسلمة؛ المرأة والنشاط). وكما هو مبين في الجدول رقم (1) الذي يوضح توزيع الأفكار على السنوات الدراسية المختلفة (من الصف الأول إلى الصف التاسع) التي استهدفتها الدراسة. وتتركز الأفكار في أفكار رئيسية وأخرى فرعية حسب تناولها لكل قيمة أو قضية من القضايا التي تعكس صورة المرأة. وفيما يلي توضيح لكل فئة من الأفكار التي تعكس صورة المرأة، كما حددتها المقررات الدراسية ممثلة في كتب القراءة لمرحلة التعليم الأساسي.

1. المرأة والعمل:

تركز هذه الفئة على أهمية عمل المرأة، حيث تبرز كتب القراءة دور المرأة ومشاركتها في العمل من خلال بعض الموضوعات، وفي الغالب يتم تناول هذه الموضوعات كأفكار فرعية. ومن صور دور المرأة في العمل، الدور الذي تلعبه في إطار مفهوم الأسرة المنتجة، وهو أحد التوجهات السياسية التي تم طرحها من قبل النظام خلال منتصف الثمانينات من القرن الماضي، والتي من خلالها تتم مشاركة جميع أفراد المجتمع في الإنتاج ذكورا وإناثا. كذلك ركزت هذه الفئة على دور المرأة كمعلمة وطبيبة وممرضة وفلاحة. ولقد كانت أكثر الصور التي ركزت على دور المرأة هي التي تناولت دورها كمعلمة أكثر من بقية المهن والنشاطات التي يمكن أن تمارسها المرأة. ومن الموضوعات التي وردت في كتب القراءة والتي عكست هذه الفكرة، يمكننا قراءة ما يلي: "الفلاحة امرأة نشيطة. تقوم في الصباح مبكرة. تصلي صلاة الصبح. وتعمل في المزرعة. تحلب البقرة. وتنظف الحظيرة. وتطعم الحيوان" (27). وفي موضوع آخر تحت عنوان "الأسرة المنتجة" على لسان الأب سائلا ولده عبد الله بعد عودته من زيارة عائلة عمه التي تمتلك مزرعة:

---

(26) انظر بالخصوص، آمال سليمان محمود العبيدي، **نفس المصدر**، ص 102-187.

(27) **اللغة العربية للصف الأول من التعليم الأساسي**، (اللجنة الشعبية العامة: مصلحة الوسائل والمستلزمات التعليمية- المركز الوطني لتخطيط التعليم والتدريب، 2003-2004)، ص 239.

"وماذا تعمل أم حمزة وأخته رقية؟ عبد الله: الأم تحلب البقرة وتعد الطعام وتصلح الثياب. أما رقية فهي تطعم الدواجن وتجمع البيض وتساعد أمها على أعمال البيت" (28). وفي موضوع آخر رئيسي عن الممرضة يمكننا قراءة ما يلي: "رأيتها نظيفة.. نشيطة خفيفة، فؤادها رحيم.. وعطفها عظيم، لطيفة الكلام.. تعمل في نظام، تطوف بالدواء.. في الصبح والمساء.." (29). وفي موضوع آخر نقرأ عن المعلمة في موضوع عن المحافظة على العينين ما يلي: "في درس الصحة المدرسية قالت المعلمة: إن الله تعالى- يا أبنائي- قد زودنا بنعمة البصر، وهذه النعمة يجب أن نقابلها بالحمد والشكر في كل وقت، لأن الإنسان إذا فقد هذه النعمة، عاش في هذه الحياة محروما من نورها..." (30). وفي موضوع آخر نقرأ أيضا عن المعلمة ما يلي: "طلبت المعلمة في أحد الأيام إلى تلاميذها وتلميذاتها بالصف الخامس، أن يستعد كل منهم للكتابة في أحد الموضوعات المفيدة.." (31).

وبصفة عامة ومن خلال التحليل فإن مجموع تكرار هذه الفكرة 43 فكرة، منها 14 فكرة رئيسية، و29 فكرة فرعية، تتوزع على جميع الفصول باستثناء الصفين الثامن والتاسع، كما هو موضح في الجدول رقم (1). أما النسبة المئوية لمجموع تكرار هذه الفكرة فهى 21% وما يعادل 30% من الأفكار الرئيسية، و19% من الأفكار الفرعية.

2. المرأة والتعليم:

تركز هذه الفئة على التوجهات التي تطرح في المجتمع من أجل تعزيز تعليم المرأة، باعتباره حقا أساسيا لكل أفراد المجتمع سواء ذكورا أم إناثا. وتعكس كتب القراءة من خلال الموضوعات المختلفة التي تركز على أهمية التعليم بالنسبة للمرأة منذ الصغر، حيث تنقل صور الفتاة التي تذهب إلى المدرسة لتلقي العلم أسوة بالذكر. وفي هذا الإطار، يمكننا قراءة بعض من الموضوعات التي وردت في هذه الكتب. فعلى سبيل المثال نقرأ: "عائشة تلميذة..عائشة تذهب إلى المدرسة.. عائشة تقرأ.. عائشة تكتب.. عائشة تقرأ وتكتب" (32). وفي نفس الكتاب نقرأ: " هذه عائشة.. عائشة تلميذة ذكية.. تذهب عائشة إلى المدرسة.. فى المدرسة تلاميذ وفي المدرسة تلميذات" (33).

---

(28) المصدر نفسه، ص 115.

(29) المصدر نفسه، ص 145.

(30) القراءة والمحفوظات والتعبير للصف الخامس من التعليم الأساسي، (اللجنة الشعبية العامة: مصلحة الوسائل والمستلزمات التعليمية-المركز الوطني لتخطيط التعليم والتدريب، 2002-2003)، ص 119.

(31)المصدر نفسه، ص 84.

(32) اللغة العربية للصف الأول من التعليم الأساسي، (اللجنة الشعبية العامة: مصلحة الوسائل والمستلزمات التعليمية-المركز الوطني لتخطيط التعليم والتدريب، 2003-2004)، ص 45.

(33) المصدر نفسه، ص 84-85.

الجدول رقم (1) توزيع تكرارات الأفكار على السنوات الدراسية

الأفكار	التكرار									
	1	2	3	4	5	6	7	8	9	المجموع
المرأة والعمل	10	9	4	3	10	6	1	0	0	43
رئيسية:	3	3	0	1	2	5	0	0	0	14
فرعية:	7	6	4	2	8	1	1	0	0	29
المرأة والتعليم	19	22	3	4	5	2	0	1	0	56
رئيسية:	5	3	1	4	0	1	0	0	0	14
فرعية:	14	19	2	0	5	1	0	1	0	42
المرأة والسياسة	0	0	0	1	0	0	0	0	0	1
رئيسية:	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
فرعية:	0	0	0	1	0	0	0	0	0	1
المرأة أم وزوجة	4	9	10	7	5	7	1	1	0	44
رئيسية:	2	0	1	0	2	4	0	0	0	9
فرعية:	2	9	9	7	3	3	1	1	0	35
المرأة والأسرة	0	1	6	8	5	2	2	2	1	27
رئيسية:	0	0	0	2	0	0	0	1	0	3
فرعية:	0	1	6	6	5	2	2	1	1	24
المرأة والسلاح	0	0	0	1	0	0	0	0	0	1
رئيسية:	0	0	0	1	0	0	0	0	0	1
فرعية:	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
صفات المراة المسلمة	2	0	0	1	3	5	1	5	0	17

رئيسية:	0	0	0	0	1	0	0	2	0	3
فرعية:	2	0	0	1	2	5	1	3	0	14
المرأة والنشاط	1	0	6	3	2	0	0	0	0	12
رئيسية:	1	0	0	1	0	0	0	0	0	2
فرعية:	0	0	6	2	2	0	0	0	0	10

تحتوي هذه الفئة على 56 فكرة عن تعليم المرأة تتركز معظمها في الصفين الأول والثاني، منها 14 فكرة رئيسية، و42 فكرة فرعية. وتقل أو تنعدم هذه الفكرة في الصفوف الثلاث الأخيرة من مرحلة التعليم الأساسي وهي الصفوف، السابع والثامن والتاسع، وتبلغ النسبة المئوية لمجموع تكرار هذه الفكرة 28%، وما يعادل 30% أفكار رئيسية، و27% أفكار فرعية كما هو موضح في الجدول رقم (1) والجدول رقم (2).

3. المرأة والسياسة:

برزت فكرة المرأة والسياسة في إطار غير مباشر، وترجمت هذه الفكرة في شكل صورة تضم اجتماعا لمؤتمر شعبي أساسي، يشمل ذكورا وإناثا. ويعتبر المؤتمر الشعبي الأساسي، إحدى البنى الأساسية في تركيبة النظام السياسي الليبي إضافة إلى اللجان الشعبية، ونظريا تعتبر المؤتمرات الشعبية هي أداة صنع القرار في المجتمع، حيث يشارك فيها جميع المواطنين ذكورا وإناثا ممن بلغوا سن الثامنة عشرة. ويبرز النقص الواضح في تكرار هذه الفكرة مما يتناقض مع توجهات النظام الرسمية التي تؤكد على مشاركة المرأة وتفعيل دورها في العملية السياسية، من خلال دعوتها للمشاركة في المؤتمرات الشعبية أداة صنع القرار وفق الأيديولوجية الرسمية في ليبيا. ولعل ندرة هذه القيمة في المناهج الدراسية، هو انعكاس للواقع العملي الذي يبدو فيه عزوف المرأة، وعدم مشاركتها الفاعلة في عملية صنع القرار السياسي أو صنع السياسات العامة، مما جعل الفجوة تتسع بين المعـلن والواقع في إطار مشاركة المـرأة السياسية. ومن هنا فإن هذه الفئة تكررت مرة واحدة فقط، وبرزت في شكل فكرة فرعية جسـدتها صورة، وظهرت عرضا في الصف الرابع وانعدمت كليا في بقية الصفوف الدراسية، أما النسبة المئوية لهذه الفكرة فقد بلغت 1%.

الجدول رقم (2) مجموع التكرارات الرئيسية والفرعية بالنسبة لكل فكرة من الأفكار

الأفكار	التكرار		
	رئيسية	فرعية	المجموع
المرأة والعمل	14	29	43

المرأة والتعليم	14	42	56
المرأة والسياسة	0	1	1
المرأة أم وزوجة	9	35	44
المرأة والأسرة	3	24	27
المرأة والسلاح	1	0	1
صفات المرأة المسلمة	3	14	17
المرأة والنشاط	2	10	12
المجموع	46	155	201

4. المرأة أما وزوجة:

توضح هذه الفكرة دور المراة كأم وزوجة، وذلك من خلال الصور والموضوعات التي تبرز هذا الدور وتؤكد عليه. ويمكن ملاحظة تراجع صورة الأم غير التقليدية التي انتشرت في طبعات كتب القراءة المدرسية في ليبيا عند نهاية الثمانينات من القرن الماضي، حيث تم التركيز على دورها كزوجة تساند زوجها وأبناءها في تحقيق توجهات المجتمع الجديد، وفي مساهمتها في البرامج التي تم اقتراحها من قبل النظام في تلك الفترة والتي منها برنامج الحي الجماهيري، والأسرة المنتجة، وكذلك الأسرة التي تتدرب على السلاح (34). أما في كتب القراءة التي تمثلها عينة الدراسة الحالية، فإن الدور الذي برز هو ذلك الدور التقليدي للزوجة والأم التي تقوم بواجباتها المنزلية وتربية أطفالها. وقد يعود تفسير ذلك في المقام الأول إلى تراجع واختفاء هذه الأطروحات الفكرية من نص الخطاب السياسي الليبي، حيث تم التركيز على القضايا الأخرى والتي غالبا ما تكون ذات صلة بالشؤون الخارجية، التي ارتبطت بعودة ليبيا إلى المجتمع الدولي وكسر عزلتها الدولية، ولعل ذلك يعكس أيضا تراجع اهتمام الخطاب السياسي الليبي بكثير من قضايا الشأن المحلي أو الداخلي ومن بينها قضية المرأة.

أما ما تعكسه كتب القراءة في إطار هذه الفكرة (المرأة كزوجة وأم) يبرز من خلال بعض النماذج حيث نقرأ مايلي: "عائشة قالت هذه أمي. أمي عندها فواكه. هي تغسل الفواكه. الفواكه مفيدة" (35). وفي هذا السياق نقرأ في موضوع آخر ما يلي: "عادت خديجة من المدرسة. خديجة سلمت على أمها. أم خديجة أعدت طعام الغداء" (36). وفي موضوع رئيسي يحمل عنوان "الطفل

(34) للمقارنة ولإبراز التغير أو التراجع في القيم التي تؤكد دور المرأة كزوجة وأم غير تقليدية انظر، آمال سليمان محمود العبيدي، "التنشئة السياسية للمرأة العربية: أثر المناهج الدراسية "دراسة لتحليل مضمون كتب القراءة"، **مجلة قاريونس العلمية**، مصدر سابق، ص ص.55-56.

(35) **اللغة العربية للصف الأول من التعليم الأساسي**، نفس المصدر، ص 202.

(36) المصدر نفسه، ص 35.

تربيه أمه" هناك إشارة إلى إحدى القيم الأساسية التي أبرزتها الأيديولوجية الليبية فيما يتعلق بدور الأم في تربية أطفالها، وفي هذا الإطار نقرأ: "...أمك هي أول إنسان رأته عيناك، وسمعت صوته أذناك وارتاحت له نفسك... تسهر على راحتك، وتنام بجانبك، وتشملك بحنانها وعطفها، وهي التي علمتك كيف تمشي، وكيف تأكل، وكيف تلعب، وهي التي تعتني بنظافتك وطعامك وشرابك... تغذيك بأخلاقها الفاضلة، وتغرس في نفسك الصدق والأمانة والرحمة، تدفعك إلى عمل الخير، وتعينك عليه... وتعمق في نفسك حب الوطن والدفاع عنه" (37). ويبلغ مجموع تكرار هذه الفئة 44 فكرة، منها 9 أفكار رئيسية، و35 فكرة فرعية، تتوزع على جميع الصفوف ما عدا الصف التاسع. كما تبلغ النسـبة المئوية لهذه الفـئة 22%، وتبلغ نسبة الأفكار الرئيسية 20%، و22% فكرة فرعية كما هو موضح في الجدول رقم (3).

5. المرأة والأسرة:

تبرز هذه الفكرة دور المرأة في الأسرة، حيث تؤكد معظم الموضوعات على أهمية المرأة باعتبارها جزءا وعنصرا أساسيا في الأسرة. وفي هذا الإطار يبرز التركيز على دورها كأم تسعى إلى توفير راحة أسرتها وتربية أولادها ورعايتها، كذلك دور الابنة في الأسرة وكذلك الجدة. وكنموذج على ذلك في أحد الموضوعات وهو مسرحية من فصل واحد بعنوان "المنزل يخدمه أهله" نقرأ ما يلي: "الأم تحضر وهي تفرك يديها من أثر العجين. الأب: ماذا تعملين؟..الأم: أخبز خبزا..الأب: وأين سعيد..وفاطمة..وسلمى؟ الأم: أما سعيد فهو يصلح حظيرة الدجاج، وأما سلمى فهي تغسل الملابس وتنشرها..، وأما فاطمة فهي منهمكة في تنظيف الغرف وترتيبها....تدخل فاطمة فتحيي أباها وتقول: كل شئ على ما يرام..الغرف نظيفة..مرتبة..وسوف نحافظ دائما على نظافتها وترتيبها...، فالبيت بيتنا.." (38) ولتعزيز هذه الفكرة تم استحضار بعض القصص من التاريخ الإسلامي لإبراز دور المرأة في أسرتها وقدرتها على التحمل والصبر في مواجهة الصعاب. في هذا الإطار نقرأ في قصة "الأسرة المسلمة" ما يلي: "..واشتد عذاب المشركين بآل ياسر، ولكنهم تحملوا ذلك العذاب في شجاعة وصبر، ولم يعودوا إلى عبادة الأصنام التي لا تضر ولا تنفع... وذات يوم جاء أبو جهل وطلب إلى هذه الأسرة أن تترك دين الله تعالى، وأن تعود إلى دين الآباء، فرفض آل ياسر العودة إلى دين الآباء، وأظهروا إصرارهم

---

(37) اللغة العربية للصف الثالث من التعليم الأساسي، (اللجنة الشعبية العامة: مصلحة الوسائل والمستلزمات التعليمية- المركز الوطني لتخطيط التعليم والتدريب، 2003-2004)، ص 76-77.

(38) القراءة والمحفوظات والتعبير للصف الرابع من التعليم الأساسي، (اللجنة الشعبية العامة: مصلحة الوسائل والمستلزمات التعليمية-المركز الوطني لتخطيط التعليم والتدريب، 2002-2003)، ص 112.

على التمسك بما جاء به الرسول محمد -صلى الله عليه وسلم- فاغتاظ أبو جهل وأخذ حربته ورمى بها سمية، فسقطت على الأرض، وكانت بذلك أول شهيدة في الإسلام" (39).

ويبلغ مجموع تكرار هذه الفئة 27 فكرة منها، 3 أفكار رئيسية، و24 فكرة فرعية، تتوزع على حميع الصفوف الدراسية، ما عدا الصف الأول. وتبلغ مجموع النسبة المئوية لهذه الفئة 13%، ونسبة الأفكار الرئيسية 7%، والأفكار الفرعية 15%. كما هو موضح في الجدول رقم 3.

الجدول رقم (3) النسب المئوية للأفكار الرئيسية والفرعية

الأفكار	% رئيسية	% فرعية
المرأة والعمل	30	19
المرأة والتعليم	30	27
المرأة والسياسة	0	1
المرأة أم وزوجة	20	22
المرأة والأسرة	7	15
المرأة والسلاح	2	0
صفات المرأة المسلمة	7	9
المرأة والنشاط	4	7
المجموع	100	100

6. المرأة والسلاح:

هناك إشارة بسيطة إلى مبدأ مشاركة المرأة في التدرب على السلاح، وهو أحد التوجهات السياسية في ليبيا التي تطرحها الأيديولوجية الرسمية للنظام، وهذا يأتي في إطار كسر احتكار السلاح، وتحقيقا لفكرة الشعب المسلح، وتأكيدا لمبدأ أساسي برز في وثيقة إعلان سلطة الشعب في 1977 وهو أن: "الدفاع عن الوطن هو مسؤولية كل مواطن ومواطنة". ولم تبرز هذه الفكرة إلا في إطار صورة لفتاة ترتدي الزي العسكري وتتدرب على السلاح، وذلك في إطار موضوع يحمل عنوان "سلاح العروبة" وهو قصيدة لأحد الشعراء العرب، حيث نقرأ شرحا لقصيدة الشاعر كما يلي: "الشعب العربي شعب مقاتل، يرفض الظلم والخضوع، ويعد العدة، ويجهز السلاح ليوم التحرير والنصر على الصهاينة المحتلين. فإذا قامت الحرب، سيحطم الأعداء، ويطردهم من

(39) القراءة والمحفوظات والتعبير للصف السادس من التعليم الأساسي، (اللجنة الشعبية العامة: مصلحة الوسائل والمستلزمات التعليمية-المركز الوطني لتخطيط التعليم والتدريب، 2002-2003)، ص 98. وكذلك في هذا الإطار انظر موضوع "حكايات عربية"في القراءة والمحفوظات والتعبير للصف السابع من التعليم الأساسي، (اللجنة الشعبية العامة: مصلحة الوسائل والمستلزمات التعليمية-المركز الوطني لتخطيط التعليم والتدريب، 2003-2004)، ص 118-119.

أرض فلسطين" (40) ويمكن القول بأن هذه الفكرة تكررت مرة واحدة فقط كفكرة رئيسية، بنسبة 2%. ويلاحظ تراجع هذه الفكرة أيضا مقارنة بنتائج دراسة سابقة أجرتها الباحثة في نهاية ثمانينات القرن الماضي، حيث بلغت النسبة المئوية لمجموع تكرار هذه الفكرة 11.90% وما يعادل 13.15% فكرة رئيسية، و10.86% فكرة فرعية (41).

7. صفات المرأة المسلمة:

تشير هذه الفكرة إلى ملامح المرأة المسلمة، حيث ركزت على بعض الصفات والقيم الإيجابية التي تتحلى بها المرأة المسلمة، كالمثابرة والاجتهاد، والذكاء، والشجاعة والتضحية، والصبر على المكاره، والصدق والأمانة. ومن بين الأمثلة التي يمكن ذكرها في إطار هذه الفئات والتي تعكس الصفات المختلفة التي تتحلى بها المرأة المسلمة، فعلى سبيل المثال في موضوع بعنوان "من ذاكرة التاريخ-الشهيد الصغير"، يمكننا أن نقرأ: "وأمر أبو بكر-رضي الله عنه-أسامة (أسامة بن زيد بن حارثة) أن يتحرك، فاندفع الجيش في السير، ونظر الجند، فوجدوا فارسا يسرع؛ ليلحق بالجيش، ويصر على أن يكون في الصفوف الأولى منه، فأبلغوا أسامة خبر هذا الفارس، فلما دنا منه وجد أم ميسرة وقد لبست ملابس الفرسان، وحاول أسامة أن يرجعها، أو يجعلها في مؤخرة الجيش، ولكنها امتنعت" (42). وفي هذا الإطار يمكننا أن نقرأ ما يلي: "نهى عمر بن الخطاب- رضي الله عنه- في خلافته عن مذق اللبن بالماء، فخرج ذات ليلة... فإذا بامرأة تقول لابنة لها: ألا تمذقين لبنك. فقالت الإبنة لها: كيف أمذق وقد نهى عمر ابن الخطاب عن المذق... فقالت المرأة: قد مذق الناس فامذقي فما يدري عمر؟ فقالت الابنة: إن كان عمر لا يعلم فإله عمر يعلم، ما كنت لأفعله وقد نهى عنه-فوقعت مقالتها من عمر" (43). ويبلغ تكرار هذه الفئة 17 فكرة تركزت في جميع الصفوف، ما عدا الصفوف الثاني والثالث والتاسع، وبلغ مجموع النسبة المئوية لهذه الأفكار 8%، أما نسبة الأفكار الرئيسية فهي 7%، ونسبة الأفكار الفرعية 9%.

---

(40) يقول الشاعر: سلاح العروبة شعب بطل... يعد السلاح ليوم الأمل، إذا الحرب قامت يدك الجبل... ليبقى الأمان بأرض الرسل، انظر القراءة والمحفوظات والتعبير للصف الرابع من التعليم الأساسي، نفس المصدر، ص 56-57.

(41) انظر، آمال سليمان محمود العبيدي، "التنشئة السياسية للمرأة العربية: أثر المناهج الدراسية "دراسة لتحليل مضمون كتب القراءة"، مجلة قاريونس العلمية، نفس المصدر، ص 48-49.

(42) القراءة والمحفوظات والتعبير للصف الخامس من التعليم الأساسي، (اللجنة الشعبية العامة: مصلحة الوسائل والمستلزمات التعليمية-المركز الوطني لتخطيط التعليم والتدريب، 2002-2003)، ص 125-126.

(43) القراءة والمحفوظات والتعبير للصف السابع من التعليم الأساسي، (اللجنة الشعبية العامة: مصلحة الوسائل والمستلزمات التعليمية-المركز الوطني لتخطيط التعليم والتدريب، 2003-2004)، ص 118-119.كذلك انظر القراءة والمحفوظات والتعبير للصف الثامن من التعليم الأساسي، (اللجنة الشعبية العامة: مصلحة الوسائل والمستلزمات التعليمية-المركز الوطني لتخطيط التعليم والتدريب، 2003-2004)، ص 59.

8. المرأة والنشاط :

تشير هذه الفكرة إلى مشاركة المرأة في مختلف النشاطات، حيث أبرزت مشاركة المرأة في الأنشطة الرياضية، ومشاركتها في الاحتفالات القومية، ومشاركتها في الرحلات والتسوق وغيرها، وكنموذج على إبراز هذه الفكرة يمكننا أن نقرأ ما يلي: "اقترحت لجنة الرحلات بإحدى المدارس على تلاميذها وتلميذاتها القيام بزيارة حديقة الحيوانات، وقضاء وقت ممتع فيها. وافق عدد كبير من التلاميذ والتلميذات على الاقتراح، واستعد الجميع لهذه الزيارة" (44) وفي موضوع آخر يمكننا قراءة ما يلي: "ذهبت وداد إلى البحر. وقفت وداد على الشط. وداد قالت: الجو جميل. والهواء نقي" (45). ويبلغ تكرار هذه الفئة 12 فكرة تركزت في الصفوف الأول والثالث والرابع والخامس، وبلغ مجموع النسبة المئوية لهذه الأفكار 6%، أما نسبة الأفكار الرئيسية فهي 4%، ونسبة الأفكار الفرعية 7%.

خامسا: ملاحظات ختامية :

إن دراسة التنشئة السياسية للفرد وما ينتج عنها من قيم وتوجهات وأنماط سلوك ممثلة في الثقافة السياسية، والتي هي نتاج لعملية التنشئة من خلال قنواتها المختلفة، لا يمكن دراستها من خلال قناة واحدة فقط، خاصة إذا لم يكن هناك توافق في القيم التي تغرس من خلال هذه القنوات، مما ينتج عنه تناقض في طبيعة تلك القيم، أي بين ما يتم غرسه من خلال القنوات الرسمية كالمدرسة ووسائل الإعلام، وبين القنوات غير الرسمية كالأسرة مثلا. ففي إطار هذه الدراسة تم التركيز على دور المدرسة كقناة من قنوات التنشئة الرسمية، وذلك من خلال رصد صورة المرأة في المناهج الدراسية الليبية تحديدا في كتب القراءة لمرحلة التعليم الأساسي، التي استخدمت كأداة أساسية في نقل كثير من قيم وتوجهات النظام في ليبيا منذ عام 1969. ووفقا لذلك فإنه يمكن استخلاص النتائج التالية:

1. رغم الدور الذي قد تلعبه المدرسة من خلال العملية التعليمية، وخاصة من خلال المناهج الدراسية في غرس بعض القيم والتوجهات التي تسعى إلى تعزيز دور المرأة، فإن ذلك يبدو غير كاف للحكم على طبيعة تلك القيم من ناحية عملية وواقعية، حيث أن الواقع يبرز الفجوة بين ما هو معلن على المستوى الرسمي تجاه قضية المرأة، وبين ما يؤمن به الأفراد من الناحية النظرية، وبين القصور الواضح في مسألة تمكين المرأة وإدماجها وتعزيز دورها في مختلف المجالات من الناحية الواقعية.

---

(44) القراءة والمحفوظات والتعبير للصف الخامس من التعليم الأساسي، نفس المصدر، ص 53.

(45) اللغة العربية للصف الأول من التعليم الأساسي، نفس المصدر، ص 209.

2. على الرغم من انعكاس بعض القيم التي تسعى إلى تعزيز دور المرأة وتغيير صورتها في المناهج الدراسية الحالية، فإنه يلاحظ تراجع بعض القيم إن لم يكن غيابها من المقررات الحالية مقارنة بمناهج ومقررات دراسية سابقة، من هذه القيم: المرأة والسياسة أو المشاركة السياسية، والمرأة والسلاح.

3. تراجع تناول قضية المرأة وكذلك بعض القضايا الأخرى، مثل القضية الفلسطينية، والوحدة العربية والقومية العربية، التي كانت تمثل القاسم المشترك في نص الخطاب السياسي الليبي حتى أوائل تسعينات القرن الماضي، ولعل السبب في ذلك يعود إلى تغير اتجاهات الخطاب السياسي الليبي الذي بات يركز على تسوية أوضاع ليبيا على المستوى الخارجي، خاصة علاقة ليبيا بالدول الغربية، وتسوية أزماتها الخارجية معها كقضية لوكربي، ومحاولة كسر العزلة وعودة ليبيا للنظام الدولي.

4. توضح نتائج تحليل المناهج الدراسية الليبية (كتب القراءة لمرحلة التعليم الأساسي) الأفكار التي تتناول صورة المرأة، وفقا للترتيب التالي: [المرأة والتعليم 28%، المرأة أما وزوجة 22%، المرأة والعمل 21%، المرأة والأسرة 13%، صفات المرأة المسلمة 8%، المرأة والنشاط 6%، المرأة والسلاح 2%، والمرأة والسياسة 1%]. وفي هذا الإطار يمكن القول بأن ترتيب الأفكار وفقا لذلك هو انعكاس واقعي، لدور المرأة من حيث تزايد عدد الإناث في مراحل التعليم المختلفة. وكذلك ثمة تركيز على الدور الطبيعي للمرأة كزوجة وأم، حيث لا يتنافى ذلك مع خروجها للعمل خاصة في بعض المجالات التي عكستها كتب القراءة منها دور المرأة المعلمة. وهذا في حد ذاته يعكس سياسة وتوجه عملي وهو سياسة تأنيث النظام التعليمي خاصة في مرحلة التعليم الأساسي، وهذا ما يعكسه أيضا الواقع فيما يتعلق بمسألة تسرب المرأة من بعض المجالات التي تأهلت لها، كالهندسة والطب وبعض التخصصات الأخرى لتلجأ بعد الزواج إلى قطاع التعليم الذي يراه البعض بأنه أنسب المجالات التي لا تتعارض مع ازدواجية دور المرأة كزوجة وأم وامرأة عاملة.

5. من خلال التركيز على بعض الجوانب الأخرى في المناهج الدراسية، كلغة المخاطبة في كتب القراءة، يلاحظ التركيز على المخاطبة الثنائية بصيغة المذكر والمؤنث في كثير من الدروس، خاصة تلك الموجهة للمعلمين والمعلمات في الصفوف الأولى في دروس التهيئة، ودروس كسب المهارات ودروس التطبيق (46)، فعلى سبيل المثال تكثر بعض العبارات مثل

(46) دروس التهيئة تتركز في المراحل الأولى خاصة الصفين الأول والثاني من مرحلة التعليم الأساسي، والغرض منها المران على النطق والتعبير والفهم وتتم معالجتها شفهيا وفي الغالب لا يطلب من الطالب الكتابة. أما دروس المهارات في هذه الكتب فهي التي تبرز من خلال محاولة المعلم أو المعلمة تجريد الحروف حيث يتدرب التلاميذ على النطق والكتابة.

"يشجع المعلم أو المعلمة التلاميذ على التعبير والكتابة أو يراعي المعلم جلسة التلميذ وإمساكه القلم والكتابة بخط حسن مع توجيه التلاميذ إلى كتابة الجملة على السبورة" (47)، لتختفي هذه الصيغ في الصفوف المتقدمة من مرحلة التعليم الأساسي (48) كذلك يلاحظ انتشار القصص والموضوعات التي تركز على التعليم المختلط خاصة في الصفوف الستة الأولى، لتتراجع بعدها هذه الفكرة في الصفوف الأخيرة من المرحلة، على الرغم من أن ذلك لا يعكس الواقع، حيث أن التعليم الأساسي هو تعليم مختلط بصفة عامة، هناك بعض المدارس المختلطة وهناك أخرى غير مختلطة، حيث تبرز ظاهرة التعليم غير المختلط في المرحلة الثانوية، ليعود بعدها التعليم المختلط في المرحلة الجامعية.

د. آمال سليمان محمود العبيدي
قسم العلوم السياسية- كلية الاقتصاد
جامعة قاريونس-ليبيا

وكذلك انظر، **اللغة العربية للصف الأول من التعليم الأساسي، نفس المصدر**، ص.5-16، وكذلك ص 19-219، وكذلك ص 221-262.

(47) **اللغة العربية للصف الثاني من التعليم الأساسي، نفس المصدر**، ص 40.

(48) انظر على سبيل المثال في توجيهات في تدريس القراءة يمكننا قراءة ما يلي: "وأخيرا نأمل من الإخوة المعلمين العمل بالتوجيهات السابقة مع ملاحظة أن كل ما يوصل إلى الهدف مقبول، وما هذه التوجيهات سوى علامات على الطريق الصحيح..."، **القراءة والتعبير للصف التاسع من التعليم الأساسي**، (اللجنة الشعبية العامة: مصلحة الوسائل والمستلزمات التعليمية-المركز الوطني لتخطيط التعليم والتدريب، 2003-2004)، ص7.

قراءة في كتاب راضية الحداد "حديث امرأة" Parole de femme
أو قصة تطويع المنظمة النسائية في عهد بورقيبة

د. علية العلاني
قسم التاريخ -كلية الآداب جامعة منوبة

هذا الكتاب عبارة عن ألبوم من الصور كما تقول مؤلفته يتضمن خواطرها ومواقفها ونضالاتها في فترة توليّها رئاسة المنظمة النسائية (الاتحاد القومي النسائي التونسي). ومن خلال تجربتها في هذه المنظمة تعرضت راضية الحداد إلى أسلوب الحكم البورقيبي ولها تقييمها الخاص لإنجازات بورقيبة في المجال السياسي والاجتماعي ([1]). وتحدّثت المؤلفة كذلك عن دسائس القصر والمحاولات الرهيبة والمتكررة لتطويع المنظمة النسائية (la mise au pas) وجعلها رافدا للحزب الحاكم. وتذكر أنها خاضت نضالات كبيرة من أجل الحفاظ على استقلالية "الاتحاد القومي النسائي التونسي" لكنها اضطرت تحت الضغط إلى التخلي عن كل مسؤولياتها في المنظمة وفي الحزب الدستوري الحاكم.

-الرسالة التي أرعبت بورقيبة :

لقد أثار كتاب راضية الحداد قضايا عديدة وتضمن "حقائق" ومعلومات تصدر لأول مرة عن بورقيبة ومحيطه، وكيفية تعامله مع وزرائه. سنكتفي هنا بالإشارة إلى قضيتين، **الأولى** : وتتعلق بصورة بورقيبة كما يسوّقها الإعلام الرسمي والتي تجعل منه البطل والمجاهد الأكبر، وأحيانا الأوحد، وتبرز أن رفاقه في الكفاح، فيهم من أصابه الوهن وفيهم من خان وطنه. وفي هذا الإطار أثارت راضية الحداد لأول مرة، مراسلة تمّت بين بورقيبة والمنجي سليم أيام الكفاح (يبدو أنها

---

(1) كتاب راضية الحداد "حديث امرأة" صدر بالفرنسية وعنوانه (Parole de femme) عن دار إليسا للنشر، تونس 1995 ويقع في 253 صفحة من الحجم المتوسط، والكتاب كتبه في الأصل الهاشمي الشاهد صهر راضية الحداد، وقد أمدّته بكل الوثائق والأفكار واعتبرت ما صدر في الكتاب متماشيا مع هذه الوثائق. وتمّ تقديم الكتاب من قبل أحمد المستيري الوزير الأسبق في عهد بورقيبة وصديق راضية الحداد في النضال.

ولدت راضية الحداد في 1922 بتونس العاصمة وتوفيت في 2002 وهي حفيدة العربي زروق، آخر رئيس بلدية للعاصمة قبل الحماية الفرنسية ويُعدّ من القلائل الذين عارضوا إمضاء محمد الصادق باي على معاهدة الحماية في 1881. كانت عضوة باللجنة المركزية للحزب الدستوري الحاكم بين 1968-1972 ورئيسة للاتحاد القومي النسائي التونسي UNFT بين 1957-1972.

كانت في الأربعينات من القرن العشرين)، وعن هذه الرسالة تقول : "عندما كان بورقيبة في السجن بعث رسالة إلى المنجي سليم، يعترف فيها بأنه أصبح غير قادر على تحمّل العزلة وقساوة الاعتقال وأنه أصبح يفكر في التصالح مع فرنسا. وقد رجاه المنجي سليم أن لا يضعف لأن عملية التحرير ستكون قريبة" ([2]). وتشير راضية الحداد أن بورقيبة سعى بكل الوسائل لاسترجاع هذه الرسالة من المنجي سليم، لكن دون جدوى. وتتحدث عن المعاملة القاسية التي لقيها من بورقيبة بسبب هذه الرسالة فتقول : "وبعد عودته إلى تونس أصرّ بورقيبة على استرجاع الرسالة التي كتبها في لحظة ضعف، وهي لا تتلاءم مع الرواية الرسمية التي تصوره كقائد لا يخطئ ولا يضعف. لكن المنجي سليم – الذي وقع تفتيش منزله ومكتبه مرارا عديدة – قد أضاعها. ولم يقتنع بورقيبة بذلك. ومنذ الإعلان عن وفاة المنجي سليم (في 1969) وقبل دفنه، أمر بإعادة تفتيش منزله بشكل دقيق لكن دون جدوى" ([3]) وتذكر المؤلفة أن بورقيبة رفض بشكل قاطع حضور جنازته.

الثانية : تطويع المنظمات الوطنية ومنها الاتحاد القومي النسائي التونسي (المعلوم أن استعمال مصطلح "القومي" في تونس في تلك الفترة يعني : "الوطني") وجعلها تدور في فلك الحزب الدستوري الحاكم. وتذكر المؤلفة أنها دفعت ثمنا باهظا للحفاظ على استقلالية الاتحاد التي اندثرت بخروجها من هذه المنظمة على إثر توجيه تهمة ملفقة لها حسب رأيها.

- **بورقيبة بين الإصلاح وتمجيد الذات :**

تعتقد راضية الحداد أن بورقيبة يعدّ ضمن المصلحين الكبار، ويكفيه فخرا إصدار مجلة الأحوال الشخصية سنة 1956 التي جعلت المرأة تحقق مواطنتها وتكون طرفا فاعلا في عملية التنمية إلى جانب الرجل، وتؤكد أن هذه المجلة ما كان لها أن تنجح أو تطبق لولا إرادة بورقيبة وتدخله شخصيا : "فالمجتمع التونسي محافظ في معظمه وبعيد عن إدراك نتائج هذه الثورة" ([4]).

وفي هذا الإطار تحدثنا المؤلفة عن الظرفية التي ظهرت فيها مجلة الأحوال الشخصية والحذر الذي كان لدى بعض المسؤولين عند الحديث عنها أمام الرأي العام ([5])، وتذكر كيف أنها في أحد الاجتماعات العامة أثناء الحملة الانتخابية لانتخابات 1959 البرلمانية بمنطقة الملاسين (أحد الأحياء الشعبية بتونس العاصمة) أخذت الكلمة فخيّر الوزير الأول الباهي الأدغم (كان

(2) الحداد (راضية) حديث امرأة (بالفرنسية)، دار اليسا للنشر، تونس، 1995، ص 67.

(3) المصدر نفسه، ص 67.

(4)المصدر نفسه، ص 143.

(5) تذكر المؤلفة في كتابها أن وفدا من الرجال من منطقة سوق الأحد، جاء يستوضحها حول مجلة الأحوال الشخصية وسألوها إن كان صحيحا ما يروج من أن بورقيبة سمح للمرأة بعدم القيام بالطبخ بدعوى المساواة. المصدر نفسه، ص 146.

يسمى في تلك الفترة كاتب الدولة للرئاسة) أن ينسحب من المنصة تاركا رئاسة الاجتماع الانتخابي لمحمود الماطري ([6]) وربما يكون ذلك بسبب الإحراج الذي يلاقيه المسؤولون -كما تذكر المؤلفة- عند الحديث عن موضوع تحرير المرأة وخوفهم من ردود الفعل خاصة في الأوساط المحافظة والفئات الشعبية ([7]).

وتذكر راضية الحداد أنه بقدر شجاعة بورقيبة وجرأته في طرح القضايا الحساسة وطنيا وعربيا ودوليا وعطفه على الطبقات الضعيفة، فإن مساوئه كذلك متعددة ولعل أبرزها ينحصر في مسألتين :

* غياب المشروع الديمقراطي في رؤية بورقيبة لبناء الدولة.

* تضخم الأنا البورقيبي بشكل مرضي وتداعيات ذلك على الحياة السياسية بالبلاد.

تنطلق راضية الحداد من أزمة التعاضد سنة 1969 وما خلّفته من نتائج اقتصادية سلبية فتؤكد أن هذه الأزمة فتحت العيون حول مسألة تنظيم الحكم السياسي وأبرزت مخاطر الحكم الفردي ([8]). واعتبرت أن بورقيبة لم يأخذ برأي المحترزين في مسألة التعاضد وأنه ساند بقوة وزيره للاقتصاد أحمد بن صالح مهندس هذه التجربة ثم لم يتردد في الانقلاب عليه ومحاسبته بشدة، ومحاكمته عندما شعر بأن شعبيته اهتزت لدى الرأي العام بسبب ما خلّفته سياسة التعاضد ([9]).

ولإصلاح الوضع السياسي اعتقدت راضية الحداد أن بورقيبة، بخطابه الشهير في 8 جوان 1970، فتح الباب أمام إصلاح جدي في اتجاه دمقرطة الحياة السياسية بالبلاد فتقول: "كل الناس يتساءلون عن مصير البلاد (أي بعد أزمة التعاضد) بما في ذلك بورقيبة نفسه الذي قبل بضرورة الإصلاح. وكنت أعتقد أنها فرصة سانحة لإقرار دمقرطة المؤسسات بالبلاد. ووجدت نفسي

---

(6) المعروف عن محمود الماطري تشبثه بقيم الحداثة والدفاع عن حقوق المرأة. وفي هذا الإطار يذكر المؤرخ محمد الهادي الشريف أن الماطري هو الوحيد من زعماء حزب الدستور الجديد الذي ساند الطاهر الحداد ودافع عنه بمناسبة صدور كتابه "امرأتنا في الشريعة والمجتمع" وكتب مقالا في هذا الشأن. انظر "لقاء حول الدكتور الماطري"، الصباح، 8 أفريل 2006.

(7) الحداد (راضية)، **حديث امرأة، نفس المصدر**، ص 144.

(8) **المصدر نفسه**، ص 22.

(9) يقصد بأزمة التعاضد أزمة التعاونيات التي بعثتها الدولة بدفع من الوزير الأسبق أحمد بن صالح وخلّفت نتائج سلبية على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي في نهاية 1969 مما استوجب التخلي تدريجيا عن النظام الاشتراكي والشروع في إصلاح سياسي لمؤسسات الدولة والحزب وقد برز ذلك خلال مؤتمر الحزب الدستوري سنة 1971.

مدفوعة دون تردد في هذا النضال والتحرك الجديد الذي تزعّمه أحمد المستيري. وفي الحقيقة لم يكن يجول بخاطرنا سوى إحياء ودعم النظام الذي أرساه بورقيبة" ([10]).

ويستوجب دعم النظام البورقيبي إصلاح هياكل الدولة والحزب الدستوري الحاكم الذي تصفه راضية الحداد بأنه أصبح "جهازا إداريا ثقيلا مقطوعا عن البلاد ومتعارضا مع تطلعات الجماهير" ([11]). ولذلك فهي تطالب بالعودة إلى أصول عمل الحزب كما كان في السابق وخاصة في الفترة الاستعمارية حيث كانت "حرية النقد وتعدّد الترشّحات لكل المسؤوليات.. أحد أسباب نجاح الحزب الدستوري الجديد والمنظمات القومية" ([12]).

لكن رغبة راضية الحداد في الإصلاح السياسي اصطدمت بفيتو بورقيبة على مقررات مؤتمر الحزب سنة 1971، هذا المؤتمر الذي أقرّ أغلبية نوابه بضرورة دمقرطة هياكل الحزب عبر رفض كل أشكال التعيين التي كانت متّبعة في السابق، بالإضافة إلى رفض الخلافة الآلية للوزير الأول ([13]) وهو ما يعني أن قبضة بورقيبة على الحزب والدولة لن تكون مثلما كانت عليه في السابق ([14]). وتعتبر راضية الحداد أن بورقيبة أصبح يعتبر نفسه فوق الحزب وفوق الدولة وأن الإرادة الشعبية التي استمد منها شرعيته في الحكم لم تعد تعني شيئا بالنسبة له لأن هذا الشعب يتسم في رأيه "بقلة التمييز والنضج" ([15]).

وتتحدث المؤلفة عن أجواء مؤتمر 1971 الحماسية وعن مداخلتها التي شدت أنظار عديد النواب لأنها أثارت ظاهرة استغلال النفوذ وعلاقتها بالفساد المالي فتقول : "تمحورت مداخلتي في المؤتمر حول محور أساسي : النضال ضد الفساد وعلاقة السياسة بالمال. وقد صفق نواب المؤتمر مطولا لمداخلتي خاصة عندما ندّدت باتساع ظاهرة استغلال النفوذ وبمحاولة العديد من رجال السياسة تحويل مليارات إلى الخارج. وكانت هتافات النواب في المؤتمر تطالبني بسرد بعض الأسماء" ([16]).

---

(10) الحداد (راضية)، حديث امرأة، نفس المصدر،ص 22.

(11) المصدر نفسه، ص 23.

(12) المصدر نفسه، ص 23.

(13) في عهد الرئيس بورقيبة يعتبر الوزير الأول الخليفة الدستوري لرئيس الجمهورية في حالة الشغور المتأكد.

(14) بخصوص مقررات مؤتمر الحزب سنة 1971 انظر : العلاني (علية)، "بورقيبة والتيار الليبرالي داخل الحزب الدستوري : 1970-1971"، في، الحبيب بورقيبة وإنشاء الدولة الوطنية، أعمال المؤتمر العالمي الأول، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، تونس 2000.

(15) الحداد (راضية)، حديث امرأة، نفس المصدر،ص 27.

(16) المصدر نفسه، ص 26-27.

وقد حاول بورقيبة تبرير موقفه من رفض نتائج مؤتمر 1971 واعتبار ما وقع فيه مؤامرة على شخصه، وهاجم بشدة منتقديه من التيار الليبرالي متّهما إياهم بشتى النعوت، فهو لم يستسغ بالخصوص أن تعارضه الأغلبية، لذلك فنّد في خطابه يوم 12 جانفي 1972 حقيقة هذه الأغلبية التي "انساقت وراء فئة مهرّجة من الدجالين والمنافقين" وكان همّها الوحيد افتكاك الحكم من بورقيبة والسيطرة على أجهزة الدولة، تلك الدولة التي يعتبرها بورقيبة دولته، فلولاه لم تكن لترى النور حسب رأيه. فقد جاء في خطابه : "إذن ما هي هذه الأغلبية التي يدّعيها خصوم الحكومة ومن أين أتت ؟ إن الأمر لا يعدو أن يكون ضربا من الدجل والنفاق واختلاس الأموال واستعمال بطاقات مزورة وخضوع لتأثير العدد الجمّ من الملاحظين، فالسيدة راضية الحداد جلبت مائة أو مائتي ملاحظ دخلوا قاعة المؤتمر قبل النواب يصفقون متى لزم التصفيق ويشوشون متى وجب ذلك، وكأنهم على يقين بأن الأمر انتهى، وأنّ بورقيبة سوف يتقلص ظله وتُفتكّ منه السلطة ويتم إدخال العناصر المرغوب فيها إلى الديوان السياسي. لا فهذا لا يتم" ([17]).

ومن هنا يجد بورقيبة مبررا لتجاوز رأي الأغلبية في المؤتمر ذلك أن شرعيته لم تأت من نص الدستور وإنما من كفاحه وصموده أمام الآلة الاستعمارية في حين تخاذل رفاقه الآخرون – كما يقول–، وفي كلمة واحدة فإن بورقيبة يعتبر نفسه فوق الدستور وفوق القانون، وبذلك لا يحق لأي أغلبية أن تفرض عليه رأيها، أي أن قانون اللعبة الديمقراطية عنده لا قيمة له أمام شرعيته التاريخية. فقد جاء في خطابه : "إن بورقيبة يشعر بمسؤوليته ويعلم أنه مؤتمن على هذه الدولة، فهو الذي خلقها، ولولاه لما وُجد ديوان سياسي ولا وُجد مؤتمر ولا وُجدت دولة ولا أي شيء، ومن هنا جاءت شرعية بورقيبة. فهي لم تأت من الدستور ولا من أي نوع من الوثائق وإنما أتت من العمل الذي قام به ومن جهاده طوال أربعين سنة بالرغم من قوة فرنسا وبطشها ومن نفاق رفقائي وخذلانهم" ([18]).

وبالعودة إلى وثائق المؤتمر المنشورة نجدها تتعارض مع ادعاءات بورقيبة، فالمجموعة الملتفة حول الهادي نويرة الوزير الأول آنذاك والمساندة للرئيس بورقيبة كانت تمثل أقلية وهي الخاسر الأكبر في هذا المؤتمر إذ أن كل اللوائح التي تحدّ من نفوذ بورقيبة قد وافق عليها المؤتمرون كما أنّ انتخاب أعضاء اللجنة المركزية أفرز أغلبية مريحة لفائدة التيار الليبرالي، حتى أن محمد عمارة مدير الحزب الدستوري آنذاك رفض الإيحاءات التي أعطيت له لتزوير نتائج انتخابات أعضاء اللجنة المركزية، فكانت النتيجة أن تمّت محاسبته بعد ذلك ([19]).

(17) بورقيبة (الحبيب) خطب، نشريات وزارة الإعلام، تونس 1982، ص 70.

(18) المصدر نفسه، ص 70–71.

(19) جاء ذلك في حوار علية العلاني مع الوزير الأسبق الصادق بن جمعة في 24 مارس 2006 علما وأن بن جمعة كان أحد نواب هذا المؤتمر.

إنّ مهاجمة بورقيبة لعدد من رموز التيار الليبرالي في خطابه في 12 جانفي 1972، ومنها راضية الحداد التي اتهمها بجلب 200 ملاحظ للمؤتمر ([20])، كان مدخلا في نظر المؤلفة إلى مزيد إحكام قبضة الشق البورقيبي على كل هياكل الدولة والحزب والمنظمات. ومن هنا كان العزم واضحا على تطويع المنظمة النسائية التي تشرف عليها وتجريدها –حسب رأيها– من كل استقلالية تجاه السلطة التنفيذية ([21]).

تطويع المنظمة النسائية وفتح ملف الفساد المالي :

كان في الحسبان أن ينعقد مؤتمر المنظمة النسائية يوم 20 مارس 1972 مثلما كان مبرمجا من قبل حسبما ذكرته المؤلفة لكن تداعيات مؤتمر 1971 فرض على السلطة تأجيل المؤتمر تفاديا لإمكانية إعادة انتخاب راضية الحداد – المحسوبة على التيار الليبرالي – من جديد على رأس المنظمة ([22]).

وتذكر المؤلفة أن عبد الله فرحات مدير الديوان الرئاسي آنذاك لعب دورا كبيرا لإبعادها عن رئاسة المنظمة، فنظّم لقاء مع عضوات المكتب التنفيذي وطلب منهن –بحضورها– الإمضاء على بيان تأجيل المؤتمر فامتنعن عن ذلك رغم محاولته استدراج إحداهن ([23]). وبعد فشل هذه

---

(20) تذكر راضية الحداد في كتابها أنها في نفس يوم الخطاب (12 جانفي 1972) بعثت برقية لبورقيبة تؤكد له فيها أنها حملت معها إلى المؤتمر 5 ملاحظات وليس 200 كما ورد في خطابه. كما أكدت في البرقية نفسها أن بطاقات الملاحظين وزعت من طرف الحزب نفسه، وأن المنظمة النسائية وقع تمكينها من 5 ملاحظات وبالتالي فاتّهامها بطبع بطاقات مزيفة للملاحظين تعتبرها تهمة خطيرة. انظر : الحداد (راضية)، **حديث امرأة**، **نفس المصدر**، ص 38.

(21) تذكر راضية الحداد في كتابها أن مايحزّ في نفسها موقف بعض القوى الرجعية داخل الحزب الذين استغلوا فيما بعد استقالتها من المنظمة لإضعاف الاتحاد القومي النسائي التونسي وتطويعه :

الحداد (راضية) **حديث امرأة**، **نفس المصدر**، ص 47-48.

(22) تذكر المؤلفة أن الحزب الدستوري كان مصرا على تأجيل المؤتمر لأنه كان يعرف ميزان القوى من الداخل ويريد تغيير رئيسة المنظمة من داخل القيادة فقط أي من المكتب التنفيذي دون اللجوء إلى المؤتمر :

الحداد (راضية)، **حديث امرأة**، **نفس المصدر**، ص 47.

(23) تذكر راضية الحداد أن عبد الله فرحات أثناء لقائه مع عضوات المكتب التنفيذي للمنظمة، عاتبهنّ لكونهن لم يبعثن برقية تأييد للحكومة والحزب إثر مؤتمر 1971 ثم أخرج من جيبه ورقة بها نصّ الموافقة على تأجيل مؤتمر المنظمة، لكن راضية الحداد اعتذرت بدعوى أن التأجيل من مشمولات اللجنة المركزية فردّ عليها عبد الله فرحات بحدّة بأنّ الديوان السياسي للحزب هو الذي قرر التأجيل، وألحّ من جديد على الإمضاء على البيان، وعندما لم يمتثل إليه أحد التفت إلى منجية المبروك إحدى عضوات المكتب التنفيذي وقال لها : "أنا متيقّن بأن عندك كلام كثير تريدين قوله. أنا أعرف أنك أُبعدتِ في فترة ما عن المنظمة بسبب أساليب راضية الحداد" فكان جوابها : "إنها امرأة مثالية علّمتنا حب الحزب والمنظمة وهي بالنسبة لنا مثال يحتذى" فكان جواب عبد الله فرحات بحدة وبصوت مرتفع : " حسنا. أعرف أنها جعلتكنّ صنيعتها ولكن لا تساوين شيئا" : الحداد، راضية، **حديث امرأة**، **نفس المصدر**، ص 45-46.

المحاولة جمع، من وراء ظهرها، المكتب التنفيذي للمنظمة في مقر الحزب الدستوري يوم 7 مارس 1972 وقال لهن بأن الحزب لا يريد الإبقاء على راضية الحداد على رأس المنظمة ([24]).

وتذكر المؤلفة أنه بعد أن تأكدت من نية إبعادها، وبعد اعتقال ابنها الأكبر، الطالب بكلية العلوم، كشكل من أشكال الضغط والمساومة، بعثت في صبيحة يوم 8 مارس 1972 ببرقية إلى الرئيس بورقيبة تعلمه فيها باستقالتها من رئاسة المنظمة ومن اللجنة المركزية للحزب ([25]). ثم تسارعت الأحداث حسبما ذكرته المؤلفة واجتمع عبد الله فرحات من جديد بعد ظهر يوم 8 مارس 1972 بعضوات المكتب التنفيذي في مكتبه بالقصر الرئاسي لوضع ترتيبات الإشراف على المنظمة. وفي هذا الاجتماع عرض على منجية المبروك رئاسة المنظمة فرفضت، فتمّ تكليف عائشة بلاغة بمنصب رئيسة المنظمة بالنيابة تحت إشراف لجنة من الحزب الدستوري كانت تضم عبد الله فرحات والطيب سليم والشاذلي القليبي، وتذكر المؤلفة أن الصحف الصادرة في اليوم الموالي (أي 9 مارس 1972) تحدثت بحماس عن عودة الاتحاد القومي النسائي التونسي إلى حظيرة الحزب ([26]).

وتحدثنا المؤلفة بعد ذلك عن جملة من الأحداث لعل أبرزها تلك الملاسنة أو المواجهة بينها وبين بورقيبة عندما اتهمها في خطاب علني في جويلية 1973 بأنها تملك قصرا في مقرين ومنزلا في قرطاج وشقة سياحية وأنه قرر إحداث لجنة سيمثل أمامها كل مسؤول سياسي للتثبت من مصدر إثرائه ([27]). وعندما حاولت أخذ الكلمة رد عليها بورقيبة بأنه لم يتهمها بشيء وأن ما قاله بخصوصها هو ما بلّغوه عنها ([28]).

وأنه بإمكانها أن تقول كل ما لديها أمام هذه اللجنة. ثم أردف قائلا : "كل مسؤول سياسي سيمر على هذه اللجنة بما في ذلك سي الهادي نويرة" (الوزير الأول) وهنا تذكر المؤلفة أنها سمعت نويرة يتمتم بصوت منخفض: "هذا لن يحدث" ([29]).

ومع ذلك أصرت راضية الحداد على أخذ الكلمة فاستمع لها بورقيبة، وتمكنت من تفنيد كل التهم -حسبما ذكرته- وعبرت له عن ارتياحها لإحداث هذه اللجنة وأنها مستعدة لتقديم كل

(24) المصدر نفسه، ص 47.

(25) المصدر نفسه، ص 47.

(26) المصدر نفسه، ص 49.

(27) تحدثت الصحف في تلك الفترة (جويلية 1973) عن إيجابية هذا الإجراء الرئاسي الجديد.

(28) المصدر نفسه، ص 64، حيث ورد حرفيا :
"Mais moi, je ne t'accuse rien ! c'est ce qu'on m'a dit. C'est en tout cas ce qu'on m'a rapporté »

(29) المصدر نفسه، ص 63، حيث جاء حرفيا : "Il n'en est pas question"

الإثباتات، وتذكر أن بورقيبة ردّ عليها في آخر خطابه بتأثر بقوله : "قل لي يا ابنتي. إن كنت غير منصف في حقك" ([30]).

وتحدثت المؤلفة في كتابها عما سمّته بمهزلة محاكمتها إذ بعدما دقق المحققون في حساب المنظمة النسائية وجدوا أنها سمحت لإحدى الموظفات باقتراض 118 دينار من مالية فرع المنظمة بباب بنات وهو ما كان يُعرف بقضية زكية موسى في تلك الفترة حيث اقترضت هذه المرأة المبلغ المذكور لمجابهة نفقات علاج زوجها وتعهدت برد المبلغ لكن المحكمة رأت أنه ليس من مشمولات المنظمة تقديم قروض لأي كان. وقد حُكم على راضية الحداد سنة 1974 بأربعة أشهر سجنا مع تأجيل التنفيذ ([31]). وقد تحدثت المؤلفة عن ملابسات هذه القضية ومرافعات المحامين التي شارك فيها بعض المحامين الجزائريين وقد اعتبر هؤلاء أن القضية سياسية بالدرجة الأولى، حسب ما أوردته.

ملاحظات واستنتاجات :

إن ما ورد في هذا الكتاب والذي يتناول مسيرة إحدى المسؤولات في فترة العهد البورقيبي يلقي بعض الأضواء على شخصية بورقيبة وطبيعة الحكم في تلك الفترة. فبورقيبة –من خلال هذا الكتاب – وطني، وحداثي، لكنه أيضا موغل في حب الذات لدرجة أنه تصوّر أن نضالات رفاقه من أجل الاستقلال لا تساوي شيئا أمام ما عاناه، وأنهم في المحصلة، إما ضعفوا أو استكانوا أو خانوا قضية وطنهم.

والإيجابي في هذه المذكرات أنها أطلعتنا على بعض الجوانب الخفية في حياة بورقيبة سواء ما يجري داخل القصر أو ما يقع أثناء المحادثات الخاصة. وبقدر ما يجب أن نتسلح بالحذر في سرد مثل هذه الأحداث فإننا، بالاعتماد على بعض الوثائق وعلى الشهادات الحية، يمكن أن نقترب من حقيقة الأشياء. ويمكن القول أن الخطأ الذي وقعت فيه المؤلفة في هذه المذكرات هي أنها تحدثت عن شخصية بورقيبة من خلال موقعها كمناضلة متعاطفة مع التيار الليبرالي داخل الحزب، ذلك التيار الذي بنى معارضته الرئيسية على أساس غياب المشروع الديمقراطي في الدولة البورقيبية. والواقع أنه بالرجوع إلى تكوين الحزب الدستوري الجديد في الثلاثينات من القرن العشرين نجد أنه نشأ في ظرفية ظهور الأحزاب التوتاليتارية التي تعتبر المسألة الوطنية أهم من المسألة الديمقراطية. ولذلك فقد كان بورقيبة يعتقد أن الدولة التي بناها مع الاستقلال لا تحتاج لزعيم ديمقراطي وإنما لزعيم وطني قوي يوحد أمة كانت مجرد غبار من البشر –حسب ما كان يردده – poussières d'individus وتكون مهمته أن يخرجها من التخلف ويرشدها

(30) المصدر نفسه، ص 65، « Dis-moi, ma fille, si j'ai été injuste avec toi".

(31) المصدر نفسه، ص 222.

إلى كل أسباب التقدم. وبناء على ذلك فالديمقراطية بمعناها الغربي لا تصلح لبلد مثل تونس مثلما ورد في أحد خطبه ([32]).

وقد نجحت المؤلفة إلى حد ما في كشف صراع الأجنحة داخل القصر، والدسائس التي كانت تحبك من وراء الستار، وكيف كان بورقيبة المنهك بمرضه الجسمي والنفسي أحيانا ينقاد إلى ردود فعل لا تليق بمركزه وتاريخه.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك غموضا في بعض الأحداث التي سردتها المؤلفة وخاصة رسالة بورقيبة إلى المنجي سليم والتي تصور ضعف بورقيبة في بعض الفترات أثناء المرحلة الاستعمارية. فهذه الرسالة لم تظهر لحد الآن في مراكز الأرشيف وقد سألت حسيب بن عمار شقيق راضية الحداد إن كان يمتلكها فنفى ذلك وأكّد نفس الكلام الذي جاء في كتاب شقيقته عنها. ثم اتصلت بعلي المعاوي وهو مناضل دستوري من الرعيل الأول عُرف بميولاته اليوسفية فذكر لي أنّ "الأرجح هو أن الرسالة التي تحدثت عنها راضية الحداد في كتابها موجودة بالفعل ولكن لا أحد يعرف محتواها وقد بلغني أن الطيب المهيري وزير الداخلية عثر عليها في ملفات الوزارة وأطلع عليها المنجي سليم وهمّ المهيري بتمزيقها فنصحه المنجي سليم بالإبقاء عليها علّها تصلح يوما ما " ([33]). وباتصالي بالوزير السابق محمد الصياح المحسوب على الشق البورقيبي، نفى قطعيا وجود مثل هذه الرسالة.

هناك مسألة أخرى أثارتها راضية الحداد في كتابها حيث تقول بأن هياكل الحزب الدستوري أصبحت تخضع للتعيين لا للانتخاب منذ 1964. والحقيقة أن هذه المسألة تحتاج إلى مزيد من التدقيق، ذلك أن مؤتمرات الحزب مثلا في الفترة الاستعمارية كانت تتخذ مبدأ الانتخاب قاعدة في هياكلها، بما في ذلك الديوان السياسي، أما مبدأ التعيين فقد وُجد ولكنه كان استثناء وخاصا بفترة الأزمات، فعندما كان يحصل شغور بالديوان السياسي في فترة العمل السرّي للحزب يتم تسديه بطريقة الوفاق أو التعيين.

---

(32) انظر خطاب 11 أكتوبر 1971 في افتتاح المؤتمر الثامن للحزب ورد في : بورقيبة (الحبيب) خطب، الجزء 27، منشورات وزارة الإعلام، تونس 1982، ص 345. ومما جاء في الخطاب : "إن نحن أردنا الإسراع في تطوير الأوضاع السياسية بأكثر مما تطيق عقلية الشعب وتتقبل درجة النضج التي بلغها فإننا نكون قد عرّضنا البلاد لمخاطر الديمقراطية الغربية التي لا تلائم أوضاعنا ولا تناسب مقدار وعي الجماهير عندنا". لمزيد التفاصيل حول هذا الخطاب ومؤتمر 1971 انظر : العلاني (علية) حركة الديمقراطيين الاشتراكيين بتونس من التأسيس إلى المؤتمر الأول، شهادة الكفاءة في البحث في التاريخ، كلية الآداب، تونس 1986.

(33) حوار علية العلاني مع علي المعاوي في 3 ماي 2006 بتونس. وعلي المعاوي من مواليد 1920 بمنزل جميل ببنزرت معروف بميولاته اليوسفية التي حوكم من أجلها في عهد بورقيبة.

ويمكن القول أن عودة بورقيبة إلى أسلوب التعيين في الديوان السياسي منذ 1964 مرتبط بالظرفية السائدة آنذاك والمتسمة بغياب الزعامات الموازية بعد القضاء على اليوسفية.

هناك مسألة أخيرة لا بد من الإشارة إليها حول هذه المذكرات وهي أن خصوم راضية الحداد من اليسار يشككون في انفتاحها وديمقراطيتها ويتهمونها بأنها مارست الإقصاء في حقهم عندما أمرت بعدم قبول أي مناضلة شيوعية في هياكل الاتحاد القومي النسائي التونسي الذي كانت تترأسه ([34]).

وخلاصة القول أن ما ورد في كتاب راضية الحداد شكّل إضافة نوعية مكّنتنا من التعرف على بعض الجوانب المعتّمة في تاريخ تونس المعاصرة.

د. علية العلاني

قسم التاريخ -كلية الآداب جامعة منوبة

allani.alaya@yahoo.fr

(34) جاء في مجلة "Tribune du progrès" القريبة من الشيوعيين في سبتمبر 1962 أن راضية الحداد بعثت برسالة إلى فرع باريس التابع للاتحاد القومي النسائي التونسي تعلمهم فيها بأنه يُحجّر قبول الانخراط أو الترشح للمسؤولية لأي مناضلة شيوعية في فرعهم النسائي وأن الانتماء للمنظمة مقتصر على الدستوريات فحسب.

المرأة في مجابهة الاستعمار في المغرب العربي
ملاحظات أولية

د. عميرة علية الصغير
المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية

غاية هذه الورقة هي تحسّس مواطن الالتقاء والاختلاف في تدخّل المرأة في كل من تونس والجزائر والمغرب الأقصى في مقاومة الاستعمار في الفترة المعاصرة في محاولة لتخطّي الكتابات النّسويّة (la littérature féministe) والاعجابيّة التي تضخم الحدث لتصنع منه أحيانا "تاريخا" أو تلك المقاربات المجافية السّاهية عن مساهمة المرأة عن وعي أو بدونه فتسقط في ظلمها. ودون أن ندّعي الإلمام بكل تفاصيل تاريخ النساء المغاربيات في الفترة الاستعمارية، فإن المادّة التاريخية المتوفّرة خاصة بالنسبة للمرأة في تونس والجزائر وبصورة أقلّ -لحدّ علمنا- ([1]) بالنسبة لنساء المغرب الأقصى تسمح لنا بعقد المقارنة المقصودة.

وقد حبّذنا التحدّث عن "مساهمة المرأة في مجابهة الاستعمار" عوض قصر الكتابة عن حضورها في حركات التحرر لما نعتقده أن الصيغة الأولى أوسع وأشمل لأن المجابهة يمكن أن تكون ثقافية (إعلامية، مسرحية، أدبيّة...)، أو اجتماعية (نقابية، تضامنية...)، أو جمعوية (جمعيات شبابية، كشفية...) أو سياسية (الانضواء إلى الأحزاب السياسية أو دونها)، وحتى عنيفة (الانخراط في المقاومة المسلحة)... كما يمكن أن تكون مجابهة الاستعمار مباشرة إيجابية أو مقاومة سلبية.

وتأتي هذه المحاولة في ثلاثة عناصر:

I- شروط انخراط المرأة المغاربية في مجابهة الاستعمار : العوائق والمحفّزات.

II- هامشية المرأة في العمل السياسي الوطني.

III- المرأة والمقاومة المسلّحة في بلدان المغرب : حضور متفاوت.

---

(1) تتفاوت الكتابات في موضوع مساهمة المرأة في حركات التحرّر في بلدان المغرب من حيث الموضوعية والجديّة ومن حيث خلفياتها إن كانت من فعل مناضلات نسويات أو من إنجاز باحثين جامعيّين وفي المحصّل أثمر الجهد البحثي في هذا الموضوع رصيدا معتبرا من البحوث من شأنه الإيفاء بالغرض. نورد نماذج منها في إحالات قادمة.

I- شروط انخراط المرأة المغاربية في مجابهة الاستعمار: العوائق والمحفّزات:

يتوجّب التذكير في البدء إلى أن واقع المرأة زمن الاستعمار لم يكن ساكنا بل كان متغيّرا. لذا وجب أن ينظر إليه في حركيّته لأن شروط الفعل التاريخي عند بدايات السيطرة الاستعمارية ليست هي ذاتها في السنوات اللاّحقة بل اعترتها عديد التغيّرات المحفّزة على الفعل التاريخي نتيجة ما أحدثه الاستعمار من اختراق وخلخلة أو تحطيم للبنى القديمة الأصلية إن كانت اقتصادية أو اجتماعية وخاصّة ثقافية وذهنية وإعادة صياغتها أو تشكيلها حسب منطق الهيمنة الاستعمارية ومعالمها. إنّ صدمة الاستعمار كانت إيجابية على الوعي العام في المجتمعات المغاربية التي أجبرت على مراجعة ذاتها وحتى على الشكّ في الصورة المطمئنة التي كانت تحملها على نفسها ([2]). وبالتالي خفّت وطأة الثقافة الحابسة للمرأة والمقيّدة لفعلها.

من مميّزات هذه الثقافة السائدة هي طرد الفرد من حيّز الفعل السياسي. إذ كانت "ثقافة المخزن" تقوم على اشتراط الولاء في الرعيّة وتقديم أمارات الطاعة للحاكم من خلال هياكل التأطير والتحكّم في المجتمع، شأن العرش والقبيلة والطريقة والعائلة وتترجم مفردات العلاقة بين الحاكم والمحكوم بالتذلل والهدايا ودفع الضرائب والخدمة العسكرية من قبل المحكومين وبواجب الحماية من قبل الحاكم لكن كانت كثيرا ما تحدث انكسارات في هذا النسق الإقطاعي أو شبه الإقطاعي فتجدّ التمرّدات وحتى الثورات الخارجة على الحاكم. وبصورة عامّة كانت الثقافة السياسية السائدة منبنية على الاستكانة والتسليم بالقدر والخنوع للحاكم المستبدّ واستشراء "طبائع الاستبداد" على حدّ تعبير عبد الرحمان الكواكبي من "استباحة الكذب والتحيّل والخداع والنفاق والتذلّل" ([3]).

وكانت وضعية المرأة ضمن هذه الثقافة ما قبل الحداثية الأسوأ بالنسبة للمرأة حتّى وإن تمايزت أوضاعها واختلفت حدّة تقييد حريّتها أو تساهل المجتمع معها في اختراق "الفضاء الخارجي" حسب انتمائها إلى الوسط الحضري أو وسط البادية أو حسب عيشها ضمن ثقافة تسود فيها التقاليد والأعراف العربية الإسلامية أو التقاليد والأعراف البربرية (الأمازيغية) إذ يبدو أنّ المرأة في هذا الوسط الأخير كانت أكثر حريّة وتحظى بتسامح أكبر من مجتمع الرجال في خروجها عن وظائفها التقليدية وفضائها الخاص.

([2]) يقول عبد العزيز الثعالبي في هذا التأثير: "إن امتزاج التونسيين بالأوربيين (...) كان خير لقاح نشطت به عقولهم" في خطاب ألقاه في شهر جوان 1924 بيافا ونقلته "لسان الشعب" عدد 1924/06/25، ص 2.

([3]) عبد الرحمان الكواكبي، **طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد**، ضمن الأعمال الكاملة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 1995، ص 499.

كما أن الثقافة السائدة وقيمها السّارية، أي الثقافة العربية الإسلامية المركّبة على الموروثات الثقافية المحلية الضاربة في التاريخ والمرجوجة بالثقافة الاستعمارية الغازية، حتى وإن تمايزت طفيفا بين الوسط الحضري والوسط الريفي أو الوسط "العربي" والوسط "البربري"، فإنها كانت عموما ثقافة بترياركيّة تقوم على سلطة الآباء والذكور وخاصة على النظرة الدونية للمرأة والتي كانت تحصرها في الأدوار المتوارثة للمتعة والإنجاب والقيام بأعباء المنزل والأطفال. أمّا الفضاء العام الذي هو مجال العمل السياسي بامتياز فقد كان عامّة محرّما على المرأة في المغرب العربي بل كان في نظر المجتمع بأسره إقحام المرأة فيه هو مساويا لرميها في "عالم الشرور" و"المخاطر" وتعريض "شرف المرأة" والعائلة للخطر. لذلك حتّى وإن تجرأت بعض النساء على اقتحام الفضاء العام -كما سنذكره لاحقا- فإن ذاك كان مسموحا به بشروط وضمانات خاصّة تطمئن على عدم "السقوط".

ثم أن المرأة المغاربية حتى وإن كانت تتقاسم مع الذكور حالة انتشار الأميّة في المغرب زمن الاستعمار والتي كانت تصل نسبتها إلى 90% من جملة المجتمع، فإن أميّة المرأة كانت أكثر استفحالا ومركّبة. إذ فرص التعلّم لم تكن شحيحة فحسب بل أن الفتاة كانت تحرم حتى من التعليم الديني البدائي إذا استثنينا بعض العائلات الأرستقراطية أو المخزنية أو الطّرقية.

لهذه الشروط والأوضاع كان تدخّل المرأة في مقاومة الاستعمار محدودا وليس غائبا.

II- مساهمة المرأة المغاربية في العمل السياسي الوطني:

إن حضور المرأة في الفعل التاريخي وفي العمل السياسي بالذات، تحكمه الشروط العامّة وأخرى خاصة عرّجنا عليها في العنصر الأول. إن ما تميّز به أداء النساء في المغرب العربي في بدايات الفترة الاستعمارية يلتقي بصورة عامّة مع حقيقة سوسيولوجية تشترك فيها نساء البحر الأبيض المتوسط ([4]) وحتى نساء العالم، وهي استبعاد المرأة من حيّز الفعل السياسي الذي كان يحتكره الرجال ويجب أن نترقب الستينات من القرن المنصرم مع انتشار الحركة النسوية (le mouvement féministe) وخطابها التحرّري والمساواتي انطلاقا من الولايات المتحدة الأمريكية، فبلدان أوربا وتوابعها والحضور الفاعل للحركات اليسارية والاشتراكية ليصبح الحضور النسائي في الحياة السياسية ليس فقط مطلبا بل حقيقة تاريخية.

([4]) انظر في كتاب النساء والسياسة حول المتوسط، مساهمة الباحثة إليان ريشارد :"النساء والسياسة في فرنسا المتوسطية"، وكذلك مقال ركال تيرسلان "الإسبانيات والسياسة"، وغيرهما ضمن نفس المؤلف. Collectif, **Femmes et politique autour de la Méditerranée,** Paris, l'Harmattan, 1980, les articles : Raquel Thiercelin : « les femmes espagnoles et la politique » pp.11-24 ; Eliane Richard : « Femmes et politique dans la France méditerranéenne » pp. 25-38. Olga Patané : « La femme italienne et la politique », pp. 57-69.

وفي ما يخص النساء في المغرب العربي زمن الاستعمار حتى وإن كانت المرأة المسلمة تتحرّك ضمن خصوصيات ثقافية واجتماعية مميّزة، فإنها في الواقع كانت تشترك مع نساء الجاليات الأوربية ذاتهنّ في هامشيّة دورهنّ السياسي وحضورهنّ في قيادة التنظيمات السياسية أو الاجتماعية حتى بين التنظيمات ذات الطابع اليساري. ففي تونس مثلا لم نسجل في دراساتنا للتنظيمات اليمينيّة قياديّة واحدة ([5])، والأمر ذاته يمكن أن ينسحب على التنظيمات اليسارية فمثلا بالنسبة للفيدرالية الاشتراكية بتونس لا ترد إلاّ أسماء أربع نساء قياديات فيها ([6])، وكذا الأمر بالنسبة للحزب الشيوعي إذ لم تصل إلى قيادة الحزب إلاّ ثلاث مناضلات (دليلة مجاجي وقلاديس عدّة وشريفة السعداوي) في بداية الخمسينات ([7]). وكانت عامّة النساء يحشرن في الأنشطة الثانوية([8]).

أمّا في إطار العمل الوطني وإن كانت تتفاوت درجة انخراط النساء فيه بين بلدان المغرب الثلاثة، فإن درجة الانخراط كانت كذلك هامشية في العمل السياسي فمثلا الحزب الدستوري الجديد لم يبعث شعبا نسائية إلا بداية من 1950، ولم تبرز إلاّ قلّة من النساء لا يفوت عددهنّ المائة، وكذا الأمر للجزائريات اللواتي كنّ قلّة في نجم شمال افريقيا وفي حركة انتصار الحريات الديمقراطية (MTLD) مثلا، وكذا في جبهة التحرير ولا يختلف الواقع النسائي في المغرب، إذا استثنينا مناضلات الجمعيات النسائية مثل "أخوات الصفاء" (فاس) و"السيدات المغربيات" (الدار البيضاء). ثمّ أنه لم نسجّل حضورا نسائيا في مراكز القيادة مثلا ضمن الأحزاب الوطنية لا في تونس في الحزبين الدستوريين القديم والجديد، ولا في الجزائر من "نجم شمال افريقيا" إلى ""جبهة التحرير الوطني. ولا في المغرب ضمن الحركة الوطنية بالمنطقة الخليفية و"حزب الاستقلال" و"حزب الشورى والاستقلال" ولم يسجل إلا اسم السيدة مالكة الفاسي من حزب الاستقلال من ضمن 89 شخصية قيادية بارزة في هذه التنظيمات من 1946 إلى 1950 ([9]).

([5]) انظر مقالنا: "سينوبسيس أهم التنظيمات السياسية اليمينية الفرنسية بتونس زمن الاستعمار" بالكراسات التونسية.
Amira Aleya Sghaïer, « Synopsis des principaux groupements politiques français de droite en Tunisie au temps de la colonisation » in **Les Cahiers de Tunisie**, n° 180, 2002, pp. 9-29.

([6]) Juliette Bessis, **Les Fondateurs, Index biographique des cadres syndicalistes de la Tunisie coloniale (1920-1956)**, Paris, l'Harmattan, 1985, Lotfi Chaïbi, **Socialiste français et nationalistes tunisiens, Histoire d'une rencontre (1945-1956)**, Tunis, Orbis, 1997.

([7]) Hassine Raouf Hamza, **Communisme et Nationalisme en Tunisie de la « libération » à l'Indépendance, (1943-1956)**, Université de Tunis I, 1994, pp. 88-89.

([8]) نفس المصدر ص. 89.

([9]) محمد زاد، "طبيعة آليات اشتغال الأحزاب السياسية الوطنية في مغرب الحماية" في مجلة أمل عدد 10-11 1997، ص 96.

لكن في أواخر الفترة الاستعمارية، وخاصة في سنوات الحسم في الخمسينات في تونس والمغرب، ومنذ اندلاع حرب التحرير في 1954 في الجزائر، أضحى حضور المرأة المغاربية مألوفا ومطّردا في المشهد النضالي الوطني، لكن من مواقع تابعة وتنفيذية، كحضور الاجتماعات السياسية العامّة ومشاركتهنّ عادة متلحفات بالتصفيق والزغردة والإطلالة مشجعات للمتظاهرين من الشرفات. لكن في السنوات الأخيرة من عمر الاستعمار، يسجّل الحضور النسائي أكثر جرأة كالتظاهر في الطريق وحمل الأعلام الوطنية والمشاركة في إضرابات الجوع تنديدا بالقمع الاستعماري أو المساهمة في شبكات نقل المعلومات والاستخبار عن "العدو" أو نقل التعليمات والمناشير الوطنية. كذلك ساهمت النساء المغاربيات في دعم سجناء الوطن وشهداء الحرية بمؤازرة المساجين أو دعم ضحايا القمع الاستعماري وعائلاتهم. مع الملاحظ أن النشيطات من هؤلاء النساء كنّ في غالبهن قريبات بدرجة أو بأخرى بناشطين وطنيين من الذكور. فنشاط العنصر النسائي هنا كان هامّا في إنجاح العمل الوطني وخاصة من خلال المنظمات والأطر- القنوات التابعة للأحزاب الوطنية كالاتحادات النسائية أو الحركات الكشفية ([10]). فالنساء كنّ محتضنات في منازلهن للأنشطة الوطنية المحظورة من الاجتماعات السريّة إلى إيواء الهاربين من التتبّعات أو كتابة المناشير واللافتات وطبعا حفظ سرّ المقاومة والتعمئة على نشاطات أزواجهن أو الرجال الآخرين من نشطاء العمل الوطني. لذا كانت المرأة المغاربية المتطوّعة في الكفاح الوطني أو الداعمة له تحيى تحت الضغط النفسي الدائم والخوف على ذويها من بطش الاستعمار أن لم تتحوّل إلى أرملة أو ثكلى. لكن لو كان عدد النساء هؤلاء محدودا في الكفاح السياسي في كامل المغرب، فإنّ عددهنّ كان أقلّ في حمل السلاح ضد المستعمر ولو تفاوتت درجة المساهمة من بلد إلى آخر.

III- المرأة المغاربية في المقاومة المسلحة: حضور متفاوت:

في الواقع إن تاريخ دور المرأة في مقاومة الاستعمار -كما أسلفنا الذكر- مازال في بداياته، إذ يدخل هذا الصنف من التاريخ في مبحث تاريخ المنسيّين أو المهمّشين عامّة إضافة لمعوّق

([10]) بالنسبة لتونس يمكن مراجعة -Bakalti Souad, **La femme tunisienne au temps de la colonisation, 1881-1956**, Paris, l'Harmattan, 1996-. « Mouvements et organisations féminines de la lutte de libération nationale en Tunisie », in : **Processus et enjeux de la décolonisation en Tunisie (1952-1964)**, ISHMN, 1999, pp. 187-204. - عميرة عليّة الصغير، "مسار تحرر المرأة في تونس بين مقتضيات الواقع واختلاف الرؤى (1920-1948)" بمجلة أمل، الدار البيضاء، عدد 28-29/ 2003، ص 169-325. بالنسبة للجزائر: نصيب نعيمة، "الممارسة السياسية للمرأة الجزائرية: الواقع والآفاق" بمجلة أمل، 28-29/ 2003، ص 248-268. –Jamila Amrane, « les combattantes de la guerre de libération nationale en Algérie », **in Histoire des femme au Maghreb**, (collectif), Tunis, CUP, 2000, pp. 43-74. –Gilbert Meynier, **Histoire intérieure du FLN, 1954-1962**, Paris, Fayard, 2002, pp. 223-569. -

بحثي آخر هو ندرة المصادر المكتوبة حول فعل المرأة، وبالذات في مجال المقاومة المسلحة التي كانت أساسا من فعل أميّين رجالا ونساء. ومهما كان الأمر، فإن المصادر والكتابات المتاحة لنا الآن تسمح لنا ببسط مجموعة من الحقائق التاريخية تثبت لنا من ناحية التفاوت الكبير لمكانة المرأة في المقاومة المسلحة بين بلدان المغرب الثلاث وكذلك من ناحية ثانية تزايد نسق الحضور النسائي في هذا الضرّب من العمل المكافح بتقدّم التاريخ الإستعماري في المغرب نحو نهاياته.

*** فصل التصدّي للاحتلال والتوغّل الإستعماري:**

إن التصدّي للقوات والجيوش الفرنسية الغازية منذ 1830 في الجزائر، أو 1881 في تونس، أو 1912 في مرّاكش، وما تلاها من عمليات عسكرية للتوغّل أو التهدئة والسيطرة على الفضاء وإخضاعه، كان أساسا من فعل الرجال وهذا ما تؤكده جلّ الكتابات التي تناولت هذه المرحلة من عمر الاستعمار في المغرب. لكن ذلك لا ينفي أن التاريخ سجّل في هذه الفترة حضورا للمرأة المقاومة كعنصر من عناصر القبيلة أو العرش أو العائلة فحسب في مختلف أوجه التّصادم مع القوات الاستعمارية. لذلك فإن الأسماء النسائية التي سجّلها التاريخ هنا نادرة. ففي الجزائر، تذكر للّة زهرة أخت الأمير عبد القادر في ثورته (1832-1847)، وخاصّة للّة فاطمة نسومر قائدة ثورة جبال جرجرة القبائلية سنة 1853، حتى أن أحد أعدائها الماريشال روندون (Randon) لقّبها بجان دارك الجزائر (La Jeanne d'Arc d'Algérie) ([11]).

في تونس، لم يسجّل التاريخ أسماء نسائية ساهمت فعلا في المقاومة المسلّحة للاحتلال سنوات 1881-1883. حتى وإن ذكرت نساء كزوجات أو أخوات أو بنات لأعلام في فترة المقاومة الأولى أو التمرّدات اللاّحقة ([12])، فهنّ نساء نظنّ أنهنّ ساهمن كمرافقات أو مساندات فحسب لمقاومين.

الأمر ذاته يمكن أن نقوله لوضع المقاومة للإحتلال في المغرب الأقصى، غير أنّه يبدو من خلال الكتابات التي تناولت هذا الموضوع، أن حضور المرأة المغربية وخاصة الأمازيغية منها كان أهمّ مما كان عليه في البلدين المغربيين الآخرين. فها هو الجنرال كترو Catroux يصف تصدّي المرأة الأمازيغية لقوات الاحتلال بقوله: "كانت تتسلل بشجاعة خارقة لموارد المياه تحت

([11]) Yahiaoui Messaouda, « Perspective , Femme Algérienne 1830-1962 », in El Messadir n°6/2002, p. 23.

([12]) يذكر محمد المرزوقي في مؤلفه "صراع مع الحماية" دار الكتاب الشرقية، تونس، 1973، خمسة عشر اسما لنساء كنّ في علاقة مع المقاومة وهنّ: آمنة خماخم، باشية بنت علي بن خليفة، بيّة بنت محمد الوحيشي، حسناء بنت محمد كمّون، خديجة بنت محمد خماخم، خديجة بنت الطاهر، رفيقة بنت محمد بن عبد الله، رقيّة بنت محمد بن عبد الله، ظريفة بنت علي بن عمّار، عائشة بنت منصور الهوش، فاطمة بنت محمد الوحيشي، كنزة بنت علي بن خليفة، مباركة بنت منصور الهوش، مبروكة بنت محمد بن عبد الله، مريم بنت محمد الوحيشي.

نيران رشاشاتنا وتسقط أغلبهنّ، لكن الباقيات يواصلن مهامهنّ البطولية... وتحمّس المقاتلين بالزغاريد المدوّية، كما يقمن بتوزيع الذخيرة والمؤونة ويأخذن مكان القتلى لتعويضهم وفي غياب الأسلحة يدحرجن على المهاجمين من قواتنا أحجارا ضخمة تنشر الموت حتى قعر الوادي".([13]) لكن عبد الرحمان اليوسفي الذي درس "مؤسسات جمهورية الريف"([14])، وتناول تكوين "الجيش الشعبي" أي جيش عبد الكريم الخطابي أثبت أن كلّ المعبّئين في هذا الجيش كانت أعمارهم ما بين 16 و50 سنة وكلّهم من الذكور. وهذا ما ينسّب الفكرة التي يمكن أن نستنتجها من طبيعة المساهمة النسائية في العمل المسلح، وهي حضور المرأة "البربرية" أكبر من المرأة "العربية" في المجابهة العسكرية. في الواقع، إن الفكرة تنسّب فحسب ولا تزاح تماما. ولعلّ السؤال الأهم هنا لماذا هذه الجرأة أكثر عند المجتمعات "البربرية" في السماح لنسائها في اقتحام مجالات الرجال وخوض غمار الحرب أكثر من "مجتمعات العرب"؟ يبدو أنّ جهات التواجد الأمازيغي كانت أقل تضييقا في ثقافاتها على نسائها مقارنة بالمجتمعات ذات التعرّب والأسلمة أكثر والتي كانت مدنيّة أساسا عكس مجتمعات البربر التي هي ريفية أو جبلية عامّة.

على كل، إن سنوات الحسم مع الاستعمار سوف تؤكد أكثر هذه الحقيقة التاريخية.

*** سنوات الحسم مع الاستعمار :**

تعتبر سنوات الخمسين من القرن الماضي سنوات الحسم مع الاستعمار الفرنسي في المغرب العربي إذ اندلعت المقاومة العنيفة والشعبية في تونس منذ بداية 1952 ([15])، وفي المغرب خاصّة منذ عزل السلطان محمد بن يوسف في أوت 1953، وفي الجزائر منذ 1 نوفمبر 1954 ([16]). ونظرا لطبيعة الاستعمار في كل من البلدان الثلاثة والخصوصيات المتعلّقة بكل حركة تحرّر في كل منها إذ كان الطابع العنفي المسلح هو الأساس في الثورة الجزائرية وازدواج العمل السياسي مع المقاومة العنيفة في المغرب وتونس ونظرا كذلك لاختلاف الوزن الديمغرافي والامتداد

([13]) أوردته للة Général Catroux, **Achèvement de la pacification du Maroc**, Paris, 1934. صفية العمراني في "الشعر والمقاومة بالجنوب الغربي 1930-1956" ضمن كتاب: **جيش التحرير المغاربي 1948-1955**، الجزائر، نشر مؤسسة محمد بو ضياف، 2004، ص 201-219، ص 205.

([14]) عبد الرحمان اليوسفي "مؤسسات جمهورية الريف" بمجلّة **أمل** عدد 1999/8، ص ص 91-102، ص98.

([15]) راجع في هذا الموضوع: -عميرة عليّة الصغير، **المقاومة الشعبية في تونس في الخمسينات، انتفاضة المدن، الفلاقة، اليوسفية**، صفاقس، التسفير الفني، 2004.-عميرة عليّة الصغير وعدنان المنصر، **المقاومة المسلحة في تونس (1939-1956)**، نشر المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، 2005.

([16]) بالنسبة للمقاومة المسلحة في المغرب الأقصى نشرت المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير سلسلة من أعمال الندوات غطّت تقريبا جل أنشطة المقاومة المسلّحة الفدائية وأعمال جيش التحرير، أما بالنسبة للجزائر، فإن قائمة الدراسات التي تناولت حرب التحرير طويلة جدّا. وسوف نحيل على المصدر المعني في حينه.

الجغرافي للبلدان الثلاثة فإن حضور النساء في المقاومة المسلحة كان هو كذلك متباينا من بلد إلى آخر.

في تونس، كانت مساهمة المرأة متواضعة في المقاومة المسلحة. إذ في أعمال "الارهاب الوطني" في المدن (اغتيالات المتعاونين، حرق أو تفجير رموز التواجد الاستعماري، قتل عناصر استعمارية...) أو في غيرها، لم نسجّل مثلا تورّط أي امرأة في عمليات مثل هذه طيلة الخمسينات ولا يعني ذلك أنه لم توجد بعض النساء اللواتي حملن أسلحة أو خبّأن متفجّرات في منازلهنّ ([17]). كذلك الأمر في حركة المقاومة المعروفة بحركة "الفلاّقة"، إن كانت في فصلها الأول (جانفي 1952- ديسمبر 1954) أو في فصلها الثاني (ديسمبر 1955- جويلية 1956)، والتي انخرط فيها بين 1952 و1954 حوالي 3000 مقاوم. وفي فصلها الثاني ما بين 600 و700 مقاوم لم تسجّل أسماء مقاومات صعدن للجبل إلا لثلاث نعود لهنّ لاحقا. منهنّ اثنتان تحصّلتا على "بطاقة أمان" (يسميها المقاومون "بطاقة دولاتور" نسبة إلى المقيم العام الجنرال بوايبي دولاتور Boyer de Latour) وهما حسينيّة رمضان عميّد من عصابة الأزهر الشرايطي وكذلك رفيقتها الجزائرية موساوي مسعودة والمعروفة بمحجوبة منصور تحت نفس القيادة ([18])، والتي استشهدت حاملة السلاح في الثورة الجزائرية بالأوراس ([19]). دون الثلاث هؤلاء، لا تذكر المصادر المتاحة حاليا ولا كذلك كل الذين درسوا المقاومة المسلّحة في تونس في الخمسينات أسماء نسوة أخريات. هل يعني ذلك أن المرأة لم تشارك في هذه المقاومة؟ طبعا لا. لقد شاركت النسوة خاصة اللواتي كنّ في علاقة قرابة مع المقاومين كزوجات أو أخوات أو بنات في دعم المقاومة اللوجستي، بتحويل الأسلحة وخاصة توفير المؤونة واللباس ونقل المعلومات أو الاستخبار، ولنا في الأمثلة التالية نموذجا من مساهمة المرأة التونسية في حركة المقاومة المسلحة:

([17]) انظر مثلا: جماعي، **نساء وذاكرة، تونسيات في الحياة العامّة 1920-1960**، تونس، مطبعة مدياكوم، 1993، ص 46. تذكر أسماء مناضلات شاركن في أعمال من هذا القبيل شأن أم السعد بن يحي، العربية بنت مختار، خديجة طبال، وزهرة الحسومي.

([18]) حول هذه المقاومات معلوماتنا من البشير الغيلوفي ابن المقاوم حسن الغيلوفي (من بني زيد الحامّة) في لقاء معه في 27 مارس 2006 وخاصة من المقاوم والكاتب الشخصي للأزهر الشرايطي طيلة "حرب التحرير" السيد عبيد بن منصور الشرايطي، وذلك في قفصة في لقاء معه في 8 أفريل 2006.

([19]) ولدت موساوي مسعودة بجيجل بالجزائر سنة 1920 وهاجرت مع عائلتها لتونس لتستقر برادس. وعند اندلاع المقاومة المسلحة التحقت بالمقاومة بمجموعة الأزهر الشرايطي وكان دورها إعلامي، أساسا. باندلاع الحرب التحريرية في الجزائر التحقت بالثورة لتستشهد في الأوراس سنة 1957. أفادتنا بهذه المعلومات أختها المناضلة ليلى موساوي في لقاء جمعنا بها بالجزائر العاصمة في 3 جويلية 2005. انظر كذلك حول المقاومة محجوبة كتاب الطبيب في جيش التحرير الجزائري بتونس محمد التومي: **Dr. Mohamed Toumi, Médecin dans les maquis, Guerre de Libération Nationale 1954-1962**, Paris, Sde, pp. 161-162.

– خضراء الزيدية صعدت إلى الجبل مع زوجها ([20]).

–مبروكة بنت محمد زوجة المقاوم حسن الغيلوفي: استقبال المقاومين وإيوائهم وحفظ أسرارهم وتعرّضها للتهديد من القوات الاستعمارية ([21]).

–حسينيّة رمضان عميّد : حملت السلاح مع الأزهر الشرايطي، فجّرت جسرا على وادي المالح بين قفصة وزانوش، تحصلت على "بطاقة دولاتور".

–محجوبة الموساوي: مقاومة وصحافية في عصابة الشرايطي، تجمع المعلومات.

–ريم المسّية: من المكناسي زوجة مناضل، مموّلة للمقاومة وتخيط زي المقاومين.

–محبوبة حرم عبد الحفيظ الحاجّي : أبنها المقاوم حسين الحاجّي، من أولاد الحاج سيدي عيش، مموّلة للمقاومة.

–دُولة بنت محمد الصالح عميّد: مخبرة تنقل الأخبار تحت غطاء تاجرة متجوّلة.

–تونس حرم العربي الرّاهم السلاّمي: من أولاد سلاّم، مموّلة "للثورة" مع زوجها، من كاف دربي (معتمدية قفصة الشمالية).

–محبوبة الحاج شكري: زوجة عبد الحفيظ الحاجي من سيدي عيش، مموّلة.

–عسريّة حرم أحمد اليحياوي: من سقي المظيلة، مموّلة وتأوي وتداوي المقاومين.

–الحاجة زهرة نصيب دُولة: من قصر قفصة، امرأة ثرية تموّل بالمال "الثورة".

–الطاوس حرم الأزهر الشرايطي: تدعم زوجها وجرحت في إحدى المعارك مع زوجها.

–محبوبة الفيلي: الملقّبة بالزعيمة من القصرين من جبل السلّوم، مموّلة. ([22])

ويبدو أن هذه القائمة من أسماء المناضلات اللواتي ساهمن في المقاومة المسلحة بالجنوب الغربي تحت قيادة الأزهر الشرايطي، لم تكن الوحيدة، خاصّة وأن عصابات المقاومين كانت تنشط من الجنوب إلى الشمال وخاصة في الجزء الغربي من البلاد وهي كثيرة ويتوجّب استكمال البحث فيها والكشف عن الفاعلين من النساء ضمنها واللّواتي أهملهنّ التاريخ.

أمّا بالنسبة للمغرب الأقصى، وإن كانت دائما، شأن تونس، مساهمة المرأة في المقاومة المسلّحة كداعمة للمقاومة وليست كمحاربة إلاّ النادرات من المقاومات، فإن اللافت للنظر هو

([20]) انظر مداخلة عروسية التركي حول هذه المقاومة ضمن أعمال هذه الندوة.

([21]) شهادة ابنها البشير الغيلوفي، نفس المصدر.

([22]) أفادنا بهذه المعلومات كاتب الأزهر الشرايطي المقاوم عبيد بن منصور في لقائنا معه بقفصة في 2006/4/8.

العدد الكبير للنّساء المغربيات اللّواتي شاركن في العمل المسلّح ضمن جيش التحرير في الشمال أو في الجنوب، أو كمنخرطات في مختلف منظمات المقاومة السريّة الفدائية بالمدن المغربية من الرباط إلى الدار البيضاء ومراكش، "كالمنظمة السريّة" و"منظمة طارق بن زياد" و"الهلال الأسود" وغيرها. ([23]) إذ أحصينا في الجزء الأول فقط من كتاب التراجم للمقاومات المغربيات الذي أصدرته المندوبية السامية لقدماء المقاومين ([24])، اسم 151 امرأة شاركن في "ملحمة" المقاومة، من امتشاق السلاح إلى الدعم اللوجستي وبالخصوص حمل أو تخبئة السلاح، وإيواء المقاومين ومداواتهم، وطبخ الطعام وغسل ملابس المجاهدين، وتوزيع المناشير وجمع الأخبار، والمراقبة...

ولأن المجال لا يسمح وليس الغرض أن نورد أسماء هؤلاء المناضلات، نذكر من اشتهر منهنّ: يامنة حمّو إقبال (انتفاضة الخنيفرة) وفاطمة المالقيّة (أخفت أرملة الشهيد علاّل بن عبد الله) وخديجة البلغمي (زوجة البطل علاّل الذي حاول اغتيال السلطان العميل ابن عرفة) وأكماش لالة وأم الفضلي ماء العينين من جيش التحرير ([25]).

أمّا في الجزائر، كما أسلفنا الملاحظة، فنظرا لطبيعة "الثورة الجزائرية" وحرب التحرير وعنف الردّ الاستعماري واعتماد جبهة التحرير "الحرب الشعبية"، فإن انخراط المرأة في الكفاح المسلح كان مميّزا مقارنة بوزن مشاركة المرأة في كفاح الشعبين المغربيين الآخرين، إن كان في حجم المشاركة أو في أشكالها. ونحن هنا، ليست غايتنا -بداهة- استحضار الفعل النّسائي في الثورة الجزائرية بل فقط إبراز ملامحه الدّالة وخاصّة مميّزاته.

تعطي إحصائيات الدولة الجزائرية رقم 10949 مجاهدة على مجموع 336748 مجاهدا أحصتهم وزارة المجاهدين سنة 1974، ([26]) وعدد النساء اللواتي التحقن بالمقاومة بالجبال كان 2000 امرأة 88,5% من هنّ كنّ ريفيات. إضافة للمقاومات بالزيّ المدني "المسبّلات" تحت أوامر جبهة التحرير وجيش التحرير الوطني (عناصر ربط، جمع الأموال وأشياء مختلفة، ممرضات، كاتبات، خياطات، داعيات، آويات للمجاهدين، منظمات للمظاهرات...). أمّا المقاومات في المدن "الفدائيات" فنسبتهنّ كانت 2% من مجموع المناضلات وشاركن في أعمال المقاومة من نقل القنابل وتفجيرها إلى نقل الأخبار والتظاهر... وأضحت أسماء المناضلات

([23]) حول هذه المنظمات الفدائية يمكن مراجعة: المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، ندوة المقاومة المغربية ضد الاستعمار، 1904-1955، سلا، مطبعة ديدكو، بدون تاريخ، (نظمت الندوة في نوفمبر 1991).

([24]) الكتاب بعنوان: المرأة المغربية في ملحمة الاستقلال والوحدة، تراجم عن حياة المرأة المقاومة، سلا، مطبعة بني أزناسن، 2002.

([25]) المصدر نفسه، ص. 5-6.

([26]) Jamila Amrane, « Les combattantes de la guerre de libération nationale en Algérie », in **Histoire des femmes au Maghreb, Op. cit.** pp. 48-51.

الجزائريات منذ بداية الثورة معروفة شأن زهرة الظريف وحسيبة بو علي وجميلة بوحيرد وجميلة بوباشة. ([27])

لكن يبدو أنّه رغم العدد الهام من النساء الجزائريات اللواتي التحقن بجبهات القتال فإن أدوارهن فيها بقيت دائما أدوارا تقليدية أو داعمة للرجل مما يترجم على العقلية المحافظة دائما والتقليدية لقيادة الثورة الجزائرية التي كانت تمنح شرف القتال والقيادة للرجال فقط وتحصر المقاومة في الوظائف التقليدية حيث كانت المجاهدات بنسبة 42% كممرضات و44% كطبّاخات وغسّالات في خدمة جيش التحرير ([28]). على كل دفعت المقاومات ثمن الدمّ غاليا من أجل تحرير الوطن إذ كانت نسبة الشهيدات 18% منهن ([29]). وهي نسبة هامّة لا تضاهيها طبعا نسبة شهيدات الوطن، لا في تونس ولا في المغرب. وإن كنّا نجهل عدد المغربيات اللّواتي استشهدن في ساحات القتال مع العدوّ –ولا نخاله مرتفعا– فإننا نعرف أن في تونس، تكاد تنعدم حالة الاستشهاد من النساء التونسيات في مصادمات مسلحة مع العدو وحتى العدد القليل المدرج كشهيدات ضمن **"السجل القومي لشهداء الوطن"** ([30])، لم يكن مقاومات بل سقطن في عمليات قمع استعماري فحسب (أحداث تازركة، قصف لمواقع الثوار...).

ومهما كان الأمر فإن اقتحام المرأة المغاربية الفضاء العام ومن أجل القضية الوطنية على ضعف ذاك الانخراط في الفعل التاريخي ينمّ على روح وطنية ووعي بمكانة المرأة ودورها رغم عوائق مجتمعها وإرث الثقافة المستبخسة للنساء ولفعلهنّ.

الخاتمة :

لا ندّعي في هذه الورقة أننا استوفينا مبحث "مساهمة المرأة المغاربية في حركة التحرير"، بل أملنا أننا توفقنا في استحضار جوانب كانت محجوبة فيه، عرضنا فيها لأهمية هذه المساهمة خاصّة في "الربع ساعة" الأخير من حياة الاستعمار وبيّنا أن اقتحام النساء في المغرب للعمل السياسي أو العسكري التحرّري كان رهين شروط "سماح" الرجال للنساء بالفعل التاريخي، وتحت مراقبتهم وقيادتهم. وهو حتما ما كان ينبئ بما سوف تكون عليه التركيبات السياسية والاجتماعية لدول الاستقلال ومكانة المرأة فيها.

د. عميرة علية الصغير

المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية

([27]) **المصدر نفسه**، ص 54-55.

([28]) G. Meynier, Op. cit. p.225.

([29])جميلة عمراني، **نفس مصدر**، ص 50.

([30]) الحزب الاشتراكي الدستوري، **السجل القومي لشهداء الوطن**، تونس، دار العمل، 1978.

التمثيلية النسائية بالبرلمان المغربي

د. وفاء الفيلالي
كلية الحقوق السويسي بالرباط

تمتد مساهمة المرأة المغربية في بناء الدولة إلى عهد الأدارسة، حينما استطاعت زوجة إدريس الأول مؤسس الدولة أن تحافظ على حياة ولي العهد إلى أن شب بعد اغتيال والده. وهناك نساء أخريات ساهمن بشكل غير مباشر إما عبر إسداء النصيحة للملك الزوج أو عبر تنشئة الأمراء. وعلى الرغم من مشاركة المرأة المغربية في مقاومة الاستعمار إلى جانب الرجل فإنها ظلت وراء الستار. ولن تسلط الأضواء بشكل كبير على هذه المساهمة النسائية في بناء الدولة إلا خلال العشرية الأخيرة من القرن العشرين.

لقد تضافرت جهود المنتظم الدولي عبر العديد من المواثيق والمعاهدات مع نضال الجمعيات النسائية من داخل المجتمع المدني المغربي، لتجد في المقابل توجها محمودا لدى الدولة للانضمام للمواثيق الدولية وتعديل القوانين الداخلية لتتلاءم معها. إلا أن تسريع حركة دولنة قواعد القانون الداخلي المتعلقة بحقوق المرأة سواء منها السوسيو-اقتصادية أو السياسية لم يواكبه وصول المرأة للمناصب السياسية بنفس السرعة.

ناضلت المرأة المغربية منذ الاستقلال في إطار مسلسل الانتقال الديمقراطي لتصل إلى قبة البرلمان، فهل كان الطريق معبدا ؟ وهل تشكل المؤسسة التشريعية نهاية هذا المسار؟ وإلى أي حد تمهد البيئة السوسيو-اقتصادية والدعم الحزبي الأرضية لنجاح النخبة السياسية النسائية؟ وهل هناك عوامل أخرى تكمن وراء تحقيق بعض النساء لوظيفة التمثيلية السياسية على المستوى الوطني؟

لمعالجة هذه الإشكالية عملت هذه الدراسة استنادا لبحث ميداني على الكشف عن الخصائص النوعية المميزة للنساء البرلمانيات بالمغرب. وشملت العينة المبحوثة 38 برلمانية مغربية فزن خلال الانتخابات التشريعية الأخيرة لمجلسي النواب والمستشارين على التوالي سنتي 2002 و2003. لقد تم جمع المعطيات عبر ملء استمارات من قبل 38 سيدة برلمانية بالإضافة إلى استجواب 12 نائبة. كما عملنا على تتبع مسارهن السياسي والنضالي والاستيضاح حول التكوين

العلمي لهؤلاء البرلمانيات. وقد شكلت بعض الوثائق الداخلية للبرلمان ونتائج الانتخابات الجماعية والتشريعية بالمغرب منذ 1960 إلى 2003 مصدرا هاما لاستقاء المعلومات في هذا الإطار.

أولا: تطور عدد المرشحات والمنتخبات منذ 1960 إلى 2005 :

شكل الترشيح للانتخابات الجماعية (1) لسنة 1960 الخطوة الأولى في رحلة الألف ميل ضمن مسار المرأة المغربية لشق الطريق إلى البرلمان.

1- الانتخابات الجماعية :

بعد نيل الاستقلال بادر المغرب بنهج خيار ديمقراطي دستوري واجتماعي، وفي هذا الإطار أقر أول دستور مغربي لسنة 1962، المساواة في الحقوق السياسية بين المرأة والرجل. مما سيمكن المرأة المغربية من خوض غمار المعارك الانتخابية (2) إلى جانب الرجل. لقد كانت

---

(1) تعد انتخابات 1960 أول انتخابات جماعية بالمغرب ويوضح الجدول رقم 1 ورقم 2 التطور التصاعدي لعدد المرشحات والمنتخبات منذ 1960 إلى 2005 سواء على مستوى الانتخابات الجماعية أو التشريعية.

(2) تم الاستناد لاستقاء المعطيات حول الانتخابات السابقة في هذه الدراسة الميدانية على المراجع التالية:

- محمد بنيحي، "الانتخابات التشريعية لسنة 1993"، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، العدد 4-5، 1993، ص 37-59.

- وفاء الفيلالي، البرلمان في النظام السياسي المغربي على ضوء الولاية التشريعية الخامسة (1993-1997)، أطروحة دكتوراه في القانون العام. كلية الحقوق أكدال بالرباط، 2002.

- Ouafa Filali: "L'élite parlementaire marocaine sous le cinquième mandat (1993-1997)" In, ***Anciennes et nouvelles élites du Maghreb*** Ouvrage Collectif, édition Inas-Cérès- Edisud. Aix-en-Provence, 2003. pp. 185-197.

- "كل شيء عن الانتخابات التشريعية 1997" : المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية. "سلسلة نصوص ووثائق"، العدد 18، السنة 1998.

- "الدليل القانوني لانتخاب أعضاء مجلس النواب"، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية. "سلسلة نصوص ووثائق"، العدد 64، السنة 2002.

- "كل شيء عن اقتراع 27 شتنبر 2002 لانتخاب أعضاء مجلس النواب"، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية. "سلسلة نصوص ووثائق"، العدد 73، السنة 2003.

- "مدونة الانتخابات"، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية. "سلسلة نصوص ووثائق"، العدد 80، السنة 2003.

- "الدليل القانوني لانتخاب أعضاء مجالس الجماعات الحضرية والقروية والمقاطعات"، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية. "سلسلة نصوص ووثائق"، العدد 81، السنة 2003.

- "كل شيء عن الانتخابات الجماعية ل 12 شتنبر 2003"، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية. "سلسلة نصوص ووثائق"، العدد 104، السنة 2004.

-h ttp://www.mincom.gov.ma/french/generalites/orga_eta/electora.html

-Maria Parejo Angustias Fernández, **Las elites políticas marroquíes. Los parlamentarios (1977-1993). Ediciones Mundo Árabe e Islam. Agencia española de la cooperación internacional.** Madrid 1999.

-Maria Parejo Angustias Fernández," Los trabajos y los días de la democracia en femenino en Marrueco". In, ***Mujeres y fortaleza Europa*** (ouvrage collectif). Granada 2001.

النساء المغربيات سباقات إلى ممارسة حقوقهن السياسية حتى قبل إصدار الدستور، فترشح البعض منهن للانتخابات الجماعية لسنة 1960. وعلى الرغم من عدم الحصول على أي مقعد خلال هذه الانتخابات، فمن الملاحظ منذ 1960 إلى بداية القرن الحالي أن هناك ارتفاعا في عدد المرشحات والمنتخبات بشكل تصاعدي ليصل إلى 2024 مرشحة بنسبة 5% من مجموع المرشحين سنة 2003. إلا أن هذا الارتفاع العددي لا يوازي نسبة النساء ضمن مجموع ساكنة المغرب.

الجدول رقم 1: التطور التصاعدي لعدد المرشحات والمنتخبات بالنسبة للانتخابات الجماعية.

تاريخ الانتخابات الجماعية	عدد المرشحات	عدد المنتخبات	نسبة النجاح المئوية
29 ماي 1960	14	0	0
12 نونبر 1976	76	9	11،84
10 يونيو 1983	906	43	4،74
16 أكتوبر 1992	1086	77	7،1
13 يونيو 1997	1615	83	5،1
12 سبتمبر 2003	2024	127	2،1

المرجع: إعداد شخصي

يبدو أن مواقع الديمقراطية المحلية منابت سياسية للتمرن على تحمل المسؤولية ولكسب قاعدة اجتماعية أوسع بالنسبة للتمثيلية على المستوى الوطني. فإلى أي حد تشكل نتائج الانتخابات الجماعية مرحلة تمهيدية للحصول على مقاعد خلال الانتخابات التشريعية؟

1- الانتخابات التشريعية:

استعصت بوابة البرلمان على نساء المغرب إلى حدود سنة 1993. وتتضح هذه الملاحظة من خلال عدد المرشحات والمنتخبات في التاريخ البرلماني بالمغرب. حيث لم يتجاوز عدد المرشحات خلال الانتخابات التشريعية المباشرة سنة 1993، ثلاثة وثلاثين وذلك من ضمن 2042 مرشحا. وتظل هذه السنة محطة تاريخية مهمة لأنها سجلت أول دخول نسائي إلى البرلمان المغربي. ومقارنة كل الترشيحات النسائية للبرلمان تبرز ملاحظة أساسية تتمثل في كون نسبة هذا الترشيح تعد ضئيلة بالنظر إلى الكتلة العامة للمرشحين. وقد فسرها البعض بسيطرة الذكور على مناصب القيادة الحزبية (3) وتهميشهم للعنصر النسائي. فعلى الرغم من أن هذه

(3) قرر حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية خلال مؤتمره المنعقد في شهر يونيو 2005 رفع نسبة تمثيل النساء ضمن المجلس الوطني إلى 20 بالمائة وربما تظهر إيجابيات هذا التمييز لصالح المرأة الاتحادية خلال الانتخابات التشريعية المقبلة

النسبة عرفت تطورا مقارنة بالانتخابات التشريعية (4) السابقة واللاحقة، فإن هذه النسبة تظل ضئيلة إن لم نقل رمزية. فالملاحظ أن هناك هيمنة ذكورية على مستوى الترشيح في حين أن نصف عدد السكان تقريبا هن نساء. هذه الملاحظة المتعلقة بطبيعة الترشيحات خلال الانتخابات التشريعية تفسر نسبيا النتائج المتعلقة بعدد المنتخبات.

بعد ثلاثين سنة من وجود المؤسسة التمثيلية بالمغرب، استطاعت سيدتان سنة 1993 أن تكسرا العرف السياسي القديم الذي جعل من البرلمان موقعا سياسيا حكرا على السادة الرجال. وخلال الولاية اللاحقة سيتضاعف هذا العدد- حيث تم انتخاب نائبتين ومستشارتين سنة 1997 - لكنه ظل غير كاف، مما سيفسح المجال للتفكير في وسيلة تنصف شريحة هامة من الهيئة الناخبة وهي تقريبا النصف.

في هذا الإطار تتحدث المادة الأولى من القانون التنظيمي لمجلس النواب (5) عن ثلاثين عضوا من ضمن 325 ينتخبون على الصعيد الوطني في حين يترشح الباقي على مستوى الدوائر المحلية. وكانت هناك محاولة للتعبير بشكل مباشر عن أن هذه المقاعد ستفرد للنساء، لكن المجلس الدستوري كان سيقف لذلك بالمرصاد ويرفض هذا الاقتراح على اعتبار أنه يمس مبدأ المساواة في الحقوق السياسية ومن ضمنها الترشيح والانتخاب. وبالتالي تم دعم الترشيحات النسائية من قبل الأحزاب على مستوى اللوائح الوطنية، على الرغم من أن النص القانوني لم يصرح مباشرة بذلك. وهذا التوافق السياسي كان أساسه إرادة حكومية بتوجيهات ملكية سامية.

كانت المرأة المغربية في حاجة إلى هذا الدعم الملكي (6) وذلك في ظل صعوبة الترقي داخل الأحزاب. وبالموازاة مع ذلك سيشهد المغرب خلال السنوات الأخيرة تناميا لأنشطة الحركات النسائية داخل المجتمع المدني. وستعرف الانتخابات التشريعية الأخيرة صعود ثلاثين امرأة إلى مجلس النواب عبر اللائحة الوطنية. كما ستستطيع خمس نساء أخريات الحصول على مقاعد ضمن مجلس النواب أيضا لكن هذه المرة عن طريق اللائحة المحلية، حيث توجد منافسة قوية لا تميز بين المرشحين من حيث الجنس. كما ستتمكن ثلاث نساء أخريات من الفوز بمقاعد بمجلس المستشارين.

لسنة 2007 . وهذا التوجه أخذت تنحو منحاه أحزاب أخرى، ولا يمكن الجزم بأن سبب ذلك مقترن فقط بدورة النخبة داخل الحزب بل هناك تأثير المناخ السياسي العام بفعل التوجه الملكي بخصوص قضايا المرأة.

(4) يراجع الجدول رقم 2 بهذا الصدد.

(5) انظر القانون التنظيمي رقم 31.97 المتعلق بمجلس النواب والمنشور بالجريدة الرسمية عدد 5026.

(6) تجدر الإشارة إلى أن هذا الدعم الملكي يتضح أكثر عبر خروج مدونة الأسرة إلى النور بعد طول انتظار. وكذلك مع تخويل العاهل للمرأة المغربية المتزوجة من أجنبي حق منح أبنائها منه الجنسية المغربية وهو الأمر الذي طالما طالبت به هؤلاء السيدات.

وعلى الرغم من أن هذه التمثيلية محض رمزية لأن المرأة المغربية تستحق تمثيلية فعلية بالنظر إلى مشاركتها الفعالة في كل الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية مدنيا وعسكريا، فقد استطاعت النساء البرلمانيات تحقيق عدة منجزات في وقت وجيز في ما يتعلق بالمناصب السياسية داخل البرلمان وخارجه.

فبالنسبة لمكتب مجلس النواب هناك ثلاث عضوات : الأولى نائبة للسيد رئيس مجلس النواب هي الدكتورة فاطنة لكحيل التي ترأست لأول مرة في تاريخ البرلمان المغربي جلسة عامة للأسئلة الشفوية، وفازت بمقعدها البرلماني عن طريق الترشيح في دائرة محلية بالغرب، وتنتمي لحزب ضمن الأغلبية البرلمانية ويشارك في الحكومة. وهي طبيبة تشتغل بالقطاع العام وتحتل منصب رئيسة مصلحة. كما أن لها نشاطا داخل المجتمع المدني عبر العمل الجمعوي، فهي رئيسة جمعية خريجي المعهد الوطني لإدارة الصحة. وهناك أيضا محاسبة مجلس النواب وهي النائبة حفيظة جادلي وفازت بمقعدها البرلماني عن طريق الترشيح في دائرة محلية بجهة مراكش، وتنتمي لحزب ضمن الأغلبية البرلمانية ويشارك في الحكومة. وهي تشتغل بقطاع التعليم، كما أنها تحتل منصب الكاتبة الإقليمية لمنظمة المرأة الاستقلالية. وهناك أيضا أمينة مجلس النواب النائبة فاطمة بلمودن وهي نائبة برلمانية للمرة الثانية، تنتمي لحزب ضمن الأغلبية البرلمانية ويشارك في الحكومة وهي عضو بالمكتب السياسي للحزب ترشحت على مستوى اللائحة الوطنية وتشتغل بقطاع التعليم.

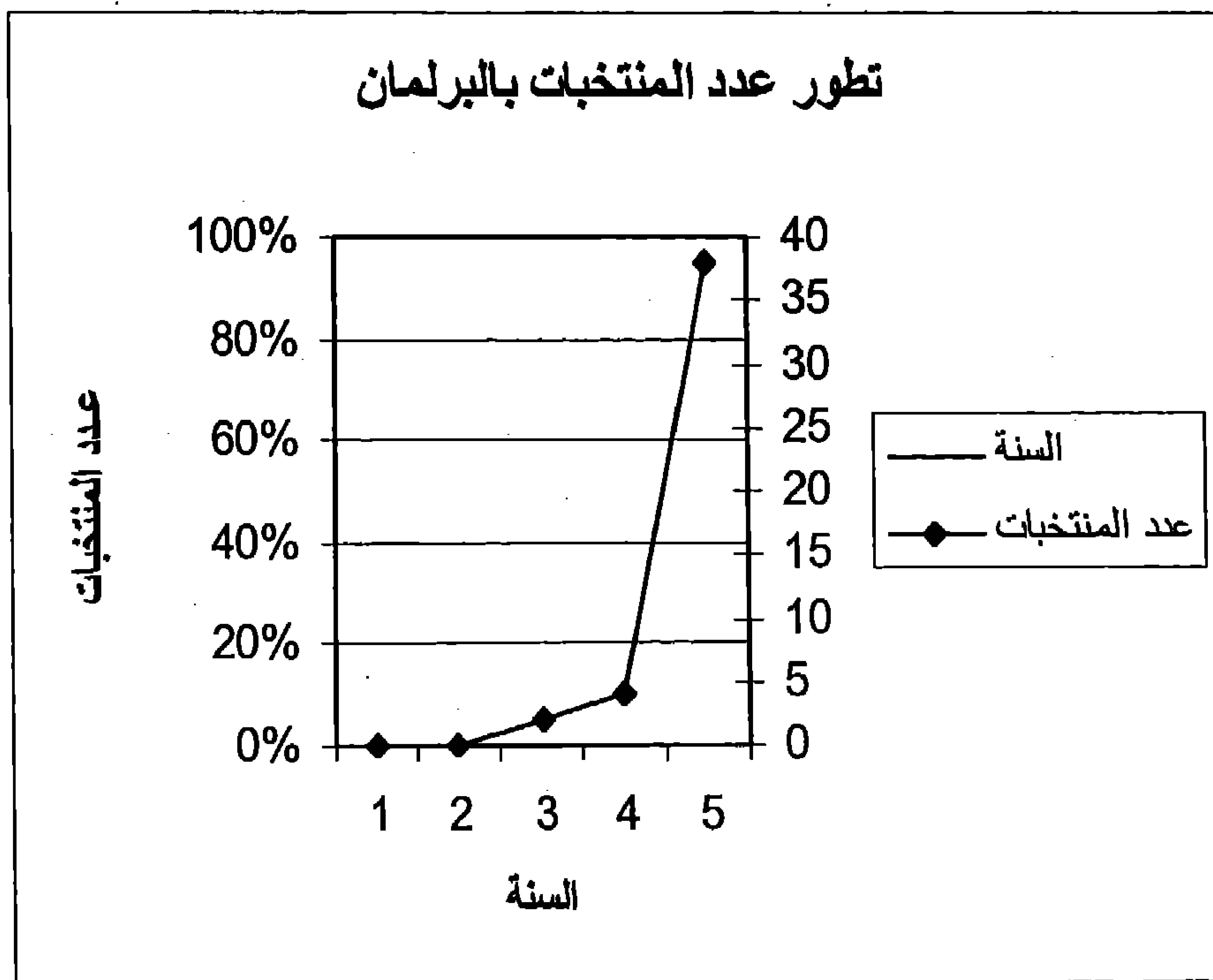
تجدر الإشارة أيضا أنه لأول مرة في تاريخ البرلمان المغربي تسند مهمة رئاسة فريق نيابي لبرلمانية وهي الدكتورة نزهة الصقلي التي تمارس مهنة الصيدلة، وترشحت على مستوى اللائحة الوطنية وتنتمي لحزب يشارك في الحكومة وهي عضو بالمكتب السياسي للحزب. ولا يمكن أن نغفل رئاسة لجنة الخارجية والدفاع الوطني والشؤون الإسلامية من قبل المهندسة السيدة النائبة سمية بنخلدون وهي أستاذة جامعية، وتنتمي لحزب ضمن المعارضة وقد ترشحت على مستوى اللائحة الوطنية.

الجدول رقم2: التمثيل الرمزي لعدد المرشحات والمنتخبات على مستوى الانتخابات التشريعية

السنة/الولاية التشريعية	عدد المرشحات	عدد المنتخبات
17 ماي1963/ الأولى	–	0
28 غشت1970/ الثانية	–	0
03 يونيو 1977/ الثالثة	8	0
14 سبتمبر 1984/ الرابعة	15	0
1993/ الخامسة	33	2
14 نونبر 1997/السادسة	69 بالنسبة لمجلس النواب	4 : نائبتان ومستشارتان
2002و 2003/ السابعة	266 بالنسبة للائحة المحلية	38 : 35 نائبة و3 مستشارات

المرجع: إعداد شخصي.

الرسم البياني رقم 1 : يعكس أرقام الجدول 2 بيانيا:



المرجع: إعداد شخصي.

كانت العضوية في البرلمان سنة 1993 محطة ضمن مسلسل ولوج المرأة المغربية للمناصب السياسية العليا وسيتكرس هذا الاتجاه مع دخول المرأة إلى الحكومة وتحملها مسؤولية الحقائب الوزارية. ولن تتوقف مساهمة المرأة المغربية في بناء الدولة عند هذا الحد بل ستعين أيضا مستشارة لدى الملك. وتجد هذه المشاركة قمتها بتنصيب نساء في منصب قاض دستوري. لقد كان المجلس الدستوري آخر قلعة احتلت المرأة المغربية مقاعدها من خلال منصب قاض، حيث تحملت عبرها مسؤولية تحقيق العدالة الدستورية ومن الأكيد أنها ليست الأخيرة.

الجدول رقم 3: المشاركة النسائية في الحكومة المغربية (7):

حكومة	الاسم	الحقيبة الوزارية
غشت 1997	زليخة نصري	كاتبة الدولة لدى وزير الشؤون الاجتماعية مكلفة بالتعاون الوطني
	عزيزة بناني	كاتبة الدولة لدى وزير التعليم العالي والبحث العلمي مكلفة بالثقافة
	أمينة بنخضراء	كاتبة الدولة لدى وزير بالطاقة والمعادن مكلفة بتنمية قطاع التعدين
	نوال المتوكل	كاتبة الدولة لدى وزير الشؤون الاجتماعية مكلفة بالشبيبة والرياضة
16 مارس 1998	عائشة بلعربي	كاتبة الدولة لدى وزير الدولة وزير الخارجية والتعاون مكلفة بالتعاون
	نزهة الشقروني	كاتبة الدولة لدى وزير التنمية الاجتماعية والتضامن والتشغيل والتكوين المهني مكلفة بالمعاقين
07 نونبر 2002	نزهة الشقروني	وزيرة منتدبة لدى وزير الخارجية مكلفة بشؤون المغاربة المقيمين بالخارج
	نجيمة غوزالي طاي طاي	كاتبة الدولة لدى وزير التربية الوطنية والشباب مكلفة بمحاربة الأمية والتعليم غير النظامي

(7)- انظر بهذا الصدد:

- الجريدة الرسمية عدد 4509 بتاريخ غشت 1997. ص 3273-3274.
- الجريدة الرسمية عدد 4571 بتاريخ 23 مارس 1998. ص 1008 - 1009.
- *Bulletin officiel*, N 5058 du 21/11/2002. p. 1332.
- *Bulletin officiel*, N 5222 du 17/06/2004. pp. 876-877.

	ياسمينة بادو	كاتبة الدولة لدى وزير الشغل والشؤون الاجتماعية والتضامن مكلفة بالأسرة والتضامن والعمل الاجتماعي
08 يونيو 2004	نزهة الشقروني	وزيرة منتدبة لدى وزير الخارجية مكلفة بشؤون المغاربة المقيمين بالخارج
	ياسمينة بادو	كاتبة الدولة لدى وزير التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن مكلفة بالأسرة والطفولة والأشخاص المعاقين

المرجع: إعداد شخصي.

الجدول رقم 4: – عضوية النساء بالمجلس الدستوري (8):

تاريخ التعيين	الاسم	الوظيفة الأصلية قبل التعيين
1999/06/08	السعدية بلمير	رئيسة غرفة بالمجلس الأعلى للقضاء
2005/06/03	ليلى لمريني	رئيسة المحكمة الابتدائية بالرباط

المرجع: إعداد شخصي.

كان لا بد من تقديم فكرة عامة عن وضع التمثيلية السياسية للنساء قبل عرض التطور الراهن والظروف التي ساهمت في وصول ثماني وثلاثين امرأة إلى البرلمان المغربي الحالي. لم تكن الطريق مفروشة بالورود، إنه نصف قرن تقريبا من النضال السياسي وتجذر في عمق المجتمع هو الذي قادهن إلى تمثيل الأمة من داخل البرلمان.

ثانيا: الخصائص النوعية للمنتخبات :

انصبت هذه الدراسة على 38 برلمانية مغربية، 35 منهن فُزن خلال الانتخابات التشريعية المباشرة الأخيرة لمجلس النواب سنة 2002، وثلاثة انتخبن خلال الانتخابات التشريعية غير المباشرة بمجلس المستشارين سنة 2003. تم الارتكاز لجمع المعلومات أساسا على الاستمارات والمقابلات مع الاستعانة أحيانا ببعض الوثائق الداخلية للبرلمان. ويمكن تحديد المميزات المشتركة لهذه النخبة كما يلي:

(8) تراجع بهذا الصدد:

– الجريدة الرسمية عدد 4699 بتاريخ 14 يونيو 1999، ص 1514.

– الجريدة الرسمية عدد 5324 بتاريخ 09 يونيو 2005، ص 1606.

أ- التاريخ الحزبي:

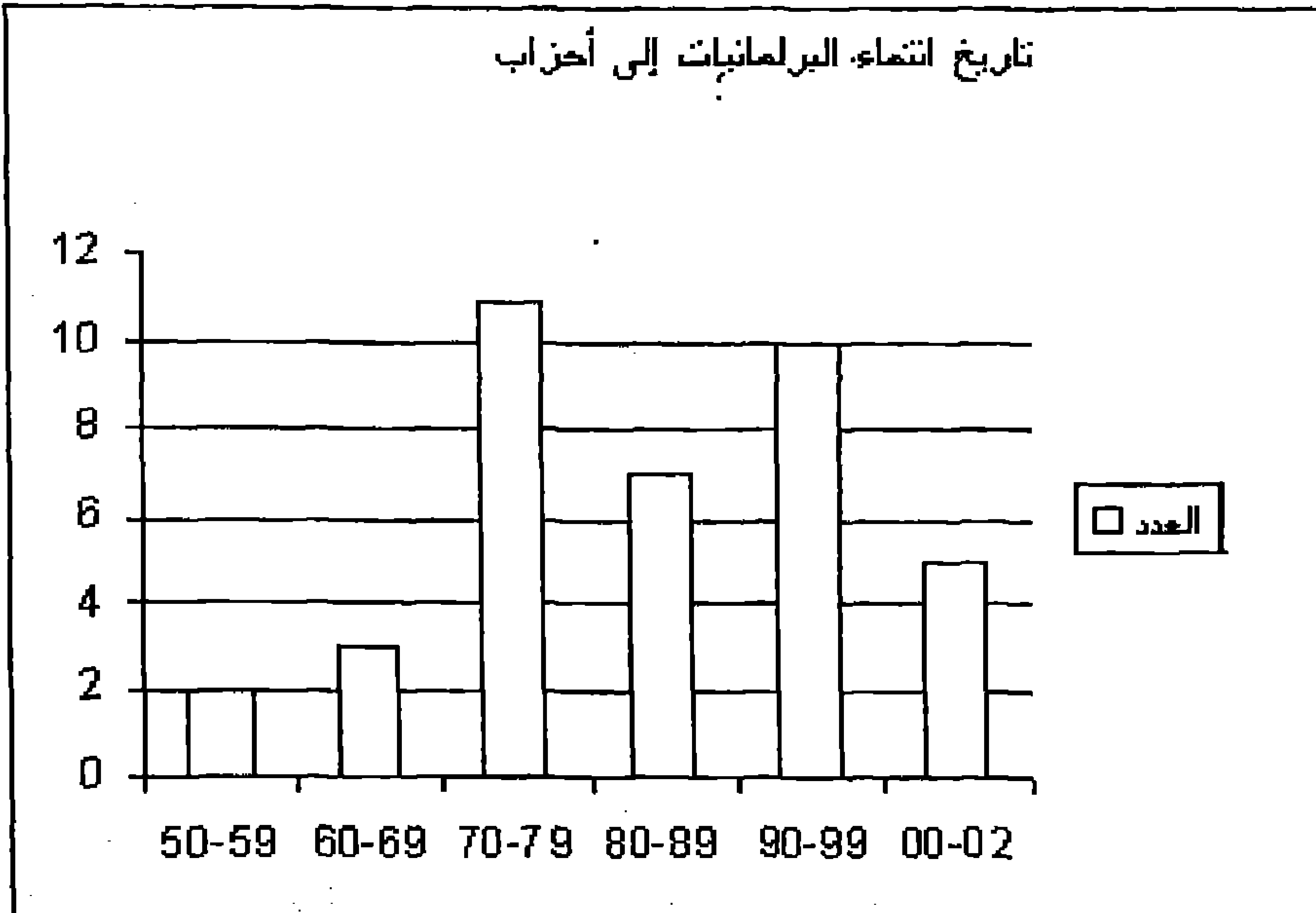
أولا على مستوى الانتماء للتنظيمات الحزبية لا توجد بينهن مستقلة أي غير منتمية حزبيا، وبالنسبة للواتي التحقن خلال الخمس وعشرين سنة الأخيرة بالعمل الحزبي فأغلبهن مؤسسات للأحزاب التي ينتمين إليها، وحوالي نصفهن التحقن قبل سنة 1980، وقيدومة البرلمانيات من حيث الانتماء الحزبي يعود تاريخ انتمائها لحزب إلى سنة 1953. أما من حيث التجذر في بنية الحزب وتحمل المسؤولية الحزبية فتسعة منهن أعضاء بالمكتب السياسي للحزب و7 أعضاء المكتب التنفيذي أو اللجنة التنفيذية و6 أعضاء اللجنة المركزية واثنتان عضوات باللجنة الإدارية و5 أعضاء بالمجلس الوطني وواحدة عضو الأمانة العامة. مما يفيد أن أغلبهن قياديات بأحزابهن ولهن تاريخ حزبي وناضلن للوصول إلى هذه المناصب القيادية. و7 انتمين لأكثر من حزب لكن جميع البرلمانيات انتمين للفريق البرلماني لنفس الحزب الذي ترشحن باسمه. مما يعد مؤشرا على أن السيدات البرلمانيات يساهمن في المحافظة على استقرار النخبة البرلمانية في مواجهة ظاهرة الترحال البرلماني الذي يبدو سمة غير نسائية. وتجدر الإشارة إلا أن مرور مدة زمنية كافية وارتفاع عدد البرلمانيات يمكن أن ينسف هذه الملاحظة التي تظل مجرد فرضية مؤقتة وبحاجة لمزيد من الاختبار (9). ويقاس على ذلك ملاحظة أخرى تتعلق بمواظبة البرلمانيات على الحضور وأحيانا رغم ظروف المرض حيث أن إحدى النائبات حضرت أشغال مجلس النواب وهي تستعين بعكازين رغم تعرضها لحادث سبب لها كسرا في إحدى رجليها.

جدول رقم 5: تاريخ انتماء البرلمانيات للأحزاب

سنوات الانتماء للحزب	50	60	70	80	90	بعد سنة 2000
عدد المنتميات	2	3	11	7	10	5

المرجع: إعداد شخصي

(9) مثلا خلال الولاية التشريعية العاشرة حوالي سنة 2030 يجب القيام بدراسة ميدانية أخرى للتأكد من صحة هذه الملاحظة المتعلقة بعدم تغيير البرلمانيات للفريق البرلماني. وقد أشارت بعض السيدات البرلمانيات إلى أن تكرر التجربة هو الكفيل بتأكيد هذه الملاحظة أو نفيها.



المرجع: إعداد شخصي.

ب – العمل الجمعوي:

الخاصية الثانية التي تميز النساء البرلمانيات هي تجربتهن داخل الجمعيات. فكلهن يعملن داخل بعض تنظيمات المجتمع المدني وثلثهن مؤسسات لبعض هذه الجمعيات والثلثان ينتمين لأكثر من جمعية. وصرح ثلثا البرلمانيات بأن ثلثي هذه الجمعيات مستقلة عن الأحزاب وليست قطاعات أو تنظيمات موازية لها، وهو ما يوضح تجذر هؤلاء البرلمانيات داخل منظمات المجتمع المدني وعملهن المتواصل لتحقيق الإصلاح والتنمية.

الجدول رقم 6: تجدر البرلمانيات داخل تنظيمات المجتمع المدني

عدد البرلمانيات	عدد المنتميات لجمعيات	عدد من يترأسن جمعية	عدد المنتميات لأكثر من جمعية	عدد الجمعيات المستقلة ضمنها
38	38	13	24	23

المرجع: إعداد شخصي

ت– المستوى الثقافي:

تتمثل الميزة الثالثة للسيدات البرلمانيات في مستوى تكوينهن العلمي العالي. حيث أن لمعظمهن مستوى ثقافيا عاليا، فأغلبهن حصلن على شهادات عليا يأتي على رأسها الدكتوراه أو

دبلوم جامعي. وترتبط هذه الخاصية بمعطيين: الأول هو تشجيع الوسط العائلي لكي يتابعن دراستهن كما أن الأحزاب تسعى دائما إلى استقطاب الأطر العليا.

ث- الانتماء لمهن رائدة:

تتجلى الخاصية الرابعة للنساء البرلمانيات بالمغرب في كونهن يمارسن مهنا رائدة داخل المجتمع. وتتم هذه المهن الممارسة من قبلهن على مستوى تكوين علمي متميز وأيضا على تحملهن مسؤوليات جسام داخل الدولة سواء ضمن القطاع العمومي أو الخاص. فمن ضمن البرلمانيات 38، هناك برلمانيتان أصبحتا وزيرتين إحداهما في الأصل نالت شهادة الدكتوراه في الأدب الفرنسي وأستاذة جامعية والثانية خريجة كلية الحقوق وتعمل محامية. وإجمالا فمعظم البرلمانيات يمارسن مهن راقية. فنصف البرلمانيات وتحديدا 19 يمارسن مهنة التعليم، اثنتان منهن مديرات لمؤسسات تعليمية وأكثر من نصفهن أي 9 أستاذات جامعيات ومن بين هؤلاء التسعة واحدة في الأصل طبيبة والأخرى مهندسة. كما توجد 3 برلمانيات تمارسن مهنة المحاماة واثنتان طبيبتان واثنتان صيدليتان.

الجدول رقم 7: الانتماء المهني للبرلمانيات

المهنة	العدد
التعليم	19
سيدات أعمال	4
المحاماة	3
التجارة	3
التسيير الإداري	3
الطب	2
الصيدلة	2
الهندسة	1
الفلاحة	1
الصحافة	1
مستشارة بمجلس النواب	1

المرجع: إعداد شخصي

ج- التجربة السياسية وتحمل المسؤولية على مستوى الديمقراطية المحلية:

تتميز النخبة النسائية داخل البرلمان أيضا بتمرن نسبة هامة ضمنها سياسيا عبر تجربة الجماعات المحلية. حيث أن 21 برلمانية سبق وأن ترشحت للانتخابات الجماعية و13 منهن استطاعت الفوز واكتسبت تجربة على مستوى تدبير الشأن المحلي قبل الترشيح لتحمل المسؤولية على المستوى الوطني. وهو الأمر الذي يسمح أيضا بتشكيل شبكة علائقية مهمة تفيد الدعاية والتواصل خلال الترشيح للانتخابات التشريعية.

ح- الانتماء لعائلات عريقة:

يتضح هذا المعطى استنادا لمؤشر: الاسم خاصة الاسم المركب الذي تكرر أربع مرات أو الثلاثي وقد وجد لمرة واحدة أو ذكر أسماء معروفة بانتمائها لمدينة فاس. وهناك مؤشرات أخرى كالأناقة واللياقة واللباقة في الحديث وحسن الاستقبال. وأيضا حسن التخلص عند طرح سؤال محرج خاصة المتعلق بسنة الانتماء للحزب حيث في العديد من الحالات مثلا قدم جواب : "منذ طفولتي". كما لا بد من الإشارة إلى أن أغلبية السيدات البرلمانيات ينتمين لعائلات لهن باع طويل في النضال الحزبي، فمثلا إحداهن كان والدها وزيرا سابقا.

خ- ممارسة نشاط اقتصادي بموازاة مع العمل السياسي:

يصعب الفصل بين تداخلات السياسي والاقتصادي، لأن النجاح السياسي غالبا ما يسبقه استثمار مالي من طرف المرشحين وذلك قبل الحملة الانتخابية بمدة طويلة. فكلما استطاع السياسي أن يقدم إعانات للمحتاجين أو مساعدة لفئة مهمشة أو إنشاء مقاولة تستقطب بعض الطاقات العاطلة عن العمل، يختصر الطريق نحو الفئة الناخبة. وقد أظهرت هذه الدراسة الميدانية أن من ضمن 38 برلمانية حاليا هناك11 منهن تمارس نشاطا اقتصاديا يدر عليها أرباحا، وهو في الغالب نشاط تجاري فمن ضمنهن هناك 4 سيدات أعمال.

ثالثا: حصيلة العمل البرلماني للنساء البرلمانيات: خلال الولاية التشريعية الحالية (10).

إن المعطيات الواردة فيما يلي تخص فقط النائبات أي 35 برلمانية. وتجدر الإشارة بداية إلى عدم تمكننا من الحصول على معطيات تخص السيدات المستشارات وهن ثلاث ؛ نظرا لعدم نشرها على شبكة الانترنيت ويمكن القيام بدراسة ميدانية أخرى بهذا الصدد لاحقا. لقد تم العمل على تقييم هذه الحصيلة بالاستناد إلى عدد الأسئلة التي طرحتها النائبات ومقترحات القوانين التي قدمنها مع تناول نشاطهن في مجال الدبلوماسية البرلمانية بشكل عام، كما سيتم تقديم فكرة عامة

(10) أي من بداية الولاية الحالية سنة 2002 إلى حدود كتابة هذه السطور أي يونيو 2005 علما بأن الولاية تمتد إلى غاية 2007.

عن منتدى النساء البرلمانيات الذي تأسس مؤخرا بعد سنتين من العمل البرلماني خلال هذه الولاية التشريعية.

1- الأسئلة:

إن التمثيلية ليست مجرد مسألة عددية مرتبطة بعدد البرلمانيات مقارنة بعدد البرلمانيين لكن الأهم هو التمثيلية النوعية. وتتمظهر من خلال المساهمة في الرقابة البرلمانية على العمل الحكومي عبر الأسئلة حسب الفرق أو المجموعة النيابية إذا لم يتم تشكيل فريق بالنظر إلى النصاب القانوني أي 20 عضو.

فكيف يمكن تقييم مساهمة النساء البرلمانيات في مجال الرقابة ؟ على العمل الحكومي عدديا ونوعيا ؟ إذا تم الاستناد إلى آلية الأسئلة كمعيار للتقييم، فما هي طبيعتها ؟ هل هي عموما محلية أو ذات طابع وطني ؟ وإلى أي حد يمكن تصنيفها في خانة الأسئلة السياسية أم أنها تكتسي طابعا تقنيا ؟ يمكن الانطلاق من تقييم عددي ليتم الانتقال بعد ذلك إلى تقييم نوعي عبر الارتكاز على قراءة مضامين هذه الأسئلة ومجموعها 1899 سؤالا.

طرحت النائبات خلال الولاية التشريعية الحالية ما مجموعه 1381 سؤالا شفويا، مقابل 518 سؤال كتابي. على المستوى الكمي تبدو هذه المساهمة مهمة، ويتضح الاتجاه العام لطرح أسئلة شفوية وربما يرجع ذلك إلى أهمية التواصل مع الناخبين حيث يسمح البث المباشر عبر التلفزيون بإبراز البرلماني لدفاعه وتمثيله لدائرته أو الكتلة الناخبة التي صوتت لصالحه عموما عبر طرح أسئلة تخص مشاكلهم. وتجدر الإشارة إلى أن النائبات يطرحن الأسئلة أحيانا بشكل انفرادي وأحيانا بمعية نواب آخرين ينتمون لنفس الفريق أو المجموعة النيابية. ستظهر ملاحظة أخرى تكمن في أن بعض النائبات لم تطرح أي سؤال ولكن هذا لا يعني عدم المشاركة بل منهن من أصبحن وزيرات أي هن من يجيب على الأسئلة.

أما على مستوى طبيعة الأسئلة فلا بد من التمييز بين مضمون الأسئلة التي تطرحها نائبات من المعارضة وتلك التي تقدمها برلمانيات من الأغلبية البرلمانية سواء المشاركة في الحكومة أو تلك التي تكتفي فقط بدعمها.

فبالنسبة للأسئلة التي تطرحها نائبات من المعارضة، فيطغى عليها الطابع السياسي والوطني دون إغفال بعض الأسئلة المحلية والتقنية، وهناك تركيز خاص على قطاع الشؤون الاجتماعية وأساسا ما يتعلق بحماية فئات متضررة أو محرومة مثل الأطفال والمعطلين. في حين أن الأسئلة التي تقدمها نائبات الأغلبية فتميل أكثر إلى الجوانب التقنية وتتسم في الكثير منها بالطابع المحلي.

الجدول رقم 8: مساهمة البرلمانيات في ممارسة الرقابة على العمل الحكومي عبر الأسئلة

اسم النائبة والفريق أو الحزب	عدد الأسئلة الشفوية	عدد الأسئلة الكتابية
بسيمة الحقاوي– العدالة والتنمية	169	45
سمية بنخلدون– العدالة والتنمية	53	104
جميلة المصلي– العدالة والتنمية	61	94
فاطمة بن الحسن– العدالة والتنمية	164	20
عزيزة البقالي القاسمي– العدالة والتنمية	41	43
نعيمة خلدون–الفريق الاستقلالي	27	2
مليكة العاصمي–الفريق الاستقلالي	2	–
لطيفة بناني سميرس–الفريقالاستقلالي	20	4
محجوبة الزبيري–الفريق الاستقلالي	50	1
ياسمينة بادو–الفريق الاستقلالي	0	0
حفيظة جادلي–الفريق الاستقلالي	60	15
نزهة الشقروني–الفريق الإشتراكي	0	0
فطوم قدامة –الفريق الإشتراكي	1	1
فاطمة بلمودن–الفريق الإشتراكي	52	9
رشيدة بنمسعود –الفريـــق الإشتراكي	27	13
أمينة أوشلح– الفريق الإشتراكي	11	3
فاطمة الليلي–فريق التجمع الوطني للأحرار	3	10
سعاد الكرافس– فريق التجمع الوطني للأحرار	41	–
فاطمة أبوإيحسان– فريق التجمع الوطني للأحرار	9	–
كجمولة بنت أبي– الفريق الحركي	48	3
حليمة العسالي– الفريق الحركي	3	–
فاطمة مستغفر– الفريق الحركي	55	–
أمينة الإدريسي الإسماعيلي– الفريق الحركي	4	–
زهرة شكاف–الفريق الحركي	16	1

فاطنة كحيل- الفريق الحركي	3	1
ميلودة حازب- الدستوري الديمقراطي	43	3
اخديجتنا أبوه ماء العينين- الدستوري الدمقراطي	12	31
خديجة بلفتوح- الدستوري الدمقراطي	58	3
زهور الشقافي من فريق التحالف الإشتراكي	70	21
نزهة الصقلي من فريق التحالف الإشتراكي	-	53
بشرى الخياري-المجموعة النيابية:جبهة القوى الديمقراطية	82	19
فوزية الكور-المجموعة النيابية لجبهة القوى الديمقراطية	63	18
المجموع	1381	518

المرجع: إعداد شخصي.

2- مقترحات القوانين

تبرز المشاركة النسائية في مجال التشريع من خلال تقديم مقترحات قوانين. وفيما يلي المقترحات التي تم تقديمها من طرف السيدات النائبات خلال الولاية النيابية الحالية 2002-2007 إلى حدود دورة أكتوبر 2004 وذلك حسب الفرق أو المجموعة النيابية إذا تعذر تشكيل فريق برلماني بالنظر إلى النصاب القانوني أي 20 عضوا بالنسبة لمجلس النواب.

الجدول 9: مقترحات القوانين المقدمة من لدن البرلمانيا

اسم النائبة والفريق أو الحزب	عدد مقترحات القوانين المقدمة
جميلة المصلي – فريق العدالة والتنمية	1
عزيزة البقالي القاسمي–فريق العدالة والتنمية	1
نعيمة خلدون الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	3
مليكة العاصمي الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	2
لطيفة بناني سميرس الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	4
محجوبة الزبيري الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	3
حفيظة جادلي – الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	2
فاطمة الليلي – الفريق النيابي للتجمع الوطني للأحرار	1
نزهة الصقلي – فريق التحالف الإشتراكي	6
فطوم قدامة – الفريق الإشتراكي	10
فاطمة بلمودن – الفريق الإشتراكي	3
ورشيدة بنمسعود – الفريـــق الإشتراكي	2
أمينة أوشلح – الفريـــق الإشتراكي	4
زهور الشقافي – الفريق الحركي	5
زهرة شكاف – فريق الاتحاد الديمقراطي	2
بشرى الخياري – المجموعة النيابية لجبهة القوى الديمقراطية	3
فوزية والكور– المجموعة النيابية لجبهة القوى الديمقراطية	4
المجموع	56

المرجع: إعداد شخصي

استنادا لقراءة مضامين مقترحات القوانين المقدمة من قبل البرلمانيات (11) يظهر أن هناك تنوعا في المجالات التي تتمحور حولها الاقتراحات. حيث تتناول مثلا قضايا في ميدان الشؤون الاجتماعية أو الاقتصادية، وكذا في مجال التدابير الاحترازية ضد وقوع الجرائم أو معاقبة مقترفيها. تجدر الإشارة كذلك إلى تعدد أهداف هذه المقترحات ما بين إحداث لوضعية قانونية جديدة لم تعالجها التشريعات الموجودة أو تعديل وضعية قائمة أو إلغاء أخرى.

(11) انظر الملحق رقم 1.

من الملاحظ أيضا أن المشاركة النسائية في العمل البرلماني لا تنحصر في مواضيع تشريعية تخص قضايا المرأة فقط، بل تتجاوزها إلى كل الميادين التي تخدم التنمية البشرية سواء كانت تتعلق بالمرأة أو الطفل أو الأسرة أو فئة مهنية معينة أو المجتمع ككل. كما يواكب هذه المشاركة النسائية الهامة في مجالي المراقبة والتشريع، مساهمة فاعلة في ميدان الدبلوماسية البرلمانية.

3- الدبلوماسية البرلمانية :

تشارك المرأة البرلمانية في أنشطة الدبلوماسية البرلمانية عبر العضوية في مجموعات الصداقة واستقبال وفود برلمانية والقيام بزيارات لبرلمانات أخرى. ومن الجدير بالذكر أن النساء البرلمانيات بالمغرب في كلتا الغرفتين قد أسسن منتدى النساء البرلمانيات المغربيات بتاريخ 12 ماي 2005. ويهدف المنتدى دعم التنسيق والتواصل بينهن لتحقيق غايات مشتركة تتمثل أساسا في الدفاع عن قضايا المرأة لترسيخ التنمية الشاملة. تجدر الإشارة هنا إلى أن مسألة انضمام البرلمانيات للمنتدى تظل محض اختيارية. وعمل المنتدى غير مقيد بمدة الولاية البرلمانية. كما أن عضوية البرلمانيات بالمنتدى تستمر حتى بعد انتهاء مدة انتدابهن بالبرلمان.

أما فيما يتعلق بأهداف المنتدى فقد تم تحديدها كما يلي (12) :

- توظيف آليات العمل البرلماني للدفاع عن قضايا المرأة.
- توضيح صورة العمل البرلماني النسائي عبر وسائل الإعلام والتواصل.
- إيجاد آليات عملية لتوسيع الحضور النسائي بكل مراكز القرار.
- توطيد التواصل مع منظمات المجتمع المدني لإنجاز الأهداف المسطرة.
- تنظيم أنشطة ومؤتمرات تخدم قضايا المرأة عبر مقاربة واقعية.
- اكتساب البرلمانيات خبرات جديدة عبر التواصل مع نظيراتهن على المستوى الدولي.

خلاصة:

نستنتج أن أسباب النجاح السياسي للسيدات البرلمانيات بالمغرب متعددة ومنها ما هو ذاتي بالإضافة إلى عوامل بنيوية. ورغم أن هذا المسار يبدو بطيئا فإنه يندرج في إطار مسلسل الدمقرطة ولذلك فالأهم هو استمراريته، خاصة وأن تحقيق التنمية البشرية لا يمكن أن يستثن منها نصف المجتمع.

د. وفاء الفيلالي
كلية الحقوق السويسي بالرباط

(12)- استنادا لميثاق النساء البرلمانيات.

الملحق 1: مقترحات قيد الدرس حسب اللجان البرلمانية

لجنة المالية والتنمية الاقتصادية

مقترح قانون حول	مقدمه
- السلفات الصغيرة.	مالكة العاصمي، نعيمة خلدون، لطيفة بناني سميرس، حفيظة جادلي، محجوبة الزبيري - الفريق الاستقلالي
- إحداث وكالة الإنعاش والتنمية بالجنوب	زهرة شكاف، من فريق الاتحاد الديمقراطي
- وكالة الإنعاش والتنمية بأقاليم الشمال	زهور الشقافي - الفريق الحركي
- تعويض وإيراد خاصين لمرضى وذوي حقوق ضحايا الزيوت المسمومة	بشرى الخياري، فوزية - جبهة القوى الديمقراطية
- إعفاء الأنشطة الاقتصادية من الضرائب لخمس سنوات وتعليق الاستخلاص برسم سنتي 2003 - 2004 على مختلف البنايات والأنشطة المتضررة من زلزال الحسيمة والإعفاء من رسوم تسجيل العقود المتعلقة بإعمار المنطقة	أمينة أوشلح - الفريق الإشتراكي
- إحداث نظام جماعي لمنح رواتب التقاعد	فطوم قدامة - الفريق الإشتراكي

لجنة القطاعات الإنتاجية

مقترح قانون بخصوص	مقدمه
- المدرسة الوطنية للصناعة المعدنية.	لطيفة بناني سميرس - الفريق الاستقلالي
- اخبار وحماية المستهلك	فاطمة بلمودن، فطوم قدامة، أمينة أوشلح ورشيدة بنمسعود - الفريق الإشتراكي

لجنة الخارجية والدفاع الوطني والشؤون الإسلامية

مقترح قانون يتعلق	مقدمه
- بتعديل ظهير رقم 1.58.387 مؤرخ في 15 نونبر 1958	جميلة المصلي -فريق العدالة والتنمية
- بتتميم قانون الصحافة في جوانبه المتعلقة	نزهة الصقلي -فريق التحالف الإشتراكي

بمحاربة العنصرية.	
- بإحداث المجلس الأعلى للمغاربة المقيمين بالخارج	نعيمة خلدون، لطيفة بناني سميرس، مالكة العاصمي، محجوبة الزبيري، حفيظة جادلي- الفريق الاستقلالي

لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

مقترح قانون	مقدمه
- يقضي بتعديل بعض فصول قانون الجنسية (ظهير 1958/9/6).	فطوم قدامة -فاطمة بلمودن -رشيدة بنمسعود - أمينة أوشلح -فريق الاتحاد الاشتراكي
- يقضي بتعديل بعض فصول القانون الجنائي المتعلق بالأحداث ضحايا الجريمة	فطوم قدامة - فريق الاتحاد الاشتراكي
- يرمي إلى تعديل القانون المتعلق بتنظيم العلاقات التعاقدية بين المكري والمكتري	عزيزة البقالي القاسمي - فريق العدالة والتنمية
- يتعلق بتعريب الإدارة والحياة العامة .	لطيفة بناني سميرس، نعيمة خلدون، محجوبة الزبيري - الفريق الإستقلالي
- تغير بمقتضاه المادة 251 القانون الجنائي المتعلقة بالرشوة	فوزية والكور -جبهة القوى الديمقراطية
- يتعلق بتتميم مقتضيات القانون الجنائي المتعلقة بمناهضة التعذيب ومحاربة العنصرية	نزهة الصقلي - فريق التحالف الإشتراكي
- يقضي بتعديل فصل من القانون رقم 75.00 يتعلق بتنظيم حق تأسيس الجمعيات.	فاطمة بلمودن، فطوم قدامة، أمينة أوشلح، رشيدة بنمسعود - الفريق الإشتراكي
- يرمي إلى تعديل بعض فصول الظهير الشريف المتعلق بتنظيم شؤون محرري الوثائق الفرنساويين	فاطمة الليلي من الفريق النيابي للتجمع الوطني للأحرار
- م يرمي إلى تعديل بعض مواد القانون المتعلق بالجنسية	نزهة الصقلي، زهور الشقافي، فريق التحالف الاشتراكي
- يقضي بإلغاء الظهير الشريف 1.74.339 المتعلق بإحداث وتنظيم محاكم الجماعات والمقاطعات وتحديد اختصاصاتها.	فطوم قدامة، الفريق الإشتراكي

-يقضي بتعديل بعض فصول قانون المسطرة المدنية	فطومة قدامة - الفريق الإشتراكي
- يتعلق بكيفية مراجعة أثمان كراء المحلات المعدة للسكنى أو التجارة أو الصناعة أو الحرفة أو مهنة حرة	فطوم قدامة - الفريق الإشتراكي
- بتغيير وتتميم القانون المتعلق باستيفاء الوجيبة الكرائية	فطوم قدامة - الفريق الإشتراكي
- يتعلق بالتخفيض التلقائي للعقوبة.	فطوم قدامة - الفريق الإشتراكي
- يرمي إلى خلق مرصد وطني للمساواة.	نزهة الصقلي، زهور الشقافي - فريق التحالف الإشتراكي

لجنة الداخلية واللامركزية والبنيات الأساسية

مقترح قانون يتعلق	مقدمه
- بإحداث المجلس الوطني لتكوين المنتخبين الجماعيين	فوزية والكور-جبهة القوى الديمقراطية
- بتنظيم أنشطة الحراسة ونقل الأموال وحماية الأشخاص	بشرى الخياري - جبهة القوى الديمقراطية
- بتغيير القانون رقم 47.96 المتعلق بتنظيم الجهات	نزهة الصقلي، زهور الشقافي-فريق التحالف الإشتراكي
- بتفويت أراضي الجموع المخصصة للزراعة والري إلى ذوي الحقوق	فاطمة الليلي -فريق التجمع الوطني للأحرار
- مقترح قانون يتعلق بتغيير وتتميم المادة 43 من مدونة الانتخابات	زهرة الشكاف -فريق الاتحاد الديمقراطي

لجنة القطاعات الاجتماعية

مقترح قانون يرمي إلى	**مقدمه**
- تتميم وتغيير الظهير الشريف المتعلق بنظام الضمان الاجتماعي	بشرى الخياري، فوزية والكور -جبهة القوى الديمقراطية
- تغيير الظهير الشريف المتعلق بإحداث هيئة الصيادلة	نزهة الصقلي، زهور الشقافي- التحالف الإشتراكي

المرجع:

http://www.majliss-annouwab.ma/site/legislation/octobre2004/propositions

المرأة، المواطنة والدولة البتريمونيالية في الجزائر

قدوسي محمد

معهد علم الاجتماع. كلية الآداب والعلوم الإنسانية

-جامعة سيدي بلعباس. الجزائر

إن قضية المرأة، ليست قضية نوع أو جنس، بل هي مؤشر على تطور المجتمع بأكمله، سياسيا، اقتصاديا واجتماعيا. والحديث عنها أصبح يعبر عن حجم الأزمة التي شهدها ويشهدها العالم العربي عموما والجزائري خصوصا. وقبل الحديث أو تناول مسألة المرأة، يجب أن نبدأ ببعض الملاحظات المهمة في نظرنا:

إن طرح قضية المرأة في المجتمع العربي والجزائري ليست منفصلة في أغلب الأحيان عن قضية المجتمع بأكمله اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا. فحالة المرأة في هذه البلدان ليست أسوأ من حالة أفراد المجتمع الآخرين ولا أحسن، وخاصة في المجال السياسي، لماذا ؟ لأنه إذا ربطنا قضية المرأة بالمشاركة السياسية (أي بالمواطنة) (1) نجد، أن بناء الدولة الوطنية في الجزائر بعد الاستقلال كان خارج إطار المجتمع (2).

فبالعودة إلى الشروط السوسيوتاريخية (3)، التي تشكلت في إطارها الدولة، تتضح بعض أهم معالم انفصال هذه الدولة عن المجتمع. وابتعادها عن أن تكون دولة قومية (Etat nation) متجذرة في المجتمع، معبرة عن تناقضاته وصراعاته وحاجاتها، واختلافاته ومكوناته المتميزة. وهذا الأخير (المجتمع) كان ينظر له من وجهة نظر تعبوية فقط (Mobilisation) (4)، من خلال إنشاء وخلق القنوات الرسمية المختلفة (5).

---

(1) المواطنة كما عرفت في الغرب تعني المشاركة والحرية والمسؤولية.

(2) ADDI Lahouari, **L'Impasse du populisme**. Ed ENAL. 1990 Alger. P. 28.

(3) الشروط السوسيوتاريخية نعني بها في الستينات خروج الجزائر من استعمار استمر أكثر من قرن وثلاثين سنة، وحرب تحريرية دامت سبع سنوات، إضافة إلى الحرمان والبؤس الاجتماعي ما انجر عن ذلك من أمية وفقر، ... الخ.

(4) الشروع البومديني بخصائصه السياسية والفكرية كان هدفه القضاء على كل استقلالية سياسية أو تنظيمية لهذه القوى الاجتماعية والعمالية والطلابية والنسائية ... التي انتقلت إليها وسائل التعبير الحر والمستقل، حتى وإن اقتربت موضوعيا من المشروع في خطوطه العامة وأيدته. مما لم يساعد على تكوين ونشر ثقافة العمل الجماعي الديمقراطي والطوعي.

(5) كالمنظمات الجماهيرية في الستينات والسبعينات مثل اتحاد النساء الجزائريات، والجمعيات النسوية بعد التفتح الديمقراطي مثل جمعية ترقية المرأة الريفية. وكذا إنشاء وزارة منتدبة بالأسرة وقضايا المرأة.

- الوجود القوي للمرأة في الخطاب السياسي الرسمي، وفي النصوص الرسمية (6)، لم يترجم ذلك فعليا على أرض الواقع.

فالسلطة في المراحل التاريخية المختلفة والمتعاقبة، كانت دائما تموضع نفسها كطرف تقدمي، حداثي، ينادي دائما بحرية المرأة وضرورة إعطائها المكانة التي تستحقها في المجتمع. هذا بالمقارنة، من جهة، بنية المجتمع التقليدية المحافظة، ومن جهة ثانية بالمقارنة مع المعارضة السياسية اليسارية منها والإسلامية.

إن الحديث عن المرأة في الجزائر في نظرنا، يمر عبر ثلاث مراحل :

- مرحلة حرب التحرير
- مرحلة الاستقلال
- مرحلة التفتح الديمقراطي

والمرحلة الأولى : تميزت بالدور البطولي الذي قامت به المرأة الجزائرية أثناء حرب التحرير، وهذا بشهادة جميع الملاحظين، ليس بوجودها في الجبال فقط (7)، بل خاصة بمساندتها للحرب داخل المجتمع.

أما المرحلة الثانية: فهي مرحلة الاستقلال، واعتبرت فيها المرأة القاعدة الخلفية لمساعدة السلطة السياسية، حيث تستعملها هذه الأخيرة وتستغلها لصالحها عند الحاجة (8). فمن جهة عندما تعمل كمعلمة أو طبيبة... ذلك لأن المجتمع يرى بأنها أحسن الوظائف المكملة لوظيفتها التقليدية (تربية الأولاد). ومن جهة ثانية نجد أن المرأة تمتاز بقوة التكفل، فإنها غالبا ما تعين في مناصب إدارية تطبق أو تنفذ فيها القرارات. ولا تعين في مناصب سياسية تحتم عليها إصدار القرارات.

أما المرحلة الثالثة: فهي مرحلة ما بعد التفتح الديمقراطي التي جاءت مشاركة المرأة فيها سياسيا بصفة أكثر جدية نسبيا، وذلك عبر مشاركتها في الجمعيات والأحزاب المختلفة. لكن يجب الإشارة إلى أن قضية المرأة تستعمل دائما كورقة ضغط في الانتخابات، لكثرة عددها وهو يقارب 49,9 % من مجموع السكان. ولأنها طرف المعادلة التي لا يمكن الاستغناء عنه لإنجاح

(6) علما بأن كل دساتير الجزائر المتعاقبة، قد نصت صراحة على المساواة بين الجزائريين والجزائريات في الحقوق السياسية والثقافية والاجتماعية والصحية.

(7) لم يتجاوز وجود المرأة في الجبال نسبة 4% حسب تقرير وزارة المجاهدين سنة 1974.

(8) التنظيم النسوي في المراحل المتعاقبة كان لا يستطيع أن يطالب بأشياء لا تحددها السلطة الحاكمة.

الانتخابات وهي المؤشر الذي يرجح كفة الناجح (9)، لذلك نجد كل الأحزاب السياسية وكذلك السلطة يسعيان لاحتوائها واستقطابها. ومن هنا، فرغم المشاركة العددية أو الكمية للمرأة في المجال الاجتماعي والسياسي، بالمقارنة مع السنوات الأولى للاستقلال (10)، فإنه مازال ينظر لها كفرد مستهلك وتابع وغير مستقل ... لأن تمكين المرأة سياسيا، ليست قضية كم فحسب بل هي قضية كيف. حيث لا يكفي اتخاذ الوسائل والتدابير التي تسمح بزيادة عدد النساء في البرلمانات وفي المجالس ولكن لا بد أن يصاحب ذلك تصعيد للأداء السياسي للمرأة وتنشيط لوعيها بالقضايا السياسية لبلادها. لذا نجد أن مشكل المرأة كامن في بنية السلطة السياسية وطبيعة الدولة الجزائرية.

هذه الدولة التي ارتكزت بعد الاستقلال في شرعيتها من جهة على الإيديولوجية الشعبوية ومن جهة ثانية على الريع الطاقوي، والإيديولوجية الشعبوية التي تقتل الاختلاف والتنوع، وتصور المجتمع الجزائري كجسد واحد لا تخترقه أي تناقضات ولا اختلافات ولا صراعات، مهما كان نوعها ثقافية أو عرقية أو سياسية... (11). وخاصة منع بلورة هذه التناقضات على المستوى السياسي. رغم أن المواطنة هي قبول مبدأ الاختلاف (12).

هذا من جهة ومن جهة ثانية نجد بواسطة الريع الطاقوي، الاستقلالية التامة التي تتميز بها الطبقة الحاكمة عن المجتمع في جلبها للثروة وفي إنتاجها للعامل السياسي. إذ نجد أن السلطة السياسية لا ترتكز في ثروتها على قوة العمل (Force de travail) للعمال والموظفين الموجودين في مختلف الميادين، بل ترتكز على هبة الطبيعة (13)، فمصدر الثروة هي آبار النفط وليس المجتمع. ومن هنا فالمجتمع الجزائري، برجاله ونسائه لا يستطيع أن يمثل قوة سياسية، ولا يستطيع أن ينتج هذه الأخيرة عن طريق المشاركة والاختيار السياسيين. وأن يساهم في بناء مؤسسات الدولة المختلفة، ما لم يستطع حتى الآن أن ينتج ما يستهلك أولا ثم أن يساهم بجزء من

---

(9) مثل الانتخابات الرئاسية لسنة 1996 (الرئيس اليامين زروال) اعتبرت نسبة المشاركة في الانتخابات أكثر من 60% نساء من الكتلة الانتخابية. وكذا نفس النسبة تقريبا في الانتخابات الرئاسية الأولى والثانية للرئيس عبد العزيز بوتفليقة. وحتى في الانتخابات البلدية والتشريعية في 1991 كانت مشاركتها معتبرة.

(10) تضم الحكومة في صفوفها أربع نساء علاوة على ثلاث واليات وأربع سفيرات وستة وثلاثين رئيسة جهة قضائية وإحدى وثلاثين نائبة في البرلمان. والمترشحات للانتخابات البلدية تضاعف عددهن بثلاث مرات سنة 2002 عما كان عليه سنة 1997. امرأتان تترأسان حزبين سياسيين، منهما واحدة مترشحة في الانتخابات الأخيرة، إضافة إلى الحركة الجمعوية التي تضم أكثر من 572 جمعية نسوية.

(11) ADDI Lahouari, op. cit. p. 40.

(12) علي خليفة الكواري، "مفهوم المواطنة"، مجلة المستقبل العربي، العدد 264، سنة 2001، ص 102.

(13) البترول والغاز يمثلان اقتصاديا ثروة طبيعية غير متجددة وبالتالي غير متحكم فيها. بينما الأساس في الثروة هو الإنسان وقوة العمل.

إنتاجه في بناء المصلحة العمومية، بواسطة القيمة الاجتماعية لعمله. ومن هنا يتحرر ماديا ونفسيا وبالتالي سياسيا عن السلطة الحاكمة.

لكن هذه الأخيرة باعتمادها كليا على الريع الطاقوي، أسست ميكانيزمات خنق قدرة المجتمع على الإنتاج والإبداع والتحرر. وحولت بالتالي الجزائري إلى فرد استهلاكي تابع وغير منتج ومستقل (14)، زيادة على أن الريع خلق في النسيج الاجتماعي تراتبية اجتماعية جديدة ترتكز على العلاقات الزبونية (Relations clientélistes) (15) هذه التراتبية لا تحددها قوة العمل والكد والجدارة والمثابرة وإنما توزيع الريع وكيفية الاستفادة منه (16). وهاتان الظاهرتان الشعبوية والزبونية، نتج عنها منهجيا ما يسمى في علم الاجتماع السياسي، بظاهرة الباتريمونيالية الجديدة (17) Le néo-patrimonialisme، أو كما يسميها المفكر هشام شرابي بالأبوية المستحدثة (18). فالدولة النيوباتريمونيالية في الجزائر هي تجسيد لظاهرة الزبونية، والتي تعني البنية القبلية والقرابية التي تحكم مسيرة الدولة والسلطة معا.

هذه الظاهرة تنبع من تحليل معين للنظام السياسي ولطبيعة السلطة السياسية، التي تقوم على نظام من القيم والعلاقات التي يعتمدها هذا النظام للحفاظ على نفسه، ومنع تغيير البنية الاجتماعية التي يتجسد فيها.

هذا النموذج كما يقول هشام شرابي : "يفرض نظام فكر ونظام قيم لا دور لأعضاء المجتمع في تقريره" (19). فهو نظام يتمتع بديناميكية تمكنه من تعزيز قوى الإنتماءات الداخلية، العائلية،

---

(14) نذكر هنا إلى أن مبدأ المواطنة والمشاركة السياسية، تأخر في دول جنوب أوربا مثل أسبانيا والبرتغال نتيجة اعتمادها على ريع المستعمرات في أمريكا اللاتينية عنه في أوربا الشمالية مثل بريطانيا الذي اعتمد ملوكها على مواردها الذاتية وإنتاجية سكانها (المدخول من الضرائب شجع الإنتاج وفرض المشاركة السياسية. No Taxation without representation

(15) العلاقة الزبونية تقوم على الراعي العميل (Client patron)

(16) يقول لأسامة عبد الرحمان في هذا الصدد : " إنه تتلاقى ثقافة الاستهلاك مع ثقافة الاستبداد وتسطيح الوعي وتزييفه. ذلك أنه تحت مظلة الرعاية الأبوية، يصبح الاستبداد إلى حد كبير هو الجاثم وإن برزت بعض مظاهر الانفتاح الديمقراطي، فهي في أكثرها لا تعدو كونها مظاهر.

أسامة عبد الرحمان، النفط والقبيلة والعولمة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت 2000، ص 142.

(17) "الباتريمونيالية" الجديدة هو مصطلح لإزنستاد (Isenstaad) يمثل النموذج الفيبيري (Le modèle weberien) للسيطرة الباتريمونيالية. هذه الأخيرة هي النموذج التقليدي لبناء سلطة الأمير. الذي كان يسيطر على كل شيء من أجل تقوية سلطته. وبالتالي الظاهرة "النيوباتريمونيالية" هي استمرار لنموذج فيبر تتميز به دول العالم الثالث.

(18) المجتمع العربي لا هو مجتمع قديم حافظ على بنيته التقليدية ولا هو مجتمع حديث استبدل أطره وميكانيزماته التقليدية بآليات وميكانيزمات المجتمع الحديث، بل هو هجين وقديم دون تغييره جذريا.

هشام شرابي، النظام الأبوي، وإشكالية تخلف المجتمع العربي، ترجمة محمود شريح، ص 23، دار الغرب 2002.

(19) هشام شرابي، نفس المصدر، ص 45.

العشائرية، الطائفية ... الخ. فالسلطة الأبوية التي ترتكز على التنظيم العشائري للمجتمع والسلطة معا والمنحدرة من شيخ القبيلة، أصبحت تلعب في مكانه عائدات الريع الطاقوي دور خلق هذه العشائر (Les segments) أو المعروف بالزبائن (Les Clientèles). وبالتالي فظاهرة الباتريمونيالية الجديدة سوسيولوجيا أفرزت عدة نتائج على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي في الجزائر. وخاصة بالنسبة لقضية اندماج ودور المرأة في المجتمع.

فإذا جزمنا بأن حرية التعبير والمشاركة السياسية والمواطنة هي أساس التنمية الإنسانية، فنجد أن السلطة باعتمادها على الشعبوية وعلى الريع، فرملت ارتقاء المرأة الجزائرية إلى صفة المواطنة الحرة والمسؤولة والتي تبنى بها مؤسسات المجتمع والدولة.

فطبيعة الدولة في الجزائر هي عائق دون تبلور المواطنة عند النساء تكوينا ووعيا وممارسة. باعتبار أن الحداثة في الغرب تأسست عند الانتقال من تمركز المجتمع حول الكنيسة والسلطان إلى التمركز حول الإنسان (رجلا وامرأة) والدستور (20).

إذا كانت حالة المرأة في الجزائر متدهورة ومستلبة سياسيا، فهذا لا يرجع في نظرنا إلى المجتمع بتقاليده وعاداته البالية، والباتولوجية في بعض الأحيان بقدر ما هو راجع إلى السلطة التي تستثمر في هذه التقاليد والسبب الرئيسي في استمرارها. وبالتالي فمشكل تخلف المجتمع الجزائري نساء ورجالا هو مشكل سياسي بالدرجة الأولى، يرجع إلى طبيعة الدولة الحالية، وهشاشة بنياتها المادية والرمزية، وما تكرسه من قيم وممارسات مهترئة وعاجزة عن القيام بأي إقلاع تنموي فعلي. فالدولة (الحديثة) التي تكرس مبدأ المواطنة وتتعدى بذلك الروابط التقليدية أو ما قبل الوطنية كالعشائرية والمذهبية والجهوية ...، أصبحت اليوم في الجزائر وبعد مرحلة ما بعد الإرهاب، مطلبا سوسيولوجيا واجتماعيا بعدما كانت عبارة عن طرح سياسي إيديولوجي، نجده إلا في النصوص والخطب الرسمية.

فالمجتمع تطور، وهو في حاجة إلى التعبير عن رأيه وأفكاره، عن مشاعره وانشغالاته واهتماماته، التعبير عن طموحاته وأهدافه (21). وهذا لا يتجسد حسب الإختصاصيين خارج بناء الدولة الحديثة الديمقراطية أو المحاولة الجادة لهذا البناء. فروح العصر ونتيجة لأسباب داخلية وخارجية لم تعد تسمح باستمرار البنى السياسية السائدة في الدول العربية اليوم. فقد ماتت الإيديولوجيات التي تبرر الاستبداد جزءا من صياغتها النظرية، والتي استفاد منها الحكام

---

(20) يقول الدكتور حليم بركات واصفا الإنسان العربي في بلده بأنه مقيم وليس مواطنا، والمقيم يبحث عن تحسين وضعه وينتقل نحو الإمتيازات، مع إلغاء الانتماء الوطني ومسؤوليات المواطنة وحقوق المواطن.

(21) قدوسي محمد، "الدولة الوهمية في الجزائر"، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة سيدي بلعباس، العدد 2. سنة 2003. ص 241.

العسكريون الثوريون في العقود الماضية، كما أصبح الولاء العرفي التاريخي الذي يستمد منه الملوك شرعيتهم رخوًا جدا بتأثير من ثقافة العصر. فالتطور الاجتماعي في الدولة العربية يضغط نحو الانفتاح السياسي والعدالة الاجتماعية والقبول بالتعددية السياسية والعرقية والثقافية، فلم يعد أمام الحكومات العربية سوى التكيف مع المعطيات الجديدة، أو مواجهة نتائج التخلف عن التطور الاجتماعي في بلدانها، وتخلف الدولة عن المجتمع كثيرا ما يكون باهظ الثمن بالنسبة للحاكم والمحكوم على حد سواء.

قدوسي محمد
معهد علم الاجتماع- كلية الآداب والعلوم الإنسانية
جامعة سيدي بلعباس- الجزائر

العولمة ودور المرأة في التنمية في الوطن العربي:
المغرب حالة دراسية

د. سحر عبد المجيد المجالي
كلية الآداب- جامعة الزيتونة الأردنية

لقد أخذت العولمة وظاهرتها تشكل محور الاهتمام العالمي في نهاية الألفية السابقة وبداية الألفية الجديدة، وأصبحت طبيعتها وكينونتها ومضمونها موضوع البحث والتحليل والتمحيص العميق لدى المفكرين ودور البحث ومراكزها على المستويين، الوطني والدولي وذلك منذ منتصف التسعينات من القرن العشرين. وقد حاول الكثير من هؤلاء المفكرين والعلماء تعريف ظاهرة العولمة، وتباينت وجهات نظرهم حول مفهومها، وتراوحت بين المؤيد والمعارض لها، الأمر الذي انعكس على مجمل تعريفهم لهذه الظاهرة الخلافية. حيث يرى البعض أن ظاهرة العولمة تشكل تطوراً نوعيا في الحياة الإنسانية وعاملاً مهما للحياة البشرية، ومنقذاً للإنسان من عوامل الفقر والبطالة والجهل والمرض. في حين يراها البعض الآخر بأنها ليست أكثر من شعار لا يهدف إلا لخدمة الأغنياء وزيادة ثرواتهم على حساب الفقراء.

إلا أن المفهوم المتعارف عليه علميا "للعولمة" يؤكد على أنها ذات دلالة على التكاملِ الاقتصادي الدولي، الذي جاء كنتيجة للتطور المتزايدِ في التقدّمِ التقنيِ والنقلِ والاتصالات. كما يعني مفهوم العولمة تطوير الأسواق الماليةِ العالميةِ، ونمو الشركاتِ متعددة الجنسية والعابرة للحدود الوطنية، وهيمنتها المتزايدة على الاقتصاديات الوطنيةِ ([1]). وتعني العولمة بالنسبة لستغليتز (Stiglitz) "إزالةَ الموانعِ الاقتصادية، خاصة الجمركية منها، لتَحرير التكاملِ التجاريِ العابر للاقتصاديات الوطنية" ([2]). وإذا كانت العولمة (Globalization) في مفهومها الواسع هي "عملية متعدّدة الوجوه ذات علاقة معقدة بين فروعها المتعددة التي تشمل الاقتصاد والسياسة والثقافة وغيرها" ([3])، فإنها تتصف بعدد من السمات والأبعاد المتحركة، كالبعد الكمي والبعد النوعي. وإذا كان البعد الكمي يشير إلى الزيادةِ في التجارةِ وحركة الاستثمارات وتنقل الأيدي العاملة والمسافرين بحرية، فإن البعد النوعي يمثل التغييرات التي تمس حياة الناس والمجموعات الإنسانية وطرائق حياتهم ونظرتهم للواقع والمستقبل، كما يعني السلوك البشري وطبيعة الفكر الإنساني وتأثير ذلك على مجمل العلاقات الإنسانية بشكل عام والمصالح الفردية بشكل خاص.

G. Soros, **On Globalization** (Oxford: Public Affairs Ltd., 2002), p.1.(1)

J. Stiglitz, **Globalization and Its Discontents** (London: Penguin Press, 2002), p. ix.(2)

John Tomilson, **Globalisation and Culture**, (Cambridge: Polity Press, 1999), p. 16.(3)

والأمة العربية ليست بمنأى عن "تسونامي" العولمة وتأثيرها وخاصة على المرأة العربية. فلم يعد مقبولا في الأعراف الدولية القفز على دور المرأة في التنمية الشاملة وتجاهل حقوقها. بل أصبحت تشكل ركيزة أساسية، وبالتعاون مع الرجل، في رسم ملامح المستقبل وبنائه، وإعداد الأجيال القادمة، والتعامل مع معطيات العولمة سواء السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية أو غيرها. وسأحاول في هذه الورقة تحليل دور المرأة العربية في التنمية الاجتماعية خاصة المرأة العربية في المغرب العربي، وتأثير العولمة على هذا الدور.

معطيات العولمةِ :

تَستلزمُ فكرةُ العولمةِ ثلاثة عناصر متداخلة، وفي نفس الوقت مترابطة مع الأبعادِ الكمّيةِ والنوعيةِ للعولمة. هذه العناصر: توسّع الأسواقِ؛ وتحديات الدولة ومؤسساتها؛ وظهور الحركاتِ الاجتماعية والسياسيةِ الجديدةِ. وهذه العناصرِ لا تُمثّلُ تعاريف بديلة لمفهوم العولمة أو نظريات متنافسة ضمن إطارها العام، بل تعكس سماتٍ مختلفةً للعولمةِ. وهذه الورقةِ البحثية، كما أسلفت، تحاول تلمس دور المرأة العربية بشكلٍ عام والمرأة المغاربية في التنمية الاجتماعية في إطار العولمة بشكل خاص. وإذا كانت المعايير الاقتصادية للعولمة تتمثل بتوسّعِ الأسواقِ والتنقل الحر للنشاط الاقتصادي وتحوله إلى العالمية، فإن التطور التكنولوجي، وإلغاء القيود الحكومية على التنظيمات المجتمعية، قد ساهم في تأسيس شبكة المعلومات العنكبوتية وإيجادها، وتطور الإنتاجِ وتحرير التجارةِ وانتقال راس المال، مما أدى إلى تضاؤل دور الحدود، وأصبح العالم أشبة بالقرية الواحدة أو " عالم بلا حدود" حسب وجهة نظر أوهماي (Ohmae).

وفي قطاع التجارةِ، فقد أدت العولمةُ إلى زيادة كميةِ السلع والخدمات وسرعةِ انسيابهما عبر الحدود الدولية. كما استطاعت فعاليات التجارة العالمية أن تصل إلى أكثر مناطق العالم الجغرافية واستطاعت معظم اقتصاديات العالم أن تشارك، بشكل أو بأخر، ضمن إطار التجارة العالمية. كما أن قوّة واتساع المؤسساتِ التجارية وتشريعاتها ساهما في تسهيل الفعاليات التجارية وتطورها على المستوى العالمي. وقد أبدى العديد من الباحثين وجهة نظرهم حول تأثير التجارةِ الدولية على الفعاليات الاقتصادية المحليةِ، وتأثير السمات الاقتصادية للعولمةِ عليها، حيث أكد كلافوكوريسي (Calvocoressi) على ذلك بقوله: "العولمة تعبير لوَصْف حجم الثورة الكوبرنيكيسية Copernican وقوتها. لقد نجمت هذه الثورةِ عن تأثيرِ التقنيةِ على الفضاءِ والوقتِ كما هو مجرّب من قبل البشرِ؛ التي تُؤثّرُ على مقدار معرفة الرجالِ والنساءِ وطريقة تفكيرهم ومقدار معرفة بعضهم لبعض، ووسائل تجارتهما المشتركة، ونوعية المؤسسات التي يحتاجونها لتَنظيم شؤونِهم. لقد وصلت التقنية إلى مرحلة متقدمة... بدءا بالبرقيةِ الكهربائية ومحرّكِ الاحتراق الداخلي الذي ساهم في ظهور أهمية جديدة ومختلفة لمثل هذه التقنيات، لَيسَ في الدرجةِ والكمية

فحسب، وإنما في النوع كذلك. كما مكّنتْ التقنيةَ الحديثةَ، الناسَ، والأفكارَ، والمعرفةَ، والسلع، ورأس المالَ من الانتقال، وبحرية، من مكان لآخر وبسرعةٍ مذهلة التي لم يسبق لها مثيلِ ..." ([4]).

بنفس الطريقة حاول كلوفر (Kluver) وضع تَعريف محدد للعولمة مؤكداً على أن : "العولمة قد تم تعريفها وتحليلها بطرق عديدة ومتنوعة، لكن التعريف الشامل لها يأتي من الترابط بين الكيانات السياسية، وتداخل العلاقات الاقتصادية، ودور شبكات الحاسوبِ في التقريب بين الشعوب وعبر الحدود. كما تساهم الفعاليات الاقتصادية والمؤسساتِ الصناعيةِ (كالمصانع والشركاتِ متعددة الجنسية والعابرة للحدود) في تفعيل التعاون المشترك بين مختلف أنحاء العالم..." ([5]). ويحدد الأكاديمي الهولندي روود لوبرز (Ruud Lubbers)، معنى العولمة على" أنها تلك العملية، لم تعد المسافة الجغرافية تشكل فيها عائقاً أمام تأسيس وإدامة علاقات اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية متطورة وعابرة للحدود بين مختلف دول العالم" ([6]).

وقد استطاعت العولمةُ تغيير أساليبَ حياة الناسِ عبر الكرة الأرضيةِ، والتأثيرِ الكبيرِ على ثقافتهم وقيَمِهم المجتمعية. وساهمت وسائل الاتصالات الجديدة مثل أجهزةِ الإعلام المختلفة، والإنترنت، والموسيقى، والكتاب، في تداخل الفكر والقيَم الإنسانية ونشر جوهرها وبسرعة كبيرة في أنحاء العالم المختلفة، الأمر الذي ساهم في خلق ثقافة عالمية مشتركة ([7]). لقد استطاعت العولمة وبمساهمة عناصرها التكوينية كافة، حتى الآن، في خلق ثقافة عالمية ومؤثرة تتخطى الحدود الإقليمية والوطنية للدول والمجموعات الإقليمية. كما أن الثقافات الإقليمية والوطنية والمحلية، يمكن لها أن تساهم بشكل أو بأخر وتؤثر في ثقافة العولمة وتعبر حدودها المحلية إلى الخريطة الإنسانية، إذا ما حاولت المواءمة بين طروحاتها ومتطلبات العولمة. ويمكن قياس تأثير معطيات العولمة المختلفةَ بمقدار المساحة الكونية التي تؤثر فيه، ومدى نجاح أنماط التفاعل الاجتماعي والثقافي بين المجموعات البشرية المختلفة. "هذا التصورِ لَمْ يشير إلى أن البُعدِ الاقتصادي هو المركز في الأسس التي قامت عليها العولمة، وإنما هو عامل من ضمن العوامل العديدة التي تشكل في مجموعها المفهوم الأساسي للعولمة، وهذا ما أكدت علية منظمة العمل

---

(4) P. Calvocoressi, World Politics 1945 – 2000, Eighth Edition, (Harlow: Longman, 2001), pp. xix-x.

(5) R. Kluver, " Globalization, Informationization and Intercultural Communication", American Communication Journal, Vol. 3, No. 3, http://acjournal.org/holdings/vol3/Iss3/spec1/kluver.htm, accessed on 15th April, 2005.

(6) Ruud Lubbers, "What is globalisation?", available at http://globalize.kub.nl/, accessed on 12 May, 2005.

(7) David Held and Anthony McGrew, "The Great Globalization Debate: An Introduction" in David Held and Anthony McGrew, (eds.), The Global Transformation: A Reader (Oxford: Polity Press, 2001).

الدولية في نقا شاتها ودراساتها الدولية والإقليمية المختلفة ([8]). لذلك، فعملية العولمة، تؤكد على التفاعل والتداخل بين معطياتها المختلفة الاقتصادية وغير الاقتصادية، كالتفاعل الاجتماعي والثقافي وأنماط الحكم المختلفة.

وتحاول العولمة خلق الأرضية المشتركة للتطور والنمو على مستوى الكرة الأرضية، بالرغم من المعوقات التي تعترض طريقها، علماً بان اللحاق بقطار العولمة يختلف من دولة لأخرى ومن مجتمع لأخر، فهذا يعتمد على مستوى تطور الدول والمجتمعات إقتصادياً وسياسياً، وتكاملها مع الاقتصاد العالمي. ويعتقد العديد من الباحثين بان بعض المجتمعات والدول استطاعت الوصول إلى نسبة نمو أكثر وأسرع من غيرها واستطاعت تخفيض نسبة الفقر نتيجة لمواءمتها لأنظمتها وقوانينها مع متطلبات العولمة. لقد استطاعت ديناميية السياسات العامة لمعظم دول شرق آسيا التعامل مع معطيات العولمة، مما انعكس ايجابيا على هذه الدول وشعوبها، وأصبحت تنعم بمزيد من التطور والازدهار، وتحولت اقتصادياتها خلال أربعة عقود من إقتصادات فقيرة إلى إقتصادات غنية ومؤثرة في الاقتصاد العالمي. وقد أشار البنك الدولي، في أخر تقرير له عن ملخص تاريخي للتأثيرات الاقتصادية للعولمة، بأنّ مفهومها تجذر وبعمق من خلال التجارة وذلك قياسا بالدخل العالمي، والهجرة حيث شكلت الهجرة للولايات المتحدة مثالاً على ذلك، وتدفق وانتقال راس المال الأجنبي إلى الدول النامية، الذي شكلت نسبة مرتفعة قياسا إلى الناتج المحلي الإجمالي. وقد أشار التقرير إلى ثلاث مراحل تاريخية للعولمة، هذه المراحل هي : 1870-1914، 1945-1980 و1980 إلى الآن. وخلال هذه المراحل استطاعت العولمة تخفيض كلف الانتقال سواء للسلع أو الإنسان أو الخدمات ([9]).

وقد شهدت المرحلة الثالثة أو الموجة الثالثة للعولمة، التي بدأت من عام 1980 حسب تقرير البنك الدولي المشار إليه أعلاه، تطوراً ملحوظاً في اقتصاديات بعض الدول النامية، حيث أخذت هذه الدول بمواءمة إقتصاداتها مع معطيات العولمة مما أتاح أمامها الفرصة للتفاعل مع السوق العالمي، الأمر الذي انعكس إيجابيا على شعوبها. بينما الدول الأخرى، ما زالت تعاني من العديد من المشاكل الاقتصادية، كتدني الأجور وتفاقم مشكلة الفقر والبطالة، وتدني مشاركتها في الاقتصاد العالمي، نتيجة لعدم استيعابها للعولمة ومفهومها الاقتصادي، حيث انتقال راس المال يعتبر ركيزة أساسية للتقدم.

---

(8) Raymond Torres, **Towards A Socially Sustainable World Economy** (Geneva: International Labour Organisation, 2001).

(9) World Bank, **Globalization, Growth and Poverty: Building an Inclusive World Economy** (New York: Oxford University Press, 2002), pp. 23-51, also available at www.worldbank.org.

وقد استطاعت 24 دولة من بين الدول النامية استيعاب معطيات العولمة في مرحلتها الثالثة، مما أدى إلى تطور اقتصادياتها ومشاركتها الفاعلة في التجارة الدولية سواء في مجال الاستيراد أو التصدير، الأمر الذي أدى إلى زيادة نسبة الناتج المحلي الإجمالي لتلك الدول مقارنة بالفترة 1970-1997 ([10]). ومجموعة صغيرة من الدول النامية تفاعلت مع العولمة، بينما باقي هذه الدول مازالت خارج إطار العولمة، وهو الأمر الذي أدى إلى وجودَ تفاوتِ اقتصادي كبير بين من تعامل مع العولمة بجدية وبين من لم يستوعب إيجابياتها وبقي رهينة طروحاته الوطنية، حيث تشير إحصائياتِ الوكالاتِ الماليةِ الدوليةِ إلى إنّ الفجوةَ بين الدول الغنيةِ والدول الفقيرةِ في العالمِ في ازدياد مستمر. وطبقاً لمنشورات برنامج الأمم المتحدة للإنماء، أثناء عقدِ التسعينياتِ من القرن الماضي، فإن عدد الأفراد الذين يتراوح دخلهم في اليوم بين دولار واحد وبين اقل من ذلك حوالي 1.2 بليون نسمة، بينما زاد الذين يقل دخلهم اليومي عن دولارين مِنْ 2.55 بليون إلى 2.8 بليون شخص.

وقد ازدادت الفجوة في الدخولِ بين الأغنياء والفقراء بنسبة 20 %، فقد كانت عام 1965 تمثل1 إلى 30، بينما أصبحت في عام 1995 تمثل نسبة 1 إلى 82. وفي نهاية التسعينيات من القرن الماضي يَعيشُ خمس سكان العالم فقطَ في الدول ذات الدخل المرتفع، حيث يملكون:

- "86 % من نسبة الناتج المحلي الإجمالي العالمي، مقارنة مع الخُمسِ الأخير من دول العالم الذي لا يملك سواء 1 %.

- "82 % مِنْ نسبة التصديرِ العالمي، مقارنة مع الخُمسِ الأخير من دول العالم الذي لا يملك سواء 1 %.

- "68 % مِنْ نسبة الاستثمار المباشرِ الأجنبي، مقارنة مع الخُمسِ الأخير من دول العالم الذي لا يملك سواء 1 %.

- "74 % مِنْ نسبة خطوطِ الهواتف العالميةِ والوسائل الأساسيةِ للاتصال، مقارنة مع الخُمسِ الأخير من دول العالم الذي لا يملك سواء.15 % ([11]).

وهذا يعني بان مجموعة محدودة من الدول النامية استطاعت أن توظف إيجابيات العولمة وتستثمرها لصالحها، بينما بقيت باقي دول العالم بعيدة عن إدراك مدى أهمية العولمة ودورها في النمو والتطور الاقتصادي، ولذلك فهذه الدول ما زالت تعاني من الفقر والبطالة والكساد الاقتصادي وقلة مصادر التنمية. وفي محاولتِهم لفَهْم المعطيات الاجتماعية المُعاصرةِ للعولمةِ، يؤكد كل من ديف (Dave) وبرايس (Price) بأن مفهوم العولمة يعني توحيد وتكامل المفاهيم

---

(10) *Ibid.*

(11) UNDP, World Development Report 1999 (New York: UNDP, 1999).

الاقتصادية والسياسية والثقافية المتناقضة للرأسمالية العالمية. وتشكل المرحلة الحالية لظاهرة العولمة، انتقال المؤسسات العالمية عبر الحدود، والتغير في مفهوم العلاقات بين الشركات متعددة الجنسية والدول القومية ذات السيادة، وتطور مفهوم الثقافة الاستهلاكية العالمية. ومن أجل ربط العمليات المتناقضة للعولمة، يقترح كل من ديف (Dave) وبرايس (Price) أيجاد أطار عام يُوضّحُ العولمةَ على أنها علاقة جدلية بين -وضمن- خصوصية الدول المحلية والداخلية وأنظمتها الاقتصادية والسياسية والثقافية، ومتطلبات النظام الدولي وعولمته- أي مجمل العلاقات والمؤثرات الخارجية-، وبين طبيعة العلاقة بينهما.ويؤكدون على أن مفاهيم العالمية السائدة، لَيستْ ميزة ثابتةً للرأسمالية، ولكنها خاضعة للتغيير والتداخل حسب دور العوامل الاجتماعية من خلال الأبعاد الوطنية-المحلية والإقليمية والدولية-الخارجية، وجدلية تفاعلهما البيني ([12]).

العولمة والمرأة العربية:

تعتبر مساهمة المرأة العربية في الفعاليات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية متدنية إلى حد ما، مقارنة بدور الرجل، الأمر الذي انعكس على مساهمتها وعلى دورها العالمي في صياغة مكونات العولمة. وتشير الإحصائيات المتوفرة إلى فقدان التكامل البيني بين البلدان العربية، مما أدى إلى محدودية تأثيرها على الاقتصاد العالمي، والذي يعتبر الذراع المؤثر لمعطيات العولمة. ويشير المراقبون إلى أن العالم العربي لم يتأثر كثيرا بالإيجابيات والمنافع الاقتصادية للعولمة أثناء الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين، حيث اتسمت الاقتصاديات العربية في هذه الفترة بالركود، وحيث جاءت نسبة الصادرات أقل كثيراً من نسبة الصادرات العالمية، وتَدفّقُ الاستثمار الأجنبي المباشر إلى القطاعات غير النفطية كان متواضعاً، ومعدلات نمو الصناعة بَقيت معتدلةَ. كما أن المنطقة العربية عموماً لم تدرك دور مستوى النمو الاقتصادي في حل مشكلة البطالة وإيجاد فرص عمل جديدة. وبقي سوق العمل العربي محدوداً ويعاني من ازدحام العرض، الأمر الذي انعكس سلبياً على المرأة العربية التي بقيت حبيسة منافسة الرجل لها واستحواذه على فرص العمل، بالرغم من المؤهلات التنافسية الكبيرة التي تتمتع بها.

وللعولمة تأثيراتها الإيجابية على قطاعات واسعة من الفعاليات البشرية، خاصة للخبيرين باستثمار إيجابياتها، مثل أصحاب رؤوس الأموال وشبكة الخبراء باقتناص الفرص والإفادة من إعادة هيكلة الاقتصاد العالمي ضمن إطار العولمة. إلا أن أمثال هؤلاء في المنطقة العربية

---

(12) Dave Ramsaran and Derek V. Price, "Globalization: A Critical Framework for Understanding Contemporary Social Processes"available at ramsran@susqu.edu, dvprice@igc.org, accessed on 12 May, 2005.

أعدادهم صغيرة نسبياً ودورهم محدود نسبياً بشكل كبير. علماً بان الأغلبية العظمى من هؤلاء هم من الرجال، ولا يوجد أي دور للنساء العربيات يذكر في هذا المجال.

إذا كان هنالك الرابحون من معطيات العولمة، فهناك الخاسرون، من كلا الجنسين الرجال والنساء، والذين يعانون مِنْ الاستقطاب الاجتماعي في العديد مِنْ الأقطار العربية. إلا أن الإحصائيات تشير إلى أن أكثرية الخاسرين من أبعاد العولمة في الوطن العربي هن من النساء العربيات. فهن الأكثر معاناة من عملية الاستغلال والبطالةِ، والركود الاقتصادي، الأمر الذي انعكس سلبيا على دورهن خاصة في المجال السياسي. وما زالت الاقتصاديات العربية تعاني مِنْ المستوى المنخفضِ الحاليِ للنمو الاقتصادي، ومحدودية دورها في التكاملِ العالميِ، بالرغم من أن العديد من الدول العربية قامت بتحرير سياساتِها الاقتصادية وتطبّيق إصلاحات اقتصادية لا بأس بها كالسياسات الضريبية وتنامي دور القطاع الخاص وتراجع القبضة الحديدية للقطاع العام، إلا أن ذلك إن لم يدر بعناية وبخطط مدروسة، فسيؤدي إلى استقطاب اجتماعي واقتصادي وإنتشار للفقر والبطالة، بل وربما سيؤدي إلى مزيد من الإحباط للمرآة وتمييز ضدها. وللتغلب على ذلك لا بد من إشراك المرأة العربية، سواء بشكل مباشر أو غير مباشرة بالفعاليات الاقتصادية، الأمر الذي سيقود إلى أخذهن لدورهن في الاقتصاد العالميِ. علماً بان السياساتَ العربية الجديدة، وبشكل عام ونتيجة للتأثيرات الخارجية أحياناً، ترفض التطرق إلى أي تمييز ضد المرأة، بل وتؤكد على المرأة العربية ودورها المهم في التنمية.

وتشير تقارير التنمية البشرية العربية الصادرة عن الأمم المتّحدةِ للعامين 2002 و2003 إلى الوضع الاقتصادي والاجتماعي في المنطقة العربيةِ، مؤكدة أن الناتج المحلي الإجمالي لدول جامعة الدول العربيةَ الـــ22، أقل مِنْ الناتج الإجمالي لدولة مثل أسبانيا، وأن ما نسبته 40 بالمائة مِنْ العرب البالغينِ (حوالي 65 مليون شخص) أميّون، وحوالي ثلثي هذه النسبة من النساءَ. كما أن أكثر من 50 مليون شاب سَيَدْخلونُ سوقَ العمل بحلول عام 2010، و100 مليون، بحلول الـــ2020. وهذا يعني ضرورة إيجاد 6 ملايين وظيفةِ جديدةِ، كحدّ أدنى، كُلّ سَنَة لاستيعاب هؤلاء المواطنين الجدد. وإذا استمرت معدّلاتَ البطالة الحاليةَ كما هي، فإن الإقليم العربي سيعاني من بطالة قد تصل إلى 25 مليون بحلول الـــ2010. كما تشير هذه التقارير إلى أن ثُلث سكان المنطقةِ يعيشون على أقل مِنْ دولارين في اليوم. ومن أجل تَحسين مستوياتِ المعيشة، لا بد من زيادة النمو، اقتصادي في المنطقةِ مِن نسبة النمو الحالية التي تقل عن 3 بالمائة لتصل إلى 6 بالمائة على الأقل. كما أن نسبة المشتركين في شبكة المعلومات-الإنترنت- لا تتجاوز نسبة 1.6 بالمائة مِنْ نسبة السكانِ العرب، وهذه النسبة هي اقل نسبة في أيّ منطقة أخرى مِنْ العالمِ، بما في ذلك إقليم جنوب الصحراء الكُبرى الأفريقية. أما عن المشاركة السياسية للمرأة العربية، فتشير هذه التقارير إلى أن نسبة مشاركة المرأة في الفعاليات السياسية متواضعة بشكل كبير، حيث لا تزيد مشاركتهن في المجالس النيابية عن 3.5 بالمائة مِنْ مجموع المقاعدِ البرلمانيةِ في البلدانِ

العربية، مقارنة مع نسبة 8.4 بالمائة في أفريقيا -جنوب الصحراء الكُبرى-. كما أن 51 بالمائة مِنْ الشبَّانِ العربِ الأكبر سنّاً أبدو رغبة في الهُجْرة إلى البلدانِ الأخرى، وطبقاً لتقريرِ التنمية البشرية العربية لعام 2002، فإن البلدانِ الأوروبيةِ هي الاتجاه المفضّل للمهاجرين العرب([13]). هذه الإحصائيات تَعْكسُ مدى الهوة الكبيرة بين متطلبات العولمة والواقع العربي، وكيف أن العالم العربي يقف على مفترق طرق عالم العولمة.

لم يظهر تأثير العولمةِ على العالمِ العربيِ، كقضية خلافية ومحل لنقاش معقد ومثير للجدل، إلا في السَنَوات الأخيرة. كما تم تجاوز دور الجنس في هذه الظاهرة وأُهمل بشكل كبير. ويمكن إدراك هذه الحقيقةِ في المسحِ العالمي الميداني لدورِ النساءِ في التطويرِ الذي أجري عام 1999 والذي ركز على مفاهيم كل من: العولمة والجنس والعمل، والذي نشره قسمِ الشؤونِ الاقتصادية والاجتماعية في الأُمم المتّحدةَ، حيث أشار إلى تدني مستوى مشاركة المرأة العربية في المعطيات الاقتصادية للعَوْلَمَة. هذه النشرةِ جاءت متزامنة مع تقريرِ تطويرِ برنامج الأمم المتحدة للتنمية البشرية لعام 1999 وتقدّمَ نساءِ العالمَ لعام 2000 من خلال المصدرين التالين :

United Nations Development Program for Human, Development Report and Progress of the Worlds Women 2000, Fund for Women(UNIFEM) الصادر عن برنامج تطوير المرأة التابع للأمم المتحدة United Nations Development اللذين ركّزا على العولمةِ، وأشارا إلى وجوب توزيع منافع العولمة بشكل عادل، وبعكس ذلك فسيكون للعولمة تأثير سلبي على المرأة العربية.

كما أن النِقاش حول العولمةِ في المنطقة العربيةِ عادة ما يكون محايداً في تناوله لموضوع الجنس أو متجاهلاً له. كما أن نسبة تعامل المنشورات العربية مع العلاقة بين الجنسِ والعولمةِ تعامل ضئيل بشكل كبير. علاوة على ذلك، فإن المنشورات الدولية التي تَتعاملُ مع مفهوم العولمةِ، تَفتقرُ إلى البيانات الكافيةِ عن دور المرأة الاقتصادي في العولمةِ. ولكي يتم تلافي هذه السلبية أسس مركز النساء العربياتِ للتدريب والبحثِ (CAWTAR) عام 1993، في تونس، والذي يهدف إلى محاولة توعية وتدريب وإبراز دور المرأة العربية في التنمية، والدعوة إلى مساواتها مع الرجل، والتأكيد على أهميتها كعنصر مكمّل لعناصر التنمية، وأنها المخاطب الرئيس بمضامين حقوقِ الإنسان في العالمِ العربي.

---

(13) "The text of a "working paper" circulated by the United States in preparation for the G-8 summit scheduled for June 2004", published in al-Hayat, 13 February, 2004, , http://www.al-arab.com/arab/docs/international/gmep2004.htm.also available at accessed on 20 May, 2005.

كما تم في تونس عقد ورشة عمل في سبتمبر/أيلول 2000، وبدعم من مركز النساء العربياتِ للتدريب والبحثِ CAWTAR، وحضرها مجموعة من خبراء العولمة من العالم العربي. بعد ذلك تم تشكيل فريق عمل، كلف أعضاؤه بالبحث والتمحيص وإعداد أوراق عمل عن مختلف حقول وفروع العولمة ومعطياتها. وقد تم مناقشة ملخصات أوراق العمل هذه وتحليلها في ورشتي العمل الثانية والثالثة للمركز اللتين عقدتا أيضاً في تونس في نوفمبر/تشرين الثّاني 2000 وفبراير/شباطِ 2001، على التوالي. وقد شارك في الورشةِ الثالثةِ خبراء مِنْ كل من: منظمة العمل الدولية ِILO، وصندوق تطوير المرأة التابع للأمم المتحدةUNIFEM، وبرنامج الأمم المتحدة للإنماءUNDP، ولجنة الأمم المتّحدةَ الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا ESCWA، والبنك الدولي. حيث أضاف المركز مساهمة هذه الأطراف في تقريره لعام 2001.

وتعتبر الخصخصة وتحرير التجارة من المكوناتَ الضروريةَ لعمليةِ العولمةِ، كما تدعو إلى تغيير القوانينِ والأنظمة وتعليماتِ العملِ. كما تؤكد توجهات العولمة على وجوب اخذ المرأة لدورها كاملا في عملية التنمية وبما يتماشى مع مفهوم ومتطلبات العولمة، خاصة ما يتعلق بتشجيعها لأخذ دورها في سوق العمل والإنتاج، والتأكيد على روح المنافسة العادلة في مكونات الإنتاج وسوق العمل. مما يساهم في زيادة نسبة مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، كما لا بد من تدريب المرأة وتأهيلها للعب دورها الحقيقي كعنصر فاعل في المجتمع.

هذا الاتجاه يقود إلى دور أكبر للمرآة في العمل وقوته، الأمر الذي يعتبر في أغلب الأحيان من أهم الخصائصَ الأساسية لإعادة الهيكلة العالميةِ. أما في العالم العربي، وبالرغم مِنْ بَعْض الاتجاهات العامّةِ الإيجابيةِ، الرسمية والخاصة في التعامل مع مفهوم العولمة وهيكلتها في العقود الثلاثة الماضية، إلا أن مساهمة المرأة في قوةَ العمل الوطني، ما زالت متدنية مقارنة مع باقي الدول الناميةِ الأخرى. وهذه الحقيقيةُ لا تقتصر على البعد الكمي-العددي في القوة العاملةِ الكليّةِ، ولكن تشمل أيضاً البعد النوعي، والمتعلق بطبيعة العمل والتوظيف والأجور، حيث يشاهد المراقب نوعاً من التمييز ضد المرأة، بالإضافة إلى تمييز مهني، حيث هنالك بعض المهن لا تستطيع المرأة تبوؤها، كُلّ هذه العواملِ تظهر الفارق بين الجنسينَ في سوقِ العمالة. إلا أن المرأة في المنطقة العربيةِ قد واجهت معوقات أقل صعوبة في الوصولَ إلى وظائفِ قطاع الخدمات المتوافقِ مع تكوينها الطبيعي كالتمريض والتعليم. بهذا المعنى، فإن ذلك أدى إلى سيادة تقليد مهني مبني على الجنس، يؤكد على تخصيص قطاعات مهنية خاصة بالمرأة في المجتمعاتِ العربيةِ، وهذا لا يقتصر على المجتمعات العربيةِ بل يعتبر ذا أهمية كبيرة كذلك في المجتمعات الأخرى. بل تؤكد العولمة على هذا الجانب، لكن ليس من جانب التمييز النوعي، وإنما من جانب القدرة على الإبداع، حيث أصبحت المرأة هي الركيزة الأساسية لقطاعات أخرى غير التمريض والتعليم، كالسياحة والاتصال والمعلومات وكذلك التجارة.

ويَبْقى العمل في القطاع العامِ هو الخيارَ المُفَضّلَ لقوةِ العمل النسائيةِ العربيةِ. ويأتي السبب من الرعاية التشريعية للقطاع العام، حيث الأنظمة والقوانين البعيدة عن التمييز، بالإضافة إلى توفر الأمن الوظيفي والحوافز المشجعة للعامل أو الموظف بغض النظر عن الجنس. إلا أن تخفيض نسبة مشاركة القطاع العامِ في الاقتصاد الوطني، هو جزء من أهداف ومتطلبات المعايير الاقتصادية للعولمة وإستراتيجيتها (14). هذه الإستراتيجية جعلت المنافسة في القطاع الخاص هي الأساس، الأمر الذي انعكس سلبا على دور المرأة في التنمية الاقتصادية، لأنه ليس من السهل عليها منافسة الرجل، حيث لم يولِ القطاع الخاص ذلك الاهتمام في المرأة في بَعْض البلدانِ العربيةِ. إلا أن عمالة نسائية مرنة ورخيصة ومهارة نسبية قد يكون ذلك باعثاً ومشجعاً للقطاع الخاص لإعطاء المرأة دورها في التنمية وسوق العمل. وقد يكون ذلك باعثاً على الإنتاجِ منخفض التكلفة، إلا انه قد يقود إلى سوءِ الاستخدام من ناحية شروطِ الأمانِ، ومستويات الأجور والأمن الوظيفي. على أية حال، وبمرور الوقت، فإن نسبة مشاركة المرأة العربية في التنمية في القطاعِ الثانوي ستحافظ على نسبتها أو قد تنخفض قليلاً، وذلك نتيجة للعوامل العقيدية أو الأيديولوجية غير المشجعة للعمل. إنّ المشاركين الأكثر ضعفاً في سوقِ العمالة هن نساءَ أميات أو حضين بأقل التعليم، وبالرغم من ذلك، ففي بَعْض البلدانِ العربيةِ، نساء متعلّمات، وخصوصاً خريجات كليات المجتمع، يَمِلْن إلى مُوَاجَهَة صعوبات العمل، ولذا نجد نسبة البطالة بينهن اقل من نسبة البطالة بين أقرانهن من الرجال أو من النساء الأقل تعليماً. باختصار فإن نسبة التعليم، والتمييز ضد المرأة العربية، ومفهوم حقوق المواطنة والمشاركة السياسية، وغيرها تساهم في تراجع دورها التنموي(15).

المرأة العربية في شمال أفريقيا والعولمة :

تأثير العولمةِ على النِساءِ في الدول العربية الشمال أفريقية، (الجزائر وليبيا وتونس والمغرب وموريتانيا) لَيستْ مختلفة عن بقيّة العالمِ العربي، ماعدا تقاريرِ مركز النساء العربياتِ للتدريب والبحثِ CAWTAR للتعامل مع النساء العربياتِ. كما لم تتناول أية دراسة معينة وبشكل خاص تأثيرِ العولمةِ على النِساءِ في هذه الدول، أو سبب تدني مستوى المرأة العربية في معظم المجالات بما يشمل دورها في العولمة ومفهومها لهذا الاصطلاح. وفي عام 2000 وتحت رعاية السيدة الأولى لتونس، عقدت جمعية سيّداتِ الأعمال العربيات في تونس ورشة عمل عن أهميةِ عالمِ المعلوماتِ والمعرفةِ والتعاونِ بين سيّداتِ الأعمال العربيات. وفي نفس السَنَةِ، عقدت جمعيةَ

---

(14) CAWTAR Report for 2001, available at http://www.cawtar.org.tn/composant/DEPLINAT.htm.

(15) Cited from *Ibid.*

مديرات الأعمال في المغرب معرضها الأول متعدد القطاعات لمشاريع النساء. هذه الفعاليات ساهمت في تطور التعاون بين سيدات الأعمال والمصرفيين، بالإضافة إلى التعريف بفرص الاستثمار والتعاون الاقتصادي والاجتماعي في مختلف القطاعات. وفي أوائل عام 2003، عقد المنتدى الدولي الأول في المغرب لمُنَاقَشَة فرصِ الاستثمار والشراكة بين سيدات الأعمال..

الخاتمة :

تظهر الاتجاهات الحاليةُ نتائجُ سلبيةُ للمساعي المستمرةِ للتعريف بمفهوم المساواةِ بين المرأة والرجل في المنطقة العربيةِ، خاصة ما يتعلق بحقوقَ الإنسان واتخاذ القراراتَ على كل المستويات. ويمكن التأكيد على أن غياب الشفافية في مفهوم الحكم والمشاركة السياسية الشعبية، يعتبر عاملاً سلبيا ضد المرأة ودورها في التنمية. في حين يعتبر أنصار الديمقراطية ان الحيادية فيما يتعلق بدور النوع الإنساني هي الواجب التطبيق والسبيل الأمثل للتنمية والمشاركة. إنّ القيودَ الناجمة عن التمييز في الجنسَ بين المرأة والرجل، تؤثر على حقوق المرأة العربية، اقتصاديا، واجتماعيا وسياسيا، مما يؤثر سلباً على تطور المجتمعات العربية وتنامي إنتاجيتها. لهذا كانت الحاجة ملحة للالتزام بإجراءاتِ سليمة وجذرية لدفع مساهمة المرأة العربية عموما وفي شمال أفريقيا بشكل خاص إلى الأمام، وذلك بتعريفها بحقوقها والحد من أي تمييز ضدها، وإقناعها بالعمل الحزبي والمجتمعي، وتشجيعها على المشاركة الفاعلة سواء الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية أو الثقافية أو في إطار عملية اتخاذ القرارات. كما لا بد من منح فرص اكبر للتنافس في سوق العمل والإنتاج، خاصة في المجالات التي تتفق وتكوينها الطبيعي وتتميز فيها، كمهارات التقنية والفعاليات التربوية وتقنيات الاتصال والمعلوماتَ.

د. سحر عبد المجيد المجالي
كلية الآداب- جامعة الزيتونة الأردنية

من مظاهر النشاط الجمعياتي الخيري
للمرأة المسلمة في تونس زمن الاستعمار([1])

عبد الكريم المناعي
باحث-تونس

إن المهتم بتاريخ الحركة النسائية في تونس زمن الحماية الفرنسية، يلاحظ التركيز المفرط- والمخل أيضا- للباحثين من مؤرخين وغيرهم،على النشاط السياسي لهذه الحركة ([2])، في الوقت الذي كان لها أيضا مظاهر أخرى لنشاط كالعمل الجمعياتي والخيري. فقد ظهرت، وبشكل مبكر، عدة جمعيات نسائية متنوعة الألوان والأهداف، كالجمعيات الخيرية والجمعيات الرياضية والكشفية... وظهر كثير من هذه الجمعيات إلى الوجود ونشطت فعلا واستمرت ردحا من الزمن، وتركت آثارا تمكننا من تتبع بعض الجوانب من نشاطها. أما البعض الآخر فلم يتجاوز حدود الفكرة والمشروع وكان عبارة عن "مولود ميت" حالت الظروف دون بعثه وتحقيقه. وفي هذا الإطار، وعلى ضوء ما تتيحه الوثائق المتوفرة لدينا حتى الآن، نقدم ملخص لنشاط بعض تلك الجمعيات التي برزت فعلا إلى الوجود، لكنها بقيت غير معروفة تماما-خاصة لدى غير المختصين-او غير معروفة بالقدر الكافي ([3])، محاولين اجلاء بعض الغموض عنها.

في مرحلة أولى سنلقي بعض الأضواء على جمعية "المواساة" الخيرية، تلك الجمعية النسائية التي برزت مبكرا نسبيا واستمرت مدة طويلة مقارنة بالكثير من أمثالها. أما القسم الثاني من هذا المختصر فسنخصصه للتعريف، ولو بإيجاز، بجمعية "جهاز الوليد" وهي أيضا جمعية نسائية خيرية بعثتها وأشرفت عليها، مثل جمعية "المواساة" نساء مسلمات متثقفات تونسيات.

---

(1) نقتصر في هذا الملخص على التعرض إلى بعض الجمعيات غير المعروفة تماما بغرض التعريف بها أولا،والمساهمة في إلقاء بعض الأضواء على التاريخ الجمعياتي في تونس ومساهمة المرأة المسلمة فيه.

(2) نشير هنا إلى أعمال الأساتذة الهام المرزوقي والأستاذة سعاد البقالطي وغيرهما.

(3) سنقتصر على التعريف بجمعيتين لهما طابع خيري وهما جمعية "المواساة" وجمعية "جهاز الوليد".

1-جمعية "المواساة" ([4]):

تسعفنا بعض الوثائق الرسمية (الأرشيفية خاصة) وغير الرسمية (الصحفية منها خاصة) بمعلومات حول هذه الجمعية من حيث طابعها ومقرها وتاريخ ميلادها وأهدافها وزعيماتها ونشاطاتها.... فتشير هذه الوثائق إلى أنها جمعية خيرية نسائية ([5]) تونسية إسلامية ([6]) تأسست بتونس ومقرها بنهج الحكيم كوطن عدد 13، وتدار حسب الأمرين العليين المؤرخين في 6 أوت 1936 وفي 12 ماي 1945.

هذه الجمعية لها غرضان كبيران حددهما قانونها الأساسي([7]) :

أولهما : إعانة الفقيرات البائسات من البنات اللاتي فقدن عائلتهن وعجزن مع وجوده عن تحقيق ضرورياتهن. وكذلك إسعافهن بالتعليم الصناعي والأدوية عند المرض ([8]).

ثانيهما: إعانة الفقيرات من النساء ذوات الكلفة العائلية الفاقدات فعلا لعائلهن.

ولأجل هذه الغاية تؤسس الجمعية ملجأ ذا مدرسة تلقن فيه العلوم والصناعات ومستوصفا لعلاج الفقيرات وأولادهن وكذلك توزع الإعانات نقدية وعينية على الفقيرات.

وتحاول الجمعية، حسب قانونها الأساسي دائما، الاستجابة لهذه الأغراض الخيرية بقدر الإمكان، وبقدر ما تسمح به وارداتها المالية المتكونة من : الاشتراكات والتبرعات وإعانات الدولة والبلدية وإيرادات الاحتفالات التي تقيمها الجمعية أو تقام لفائدتها ومعاليم التعليم ومعاليم الإقامة بالملجأ المدفوعة من التلميذات المؤسرات وجزء من عائدات بيع مصنوعات تلميذات الجمعية (والجزء الآخر يخصص لتشوير" البنت من كد يمينها وايرادات أملاكها والعقارات المحبسة عليها وأخيرا موارد مختلفة. ستحصلت هذه الجمعية على رخصة تكوينها في 7 جوان 1947 تحت عدد 1247([9]) بعد مساع كبيرة لدى الأجهزة الرسمية قام بها أعضاء المجلس الاداري للجمعية وهن السيدات:

الرئيسة: زينب بنت الصادق الغرياني حرم الطيب الميلادي ([10]).

---

(4) تسميها بعض الوثائق الرسمية جمعية المواساة الخيرية أو الجمعية النسائية للمواساة الخيرية. انظر مثلا الأرشيف الوطني،سلسلة E، صندوق 509، ملف 477، الوثيقة 7 و11.

(5) الزهرة 2 ديسمبر 1945 و1 مارس 1951، وكذلك النهضة 1 ديسمبر 1945 و1 مارس 1951.

(6) A.N. série E, C.509, D.477.

(7) Ibidem. Doc1.
Ibidem. Doc2

(8) Ibidem. Doc9 et 11

(9) Ibidem. Doc14

(10)انظر النهضة 29 نوفمبر 1945 والزهرة 2 ديسمبر 1945.

كاهيتها: زهور قلاتي

السكرتيرة: السيدة الغرياني

أمينة المال: سعاد الدخلاوي

كاهيتها: وسيلة الصيد.

بقية الأعضاء : ليلى حجوج، آمنة محسن، جميلة المالقي، الزهرة بوحاجب، دوجة بن خوجة، ميمي الزاوش، صبيحة منشاري ([11]).

كان أول عمل قام به أعضاء المجلس الإداري للجمعية هو كسب تأييد العائلة المالكة لذلك بادرت الساهرات على المشروع بربط علاقات مع عديد من الأميرات لا بل مع الملكة ذاتها وذلك اثر مقابلة في 27 نوفمبر 1945 التي التقى فيها وفد من جمعية "المواساة" بالملكة والأميرة صفية، وفيها أيضا أكدت الملكة تأييدها للجمعية وللمشاريع الخيرية عامة والنسائية خاصة وقبلت الرئاسة الشرفية لجمعية "المواساة" الخيرية ([12]). وهكذا ضمت قيادة الجمعية "المواساة" لجمعيتهن منذ الانطلاق، أوفر حظوظ النجاح بإقامة هذه العلاقات "الثمينة" مع نساء القصر مما أكسب هذه الجمعية الفتية الشرعية ودعما هي في أشد الحاجة إليهما.

وقد تعزز هذا الدعم الرسمي من نساء القصر بالانتماء الطبقي العالي لقيادة الجمعية؛ فالألقاب العائلية لباعثات المشروع (عائلات القلاتي، الغرياني، محسن، مالقي، بوحاجب، بنخوجة، الزاوش...) تدل بوضوح على أن هؤلاء ينحدرن من كبيرات البيوتات وأعرق العائلات الأرستقراطية البلدية والبرجوازية بالحاضرة ذات التأثير والنفوذ الشاملين، أدبيا وماليا وسياسيا ودينيا... مما يفسر البداية الموفقة للجمعية. ومما لا شك فيه أيضا ان اختيار الطابع الخيري للجمعية في ظرفية تاريخية اتسمت بأزمة شاملة هي أزمة ما بعد الحرب العالمية الثانية في تونس "سنوات الجمر"كان يبشر بنجاح كبير للمشروع، خاصة بعد ما رحبت به كافة الأوساط التونسية ([13]).

بعد ضمان حظوظ النجاح لمشروعهن، والحصول على رخصة تكوينها شرعت قيادة جمعية "المواساة" في العمل لتحقيق الأهداف المرسومة، ولعل أبرز عمل قامت به الجمعية كان البحث عم المكان اللائق لإقامة بناء لهذه المؤسسة وإقامة مأوى خيري للبنت المسلمة. وفعلا وقع الحصول

(11) المصدر نفسه.

(12) النهضة، 1 ديسمبر 1945.

(13) النهضة، 1 مارس 1951 وكذلك الزهرة 1 مارس 1951، بلاغ من رئيسة الجمعية زينب الغرياني الميلادي.

على الأرض اللازمة لذلك بوسط المدينة بمقبرة سيدي سفيان قرب سيدي البحري وقد تم تعميم الأمثلة الضرورية للبناء المذكور([14]).

لكن ورغم دعم نساء القصر للجمعية وخاصة الأميرة للا عائشة التي "ساعدت في التحصيل على الأرض"([15])، يبدو أن تنفيذ إقامة مأوى خيري للبنت المسلمة، تشرف عليه جمعية المواساة قد عرقل الأمر الذي دفع المسؤولة الأولى عن المشروع (زينب الغرياني الميلادي) إلى رفع شكوى إلى الباي طالبة منه "الإذن لمشيخة المدينة بالمبادرة بالإذن لجمعية المواساة في تسليم الأرض".

2-جمعية "جهاز الوليد":

نفلت نظر القارئ قبل الشروع في التعريف بهذه الجمعية إلى مشكلة الوثائق. فالوثائق المتعلقة بالجمعية نادرة، إذ لم نعثر في الصحافة مثلا على معلومات حولها، وكل ما نملكه إلى حد الآن، هو دفتر موجود بالأرشيف الوطني التونسي ويحتوي على بعض الوثائق تتعلق بالقانون الأساسي خاصة. واعتمادا على هذا القانون الأساسي ([16]) فإن اسمها هو: " La Layette Tunisienne" وأنها تعمل تحت إشراف جلالة ملكة البلاد، أما مقرها الاجتماعي فهو بتونس وبالتحديد بساحة رحبة القمح عدد4، كما أنه يمكنها بعث فروع لها في داخل الايالة. أما أهداف الجمعية فهي ثلاثة :

أولها : اكساء المولودين التونسيين الجدد المحتاجين إلى الإعانة.

ثانيهما : توزيع الملابس على الرضع البالغين من العمر سنتين إلى ثلاث سنوات والذين تعينهم المرشدات الاجتماعيات وذلك في حدود ما تسمح به ميزانية الجمعية.

ثالثها : تقديم الإعانة والمساعدة للطفولة بصفة عامة في حدود ما تسمح به ميزانية الجمعية وأموالها، وبعد أن تقع تلبية الهدف الأول بشكل كامل.

---

(14) A.N série E, C.509, D.477. Doc 21

انظر هذه الوثيقة في الملاحق، الملحق عدد1.

(15).ورد اسم الجمعية باللغة الفرنسية كما يلي "Layette Tunisienne" وتعني الأدباش والاكساء والجهاز وبالرجوع إلى قانونها الأساسي نجدها تهتم بالرضع فيكون الاسم الأنسب لهذه الجمعية-في نظرنا-هو جمعية "جهاز الوليد" أو اكساء الرضع.

(16) A.N. série E, C509, dossier 597, doc1 (statut)

أما الأعضاء المؤسسة للجمعية وعددهن أربعون، فيشترط فيهن أن يكن تونسيات مسلمات يدفعن اشتراكا سنويا يقدر بـــ5000 فرنك ويكونون" مجلس المؤسسات أو الباعثات" وقد تكون المكتب الأول للجمعية من السيدات([17]) :

الرئيسة الشرفية: الأميرة زكية، 27 عاما، باردو.

الرئيسة العاملة: الدكتورة توحيدة بالشيخ، حرم الدكتور بن زينة، 40 عاما، شارع باب منارة-تونس.

الرئيسات: 1-نورة الهدى دنقزلي، حرم بلخيرية-البلفدير

2-السيدة بلخوجة، حرم بن سعيد، 29 نهج ايميلي قيالار، البلفدير.

3-فاطمة صاحب الطابع، حرم محي الدين قدور

الكاتبة العامة: نعيمة داود حرم بن صالح، 36 سنة، قمرت، مهنتها ممرضة.

كاهيتها: رفيعة العقبي حرم رايس، 32 سنة، 65 نهج دي ليسايس.

أمينة المال: ليلى باش حامبة حرم حجوج، 35 سنة-تونس.

كاهيتها: زهرة بوحاجب، حرم بوحاجب، 43 عاما، 9 ساحة باستور، البلفدير.

يلاحظ الباحث أن الجمعيتين ("المواساة" و"جهاز الوليد") وان اختلفنا في تاريخ ميلادهما (الأولى برزت مباشرة بعد الحرب العالمية الثانية في حين تكونت الثانية في بداية الخمسينات) فإنهما تشتركان في جملة من الخصائص لعل أهمها:

-أن الجمعيتين تهدفان إلى العمل الخيري الاحساني الموجه إلى الفئات الضعيفة من المجتمع التونسي (الرضع والمرأة).

-أن المشرفات على الجمعيتين تونسيات مسلمات.

-أن بعض المشرفات القياديات في جمعية "المواساة" نشطن أيضا ضمن جمعية "جهاز الوليد" مثل السيدتين ليلى باش حامبة حرم حجوج وزهرة بوحاجب حرم بوحاجب.

من جهة أخرى، فإن جمعيتي "المواساة" و"جهاز الوليد" لا تعبران عن حالات شاذة أو متفردة بل هما نموذجان للنشاط الجمعياتي النسائي، هذا النشاط الذي برز أيضا من خلال جمعيات نسائية

(17) (انظر الوثيقة في الملحق عدد2) Ibid. Doc4

أخرى ([18]) في مجال الأدب (جمعية الثقافة الأدبية، القسم النسائي لرابطة القلم الجديد، نادي الفتاة التونسية...) وفي المجال الكشفي من خلال اقتحام المرأة المسلمة للعمل الكشفي وحتى في المجال الرياضي والفني، اذ برزت عدة جمعيات في هذا المجال مثل الفرقة النسائية لكرة السلة التابعة للزيتونة الرياضية. وقد ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية، وفرقة فضيلة خيتمي المسرحية التي برزت مبكرا (نهاية العشرينات وبداية الثلاثينات) تحت اسم" موزيكهول فضيلة الشرقي" الذي مهد السبيل لبروز جمعية تمثيلية أخرى، وهي جمعية "نجوم الفن" التي ألفتها وأشرفت عليها السيدة شافية رشدي وقد ظهرت إلى الوجود في أواخر الأربعينات... كل هذه الفرق المسرحية والتمثيلية التي بعثتها المرأة، تناولت قضايا النساء من خلال المسرحيات والتمثيليات التي قدمتها للجمهور ([19]).

عبد الكريم المناعي
باحث-تونس

(18) عثرنا على عدة وثائق متنوعة ومهمة حول الجمعيات الأخرى؛ بعض هذه الجمعيات نسائي بحت تأسيسا ونشاطا، والبعض الآخر بعث بالاشتراك مع الرجال. وتدل جميعها على اقتحام المرأة لمختلف الأنشطة والفضاءات التي أقصيت منها زمنا طويلا، وتعكس أيضا ظاهرة الاختلاط بين الجلسين مما يعني تغيرا نوعيا في الذهنيات- وان كان مقتصرا على النخبة- جدير بالملاحظة.

(19) كثيرا ما تناول المسرح التونسي زمن الاستعمار قضايا المرأة المسلمة من خلال المسرحيات التي كان يعرضها مثل مسرحية "عم عثمان النياس" ومسرحية "عائشة القادرة" ومسرحيات عديدة أخرى تناولت قضية تحرير المرأة مبكرا. وتعتبر هذه المسرحيات وثائق مهمة بالنسبة للباحثين الذين أهملوا نسبيا هذا النوع من المصادر.

تونس في ٢ رجب و ٢ افريل ١٣٦٩ / ١٩٥٠

مشروع المواساة
جمعية خيرية نسائية
تحت اشراف جلالة الملكة

21

الكهف الأرفع والملاذ الأمنع صاحب الجلالة الملوكية سيد
بعد تقديم ما يجب لجلالتكم من عبارات الولاء والاحترام ومراسم
التحية والسلام فإن هيئة جمعية المواساة تعرض على سدتكم الشامخة
انها كانت طلبت من جناب أمير الأمراء سيدي شيخ المدينة المحروسة
تونس أن تسلم لها أرضا كائنة بنهج البحري للإقامة مأوى لتربية
البنت المسلمة ووعدت مشيخة المدينة بإتمام هذه الرغبة وأحضرت جمعية
المواساة الأمثلة والتصميمات للإقامة البناء اللازم بالأرض المذكورة
ولكن لم تتحصل الجمعية لحد الآن بالإذن لها بتسليم الأرض وتعطل
لذلك المشروع وها نحن نتقدم الى سدتكم العلية لصدور الإذن الشريف
الكريم لمشيخة المدينة بالمبادرة بالإذن لجمعية المواساة في تسليم الأرض
وفي الختام نرجو من مراسم الطاعة والولاء

الخلفة زينب ميلادي رئيسة جمعية المواساة بشارع الحكيم كوكو عدد ١٣ بتونس

زينب ميلادي

A.N.T.
Serie E, C509, D594, Doc 21

LA LAYETTE TUNISIENNE

Composition du bureau

Présidente d'Honneur:Princesse ZAKIA,27 ans,Le Bardo

Présidente active : Doctoresse Tewhida Bencheikh épouse Docteur Benzina,40 ans,Boulevard Bab Ménara Tunis

V/Présidentes : 1) Noure El-Houda [illegible] Dinguezli épouse Bel-khiria,Belvédère,

2) Madame Bel Khodjia épouse Ben Saïd,29,rue Emilie Vialar Belvédère

3) Fatma Saheb Ettaba,Epouse Moheddine Kaddour,49, Avenue des Félibres,

Secrétaire Générale :NAIMA DAOUD épouse Bensalah,36 ans,C.F.P.M. GAMMARTH,infirmière

Secrétaire Général Adjointe: Raphia El Okbi épouse RAIS,32 ans, 65,Avenue de Lesseps

Trésorière : Leyla née Bach Hamba épouse Hadjouj ,35 ans,9,rue d'Isly Tunis

Trésorière Adjointe: Zohra Bouhageb épouse BOUHAGEB,43 ans,9;Place Pasteur Belvédère

Toutes les dames,membres du Bureau sont Tunisiennes

Cette Oeuvre "LA LAYETTE TUNISIENNE" est une oeuvre de bienfaisance

SON SIEGE SOCIAL est au 4 Place du Marché au Blé

TUNIS,le 18 JANVIER 1950

suivent les signatures

الأميرات الحسينيّات ودورهنّ في الحركة الوطنية

د. المختار باي
كلية العلوم القانونية والسياسية والاجتماعية بتونس

إن دور أو عمل الأميرات ذوات المحتد الملكي أو بالمصاهرة في صلب الحركة الوطنيّة، لا يمكن فصله عن الوسط الذي كنّ يعشن فيه. إذ كان هذا الوسط منغلقا، في الأصل، عن كلّ هاجس سياسيّ، بحكم عوامل عديدة كانت تمنعه من ذلك. منها العامل الاجتماعي-الثقافي (عزلة الحريم هيكليّا وثقافيّا)، والعامل القانونيّ-الاقتصاديّ الذي كان يخضع له أعضاء الأسرة البايويّة (التبعيّة وعدم الأهلية الاقتصاديين عن طريق المخصّصات)، والعامل السياسيّ (صدى الأعمال في مستوى القصر والإقامة العامّة). ولكنه تطوّر بفضل الحرب العالميّة الثانية ومن جرّاء خلع المنصف باي، تمكّن الأميرات من التحرّك على الصعيدين السياسي البحت والاجتماعيّ (راجع رؤوس الأقلام).

على الصعيد السياسيّ، تدخّلن فيما يتعلّق بقضيّة الأسرة المالكة (لفائدة الطيّب باي والشاذلي باي)، والدينامية السياسيّة لتعديل الاتجاه في سياسة القصر (أزمة 1922؛ الانحياز إلى إيطاليا في عهد المنصف باي ممثلا في زوجة رؤوف باي ؛ التوسّط لفائدة الوطنيّين المسجونين واغتيال عزّ الدين باي، تمثيل اتجاهات الحزب الدستوري الجديد في قصر الأمين باي)، وتدخّلن كذلك، ميدانيّا، بإيوائهنّ في منازلهنّ الوطنيين (الطيّب المهيري، عزوز الرباعي،... ؛ الاجتماعات السريّة والعامة في بيوتهنّ، صنع القنابل المحليّة، وإخفاء السلاح، والعتاد والمناشير)، ومساعدة الفلاّقة (إيواؤهم في بيوتهنّ ؛ تنقّلاتهم ونقل السلاح في سيّاراتهن مع أزواجهنّ)، ومشاركتهنّ في المظاهرات بالشوارع والسّاحات، والمساهمة في الدعم المالي لفائدة الحركة الوطنية ولفائدة المنظّمات النسائيّة في نشاطها الاجتماعي.

وعلى الصعيد السياسيّ – الاجتماعي كنّ يدعمن الحركة بتزويدها بالمواد الغذائية، وإعداد الطّرود للطلبة التونسيّين في فرنسا، وتنشيط الاجتماعات الخاصّة لجمع التبرّعات، وزيارات بيوت الميسورين لجمع الهبات، ووضع قصورهنّ وبيوتهنّ على ذمّة المنظّمات النسائيّة، والمشاركة في التبرّع بالدم.

وبهذا الصنيع كنّ يعشن حياة الوطنيّين، وينخرطن في الحركة التحريرية، ويعين وعيا تامّا مسؤوليتهنّ في هذا النطاق. ويقينا أن طلب أقطاب الحركة التحريرية الزواج من بعضهنّ لا يخلو من سبب (وطني).

****

من بين نضالاتي كوسيط فاعل :
تأسيس الصحافة النسوية والنسائية العربية الإفريقية

درة بوزيد
صحفية وكاتبة – تونس

كان والداي شريفة ومحمود المسعدي زعيمين نقابيين ووطنيين، ولقد كانت حياتي وسوف تبقى رمزا لكفاح متواصل من أجل بناء تونس العزيزة المستقلة وذات الطابع الإنساني.

أولا : كطالبة في الصيدلة ضمن اتحاد الطلبة U.G.E.T .

ثانيا : وبالتوازي لذلك دوري كمؤسسة :

1- (بباريس سنة 1955 عندما أنشأت Leila vous parle

وهي أول صحيفة نسائية باللغة الفرنسية المهنية في العالم العربي وإفريقيا وكذا l'Action بتونس (والتي أصبحت فيما بعد Jeune Afrique 1955-1961).

2- وبالموازاة مع ذلك، أسست بتونس أول مجلة نسائية عربية إفريقية وهي Faiza سنة 1957-1967.

ثالثا : وأخيرا إنشائي عددا آخر من القنوات الصحفية وتعاوني مع الإعلام، وقد قمت بمعارك ثقافية للدفاع عن الإبداعات التونسية والمغاربية:

-من خلال المهرجان الدولي بقرطاج حيث أنشأت les minis spectacles du centre d'art Vivant du Belvédère

- ثم لأول مكتب صحفي (La Soirée des Ecoles de Danse 1975)

- ومؤخرا، أنشأت وأدرت ثاني مجلة تونسية نسائية : Femmes et Réalités (1998-2005).

لقاء مع الحكيمة توحيدة بالشيخ

د. عبد الجليل التميمي:

سعداء بلقاء الدكتورة توحيدة بالشيخ ولعلها من ألطف اللحظات أن نتحدث إلى أول طبيبة في تونس وفي شمال إفريقيا. والجدير بالذكر أن الدكتورة توحيدة قد لعبت دورا وهي فرصة لنتحدث عن بداياتك ومسيرتك وعلى أبرز فترات حياتك.

د. توحيدة بالشيخ:

في البداية زاولت دراستي الثانوية في معهد Lycée Armand Fallières وتحصّلت على شهادة البكالوريا سنة 1929. ومما يجدر ملاحظته أنّ مواصلة الدراسة في اختصاص الطبّ في فرنسا وفي باريس بالذات كان يعدّ أمرا خياليا وحدثا جنونيا آنذاك. في ذلك الوقت، كانت والدتي من عائلة مرموقة جدّا وهي عائلة "بن عمّار" وكانت أرملة وأم لأربع أطفال؛ ثلاث بنات وولد. كنت أنا البنت الثالثة. وكنت محل اهتمام الدكتور بيرني Dr. Burnet والسيدة بيرني التي طالما كانت تقول لي يمكنك الذهاب لفرنسا لمواصلة دراستك في باريس. والغريب أن أمي لم تمانع عندما أخبرتها بالأمر حيث سمحت لي بذلك في حين أنها لم تسمح لأخي. وقد يتساءل البعض عن سبب ذلك؟

لقد كانت أمي ذكية ومتفهمة. فهي من عائلة ميسورة كما أن السيد والسيدة بيرني (Burnet) حدثاها عن إمكانية السماح لي بالسفر لمواصلة دراستي. وقد حظيت بتأطير ودعم متميزين من طرف السيد والسيدة بيرنيBurnet التي رافقتني شخصيا إلى باريس. لذلك عندما حدثت أمي بالأمر لم تمانع ورغم ممانعة سي الشاذلي العقبي الذي تكفل بشؤون العائلة بعد وفاة أبي وكان شيخ مدينة تونس.

د. عبد الجليل التميمي:

لكن يبدو أنّ والدتك قد استندت إلى النص الديني واستشرفت رأي شيخ الإسلام في الموضوع ذاكرة له تحديدا، قول مأثور للرسول: "اطلبوا العلم من المهد إلى اللحد." وقد أيّدها الشيخ في ذلك.

د. توحيدة بالشيخ:

هذا صحيح، فوالدتي كانت أرملة ومؤمنة جداً وتؤدّي فرائضها الإسلامية بانتظام. كما كان من بالغ السرور أن تقابل الدكتور والسيدة بيرني(Burnet). وكان السيد Burnet qui était en mission auprès de l'Institut Pasteur pour aider à la lutte contre certaines épidémies qui sévissaient à l'époque, envoyé par la S.D.N. أما السيّدة بيرني (Burnet) فكانت امرأة من أصل روسي وقد تبنياني واهتما بي، حتى أن الدكتور بيرني كان قد راسل العديد من أصحابه في باريس من أجل إيجاد مكان أقيم به. فهما من ساعدني على السفر بل إن السيدة بيرني كانت قد سافرت معي إلى باريس وسعت إلى تسجيل اسمي في قائمة الطلبة بالمبيت العالمي للطالبات وهو عبارة عن إقامة للطالبات بشارع "سان ميشال" عدد 93.

د. عبد الجليل التميمي:

لكن لماذا هذا الاهتمام والتشجيع من طرف السيد والسيدة بيرني Burnet رغم انك أصيلة شمال إفريقيا؟

د. توحيدة بالشيخ:

أولا لم يكن للسيد والسيدة بيرني Burnet أولاد كما أنه كان يحمل قيما إنسانية رائعة. فقد كان مجازا في الآداب ثم أصبح مديرا لمعهد باستور في تونس قبل أن يسمى عضوا في S.D.N (Société des Nations) في جونيف. أما السيدة بيرني Burnet فقد سافرت لتعيش في باريس. وقد تمكنا من إيجاد مكان لي في هذا المبيت مع العلم أنه لم أتمتع بمنحة.

د. عبد الجليل التميمي:

هل تذكرين مقالا حول "السكن الدولي للطالبات بباريس" وقد حمل إمضاءكم. فهل هو أول مقال لكم في INA؟

د. توحيدة بالشيخ:

لقد سافرت إلى باريس سنة 1929 ومكثت بها حتى 1936. وفي الحقيقة لا اذكر جيدا هذا المقال.

د. عبد الجليل التميمي

هل اعترض بعض أقاربك حول سفرك إلى باريس؟

د. توحيدة بالشيخ:

بالعكس كان الأمر بيد أمي التي رتبت كل شيء وسافرت رفقة السيدة بيرني Burnet لأقيم في المبيت الذي أقامته سيدة أمريكية تدعى السيدة أندرسون وكان يقيم به 100 طالبة عشرون كنهم تحملن الجنسية الفرنسية والبقية أجنبيات وكنت الوحيدة من شمال إفريقيا لكنني أذكر أنه كانت توجد طالبة مسلمة هناك لا اذكر اسمها إلا أنها تبق هناك طويلا. وقد مكثت بهذا المبيت سنتين أو ثلاث.

د. عبد الجليل التميمي:

هل كان من السهل عليك مزاولة دراستك. ألم تعترضك مشاكل في دراستك؟

د. توحيدة بالشيخ:

لم يكن لي مشاكل كبرى، كما تمكنت من القيام ببعض الأعمال طيلة هذه السنوات حتى سنة 1936 أين عدت إلى تونس.

د. عادل بن يوسف:

في سنتك الثالثة غادرت المبيت العالمي؟

د. توحيدة بالشيخ:

نعم، انتقلت بالسكن عند السيدة بيرني. وهكذا وجدت ظروف ملائمة ومريحة فقد اشتريا منزلا فخما في باريس وطلبا مني أن أقيم معهم حيث كان الدكتور بيرني كثير السفر لكثرة مشاغله. كما أذكر أنه كان يعمل بالمنزل امرأة ورجل من تونس.

د. عادل بن يوسف:

كيف تفسرين دكتورة اختيارك لاختصاص مثل طب النساء "La Gynécologie"» ؟

د. توحيدة بالشيخ:

في البداية درست الطب مثل عامة الطلبة ثم قمت باختصاص في Gynécologie.

د. عبد الجليل التميمي:

أثناء إقامتك بباريس دكتورة هل بإمكانك أن تحدثينا حول علاقتك بالطلبة آنذاك. أثناء وجودك هل لك اطلاع ومواكبة للحركة الطلابية وللزعامات الطلابية؟

د. توحيدة بالشيخ:

أثناء إقامتي بالمبيت العالمي كان هناك طلبة من أماكن عديدة من العالم وقد زارني بعض الطلبة التونسيين إلى أن انتقلت إلى منزل السيدة بيرنيBurnet.

د. عادل بن يوسف:

بالنسبة لأخيك توفيق هل كان ناشطا ضمن الحركة الطلابية في تونس، فقد وجدت اسمه في قائمة 1931-1932؟

د. توحيدة بالشيخ:

يمكن، فقد كنت آنذاك طالبة في باريس ولم أكن على علم بهذه الأشياء. أصبح محاميا فيما بعد.

د. محمد ضيف الله:

أين عملت عندما عدت إلى تونس سنة 1936؟

د. توحيدة بالشيخ:

اشتغلت في المستشفيات، في مستشفى شارل نيكول، في عزيزة عثمانة وكانت لي عيادة في باب منارة أين كنت أسكن وزوجي كان طبيب أسنان وهو أصيل المحرص ولي ثلاث أطفال وقد سافرت كثيرا.

د. محمد ضيف الله:

هل شاركت في منظمات بعد الحرب مثل منظمة الإغاثة ومجلة ليلى؛ هل لك دور فيها؟

د. توحيدة بالشيخ:

لم أشارك فيهما. وهذا ربما يعود إلى طبيعة شخصيتي.

د. عبد الجليل التميمي:

بعد أن حدثتنا الدكتورة توحيدة على أولى خطواتها في باريس وعن مسار دراستها وظروف عودتها إلى تونس سنة 1936، بودنا أن نستمع إلى مزيد التفاصيل حول هذا المسار بالتعرف هل اقتصرت على العمل في تونس العاصمة أم زارت جهات أخرى من البلاد التونسية؟ وكيف كانت ظروف اندماجها في المجتمع التونسي آنذاك؟

ابنها فيصل:

لقد كانت بدايتها بالاشتغال في المستشفى ثم كما أن لها عيادة خاصة لم يتغير مقرها من باب منارة وبقيت هناك حتى سنة 1970. وكانت هذه العيادة في 42 شارع باب منارة. ويضم هذا الشارع مجموعة من الأطباء مثل السيد مثل السيد الدكتور قرطبي، الدكتور الطاهر بن سلطان، الدكتور سليمان بن سليمان، الدكتور الطاهر الزاوش، الدكتور رضا المبروك. في الضفة المقابلة يوجد بعض الصيادلة مثل منصف زهير ونور الدين زاوش. فهذا الشارع ضم مجموعة من الأطباء التونسيين وعندما أنشأت أمي عيادتها بعد عودتها من باريس كان يوجد الدكتور راضي فرحات الذي كان ophtalnologiste. وكان من الأوائل.

من المعلوم أن الدكتورة توحيدة اشتغلت في البداية في شارل نيكول، ثم في معهد باستور وكان المدير آنذاك الدكتور بيرني وكانت تذهب إلى المعهد مرتين أو ثلاث في الأسبوع. وقد اشتغلت مع الدكتور فلنزي ثم النقاش. عندما كانت أمي رئيسة قسم بمستشفى شارل نيكول سنة 1956. وأذكر أن الرئيس الحبيب بورقيبة هو من أمضى لتعيينها رئيسة قسم.

كما أنه في فترة الثلاثينات، قامت أمي برحلة بين تونس ومصر على متن سيارة صحبة الدكتور بيرنيBurnet للمشاركة في مؤتمر الأطباء العرب فترة الأمير فؤاد.

أما حول السؤال هل زارت جهات من تونس أم لا؟ فأنا أجيب بأن السفر إلى مصر يعني بصفة طبيعية المرور عبر مناطق عديدة من تونس لتعبر صحراء ليبيا ومن بين من التقت بهم نذكر محمد عبد الوهاب الذي زار الدكتور بيرني للتداوي.

ابنتها السيدة زينب:

أذكر أنه كان مؤتمر الأطباء العرب حيث استقبل الملك الزائرين ودعاهم إلى حفل غنت فيه أم كلثوم وكانت صغيرة وغير معروفة آنذاك. وقد كان الدكتور بيرني يعترف بحق التونسيين في الاستقلال بل لقد وقع تعنيفه من طرف جماعة من اليد الحمراء.

د. عبد الجليل التميمي:

عندما عدت إلى تونس كيف وجدت الحالة الصحية أو الواقع الصحي التونسي؟

د. توحيدة بالشيخ:

كان متوسطا.

د. عبد الجليل التميمي:

هل بإمكانك أن تمدينا بلمحة حول مسارك المهني بين 1936 و1956؟

د. توحيدة بالشيخ:

لا أستطيع أن أعطي فكرة مدققة عن طبيعة الأحداث.

فيصل:

أود أن أشير إلى أمر هام. هناك غموض في بعض الأشياء. السيدة بشيرة بن مراد كان لها عديد الاهتمامات السياسية وكانت أمي دائما تعتني بما هو اجتماعي دون الانضمام إلى أي طرف سياسي رغم محاولات تشريكها.

د. عادل بن يوسف:

أعتقد أن هناك عديد المشاريع الاجتماعية التي حاولت الدكتورة توحيدة بعثها. فقد وجدت في جرائد تلك الفترة أنها ساهمت في رسم تصور لمأوى الأطفال الأيتام وتخطيط لمبيت.

السيدة زينب :

لا أملك فكرة واضحة فقد كنت صغيرة السن، لكنني أذكر أن أمي كانت تصنع لباس الأطفال وتستقبل النساء ضعيفات الحال لمساعدتهن كما كانت تقدم نصائح حول كيفية تربية الأطفال وكيفية الاعتناء بهم وكانت توزع ملابس للأطفال وأشياء أخرى.

Elle a fondé avec des tunisiennes et présidé des œuvre caritatives dont la « Goutte de lait » la « Layette tunisienne »

د. عبد الجليل التميمي:

ما هو صدى الاستقلال في تلك الفترة؟

د. فيصل:

من المعروف عن والدتي أنها كانت لا تحبذ المناصب الشرفية وتعتبر أن ما قدمته هو للطب وبتونس. كل ما قدمته عن قناعة وبإيمان ولا تريد المراتب.

ابنة أختها فريدة:

أذكر حادثة وقعت في شهر رمضان حيث كنا نقضي الصائفة في حمام الأنف وبعد الإفطار ذهبت الدكتورة توحيدة صحبة زوجها السيد حمادي بن زينة وسي حمودة اسكندراني وذلك للمشاركة في مؤتمر سنة 1946. وقد وقع اعتقال السيد حمادي بن زينة فيما عادت توحيدة مع السيد حمودة اسكندراني. فقد أنجدته وهو ما يبين مشاركتها في السياسة.

د. عبد الجليل التميمي:

هل باستطاعتك دكتورة توحيدة أن تحدثينا عن التنظيم العائلي؟ هل لك بعض الأفكار حول الموضوع خاصة وأن السيدة مزالي تقول بأنها من بعثت هذا المشروع؟

السيد فيصل:

ما أحمله من ذكريات حول التنظيم العائلي يدفعني إلى الاعتراف بأن الجذور الأولى لهذه الفكرة تعود لتوحيدة بالشيخ. في ذلك الوقت كانت تونس مع الحبيب بورقيبة وحوالي سنة 1964 قد تبنت هذا التوجه. وكانت أمي على علاقة مع عديد المنظمات العالمية. كانت دائما تراسل كثير المنظمات التي ساهمت ماديا وبتجربتها الواسعة لتفعيل التنظيم العائلي في تونس. ولا أخفيكم سرا أن التنظيم العائلي إبان فترة الستينات لم يكن معروفا حتى في الدول المتقدمة. لذلك لم يكن هناك رصيد تجارب كبير في هذا الشأن. البداية كانت بطرق بسيطة "Le stérilet"....

وقد كلفت الدكتورة توحيدة بذلك باعتبارها مسؤولة على قسم استشفائي la gynécologie وكانت في علاقة بهذه المنظمات وقد قامت بعديد السفرات من أجل هذا. كما أنه كانت توجد مدرسة sages femmes في دار الباي في حمام الأنف وكانت الوالدة تعطي دروسا هناك.

بالارتباط مع موضوع التنظيم العائلي فقد أنشأت مجموعة من الأطباء الشبان ومن الممرضين لتكوينهم قصد وضع الأسس الأولى للتنظيم العائلي في مجمل الجهات وذلك لتعليم النساء طرق هذا الإجراء. وعندما كان السيد إدريس قيقة وزير الصحة عينها لرئاسة هذا المشروع ولم تمكث سوى سنتين وذلك عندما بعث مركز التنظيم العائلي وهذا المركز كان محل اهتمام العديد خاصة بالنظر إلى الأموال المرصودة له نظرا لكونه مدعوما من منظمات عالمية.

د. عبد الجليل التميمي:

هل عرفت الدكتور شارل نيكول شخصيا؟

د. توحيدة بالشيخ:

عرفته شخصيا وكان يعمل معه الدكتور بيرني.

د. عبد الجليل التميمي:

هل كنت دكتورة تشجعين التونسيين على دراسة الطب واتباع هذا التمشي؟ وهل كانت لك علاقة مع ثاني امرأة طبيبة في تونس؟

د. توحيدة بالشيخ:

نعم حاولت قدر المستطاع نشر إيجابيات هذا العلم وتشجيع الشباب. وقد كان لي عديد العلاقات خاصة من السيدة بدرة بن مصطفى (أول قابلة تونسية مسلمة). وكانت جارتي تسكن في باب منارة كما أذكر السيدة فريدة عقربي (ابنة خالتها وثاني قابلة تونسية مسلمة).

د. عبد الجليل التميمي:

قمت دكتورة ببعث فرع مجاني للتونسيين الفقراء في عزيزة عثمانة.

د. توحيدة بالشيخ:

في عزيزة عثمانة وكان الفرع يقدم خدمات le service hospitalier des femmes وقد وقع اختياري لأني كنت المرأة الوحيدة آنذاك. ولم أسع إلى الشهرة والتعريف بما أقوم به.

د. عبد الجليل التميمي:

نعرف دكتورة أنك اشتغلت بمعهد باستور هل كان لديك مخبر للبحوث وهل قمت باختبارات وبحوث حول بعض الأمراض؟ وما هي مهامكم؟

د. توحيدة بالشيخ:

كنت أعرف المسؤولين على معهد باستور وكنت أزورهم باستمرار.

ابنة أختها فريدة :

في بداية مهامها العملية في تونس تجدر الملاحظة أنه في تلك الفترة كان المجتمع التونسي مجتمع محافظ وكان كثير من الرجال التونسيين سعداء لوجود امرأة طبيبة. إذن كثيرا ما يطلبون من الدكتورة توحيدة لعلاج نسائهم. لذلك نلاحظ أن كثيرا من حرفاء الدكتورة هم من نساء حاضرة تونس خاصة وأنها تضطر للمعالجة في منازل المرضى.

فيصل:

أذكر أنها ذهبت إلى القيروان من أجل عملية ولادة امرأة. وباعتباري ابنها الأكبر، كثيرا ما كنت أرافقها في الليل لمعالجة المرضى اللذين كانوا من فئات مختلفة وكما ساهمت في تعليم هذه المهنة إلى العديد من الأشخاص.

د. عبد الجليل التميمي:

ما هو وضعك المالي ؟

فيصل:

هناك أمر هام وجب التذكير به والوقوف عنده، إلى حدود الاستقلال وبعده كان بيد الأطباء الفرنسيين والإسرائيليين. بعض الأطباء التونسيين كانوا أقل حظ. وأذكر أن هناك من اقترح على والدتي إنشاء مصحة خاصة لكنها رفضت.

د. عبد الجليل التميمي:

أريد أن أذكرك أن ابن سليمان بن سليمان قد روى لي قصة تتعلق بك حيث أبلغني أنك سوغت محلا لفائدة والده سليمان بن سليمان بمبلغ لم يتغير لمدة 15 سنة وكان مبلغا رمزيا.

فيصل:

من الأشياء التي يمكن أن أذكرها تتعلق بعلاقة والدي مع سليمان بن سليمان وكانا يؤمنان بمبادئ مشتركة ومنخرطان في مسار السلم والحرية. وأذكر أنه إبان أحداث 1954 كنا نسكن في باب منارة اعتقل البوليس الفرنسي والدي وأصحابه حيث تم نفيهم إلى تطاوين وذلك في حدود سنة 1953. وقد تابعت الوالدة مسار البوليس بسيارتها الخاصة إلى حدود تطاوين.

د. عبد الجليل التميمي:

بودي أن أسأل الدكتورة سؤالين. أولا هل ندمت على شيء معين؟ وثانيا وددت لو قمت بشيء لم تتمكني من فعله؟

د. توحيدة بالشيخ:

نفت الدكتورة توحيدة أن تكون قد ندمت على شيء. فقد عملت بضمير وأحمد الله الذي وفقني.

د. عبد الجليل التميمي:

باسمي وباسم كلّ التونسيّين والتونسيّات أشكرك على تفضّلك باستقبالنا لإجراء هذا الحديث والذي سنعمل على نشره، كما أشكر كذلك أفراد العائلة، السيد فيصل والسيّدة زينب وأشكر عاليا السيّدة فريدة التي تفضّلت بتنظيم موعد هذا اللقاء. وإلى الجميع عالي تقديرنا، والله يحفظك في صحّة وعافية ويرعاك. وشكرا.

سيمنار الذاكرة الوطنية

مع السيدة فتحية مزالي

د. عبد الجليل التميمي:

السيدة فتحية مزالي، سيادة الوزير الأول الأستاذ محمد مزالي، حضرات الوزراء والسيدات والسادة، يشرفنا اليوم أن نستقبل ولأول مرة في هذه المؤسسة السيدة فتحية مزالي. وهي أول سيدة تفضلت بتفعيل الذاكرة الوطنية وأتمنى أن تكون فاتحة خير لكل السيدات التونسيات اللاتي لعبن دورا طلائعيا في بناء الدولة الوطنية. ومن واجبنا كمؤرخين أن ننوه بهذا الدور وأن نعطيه البعد الحقيقي في تأطير الحقيقة، لأن الشهائد الشفوية أصبحت عنصرا فاعلا ومهما في رسم ملامح الحقيقة التاريخية اليوم. وسيمنار الذاكرة الوطنية اقتصر من سوء حظنا على بعض الوجوه الرجالية فقط في تونس ونتمنى أن نوسع من اهتماماتنا لتشمل مناطق أبعد ووجوها أقصيت وهمشت رغم مساهمتها النوعية في تاريخ البلاد التونسية.

والسيدة مزالي ساهمت بصفة فاعلة في تأطير الحركة النسائية في بلادنا ومسؤولياتها كانت عديدة، وكما كان لها فرصة التعرف على ابرز القيادات والمسؤولين السياسيين في بلادنا وخاصة كانت لك علاقة وطيدة بالرئيس الحبيب بورقيبة وأنت دوما على اتصال دائم مع أهم القيادات الوطنية والسياسية وهو ما مكنك من تكوين مجموعة من القناعات والرؤى والثوابت التي تترجم على خبرة ميدانية سواء كانت محلية أو إقليمية. نحن نريد أن نستشرف رأيك حول هذه المسيرة المشرفة ودورها هو أن لا نغيب دور أمثال هذه القيادات النسائية في بلادنا. سنمنحك الكلمة حضرة السيدة مزالي لتحدثينا أولا على ملف تحديد النسل. هذا التوجه وهذا الاختيار الذي تفتخر به تونس منذ أكثر من نصف قرن تقريبا. وقد تبنته السيدة مزالي وهو ما يعبر على وعي كامل بالمتغيرات الاجتماعية، ولحد الآن كل الدول العربية لم تتبن مثل هذا الموقف. وقبل فترة كان بيننا سعادة سفير أندونيسيا بتونس وقد ذكر أنهم في أندونيسيا يتطلعون منذ عشرين سنة إلى هذا المشروع الكبير جدا. ولعلنا لم نتمكن من ابلاغ العالم العربي والإسلامي هذه التجربة النوعية والرائدة.

فتحية مزالي:

في البداية أستسمحكم عذرا أن أتكلم باللغة البورقيبية وهي اللغة الدارجة لأنني لم أدرس اللغة العربية حيث كان التعليم في تونس حكرا على الرجال سواء في جامع الزيتونة أو في

المدرسة الصادقية. لذلك كان التعليم الفرنسي والمدرسة الفرنسية هي ملاذ الفتاة التونسية التي تريد أن تتعلم، وإن كانت مدرسة الفتاة المسلمة موجودة فقد كانت ذات آفاق محدودة.

وفي الحقيقة عندما طرحت علي هذا الموضوع وجدت من الصعوبة بعض الشيء: العودة إلى الوثائق والى أحداث متباعدة زمنيا. وعندما نتذكر وضع الشعب التونسي جراء الاستعمار ووضع المرأة والأطفال، وقد وجدت نفسي أفكر في هذا الموضوع دون سواه. وقد طلبت مني السيدة حبيبة الزاوش وأخبرتني أنها أصبحت رئيسة النادي الثقافي النسائي، نادي عزيزة عثمانة وكان هناك الاتحاد النسائي وأنا اعتبرت أن وجود نادي ثقافي نسائي يمكن أن يكون المركز الثقافي النسائي. وقد أعلمتني أنها تعودت أثناء كل سنة ثقافية ضبط مجموعة من المداخلات، وأضافت أنها لاحظت عدم وجود اسم أي محاضرة نسائية في حين هو ناد نسائي. لذلك طلبت مني أن أساهم بمحاضرة وقد تركت لي حرية اختيار الموضوع. وكنت وقتها مديرة دار ترشيح المعلمات ولي عدة شواغل، لذلك طلبت مهلة للتفكير ولم أرفض. وبعد مدة زمنية قصيرة طلبتها وأخبرتها أنني فكرت في موضوع حول "مراقبة الولادة" (the Birth control) لكنها لم تجبني ثم قالت لي أنها تعودت عرض مواضيع المحاضرات إلى الرئيس بورقيبة قصد الحصول على موافقته. وقد سمعت أن هذا الأمر في تونس مسكوت عنه ، وهو ممنوع على الصحافة أن تكتب حوله ويمنع التكلم عنه، وكما يمنع على الأطباء أن ينصحوا به. وأخبرتني أنها تستحي من طرح مثل هذا الموضوع على الرئيس بورقيبة. فطلبت منها أن أذهب أنا لمقابلته وأخبرتها أن الرئيس عودنا على الاستماع إلى شواغلنا وطالما كان يستقبلنا في الاتحاد النسائي. وسأطلب منه موعدا وأطلب منه إمكانية السماح لي بطرح هذا الموضوع. وفعلا ذهبت للقائه. وقررت أن أقول له أن المرأة التونسية لن تستفيد من مجلة الأحوال الشخصية، إذا ما تواصل الإنجاب على هذا النسق. لذلك سوف تكثر شواغلنا العائلية وبالتالي سوف لن يتسنى للمرأة الاستفادة من مجلة الأحوال الشخصية. وفكرت أن أذكره بأننا دخلنا في عشرية التعليم، والتي قد تجعل الطفل مهددا من عدم التعلم. في نفس الوقت حاولت أن أكون فكرة مسبقة حول الموضوع المطروح وردود الفعل حوله حيث وجدت مثلا أنه قد وقعت معاقبة أناس تطرقوا إليه من قبل أو طبقوا الإجهاض مثلا؟ أو ما هي ردود الفعل بخصوص التحدث في هذه المسألة؟ وقررت أن أذهب إلى وزارة الداخلية لأستجلي رأي القانون، ووجدت بالفعل قانونا فرنسيا اتخذته فرنسا بعد الحرب العالمية الأولى والثانية وجاء نتيجة وفاة أعداد هائلة من الشبان وكانت تسعى إلى تجديد الطاقات. ثم طلبت هل وقعت مشاكل وهل وقعت معاقبة أناس استعملوا الإجهاض أو تكلموا في الموضوع أو بعض الأطباء نصحوا وساعدوا النساء في هذه المسألة؟ وبعد التثبت خبروني بوجود حالتين، في حين بأن معرفتي بالوسط النسائي تؤكد وجود هذه الحالات ونزوع النساء إلى مثل هذه العمليات التي قد تهدد صحتهن أحيانا. وبالتالي لا أعتقد أن الموضوع بهذه الخطورة التي لا يمكن لي

التطرق إليه. وفعلا قابلت بورقيبة وعندما أردت أن أشرح له أسباب وحيثيات اختيار هذا الموضوع، استوقفني وأخبرني أنه متفق معي وأنه في حاجة لطرح هذه المسألة الدقيقة على محك النقاش ورخص لي، فشكرته وأخبرت السيدة حبيبة الزاوش بموافقة الرئيس وحددنا موعدا وكان في شهر ديسمبر. وعندما كنت في التعليم كنت كثيرا ما أخرج في المظاهرات التي ينظمها اتحاد الشغل وكنت أنا في نقابة التعليم الثانوي.

وكانت مديرة المعهد وهي فرنسية الجنسية، مغتاظة مني، لذلك كانت تحاول معاقبتي وكثيرا ما تستفزني. وكنت كثيرا ما أقدم لها مطالب رخص فطلبت مني ذات مرة إما أن أنجب أو أن أتعاطى مهنة أخرى لأنني أكثرت من مطالب الرخص. وعندما تحصلت على الإجازة عام 1952 وكان غير المرغوب ترك أساتذة الفلسفة التونسيين يدرسون نظرا لكونهم يؤثرون في التلاميذ، لذلك يمنحونهم مواد أخرى ليدرسوها واخترت الحسابيات، كما طلبوا مني أن أدرس الدارجة بالنسبة للفرنسيين ولم أكن أعرف طريقة تدريسها رغم بحثي في الكتب التي كتبها الفرنسيون لتسهيل تعامل الفرنسيين في تونس وقد بدا لي الاتجاه الاستعماري في ذلك.

وعندما افتتحت الدرس بينت لهم أن اللغة الدارجة هي انحراف عن اللغة العربية وأن بلوغ التونسيين إلى درجة معرفة اللغة العربية يجعلهم يتكلمونها وهي تحتوي على قواعد نحوية. ثم أبرزت لهم أنني سأحاول أن أعطيهم الأبجديات الأولى التي تيسر تعاملهم مع التلامذة التونسيين عندما يصبحون أساتذة، ولم أكن أعرف أن المديرين الفرنسيين لهم تلامذة ينقلون لهم أخبار الأساتذة التونسيين وحضرت المديرة في الدرس الموالي ولكنها لم تفهم شيئا نظرا لجهلها باللغة العربية، ثم استدعتني إلى مكتبها وقد أعدت لها ما قلته لتلامذتي في إجابة على سؤالها حول هذه الدروس. فما كان منها إلا أن زادت قلقا من ناحيتي. وعندما تحصلت على الإجازة طلبت منها أن تمنحني وقتا كاملا. لكنها أخبرتني أنها ستبعثني لأعمل في المكتبة الوطنية. وهو ما سيكثر من أوقات العمل وكان سي عثمان الكعاك مديرا لهذه المؤسسة وقد ساعدني في الإطلاع على عديد الكتب ومنها كتب تخص تنظيم الأسرة.

ثم ألقيت المحاضرة ولاحظت أن الرئيس بورقيبة طلب من نساء العائلة، حضور هذه المداخلة كما كان حضور الصحافة هاما إلى حد عجزت القاعة على استيعاب الحاضرين. وقدمت المحاضرة باللغة الفرنسية، وكان النادي يستدعي عديد السفراء والقائمين على الشؤون الثقافية. ولعل هذا ما جعل عدة أوساط أجنبية تستدعي السيدة حبيبة الزاوش لتقدم ندوة في الموضوع. فطلبتني في محاضرتي لتشارك بها وفعلا سلمتها لها ولم أستردها ولم يكن لي نسخة منها. ومن حسن الحظ أن السيد بشير بن سلامة ترجمها ونشرها في مجلة الفكر أين أمكن لي الحصول على نسخة منها.

وبالنسبة للسيدة حبيبة الزاوش، لم أكن أعرفها وقد رأيتها سنة 1955 و1956 وكنا مجموعة من النساء اللاتي فكرن في إعادة تنظيم الاتحاد النسائي وذلك بتوجيه من الرئيس بورقيبة قصد تنشيطه وتغيير قانونه الأساسي. وكن دائمي الاجتماعات للنقاش والبحث وبصفتي كنت في نقابة التعليم الثانوي، كنت أوجههم مستنيرة بطرق عمل اتحاد الشغل وبسبل تعاملهم مع الظرفيات وهو ما جعلهم يتحفظون مني. انطلق الاتحاد النسائي الجديد في جانفي 1956. وعندما كنا بصدد الاجتماعات، جاءتنا إحدى الأخوات من الهيأة التأسيسية وأخبرتنا أن هناك نساء سينظمن اجتماعا وطلبت منا الحضور ورغم عدم اتفاقنا حضرنا الاجتماع. وفي الحقيقة هذه ليست المرة الأولى التي توجد فيها منظمة نسائية وكنا نعرف أنها توجد منظمة الاتحاد الإسلامي الذي تشرف عليه السيدة بشيرة بن مراد، وأود أن أذكر أن السيدة بشيرة بن مراد كانت قد بعثت لي برسالة عندما كنت طالبة في باريس أعلمتني فيها أن الهيأة قررت مساعدة الطلبة خاصة في ظروف ما بعد الحرب وقد بعثت لي بطرد وأعلمتني أنها قررت أن تتبناني فقبلت وبعثت لها برسالة شكر. وفي الاتحاد النسائي كنت أسمع الأخوات يتحدثن على الاتحاد النسائي الإسلامي وأنه لم يقم بدوره عندما اشتدت الأزمة، لذا يجب تجديده وقلت يجب الاتصال بالسيدة بشيرة مراد. وقد قلن بأنها رفضت وأعربت عن رغبتها في عدم النشاط وعدم الدخول في الاتحاد النسائي وقد قالت أنها مستعدة لأن تبعث الطوابع والوثائق إلي. وفعلا بعثت لي بكل شيء ولم أقابلها وعندما دخلت إلى الاجتماع وجدت السيدة بشيرة بن مراد في المنصة، فاستغربت الأمر ومعها السيدة حبيبة الزاوش وامرأة شابة أخرى أخبروني أنها ابنة بن رمضان ولعلها من أقرباء السيدة الحبيبة الزاوش.

في البداية قرأت السيدة بن رمضان ورقة باللغة الفرنسية أعلنت فيها أن النساء يجب أن تطالبن بحقوقهن السياسية. فقامت الجموع الحاضرة تحتج وتنادي بالعربية بالعربية. بالنسبة لي وبحكم أنني درست الفلسفة ورغم أنها كانت تدرس باللغة العربية وأنا درستها باللغة الفرنسية، فقد بذلت مجهودا وقرأت عدة كتب من سوريا ومن لبنان ومن مصر قصد الإطلاع على كيفية التعبير فلسفيا باللغة العربية. وقد وجدت عدة صعوبات لأنني وجدت أن الترجمة في مصر امتدت من اللغة الأنقليزية، لذلك نجد اصطلاحات معينة في حين أن الترجمة في سوريا ولبنان كانت عن اللغة الفرنسية وهو ما أفرز مصطلحات مغايرة. وفيما بعد طلبوا مني قراءة اللائحة فقرأتها باللغة الدارجة وأخبرتهم أنهم يطالبون بحقوق المرأة في المجال السياسي. وقد فتح النقاش وأذكر أن السيدة سعيدة ساسي كانت من بين المتدخلات وأعربت على رأيها في أن الوقت لم يحن بعد لتطالب النساء بحقوقهن السياسية، وقالت أنها تنصحهن بالقيام بأعمال اجتماعية. وفي الحقيقة قلقت من هذا الكلام لأنني أعتبر أن المرأة كافحت وناضلت ووصلت حد السجن وسيصبح هناك نوع من عدم الإقرار بقيمة المنظمة النسائية، إذا ما تخلينا على الجانب السياسي. إذن لم يعجبني هذا التوجه فأخذت الكلمة وصرّحت بأن الإنسان لا يستطيع أن يفرّق بين حقوقه السياسية وبين

حقوقه الاجتماعية والثقافية. ولعلّ هذا ما أسس لخلافات معينة. وافترقنا وبعد مدّة تعرّفت أكثر على السيدة حبيبة الزاوش خاصة بعد محاضرة 1959، التي بينت فيها مواقف التيارات المختلفة في العالم والتي توزعت بين مؤيد ورافض ومنهم مالتيس Malthus الذي عانى جرّاء اتخاذه موقف الحد من الإنجاب والمطالبة به. كما نجد أيضا Aldous Huxley الذي كتب كتابا بيّن فيه كيف أن العالم يتطوّر بفضل العلوم الصحية وكيف أن العالم سوف يتطوّر إلى درجة أنّنا سنصل إلى مرحلة لن تتعذب المرأة جرّاء الحمل وسوف يقع اختراع آلة يمكن أن تقوم بمختلف مراحل الحمل. لكن عاد الكاتب الأوّل إلى الموضوع ثانية وأعرب فيه أنّه أخطأ في تصوراته التي كشف عنها في كتابه الأوّل خاصة بعد أن قام بزيارات في العالم الثالث واكتشف أن العالم مازال بعيدا على هذا المستوى من التطوّر وفي باريس اطلعت على كتابات سيمون دي بوفوار وكتبت بحثا في أوضاع المرأة. فقلت في نفسي أن الفرد منّا لا يجب أن يكون ضدّ قانون الطبيعة. وقدّمت المحاضرة ثم عقدت مقارنة بين وضع المرأة في تونس ووضعها في فرنسا، لأن الرئيس بورقيبة كان ينصحنا بعدم إضاعة الوقت طالما وأن مجلّة الأحوال الشخصية تمنح المرأة في تونس حقوقها وكرامتها وكان يقول لنا أنه بإمكاننا التجوّل في تونس وتسجيل ملاحظاتنا واقتراحاتنا حول واقع المرأة التونسية. ثم وقع تنظيم معرض دولي. وعند زيارتي له وإبان توقفي أمام جناح خاص بالصين، لاحظت أن هناك خزانة بها وسائل منع الحمل. وكنا في تونس ومن الناحية الاقتصادية مهدّين فإذا ما واصلنا على ذلك النسق فإن عشرية التعليم ستكون مهدّدة، كما أن هناك عديد الأولياء الذين يأتوننا طلبا للمعونة، لأنه هذا الأب ينوء بعدّة أطفال، أو لأن هذه الأم تريد ترك أطفالها عندنا. أي أنّنا كنّا مطالبين بالتحكم في زيادة السكان حتى لا نثقل على كاهل الدولة. وقد اتفقت مع السيدة حبيبة الزاوش بتنظيم ندوة حول هذا الموضوع عوض محاضرة واحدة. وفي هذه الندوة يمكننا استدعاء أطباء لطرح الموضوع لعلّنا نحصل على إلتزام منهم بمساعدتنا. وأذكر أن الدكتورة توحيدة بالشيخ وهي طبيبتي كانت مترددة بعض الشيء، لأنها تعتبر انه يوجد قانون في المسألة. وقد انتظرناها في الندوة حيث حضرت معنا وكان لها نشاط هام في الميدان الاجتماعي. وقد حضر الدكتور الصغيّر العياري الذي كان يؤمن بفكرة التنظيم العائلي.

وتوطّدت علاقتي بحبيبة الزواش شيئا فشيئا. ثم حاولنا في الإتحاد النسائي الإتصال بنساء أخريات ومن أوساط مختلفة. وقد اختلفت الاتجاهات بين نساء رفضن الفكرة وأخريات رحبن بها وإن كنّ من أوساط اجتماعية ضعيفة الحال. وقد كلّف الرئيس الحبيب بورقيبة وزير الصحة بمعالجة الأمر من الناحية القانونية، حيث كنّا نباشر مهامنا والحال أن القانون لم يكن يسمح بذلك بعد. إذن كانت هناك رغبة في تغيير القانون المتعلّق بهذه المسألة وفعلا وقع تقديم مشروع قانون يبيح بيع وسائل منع الحمل سنة 1961 ومن المهم التذكير بأن الرئيس الحبيب بورقيبة أصبح

بدوره يناشد النساء في خطاباته في مؤتمرات الإتحاد النسائي قصد الالتفاف حوله وإعانته حتي لا تغرق السفينة حسب قوله.

وقد تبني الموضوع إلى حد أصبح فيه قلقا على الوضع العام في تونس وشخصيا كنت حاضرة في بعض المواقف التي تعكس حرصه على تقدم الشعب التونسي. وقد زرنا ذات مرّة مؤسسة لتصفية الماء الصالح للشراب، وكان من حولنا المهندسون يشرحون آليات عمل المؤسسة فالتفت بورقيبة إلى أحد المهندسين وسأله: "ما عادش يموت حتى حدّ" ومرّة أخرى في عيد الشهداء يوم 9 أفريل وقت خروج التلاميذ من المدرسة فنظر بورقيبة وقال:" آش تحبلي أنا باش نعيشهم ونكبّرهم". وفي الحقيقة كان بورقيبة حريصا على القضايا الاقتصادية وعلى التنمية وينادي بمقاومة التخلف وقد وصل به الأمر إلى أن أمر بعدم الصوم في سبيل العمل. وعندما جرت المداولات حول المشروع الجديد الذي يبيح بيع وسائل منع الحمل، لم يكن هناك تغطية تلفزية بعد. وإنما وقع نقلها إذاعيا وقد كانت النقاشات حادة حيث كان الكثير من الناس ضد المشروع، مستدلّين بأن هذا الإجراء مناف لما دعا إليه الإسلام أي التكاثر، كما أنه إجراء سيمس من سلطة الرجل ومن الأخلاق. وكانت حينذاك رئيسة الاتحاد النسائي السيدة راضية الحداد وكانت أيضا عضوا بالبرلمان. وبعثت وزراة الصحة خلية داخل الوزارة تعنى بصحة المرأة والطفل في جميع أنحاء الجمهورية، وكان من الأسهل ذلك داخل الجمهورية وقامت بدور هام لكن بقي العائق الأساسي حسب رأيي يتعلّق بالإطارات. وبالنسبة لبلاد خرجت حديثا من الاستعمار في طريق النمو لا يمكن آن نجد عددا كافيا من الإطارات.

وفي الحقيقة كانت المشكلة متشعبة كما كانت تبين ذلك الدراسات كما أن عددا هاما من الإطارات مثل الأطباء على سبيل المثال، كانوا يرفضون العمل بالأرياف وبالمناطق المعزولة والنائية. وكذلك نفس الشيء بالنسبة للمعلمين. ومن جهتها كونت وزارة الشؤون الاجتماعية فريقا من المنشطات الشابات لكن كان تجاوب النساء معهن محدودا. إذ كانت الصعوبات مختلفة. وفي مرحلة ثانية بعثت وزارة الصحة مؤسسة تعنى بصحة الأم والطفل ولم يقع بعث الديوان القومي لتنظيم الأسرة إلا سنة 1973. وهو هيكل مستقل له ميزانيته وإمكانياته وبالتالي يمكنه تركيز عناية أكثر اتساع على مستوى البلاد التونسية. وقد وجد هذا الديوان مساعدات خارجية وخاصة من طرف الصندوق الأممي للتنمية والصندوق الأممي للسكان.

بالنسبة لنا قررنا مع الدكتور عثمان صفر أن نؤسس إلى جانب الاتحاد النسائي والهياكل الموجودة، جمعية تونسية لتنظيم الأسرة ترأسها هو بنفسه ونشطت فيها مجموعة من الأطباء ومن النساء. ثم أجرينا اتصالات مع الجمعية العالمية والتي كان مقرها في لندن، فتبنت الجمعية التونسية وأصبحنا أعضاء فيها وقدمت لنا عدة مساعدات، حتى أننا فتحنا مصحة في مونفلري

قدمت خدمات عديدة وشهدت توافد عديد النساء. وبعثنا عدة فروع في أنحاء مختلفة من الجمهورية وانضم إلينا عديد الأطباء التونسيين وقاموا بنشاط كبير.

في تونس وقعت بعض الأحداث التي أملت علينا ضرورة التفكير في هذه السياسة، من ذلك أنه في شتاء 1956 كنا مجتمعين في نادي قدماء الصادقية في نطاق الاتحاد النسائي وعندما بلغنا خبر مفاده وجود طفلين ميتين في الشارع نتيجة البرد، ولكن أيضا نتيجة إهمال من الأولياء وعدم قدرتهم على القيام بواجباتهم. عندها تحمسنا وأصبحنا نجمع الأطفال ونأتي بهم إلى مقر المنظمة وتطوعت بعض النساء لجمع تبرعات من التجار واتصلنا بعائلاتهم. وعندما أعلمنا الرئيس بورقيبة بالمشكل قال:"هاذاوكم أولادي" ثم أنشأ كتابه دولة مهتمة بالطفولة وعين عزوز الرباعي وكلفه ببعث قرى لأطفال بورقيبة.

فيما يخص الطفولة في التعليم، وقع إقرار عشرية للتعليم وكان مقررا أن كل طفل في سن الدراسة، سيجد باب المدرسة مفتوحا أمامه، وأصبح الضغط لا يطاق لأن هذا المخطط لم يضع في عين الاعتبار الازدياد الطبيعي للسكان ولست أدري إن كانت قد وقعت إحصائية للسكان أم لا. ومن علامات الضغط الذي أصبح مسلطا، أنه كانت توجد إلى جانب المدارس رياض لأطفال وكان هذا متوفرا في مدرسة ترشيح المعلمين وكانت المعلمات يدرسن فيها مراحل نمو الطفل. لكن السيد محمود المسعدي قرر غلق هذه الرياض وحولها إلى مدارس ابتدائية. وكانت الرياض ملائمة للأطفال الصغار ومجهزة لهم.

وفي مدرسة ترشيح المعلمين والمعلمات يدرس التلاميذ مراحل نمو الطفل. لكن السيد محمود المسعدي قرر غلق هذه الرياض وحولها إلى مدارس ابتدائية. وكانت الرياض تصلح للأطفال الصغار ومجهزة لهم. ثم وقع ضغط على سنوات الدراسة، فوقع تنقيص سنة تواصل الضغط فيما بعد إلى أوقات الدراسة وإلى القاعات حيث عوض أن تكون القاعة خاصة بمعلم واحد يرتبها كما يشاء، أصبحت القاعة مشتركة بين معلمين.

وكان نتيجة لذلك أن أصبح الضغط مسلطا على مدارس ترشيح المعلمين التي وجب أن تحدث توسيعات لاستقبال المترشحين الجدد. وأذكر أنه قبل رجوع الرئيس بورقيبة في جوان 1955، وقع تجهيز مسكن له في مونفلوري قرب مدرسة ترشيح المعلمات. وسمعته ذات مرة يتساءل عن مآل تلك الدار خاصة وأنه لا يحتاجها. فطلبت منه أن يمنحني إياها لأضمها إلى مدرسة ترشيح المعلمات ففعل. أما الصنف الآخر من التغيير الذي وقع في مدرسة الترشيح هو أن التلاميذ كانوا يلتحقون بها عبر مناظرة تضمن حد أدنى من المستوى. لكن لم يكن من الممكن الانتظار أربع سنوات للتخرج، فوقع إحداث فرع للمدربات يقتصر على مدة سنتين. وقد أدى هذا الضغط المتواصل إلى أنني فكرت في التخلي عن هذه المسؤولية وقد أعلمت بورقيبة بذلك فسألني

ما اسم المديرة التي ستبقى ؟ فقلت له بأنها فرنسية الجنسية. فقال إذا يجب علينا تعويضها، وعندما كثرت مسؤولياتي، تخليت سنة 1960 عن الاتحاد النسائي.

وبعد الاستقلال أصبحت البلاد أكثر انفتاحا على محيطها الخارجي عبر تبادل الوفود وما أذكره أن الرئيس بورقيبة كان يحبذ أن يكون مستوى الوفود التونسية المشاركة جيدا. ولعل هذا ما خلق لي عدة حزازات بتعدد مناسبات سفري. بالإضافة إلى ذلك وعندما تكونت وزارة الثقافة كان السيد الشاذلي القليبي الذي كنت أعرفه عندما درسنا في باريس، طلب مني أن أشرف على نادي عزيزة عثمانة رغم أن مسؤولياتي عديدة. وعندما وقعت انتخابات بلدية أنتخبت عضوة في المجلس البلدي لبلدية تونس. وبصفتي مديرة لمدرسة ترشيح المعلمات، كان لزاما علي أن أتواجد طوال الوقت في المدرسة وكنت مقيمة في دار ضيقة وفي أوضاع صعبة.

وفي سنة 1974، كانت للجمعية العالمية لتنظيم الوالدية ومقرها لندن تقسيمات حسب المناطق ومنها منظمة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ولما كانت الأجواء في تونس منسجمة بين جميع الأطراف، طلبوا مني أن أترأس المنطقة ولم أكن قد قدمت ترشحي لذلك. فاغتنمت الفرصة لأقترح تنظيم ندوة حول الإسلام وتنظيم الأسرة في الرباط. وقد حاولت استشراف المقولات التي كانت تردد أن الإسلام يرفض تنظيم الأسرة. وقد وقع دعوة أناس مختصين في الدين الإسلامي، كما بعثنا بدعوات إلى كثير من البلدان. وعندما وصلنا إلى الرباط استقبلتنا صحافة حزب الاستقلال بالنقد لكن انعقدت الندوة وتبين كيف أن الإسلام ليس ضد تحديد النسل، وبعد أن اتفقنا وقدمنا لوائح الندوة، قام الشيخ مهدي شمس الدين وقدم لائحة طويلة في واجبات المرأة المسلمة وبصفتي كنت رئيسة الندوة، قلت له هل أن الإسلام عندما بعث كان للرجل فحسب أم للمرأة فقط أم أنه لكليهما؟ وان كان كذلك فيجب أن تعطينا لائحة في واجبات الرجل، فضحك. وقد أخبروني أنهم لم يشاهدوا هذا الشيخ الشيعي يضحك. وقد انقسمت مداولات الندوة إلى جزأين كبيرين تمخض عنهما ملخص اختزل مجمل التوجهات والرؤى وأظن أن هذا الملخص مازال موجودا إما عند الجمعية التونسية لتنظيم الأسرة أو عند ديوان التنظيم العائلي. إذن قمنا بعمل كبير واتسعت مجالات نشاطنا لتتجاوز حدود الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، خاصة وأن أفغانستان كانت قد طلبت منا تنظيم فرع في كابول. ونفس الشيء بالنسبة لدول أخرى. وقد تحصلت تونس على عدة جوائز وتحصل الاتحاد النسائي على جائزة حقوق الإنسان. كما أن الجمعية التونسية لتنظيم الأسرة تحصل على جائزة من الصندوق النقد الدولي، وأصبحت التجربة في تونس ناجحة ورائدة. ويذكر تقرير من الصندوق الدولي للتنمية، أن تونس هي أول بلد تبنى رسميا مشروع التنظيم العائلي في العالم العربي وتأتي في المرتبة الخامسة عالميا. ورغم أننا حاولنا في البداية مساعدة الأفارقة وبعض البلدان الذين كانوا غير رافضين للتنظيم العائلي. كما أبرزنا أن تعدد الزوجات يؤدي إلى التسابق في إنجاب الأطفال. كما أن مجمل النساء المجتمعات في مسكن واحد

يتعاندن في الإنجاب الأكثر، نعم أحيانا كان تكديس الأطفال مرده الخوف من المرض خاصة وأن هناك نسب وفيات مرتفعة للأطفال. ومن مجمل هذه المعطيات أنه خلال تقديم الديوان إحصائيات إلى الرئيس بورقيبة، تم التنويه بالمجهودات التي يقوم بها الديوان في تقليص نسبة وفيات الأطفال. فقال هذا ليس تقليلا من عدد السكان بل زيادة فيه.

أما بالنسبة لبعض الإحصائيات المتعلقة بموضوع التنظيم العائلي، فلا يمكنني اليوم أن أقدم أرقاما دقيقة لكن ما يمكن قوله أنه سنة 1973 وعندما وقع تحرير الإجهاض، أصبحت هناك انطلاقة حقيقية لمسألة التنظيم العائلي. وقد حد من نجاعة التنظيم العائلي من قبل، غياب ثقافة واسعة بالموضوع. لكن تحرير الإجهاض حد من ذلك ونجحت مساعي الحد من التزايد السكاني، رغم معارضة البعض في مداولات مجلس النواب.

الإحصائية التي يمكن ذكرها تتعلق بمعدل حياة الفرد في تونس والذي كان حوالي 45 عاما وأصبح الآن 75 عاما، وهو ما سيؤدي إلى تهرم سكاني كما هو الشأن في الدول الأوروبية.

هناك أمر ثان وهو أنه عندما تكونت وزارة العائلة والنهوض بالمرأة ووقع إلحاق الديوان بالوزارة وأصبح يسمى بديوان الأسرة، طلبنا وقتها المساندة من صندوق الأمم المتحدة للسكان وكلكم يعرف الإشاعة التي راجت آنذاك ومفادها أن محمد مزالي رفع من ثمن الخبز لكي يمول وزارة زوجته !... وفي الحقيقة كنت قد حضرت في عشرية السكان في الأمم المتحدة 1974-1984، وفي عشرية المرأة ومختلف ندواتها بين 1975-1985. وأعرف أن أطراف عديدة كانت جاهزة لتمويل الوزارة الناشئة. وعندما تكونت الوزارة طلبت منهم أن يمولوا لي مركز بحوث في صلب الوزارة يعنى بتطور العائلة في تونس فبعثوا لي تجهيزات عصرية من آلات، حواسيب وغيرها وكونا فنيين مختصين لدراسة الموضوع خاصة وأن البعض اعتبر المرأة يهدد أركان الأسرة. ومن بين الطرائف أنه عندما وضعنا الحواسيب تساءل البعض من الإطارات الشابة التي كانت معنا حول قيمة هذه الآلة. فأجابهم البعض بأنها تجيب على كل سؤال تطرحه عليها. فسأله أحد الحاضرين ما جواب الحاسوب على هذا السؤال: هل أن السيدة مزالي رجل أو امرأة ؟

د. رشيد التراس:

هذه مناسبة سعيدة وطيبة أن نتحدث بعد حوالي أربعين سنة على انبعاث الديوان القومي للتنظيم العائلي، الذي احتفل هذه السنة بالذكرى الثلاثين. لكن التنظيم العائلي وجد قبل حدث الانبعاث هذا. حيث كنا أطباء في الأقسام الاستشفائية وقد ذكرت الدكتورة توحيدة بالشيخ إذ اشتغلت معها سنوات 1959-1960 في شارل نيكول، وكانت رئيسة قسم مع الدكتور فلنزي الذي كان مشرفا على القسم إلى جانب الدكتور نقاش. وقد كنا نطبق الإجهاض وكنا مهددين بالسجن وكل أطباء تونس كانوا كذلك، لأنا كنا نؤمن بهذه الأشياء. فعندما تأتينا امرأة لها سبعة أو ثمانية

أطفال في حين ليس لها دخل أو هو محدود، كنا نضطر إلى إجراء مثل هذا العمل. لكن في الحقيقة كانت الحكومة متسامحة معنا. يعني أن هناك أناسا آمنت بهذه الفكرة وقد كنت من بين هؤلاء وذلك لأسباب شخصية، حيث انتميت إلى عائلة تتكون من تسعة أفراد عندما توفي والدي عشنا ظروفا صعبة واضطر أخي للعمل ليربينا، بمعني أننا تألمنا وقاسينا لكي نكبر ونتعلم. وكل الأطباء الذين أعرفهم كانوا متحمسين لمسألة التنظيم العائلي. في وقت لاحق هؤلاء الأطباء ساهموا في تكوين الإطار الطبي المرافق وما يسمي "القابلات" Les Sages femmes للعمل الميداني عبر النصح والإرشاد والتوجيه وعبر المتابعة المستمرّة. وقد سمعت هذه الأيام الأستاذ مراد غشام يقول أنه سنة 1974 بعثوا ثلاثة أو أربعة قابلات لأمريكا في تربص علمي يدوم شهرا، إلا أنهم أعادوهن بعد عشرة أيام وأخبرونا أنهنّ علي درجة هامة من التعليم ولا يوجد فائدة من التربص. وعندما نزور Maternité وسي محمد مزالي يعرف وساعدنا على إحداث مصحة للأم والتوليد بنزرت لأنه وقع حذفها من طرف وزارة التخطيط باعتبار أن التمويل الخارجي لم يشمل إلا صفاقس وتونس في حين تم إلغاء تلك الخاصة ببنزرت. وقد اتصلت بسي محمد مزالي الذي رصد ميزانية خاصة بها تكلفت بها الحكومة التونسية. ما أريد التأكيد عليه هو ضرورة وجود الجرأة السياسية لتطبيق قرارات تقدمية وقرارات جريئة إلى جانب الإطار الكفء.

-نورة بورصالي:

Je suis contente que le débat se passe aujourd'hui au moment de la célébration du cinquantenaire de l'indépendance. Comme vous le savez nous demeurons très préoccupés par la question critique du pays. Ce que je voudrais comprendre c'est la construction de l'Etat national. Vous avez été témoin de cette époque là et dépuis de toutes les réalisations qui ont été faites et qui ont été importantes sur le plan du statut personnel ou d'autre domaines. Il reste que la question démocratique a été une priorité. Je voudrais demander quelque chose. En 1955, 1956, la situation a été proche de multipartisme. Il y avait plusieurs organisations féminines, vous avez cité l'Union des femmes musulmanes qui a été présidé par madame Béchira Mrad. L'union des femmes de Tunisie avec Madame Neziha Ben Miled… il y'avait aussi l'union des jeunes filles.

C'est une pléiade d'organisations qui existaient d'une façon légale et puis UNFT s'est constituée. Ce que je veux savoir c'est comment cet organisme a été constitué ? Quant on voit le témoignage des différentes femmes qui ont fait partie des organisations féminines, elles disent toutes qu'elles ont été

exclues de la constitution de l'UNFT. Je prends l'exemple de Bechira Mrad qui a déclaré qu'elle a été écartée.

En ce qui concerne la constituante, il y a eu le décret Beylical du 6 janvier 1956, qui a été très clair sur l'exclusion des femmes du vote. Je voudrais savoir si les femmes ont réagi. Est-ce qu'il y a eu une campagne pour la revendication des droits de vote. ?

Ma troisième question porte sur le code de CSP qui a été un plateau d'or ou d'argent qui a été offert par Bourguiba aux femmes. Effectivement, les femmes qui ont été à la tête des organisations publiques avaient reconnu que les femmes n'avaient pas beaucoup bataillé pour leurs droits, c'est-à-dire qu'elles avaient été présentées sur le plan social, sur la scène politique mais elles n'avaient jamais revendiqué leurs droits. Ainsi je voudrais savoir la réation des femmes au moment de la création du code statut personnel. Autre chose, je voudrais en tant qu'ex présidente de UNFT, que pensez-vous aujourd'hui du rôle accordé à l'UNFT surtout qu'on a l'impression que l'organisation est marginalisée.

Dernière chose, et dans le dernier discours du président de la République à l'occasion de cinquantenaire de l'Indépendance, nous avons été surpris par la décision de la mi-temps pour les femmes. Que pensez-vous de cela ?

عبد الله الفقيه: (مهندس فلاحي) :

في البداية ألاحظ أن الأخت فتحية قد بدأت محاضرتها من سنة 1956. وفي سؤالي أود أن أبحث في الدوافع العميقة التي دفعت بالزعيم بورقيبة إلى الإيمان بهذا الإنجاز العظيم منذ بداية الاستقلال. وقد تحدث بعض الشيء على هذه الدوافع عندما ذكر كيف أنه رأى أمّه "ترحي بالرحى" أو عندما تحدث على زوجته الفرنسية إلى جانب عوامل أخرى عميقة وإستراتيجية دفعت بالرئيس بورقيبة إلى تبني هذا القانون. هل وقعت دراسات لأبعاد وانعكاسات هذا التوجه البورقيبي؟ هل كان اتخاذ القرار ذاتيا نبع من شخص بورقيبة أم أن هناك بعض المستشارين والمحيطين به الذين ساهموا في بلورة هذا القرار؟

بالنسبة لمسألة ردود الفعل وتعقيبا على ما سمعته من ردّة فعل رجال الدين على إثر مؤتمر المغرب وكذلك بالقياس إلى ردّة فعل النساء في تونس، أريد أن أتعرّض إلى شكل آخر من ردود الفعل، في تلك المرّة عشت في باريس حيث كنت أدرس بين 1960 – 1964 في L'Institut agronomique de Paris وكان هناك نقاش كبير حول تحديد النسل بين المجتمع المدني والكنيسة. فالكنيسة تطالب بتحديد النسل بطريقة طبيعية. وكنت طالبا عند الأستاذ René

Dumont الذي كان يقوم بزيارات لبلدان مختلفة وكان يدافع على مبدأ تحديد النسل لأن المجاعة آنذاك كانت متفشية. وكان René Dumont معروفا بشيء من التشاؤم تجاه مسألة تكاثر النسل في العالم.

أريد أن أسأل ما هو موقف رجال الدين في تونس حول هذا القانون؟

د. محمد ضيف الله:

نرحب بالسيدة فتحية مزالي التي ناضلت من أجل إقرار وتبني سياسة التنظيم العائلي. ومن خلال المداخلة نلاحظ أن إقرار هذا المشروع كان نتيجة وعي شخصي بالمشكلة. ومن الأكيد أن هذه السياسة لم تكن وليدة دراسة شاملة وميدانية لحالة البلاد وانعكاساتها على مستقبل البلاد. لكن سياسة تنظيم النسل كانت طلبا خارجيا. فبعض الاستعمالات مثل Les pilules لم تكن تراعي صحة المرأة، ومع ذلك وقع القبول به من قبل عديد البلدان الأوروبية وأذكر فرنسا في فترة السبعينات؟ فما هو رأيك فيما أفضت إليه هذه السياسة بعد ما يزيد عن أربعين سنة خاصة وأن البطالة هيكلية في تونس ولم تنخفض والمجتمع يتجه نحو التهرّم، فنسبة النمو الديمغرافي شبيهة بتلك التي نجدها في الدول الأوروبية المتقدمة ونسبة الخصوبة هي أقل من اثنين بالنسبة للمرأة الواحدة . هذا يطرح مشاكل لدى صناديق التقاعد والتغطية الاجتماعية. فبعد بعض سنوات سنصبح في حاجة إلى استيراد يد عاملة. فما هو رأيك في هذه الانعكاسات؟

السؤال الثاني: نلاحظ أن السيدة فتحية مزالي بالرغم من إيمانها بتنظيم النسل ونضالها من أجل إقرار هذه السياسة، لم تطبق ذلك في حياتها الشخصية!

-الطاهر بو سمّة:

أريد أن أتقدّم بملاحظة حول مسألة حيرتني في زمن ما ومازالت تحيّرني. كنت في بعض الأحيان أتناقش مع السيد محمد مزالي وزير الصحة آنذاك. وأعتقد أن مصطلح تنظيم النسل أولى من تحديد النسل. لأننا كنا نطلق، تجوزا، مصطلح تحديد النسل على تنظيم الأسرة أو تنظيم النسل والحقيقة أنه من الأجدر أن يكون هناك تنظيم النسل لا تحديد له. لأن تحديد النسل أمر غير أخلاقي بقطع النظر عن كونه يتماشى مع الدين أو لا يتماشى، لأن تنظيم النسل لا يكمن في عدد الأطفال فقط، بل يتعدى إلى مساعدة من ليس لهم أطفال لكي ينعموا بسعادة إنجاب الأطفال. ولأن ذلك يساهم في مزيد تماسك العائلة.

في الحقيقة الإسلام لم يكن ضد تنظيم العائلة، ولعلّه كان في وقت الرسول هناك إتباع لطرق مختلفة في ذلك الوقت وتسمى العزل ولو كانت غير جائزة لنهي عنها الرسول صلى الله عليه وسلّم. لكن الإشكال ليس في تنظيم الولادات بل في الإجهاض. فهل يعتبر جائزا شرعا وقانونا أم

لا؟ يوجد فريق من الفقهاء يحدد مدّة معينة وهي الثلاثة أشهر الأولى قبل تشكل الحركة لدى الجنين بعد ذلك يصبح أمر آخر فيه قتل نفس. أعتقد أن المشكلة ليست في تضخم عدد السكان لأن تزايد عدد السكان، إذا كان منظّما، سيكون عنصر تنمية لأن أوروبا اليوم تعاني من الشيخوخة ولأن الهجرة بأشكالها المختلفة نحو أوروبا ضرورية وهي في حاجة إلى ذلك. وأنا أتمنى أن يتم النظر في هذا الموضوع من هذه الزاوية حتى لا يكون التفسير الوحيد هو أنانية الأفراد في العيش في رفاهية بعيدا عن تكاثر الأطفال.

-البشير بن سلامة:

في مسألة إحداث ديوان التنظيم العائلي كنت مقررا في لجنة التعليم والصحة والثقافة في مجلس النواب. وجاءنا هذا القانون للنظر فيه صلب اللجنة وللأسف لم تكن هناك مداولات، بل كان هناك تقرير موجز يختصر أهم ما قيل. وأذكر الصعوبات التي وجدناها لأن أعضاء اللجنة كانوا في أغلبيتهم ضدّ المشروع. وفي ذلك تخوفا من فكرة تحديد النسل وعدم تلائمها مع الدين الإسلامي. وقد وقعت عدّة اجتماعات في صلب اللجنة وما أتذكره أن هناك نقطتين هامتين:

الأولى: فيها تساؤل حول مسألة الإجهاض أي متى يصبح الجنين إنسانا وروحا وهو حرام. وكان الحبيب بالخوجة مفتي الجمهورية قد حدد المدّة بثلاثة أشهر، وهو ما قلل من حدّة النقاشات ثم انه وقع إلغاء فكرة التحديد لتصبح تنظيم الأسرة. وقد اقترحت ساعتها فكرة العمران البشري لكي نمرر القانون وحتى يوافق أعضاء اللجنة وكان أغلبهم من المناضلين القدماء وليس لهم مستوى تعليمي كبير فصار بذلك تدعى المؤسسة الديوان الوطني لتنظيم النسل والعمران البشري.

المسألة الثانية: تخص وضع المرأة في تونس منذ الطاهر الحداد وأتذكر إن لم تخني الذاكرة أن الشعبة الدستورية بباب منارة عام 1950 نظّمت ندوة كان لها عنوان "امرأتنا في المجتمع" وأشرف عليها الطاهر قيقة وقد وجدت في أرشيفي الشخصي مشاركة بسيطة أتحدث فيها عن وضع المرأة بحيث أن اللجنة الوطنية كانت مشغولة بوضع المرأة التونسية من ذلك أن الشيخ عبد العزيز جعيط أعدّ مشروعا أو مسودّة فيها تصور جديد لمجلة الأحوال الشخصية وهي التي أخذها أحمد المستيري وعرضها على الحبيب بورقيبة الذي كان بالطبع مشغولا بالموضوع.

-محمد مزالي:

في البداية أريد أن أعود إلى مسألة تعرّضت لها السيدة فتحية مزالي في أوّل المحاضرة وتتعلّق بدراستها التي كانت في السربون باللغة الفرنسية لكنها عندما رجعت، اضطرت إلى أن تدرّس باللغة العربية علم النفس وعلم التربية والفلسفة بمدرسة دار المعلمات. وقد اضطرّها نظام الاستعمار أن تدرّس باللغة العربية في مدارس الترشيح في حين أنّه لمّا عيّن محمود المسعدي

وزيرا بادر بالفرنسة وهذه الدروس أصبحت باللغة الفرنسية. وهذا أقوله للتاريخ وقد أتيت عليه بالقول منذ عام في هذا المكان.

الأمر الثاني: بودي أن يعود المؤرخون إلى مداولات مجلس النواب في سبتمبر 1973 عندما قدّمت مشروع قانون يعدّل قانون سابق موروث من الفرنسيين ويرى بتحرير الإجهاض. ويجد الباحثون في هذه المداولات الرسمية ما قاله جميع الأطراف حوله. وبالرجوع إلى الجلسة العامة وكنت وزيرا للصحة، يدركون اليوم بعد حوالي 30 سنة من عارض هذه التقدمية الفلسفية والتقدمية العمرانية حيث من كان يسمي نفسه بالليبرالي هو من عارض هذا الموضوع. وقد سألني أحدهم وتجدون اسمه في الرائد الرسمي؛ كيف نوفق بين هذا القانون وهيبته وسلطة الأب ؟ فأجبته إذا وصل الأمر بسيدة متزوجة إلى المطالبة بالإجهاض، فمعنى ذلك أن الوضع خطير صحيا أو اجتماعيا ولا أتصوّر أن سلطة الأب أو الزوج ممثلة بعصا يلوّح بها الزوج لإرهاب زوجته. وهذا القانون مصادق عليه عام قبل قانون مادام سيمون فايل ولا تزال تلهج به الناس في فرنسا. والقانون التونسي أكثر تقدمية من القانون الفرنسي، إذ يسمح لأي تونسية الإجهاض مجانا في أي مستشفى مدّة الثلاثة أشهر الأولى لأسباب اجتماعية. وإذا تجاوزت هذه المدّة تصبح القضية طبيّة ولا بد من استشارة طبيبين.

الأمر الثالث: يدور حول سؤال الأستاذ التميمي وبحكم تجربتي يمكن لي المساهمة في الإجابة. بالنسبة للبلدان العربية وسأعطي مثالا على المغرب والجزائر ومصر والعراق. فعندما كنت وزير صحّة، عقدنا عدّة اجتماعات على نطاق مغاربي أو عربي وتناقشت مع الدكتور بوجلاّب وكان وزيرا ودكتورا متخصصا في أمراض القلب كما كان مناضلا أيام الثورة وقد تناقشنا طويلا وكان يقول لي أن أقصى ما يمكن فعله هو فتح مراكز لرعاية المرأة. أما من الناحية السياسية فلا أحد يقدر على مخاطبة الناس وتشجيعهم على التنظيم العائلي. فقلت له أن الرئيس بومدين يمكنه القاء خطاب في الغرض لإحداث رجة قصد إيجاد وعي لدى المرأة الجزائرية وتمكينها من الوعي بمنزلتها وبإمكانية تجاوز صعوباتها البشرية والإنسانية. فقال لي لا أستطيع!

في المغرب كان الدكتور رمزي وزير صحة وكان قريبا من الملك الحسن الثاني وكان يقول لي أنه لا يمكن الحديث في هذا الموضوع في المغرب والاكتفاء بما هو موجود من مستشفيات وهياكل أسرة.

في مصر سافرت أنا وزوجتي إلى هناك بدعوة من الدكتور محفوظ وهو طبيب في الأشعة وقد تناقشنا معه وكان يقول: أن مسألة التنظيم العائلي لا يمكن تناولها في المستشفى السياسي. وفي العراق عندما كان صدّام حسين نائب رئيس وكان عزت مصطفى وزير صحة. وكنّا في فيلا

على ضفاف دجلة وكان كلّ مساء يزورنا وزير التربية ووزير الصحة وكان قائدا بعثيا. وقد قال لي نحن ضد التنظيم العائلي فلسفيا وبشريا وسياسيا ويضيف أن العالم العربي له من الإمكانات ما يمكن أن يغذي عشرة أضعاف السكان العرب. وحاولت أن أفهمه أن القضية هي قضية ازدهار وتوازن نفسي وانسجام عائلي. وقضية تمكين المرأة من التصرّف في عائلتها وحياتها . وفي هذا المقام أذكر كلمة مواطنة في ولاية الكاف على إثر حملة قمنا بها من أجل النصح "بربط القنوات" حيث وجدت امرأة في مصحة ولها ثمانية أطفال وقالت لي "يا وخي يكثر خيركم عتقتونا" بمعنى أن هناك عبودية النسل. إذا الحكومات لم تكن لها الجرأة والشجاعة لتحرير المرأة والأسرة مثلما فعل بورقيبة. وأذكر أننا كنا في زيارات لعدّة أماكن من الجمهورية وكان سي الطاهر بوسمّة والي القيروان، فدخلنا إلى مكتبه مع الرئيس ففرح بنا وأراد ممازحتي فقال لي "انت تدعو إلى تنظيم النسل وتلقي الخطابات العديدة في حين أن لك ثمانية أطفال" فأجبته بل ستّة أطفال لكن يمكن تقسيمهم إلى مجموعتين: خمسة من 1950 إلى سنة 1957 وكنّا آنذاك بطريقة شعورية أو غير شعورية نساهم في التزايد قصد مقاومة الاستعمار ومن 1957 إلى الآن لنا طفل واحد وهو ما يعني انسجامنا مع سياسة الدولة !

د. عبد الجليل التميمي:

لدي بعض الملاحظات: في الحقيقة يوجد اليوم تيار لتأليه بعض الشخصيات وقد فوجئت اليوم بأن محمود المسعدي ألغى رياض الأطفال وهذا الإجراء له دلالات عميقة جدا. فالعالم أجمع يركز على الطفل ومركزيته ومستقبله وهو ديدن التحولات، إذا لم يقع الاهتمام به. وأنا أستغرب منه وهو رجل التربية فعوض أن يعمم التجربة على صعيد الجمهورية قام بالغاء رياض الأطفال، فإن كان الإجراء مقصود به إيجاد فضاء تربوي إضافي فهذا لا يشفع له هذه العملية.

الموضوع الثاني: يتعلّق بمسألة أخرى، فقبل أيام حضر الأستاذ عبد الحميد بن مصطفى وهو الرجل الثالث في الحزب الشيوعي التونسي، وقد قال شيئا آثارنا ومفاده أن مجموعة من الطالبات استلمن رسالة من السيدة راضية الحداد تقول فيها أنّه لا سبيل إلى إدخال أي شخص غير دستوري في المنظمة الطلابية في باريس. ألا يؤدي ذلك إلى إقصاء نخبة نسائية متطلّعة تمكنت من أن تعيش في باريس وهذا ما يعني إقصاء أي توجه سياسي غير حزبي وأضرّ بمنظومة المرأة.

الموضوع الآخر يؤكد على دور الرئيس بورقيبة في خوض هذه المعركة لكنه انتظر مجيء سي محمد مزالي كوزير أول ليتم تعيين أوّل وزيرة. فلماذا كل هذا التأخير إذا كان هو مقتنعا بفعاليات المرأة ودورها؟ هناك شيء من التضارب أو الغموض حول هذا الأمر وحول تشريك

المرأة في القرار السياسي وفي اللجان الحزبية وفي كل شيء. ومع هذا فالمعروف أن الرئيس بورقيبة يدافع بقوّة واقتناع على قضية المرأة. ولا شكّ أن هناك نواقص أساسية.

المسالة الأخرى، ما دور النساء المناضلات في داخل الجمهورية؟ هناك غياب لأدوارهن في مناطق أخرى علاوة على تونس بحكم الوضع التعليمي ودور زوجات الزعماء، أما في الجنوب فقد غيبن تماما. فهل طالبت النساء بتشجيع بورقيبة على اتخاذ عدّة قرارات مثل المطالبة بالإرث مناصفة؟ كما أنك عندما كنت في باريس كم كان عدد البنات المتعلّمات من تونس آنذاك أي بين 1947 – 1952؟

فتحية مزالي:

فيما يخص مشاركة المرأة فهذا موضوع متشعب وطويل. فمن خلال تجربتي الشخصية كنت أبذل مجهودات كبيرة لإقناع عائلتي على مواصلة الدراسة. وفي الحقيقة لم أجد تشجيعا من الاخوة ومن الأقارب لأنه عندما تحوّل والدي للسكن في تونس، أخذوا معهم إخوانهم للدراسة في تونس لكنني لم أجد أي تشجيع لكي أكمل دراستي، وعندما ذهبت إلى باريس وجدت أعدادا هائلة من الطلبة وقد حضرت في اجتماع في نادي طلبة شمال إفريقية وكنت الفتاة الوحيدة في القاعة إلى حدّ جعل جلولي فارسي الذي كان يشرف على الاجتماع يطلب مني الجلوس حذوه. وكنت أتساءل لماذا كل هؤلاء الطلبة لا يشجعون إخواتهم على الدراسة. ولم يكن لي زميلات سوى بعض الطالبات الفرنسيات. كما أن هناك من الفرنسين وأذكر اسم الجينرال دي فال الذي منع ابنته من مواصلة الدراسة في باريس. إذن يجب أن نتبين مجمل المعطيات المتوفرة قبل أن نحكم، لأن هناك من لم يحتمل نسق العيش في باريس وقرر العودة إلى تونس. في حين كنا ندرس بمنحة بفضل قرض شرفي ويجب أن لا نعود إلا بالنجاح وحتى لا يقع إلغاء المنحة وكنا لا نعود إلا مرة واحدة في السنة، وكنا نصوم رمضان إبان الامتحانات. بالنسبة لبورقيبة وعملية منحه المسؤوليات للنساء، فقد دخلنا أول مجلس بلدي وبورقيبة كان يتمنى وجود نساء تتحملن المسؤولية لكن الوضع آنذاك أفرز ما آلت إليه الأمور وربما هناك العديد من كان لا يعرف دور المجلس. وأنا عندما دخلت مجلس النواب عام 1974 ولم أكن أعرف آليات اشتغاله وفكرت لماذا لا تكون لدينا جمعية برلمانيين تجمع البرلمانيين الجدد والقدامى وتساعد العضو الجديد حتى يفهم طبيعة التصويت ومغزاه وحتى لا يضيع كثير من الوقت كي يتعلم. والطريقة البورقيبية تركز على عملية تلائم مع الظروف ثم العمل. وقد كنت أسمع بنظريات مستوردة من الخارج كانت مرفوضة في تونس. وكان البعض ينادي بنظريات محلية، لكن اقترحت جمعية البرلمانيين التونسيين كان أول من رفضها هو محمود المسعدي وقال في شأنها أنها حزب ثان ولم يوافق على منحنا التأشيرة من طرف وزارة الداخلية. فبالرغم من ثقافته الواسعة فإنه عارض الفكرة!

بالنسبة لي كان تخصصي في قضايا المرأة اختيارا. وفي سنة 1957 كنت في نقابة التعليم الثانوي ونظم الاتحاد العام التونسي للشغل رحلة إلى فرنسا قصد القيام بجملة من الزيارات في القرى والمدن بين مرسيليا وباريس وذلك لدراسة نظام التعاضد. وفي الأثناء طلب مني عضو في اللجنة الإدارية كان قد ترشح لنقابة التعليم الثانوي وفاز بمجموع هام من الأصوات أن أترشح أنا بدوري في مؤتمر اتحاد العام التونسي للشغل. فوافقت شريطة إحداث لجنة تعنى بالمرأة والشغل في صلب المنظمة ولكنني لم أترشح في النهاية. وما أستطيع استنتاجه حول هذه التطورات أن بعض النساء أصبحن يحترزن من وجودي لأنني أصبحت في الاتحاد العام التونسي للشغل قبل الاتحاد النسائي. وعندما نزلنا في المطار وجدت السيدة أسماء الربيعي وأخبرتني بقرب مؤتمر الاتحاد النسائي وطلبت مني الحضور وأخذ الكلمة. فحضرت وشكرت المؤتمر وتمنيت لهم النجاح.

فيما يخص مدرسة ترشيح المعلمات كان الأستاذ زكريا بن مصطفى يدرس وكان في الكشافة. وكنت أعرف أن هناك بعض الفتيات في الكشافة وقد طلبوا مني أن أقدم لهم محاضرة حول شخصية الفتاة التونسية. وحول مسألة الإرث، لم نقترح المساواة لكن وقع تطوير ذلك لكن أكثر الناس كانوا يمانعون المساواة. قرر الاتحاد النسائي عام 1966 الاستغناء على ثلاثة مديرات نظرا لعدم حضورهن الدائم في الاجتماعات وهن: أنا والأخت جليلة دغفوس والأخت عائشة بلاغة. فقرأت في الجرائد أن الحزب ينظم اجتماعات دورية حول دراسات اشتراكية وأصبح الاتحاد النسائي هو الآخر اشتراكيا كما أن راضية الحداد وعدت المنظمة العالمية للمنظمات النسائية الاشتراكية بالدخول ضمنها والانضمام إليها. لكن بورقيبة رفض وفي سنة 1979 وعام 1981 عندما دخلت إلى الديوان السياسي لم يكن لدي متسع من الوقت للاهتمام بالمرأة، طلبوا مني أن أشارك باسم الحزب في المؤتمر الأول للحزب الاشتراكي الفرنسي الذي فاز آنذاك بالانتخابات بزعامة فرنسوا ميتران، ثم شاركت في اجتماع في السويد. وعندما قابلتني رئيسة المنظمة العالمية للمنظمات النسائية الاشتراكية أعربت على غضبها لأننا وعدناها على لسان راضية حداد بالانضمام ولم نفعل. وبعد المؤتمر قدمت تقريرا للرئيس بورقيبة وأعلمته أنهم لا يعتبروننا اشتراكيين لأن وجود حزب اشتراكي يعني بالضرورة وجود أحزاب أخرى وطالما ليس لدينا هذا، فهم لا يعتبروننا اشتراكيين فلم يجبني. ولا أذكر أنه وقع منع بشيرة بن مراد من دخول الاتحاد النسائي بل على العكس من ذلك فقد زارتني في الاتحاد النسائي عندما كنت رئيسة ولم تخبرني أنه تم رفضها في الاتحاد النسائي. وأذكر أننا قمنا باستدعاء سي الصادق المقدم للإشراف على مجلس قومي وقد عقدناه في دار الحزب لأنه لم يكن هناك فضاء خاص بنا. فلما دخل إلى القاعة بدا عليه الاستغراب وقال لي هل أن الاتحاد النسائي محتشد للنساء وهو يتمنى لو أننا ننضم إلى الحزب. ففي تقاليدنا المرأة غير متعودة على المشاركة في الحياة العامة، وهو ما يجعل

المشاركة في الحياة السياسية أمرا صعبا لأنهن غير معروفات وقد اتخذت موقفا في هذا الشأن وذلك عام1979 عندما أعلن الحزب رغبته في أن يصبح أكثر ديمقراطية وذلك بمضاعفة القائمات المترشحة عنه في الانتخابات. وساعتها فإن النساء لن تجدن حظهن في الانتخابات وبالتالي فإنهن مهددات. لذلك قررت مقابلة الرئيس بورقيبة وقد صوت في مجلس النواب ضد هذا القانون. ولم أستطع مقابلة الرئيس لأنهم أخبروني أنه مريض، فطلبت مقابلة الماجدة وسيلة ورغم قناعتي بأن لا أزج بها في هذه المسألة حتى لا يقال أن زوجة الرئيس، تزج بنفسها في كل شيء. وأذكر أنها قالت لي ذات مرة يكفي من الحديث على الاتحاد النسائي، فالمرأة أخذت الكثير من الحقوق في تونس فهل بإمكانك الإشراف على وزارة الشؤون الاجتماعية والقيام بجملة من الزيارات للرضع والاعتناء بهم؟ فأخبرتها أن المشاكل الاجتماعية في تونس كثيرة ولا أحد يمكنه حلها، وأنا أريد أن أركز على الاتحاد النسائي. وقع وضع قائمة تضم سبعة عشر امرأة وبعد الانتخابات لم تنجح سوى امرأتين هما أنا ونائبة ولاية الكاف وقد تحصلنا على نسبة كافية من الأصوات، ولعل ذلك عائد إلى كوننا في اللجنة المركزية للحزب. فاجتمع عدد هام من النسوة في الاتحاد وطالبن بالقيام بمظاهرة احتجاجا على نتائج الانتخابات. وبعد جدال طويل لم تتوصلن إلى اتفاق جماعي. وبصفتي رئيسة الجلسة قررت الاكتفاء بالاستماع.

وفي الأخير قلت لهن بإمكاننا أن نعقد اجتماعا بعد يومين أو ثلاثة في المركز الثقافي وذلك لتدارس مواقف النساء من الانتخابات وان اجتمعنا في نادي الطالبات، وهو نادي من جملة نوادي أخرى، قمنا ببعثها في الاتحاد النسائي على شاكلة رابطات حقوقيات وغيرها. فاجتمع عدد هائل من النساء وبعد النقاش اقترحت إحداهن الذهاب إلى الرئيس بورقيبة الذي طالما ساعدنا ماديا ومعنويا ولم أشأ أن أخبرهن بأنني كنت قد طلبت مقابلة الرئيس بورقيبة ووقع تعيين اثنتين هما رئيسة المنظمة ومناضلة قديمة هي حليمة الشعبوني. ومازلنا بصدد البحث على موعد مع الرئيس، استمعنا إلى الرئيس الحبيب بورقيبة في المذياع يعلن على تعيين السيدة فتحية مزالي، عضوة في الديوان السياسي ولم يكن لي علم بالموضوع! وعندما دخلت الديوان السياسي كتب حسيب بن عمار في جريدته الرأي ما معناه أننا لا نخشى على فتحية مزالي في الديوان السياسي حيث ستجد خالها وزوجها وبالتالي لن تشعر بالغربة! وفي الديوان السياسي رحب بي السيد الهادي نويرة وقال : نطلب من السيدة فتحية مزالي عدم ذكر موضوع المرأة كي لا تثقل علينا اجتماعات الديوان السياسي. وبعد انتهاء مداولات الحزب كان سي محمد الصياح مدير الحزب، يجلس بجانب سي الهادي نويرة فالتفت الي وقال لي لماذا لم تتكلمي أية كلمة هذا اليوم؟ فقلت له سي الهادي طلب مني عدم التدخل وأنا لا أعرف التدخل إلا في قضايا المرأة. فالتفت سي الهادي نويرة وقال :" انت متعرفش الي النساء هن من صوتن ضد المترشحات" فأجبته أنه بإمكاننا دراسة الإحصائيات لنعرف كيفية توزع نسب المشاركة حسب المناطق، ولكني لم أتحصل على أي

شيء. وقد طلبوا مني بصفتي مسؤولة في الديوان السياسي أن أبعث جمعية صداقة ومشاريع أخرى والقيام بنشاط آخر علاوة على الاتحاد النسائي، فكونت جمعية صداقة تونس-تركيا وقدم فيها الأستاذ عبد الجليل التميمي محاضرة. وبالنسبة للنشاط اقترحت مؤسسة بورقيبة فحصلت على القانون الأساسي لمؤسسة أخرى نسيت اسمها واجتمعنا لتحضير القانون الأساسي الخاص بمؤسستنا. وبمناسبة زيارة بورقيبة إلى معهد الزهور الذي تبناه وأصبح معهد بورقيبة، فاقترحت عليه الفكرة فأمر بمنحى مبلغا ماليا للغرض ونفس الشيء قامت به السيدة وسيلة بورقيبة وأحد أعضاء الصناعة والتجارة ففتحت حساب جاري وضعت فيه المبالغ المالية، لكن لم تحصل على تأشيرة. لا أريد الانتقاد لكن هناك عدة ظروف يجب وضعها في عين الاعتبار رغم وجود زاد معرفي هام واطلاع على التجارب الديمقراطية حيث هناك عوامل وعقلية تتحكم فينا.

محمد مزالي:

حول مسألة تسمية السيدة فتحية مزالي في الديوان السياسي لقد تم ذلك دون علمها، هذا أمر هام لإبراز كيفية الحكم في عهد بورقيبة. أريد أن أضيف كلمة واحدة، كنا يومها مجتمعين في الحكومة في القصبة برئاسة السيد الهادي نويرة فرن الهاتف وهذا يعني مسبقا أنه الرئيس وبعد المكالمة كان وجهه يعكس غضبا وقال باللغة الفرنسية :

« Le président Bourguiba vient de nommer Madame Mzali membre du bureau politique »

ولم يكن الهادي نويرة يعلم بذلك، كذلك نفس الشيء بالنسبة لنا. وهذا يعكس أسلوبا في كيفية الحكم في عهد بورقيبة.

فتحية مزالي:

حول مسألة العمران البشري، فإن منظمة الأمم المتحدة عندما نظمت العشرية، لم تذكر تحديد النسل وإنما سمتها "عشرية السكان" و"عشرية المرأة" فلم تعد المسألة مقتصرة على الإنجاب وإنما كل ما يحتاجه المواطن من مسكن، شغل، صحة ، تعليم... وأصبحت المنظمة تضع في كل مرة في السنة تحت شعار معين فنجد سنة الماء، أو سنة السكن إلى غير ذلك. لذلك كان صندوق التنمية التابع للمنظمة الأممية يساعد كل من يعمل ويبذل مجهودات لصالح هذا الهدف. وهنا تجدر بنا الإشارة إلى أن هذا الصندوق، قد ساعد ومول برنامجا لإنشاء المدارس حيث إذا أرادت التربية القومية أن تقوم بتقديم دروس حول السكان وما يهم هذه المسألة فإن صندوق التنمية مستعد لتمويل ذلك. وقد تبنت التربية القومية هذا وتقريبا قام حوالي اثني عشر معهد ثانويا بمحاضرات مختلفة حول الموضوع ومع تطور الأوضاع، تعددت الفروع المنبثقة من مسألة تحديد النسل كمسألة العقم...

بالنسبة للإسلام ومواقف الأديان من الموضوع، كانت لنا فرصة الاطلاع على رأي الدين الإسلامي والدين المسيحي، وشخصيا استدعتني وزارة الخارجية الأمريكية لتأدية زيارة والاطلاع على بعض الإنجازات وبوصفي كنت في التعليم وفي الاتحاد النسائي، فقد طلبت أن أقوم بزيارة الاتحادات النسائية ووزارة التربية. بالنسبة لوزارة التربية أخبروني أنه إذا مرت سنة لا يقع فيها اختراع أي شيء فإن النظام يكون فاشلا.

وقد كانت هذه الإجابة على سؤال كيف تحكمون على نجاح سنة دون أخرى في مستوى التعليم؟ أما الاتحاد النسائي فقد قدموني لرئيسة المنظمة وكانوا كثيرا ما ينتقدونها وحين حدثتها عما وصلنا إليه في تونس استغربت وأخبرتني أن أشياء عديدة لم تتحقق بعد في الولايات المتحدة الأمريكية. أما بالنسبة للنساء المتمسكات بدينهن، فقد اتصلت بعديد النساء المتدينات من المسيحات ولم تكن موافقات على الأشياء التي كنا نقوم بها وكن يطالبن بوسائل أخرى. وبالنسبة للتنظيم العائلي فلم ينجح إلا عندما وقع إقرار الإجهاض.

بالنسبة لأنانية بعض الأفراد وبحثهم عن عدم الإنجاب فأنا قلت هذا وقد قرأت عدة كتب في الموضوع. لكن ما أقوله يتعلق بقرار الأمم المتحدة في السكن. فهل أن المساكن التي أنجزت هي قادرة أن تكون مأوى لأسرة متكاملة؟ ولعل هذا ما أفرزته عملية ضيق السكن في فرنسا، عندما تكاثرت الوفيات في صفوف الشيوخ لأنهم كانوا يعيشون بمفردهم.

أما سؤال السيدة بورصالي ففيه عدة جوانب تجاوزت مسألة التنظيم العائلي بل لعلها تتدرج في مواضيع أخرى أكثر شمولية. فقط هناك جانب يمكن أن أجزم من خلال تجربتي الشخصية بأنني لم أرفض طلب امرأة في يوم ما أرادت أن تنشط في الاتحاد، على العكس قمنا بتوسيع النوادي والهياكل مثل نادي الطالبات، ورابطة التضامن ورابطة لصاحبات الهياكل المهنية. وفيما يخص نادي الطالبات وبخصوص عدم نجاح النساء في الانتخابات، قمنا بتوسيع النقاش وطلبت من الطالبات أن تجتمعن وأشرفت على الاجتماع ولاحظت وجود فتاتين تحملان حجاب وكان عدد الطالبات قليل. فقررت أن يقع التدخل بصفة جماعية وبطريقة متواترة وعندما وصلت لهما خرجتا ورفضتا النقاش. وكنت قد نظمت ندوة حول مجلة الأحوال الشخصية واستدعيت السيد عبد الفتاح مورو قال لي وزير العدل: سي عبد الفتاح مورو يجي إلى الاتحاد النسائي؟

فيما يخص تعدد الزوجات أن إحدى الصديقات حلت بتونس وكنت أعرفها فقررت استدعاءها للندوة. وقد قدمت بعض التفاصيل حول الوضع في بلادهم وقالت أن النساء في بلادها يحبذن تعدد الزوجات، فنحن لسنا ضد هذا ومن عاداتنا ونحن نحبذ ذلك. فقلت لها بأننا نرى بأن تعدد الزوجات يؤدي إلى عديد المشاكل إلى جانب تزايد النسل... والرئيس بورقيبة عندما أعلن مجلة الأحوال الشخصية، أعلن أنه رد للمرأة كرامتها وكان ضد أن تتحمل المرأة مسؤوليات

سياسية أو عامة إذا لم يكن لها وضع عائلي كريم وبالتالي يجب تنظيم وضع العائلة في البيت ثم في البلاد.

وبعد مدة ذهبت إلى ألمانيا في إحدى المناسبات وقد وقع استدعاء عدد هام من مديري البنوك فقال لي أحدهم إذا كان للاتحاد التونسي بعض المشاريع، فنحن مستعدون لمساعدتهم فسألته حول الفوائض لكنه أجاب أن هذه مسألة رجالية. وكان من بين الحاضرين تلك السيدة التي قمنا باستدعائها ولكنها أبدت عدم اكتراث وكأنها لا ترغب في الحديث إلي. فاستفسرت الأمر وعلمت أن زوجها تزوج عليها امرأة أخرى.

فيما يخص حذف رياض الأطفال وقد اتخذ هذا الإجراء محمود المسعدي وكان يضغط علينا في الميزانية حيث يشرف على الاجتماعات بنفسه لأن ميزانية الدولة في وقت من الأوقات، كانت تسخر الثلث لصالح وزارة التربية. وكان يهدف إلى تحقيق ما وعد به. وفي لجنة الأشغال بالبلدية كان أول اقتراح اقترحته على السيد علي البلهوان وكان رئيس اللجنة سي رشيد إدريس، قلت له لماذا لا يقع تبني رياض الأطفال من طرف البلديات؟ فسجل الاقتراح وفتحت البلدية روضة مازالت موجودة في ساحة علي البلهوان، ثم وقع تعميم التجربة قبل أن تدخل إطار الخوصصة فيما بعد. وفيما يخص مجلة الأحوال الشخصية لا أعرف ويمكن أن قدمها السيد أحمد المستيري وكان وزيرا للعدل. أما قضية الشيخوخة فقد وصلت البلدان الأوروبية إلى طور التهرم لكن في تونس لا أعتقد أنه وقع إجراء بصفة إجبارية. صحيح أن الدولة شجعت هذه السياسة عبر توفير الإمكانيات ومن خلال حملات التوعية لكنها لم تجبر الأفراد على أي شيء سواء في الإجهاض أو ربط القنوات... وفيما يخص الشيخ الحبيب بالخوجة فكما سبق وأن ذكرت لم يحضر معنا في الرباط لتمثيل تونس. وقد سألته عن موقفه بخصوص مسألة التنظيم العائلي، فقال لي أن رأيه هو رأي الشيخ سيد قطب.

د. عبد الجليل التميمي:

لو أنك تحدثينا عن علاقتك مع وسيلة بورقيبة وسعيدة ساسي. وهل ساعدت معرفتك الشخصية بهما في حل بعض المشاكل وفي إنجاح بعض المشاريع أو في إفشالها؟

فتحية مزالي:

في البداية كانت لي علاقة جيدة مع السيدة بشيرة بن مراد والسيدة درة بن عبد القادر. وكانت والدتي تصطحبني معها إلى الاجتماعات النسائية، عندما كنت تلميذة وكن يرين أن الإسلام ليس ضد حقوق المرأة كما أنهن يمنحن السيدة علياء ببّو، لباسا وتقف كالتمثال تحمل العلم التونسي وهن يرددن النشيد التونسي فتتحول الاجتماعات إلى منتديات حزبية.

وكنت قد قابلت الرئيس حبيب بورقيبة لأول مرة في باريس عندما عقد ندوة صحفية للمطالبة بما عرف بــ"السبعة مطالب". وقد ذهبنا له وكان في نزل Lutecia وقد كتب مداخلته وأمر بطباعتها وكان متوترا وقلقا وينتظر الفطور. وبعد فترة جاء محمد بوزقرو شقيق سعيدة ساسي ومعه نسخة أو نسختان من الكلمة التي كتبها. فسأله على بقية النسخ فأعلمه أنه قام بتوزيعها على الصحافة. عندها كان رد الرئيس عنيفا وغضب من ذلك غضبا شديدا. وبعد مدة قابلناه فكان فرحا بوجودنا وأراد أن يأخذنا إلى المسرح وكان يسألنا على أخبارنا وبالفعل كان عكس العديد مثل جلولي فارس الذي حضرت في إحدى اجتماعاته وكنت قد حدثتكم عنه قال بأن مكان المرأة في البيت فلسنا في حاجة إلى أن تعمل وأن تدرس وعليها القيام بشؤون زوجها وأبنائها. وعندما أكمل مداخلته أخذت الكلمة وقلت له بأننا لا يمكن أن نمنع المرأة من حقها في العمل وقد لاحظت أن المرأة في تونس تخرج للعمل في بيوت الأجانب لأنها في حاجة إلى العمل. فقال لي أنه لا يقصدني بقوله ذاك وقد علمت من بعد أنه يقصد بعض الطالبات المتحررات اللواتي يدرسن في جنوب فرنسا وربما لم تعجبه تصرفاتهن فقال ذلك. بورقيبة كان عكس ذلك وقد حضر في عقد قراني هو وزوجته وشادلية بوزقرو ومنجية بوزقرو. وعندما هم بالخروج طلب رؤيتي لتهنئتي. وكنا نزور ماتيلد، وكانت سعيدة ساسي ملازمة لها. وفي غرة جوان 1955 لم أذهب لاستقبال بورقيبة وفعلت ذلك في وفد نظمه اتحاد الشغل. وبعد مغادرتهم، ذهبت إلى منزله فلم أجد أي أحد سوى السيدة نائلة بن عمار التي لم تتذكرني ثم أخبرتني أن الرئيس لا يستقبل الضيوف فأخبرتها أنني سلمت عليه وأريد أن أسلم على العائلة. فقالت لي أنهم في "السطح" فخرجت.

وعندما ذهبت إلى ماتيلد وأخبرتها أنهم قاموا باستدعائي لاعادة تنظيم الاتحاد النسائي.قالت لي: كوني حذرة ولا تشاركيهم في مشاريعهم. فاستغربت الأمر لكنني انضممت لهم. وقد بعثنا الاتحاد سنة 1956 ونظمنا أول مؤتمر سنة 1958. ولم يكن للاتحاد النسائي إمكانيات تذكر، وكنا نجتمع في قدماء الصادقية ومن بعد، منحنا بورقيبة مكتبه كمحام فجعلناه نادي الاتحاد. ولم تكن لنا إمكانيات وكل شيء كان خاصا. وكانت السيدة سعيدة وهي تتحصل على منح من بورقيبة بين وقت وآخر، ونتمكن من خلالها من زيارة الولايات والقيام بالمهمات. وعندما قلت لها بأنه من المفروض أن نقدم في المؤتمر التقرير المالي والأدبي، أحسست أنها غضبت وكأنني اتهمتها بسوء التصرف. وبعد المؤتمر انتخبت رئيسة فشعرت بعدم رضا البعض. وقد ذهبنا إلى بورقيبة لكي نعلمه بالنتائج وبعد أن انصرف بقي بعض أفراد العائلة مثل وسيلة وسعيدة ساسي إلى جانب أفراد الهيأة. فقالت سعيدة ساسي أنا أقدم استقالتي وكذلك فعلت أسماء بالخوجة، فيما ظلت نائلة بن عمار صامتة. فقلت لهم بل أنا من تقدم استقالتها إذا شئتم. فقدمت استقالتي كتابيا في وقتها وغادرت المجلس. وفي الحقيقة كان ذلك لصالحي حيث أنني أصبحت مديرة دار المعلمات

وانتقلت بالسكنى إلى المعهد، كما أن مدير التعليم الابتدائي الذي ينتسب إلى دار بن عمار، كان يعتمد علي في عدة مسؤوليات ويشجعني. وبعد أسبوع وقع تشكيل الهيأة فكانت السيدة راضية حداد رئيسة وأنا نائبة لها. ولم أسع إلى فهم ما يجري ولماذا لم ترغب بعض النساء في أن أكون رئيسة الاتحاد وقتها.

بالنسبة للسيدة وسيلة وقد كانت في علاقة عائلية مع راضية حداد التي كانت جارتنا في باردو. وقد جاءتني ذات مرة وطلبت مني أن أساعدها في جمع التبرعات لفائدة المساجين وتوفير ما يلزم من أكل، خاصة وأننا على أبواب شهر رمضان. فطلبت من والدتي مساعدتها خاصة وأن لها متسعا من الوقت. وبالفعل تم إنجاز المهمة كأحسن ما يكون. وسنة 1958 طلبت مقابلة الرئيس بورقيبة وأخبرته برغبتي في التخلي على مسؤولياتي في الاتحاد النسائي. فقال لي لقد أخبروني أنك متكبرة ولا تمزحين معهن... وفي مؤتمر 1960 الذي انعقد في المنستير وأمام تعدد الصعوبات، كانت السيدة راضية حداد كثيرا ما تطلب رأيي في عديد المسائل. ولم أترشح آنذاك فطالبت راضية حداد بضرورة الترشح لكن وقع الضغط عليها ولم أترشح. وسنة 1962 وبعد المؤامرة المعروفة عدت وترشحت. وفي مؤتمر 1966 أشرفت السيدة وسيلة بورقيبة على المؤتمر بصفتها رئيسة شرفية. وكنت قد حضرت زواجها من بورقيبة سنة 1962. وكنت أعتقد أن جماعة التعليم غير مرغوب فيهم ربما لأنهم جديون، لذلك فإذا ما أرادوا إبعادهم فإنه يقع تنظيم المؤتمر. أما في بداية السنة الدراسية أو في نهايتها عندما يكونون في فترة الامتحانات.

وفي سنة 1966 عقدوا المؤتمر في شهر جوان وقد شاعت أخبار بالتدليس. عندما ترشحت في نقابة التعليم الثانوي ترشحت معي سميرة بوزيدة ابنة شريفة المسعدي. وعندما نجحت في الانتخابات، ادعت السيدة شريفة المسعدي أننا دلسنا الانتخابات وهو ما يفسر عدم نجاح ابنتها. وسنة 1966 سمعنا خبرا يدعو إلى ضرورة شطب اسم كل من فتحية مزالي وجليلة دغفوس وعائشة بلاغة وكان ثلاثتنا في التعليم. فعائشة بلاغة في المعهد الفني وجليلة دغفوس في دار الطالبات في البلفيدار. وعندما سمعت عائشة بلاغة لم ترجع إلى الاجتماع في المساء. وبعد المؤتمر لم نحصل على الأصوات الكافية. وكانت السيدة وسيلة مشرفة على الافتتاح والاختتام وعلى مكتب الفرز. وسنة 1973 طلب مني بورقيبة الإشراف على الاتحاد النسائي بعد مشاكل مؤتمر الحزب سنة 1971، وانضمام راضية الحداد إلى المعارضة في حين كانت تتمتع بصلوحيات عديدة وهامة وكثرت مشاكل الاتحاد حتى أنه مرت سبعة سنوات ولم يقع تنظيم المؤتمر. وبالتالي سنة 1973 ذهب بورقيبة إلى السيجومي وكانت المنظمات تحضر هذه المناسبات مثل الاتحاد العام التونسي للشغل، اتحاد الصناعة والتجارة، اتحاد الفلاحين واتحاد الطلبة وكان الاتحاد النسائي يحضر مثل هذه المناسبات. ولكن عندما ذهب إلى السيجومي في 9 أفريل، لم يجد نساء في المكان فبادر إلى أن طلب مني عندما عاد أن أشرف على الاتحاد

النسائي. ثم أعاد مكالمتي ثم جاءني سي علالة العويتي وسألني عن سبب ترددي؟ فأجبته بأن لي عدة مسؤوليات وكذلك نفس الشيء بالنسبة لزوجي سي محمد مزالي. وقد تعددت الضغوط حيث استدعاني السيد الحبيب الشطي لتناول الفطور كما أن سي محمد الصياح نظم لي سهرة وطلب مني الإشراف على الاتحاد النسائي. فذهبت إلى الاتحاد النسائي فوجدت الأمر ليس على ما يرام، حيث كانت الاستعدادات حثيثة لترشيح رئيسة الاتحاد وكل امرأة كانت تطمح إلى رئاسة الاتحاد. فطلبت تسميتي كرئيسة لجنة تحضير المؤتمر، فقمنا بالاستعدادات اللازمة ونظمنا المجلس القومي أين ضبطنا المواضيع التي سنتناولها في المؤتمر. وحضر من الحزب السيد عبد الله فرحات وقد أصبح الحزب في علاقة مصادمة مع الاتحاد النسائي. وعندما أخذ سي عبد الله فرحات الكلمة قال: "نود لو أن الاتحاد ينظم صفوفه وينحي المسامر المصددة " فكانت كلمته تلك جارحة بعض الشيء. وقد قمت باستدعاء الرئيس بورقيبة لحضور المؤتمر. وعند التحضير جاءني سي علالة العويتي وسي محمد الصياح وأخبراني أن العلامة الطاهر بن عاشور توفي ويجب تأجيل المؤتمر وذلك ليلة افتتاح المؤتمر. فتساءلت على العلاقة بين الأمرين، وعندها أخبراني أن الرئيس بورقيبة تلقى رسالة من ثلاثة نيابات هي صفاقس وسوسة ونابل. وقد طلبت النائبات بالعفو على راضية الحداد. فطلبت مقابلة الرئيس وكنت قد أخذت احتياطاتي حيث أبقيت كل من رفض ترشيحي سنة 1966. وقد نظمت اجتماعا قبل المؤتمر وقد أحسست بأن أمرا ما يجري. وطلبت منه عدم إرجاء المؤتمر وان كان بالإمكان الاطلاع على الرسالة، فأمر بإحضار الرسالة وعندما قرأتها لاحظت أن الإمضاءات متشابهة إلى حد كبير فأعلمت الرئيس بذلك. فأمر بإحضارهن الثلاثة. فوجدوا نائبة نابل وصفاقس ولم يجدوا نائبة سوسة. فاستفسر الأمر فأعلماه أن نائبة سوسة السيدة بهيجة بوستة هي صاحبة البادرة. وسألتنا إمكانية كتابة رسالة لطلب العفو على راضية الحداد فأعلنا موافقة مبدئية على أن نتباحث الأمر في المؤتمر لكنها كتبت الرسالة وأمضت نيابة على الأخريات. وكان كل هذا في صباح افتتاح المؤتمر. ثم طلب مني الذهاب لافتتاح المؤتمر وعند الخروج رأيت السيدة بهيجة بوستة بجانب القصر. وبعد كل ذلك جاءني من يعلمني أن هناك امرأة تريد حضور المؤتمر وكانت هي وقد سمحت لها. ومرت الأمور عادية ماعدا التقرير المالي حيث كان من الصعب إعداده بدقة لفترة مر عليها سبع سنوات. فطلبت من وزير المالية تعيين أخصائيين بهذه الأمور فبعث لنا متفقدين وقد قدموا لي تقريرا رغم ما فيه من بعض الغموض، فإنه لا ينم على وجود اختلاسات. وفي المؤتمر أعلمتهم بأننا سنقدم التقرير المالي في وقت لاحق، وقد قرر بورقيبة توسيم السيدة وسيلة وسعيدة ساسي وسام الاستحقاق البورقيبي.

وبعد أيام أرسلت وسيلة بورقيبة استقالتها من الرئاسة الشرفية لأننا لن نهنئها بوسام الاستحقاق البورقيبي! ما أود الإشارة إليه حول سعيدة ساسي هو أنه في غرة ماي 1956 عندما أصبح الاتحاد النسائي منظمة قومية ككل المنظمات، تقرر أن لا يكون الاستعراض خاصة

بالشغالين فقط وكانت البطالة حادة فقرر مشاركة كل المنظمات. وما آلمني آنذاك أنني لاحظت أحوال بائسة للشعب التونسي. وبالفعل أحسست بحماسة المسؤولية للنهوض بأوضاع البلاد وتحسين الوضع المعيشي للسكان. وسعيدة ساسي اقترحت إنجاز مشروع الملبس القومي حتى تكون هي رئيسته وتسيره من الأموال التي يمنحها الرئيس بورقيبة. وقد طلبت مني مساعدتها إلى جانب السيدة شريفة المسعدي وذلك لتحرير القانون الأساسي. وكانت لي صلة بالسيدة شريفة المسعدي. غير أننا لم ننسجم في كتابة القانون الأساسي وكان هناك من أخبر بورقيبة أننا لسنا على ما يرام خاصة وأن السيد محمد مزالي لم يكن متفقا مع السيد محمود المسعدي. فاعتذرت عن المواصلة في ذلك المشروع. ولا يمكن أن نقول أن الشعب التونسي هو مثقف سياسيا، فذلك كان من خلال مصادفات حيث لم يكن هناك أناس لهم ثقافة كبيرة وكان الاتحاد النسائي يحلم بوصول امرأة إلى الحكومة منذ تكونت قرى أطفال بورقيبة وكانت الرغبة في أن تمنح وزارة الشؤون الاجتماعية إلى امرأة. وكان بورقيبة يقول أن الأساس هي مجلة الأحوال الشخصية. وعندما حضرت سنة 1959 العيد الأول للثورة العراقية 14 جويلية 1959، كنت ضمن الوفد الذي ترأسه السيد الطيب السحباني فقال لنا لنستغل فرصة الاحتفال بعاشوراء لنزور كربلاء. فاستقبلنا السيد عبد الكريم قاسم ورئيس المحكمة المهداوي الذي عرف بكثرة أحكامه بالإعدام. وقد سألنا على الباي ثم طلب أن نبعثه له ليحاكمه! وقد سلمت علينا امرأة قالت أنها وزيرة من الحزب الشيوعي ثم ذهبنا إلى لبنان أين استقبلنا السيد محمود شرشور سفيرنا هناك وهو الذي أصر على بقائنا لزيارة المدينة وعندما عدنا حمدت الله أننا لسنا كلبنان لأن بها مئات الأحزاب والجرائد والمنظمات وعدة جامعات أمريكية وفرنسية وتعليم قومي، لكن عندما أرسلوا لنا أساتذة كانوا في مستوى عادي.

هذا فيما يخص العلاقات مع الدول العربية وتجربتي في ذلك وقد استقبلنا الاتحاد النسائي الشيوعي في تونس وسألونا على إحصائيات دقيقة ولم نكن نملكها بعد لأننا حديثو العهد بالاستقلال. ثم سألتها على الأوضاع في روسيا فأخبرتني أن الأوضاع على ما يرام وأن هناك مساواة بين الرجل والمرأة. فقلت لها ما الداعي إذا لوجود اتحاد نسائي ؟ فقالت أن ذلك للعلاقات الخارجية وقد ساعدونا عبر منح للدراسة وتبادل التجارب العلمية.

د. رشيد التراس:

حول مسألة مشاركة المرأة في الحياة العامة وفي المنظمات القومية، هي مسألة لا زالت مطروحة وأعطي على سبيل المثال نقابة التعليم ونقابة الصحة حيث أن العدد الإجمالي للعاملات كبير في حين أن الانتخابات تسجّل غيابهن بصفة كليّة. هذا يعوقنا على التقدم ويجب إيجاد هذا الوازع عند المرأة لتشجيعها على تحمّل المسؤولية وفيما يخص علاقة الإجهاض بالدين، أريد أن

أذكر أن الموقف غير واضح حيث هناك اثنان من الأئمة أحدهما أجريت لصالحه إجهاض وربط قنوات والآخر إجهاض فحسب. أحدهما سكت والآخر قدّم في خطبة الجمعة، خطابا ضد الإجهاض. وعلى سبيل الفذلكة جاء بورقيبة مرّة إلى سجنان وبينما كان في طريقه إلى السيارة، اعترضه رجل في حالة يرثى لها، ثيابه متسخة ويشتكي من تضخّم عدد أفراد عائلته فقال له بورقيبة: آش عمتلك هاذم الكلّ.

وقد عيّن سعيدة ساسي حتى يعتني الملبس القومي ويستعمل "شكاير السميد" التي يأتينا بها الأمريكيون كلباس للناس. وفيما يخص البلدان العربية، أذكر أن مصر متقدمة في مسألة التنظيم العائلي لكن هم لا يصرّحون بذلك. وقد ذهبت سنة 1973 فوجدت رئيسة المنظمة العالمية للاتحادات العالمية لمنظمات التنظيم العائلي. إذا هم يتبنون المشروع ولكن لا يصرّحون مثلنا.

د. عبد الجليل التميمي:

أشكر السيدة فتحية مزالي باسمي وباسم جميع الباحثين والمؤرخين وكل من له اهتمام بهاته الشهادات على ما أفردته لنا من معلومات ومن حيثيات لتجربتك الشخصية. وهو ما يكشف على مساهمة هادئة وواعية في تاريخ البلاد التونسية. وأنا أقترح أن تسجلي هذه المعطيات بأكثر دقة وفي علاقة بأحداث أخرى في كتاب لك في المستقبل. ونشكرك مجددا.

مداولات المؤتمر*

الجلسة العلمية الثانية

رئيس الجلسة : د. فائزة الباشا

أفتح المجال للنقاش وأستأذن منكم جميعا أن نحترم الوقت ونختصر إن أمكن، لأننا بدأنا متأخرين بنصف ساعة تقريبا عن الوقت الأصلي للبرنامج، وهذا التصرف في الوقت يجعلنا نعمل خلال هذه الجلسة بأريحية ونمكن الحاضرين من إبداء آرائهم وملاحظاتهم حول المداخلات التي ألقيت في بداية هذه الجلسة.

د. العربي بلا (مراكش) :

نحن في العالم العربي أثناء تناولنا لمجموعة من المواضيع أو القضايا، وخصوصا قضية المرأة ومحاولة مواكبة التطور، نسقط في ازدواجية في التعامل مع القضايا، بحيث في أية قضية، نحاول أن نتمسك بالتقاليد والهوية والموروث التاريخي. وفي نفس الوقت نحاول نسجه بالعصرنة والتطور والحداثة. أما بالنسبة لمداخلة الأستاذ يوسف عمر غزال والتي تناول فيها موضوع واقع المرأة الليبية والجزائرية، ونظرة الرجال لها، فالرجل داخل ليبيا يتمسك بالتقاليد والعادات وما يشابه ذلك، وقال إنه خارج ليبيا يكون أكثر تحررا من هذه التقاليد التي يتمسك بها داخل ليبيا. فهل هذا نتيجة المكان الآخر الموجود فيه، أو القوانين التي تحكم المناطق التي يتواجد فيها كأوربا مثل ؟ إذا الأمر هو نظرة المجتمع إليه داخل ليبيا أكثر مما هي قناعات شخصية، ومسألة التقاليد هنا نسبية. أما بالنسبة للأستاذة جليلة السمري التي تناولت المسألة النسائية في المغرب، فعلا نريد للمرأة المغربية والعربية المزيد من الحقوق ولكن نربط الإصلاح دائما بمرجعية دينية متمسكة بالتقاليد والمحافظة عليها إلى آخره مما يطرح الاضطراب والتشويش أثناء وضع القوانين، فما العمل أمام هذه الازدواجية ؟ أعود إلى حصة الأمس والتي طرحت فيها الأستاذة أمال سليمان العبيدي مسألة جامع الزيتونة، ودعت إلى الاهتمام بهذه الناحية أكثر ما يمكن والأستاذة فائزة الباشا التي تحدثت عن القوانين وقالت إن المشكل يتعلق بتطبيق القوانين أكثر مما يتعلق بتنويع القوانين، ألا ترون معي أن تغيير التقاليد والعادات يتطلب سنين طويلة ؟ وبما أننا لا نستطيع أن نغير التقاليد والعادات والنفوس إلا عبر سنين طويلة، فلماذا لا نطالب بإرادة سياسية ونغير

---

* اكتشفنا على اثر تفريغ التسجيل، أن مداولات الجلسة الأولى لم يقع حسن تسجيلها، لخطأ فني، ولحن نعتذر للجميع على ذلك.

النصوص أولا ؟ فعندما تتغير النصوص يمكن أن تتغير النفوس فيما بعد. في المغرب مثلا تم تغيير المدونة نتيجة إرادة سياسية وأصبح هذا التغير مكسبا تستند إليه، وأصبح الأمر ليس له مشكل مع القضاء. أما إذا قارنا بالمرأة في الخليج العربي، نجدها تحارب على ثلاث واجهات، فهي تطالب بتغيير القانون أولا وتغيير العقلية ثانيا ثم التطبيق، وشكرا.

د. محمد ضيف الله:

شكرا للمتدخلين الأربعة الذين غطوا مساحة المغرب العربي بأكلمه، لدي سؤال للدكتور ثنيو نور الدين، باعتبار محمد علي العمودي عاش في الثلاثينات وتحدث الأستاذ ثنيو عن موقفه من المرأة، وسؤالي هو هل كان لكتاب الطاهر الحداد الذي هز الساحة التونسية إثر صدوره في مطلع الثلاثينات، أي تأثير على العمودي وعلى الجو الذي عاش فيه العمودي وعلى جمعية العلماء وعلى الجزائر باعتبار العلاقة المتينة بين الجزائر وتونس ؟ أما بالنسبة لمداخلة د. علية العلاني، في الحقيقة وددت أن أتعرف على بعض المعطيات عن حياة السيدة راضية الحداد. أضيف إلى أن حياة راضية الحداد لم تكن في صلة بالحكم وإنما في صلة بالاتحاد النسائي. فهي رئيسة الاتحاد القومي النسائي التونسي، وقد تأسس هذا الاتحاد سنة 1956، ليستعمله بورقيبة ويستعمل راضية الحداد ومجموعة أخرى مثل وسيلة بورقيبة وبنات أخته ضد الحركة النسائية في حد ذاتها. لأننا نعرف أن الحركة النسائية في تونس تعود إلى الثلاثينات وإذا كانت مجلة الأحوال الشخصية تعد من مآثر بورقيبة وتعكس إرادته السياسية، فهي من جهة أخرى تعتبر تتويجا لمسار نضالي قامت به المرأة منذ عشرين سنة خلت آنذاك.

د.علية عميرة الصغير (تونس) :

أشكر الزملاء الأربعة على مداخلاتهم القيمة، بالنسبة لمداخلة الأستاذ يوسف الغزال أعجبت كثيرا بالاستبيان الذي قمت به، لكن دعني أناقشك في خصوص منهجية المقاربة العقلية والذهنية في ليبيا. لربما اقترح عليه مقاربة عقلية وذهنية من خلال الأشعار الشعبية وكذلك الأمثلة الشعبية. ثم كذلك هناك بعض الأحكام التي أعتبرها اعتباطية وعامة جدا. تقول مثلا إن العهد التركي-العثماني شكل الوجدان العربي وهمّش المرأة. وأنا أعتقد أن ذلك ليس صحيحا. لماذا ؟ لأن الأتراك-العثمانيين كانوا في المجتمع الذي كان خاضعا للإمبراطورية العثمانية وكان مقرهم المدن والمجتمع الحضري أساسا. وكانت علاقتهم بالمجتمع علاقة عسكرية إدارية وضرائبية فقط. ليس هناك قنوات التأطير التثقيفي أو التأطير المدرسي، حتى يتمكنوا من نشر أفكارهم وقيمهم في المجتمع، وأعتقد أن في ذلك اعتباطا. وكما تعرفون فإن مذهب الأتراك هو الحنفي وأغلبية المجتمعات على الأقل في شمال إفريقيا، كان مذهبهم مالكيا ويختلفون في ذلك. وأعتقد أيضا أن في ذلك اعتباطا. بالنسبة للقبائل العربية فليس كل القبائل العربية ضد المرأة. بالنسبة للهلاليين

الذين زحفوا على تونس في منتصف القرن الحادي عشر فقد كانت الجازية الهلالية هامة جدا وتقييمها كذلك. أما في خصوص مداخلة الزميلة جليلة السمري فبودي أن لا يمر النقاش حول قضية المرأة وتعصير القوانين المتعلقة بالمرأة دون ذكر الطاهر الحداد ومقاربته في الملاءمة بين الدين الإسلامي ومقتضيات العصر. فقراءته قراءة ثورية جدا ويتميز بها على غيره. لا يجب أن نقول دائما إن الإسلام أعطى للمرأة حقوقها، فهذا ليس صحيحا البتة. أختم بتصحيح للزميل علية العلاني حيث قال إن رسالة بورقيبة أتت في أواخر الأربعينات عندما كان مبعدا. وأنا أقول لك إن بورقيبة كان حرا منذ أفريل 1943 حتى جانفي 1952 ولم يكن مبعدا، وشكرا.

د. وفاء الفيلالي (المغرب) :

أتوجه بملاحظتي للأستاذ يوسف الغزال حول مداخلته التي ركز فيها على أثر الموروث الثقافي على المرأة في ليبيا. أعتقد أنه من خلال طرحكم لهذه الورقة واستنادا لما قرأتم من نصوص، فرغم ثقل الموروث الثقافي فكل ذلك لم يمنع المرأة الليبية من المشاركة والمبادرة بشكل أو بآخر وحتى بالدعم المادي لحركة التحرير. أما بخصوص مداخلة الأستاذة جليلة، فأتساءل إلى أي مدى أثرت الاتفاقيات الدولية، في تعديل المدونة وإلى أي حد عكست المدونة الكثير من المواثيق الدولية خاصة منها المتعلقة بقضية التمييز ضد المرأة، وشكرا.

طالب من جامعة تونس :

لقد أشرت إلى رسالة وجهها الحبيب بورقيبة إلى المنجي سليم ولكن هناك رسالة ذكرتها ووجهت من طرف الحبيب بورقيبة أثناء الصراع بين قوات المحور والحلفاء على البلاد التونسية، وكانت ألمانيا تسيطر على أكثر من نصف التراب الفرنسي. في هذه الرسالة كان الحبيب بورقيبة يؤكد للحبيب ثامر بالحرف الواحد : يجب أن تكون مساندتنا لفرنسا مساندة مطلقة لأن ألمانيا لن تنتصر في هذه الحرب. هذا الرأي يدل على قدرة بورقيبة على استشراف الأحداث، فهل أن الأوضاع التي كتب فيها بورقيبة رسالة إلى المنجي سليم كانت أكثر خطورة من الرسالة التي كتبها أثناء الحرب العالمية الثانية ؟ وشكرا.

د. حنان السقاط (المغرب) :

لي سؤال للدكتور يوسف الغزال حول مداخلته القيمة، ألا ترون أن للإسلام دورا في الأسرة ؟ وشكرا.

د. عبد القادر الصحراوي (الجزائر) :

أريد أن أتوجه بسؤال للدكتور علية العلاني، ألا ترون أن هستيريا التمجيد بالنسبة للزعماء العرب بصفة عامة وأخص بالذكر الزعيم التونسي آنذاك الحبيب بورقيبة وهي من المحيط

المتواجد فيه، قد تكون هي السبب في صعوده وانحداره في آن واحد وهو ما يجعله في نهاية المطاف يكتسي الطابع الدكتاتوري إلى أبعد الحدود. كيف يمكن محاربة هذه الظاهرة التي قد نجدها عند الكثير من الزعماء العرب ؟ وشكرا.

فوزية هميلة الحبشي (تونس) :

أردت أن أوجه ملاحظة للباحثة جليلة السمري، وهذه الملاحظة تتعلق بترتيب الاتفاقات الدولية في المرجعيات الغربية، لقد ذكرت أولا المرجعية الإسلامية، ثم المرجعية الغربية وبين قوسين الاتفاقات الدولية. من جهة أرى أن هذا الترتيب خاطئ لأن الاتفاقيات الدولية صادرة عن الأمم المتحدة وليست صادرة عن الغرب وتهم كذلك الدول الإسلامية. وحسب علمي الدول الإسلامية كلها أعضاء في منظمة الأمم المتحدة. ثانيا لقد تعرضت إلى مقاربة لتشريع الشريعة الإسلامية، وهنا أؤكد كما جاء على لسان الأستاذ عميرة حول الطاهر الحداد ومقاربته الإصلاحية منذ بداية القرن العشرين. وسأتعرض إلى ذلك في مداخلتي في الجلسة القادمة إن شاء الله. وهناك أيضا كثير من المصلحين والباحثين، كانوا قد تعرضوا لهذه المقاربة قديما وحديثا. ولا يمكن أن ننسى على سبيل المثال قاسم أمين ودوره في قضية تحرير المرأة في بداية القرن العشرين وكذلك د. محمد الطالبي من جامعة تونس وآخر كتاباته في هذه المسألة كتاب بعنوان "الإسلام والحداثة والمرأة"، وشكرا.

لطفي حجي :

أريد أن أشكر د. علية العلاني على مداخلته وأقول له إن مثل هذه المذكرات عادة ما تتسم بمفارقات عجيبة، وهي أن أصحابها يشاركون في النظام الحكومي ويكونون جزءا منه فيمارسون شتى الممارسات غير المرغوب فيها، ثم فيما بعد يتحولون إلى نوع من المدرسين وإعطاء دروس أخلاقية وقومية. إلى أي حد يمكن أن لا تشكل مثل هذه التصرفات منزلقا خطيرا للمؤرخ ؟ ثانيا ومن خلال متابعتي لجلسة أمس وجلسة صباح اليوم، ألاحظ أنه في نطاق حواراتنا وحديثنا حول المرأة، بقينا أسرى للخطاب الإصلاحي الذي تجاوزه الزمن، وهو خطاب برز في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، وهو ما سمي بعصر النهضة العربية آنذاك، وتجاوزه الزمن بمعنى أن الواقع الاجتماعي المتفجر تجاوزه على مستويين، مستوى التقدم الرهيب الذي حققته المرأة في عدة مجالات ومستوى بروز خطاب آخر موغل في التقليدية ولا علاقة له بهذا الخطاب الإصلاحي. ففي تصوري أن نبقى أسرى لهذا الخطاب هو ثغرة منهجية كبيرة لا توصلنا إلى استنتاجات. فالوصول إلى استنتاجات صحيحة في اعتقادي يمكن من اللحظة الكونية التي نعيشها نحن كعرب واللحظة الكونية المتسمة بطابع الحضارة الغربية حتى تنتج فكرا حول المرأة مطابقا لما تعيشه في واقعها الاجتماعي، وشكرا.

عبد الكريم المناعي، (من تونس):

أريد أن أسأل الأستاذ علية العلاني حول مجلة الأحوال الشخصية، فعندما يقول إن بورقيبة كان فارضا للمجلة ولو عرضت هذه المجلة إلى استفتاء لرفضت. هذا في اعتقادي أمر مبالغ فيه لثلاثة أسباب أساسية، أولا المجلة كانت مستمدة من الأحكام الشرعية للشيخ جعيط. ثانيا لم تمس بالثوابت الدينية وإنما الجوانب القابلة للتأويل في الدين، ولم تمس بمسألة الإرث مثلا، وطرحت فيما بعد أي في نهاية السبعينات من طرف الرئيس الحبيب بورقيبة بغية المساواة. السبب الثاني هو أن المجتمع كان في درجة تطور كبيرة آنذاك والدليل أن قضايا كبيرة كانت تطرح في المجلة بما في ذلك قضية الإرث، السبب الأخير وهو أن الكثير من الرجال الذين كانوا معدودين مثل الفاضل بن عاشور والشيخ القروي وأعضاء جمعية حاملي شهادة العالمية في الزيتونة، كانوا من أنصار بورقيبة، وشكرا.

د. البشير العربي (تونس) :

لي ثلاث ملاحظات سريعة، الأولى تخص الأستاذ يوسف عمر الغزال حول العقلية العربية والمرأة. هنا أجد ثغرة في المداخلة وهو الجانب القبلي، ما تأثير العلاقات القبلية التي عاشتها مجتمعاتنا في علاقة الرجل بالمرأة وخاصة في مسألة الذكورية، لأن القبيلة نسجت بنيتها على أساس المحارب "الرجل" فهي دائما تقوي نفسها بالذكور لا بالإناث وتعتبر الإناث نوعا من الحمل الثقيل على القبيلة أكثر منه دعما لها. أما في خصوص مداخلة الأستاذ علية العلاني الذي تحدث فيها عن راضية الحداد، أرى وكأنك تنفي كل ما سبق من حركية في إطار تحرير المرأة التي قادتها نخبة مثقفة متجددة. صحيح أن شخصيات جامع الزيتونة مثل الطاهر الحداد والشابي وجماعة تحت الصور وغيرهم، هم حركة كانت تنادي بتحرير المرأة وكانت تدعم هذا المسار مما جعل بورقيبة وغيره يفرض عليه فرضا أن يحرر المرأة وأن يسير في هذا المسار وألا يكون عرضة للنقد واللوم، في حين أنه الإنسان العقلاني، وهو الذي يدعو إلى الأفكار التحريرية وهو الإنسان المتأثر بالغرب وبإصلاحات تحرير مجتمع الغرب. من ناحية أخرى بالنسبة لراضية الحداد أعتبرها كما قال تلميذ خروتشيف لأستاذه خروتشيف عندما كان يسب ويشتم ستالين ويدعوه بالفاشي وما شابه ذلك. قال له أين كنت يا خروتشيف عندما كان ستالين يفعل ذلك ؟ أجابه كنت حيث ما كنت وأنت تحت الطاولة. بمعنى أين كانت راضية الحداد عندما كانت تؤيد بورقيبة وتساعده على ما يقوم به من قمع للحريات وضرب لكثير من الحقوق المدنية للمجتمع التونسي، وهي التي بقيت خمس عشرة سنة على رأس هذا الاتحاد ؟ في خصوص بقية المداخلات، عندما نتحدث عن المرأة تجدنا دائما نضع المسؤولية أو نقذف الكرة عند المستعمر. ألا يمكن أن ننظر إلى البنية الاجتماعية لمجتمعاتنا العربية على المستوى الثقافي وعلى مستوى

عدم قدرة هذا المجتمع على جعل المرأة، تلعب دورا على مستويات متنوعة وهامة أي أن المجتمع العربي في عدم قدرته على التأقلم مع التطورات ومع النهضة والحداثة أيضا ساهم في تكبيل هذا العنصر حتى يصبح عنصرا قادرا على مسايرة التطورات في مجتمعاتنا، بمعنى أن هناك ثنائية لا يمكن أن ننساها ولا نلقي بالثقل على الاستعمار، وشكرا.

د. عبد الجليل التميمي :

شكرا للجميع، في الحقيقة لدي ملاحظتان، الملاحظة الأولى تتعلق ببحث الدكتور الغزال والذي تحدث فيه عن المرونة، مرونة جمعية العلماء المسلمين حول المرأة وحول التعليم وهذا شيء مهم جدا، والذي يؤكد هذه الظاهرة أن ابن باديس فيلسوف هذه الحركة الإصلاحية هو الوحيد من العرب الذي أبن كمال أتاتورك العلماني والذي قضى على الخلافة العثمانية، وهذا التأبين يعكس نوع الاهتمام لما حصل لتركيا، وكلكم تعرفون ماذا فعلت تركيا بالنسبة للإسلام، إذن هناك نوع من المرونة والانفتاح وفهم ما يجري على الساحة العربية وغيرها. الكلام الذي ذكره الأستاذ علية العلاني حول كتاب الطاهر الحداد وهل هو معروف ؟ نعم، كان معروفا وأنا بصدد دراسة مذكرات محمد صالح النيفر الذي درس في قسنطينة، نجده يقول إن الآباء البيض الفرنسيين هم الذين جلبوا كتاب الطاهر حداد إلى قسنطينة وعمموه في البلد. وقد عايش هذه الظاهرة. العنصر الثاني وهو يخص مداخلة الأستاذ غزال والأستاذ علية تحدثا عن العهد العثماني وتكلما كثيرا حول الصورة القاتمة للعهد التركي، وعلى سبيل المثال، هل المغرب الأقصى الذي لم يتعثمن كانت المرأة فيه أفضل منه في الوطن العربي أثناء العهد العثماني ؟ لا أبدا. لقد نظمنا مؤتمرا كبيرا عن المرأة في العهد العثماني وتوصلنا إلى معرفة حقائق دقيقة، فكل ما أدعو إليه أن نغير هذه الصورة البائسة. فالإصلاحات التي تمت في مصر وفي الباب العالي غيرت من ديناميكية هذا النظام وهذه الرؤية البائسة بالنسبة للعهد العثماني. ولا بد أن نغير هذا التراث الفكري البائس فماذا فعلت الأنظمة العربية بعد العهد العثماني ؟ وهل تحسن وضع المرأة ؟ كل هذا يحتاج إلى رؤية أخرى، وشكرا.

أ. د. فائزة الباشا (ليبيا) :

شكرا لكل المتدخلين على هذه الملاحظات والإضافات القيمة التي أبديتموها والتي أثرت هذه الجلسة العلمية وسأحيل الكلمة إلى أصحاب المداخلات للرد على هذه الأسئلة وهذه الاستفسارات ورجائي من الأساتذة الزملاء أن يختصروا في إجاباتهم، حفاظا على الترتيب الزمني للجلسة مع الشكر المسبق.

أ. د. يوسف الغزال (ليبيا) :

شكرا لكل المتدخلين وسأجيب على كل ملاحظاتهم وأبدأ بالدكتورة آمال العبيدي التي تحدثت عن مساهمة المرأة الليبية. أقول نعم فالمرأة الليبية ساهمت بشكل كبير في دعم الحركة الجزائرية وأنا كنت أحد عناصر الكشافة التي ساهمت أيضا في جمع ما تبرعت به المرأة الليبية من حليها ومالها. وهذا يشهد به الكثير. بالنسبة لما تحدث عنه الأستاذ علية الصغير والأستاذ عبد الجليل التميمي فحقيقة أن العهد التركي له ما له وعليه ما عليه. فلمدة أربعة قرون تواجدت واستمرت عادات وتقاليد ولهجات أثرت في الكثير منا. أيضا العهد التركي، سواء في تونس العاصمة أو طرابلس فرض الضرائب والسيطرة على التجارة. أيضا كونها سلطة إسلامية لا تدخل المرأة في تعداد السكان، هذا تهميش مزعج بمعنى أن المرأة في رأي هذا النظام، لا تحسب. هذه القضية تؤكد أو أكدت سلبيات هذا النظام. نحن كنا نستمد ثقافتنا من الدولة العثمانية، رمز الدين والسلطة والحضارة وكنا معجبين بالنظام التركي وكثيرا من العائلات أصبحت تعيش على الأسلوب التركي في كل جزئياته. وعموما الأتراك أثروا فينا وتأثرنا بهم، فلهم إيجابيات ولكن أيضا لهم سلبيات، ولا أعتقد أنه كان نظاما إيجابيا مائة بالمائة. أما بالنسبة للأستاذ البشير العربي وملاحظته حول القبيلة، في الحقيقة القبائل العربية مثلها مثل كل القبائل البدائية في جل دول العالم، كانت تهمش المرأة ومشكلة المرأة مازالت قائمة إلى الآن في الولايات المتحدة الأمريكية وفي السويد واليابان. صحيح ليس هناك سقف للحرية، ولكن تواجد المرأة خلف الرجل مازال قائما. وتأصلت ثقافة تهميش المرأة حتى تاهت المرأة نفسها في شخصية الرجل وأصبحت الأم والجدة تريد من زوجة ابنها أن لا تنجب بنتا، بمعنى أنه بحكم الثقافة السائدة، المرأة أصبحت ضد المرأة أي ضد نفسها. وجل الأمهات والجدات يفرحن بإنجاب الذكر ويستأن عند إنجاب الأنثى، وشكرا.

د. علية العلاني (تونس) :

الأسئلة والملاحظات عديدة ومتنوعة، وبودي الإجابة عليها كلها ولكن نظرا للوقت الضيق المحدد لي، سأحاول أن أجيب على أغلبها ولو بصفة موجزة، لأن كل المعطيات ستجدونها في المقال. أما في خصوص ما جاء في أغلب الملاحظين بأن راضية الحداد لم تكن موجودة في الدولة. فعلا هذا ما قلته، فهي لم تكن وزيرة، بل كانت على رأس الاتحاد القومي النسائي وهذا الاتحاد كان جهازا من أجهزة الدولة والمجتمع. أما في خصوص مجلة الأحوال الشخصية، فما قيل هنا ينفي أن هناك حركة نسائية وقعت قبل الاستقلال وأن بورقيبة استفاد من هذا المناخ. وفي المقال ستجدون إضافات أخرى، قضية تعدد الزوجات كانت موجودة في الأربعينات والخمسينات وما قبل ذلك. أنا قرأت خمس مقالات في بداية الخمسينات للشيخ المختار الخضراوي، نجده يقدم بالدليل الشرعي والقانوني، كيف يمنع تعدد الزوجات، بل كان يمنع في مدينة القيروان والتي

كادت تكون النادرة ولربما الوحيدة التي لا يتم فيها تعدد الزوجات بسهولة. فعندما يرغب شخص بالقيروان التزوج بثانية، فلا بد من أن العدل الكاتب لعقد الزواج يستمع إلى موافقة الزوجة الأولى على قبولها أن يتزوج زوجها امرأة ثانية، وهي موجودة في عصمته وإذا لم تقبل ولم تمض على ذلك، فالزواج بالثانية يكون باطلا. إذن فالذي لا يمكن أن نرفضه أن هاته الحركية المجتمعية كانت تحتاج إلى إرادة سياسية. ومثلما قال الأستاذ البشير العربي، فهل كان بورقيبة مجبرا على منع تعدد الزوجات ؟ لا لم يكن مفروضا عليه أي شيء من هذا القبيل وفي هذا الموضوع، كان بورقيبة صادقا نتيجة النظرة الخاطئة التي كانت عنده بالنسبة للمرأة. فبورقيبة كان بإمكانه أن يغض الطرف على هذه المسألة خاصة أنه لم يوجد وقتها لا من يطالب ولا من يعارض آراءه بل بالعكس. فالحزب القديم كتب مقالات عديدة في معارضة مجلة الأحوال الشخصية. أما في خصوص مسألة الرسالة، فراضية الحداد لم تحدد تاريخا، ولكن لما وجدت الرسالة حاولت أن أعرف الفترة، وأقول هذا للأمانة التاريخية، فهي لم تحدد تاريخا إطلاقا. أما في خصوص مسألة الاستقراء، مثلما قيل حول مسألة الحلفاء فيجب أن لا تكون فكرة "بورقيبة الرجل الذي لا يخطئ". فلو وجد الرسالة كان بإمكانه أن يقول كتبها بتاريخ كذا، وهذا لا ينقص من قيمته لكن الدعاية الرسمية آلت تضخم "الأنا" إلى درجة أنه أصبح يعتقد أنه لا يخطئ وهذه قضية نفسية. أما في خصوص مسألة المذكرات التي أثارها الأستاذ حجي، فهل هاته المذكرات ذاتية ويمكن أن تكون منزلقا خطيرا للمؤرخ ؟ طبعا هذا أحد المحاذير، والمذكرات أصبحت موجودة في كل بلدان العالم،.وهي أحد أدوات عمل المؤرخ ولكن ليس هي الأدوات الأساسية. فعندما نجد مذكرات نحاول أن نبحث على روايات أخرى ولو شفوية تعارض أو تساند أو تنقحها وهذا المعمول به في كل المدارس التاريخية، وهذا يرجع إلى قدرة المؤرخ على فهم واستعمال تلك المذكرات، وشكرا.

د. **ثنيو نور الدين** (الجزائر) :

الذي يعنيني في هذا الحوار هو سؤال الأستاذ محمد ضيف الله حول تأثير الطاهر الحداد على الحركة الإصلاحية بصفة عامة. كتاب الطاهر الحداد "**امرأتنا في الشريعة والمجتمع**" موجود لكنه غير متداول، وهناك تعقيبات إصلاحية في الصحافة الجزائرية على هذا الكتاب وفيه رد على جامع الزيتونة. وبما أن علماء جامع الزيتونة الذين ناهضوا هذا الكتاب كان ردهم كبيرا عن مضايقة هذا الكتاب ومحاصرته. بالنسبة للحركة الإصلاحية الجزائرية لديهم هذه الإضافة الزائدة وهي أنهم عاشوا المجتمع الفرنسي بمعنى أن الحداثة موجودة في المجتمع الجزائري بكل تجلياتها، وبالتالي يرون أن ذلك هو الذي يعمق التخلف في هذه الشعوب، بمعنى أن المرأة موجودة في المدينة ويلاحظون كيف تقدمت المرأة في المجتمعات الغربية، والحركة الإصلاحية كانت موجودة ذهابا وإيابا إلى فرنسا. لكن لم تسقط فيما يسمى باستيعاب الحضارة الغربية أو بما يسمى بالتفرنج أو ببعض المصطلحات الأخرى التي كانت موجودة في ذلك الوقت. إذن الطاهر

الحداد موجود، وأنا أعتقد ومن خلال قراءتي للمقالات التي كتبها العمودي حول المرأة، يأخذ بنفس المنهج بمعنى يحيل إلى الشريعة الإسلامية ولا يتوقف، وإنما كذلك يضيف واقع المرأة في المجتمع الجزائري. وهناك نقطة أساسية، لربما لم أتعرض لها في المحاضرة وهي أن أهمية كتاب الطاهر الحداد تكمن في حديثه عن المرأة في مبحث خاص، بمعنى أنه تحدث عنها لوحدها في كتاب. وهذا له تأثير هام جدا، بمعنى أنه أقحم موضوعا في المجتمع وجعل الكتاب يحتل الساحة العامة مثلما فعل قاسم أمين في تحرير المرأة بمصر وكذلك علي عبد الرازق في كتابه "الإسلام وأصول الحكم" هذه كلها دخلت إلى المجال العام وحركت الساحة وكانت الانعكاسات فيما بعد. ولهذا أنا أعتقد أن تطور المرأة التونسية يعود الفضل الكبير فيه إلى كتاب الطاهر الحداد. أختم بملاحظة للأستاذ لطفي حول تجاوز الخطاب الإصلاحي، نتجاوز الخطاب الإصلاحي إلى ماذا ؟ فلحد الآن ليست هناك إشكالية مغايرة أو جديدة نتحدث بها عن الإصلاح وعن كيفية تجاوز المرحلة أو الأزمة. فالإصلاح بالنسبة للقرن 19 و20. هناك ما يسمى بإشكالية الحداثة والإسلام، النهضة العربية، وكيف نتعامل مع الإسلام وكذلك مع الغرب، ولحد الآن مازالت هذه الإشكالية ويصعب علينا تجاوزها. والمفكر المغربي محمد عابد الجابري تحدث في كتابه عن مشروع النهضة العربية وقال نفس الشيء، وشكرا.

د. وفاء الفيلالي (المغرب) :

بالنسبة لتغيير النصوص، كنا دائما نعيش التغيير على مستوى القوانين، لكن تفعيلها يبقى محدودا، وسيظل المجتمع في مواجهة مع المؤسسات السياسية من جهة ومع مكوناته من جهة أخرى، إلى أن يقع التغيير في العمق وهو تغيير الذهنيات والمنظومة القيمية للأفراد. فأنا لم أقل هناك هيمنة غربية ولكن هناك نموذجان، نموذج إسلامي وآخر غربي وطبعا هناك فرق بينهما. أما فيما يتعلق بالهيمنة الغربية على توجهات بعض المنظمات الدولية، ألا تعتقدون أن هناك فعلا هيمنة غربية على الكثير من القرارات الدولية ؟ وما موقع الدول العربية حيال هذه الهيمنة ؟ ثم إلى أي مدى أثرت النصوص الدولية على نجاعة وسرعة تعديل المدونة ؟ المغرب صادق على عدد من الاتفاقيات الدولية، ودائما التغيير يتم على مراحل وهناك فرق بين "Le changement et l'évolution" التغيير والتطور، فالتغيير يتم على مراحل بسيطة وقصيرة. أما التطور فيتم على مراحل طويلة. والمغرب بدأ يأخذ ببنود مؤتمر بكين منذ بداية التسعينات وبالتالي سياسة اتخاذ مجموعة من الإجراءات وتفعيلها استغرقت كل هذه المدة، وشكرا.

د. فائزة الباشا، (ليبيا) :

لدي ملاحظة بالنسبة للناحية القانونية التي وقع التطرق إليها. فعندما تتم المصادقة على الاتفاقيات، تصبح جزءا من القانون وتصبح مرجعية قانونية للمشرع، ويجب العمل بها مهما

كانت خلفيتها. هذا بخصوص الملاحظة الأولى أما فيما يتعلق بالضغط وهل أن هذه المنظمات استطاعت أن تنهي هذه الاتفاقيات الدولية، فأنا من وجهة نظري، عندما تدعم هذه المنظمات ماديا ومعنويا من جهة عربية، يكون نجاح هذه المنظمات، وهذه مسألة في حاجة إلى تحليل ونقاش لأن لها وجه سلبي ووجه إيجابي في نفس الوقت، وشكرا.

****

الجلسة العلمية الثالثة

الرئيس د. علية عميرة الصغير

د. بلا العربي (مراكش) :

أشكر كل المتدخلين على عروضهم القيمة ولدي ملاحظة بسيطة للأستاذة زينب، يبدو لي أن هناك التباسا بخصوص عنوان المداخلة، وهذا الالتباس ليس وليد اليوم، بل كنت قد قرأت عدة مقالات حول ليبيا وأجد دائما كلمة "العربية الليبية" لقد تحدثت عن المرأة العربية الليبية، فما المقصود بالعربية الليبية ؟ ألا توجد في ليبيا نساء من أصول غير عربية ؟ مثلا زنوج أو أمازيغ أو حتى يهود غير عرب، أو أن الدراسة اقتصرت فقط على النساء من أصول عربية لغياب المعطيات حول النساء غير العربيات أو لعدم وجودهن أصلا في ليبيا ؟ وشكرا.

د. البشير العربي (تونس) :

شكرا لكل الأساتذة على هذه المداخلات القيمة ولي ملاحظة للأستاذ محمد قدوسي حول ربطه حرية المرأة بالسلطة وحرية المرأة بالدولة في الجزائر. أعتقد أن هناك قراءات أخرى خاصة بعد قراءة محمد العابد الجابري، وقراءة عبد الله العروي لنظرية الدولة عند العرب. وكيف أن النظرية لم تتبلور ولم تتحقق ولكنها كانت هجينة أو دخيلة. أعتقد أن الجزائر حكمت حكما عسكريا في عهد الأتراك وأقول أن حكم الدايات ليس بحكم البايات في تونس، هو حكم عسكري وحكم سلب الأرض من أصحابها غصبا. وحاول أن يغير على مستوى البنية الاقتصادية وعلى مستوى الملكية أي أراد أن يعطي هذه الأراضي التي افتكها من أصحابها إلى بعض الأتراك، مقابل دفع الجبايات، فهو أراد أن يحول طبيعة العلاقات أو طبيعة وسائل الإنتاج إلى علاقات إنتاج رأسمالية، ولكنه أبقى على الموروث المتعلق بدولة الخراج، بحيث أنه مزج بين دولة الخراج والدولة التي بإمكانها أن تتدخل وهو عكس ما حصل في تونس، حيث أن السلطة المركزية لم تكن قادرة على التدخل نظرا لقوة القبائل والصراعات التي كانت سائدة وقتها. هنا السلطة الاستعمارية كانت أيضا عسكرية وقوية في الجزائر على عكس ما كان في تونس

والمغرب. لقد كانت السلطة الفرنسية العسكرية القوية، قد ولدت سلطة عسكرية. فبعد أحمد بن بلة صارت السلطة في الجزائر سلطة عسكرية، بحيث ضربت إمكانية بروز مجتمع مدني وتواصلت هذه الحركة إلى حدود السنوات الأخيرة. وأخيرا وفي عهد بوتفليقة بدأت بوادر التغيير أي بدأ الحديث عن مؤسسات وحوار مع الأطراف التي كانت تعتبرها إرهابية. فبالرغم من أن هذه السلطة لم تتفاعل مع المجتمع المدني ولم تخلق المجتمع المدني كما يقول "هيقل" إن الدولة هي التي تخلق المجتمع المدني وهي التي تفسح المجال لبناء مجتمع مدني بما فيه حرية المرأة وحرية المعتقد وحرية التنظيم. وبالتالي هذه السلطة العسكرية قد منعت تكوين الدولة، أي الأمة جعلت المرأة تندمج ضمن فاعلين اجتماعيين آخرين، وهم الذين تمكنوا بفعل السلطة العسكرية أن يكونوا المجتمع المدني وأن يؤسسوا جملة من المؤسسات من خلالها يمكن للمرأة أن تجد فيها ذاتها. أما ملاحظته حول المرأة في ليبيا، فأنا عندما أدخل ليبيا وأرى المرأة تخرج في الصباح الباكر للدراسة وهي تلبس البدلة العسكرية، وهذا يجعلني أعتقد أن في ليبيا هناك إمكانية تحول المجتمع إلى مجتمع مدني، يمكن للمرأة أن تكون فيه فاعلة، كما أنه لا يمكن لبعض القوى التي تخالف السلطة في ليبيا أن تكون فاعلة داخل المجتمع، بمعنى أن المجتمع لن يتبلور فيه نوع من الدولة ذات المؤسسات التي تمارس مراقبتها للمجتمع مع ترك كل واحد يعمل في ميدانه سواء اقتصادي أو اجتماعي، حتى يمكن لهؤلاء الفاعلين الاجتماعيين بمن فيهم المرأة أن يلعبوا دورا في تنمية البلاد والمجتمع، وهذا هو العائق الكبير في ليبيا، وهو أن السلطة في مظهرها تبدو وكأنها دولة ولكن في داخلها هي دولة الأمير العسكري، وهو ما لم يترك المجتمع يتفاعل مع بعضه ويخلق مؤسسات ديناميكية على كل المستويات الحيوية في التنمية، وشكرا.

متدخل (تونس) :

شكرا للجميع على جدية الملاحظات، في البداية أردت أن أشير إلى التكامل الذي بدا لي في كلمة الدكتورة زينب والدكتور محمد قدوسي، باعتبارهما قد درسا العوامل الاقتصادية والسياسية ولكن أردت أن أشير إلى أن هناك قضية أخرى وهي قضية الأسرة وبمعناها العصري وليس بمعنى العادات والتقاليد القديمة. فهذه الأسرة لها دور هام في انحطاط المرأة في الوقت الحالي على جميع المستويات، فإذا أردنا أن نرفع من مكانة المرأة على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والتنموي بصفة عامة، فلا بد أن نرفع من مكانتها في الجانب الأسري والثقافي والاجتماعي باعتبارها نواة المجتمع، وشكرا.

متدخلة (تونس) :

أريد أن أتوجه بالشكر إلى الأستاذة عروسية التركي على ما قالته حول المرأة في جهة الحامة. فالمرأة في هاته الجهة، كان لها دور فاعل في المساهمة في الحركة التحريرية. ونذكر

على سبيل المثال المرأة الحامية التي أخفت الزعيم الحبيب بورقيبة، عند مروره بالجهة في اتجاه مصر. فبودي أن تبحثوا بصفتكم مؤرخين عن حقائق هذه المرأة التي يقال عنها أنه عند إخفائها للزعيم الحبيب بورقيبة، حاول زوجها خوفا إعلام الجهات الاستعمارية. إلا أن هاته الزوجة تقوت على نفسها وقتلت زوجها خوفا من كشف الحبيب بورقيبة في منزلها. وبعد الاستقلال وقع توسيمها من طرف الرئيس الحبيب بورقيبة. أطلب بإلحاح من المؤرخين الذين بإمكانهم التعرف على هوية هذه المرأة التي تستحق أكثر من هذا بكثير. ففي كل مظاهرة تقع لا بد من وجود نساء من جهة المطوية، وكل طعام يقدم إلى المعتقلين أو المجاهدين إلا وكانت مقدمة من طرف نساء مطويات، وكذلك كن يتواجدن في الجوامع وفي كل تحركات لها علاقة بالمقاومة وحتى ما بعد المقاومة أي في بداية الاستقلال، وشكرا.

د. محمد حواص (تونس) :

لي ملاحظة للأستاذة زينب حول عمل المرأة داخل البيت، فهذا العمل يمكن أن يكون ذا وجهين، وجه رجعي أي البقاء في البيت والقيام بشؤون المنزل والعائلة وتلبية رغبات الزوج. أما الوجه الثاني فلا بد أن تأخذ مقابلها داخل البيت. ولكن كيف يكون هذا المقابل ؟ هذا المقابل يكون عند الطلاق مثلا، فهل يحق لها أن تتحصل على ما قدمته من أعمال عند الطلاق ؟ وكذلك في الميراث، فهل يمكن لها أن تتحصل على حقها بالمساواة في الميراث ؟ وشكرا.

متدخل :

أريد أن أوجه سؤالا للدكتور محمد قدوسي، لقد قلت إنه سبق أن شاركت المرأة في الانتخابات الجزائرية، وحيث وصل الى60%، فهل هذه المشاركة بالنسبة المئوية المرتفعة هي من أجل المصالح ؟ ونحن نعلم ما حصل في الجزائر قبل بداية فترة عبد العزيز بوتفليقة، لم تكن المرأة تتمتع بنفس الحقوق الحالية. فبودي أن أعرف ما هي الامتيازات التي تحصلت عليها المرأة بعد الانتخابات الجزائرية التي شاركت فيها بنسبة مرتفعة جدا ؟ وشكرا.

د. محمد قدوسي (الجزائر) :

شكرا لكل الأساتذة المحاضرين وأستسمحكم بطرح سؤال الأستاذة عروسية التركي حول ظاهرة التمرد النسائي وكذلك التمرد الرجالي. للأسف الشديد ما ينعت به هؤلاء المتمردون هو تكريس فعلي للتمرد، وهذا يشمل جل السلطات العربية وليس تونس فقط. يبدو لي أنهم من قطاع الطرق وما شابه ذلك، في حين يوجد حاليا إجماع دولي على محاربة هذه الإعمال الثورية بالنسبة لنا وغير الثوري بالنسبة للمستعمر، وهناك سعي من طرف المستعمر لحذف كلمة الجهاد حتى في البرامج التلفزية. فما أهمية خروج المرأة سواء بمحض إرادتها أو بدافع حب الزواج ، كما قالت،

أو بدوافع أخرى أو لتحقيق أغراض أخرى ؟ كيف يمكن تحديد هذه الدوافع وهذه الأغراض من خلال الكتابات التاريخية ؟ أعتقد أنه آن الأوان لإعادة صياغة التاريخ، بدراسة واقعية منطقية مبنية على أسس الدافع الوطني قبل أن تملى علينا الإملاءات من الخارج وتفرض علينا أن نغير حتى البرنامج. فكلمة جهاد أصبحت غير محبذة في لغة الإعلام للدول الكبرى، وشكرا.

متدخل (من الجزائر) :

لدي سؤال حول أنموذج "خضراء" أنموذج خضراء، كافح بمعنى أنه مارس تجربة الكفاح المسلح لكن ماذا أصبحت بعد الاستقلال ؟ فكثير من النساء وخاصة في الجزائر ناضلن في هذا المستوى، لكن توقفن عند الاستقلال، لماذا لم تستغل هاتة المجموعات النسائية تجربة الكفاح المسلح في عهد الاستقلال ؟ هل لأن الملاذ الحقيقي والأسهل هو الرجوع إلى البيت والقيام بالأعمال التابعة له ؟ ولماذا لم تبق على الساحة وتقاسم الرجل في بناء الدولة، وتدخل المعارضة مثل ما فعلن في الجزائر الكثير من المناضلات في عهد المقاومة، حيث خرجن إلى المعارضة في عهد الاستقلال ؟ إذا لماذا لا ندرج نماذج للمرأة المعارضة سياسيا ؟ فكما قلت هل أن المسألة بالنسبة لها أن تبقى في البيت ؟ أم دخولها إلى المعركة التحريرية كان بعوامل أخرى بغير قناعة ذاتية ؟ أما ملاحظتي للأستاذة زينب زهري فإني أرى أنك تعرضت إلى كثير من النظريات حول وظيفة المرأة. لكن بودي لو بإمكانكم تعريف مسألة المرأة في الكتاب الأخضر الذي يعتبر النظرية الثالثة، فماذا كان دورها في طلب النظرية ؟ وما هو التوظيف والنظرة التي كانت توليها هذه النظرة للمرأة في ليبيا ؟ نحن نعرف أن مسألة المرأة يجب أن ترد في المسألة الاجتماعية من الفصل الثالث من الكتاب الأخضر. والنظرة الثالثة تتجاوز الرأسمالية وتتجاوز الشيوعية والاشتراكية ونعرف أن هذه التجربة هي تاريخية أي أنها مرت عن طريق تاريخ كامل للمجتمعات الغربية، لكن بالنسبة للنظرية الثالثة والتي هي للقائد معمر القذافي، فعن أي تجربة أو طريقة تمت ؟ وما هو موقف المرأة الليبية من هذه النظرية ؟ وشكرا.

د. محمد ضيف الله (تونس) :

شكرا للأساتذة المتدخلين الأربعة والذين يتوزعون على دول المغرب العربي الأربع. لدي سؤالان أولهما للأستاذة زينب ولعلها أحسنت اختيار الموضوع بتركيزها على عمل المرأة، لأنه يمكن اعتباره الرهان الحقيقي لتحرير المرأة. لكن سؤالي يتعلق بنسبة النساء العاملات في ليبيا بالنسبة إلى مجموع اليد العاملة ؟ وما توزيع ذلك على القطاعات وهل هناك نساء أعمال بليبيا ؟ أما السؤال الثاني فأوجهه إلى الأستاذة عروسية التركي وهو لماذا كانت المرأة "خضراء" حالة فريدة في تاريخ الحركة المسلحة في تونس، بالمقارنة بما كان موجودا في الجزائر، كما بين البارحة الدكتور عميرة علية الصغير وكذلك بالنسبة للمغرب ؟ وشكرا.

د.علية عميرة الصغير (تونس) :

بودي مناقشة الأستاذة عروسية التركي في شان المرأة "خضراء الزيدي"، فحسب ما فهمت من خلال مداخلتك، اعتمدت على مصادر شفوية مع هذه المقاومة أو مع عائلة هذه المقاومة، والأستاذة عروسية وأنا وبعض الزملاء، نشتغل على المقاومة المسلّحة ونعتمد على مصادر مختلفة منها هذه المصادر الشفوية وخاصة المصادر المكتوبة، وأنا متأكد أن الأستاذة عروسية تدرك جيدا انزلاقات المصادر الشفوية. ما يدلي به الشاهد من معطيات أحيانا عن حسن نية وأحيانا بنوايا مختلفة وأحيانا وكما تعرفون، أن الذاكرة تخون صاحبها. وأنا شخصيا اشتغلت على هذه المقاومة وزملائي يعرفون ذلك، ونحن لم نتوصل لقول الكلمة الفصل والموضوع مازال مطروحا للبحث ككل. لكني ألومك عندما تعمّمين وتقولين "الكثير من النساء التحقن بالجبال" أولا والزملاء يعرفون ذلك، المقاومة عرفت مرحلتين 1952-1954 و1955-1956. المرحلة الأولى، سلّم خلالها المقاومون أسلحتهم، بإعطائهم الأمان من طرف دولاتور، المقيم العام الفرنسي دولاتور آنذاك في تونس. والمرحلة الثانية من المقامة التي يسمّيها المقاومون بالثورة الثانية أي اليوسفية، انطلقت من بداية 1955 حتى صائفة 1956. المرحلة الأولى فيها قوائم اسمية للمقاومين وإحصاء رسمي مضبوط من طرف الدولة. في هذه الإحصائيات وهذه القوائم ليس هناك نساء مقاومات، وهذا لا يعني أن النساء لم يشاركن في المقاومة. في أرشيف الحركة الوطنية، توجد أسماء عديدة ومتنوعة للمقاومين على اختلاف الأجيال والأصناف والرتب، مثلا الأزهر الشرايطي الذي يعتبر من المقاومين البارزين في الثورة التونسية، حيث كانت تتواجد معه في الجبال فتاة جزائرية. عرفت ذلك في أحد المؤتمرات من خلال نقاش مع سيدة جزائرية وقد حكت لي قصة أختها التي تواجدت في الجبال صحبة المجاهد الأزهر الشرايطي. فعندما يأخذ المقاومون معهم حبيبات إلى الجبال، ليس معناه أن الحبيبات أصبحن مقاومات. الملاحظة الأخرى أسوقها أيضا للأستاذة عروسية التركي وهي "حادثة قتل خمسة عشر رجلا"، هذه حادثة يمكن أن نجدها في الفتوحات الإسلامية، فيقال المسلمون كان عددهم ألف والكفرة مائة ألف، الحادثة بدت لي غريبة. فكيف يمكن لإمرأة واحدة أن تقتل خمسة عشر رجلا، وليسوا رجالا عاديين، بل هم مقاومون مسلحون. بودي التأكد من هذه الحادثة. النقطة الثالثة، فبحكم تعمقي في الموضوع ومتابعتي يوما بيوم لقضية المقاومة من خلال أرشيف الجيش الفرنسي، لم أتعرض بتاتا إلى قضية قتل 15 رجلا من طرف إمرأة، هذا يجرني إلى التشكيك في بطولة المرأة "خضراء" مع احترامي "لخضراء". ثم تقول الأستاذة عروسية في بداية حديثها أن "خضراء" كانت بدوية فقيرة وفي الخاتمة تقول كانت ابنة قائد العرش، فهل تتصورون أن قائد العرش فقير ماديا إلى هاته الدرجة ؟ فلماذا هذا التناقض؟

أختم بتوجيه شكري لكل الأساتذة المتدخلين على دقة ملاحظاتهم وجدية أسئلتهم وأحيل الكلمة إلى الأساتذة المحاضرين للرد على هذه الأسئلة والملاحظات، وشكرا.

د. محمد قدوسي (الجزائر) :

شكرا على ملاحظاتكم القيمة وأبدأ بالإجابة على سؤال طرحه الأستاذ البشير العربي حول ربط المرأة في الجزائر بالسلطة وليس بالدولة. لقد تناولت الموضوع من ناحية اجتماعية ومقاربة اجتماعية، ونظريا هناك فرق بين السلطة والدولة باعتبار أن الدولة هي سلطة مؤسسة وشرعية. ففي الجزائر عندما نتناول مؤسسة الدولة يجب الانتباه فأنا أكون نوعا ما كريما عندما أتناول كلمة الدولة، لكن في الأصل يجب أن نكون أكثر حذرا عندما نتناول مصطلح السلطة أكثر منه مصطلح الدولة. معنى ذلك أنه بالمفهوم، في الجزائر، لا يوجد مصطلح دولة إذا

Ça existe un pouvoir, un régime politique, un système qu'un Etat beaucoup plus fort politiquement

فعندما نتناول مسألة الدولة والسلطة فهي أكثر منها سلطة كدولة، لا نستطيع فصل ظاهرة السلطة عن الدولة، لأن الدولة مازالت لم تبن. فمنذ سنة 1962 السياسيون والزعماء جلهم كانوا في حيرة لكيفية بناء سلطة قوية مركزية أكثر منها بناء دولة شرعية

Là il y a une illusion, il y a un pouvoir politique qu'un Etat, et ce pouvoir politique est basé sur la rente et sur l'idéologie du public..

إذا السلطة مهتمة بالدرجة الأولى بثروة آبار النفط. فهي لا تعطي فرصة للمجتمع برجاله ونسائه، ولا ترتكز عليه في البناء وجلب الثروة. إذا الثروة عند السلطة أكثر أهمية من بناء المجتمع، هذا ما جعل المجتمع لا يستطيع التحرر لا نفسيا ولا اجتماعيا ولا سياسيا من السلطة الحاكمة. فعندما نتحدث عن مفهوم الدولة بالمفهوم القانوني والسياسي والتاريخي فهو فعلا موجود في الجزائر ولكن بالمفهوم الاجتماعي، وفي نظري الشخصي، مازلنا لم نبن الدولة. أما في خصوص السؤال المطروح حول ارتفاع نسبة مشاركة المرأة في الانتخابات بالجزائر، بنسبة 60%. هي نسبة الكتلة الانتخابية، وهذه النسبة تعتبر متفاوتة جدا بين فترة الرئيس زروال والرئيس عبد العزيز بوتفليقة. وهنا أسوق ملاحظة اجتماعية، فالرئيس ليامين زروال كان رئيسا منتخبا وليس رئيسا معينا، رغم أننا مازلنا لم ننتقل إلى الشرعية والانتقال النوعي. فالانتخاب كان على هدف معين على أساس أن الرئيس زروال، له من القدرة ما يمكنه من القضاء على الإرهاب. هنا يظهر أن الرئيس زروال لم يكن رئيسا شرعيا. وهنا تظهر الغاية من ارتفاع النسبة المئوية النسائية في الانتخابات، وكما تظهر المصلحة الآنية. أما الشرعية فهي ليست مصلحة آنية، وشكرا.

د. زينب محمد عبد الكريم زهري (ليبيا) :

سأرد على تساؤلات المتدخلين ردا علميا حسب ما جاء في الورقة، وجوابا على سؤال الأستاذ البشير العربي ما المقصود بالعربية ؟ فعندنا في الجماهيرية ليس لنا هذه التقسيمات. النقطة الثانية الخاصة بتفاعل المجتمع مع تفاعل المرأة، يا سيدي نحن نتكلم عن القانون ونقول إن القانون لا يفرق بين الرجل والمرأة، وبالمثل فمقولة الشعب المسلح لم تفرق بين المرأة والرجل للدخول في الكفاح المسلح. النقطة الثالثة حول المطالبة برفع دور المرأة في الأسرة فأنا أتفق مع صاحب الملاحظة لأن الأسرة هي اللبنة الأولى للمجتمع، وقد أكد ذلك كل الأساتذة. أما في خصوص السؤال المطروح حول عمل المرأة داخل المنزل أقصد بما قلت أن عمل المرأة في المجتمع ينبغي أن يحتسب في الإحصاءات، لا أقول إن المرأة تعمل في البيت فقط، وإنما أقول إن المرأة تتواجد في جميع مجالات المجتمع، وعليه فهذا المجهود يجب أن يحتسب لها في إحصاءات العمل السكاني. أما مسألة الميراث أو عدم الميراث، فهذه تحكمها الشريعة الإسلامية ونحن خاضعون لذلك مع تشريعات الأحوال الشخصية. أما مسألة وضع المرأة في الكتاب الأخضر فأجيب باختصار وأقول الكتاب الأخضر لا يفرق بين المرأة والرجل، إلا في الحقوق والواجبات، والمرأة إذا كانت في وضعية صحية غير عادية مثل الحمل فذلك لا ينص على النقص من حقوقها وتبقى على نفس المساواة مع الرجل. أما في خصوص السؤال حول نسبة النساء في اليد العاملة فالنسبة تصل إلى 85% في بعض القطاعات مثل الصحة والتعليم والفلاحة وبعض المجالات الأخرى، وشكرا.

د. عروسية التركي (تونس) :

شكرا على اهتمامكم بورقتي وعلى توجيهكم ملاحظات وأسئلة كثيرة، ونظرا لضيق الوقت، سأحاول ولو باختصار الإجابة على ما يمكن أن أجيب عليه. تطرقي لدور المرأة في الكفاح المسلح، جلب انتباهي عندما قمت بدراسة حول المقاومة المسلحة بالجنوب التونسي، فعند تعمقي في الأرشيفات، لم أعثر على أسماء نساء قمن بتسليم السلاح، وهذه نقطة استفهام كبيرة، ولكن الذاكرة الشعبية والشاعر الشعبي والقصص الشعبي يتعرضون إلى ذكر الكثير من أسماء نساء كن في المقاومة. فمثلا في كل هذه الروايات كانت هناك امرأة تطعم "الفلاقة" وكان زوجها جنديا، هذه الظاهرة جلبت انتباهي وحاولت أن أطرح على الخضراء هذا السؤال وكانت إجابتها أنها سلمت سلاحها ولم تعط لها ورقة في ذلك، ثم أعيد تسليم السلاح من طرف زوجها نيابة عنها. فأنا أرى أن "الفلاقة" هم الذين غيبوا حق المرأة التونسية في الكفاح المسلح، كما غيبها السياسيون أيضا، وهم الذين غيبوا حق الفلاقة أنفسهم. إذن مستقبل المقاومين في دولة الاستقلال هو التهميش، لأن القرار كان للمتعلمين السياسيين وليس "للفلاقة"، وهي ميزة خاصة بالمقاومة المسلحة في البلاد

التونسية. فعلا خرج الرجال إلى الجبال والتحقت بهم الكثير من النساء لمختلف الأدوار مع وعيهن الكامل بالدور إلى جانب الرجل داخل الكفاح المسلح. خروجهن إلى الجبال كان لتبعية الرجل بدرجة أولى وليس بدافع وطني، وهذه النقطة يجب التعمق فيها. فترة 1953 و1954 كانت فترة زيجات للمقاومين، ففي سنة 1953 عندما جاء المقيم العام الجديد إلى تونس تعويضا لسابقه "دي هوتكلوك"، أعطت المقاومة هدنة حتى ترى ما هي سياسة المقيم الجديد، ولكن عندما خرجت إصلاحات مارس 1954، عادت المقاومة لدورها من جديد. في هذه الفترة نفسها أي ما بين سبتمبر 1953 ومارس 1954 تراجع عمل المقاومة بنسبة كبيرة جدا، حينها تكاثرت الزيجات وتكاثرت العلاقات الاجتماعية والطبيعية. أما في خصوص دور المرأة فهو دور عادي، وفيما يتعلق بالملاحظة حول المرأة الزعيمة، فهي مازالت على قيد الحياة وسأدقق معها بعض الجزئيات. أما النقطة الأخيرة وهي ظاهرة التمرد، فهي موجودة في دول المغرب العربي بصفة دورية ولعدة أسباب، وشكرا.

****

الجلسة العلمية الرابعة

الرئيس د. عبد القادر بن حمادي

بعدما استمعنا إلى المحاضرات القيمة نفتح المجال إلى السادة والسيدات الحاضرين لطرح أسئلتهم وإبداء ملاحظاتهم ونستمع لاحقا إلى رد وأجوبة الأساتذة المحاضرين عن ذلك.

د. صفاء شويحات (الأردن) :

شكري الجزيل إلى الجميع، بعد استماعنا الدقيق لكل ما قدم، نعود لنتذكر عنوان المؤتمر الذي اجتمعنا من أجله والذي هو "المرأة المغاربية في حركة التحرير وبناء الدولة"، في الحقيقة أريد أن أثني على ما قدمته زميلتي الأستاذة سحر المجالي والتي أضافت من خلال مداخلتها بعدا جديدا إلى طبيعة الموضوعات التي طرحت. فدور المرأة لا يقف عند الظهور في الجهاد والحرب والتاريخ، بل كانت إضافتها فعلا إضافة نوعية لدورها في عصر العولمة وهذا جهاد من نوع آخر. لي إضافة حول ما تحدثت عنه الدكتورة سحر وهو دور المرأة التربوي في عصر العولمة، وبالإمكان وجود توازن يفرض نفسه وليس خلطا إن قلنا أن هناك دورا مكملا لدور الرجل وهو دور المرأة التربوي. فعصر العولمة يفرض علينا تحديات سياسية وفكرية واجتماعية وثقافية واقتصادية. أما في خصوص دور المرأة التربوي، فيا ليتنا ننتبه إلى مواصفات الإنسان العربي التي يجب أن تتضمنها شخصية المواطن العربي الجديد، المواطن القادر على التكيف مع كل

التحولات في عصر العولمة، وهذا أحد المهام الرئيسية لدور الأم في اكتساب مهارات وقدرات إيجابية من خلالها، يوجد التكيف الموازي والإيجابي. في نظري نقطة مهمة جدا ونحن لا نعطيها الأهمية التي تستحقها في تربيتنا العربية، من جهتي أنادي إلى تنبيه الأم العربية إلى إدارة الوقت وإدارة الذات والقدرة على اتخاذ القرار واحترام الآخر والانفتاح على الآخر وإيجاد التفكير الناقد، فالانفتاح على الآخر بدون وجود التفكير الناقد، قد يعتبر وسيلة للانسلاخ عن الهوية الثقافية، فدور الأمة عند تربية أولادها يتطلب فرض التمسك بالهوية الثقافية، إني أزور تونس لأول مرة وكنت قد قرأت عن تطور العولمة ووجود آثار، وفعلا تأكدت من ذلك وبدا لي أن ليس هناك اختلافا بين ما هو موجود في تونس وما هو موجود بعمان، لأن الهوية هي نفسها هوية عربية، لكن بوجود الميولات الأمريكية والبضائع الغربية وبعض التقاليد غير العربية والتي بدأت تفرض نفسها، ويبدو لي أنه بعد فترة زمنية ليست بالطويلة، ستصبح صورا عن بعضنا البعض. فيا ليت أن يكون دور المرأة العربية في ترسيخ الهوية الثقافية وتربية الأطفال على مهارات أساسية حتى يتكون جيل كامل من الجنسين قادر على التكيف الإيجابي دون الانسلاخ على الهوية العربية، وشكرا.

د.علية عميرة الصغير (تونس) :

أشكر كل الزملاء على الإضافات القيمة التي قدموها لنا والتي استفدت منها كثيرا، وأريد أن أشكر بالخصوص المناضلة درة بوزيد والتي كان لي الشرف بالتعرف عنها مباشرة. أما بالنسبة للسيدة فوزية هميلة أدرك أنها لا تعرف ذلك وسبق أن حكت لي أنها لا تعرف ذلك، فالبرنامج الذي أنتجته وزارة المرأة والموجود على أسطوانة وأقول هذا ليس لأذكر نفسي، فهو من إنتاج مجموعة من الزملاء الجامعيين وفترته الأولى 1820-1881 أي من إنتاج الأستاذ لطفي الشايبي وفترة 1920-1949 هي من إنتاجي الشخصي ومن 1949-1956 من إنتاج د. ليلى عدة والفترة المتبقية من إنتاج د. عبد الرزاق الحمامي، مع الشكر.

د. محمد ضيف الله (تونس) :

أقدم شكري لكل المتدخلين وسأعلق فقط على المداخلة التي قدمتها الأستاذة درة بوزيد وأثني هنا على ما قاله د. علية عميرة الصغير، حيث أحيي فيها دورها الهام، ومداخلتها كانت عبارة عن شهادة، شهادة أحد الفاعلين في العمل النسوي في تونس، وأحييها خاصة أنها لم تكتف بمهنة الصيدلة وما يمكن أن تدر عليها من أموال طائلة، ولكنها اختارت طريق النضال. لكن في الحقيقة ما لفت انتباهي في مداخلتها قولها إنها أسست أول صحافة عربية وإفريقية وبطبيعة الحال تونسية. في الحقيقة اطلعت على مجلة صدرت في تونس منذ الثلاثينات (1936) تحمل عنوان (ليلى Leila) وهي مجلة كانت تصدر بانتظام حتى سنة 1941 أو 1942 وكان فيها إمضاء

باسم Leila، لأول طبيبة تونسية وهي توحيدة بن الشيخ، كذلك هناك مجلة أخرى ثانية صدرت في الخمسينات تسمى مجلة "الإلهام" ومن بين المحررات فيها إحدى الزيتونيات وهي فاطمة بن علي. وكلا المجلتين صدرت قبل الدورية التي قمت بإصدارها. النقطة الثانية في نفس هذا الإطار، لقد ذكرت السيدة درة بوزيد، أنها كانت أول فتاة عضو في الاتحاد العام لطلبة تونس. في الحقيقة أنا أهتم بتاريخ الحركة الطلابية في تونس ولكن المكتب التنفيذي الأول والذي برز في المؤتمر التأسيسي المنعقد بالعاصمة الفرنسية باريس في جويلية 1953، وجدت اسما آخر هو "وداد جوادة" وليس درة بوزيد. أعود إلى فترة ما بعد الاستقلال وإلى مجلة " Femme et réalités" هي في الحقيقة ليست مجلة وإنما ملحق لمجلة حقائق (Réalités)، لقد سمحت لي الفرصة أن أطلع على هذه المجلة باستمرار لمدة أربع سنوات تقريبا. وقد لاحظت أن المواضيع التي كانت تثيرها بها الكثير من الجرأة، غير أن هذه الجرأة كانت محدودة في مسائل معينة لا تكاد تخرج عنها. وبالفعل فقد وقع التركيز على بعض المسائل دون أخرى، من ذلك الاهتمام بالماكياج وحظك اليوم والموضة وعارضات الأزياء وغير ذلك، بينما لم تثر المجلة التي تشرفين عليها موضوعات أخرى كان من المستحسن بالنسبة لمناضلة نسوية مثلك التطرق إليها مثل العاملات في المصانع وقانون 1972، والمرأة الريفية، والمرأة والسياسة، والمرأة والعمل النقابي. فعلى الأقل كان يمكن أن يكون هناك توازن في المواضيع، وشكرا.

د. وفاء الفيلالي (المغرب) :

اسمحوا لي أن أهنئ المرأة التونسية لثلاثة أسباب، أولها وجود نساء رائدات من مثل السيدة درة ناضلن من أجل تحرر المرأة التونسية باتجاه التنمية البشرية عامة. كما أهنئ المرأة التونسية بوجود مؤرخين مثل الأستاذ رؤوف حمزة ومركز للتوثيق حول المرأة يمكن من البحث حول الماضي بهدف إصلاح الحاضر ولكن خاصة رسم معالم المستقبل التي ستمكن من تطوير وضعية المرأة فيما بعد. واسمحوا لي أن أقدم تحية خاصة للمرأة الفلسطينية والمرأة الأردنية والمرأة العراقية لأنهن في وجه المدفع مناضلات في صمت. وأناشد من أعلى هذا المنبر العلمي النساء الأردنيات على الاستمرار في الكفاح للقضاء على "القانون" المتعلق بمسألة الشرف، فالشرف ليس مرتبطا فقط بالأنثى، بل هو شرف الإنسان عامة، وشكرا.

د. فائزة الباشا (ليبيا) :

أولا أشكر جميع المتدخلين في هذا النقاش الهام وطلبت الكلمة لأن السيدة درة لفتت انتباهي بعرضها القيم، وأنا دائما أشعر بفخر وسعادة عندما أرى المرأة متمردة على الأوضاع السلبية، وإن كان هناك قصور فيما يتعلق بالمعلومات، فيمكن أن نتفاداه. المشكل يعود إلى عدم توثيقنا بشكل علمي لهذه المعلومات، مما حال دون الوصول إليها بيسر، وهذا قد يربك الباحث أو

الدارس أو المطلع ولعدم اتساع الوقت لسرد هذه المعلومات التي تفضل بها البعض والتي استفدنا منها جميعا وهذا ما يطرح مصداقية مشكلتنا في التوثيق. أن نحول التاريخ كما نريد. النقطة الثانية تتعلق بحقوق المؤلف وهذه المسألة نعاني منها بشكل كبير وخاصة في هذا العصر وذلك من سلبيات العولمة لأصل إلى ورقة السيدة سحر والتي سعدت بها أنا أيضا ولكن لا أتفق معها في دور المرأة في العولمة. نحن في الوطن العربي، في العالم الثالث، في الدول النامية، ليس لنا من دور في العولمة، نحن متلقون فقط. ولكن دورنا هو مواجهة الانعكاسات السلبية للعولمة، لكن عندما نقول دور المرأة في العولمة هنا وكأننا نساهم في صنع هذه التغيرات التي تحدث على الساحة الدولية، ونحن مجرد متلقين لها لا أكثر ولا أقل. والعولمة هي مفهوم حديث قديم كما تعلمين سيدتي. إذا بفضل التكنولوجيا والاتصالات الحديثة، سيسهل علينا التنقل للأشخاص والأموال وخلاف ذلك من المعلومات التقنية بواسطة الإنترنت وغيرها. لكن هناك أيضا نقطة أخرى لفتت انتباهي، فعندما نتكلم عن سلبيات العولمة وانعكاساتها على المرأة، لا بد أن نشير إلى ما يتعلق بتسليط الضوء على المرأة كبضاعة، المرأة أصبحت في الإعلام وفي الفضاءات، مجرد جنس، سلعة، عروض، مساحيق زينة، أين هو عقلها ؟ تباع وتشترى، هذا ما يجب أن نناقشه إذا أردنا أن نثري هذا الموضوع. هذه النقطة أي تأثيراتها وسلبياتها وبالتالي المرأة ليست بالفرد المستقل هكذا، فهي جزء من كيان اجتماعي تبدأ من الأسرة. الأسرة وانعكاساتها وكيف تفككت هذه الأسرة ولم يعد هناك تواصل بسبب هذه السلبيات. فإذا أردنا أن نبني دولة وطنية، وأعود إلى العنوان، الدولة الوطنية والانعكاسات السلبية للعولمة على هذه الدولة الوطنية، لأنها تريد أن تعمل على تفتيتها وتجزئتها وعلى إضعاف قوتها وهو ما أدى إلى تغيير مفهوم السيادة وما أدى إلى حقوق الإنسان مجرد وسيلة من أجل السيطرة على الدول ومواردها. إذا هذه هي انعكاساتها الحقيقية. ثم نأتي إلى كيفية الحفاظ على هويتنا وإلى ما يجب أن نتخذه وإلى الدور الذي نبحث فيه عن عنوان محاضرتنا، ونحن نجلس معا لنحوصل هذه المعلومات. فعندما نتكلم عن التاريخ لا نتكلم عنه سدى، ما لم نستفد منه في دروسنا ونستفد منه في وضع مناهج لوضعنا المستقبلي ولأجيالنا المستقبلية. فلا نتكلم عن السيدة درة أو عن السيدة توحيدة أو أسماء أخرى، رغم أني سعدت جدا وأنا أستمع إلى بطولات بأسماء نساء عربيات، وأتمنى أن نحذو حذوهن. لكن لا ينبغي أن يكون ذلك للتاريخ فقط لأننا لا نستطيع أن نتواصل مع الحاضر ولأننا لا نستطيع أن نناقش الحاضر فهو مجرد هروب. التاريخ هو توثيق وامتداد للمستقبل ورؤى مستقبلية. أنا إنسان عربي لدي خصوصياتي ولدي فكري الخاص وإيماني الخاص وطبيعتي الخاصة، هذه رؤيتي الشخصية وأنا أتكلم عن قناعة وإيمان وإلا لما تكلمت. قلت هذا لأني لا أقبل أن يملى علي لا من الداخل ولا من الخارج، لأننا خلقنا أحرارا ويجب أن نكون هكذا أحرارا خاصة عند خدمة أوطاننا. ثم نجدك تتكلمين عن العمالة الرخيصة، هذه من المسائل السلبية وليست الإيجابية،

الشركات الكبرى أصبحت تستغل العمالة الرخيصة في دول العالم الثالث، وتنقل شركاتها إلى هذه الأماكن لتستثمر هذه الأيدي حتى أنها أضعفت من النقابات العمالية وأضعفت من الأجور واستغلت الموارد الطبيعية. هذه المسائل جميعها واضحة أمامنا ونتكلم عنها بوضوح، فعندما نتكلم عنها بشكل غير واضح، يساء فهمنا ونسمح للآخر أن يتمرد. فنحن نريد أن نكون أقوياء بما لدينا وأقوياء بما يتراءى لأنفسنا من الآخر، وشكرا.

متدخلة :

هي مقاربة مهمة لأنها نقلتنا للمرأة، أنا لا أتفق مع الدكتورة فائزة، لأننا لسنا متلقين بل نحن فاعلون استراتيجيون، وعلى هذا الأساس تحدث الاستراتيجيات العالمية. ثانيا لدي تعقيب على المصطلحات فيجب تدقيقها على مستوى الجنس والنوع، فالجنس يتناول كمعطى بيولوجي والنوع يتناول على أساس الدور الاجتماعي وهذه المقاربة يجب التدقيق فيها، وشكرا.

متدخل :

سأتدخل بمجرد إشارة إلى الأستاذة فوزية الحبشي في خصوص مسار تحرير المرأة من سنة 1981 إلى حد 2001. أريد أن أشير إلى أن السيدة فوزية أحسنت عندما ذكرت بروز الحركات الإصلاحية في تونس، مجهودات عبد العزيز الثعالبي ومجهودات الطاهر الحداد، لكنها لم تقدم عن دور المرأة في الحزب الدستوري وكذلك دور الدستور في تحرير المرأة. فيبدو لي أنه لا يمكن أن نتحدث عن المرأة والتاريخ الوطني قبل الاستقلال بدون أن نتحدث عن الحركة الدستورية حتى في خصوص دور المرأة، وشكرا.

عبد الكريم المناعي :

لي ثلاث ملاحظات أريد توجيهها للسيدة هميلة، الأولى حول مسألة التحقيب، لم نلاحظ تحقيبا علميا واضحا، كان بالإمكان مثلا أن نتناول فترة ما قبل الحماية التي تواجدت فيها رسالة ابن أبي الضياف في المرأة مثلا، ثم الفترة الاستعمارية مع فترات صغرى، فسنة 1948 لا ترمز إلى شيء ثم فترة مجلة الأحوال الشخصية. الملاحظة الثانية تخص التركيز على مسألة التعليم رغم وجود قضايا أخرى مهمة أيضا مثل قضية تعدد الزوجات والإرث وعمل المرأة ثم قضية الطاهر الحداد، مع الإشارة إلى وجود مثقفين كبار قبل الطاهر الحداد، كانوا تحدثوا عن الحداد نساء ورجالا، فعلى سبيل المثال كان هناك محمد النعمان ومحمد السنوسي ثم الكعاك نفسه، كانت له كتابات في مجلة "البرهان" ومن النساء في مدينة صفاقس سنة 1952 امرأة تسمي نفسها قارئة العصر كتبت في صحيفة جهوية في مدينة صفاقس. ثم الفترة بعد الحداد غير معروفة، في حين القضايا التي تناولها الحداد تناولها التونسيون بعد موته وهي موجودة حتى سنة 1956، وشكرا.

د. البشير العربي (تونس) :

شكرا على الملاحظات القيمة لمداخلة الدكتورة سحر عبد المجيد المجالي. فيما يخص علاقة المرأة بالعولمة أو علاقة العولمة بالمرأة، العولمة نحت المنحى الاقتصادي وعملت على فتح مجالات واسعة وفتح الحدود وضرب الكيانات من أجل إدخال البضاعة، بدون استشارة وبدون إعلام وإدخال المعلومة عن طريق وسائل الإعلام وغير ذلك، لكنها ضربت عنصرا إنسانيا يتمثل في تنقل الأشخاص، فهي لا تسمح بتنقل الأشخاص إلى أوربا، وهنا ضربة كبيرة للإنسانية من خلال العولمة، كذلك بالنسبة للعولمة، فقد ضربت المواطنة وخاصة الجانب الإنساني بمعنى أنها تريد أن تقولب العالم بشرا وبضاعة على أساس قالب واحد وعلى أساس ما ليس بأمركة العالم باسم الديمقراطية، باسم ضرب الإرهاب على مستوى تعليمي ومستوى تربوي ومستوى تنشئة، تريد أن تفرض علينا تنشئة المرأة وتنشئة الطفل. بمعنى أن مع العولمة سنصبح مكتوفي الأيدي نتلقى ونستهلك على مستوى فكري ومستوى بضاعة وكل ما تنتجه العولمة فهي تريد أن تفرضه بالقوة، وحتى الديمقراطية تمارسها كما تريد هي وليس كما يريدها الإنسان في أي مكان كان. إذا بالنسبة للعولمة ، كيف يمكن أن نتصدى لهذه التصرفات ؟ وأدعو المرأة إلى تنشئة ناشئة على أساس إقامة عولمة مضادة للعولمة التي تريد أن تضرب إنسانية الإنسان بعولمة تتكاثر فيها الأديان وتتكاثر فيها الرؤى ويعطى فيها حق الاختلاف وحق الإنتاج وكل أنواع الحقوق فلا تضرب هويتنا ولا تصرف الثقافات والخصوصيات الثقافية. هذا حسب رأيي، فلا بد من وجود كيفية للتصدي لنظام العولمة وبدون هذا لا نستطيع أن نفعل دور المرأة في التنشئة، وشكرا.

د. عبد القادر بن حمادي :

شكرا لكل المتدخلين على ملاحظاتهم القيمة وعلى أسئلتهم الدقيقة والتي قد أثرت هذه الجلسة العلمية. والآن سأحيل الكلمة للأساتذة المحاضرين بمنح كل واحد بعض الدقائق فقط للرد على الأسئلة والملاحظات التي وجهت له وسأبدأ بالأستاذة الدكتورة سحر عبد المجيد المجالي من الأردن

د. سحر عبد المجيد المجالي (الأردن) :

في البداية أتوجه بالشكر الجزيل لكل المتدخلين على ملاحظاتهم القيمة، وهذا دليل على متابعتهم الجدية واهتمامهم الكبير بالمحاضرة وأقول لهم إن كل ما تقدمتم به موجود في الورقة ولكن نظرا لضيق الوقت، لم أتمكن من إعطاء كل هذه المعلومات القيمة مثل ما قيل حول العولمة. التي هي ظاهرة عالمية فرضت من قبل النظام العالمي الجديد، ولها إيجابياتها كما لها سلبياتها. لكن كيف يمكن لهذه الدول أن تأخذ إيجابيات العولمة وتستطيع أن تتلاءم مع ذاتها ومع ثقافاتها ودينها وتقاليدها. أما السلبيات فيمكن أن نتحاشاها، إلا أن النظام العالمي الجديد، يحاول أن

يفرض هذه العولمة بإيجابياتها وسلبياتها على العالم. لكن هناك كثير من الدول مثل دول شرق آسيا أخذت العولمة حسب نظرتها لها، واستطاعت أن تستغلها في تنمية اقتصادها الذي أصبح كما تعلمون قويا ومؤثرا في الاقتصاد العالمي. ويمكن أن نطلق على هذه الدول اسم النمور السبعة مثل تايوان وكوريا والصين واليابان وغيرها من الدول التي استطاعت أن تأخذ الإيجابيات فقط، وتسخرها لاقتصادها والذي انعكس فيما بعد على المرأة. فمن متطلبات العولمة وفائدتها القضاء على البطالة والكساد الاقتصادي وتقوية الناتج الإجمالي المحلي وكل ذلك ينعكس على المرأة وعلى الرجل. لكن بالنسبة للدول العربية، وللأسف، فمن متطلبات العولمة نقل الأموال أو المستثمرين إلى الدول العربية واستثمار أموالهم، نجد هذا في الشركات النفطية فقط. أما في القطاعات الأخرى فهذا ضئيل جدا، وبالتالي بقي الوضع العربي على حاله، بل زادت البطالة وتدنى الاقتصاد وزاد الفقر والجهل وهذا كله له تأثير سلبي على المرأة والرجل. أما بالنسبة لسؤال الدكتورة فائزة الباشا فأنا لم أقل إن الأعمال الرخيصة ليست من إيجابياتها، وإنما من سلبياتها، بدليل أن المرأة كانت تسعى إلى الدخول في ما نسميه بالوظيفة ضمن القطاع العام، لأنه بالنسبة لها وحسب القوانين التشريعية يحميها وتحصل على جميع حقوقها، عكس ما هو موجود في بعض الوظائفْ والأعمال الخاصة. لكن حاليا هناك الخصخصة والتي بدأت تنتشر في الأردن وهذه الخصخصة انعكست على المرأة لأن صاحب رأس المال، لا يهمه سوى الإنتاج حيث أصبح ينظر للمرأة أنها عنصرا ضعيفا لا تقاوم مثل الرجل، هذا كله له مرجع سلبي على المرأة. أما من خلال البعد الكمي والكيفي فقد تطرقت إليه من خلال ورقة العمل وسأوزعها عليكم للاطلاع عليها، وشكرا.

فوزية الحبشي هميلة (تونس) :

نظرا للوقت الضيق المحدد لي لن أطيل عليكم وسأحاول الإجابة على الأسئلة والملاحظات التي وجهت من طرفكم مشكورين على ذلك وأبدأ بمشاركة المرأة في الحزب الحر الدستوري، أتأسف لعدم ذكر هذا. ولكن هناك جزء كامل يتناول هذا الموضوع وخاصة الاتحاد النسائي الإسلامي والشعب النسائية للحزب الحر الجديد واتحاد نساء تونس وكذلك نشاط التونسيات في الحزب الشيوعي. أما بالنسبة للملاحظة المتعلقة بالطاهر الحداد يمكنكم أن تلاحظوا هنا أنه تناول موضوع الطلاق وهو يقول لا علاج لهذه الحالة إلا بوضع مبدأ تحكيم القضاء في كل ما يقع من حوادث للطلاق والزواج، حتى لا يتم من ذلك إلا ما أثبتته الشريعة ونصوصها فهو يدعو للمساواة بين المرأة والرجل وكان هذا سابقا لعصره، وهو ما لا نجده في العديد من الدول العربية والإسلامية الأخرى. نرجو ونتمنى أن تعمل المرأة العربية على توحيد الصفوف ووضع الاستراتيجيات والمخططات وإدماج المرأة في البرامج الاقتصادية والاجتماعية، حتى تتمكن من فرض رأيها وتساهم في برامج التنمية والنهوض بها على جميع المستويات. ومعذرة على عدم

ذكر كل ما وجد في الورقة ولكن لديكم في الملخص، العديد من الأوراق التي تبين حضور المرأة التونسية في القطاع العام والخاص وجميع المجالات. والذي أريد أن أضيفه أن تواصل المرأة التونسية في نضالها وفرض وجودها والعمل مع الآليات التي ركزتها الدولة مثل "كريديف" وزارة المرأة ولجنة التخطيط للمرأة والتنمية، وهذا ما جعلنا نتجاوز الفوارق الموجودة بين القوانين وبين الواقع المعيشي للمرأة. وكم أعجبت بالعبارة التي قالها الزميل الجزائري من أن النهوض بالمرأة لا يعني المرأة فقط وإنما المجتمع بأكمله. فلا بد أن نكافح وأن نصمد ونقلص الفوارق ونكسب أكثر ما يمكن من الحقوق، وشكرا.

****

الجلسة العلمية الخامسة

رئيس الجلسة د.رؤوف حمزة

د. صفاء (الأردن) :

شكري وامتناني للدكتورة منية الرقيق على هذا الأداء الرائع والورقة الغنية بالأفكار الجيدة. عندما ننظر إلى وضع المرأة في مرحلة النضال ومرحلة الحروب، نجد لها دورا ولكن فيما بعد تضاءل. أريد أن أسأل هل الرجل يستعين بالمرأة في وقت الشدة فقط ؟ وفي الأيام العادية يكون هو السيد المسؤول وصاحب القرار الفاعل. فهل المرأة هي المسعف الأول للرجل ويسمح لها بالتدخل في وقت الشدة، أما في الوقت العادي فهو سيد الموقف وليس بالسهولة أن يتنازل ؟ النقطة الثانية وقد كنا تعرضنا لها أمس ولكن من جهتي أود أن أؤكد عليها أيضا. ثقافة الفزعة والتي تترك المرأة والرجل والطفل والشاب في وضعية تأمل. ثقافتنا العربية تحمل الشيء الكثير من ثقافة الحمية والفزعة وكلمة فزعة معناها أنه عندما نشعر بشيء من الخطر أو في مناسبة اجتماعية، الكل يهب للمشاركة في الموضوع سواء عن وعي أو غير وعي لا يهم، وتكون المشاركة عاطفية. فلو كانت المشاركة مبنية على وعي، لاستمرت هذه المشاركة والنضال يأخذ أشكالا مختلفة، شكل نضال لمواجهة مباشرة حزبية أو عسكرية، شكل نضال داخل المدارس والجامعات، نضال داخل الصحف والمجلات، نضال، نضال... إذا توقف المرأة عن النضال واعتبارها للنضال بشكله الحزبي فقط، فهذا لا يحتاج إلى توعية، بأن النضال ليس هذا فقط بل هو دائم ومستمر في جميع مجالات الحياتية. الموقف الثاني الذي يجعل المناضل دائما ومستمرا، أولا تعود وتقول إن الوطنية هي عاطفة تبهر للدفاع عن الوطن في حالة وجود، كوارث، وحروب وهذا مرتبط بعاطفة ولما يتوقف السبب يتوقف النضال. لكن إذا أردنا التأكيد على مفهوم المواطنة

وتتبع التربية، فلا بد من منظومة المواطن الصالح، سواء امرأة أو رجل وفي حالة سلم أو في حالة حرب. نصل إلى نقطة استمرار المرأة في النضال بمختلف أشكاله. فالمواطنة يتربى عليها الإنسان من البداية، أما الوطنية فتخلق مع الإنسان وهي تعبر عن حنين وارتباط إلى المكان الذي في صورة تعرضه لخطر ما، يدافع الإنسان عن ذلك لحماية المكان وإثبات وجوده. إذا الوطنية مرتبطة بفترة لكن المواطنة مرتبطة بتربية وتعليم وممارسة واكتساب مهارات. أنا أرى أن الحل لاكتساب هذه الخصال الحميدة، هو أن نركز على دور المرأة التربوي والمساند لدور المؤسسات التعليمية ودور الإعلام وأيضا مساند لدور العبادة سواء في المسجد أو الكنيسة. فإذا أردنا أن ننهض بدور المرأة بشكل جماهيري عام، فجميع المؤسسات التعليمية والتربوية والدينية والإعلام مطالبة بإعطاء هذه الناحية الأهمية التي تستحقها، وشكرا.

د. عميرة علية الصغير (تونس) :

شكرا سيدي الرئيس وشكرا للزميلين على المداخلتين الثريتين، أبدأ بالمداخلة الأخيرة للزميلة منية الرقيق وأشكرها على أهمية الورقة المقدمة، والتساؤلات التي طرحتها وأبدأ بما ختمت به من هذه المرارة التي وجدتها عند مناضلات جهة نابل وتهميش الرجل لهن في الموقع السياسي. هل سألت هاته النسوة حول عدم نضالهن لفرض واقع آخر، واحتلال مكانة تتماشى مع التضحيات التي قدمت في النضال الوطني ؟ هل هن منطلقات لنفسية مهزومة من البداية ؟ وتقع المرأة منذ البداية في مكان معين ومحدود وأن المواقع الهامة والمواقع السياسية ليست من حقها بل من حق الرجل ؟ أعود لمداخلة الدكتور صالح المهدي الحويج وأشكره على مداخلته، أنا أوافقك على تشخيص رؤية المجتمع للمرأة سواء في المغرب العربي أو في المشرق العربي، وهذه الرؤية التي تحط من قيمة المرأة، ولكني بقيت على عطشي فالإشكالية التي طرحتها جيدة جدا، فهي قراءة لعقلية وسلوك القادة المغاربيين، فأنا لم أر القادة المغاربيين إلا عندما شكرتهم في البداية وعبرت عن حبك لهم ولم تعد تتعرض لهم فيما بعد. فهل هي رسالة فقط تريد أن تمررها للقائد العقيد القذافي ولك الحق في ذلك. وأنا شخصيا لا أشاركك كثيرا في حبك لهم، وأعتقد أنه كان من الأجدى أن تركز على رؤية نماذج من خلال ما كتب وما قال هؤلاء القادة حول رؤيتهم للمرأة وخاصة أننا نجد تركيزا كبيرا على السياسات الثقافية والإعلامية والتربوية لهؤلاء القادة في تكريس ذاتية أخرى ورؤيا أخرى للمرأة، لأن المسؤول الأول في هذه الأنظمة الحكومات التي هي صاحبة التخطيط والتنظيم والقرار أيضا. الدليل على هذا، كان بإمكانك أن تشاهد التلفزات المغربية والليبية والتونسية والجزائرية وتشاهد الصور التي تمررها حول المرأة وهاته الصورة ما يتم بثها إلا بموافقة السلطة والمسؤول الأول في البلاد، وشكرا.

د. عبد القادر بن حمادي (الجزائر) :

شكرا جزيلا للدكتور صالح المهدي الحويج على شجاعته وإقدامه على طرق هذا الموضوع الحساس، وإني أرى أنه ما دام يقدم ورقات عمل فقط يحاول من خلالها الاستنجاد ببعض النقط وبعض الرؤى المختلفة من خلال الباحثين على مستوى البلاد العربية. أعتقد أنه قدم فقط هذه البصمات حتى يفسح المجال لهذه النخب التي ينبغي أن تكون في المستوى المطلوب. ثم إنك كنت جريئا جدا عندما قدمت تحجيم دور المرأة. أنا أقول أكثر من ذلك تحجيم دور الإنسان العربي، لأن الأمر لا يخص المرأة فقط، وإنما يخص الرجل أيضا، نقولها وبدون استثناء، قادتنا العرب يعطون قيمة لشعوبهم القيمة التي يجب أن تعطى ومن وسائل عديدة جدا والتي انتهجت الديمقراطية كحل، لكن هذه الديمقراطية هل هي موجودة بمفهومها الواسع، أقول لا. كثيرة هي الدول التي استعملت الديمقراطية للحصول على مآرب، ونعطي مثالا على ذلك سواء في الجزائر أو مصر أو غيرها، هل هذه الدول تمارس الديمقراطية الصحيحة ؟ هل تقبل التداول على السلطة ؟ هل تقبل الرأي المخالف ؟ أعتقد أن مثل هذه الأطروحات حينما يتقبلها المسؤول القائد وعن اقتناع، يمكن أن تقول إنه بدأ يغير نظرته لتحجيم سواء المرأة أو الرجل، لكن مادام الأمر غير ذلك، نجد القادة العرب وفي كثير من الحالات، يتكئون على ما يسمى بالطرح المغربي، معنى ذلك أن النخبة هي التي تكون في أغلب الحالات وراء تمديد حكمهم بدليل أنهم في كثير من الحالات نجدهم هم الذين يحجمون عن طريق الغائب هؤلاء الناس سواء المرأة أو الرجل. إذا بما أننا مدركون لهذه العقلية وهذه التصرفات، فلماذا لا نحاول إبعاد هذه النمطية وإيجاد نمطية الحكم العازل التي نريدها ويريدها الشعب بأكمله أو نبقى ننتظر سلطات أخرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية تعطينا الضوء الأخضر لتغيير هؤلاء القادة أو هذه السلطات تعطي الضوء الأخضر لزعمائنا حتى يمكنونا من الحرية. أي أن حسني مبارك يجب عليه أن ينتظر الأوامر حتى يعطي الحرية للمرأة والرجل. أعتقد أن مثل هذه الأطروحات ينبغي أن تناقش بجرأة، لكن للأسف الشديد جميع الأنماط العربية تناقش مسألة الديمقراطية بدون بعد عميق لمفهوم الديمقراطية. إذا لا بد من تغيير نمطية العقلية وتغيير نفسية المجتمع وزرع ثقافة سياسية في المجتمع وإن بقي الوضع على ما هو عليه، فلنقبل من يغير فكرنا عن طريق الضغوط الخارجية كما ذكرت سابقا وهذا المقترح الأساسي والبناء لواقع اليوم. أعود للأستاذة منية الرقيق وأقول بالنسبة للمناضلين والمناضلات، نفس الإشكال ونفس الأوضاع موجودة في الجزائر وفي البلدان الأخرى، فهاته الفئة التي لها باع في النضال، باع بدافع شخصي بحت وبدون مقابل بل فقط من أجل النضال الوطني، هاته الفئة من المفروض أن تجازى على الأقل حسب المجهود. هذه الاطروحات هي التي يجب أن تطرح ولو سألنا أنفسنا هل المجتمع المدني قادر على تمييز أصحاب هاته الميولات، طبعا لا، فنحن مازلنا بعيدين ودولنا التي تدعي ممارسة وتطبق الديمقراطية، نجدها اليوم في الانتخابات مثلا لا

تفرز، إلا من يرغب فيه النظام وهذا موجود في الكثير من الحالات بطريقة أو بأخرى. معنى ذلك أننا بعيدون كل البعد عن الوعي وتقدير المجهودات وتحليل النفسيات وتحسين المعاملات. فاللوم على عدم الوصول إلى هذه الدرجة يعود لنا نحن النخبة المتعلمة مع الطرح النظامي والانتماءات الأخرى، وشكرا.

فوزية هميلة (تونس) :

لي ملاحظة أود أن أسوقها للدكتور صالح المهدي وهي أن التحجيم في المجتمعات العربية والإسلامية، لا يقتصر على القادة والرؤساء بل أن المرأة تواجهه يوميا من قبل الرجال، والأسوأ أنها تواجهه أيضا من قبل النساء، لأن النظام الأبوي مترسخ في المجتمع الإنساني وخصوصا في المجتمع العربي الإسلامي. بعض المجتمعات التقدمية العربية وأقولها بكل شجاعة توصلت لمحاربة هذا النظام الأبوي وتعترف بإنسانية المرأة في جميع المستويات، وهي تسعى لتحقيق الحياة بأكثر ما يمكن من المساواة. لكن بالنسبة للبلدان العربية الإسلامية، مع الأسف، ليس هناك ما يوحي بالعمل في هذا الاتجاه. فعلى سبيل المثال زارني أستاذ سعودي في "الكريديف" أهداني نسخة من كتاب يتحدث عن العنف ضد المرأة، سألته لماذا تمنعون المرأة سياقة السيارات في السعودية ؟ فأجابني بأنه ليس ضد ذلك وأمثاله من الرجال السعوديين ليسوا ضد استعمال المرأة للسيارة، لكن هناك بعض الفقهاء يرون العكس والأغلبية في أخذ القرار كانت لهم. هنا أتساءل عن دور النخبة الرجالية في البلدان العربية وعن دورها في العديد من التغييرات والتعديلات التي تخدم مصلحة المرأة والرجل. المثال الثاني في تونس فالمرأة تحصلت على حقوقها منذ سنة 1956، ومع الأسف إلى حد هذا التاريخ مازالت تتعرض إلى المضايقات من طرف الرجل في عديد المجالات حتى في سياقة السيارات وعلى الطريق العام، السائق الرجل يريد أن يبين للمرأة أنها مخطئة وهو على صواب. فالأمثلة متعددة وتحجيم المرأة متواصل وأنادي وأقول لا بد من التعجيل في الإصلاح بجعل خطط علمية مواكبة وبالتساوي للمرأة والرجل، قلت هذا لأنكم تكلمتم عن القادة وإصلاح القادة، فلا بد أيضا من إصلاح نفسية الشعب بكل فئاته. فمؤسسة "الكريديف" مثلا تقوم بملتقيات وتربصات للنساء المثقفات حتى تدربهن على كيفية توزيع الأدوار داخل الأسرة وكذلك في الميدان المهني. أطلب من الأخوات في البلاد العربية، أن يحاولن هذه الطريقة أو يجربن حتى نتوصل إلى نتيجة أحسن مما نحن فيه. إذا التحجيم لا يقتصر على القائد فقط خاصة القائد الذي يحتاط من رد الفعل من طرف الفقهاء. في الجزائر مثلا كل مرة يقدم مشروعا تقدميا إلا ووجدت معارضة من طرف الفقهاء. ونفس الشيء بالنسبة للمغرب والعديد من الدول العربية الإسلامية، وشكرا.

د. البشير العربي (تونس) :

لي ملاحظة بالنسبة للأستاذ صالح المهدي الذي قدم موضوعا طريفا، ولكن كان من المستحسن أن تأخذ الموضوع من جانب العقدة، مثلا هل يمكن أن تطبق على القادة أو أي إنسان آخر عقدة أوديب تجاه الجنس الآخر، وأن هذه العقدة ناتجة عن تنشئة اجتماعية وثقافية تبناها القائد العربي من خلال قائد القبيلة أو قائد العائلة أي هل نظرية استبطان القائد لسلوكات لمن له عقدة أوديب ويكون أجدى لو نتعرف على هذا السلوك، من ناحية ثانية أشير إلى أن هذا الموضوع ليس في علم النفس وإنما في علم النفس الاجتماعي، فأنت ربطت الإشكالية بين علم النفس وبين علم الاجتماع، من جهة علم النفس باعتبار الأفراد وسلوكاتهم وعلم الاجتماع باعتبار التأثيرات المجتمعية على هؤلاء الأفراد في سلوكهم. أما في خصوص مداخلة الأستاذة منية الرقيق وبالتحديد بالنسبة للفتاة التي تحدثت عنها، وكيف تنظر إلى نضالها والاحباطات التي تحصل لها فيما بعد، فهذا الموضوع الطريف يجب أن ندرسه إن شئت من ناحية المقابلة وتقنيتها في منهج دراسة الحالات، وهذه المقابلة تعطي للفرد الحس بالإشكالية المطروحة، من ناحية ثانية هذه الوضعية تدخل في سبر الآراء في نظر علم الاجتماع، وسبر الآراء عندما ندرسه مثلا في خطب الزعماء ندرسه في مواقف الأشخاص الذين يمكن أن نختبرهم حول مسألة من المسائل أو بعض المفاهيم. أما في خصوص قبول المجتمع لوعيهم، فالإدراك لا يكون وليد الفرد، بل يجب أن يكون ضمن الوعي الجماعي، فهؤلاء العناصر إذا لم يكونوا داخل منظمة ما، فلا يمكنهم أن يعوا بالمسألة ولا يكون الوعي في حد ذاتهم وعي بذاتهم مثل الطبقة التي تنشأ ولا تعي بذاتها داخل حزب معين، وشكرا.

د. زينب زهرى (ليبيا) :

شكرا جزيلا للدكتور صالح المهدي الحويج على هذه المداخلة العلمية القيمة والتي أعطى من خلالها للموضوع بعدا آخر. في جلسات يوم أمس واليوم تحدثنا عن البعد التاريخي والاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي. أما اليوم أتحفنا الدكتور صالح بالبعد البسيكولوجي أو النفسي. فهذا البعد الذي ينتج الثقافة أي الثقافة تنتج نفسها، من جهتي أتساءل لماذا الثقافة السلبية هي التي تنتج نفسها، بمعنى آخر لماذا الثقافة السلبية هي التي تتجذر في نفوسنا ؟ ولماذا لا تتجذر الثقافة الإيجابية ؟ نظرا لقيمة هذا البحث، بودي لو يعمم على أغلبية الشرائح. فلماذا إنكار الآخر ؟ ألا يسع المجال إلى الجميع ؟ لربما نحن نتحاور حول موضوع واحد. أيام الجهاد وكل يريد أن يجاهد، وهذا إنتاجنا وعندما ينتج الجهاد نتفرع ونتصارع، فلماذا؟ أما ملاحظتي الثانية وهي للزميلة الأستاذة منية الرقيق وأشكرها على هذا التقديم الرائع وتمنياتي لها بالنجاح والتوفيق. لكن من خلال ورقتها أجد نفسي أتساءل ويجب أن تتساءلوا معي، لماذا المرأة تشعر بالذنب

وخصوصا عند قيامها بواجبات وطنية ؟ ألا يهمها الوطن والوطن يهم الآخرين ؟ ولماذا هذا الشعور يتجذر في نفسية المرأة ؟ وهل هي المسؤولة الوحيدة عن الأسرة ؟ بودي لو تكون هناك إجابة لكل هاته التساؤلات وخاصة عن طريق البعد البسيكولوجي، وشكرا.

د. آمال العبيدي (ليبيا) :

شكري الكبير للدكتور صالح المهدي الحويج على ورقته القيمة وما جاء فيها يذكرني بدراسة قيمة جدا ظهرت سنة 1982 للدكتور مصطفى حجازي، وهي دراسة في التنمية والتخلف، دراسة لبسيكولوجية الإنسان المقهور، هذا الباحث طرح جملة من القضايا في اعتقادي وإلى هذه اللحظة، مازلنا نتغافل عن البعد النفسي أو الجانب النفسي لتحليل الشخصية العربية. هناك كثير من الخصائص التي أشرت إليها بالأمس وقلت ما أحوجنا إلى دراسة مسألة التناهي بالمتسلط وعلاقات القهر السائدة في إطار منظومة الأسرة العربية وفي إطار برنامج نشأة التنشئة بدءا بالطفولة. الملاحظة الثانية التي تطرح نفسها وأود أن أقول أن هناك خلطا في بعض المفاهيم، فإذا أردنا أن نتناول هذا الموضوع، يجب أن نسأل من هم القادة ويجب أن نعرف من هو القائد، فهل هم قادة الرأي أم قادة الدين أم قادة الحركات الإصلاحية ؟ فتاريخنا حافل بكثير من المفردات التي يمكن أن نعلق من خلالها مفهوم القائد. هنا النقطة المنهج التي يمكن أن تحدد من هو القائد. إذا تحدثنا عن مفهوم القيادة السياسية أو صانع القرار وأدركنا انحياز القادة لقضية المرأة وهي القضية التي لم يغفلها أي نص من الخطاب السياسي وعلى الأقل في الخطاب الرسمي العربي. وهذا ما نتحدث عنه في إطار عينة ضيقة ويمكن أن نذكر الكثير من القادة السياسيين الذين تناولوا قضية المرأة. وأجزم أن قضية المرأة والقضية الفلسطينية، ساهمت في تجسيم شرعية النظم السياسية العربية. في خصوص مسألة التحجيم أعجبتني كثيرا طريقة تناولك لها بشكل فضفاض، تحجيم إيجابي وتحجيم سلبي. ولكن هذا التنقل بين مصطلح إيجابي وآخر سلبي أكثر من الخلط ونحن لا نريد هذا لأن لنا ما يكفينا. إذا لا بد من توضيح الرؤية وإذا أردنا أن نتناول كثيرا من المفاهيم فلا نتلاعب بالألفاظ ولا نستخدم مسميات ليست لها علاقة بما نعني، فإما أن نقول أو لا نقول. أشكر د. منية على ورقتك المتميزة ولكن لي بعض الملاحظات أسوقها إليك وأبدأ بالعينة التي تبدو لي متحيزة وشاملة فقط بالنسبة لمناضلات جهة نابل. كان بودي أن تكون هناك عينة ضابطة بالإضافة إلى السيدات ونظرة حول تجربتهن النضالية وقضية الانقطاع التي أشرت إليها باعتبار استخدامك للتاريخ كتجربة والاستفادة منه عند ممارسة العملية. فماذا عن رأي المجتمع في هؤلاء السيدات ؟ أعتقد كان بإمكانك إعطاء قيمة جيدة لدراستك لو عممت الأسئلة على شريحة أكبر، من التي استخدمتها وكذلك معرفة رأي المجتمع في هؤلاء المناضلات. الملاحظة الثانية تتعلق بقضية الانقطاع، أعتقد أن هذه المسألة ليست حديثة، بل هي قديمة حديثة بمعنى آخر فقد ارتبطت بفترة تاريخية معينة إلا أنه يبدو من خلال نتائج الآليات التي استخدمتها سواء كانت

أسئلة أو مقابلات أو غير ذلك، تبقى قضية التباكي على الذات الخاصة بهؤلاء المناضلات وأن ما قمن به هو جهد غير مقدر وعدن فيما بعد للظل دون المكافأة أو حتى الاستعانة بهن، وهذا يقودني إلى تدوير النخبة في دراسات النخبة الحديثة. وسآخذ مثال التجربة الليبية، فهناك عديد القياديات اللواتي تقلدن مناصب قيادية زج بهن العمل في هذا أو ذاك، وبعد ذلك اختفين من الساحة ولم نعد نسمع حتى بأصواتهن ولا ندري هل هن على قيد الحياة أم لا ؟. هذا يفسر لي أن نقطة الانقطاع ليست كما ذكرت أي نقطة تاريخية قديمة تتعلق بمرحلة معينة وأربطها أيضا بقضية التسرب أي التسرب الحالي لكثير من القياديات حاليا، فاستخدمن لفترة معينة ثم انقطعن وغبن تماما، وشكرا.

يوسف عمر الغزال (ليبيا) :

شكري للجميع خاصة لأصحاب الورقتين المقدمتين في هذه الجلسة وخاصة ورقة الدكتور صالح المهدي الحويج التي أثارت كثيرا من المناقشات بناء على ما قدمته من طرح جديد. فقضية التأمل في القياديين أو السياسيين، تبدو نظرة جديدة للممارسة بشكل علني حتى وإن كانت شكلية في البداية... لا أحد يريد أن يتسلط ويقول أنا لا أريد ليبيا أن تخضع لأمريكا أو تونس لا تخضع لأمريكا في حين الرئيس يحسبها حسابات لمصلحة الدولة ولضروريات مختلفة. فدائما هناك اختلاف في وجهة نظر السياسي المنقذ والفيلسوف المفكر. أما قضية القيادات ولربما إذا عممناها وشملت حتى القيادات الثقافية والإعلامية والأدباء والمفكرين نجدهم كثيرا ما يمارسون القمع وليس ضد المرأة فقط، بل تهميش كل ما يدعو للحضارة. عندما نتأمل بعمق في وضعنا نجد أنفسنا نعيش حالة من التغريب الواضحة والشديدة، وللأسف لا نتفطن لها. فمثلا لم يعرض تلفزيون عربي الحرب اللبنانية أو حرب الخليج الأولى أو الثانية أو حرب العبور أو حروبنا مع إسرائيل، في حين عرضت الفضائيات عشرات المرات حرب البسوس ويحفظها أولادنا صغارا وأطفالا، فلماذا البسوس ؟ لأن البسوس مضى وانتهى وكل شيء انتهى بما له وما عليه ممكن. وكما ذكرت في ورقتي منهجنا مثل رحلة الشتاء والصيف، فكلنا نعرف رحلة الشتاء والصيف وحركة التجارة لقريش، لكننا لا نعرف عن المنظمات التجارية والفكر المعاصر شيئا. نحن نعيش في غربة حقيقية، الأشعار التي تفرز فهي تقرر في أشعار القدماء. في طلبة الجامعة نجد القليل منهم من يعرف أكثر من نزار قباني، لأنه خاطب الغريزة الساذجة في يوم من الأيام وعشقه الشباب نتيجة تحدثه كثيرا في الخطاب الجنسي والهاجس الذي فصل المرأة عن الرجل. أنا أحيانا يخطر ببالي أن قضية المرأة تصل إلى منظوم بشع ولست أدري هل أن الزميلة معي أم لا وكما يقال إن الإنسان استأنس استئناسا مطلقا الحيوان مثل الحصان والكلب استأنسه أيضا منذ أكثر من ألف سنة، ونحن لم نستأنس المرأة بهذه الدرجة حتى هذه اللحظة. أحيانا أرتبك عندما نتكلم عن المرأة لأني تربيت معزولا عن المرأة، أجهل المرأة وأجهل فضاءها الواسع، لقلة معاملتي معها،

فهي ارتبطت بالخيال والسحر. وأنا أنظر إليها الأنثى الناكرة الغريبة المجازية، بمعنى آخر إن الاستئناس بين المرأة والرجل، لم يصل بعد إلى مستوى متقدم وكل واحد يعيش فلكه. أثناء استماعي لورقة الدكتور وبعض المداخلات، تذكرت التواتر والمواقف الثلاثة: الديني والسياسي والمرأة والجنس في ثقافتنا العربية. فكيف يمكن لمجتمع أن يبني حضارة وهو لا يستطيع أن يتكلم أو يمنع في 99% من مجالات الحياة ويجب أن يبقى كثقافة مسكوت عليها. أحيانا لا نستطيع أن نصرح بالأفكار البناءة. ففي الوطن العربي عامة هناك 50% من الأفكار البناءة لا يصرح بها. أما ما يصرح به فلا يمكن نشر أكثر من النصف ونصف ما ينشر لا يباع ونصف ما يباع لربما لا يقرأ ونصف ما يقرأ لا يفهم ونصف ما يفهم لا يطبق. هذا كله نتيجة الحجز على الفكر العربي من طرف العربي نفسه. الحضارة هي حوار متبادل، هي بوح وتوسيع سقف الحرية الفكرية. نحن العرب يجب أن نصل إلى مرحلة تم الإعلان عليها في أوربا كنتاج في الثقافة في الأدب الأوربي الحديث، وهي قضية موت البطل في الرواية الأوربية، يعني أن عنتر ابن شداد لم يعد هو عنتر وأن الروائي عندما يكتب رواية ويضع البطل القوي فردا، فهذا النمط أصبح غير مقبول عند الغربيين، لأن هذا المفهوم ساذج والبطل الحقيقي هو المجموعة. وقضية القائد ولت وانتهت. أيضا في كتب التاريخ كنت أقرأ أن يوسف باشا القرمانلي غرس نخلة وبنى مسجدا، ودرغوت باشا غرس نخلتين وبنى بيتا لصناعة السفن، ثم انهارت حكومة يوسف باشا، وفي كتاباتنا للتاريخ نحمل المسؤولية للحاكم وحده. بمعنى نقول نجح يوسف باشا وانهار نظام يوسف باشا ولا نتحدث عن الليبيين في عهد يوسف باشا، ولا عن التونسيين في عهد بورقيبة مثلا، وحتى إن استطاع بورقيبة أن ينفي هذا الشعب ويخلق مؤسسات دستورية، فالكثير يقول بورقيبة بطل ونسي دور البطل وهو دور التونسيين أنفسهم الذين تعاونوا معه وأنجزوا التخطيطات كلها. ماذا كان يمكن أن يفعل بورقيبة لو كان رئيسا في دولة بسيطة وشعبها لا يملك قدرة الشعب التونسي ؟ فعلينا أن نفكر بعقلية الجماعة وليس بعقلية الفرد، وشكرا.

متدخل :

لدي ملاحظة حول المنهجية في مداخلة الأستاذة منية الرقيق، إذا أردنا أن نمنح المرأة حقها في التاريخ التونسي ومكانتها الحقيقية في الحركة الوطنية، يجب أن لا نعتمد اعتمادا كليا على السيرة الذاتية، فالاعتماد يجب أن يكون على وثائق رسمية وإحصائيات لجهات رسمية أيضا. أما السيرة الذاتية فيمكن أن تكون لها ميولات شخصية وتطغى هذه الميولات الشخصية على الصيغة التاريخية. صحيح أن السيرة الذاتية مهمة ولكنها في البحث التاريخي لا تكون قاعدة أساسية ووثيقة رسمية يمكن الاعتماد عليها، وشكرا.

د. محمد حواص (تونس) :

أضم صوتي إلى الإخوان الذين أبدوا رأيهم في المنهجية التي كانت نوعا ما خطيرة بالنسبة لامرأة تنظر لنفسها في مرآة. ولكن المرآة مغيرة للحقيقة. فالسيرة الذاتية أو الذات غير موجودة، فالذات هي ما اكتنز من التاريخ ومن المجتمع داخل الشخص في لا شعوره من المجتمع، وشكرا.

د. رؤوف حمزة، (رئيس الجلسة) :

شكرا جزيلا لكل المتدخلين على اهتمامهم بالمحاضرين وعلى تنوع أسئلتهم واستفساراتهم حول الموضوعين وهذا أعطى إثراء علميا للجلسة وسأحيل الكلمة للأساتذة المحاضرين ليردوا على هذه الأسئلة والملاحظات مع عدم الإطالة وشكرا.

د. صالح المهدي الحويج (ليبيا) :

شكرا لك سيدي الرئيس فرغم أنك قيمت ورقتي بمجرد خطاب ولكن الملاحظات والأسئلة من طرف الحاضرين، قد أجابتك على هذا التقييم. فليس بالضرورة أن نطرح إشكالا ولكن طرح الأفكار هو الذي يولد الإشكال. فأنا قدمت أفكارا في البداية وطلبت فيما بعد معلومات لطرح الإشكالية. هذه رسالة لزميلي ورئيسي في هاته الجلسة العلمية. أما في خصوص ملاحظة الأستاذ عميرة علية الصغير وإني أشكره على اهتمامه وأجيب بأنه ليس بالضرورة إذا اتفقت على رئيس ما أكرهه، فالكراهية مؤشر سلبي في الشخصية. يمكن أن تحب الرئيس وأنت تختلف معه حول نقطة ما في نفس الوقت. فنحن المؤرخون في جلساتنا اتفقنا على ماذا ؟ نحن تعودنا على أنه عندما تخالفني في الفكرة آخذ منك موقف الــ 180 درجة. أخي عميرة علية الصغير أختلف معك ورغم موقفك السلبي لن أكرهك بل سأحبك أكثر، لأنني أؤمن أن اختلاف الأفكار يولد ألفة أكثر ومحبة أكثر. هناك من قال أن التحجيم فضفاض، أنا أتفق معك في ذلك وملاحظتك هذه، تساعدني على ضبط النفس وتعديل ما يمكن تعديله. أما الدكتورة زينب فقد أثارت نقطة مهمة جدا ولماذا الأمور السلبية نؤكدها وتنتشر بيننا بسهولة بمعنى لو نجلس مع متشائم أتشاءم بسرعة، لماذا ؟ لأن السلبي يدخلنا من الخارج، وهذا أسهل أما الإيجابي فهو يخلق في داخلنا وهذا الخلق والزرع الإيجابي صعب. أما بالنسبة لملاحظة الدكتور البشير العربي، فعلا الموضوع يحتاج إلى بحث عقدة أوديب، وأتفق معك تماما بأن الموضوع يتقاطع بين النفسي والاجتماعي ويتطلب التمعن عن طريق علم النفس وكذلك عن طريق علم الاجتماع. بكل تأكيد هناك الكثير من الأفكار والآراء حول الموضوع الذي مازال يتطلب الحصول على هذه الأفكار التي تساعد على تقويمه واستكماله إن شاء الله، وشكرا.

د. منية الرقيق (تونس)

على كل لن أطيل عليكم وشاكرة لكل المتدخلين على ملاحظاتهم وتساؤلاتهم التي تدل على اهتمامهم والتي أثرت هذا الحوار، فالاستنتاج الذي توصلت إليه أن الكثير من الأسئلة أجوبتها موجودة في الورقة التي ستوزع عليكم، ولا داعي لإعادة الجواب عليها. أما في خصوص المستوى السياسي للمرأة، في الحقيقة المرأة مازالت لم تصل إلى مستوى نضج سياسي ووعي يمكن أن يتوج بمشروع واضح. وهذا هو سر انقطاع المناضلات عن النشاط السياسي. فدور المرأة لم يصل إلى مستوى الحركة الاجتماعية ذات مشروع ثقافي واضح والذي سيغير العمل ويعيد تقسيم الأدوار داخل المجتمع وتقوية الأدوار الأبوية داخل المجتمع التقليدي، وشكرا.

د. عبد الجليل التميمي :

في خاتمة هذا الحوار العلمي البناء والذي ولد استشرافا ذكيا وفاعلا في مقاربة عديد القضايا والإشكاليات التي تخص المرأة المغاربية اليوم، لا يسعني إلا تقديم الشكر للجميع لمساهماتكم المباشرة في إثراء هذا الحوار الهادف وتأكدوا أن المؤسسة انطلاقا من ثوابتها وقناعاتها وسياستها البحثية سوف تعمل على تعميق هذا الحوار من خلال تبني مشاريع بحثية جديدة، وإلى لقاء قريب في مؤتمر جديد.

البيان الختامي

بدعوة من مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات وبالشراكة العلمية مع مؤسسة كونراد أديناور تم أيام 23 و24 و25 جوان/حزيران 2005 عقد المؤتمر السابع عشر لمنتدى الفكر المعاصر حول :

دور المرأة المغاربية في حركة التحرير وبناء الدولة الوطنية

وقد تدخل خلال الجلسة الافتتاحية كل من الأستاذ عبد الجليل التميمي الذي ألقى كلمته (بالعربية والفرنسية)، والسيد فرانسيس دييوا، ممثل الأمم المتحدة بتونس ود. آمال سليمان العبيدي باسم المشاركين (بالعربية والإنقليزية) ثم كلمة د. هاردي أستري، ممثل مؤسسة كونراد أديناور والتي ألقتها بالنيابة عنه، الآنسة ألفة الرفرافي، وتم ذلك بحضور كل من سعادة سفيرة النمسا السيدة غابريال ماتزنر (*Gabriel Matzner*) وسفير دولة فلسطين د. منير غنام، وسعادة سفير سوريا د. فيصل علوني، وسعادة سفير تركيا السيد صالح كورتورك وسعادة سفير ألمانيا السيد كريستوف دريكس (*Christoph Derix*)، بالإضافة إلى حضور بعض الوزراء السابقين ورؤساء تحرير بعض الصحف الوطنية، وعدد مكثف من الجامعيين من ذوي الاختصاصات المختلفة في القانون والتاريخ والعلوم السياسية وعلم الاجتماع والصحافة والإعلام والآداب وعلم النفس والفلسفة والأنثروبولوجيا، قادمين من البلدان التالية : الأردن وتونس والجزائر وليبيا والمغرب الأقصى، هذا فضلا عن عدد من المواطنين الذين عبروا عن امتنانهم بالتواصل مع الذاكرة الوطنية ومواكبة هذه المؤتمرات التي اهتمت وركزت على التراث السياسي والفكري للمغرب العربي، وقد قدمت خلال تسع جلسات علمية 32 محاضرة تناولت عديد الإشكاليات البحثية التي تعرضت لأول مرة إلى عدد من المسائل المنهجية والمتعلقة بالمضمون ومن بينها خاصة :

- نقص المعلومات والبيانات التي تعكس دور حركة المرأة وتطورها، نتيجة غياب التوثيق بصفة عامة، والتوثيق التاريخي لحركة المرأة بصفة خاصة والذي لا يتجاوز الجهود الفردية والاهتمامات الشخصية للباحثين، ومن هنا كان الاقتراح بضرورة التركيز على هذا الجانب واعتماد كل طرق التوثيق بما في ذلك الرواية الشفهية.

- العمل على الرصد التاريخي والموضوعي لدور المرأة المغاربية خلال فترة الاحتلال، حيث برز هذا الدور بشكل واضح واستثنائي في مشاركتها في حركة المقاومة وحرب

التحرير ضد الاحتلال، إلا أن هذا الدور لم ينعكس على مكانة المرأة ما تلاشى بعد الحصول على الاستقلال السياسي، وانتهى في معظم الأقطار المغاربية بانتهاء فترة المقاومة، وحيث تركت ترتيبات مرحلة إرساء قواعد الدولة الوطنية، ومرحلة ما بعد التحرر والاستقلال للرجل فقط.

– هامشية دور المرأة في العمل السياسي الوطني بعد الاستقلال، وغياب دورها الفاعل في المناصب القيادية العليا.

–التأكيد على الدور الريادي لرائدات الحركات النسائية في الأقطار المغاربية، اللاتي واجهن قوة الموروث الثقافي والقيم التقليدية والأعراف السائدة والتي تمثل تحديا قائما أمام التغيير داخل المجتمع، ولا شك أن هذا التغيير لن يتم إلا بتكامل جميع قنوات التنشئة الإجتماعية والسياسية كالمدرسة ووسائل الإعلام والأسرة، وغيرها...

– أهمية دراسة الخطاب السياسي العربي الرسمي وكذا الخطاب الديني بخصوص المراة، بما يمكن من تعزيز دور المرأة مستقبلا، وإدماجها وموقعتها موقعا صحيحا وسليما في جدلية التأطير السياسي.

– أهمية دراسة التشريعات والقوانين الوطنية على مستوى أقطار المغرب العربي، باتجاه ملاءمتها للمتغيرات الجغراسياسية.

– رصد ضعف مشاركة المرأة بما لا يتناسب مع النسبة التي تحتلها في عدد السكان.

–غياب المرأة في العمل النقابي المغاربي وهامشية دورها في نشاطات العمل الأهلي أو مؤسسات المجتمع المدني وبالشكل الملائم.

– التركيز على دراسة المواثيق الدولية المتعلقة بحقوق المرأة وتداعياتها على القوانين والتشريعات الوطنية في أقطار المغرب العربي.

- دراسة أثر العولمة على المرأة ومشاركتها في عملية التنمية بكافة جوانبها، ورصد معوقات إدماج المرأة في سوق العمل في أقطار المغرب العربي.
- التركيز على أهمية البعد النفسي في دراسة الشخصية العربية بصفة عامة، وانعكاسات ذلك على المرأة العربية على وجه الخصوص.
- دور المرأة المغاربية في الفنون وبصفة خاصة في المسرح، بفضل ما أهدته إلى المجتمع من قيم وجمال.

كما انعقدت جلسة عامة دار خلالها حوار موسع وفي مناخ استثنائي اتسم بالحرية الأكاديمية الكاملة وبالمسؤولية واحترام الرأي المخالف، لمعالجة الإشكاليات البحثية المطروحة، وهو الأمر الذي أضفى على هذا المؤتمر قيمة علمية ثابتة؛ وشكل ذلك مكسبا علميا ثمينا يعتز به الباحثون المغاربيون والعرب، على اعتبار أن هذه المؤسسة بفضل تميزها الأكاديمي في نشاطاتها المختلفة التي غطت عديد التخصصات في العلوم الإنسانية والإجتماعية، أصبحت اليوم إحدى المرجعيات الأكاديمية ليس فقط عربيا بل دوليا، وشرفت بذلك تونس والوطن العربي. وتثمينا من المؤتمرين للاهتمام بهذا الحقل من الدراسات، فقد أكد الجميع على ضرورة تبني استراتيجية بحثية مستقبلية تقضي بانتظام مثل هذه اللقاءات العلمية السنوية لمعالجة هذا الملف وتجلية الضبابية التي حفت به منذ عقود لتمنحه الأهمية الاستراتيجية التي يحتلها مستقبلا، مثل ما هو الشأن على الصعيد الدولي.

وعلى ضوء ذلك، وبعد نقاش مفتوح، أقر المؤتمرون عقد المؤتمر القادم حول الموضوع التالي :

مساهمة المرأة العربية المعاصرة في بناء الدولة الوطنية

وفي الختام يرفع المشاركون تقديرهم العالي لمؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات للتنظيم المحكم لسير أعمال المؤتمر، وهذا على الرغم من ضعف مواردها البشرية والمالية، ذلك أن تجربتها الطويلة وتنظيمها لعديد المؤتمرات كل سنة، كان وراء تمتعها بسمعة كبيرة، ليس بتنظيم المؤتمرات فقط وإنما أيضا بتأطير مردوديتها تفعيلا وتواصلا، مع مختلف الباحثين من أجيال مختلفة بعيدا عن كل ما يمس الموضوعية والحياد العلمي.

وفي نفس هذا الإطار فإن المشاركين ينتهزون هاته الفرصة لشكر مؤسسة كونراد أديناور وممثلها د. هاردي أستري الذي حرص على تتويج هذه السلسلة من المؤتمرات العلمية بالنجاح الكبير، وذلك ما أعطى مضمونا عمليا وعقلانيا للشراكة المعرفية الشمال-جنوب بين مؤسسات البحث الجادة والعاملة. والشكر موصول إلى السفراء العرب والدوليين وإلى السيد فرانسيس دي بوا، وهم الذين شرفونا بالحضور في جلسة الإفتتاح، إذ شكل حضورهم علامة بارزة ومضيئة للتأييد المعنوي والنفسي لهذه الأنشطة العلمية البناءة والتي تؤديها المؤسسة منذ عشرين سنة.

- ت -

- ن -

- هـ -

- و -

- ي -

كشاف الأماكن الجغرافية

إنجازات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات
وما نشرته حتى اليوم حول الحركات الوطنية التونسية والمغاربية

1. أعمال المؤتمر الأول حول : **الحبيب بورقيبة وإنشاء الدولة الوطنية : قراءات علمية في البورقيبية**، 533 ص، (بالعربية والفرنسية)، زغوان، أفريل 2000.

2. أعمال المؤتمر الثاني حول : **بورقيبة والبورقيبيون وبناء الدولة الوطنية**، 506 ص، (بالعربية والفرنسية)، سبتمبر/أيلول 2001.

3. أعمال المؤتمر الثالث للدراسات البورقيبية حول : **السلطة وآليات الحكم في عصر الحبيب بورقية في تونس وفي البلاد العربية**، (بالعربية والفرنسية)، 502 ص، مارس 2003

4. أعمال المؤتمر الرابع للدراسات البورقيبية حول : **القضاء والتشريع في تونس البورقيبية وفي البلاد العربية**، 560 ص، (بالعربية والفرنسية)، مارس 2004.

5. أعمال المؤتمر الخامس للدراسات البورقيبية حول : **نهاية حكم بورقيبة والقيادات السياسية العربية : الصعود والانحدار**، 608 ص، (بالعربية والفرنسية)، مارس 2005.

6. أعمال المؤتمر السادس للدراسات البورقيبية حول : **رهانات الثقافة والمعرفة بتونس والمغرب العربي (1956-2005)**، 408 ص، (بالعربية والفرنسية)، سبتمبر2006.

7. **التميمي**، عبد الجليل، **دراسات في منهجية الحكم والسياسة البورقيبية**، 164 ص، (بالعربية والفرنسية)، مارس 2004.(مازلنا ننتظر الإذن بتوزيعه)

8. – د. عبد الجليل التميمي ، **كتابات ومذكرات المناضل يوسف الرويسي السياسية**، 320 ص، (بالعربية والفرنسية)، منشورات المؤسسة، زغوان 1995 (بالعربية والفرنسية).

9. **أعمال المؤتمر العالمي الأول حول : فرحات حشاد الحركة العمالية والنضال الوطني**، 370 ص، (بالعربية والفرنسية)، زغوان، جانفي 2002.

10. **شهادة أحمد بن صالح السياسية : إضاءات حول نضاله الوطني والدولي**، 176 ص، مارس 2002 (بالعربية).

11. **شهادة الطاهر بلخوجة السياسية**، 132 ص، مارس 2002 (بالعربية والفرنسية).

12. الطيب البكوش : **الحركة النقابية والديمقراطية في تونس 1975- 1988**، 172ص، أوت 2003 (بالعربية والفرنسية) .

13. المؤتمر العالمي السابع عشر لمنتدى الفكر المعاصر حول : **دور المرأة المغاربية في حركة التحرير وبناء الدولة الوطنية**، 402ص، (بالعربية والفرنسية)، تونس، نوفمبر 2006 .

منشورات

مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات

المدير المسؤول

الأستاذ المتميز د. عبد الجليل التميمي

من نشاط المؤسسة :

أنشئت هذه المؤسسة منذ عشرين سنة بمدينة زغوان من قبل د. عبد الجليل التميمي، الأستاذ المتميّز بكلية العلوم الإنسانية والإجتماعية لجامعة تونس، وانتقل مقرها إلى تونس في شهر نوفمبر 2004. ومن أهدافها :

– إنشاء بنوك معلومات حول تاريخ الولايات العربية أثناء العهد العثماني والبحث العلمي والآثار العثمانية في العالم والدراسات الموريسكية-الأندلسية والتاريخ المعاصر المغاربي والعربي والتركي، بما في ذلك فترة حكم الرئيس الحبيب بورقيبة، وعلم الأرشيف والمكتبات والمعلومات وقاعدة بيانات للإرشادات البيليوغرافية بالموضوعات السالفة الذكر.

– إنشاء مكتبة في هذه الإختصاصات الحيوية من المعرفة وتضم اليوم 20.000 عنوانا هي مكتبة الأستاذ التميمي الشخصية، هذا فضلا عن قسم الدوريات.

– إرساء تعاون علمي بين الباحثين العرب والدوليين.

– تشرف المؤسسة على نشر ثلاث دوريات أكاديمية هي : **المجلة التاريخية المغاربية** التي بدأ صدورها منذ جانفي 1974. وقد صدرت الأعداد 121-122 و123-124 في (1640 ص) قبل شهر جوان/حزيران 2006، **والمجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية**، وصدر منها العدد 33 في شهر سبتمبر/أيلول 2006، **والمجلة العربية للأرشيف والتوثيق والمعلومات**. وقد صدر منها العددان 17-18 في شهر نوفمبر / تشرين الثاني 2005.

كما نشرت المؤسسة 156 كتابا في كل تخصّصاتها وبعدة لغات. وهذا ما جعل هاته المؤسسة الأكاديمية الخاصة، تعد اليوم من أنشط المخابر المعرفية على الصعيدين العربي-الإسلامي والدولي في العلوم الإنسانية والاجتماعية، وتم ذلك دون ضجيج إعلامي زائف. وقد نظمت المؤسسة 124 بين مؤتمرات وسيمنارات الذاكرة الوطنية، وتوفقت في إثراء الحوار الأكاديمي لمئات المتخصصين العرب والدوليين.

Publications
de la Fondation Temimi pour la Recherche Scientifique et l'Information (FTERSI)

Directeur-Fondateur
Abdeljelil TEMIMI
Prof. Emérite à la Faculté des Sciences Humaines et Sociales de l'Université de Tunis I

Des objectifs de la FTERSI :

- La création d'un centre d'information d'histoire du mouvement national tunisien et maghrébin d'histoire ottomane, d'Archéologie ottomane et morisco-andalouse, de documentation, d'archive, de Recherche Scientifique, de dialogue de cultures civilisation et religions et de modernisation politique, économique des pays arabes et de la Turquie, ainsi qu'une banque de données bibliographiques relatives à ces sujets, grâce à un fonds personnel du Prof. A. Temimi, qui porte sur plus de vingt mille titres aujourd'hui.

- La consolidation des liens de collaboration scientifique entre les chercheurs, toutes nationalités confondues.

- La FTERSI veille à la publication de trois revues académiques suivantes :

Revue d'Histoire Maghrébine, (RHM), depuis janvier 1974, et dont les numéro 121, 122 et 123, 124 (1640) viennent de paraître au mois de Juin 2006 ; puis *l'Arab Historical Review for Ottoman Studies (AHROS)* dont le nos 33 vient de paraître au mois de septembre 2006, ainsi que *la Revue Arabe d'Archives, de Documentation et d'Information (RAADI)* dont les numéros 17-18 ont paru en Novembre 2005.

La Fondation a publié 156 titres dans diverses disciplines et a organisé 124 congrès arabes, internationaux et séminaires, auxquels ont pris part des centaines de spécialistes ; c'est ainsi que la Fondation est devenue désormais, l'un des dynamiques laboratoires scientifiques privés en sciences humaines et sociales dans le monde arabo-musulman et sur le plan international.

OUVRAGES SUR LES MOUVEMENTS NATIONAUX TUNISIEN ET MAGHREBINS

1. Actes du 1e Congrès international sur : Habib Bourguiba et l'établissement de l'Etat national : Approches scientifiques du Bourguibisme, 533p (en arabe et français), Zaghouan, Avril 2000.

2. Actes du IIe congrès sur : Bourguiba, les Bourguibiens et la Construction de l'Etat National, 506p, Septembre, 2001.

3. Actes du IIIe Congrès sur : Mécanismes du pouvoir à l'époque de Bourguiba en Tunisie et dans le Monde arabe, Février 2003, (en arabe et français), 510 p.

4. Actes du IVe Congrès sur : Justice et législation dans la Tunisie Bourguibienne et les pays arabes, Février 2004, (en arabe et français), 560 p.

5. Actes du Ve Congrès sur : Fin du règne de Bourguiba (1980-1987) et les leaderships politiques arabes : ascension et régression, (en arabe et français), mars 2005, 608 p

6. Actes du VIe Congrès sur : Les enjeux de la culture et de la connaissance en Tunisie et au Maghreb (1956-2005), (en arabe et français), septembre 2006, 408 p.

7. - Temimi, Abdeljelil, Etudes sur la pensée et la politique Bourguibismes, 134 pages en arabe, Mars 2004, (nous attendons l'autorisation de sa diffusion)

8. Mémoires politiques et écrits historiques de Youssef Rouissi, élaboré et présenté par A. Temimi, Zaghouan, 293p (en arabe et en français), Avril, 1995.

9. Actes du 1er congrès international sur : Farhat Hached : mouvement ouvrier et lutte nationale, 370p, (en arabe et en français), Zaghouan, Janvier 2002.

10. Témoignage d'Ahmed Ben Salah sur son parcours national et international, 176p., (en arabe), mars 2002.

11. Témoignage politiques de Tahar Belkhodja, 132 p, (en arabe et en français), mars 2002

12. Taieb Baccouche : Mouvement Syndical & démocratie en Tunisie (1971-1989), 170 p, (en arabe et en français) août 2003.

13. Le 17ème congrès du Forum de la pensée contemporaine sur : Rôle de la Femme Maghrébine dans le Mouvement de Libération et de l'Edification de l'Etat National, 402p, (en arabe et en français), Tunis, Novembre 2006.

- P -

- R -

- S -

- T -

- V -

INDEX DES LIEUX GEOGRAPHIQUES

INDEX DES NOMS DE PERSONNES ET COLLECTIVITÉS

En conclusion, les participants tiennent à remercier la Fondation Temimi pour la Recherche Scientifique et l'Information pour l'organisation efficace de ce congrès, malgré le manque de ses ressources humaines et financières ; en effet sa longue expérience dans l'organisation de nombre de congrès chaque année, fut derrière sa renommée scientifique ; comme ils saisissent cette occasion pour remercier la Fondation Konrad Adenauer et son représentant permanent Dr Hardy Ostry, qui veille au succès de cette série de congrès scientifique, ce qui fut derrière la rationalité et l'efficacité du partenariat scientifique entre institutions de recherche du Nord et du Sud.

Nos remerciements vont également aux ambassadeurs des pays arabes et amis ainsi qu'à M. Francis Dubois pour avoir honoré la séance d'ouverture ; en effet, leur présence est un appui moral et psychologique aux activités scientifiques assumées par la Fondation depuis une vingtaine d'années.

- Le rôle pionnier de quelques femmes maghrébines qui ont affronté l'héritage culturel et les valeurs traditionnelles qui représentent un défi au changement social ; en effet, aucun changement ne peut être effectué sans complémentarité entre les institutions sociales et politiques telles que l'école, les mass médias, la famille, etc.

- L'importance de l'étude du discours politique et religieux arabe relatif à la femme en vue de renforcer son rôle et son intégration politique.

- L'importance de l'étude des législations nationales au Maghreb pour qu'elles répondent aux changements géopolitiques.

- La négligence de la participation de la femme par rapport à son poids dans la population.

- L'absence de la femme dans l'action syndicale maghrébine et sa marginalité quant aux activités de la société civile.

- L'importance de l'étude des accords internationaux relatifs aux droits de la femme et leurs retombées sur les législations nationales des pays maghrébins.

- L'impact de la mondialisation sur la femme, sa contribution au développement et les entraves à son intégration au marché du travail au Maghreb.

- L'importance de la dimension psychologique dans l'étude de la personnalité arabe et surtout en ce qui concerne la femme.

- Rôle de la femme maghrébine dans les arts et en particulier le théâtre, en contribuant ainsi à l'enracinement des valeurs esthétiques dans la société.

Par ailleurs, une séance plénière s'est tenue pendant laquelle un débat ouvert s'est déroulé dans un climat de liberté totale, de responsabilité et de respect d'opinion d'autrui, ce qui a donné à ce congrès sa valeur scientifique et constitue en soi, un acquis qui fait honneur aux chercheurs maghrébins et arabes ; en effet, cette Fondation s'intéressant aux sciences humaines et sociales est considérée aujourd'hui comme étant une référence en la matière ce qui fait honneur à la Tunisie et au Monde arabe.

En appréciant ce champ d'investigation, les congressistes appellent à l'adoption d'une stratégie futuriste concernant la continuité de ces rencontres annuelles, pour traiter ce dossier stratégique quant à l'échelle internationale. Après un débat ouvert, ils ont adopté comme thème du prochain congrès :

La femme arabe d'aujourd'hui et sa participation à l'édification de l'Etat National

RAPPORT FINAL

Sur invitation de la Fondation Temimi pour la Recherche Scientifique et l'Information et la Fondation Konrad Adenauer, s'est tenu du 23 au 25 juin 2005 le 17e Forum de la Pensée Contemporaine sur :

Rôle de la femme maghrébine dans le mouvement de libération et l'édification de l'Etat national.

Lors de la séance d'ouverture, se sont intervenus le Professeur Abdeljelil Temimi (en français et en arabe), M. Francis Dubois, représentant de l'ONU à Tunis, Dr. Amel Suleiman Al-Oubeidi, au nom des participants, (en anglais et en arabe) ; l'allocution du Dr. Hardy Ostry, représentant de la Fondation Konrad Adenauer, a été prononcée par Mlle Olfa Rafrafi, et ce en présence de S. E. Mme Gabriel Matzner, ambassadrice d'Autriche, S. E. Mounir Ghannam, ambassadeur de Palestine, Dr. Fayçal Allouni, ambassadeur de Syrie, Selah Korotürk, ambassadeur de Turquie, S. E. Peter Schmidt, ambassadeur d'Allemagne ; en sus d'anciens ministres, de rédacteurs en chefs de quelques journaux nationaux, un grand nombre d'universitaires de différentes disciplines : droit et sciences politiques, histoire, sociologie, journalisme et mass médias, lettres, psychologie, philosophie et anthropologie, venus des pays suivants : Algérie, Jordanie, Libye, Maroc et Tunisie, outre nombre de citoyens qui ont suivi et apprécié l'organisation de congrès axés sur le patrimoine politique et intellectuel du Maghreb.

Pendant les neuf séances scientifiques du congrès, ont été présentées 32 communications traitant des questions méthodologiques et des thèmes suivants :

- Le manque d'informations et de données relatives au rôle et au développement de la femme maghrébine, eu égard à la négligence de la documentation en général et celle relative à la femme en particulier ; les efforts à cet égard restent individuels d'où la nécessité d'effectuer toute sorte de documentation y compris la collecte de témoignages oraux.

- Le rôle de la femme maghrébine pendant l'époque coloniale est exceptionnel, elle a participé à la résistance et à la guerre de libération ; cependant sa place n'a pas changé après l'indépendance politique, c'est l'homme qui a assumé l'établissement de l'Etat national.

- La marginalité du rôle politique de la femme et la négligence de sa participation aux postes de décision.

Parmi les Oulémas réformistes, Lamine Lamoudi était le mieux placé pour approcher et cerner la question de la femme musulmane. Doté d'une double culture arabe et française, il avait mis l'accent sur la position misogyne de l'homme et l'impact de la colonisation sur le sort de la femme. L. Lamoudi prenait une attitude conservatrice, et reprochait au courant francisé sa position délibérée qui portait atteinte à la dignité humaine de la femme algérienne. Tout en nuançant son discours qui tenait compte de la réalité historique de l'Algérie, L. Lamoudi voyait dans l'enseignement et l'éducation le seul remède à l'émancipation de la femme algérienne.

Noureddine TENIOU
enseignant/chercheur- Alger

* * *

FEMMES ET RESISTANCE ARMEE DES ANNEES CINQUANTE EN TUNISIE : L'EXEMPLE DE "KHADRA EZZIDIA"

Aroussia TURKI
Chercheur-Tunisie

Au fil de l'histoire, la femme tunisienne a acquis une instruction relative, mais aussi une certaine formation de l'esprit, une éducation politique, une évolution révoltée à l'ombre des militants...Lorsque le soulèvement tunisien prit une forme plus sanglante, des bandes de "Fellaga" tiennent le Djebel et mènent la lute armée, les femmes jouèrent un rôle d'appoint, elles transportent les armes, ravitaillent les résistants, les hébergent et encouragent la résistance...Cependant la plupart de l'action féminine s'exerce au sein des foyers, par conséquent dans l'anonymat. Bien qu'elle soit psychologiquement préparée Khadra originaire d'El Hamma (sud tunisien), eut l'audace de se révolter contre la coutume tribale et contre l'occupation coloniale.

Convaincue que la femme peut avoir une autre tâche que la logistique et le ravitaillement de rebelles, la jeune fille amoureuses d'un fellag, s'engage à la lutte armée et regagne le Djebel. Même au sein de sa nouvelle société quelle a choisie (les fellaga) Khadra occupe une place inférieure dans un cadre traditionnel et hiérarchisé.

et ô combien attaché à ce qu'il pensait être les devoirs délégués par Dieu à son représentant sur terre. Néanmoins, l'homme jouit encore d'un aura non pas seulement auprès du Marocains qui le vénèrent, mais aussi dans tout le monde arabe et musulman. Et on ne peut s'empêcher de se demander pourquoi et comment est-il arrivé à avoir un tel statut. La raison est toute simple : Mohammed V est un symbole, c'est plutôt le symbole d'un Maroc nouveau, moderne, uni, indépendant et original. A bien des égards, Mohammed V constitue un mythe fondateur du Maroc moderne.

En matière de libération de la femme, on peut résumer sa philosophie en trois grands points :

Primo : les problèmes inhérents à la femme sont de l'ordre des mentalités, aussi faut-il se fixer des objectifs lointains et procéder par étapes dont la première est lui assurer une bonne éducation, et ce par le biais de l'école.

Secundo : Eviter de se référer à d'autres expériences aussi bien orientales qu'occidentales, il faut selon lui respecter les réalités marocaines, et en usant d'une sagesse extrême, aller de l'avant en ménageant les forces opposées.

Tertio : De par sa fonction morale en tant qu'amir el mou'minine, Mohammed V se positionne comme garant de la libération des femmes marocaines, ses sujets, d'où l'option de commencer par ses propres filles, Lalla Aicha, est devenue dans un Maroc en pleine effervescence, une icône, mieux : un exemple à suivre.

Hanen SAKKAT
Maroc

****

LA QUESTION DE LA FEMME DANS LE DISCOURS REFORMISTE ALGERIEN

Noureddine TENIOU
enseignant/chercheur

Le mouvement réformiste algérien tâchait d'améliorer la vie morale et matérielle des indigènes algériens, et montrait son hostilité irréductible à l'égard du maraboutisme, ce qui a fait d'ailleurs sa raison d'être. Le discours réformiste portant généralement sur la question indigène dans son contexte socio-politique, n'affirme pas la place et le statut de la femme comme un être autonome. Sur le plan social la femme algérienne était marginalisée voire totalement exclue.

de leur espace habituel pour participer à la lutte pour la libération du pays du joug colonial.

Ces femmes, qui sont elles ? Combien furent elles ? Comment et dans quelles circonstances ont-elles fait irruption, dans la guerre qui est, comme le prétendaient certains une affaire d'hommes ? Comment s'est déroulé le fil de leur histoire durant cette période de guerre et de révolution ?

Ces femmes, ce sont les moudjahidate, c'est-à-dire les combattantes de la liberté et de l'indépendance. Les premières statistiques établies par le ministère des moudjahidine en 1974 révèlent que parmi les 10469 femmes ayant participé à la révolution, 1755 d'entres elles ont pris le chemin du maquis, 306 ont péri aux cours des combats, 626 militantes qui ont choisi la résistance civile ont disparu. Ces dernières représentent la majorité écrasante des femmes qui ont participé à la lutte pour l'émancipation du pays.

Ces actes de bravoure ont permis à la femme de transgresser l'ordre général fondé sur la séparation entre l'espace privé des femmes et l'espace public, celui des hommes, ainsi que la réduction de certaines frontières qui semblaient être infranchissables, comme la religion et l'ethnie. Donc, la participation de la femme algérienne à la lutte armée a perturbé un ordre établi par les hommes, et lui a permis de prendre conscience que la résistance n'avait pas de frontières.

Parmi toutes ces femmes militantes, on peut citer Djamila Bouhired, Zohra Drif, Maliha Hamidou, Soria Bendimred, Tayeb Brahim Chérifa, mais aussi beaucoup de femmes anonymes ayant participé à la guerre de libération nationale, c'est de ces femmes et de leur rôle dans l'émancipation du pays, que nous allons parler durant ce Forum.

Abdelkader SAHRAOUI
Université Abou Bakr Belkaid, Tlemcen-Algérie

****

LA FEMME DANS LE DISCOURS NATIONAL MAGHREBIN AVANT L'INDEPENDANCE : LE SULTAN MOHAMED BEN YOUSSEF COMME EXEMPLE

Hanen SAKKAT
Maroc

Mohammed V n'était ni un intellectuel, ni un idéologue, ni un leader porteur d'un projet moderniste réfléchi. Toute sa vie, avant et après l'indépendance du Maroc, il fut un monarque théocratique, conservateur,

LA FEMME TUNISIENNE PENDANT LA COLONISATION
LES MILITANTES DES ANNEES 50 DANS LA REGION DE NABEUL

Monia REKIK
Chercheur en sociologie-Tunis

Le champ d'investigation de cette étude est le contexte socio-politique de la Tunisie pendant les années 50 : les idées réformistes menant au changement du statut de la femme et à son passage de la soumission à l'action, le mode de socialisation politique de la femme qui a produit un nouveau rôle féminin : la participation politique.

Notre but est de mettre en évidence la participation politique de la femme à travers le dialogue direct avec les militantes en tenant compte de leurs biographies et leurs vécus quotidiens afin de dégager la relation dynamique entre l'activité politique et le mode de socialisation qui menait à la transformation de la passivité et la tendance à l'émancipation.

Les leaders politiques tenaient à intégrer la femme dans un projet renaissant qui lui a ouvert des possibilités d'action dans la vie publique. Mais cette pratique était marginale parce qu'elle se limitait à la conscience d'une élite politique et intellectuelle.

Cette femme militante, active et pleine de confiance en ses capacités et assumant ses responsabilités, exprimait-elle le désir d'échapper au contexte de la colonisation ? Ou bien, dépassait-elle ce but circonstancié vers une émancipation véritable dans une société plus démocratique, juste et ouverte envers les femmes ?

****

LA FEMME ALGERIENNE ET LA GUERRE DE LIBERATION NATIONALE : L'EMERGENCE DES FEMMES DANS L'ESPACE SOCIAL ET POLITIQUE DURANT LA GUERRE

Abdelkader SAHRAOUI
Université Abou Bakr Belkaid, Tlemcen-Algérie

La femme algérienne a connu dans son histoire proche, il y a à peine quelques décennies, un moment lumineux au cours duquel elle a démontré aux yeux du monde, mais, surtout aux yeux de ses compatriotes Algériens, qu'elle pouvait se hisser au niveau de l'histoire et en devenir une actrice et protagoniste majeure. Entre 1954 et 1962 cette femme et toutes les algériennes ont bravé l'interdit et sont sorties

II- La marginalité de la femme dans l'action nationaliste politique :

-peu de femmes ont intégré la lutte politique anti-coloniale au Maghreb.

-dans les années décisives à partir de 1950 plusieurs femmes ont milité au sein des partis nationalistes.

-les femmes étaient des militantes et non des dirigeantes.

-les femmes ont osé investir l'espace public : participation aux réunions politiques publiques, manifestations, meetings, grèves de la faim, émeutes...

Mais elles restent une minorité.

III- la femme maghrébine dans la résistance armée :

-marginale mais présente.

-la femme dans la résistance aux troupes d'occupation : présence remarquée en Algérie et au Maroc et presque nulle en Tunisie.

-dans les années décisives : les années cinquante :

-participation timide de la femme tunisienne dans « le mouvement fellagha » ou dans le « terrorisme » urbain.

-participation importante de la femme marocaine dans « l'Armée de libération » et aux organisations de résistance urbaine.

-participation très importante de la femme algérienne dans la guerre de libération au sein de l'Armée de libération nationale en tant que combattante ou en tant que « Mussabalette » (combattantes, en civil).

Mais : -les femmes en armes étaient rares.

-les femmes étaient toujours assignées aux tâches ménagères dans les maquis ou des soignantes.

-les femmes étaient dans la logistique : propagande, information, transport et cache d'armes, couturières, cuisinières, fournisseuses des combattants en nourriture et bétails ....

Conclusion :

Le rôle de la femme dans le combat anti-colonial n'était pas négligeable, inégale d'un pays à l'autre, la contribution de la femme maghrébine à la résistance nationaliste reste à découvrir et surtout à faire prévaloir.

Amira ALEYA SGHAIER
Institut supérieur d'histoire du
mouvement national-Tunis

LA FEMME DANS LA LUTTE ANTI-COLONIALE AU MAGHREB : REMARQUES PRELIMINAIRES

Amira ALEYA SGHAIER
Institut supérieur d'histoire du mouvement national

Le but de ce papier n'est pas de faire l'histoire de la contribution des femmes maghrébines à la lutte anti-coloniale mais plutôt de présenter une approche comparative entre le rôle respectif des femmes en Tunisie, au Maroc et en Algérie. Il est vrai l'histoire des femmes au Maghreb est toujours à ses débuts, les femmes restent laissées pour compte, toujours parmi les oubliés et les marginalisés de l'Histoire. Cette histoire reste à écrire.

Toutefois, l'acquis historiographique à ce sujet est désormais non négligeable est à même de permettre de mener cette tâche.

Cette contribution est agencée en trois parties.

I- conditions de l'engagement de la femme maghrébine dans la lutte anti- colonialiste : entraves et facteurs libérateurs.

Notons que les conditions de la femme au Maghreb ont beaucoup évolué sous la colonisation vers plus de liberté et plus d'émancipation, toutefois l'environnement culturel de la femme perdurait accablant. Résumons ces conditions :

-Une culture patriarcale méprisante pour la femme lui interdisant l'espace public, vu comme « lieu de tous les dangers » .

-Un patrimoine culturel politique pré-moderne répressif où les individus étaient des sujets et non des citoyens.

-Facteurs libérateurs :

-Le commencement de l'effritement de la culture archaïque dominante sous la pression de la culture envahissante des colonisateurs.

-le fait colonial et ses répercussions engageaient hommes et femmes à résister.

-formation d'une élite nationaliste éclairée consciente du rôle de la femme dans la lutte anti-coloniale.

-émergence d'une minorité de femmes conscientes de leur rôle et apport pour se libérer et libérer leurs pays...

Toute cette exposition du CREDIF montre que tout ce qui a précédé ma « Leila »de 55 à 61 et « Faiza » de 59 à 67, n'étaient que des porte-paroles militants féministes, qui étaient majoritairement masculins et tout à fait temporaires et non professionnels.

C'est pourquoi « Leila vous parle » de 55 à 61 et « Faiza » de 59 à 67, constituent les premières presses écrites féminines professionnelles en Tunisie et même dans le monde arabo-africain.

Après « Faiza » et « Leila », ce n'est qu'en 1980, qu'apparut un journal féministe et féminin professionnel, en ce sens qu'il était confectionné par des femmes journalistes : « Nissa ». Hélas, il n'a pas duré.

Ce n'est qu'en 1998, que j'ai pu, à nouveau, créer et diriger le second magazine féminin et féministe professionnel (31 ans après « Faiza ») : Le supplément mensuel gratuit « Femmes et Réalités » de « Réalités ». Il existe encore, mais sans moi, depuis avril 2005, à cause de conflits idéologiques. J'en avais été alors, écartée, sans même en avoir été informée.

Je l'avais créé et fait dans le même esprit que « Faiza ». Pas pour de l'argent (j'ai presque toujours été bénévole ou volontairement sous-payée) mais pour un idéal : défendre et faire connaître la Tunisienne et la femme arabo-africaine. L'aider à imposer son identité et sa spécificité. Aussi bien dans son mode de vie et de penser que dans sa culture ; beauté, mode, littérature, arts, etc.... Ça a rapporté beaucoup d'argent à « Réalités », mais pas à moi. Car ce qui compte pour moi, c'est la création et les valeurs humanistes et féminines et féministes.

C'est pourquoi j'ai dû me résigner, avec désespoir, à quitter en avril 2005, ce magazine dès que l'on a commencé à contester cet idéal. Abandonnant, ainsi, malgré moi, le seul organisme de presse féminin professionnel, réellement féministe en Tunisie. Hélas, il n'en n'existe plus.

Je n'ai même pas voulu faire un procès parce que les journalistes militants de l'humanisme ne pèsent pas lourd...

(Béchir Ben Yahmed dans « L'Action-futur Jeune Afrique », le 23 mai 1955, elle m'a été confiée le 13 juin 1955 au numéro 8, par BBY qui, comme je l'ai dit tout à l'heure avait trouvé enfin, en moi, étudiante à Paris, en pharmacie, la concrétisation féminine de cette seconde « Leila vous parle ». La première étant celle de Mohamed Zarrouk.

b) La « Leila » de M. Zarrouk, fort méritoire, n'était pas faite par des femmes, mais par des hommes. Donc, elle était féministe, mais pas féminine.

Episodiquement, une femme a peut-être signé « Leila » à cette époque-la, comme ma mère Cherifa Messaadi ou peut être Tawhida Ben Cheikh, mais c'est tout. Ça ne veut pas dire que Cherifa Messaadi ou Tawhida Ben Cheikh étaient journalistes. Elles avaient des mérites encore plus grands.

Jusqu'à « Leila » confiée à moi en 55, il n'y avait pas une seule femme journaliste de presse écrite professionnelle. Enfin, cette « Leila » professionnelle a duré jusqu'en 1961, date de la fondation de « Jeune Afrique » parti en Europe. Elle était d'ailleurs devenue une page entière : « L'Action féminine ». Et même parfois, une double page : comme en septembre 1956, où je saluais avec passion le premier Code du Statut Personnel de Tunisie promulgué le13 août 1956.

c) La revue « Ilhem » qui a existé de mai 1955 à janvier 1956, n'était pas un journal professionnel, mais une publication provisoire, militante féministe. Ce qui n'enlève rien à son mérite. Mais n'en fait pas un journal professionnel fait par des journalistes professionnels.

****

Je n'ai pas disposé du temps nécessaire au cours de ce séminaire, pour expliquer cela longuement. Mais ma communication publiée intégralement, ici, donne toutes les lumières sur ce sujet.

Cette communication je l'avais faite pour le CREDIF, en 1998 et pour accompagner une exposition intitulée « La presse féminine et féministe en Tunisie des années 1940 à nos jours ». Je les ai reprises toutes les deux en 2000 par l'Union Européenne et la MAFF à l'hôtel Abou Nawas Tunis, pour le séminaire sur « L'image de la femme dans les médias, en Tunisie ».

En 1998, à partir de mes archives et celles du CDN et de la BN, j'avais alors scanné toutes les « Unes » des publications et magazines depuis 1940, et exposé photos et documents. D'ailleurs, à l'époque, j'avais découvert à la BN que Tawhida Ben Cheikh avait écrit en 1936, dans la publication de l'AEMNA à Paris. C'était méritoire, mais pas professionnel, c'était une publication interne ni féminine ni féministe et provisoire. Ce qui n'enlève rien à son mérite.

Quatrième séance Scientifique

Dorra Bouzid (Tunis) :

I- Le problème de l'absence de communication entre les pays du Maghreb :

J'ai toujours déploré oralement et dans mes écrits, l'absence d'une information entre nos pays et d'une information non seulement politique, culturelle, économique, etc... mais aussi féminine.

Personnellement, depuis que j'ai créé « Leila », en 1955, et depuis mes études à Paris, comme tous les Tunisiens--étudiants ou non, j'ai toujours instauré de solides relations continues avec mes frères et sœurs maghrébins. Avec « Faiza » de 59 à 67, j'avais sillonné le Maroc puis l'Algérie pour l'exporter. Et j'y avais été partout merveilleusement accueillie et fêtée. A l'époque, donc, il n'y avait pas seulement information mais « circulation » de l'information. Maintenant plus rien.

Quant à « Faiza » j'y publiais tous les mois un reportage sur la guerre d'Algérie. J'ai suivi des maquisardes à la frontière, Ben Bella etc... J'y ai lancé à Tunis, par exemple le cinéaste Lakhdhar Hamina et publié beaucoup d'informations politiques, culturelles et féminines maghrébines. De même pour le Maroc. C'est moi qui ai fait connaître entre autres, Taïeb Saddiki, à Tunis, qui l'ai présenté à Ali Ben Ayed et les autres. De même pour la Mauritanie, la Libye, l'Egypte ou le Liban. Nous avions traduit par exemple le best-seller féminin de l'époque : « Je vis ». Ce fut un travail considérable. Actuellement, malheureusement, ce travail n'existe plus. J'aimerais profiter de cette occasion pour appeler à reprendre les échanges et particulièrement un partenariat médiatique avec nos sœurs maghrébines et arabes qui n'ont pas encore tous les droits.

II- La question sur la première presse féminine et féministe et sur la presse professionnelle :

Il y a toujours une confusion dans l'esprit des gens sur cette double question. Il faut tout d'abord faire la différence entre la presse professionnelle et la presse non professionnelle ; entre la presse féministe et la presse féminine.

a) « Leila vous parle » de 1955 est la première presse écrite féminine et féministe professionnelle, en ce sens que créée par des hommes, en 55

- Témoignant, à travers l'approche plastique, de l'édification d'une peinture tunisienne dans un pays arabo-musulman (donc sans tradition picturale), dans la problématique d'une société en transformation (17).

- Livrant au lecteur, en premier lieu, l'extraordinaire et féconde inter-pénétration des héritages multiples, de par... la peinture. Grâce à laquelle, malgré le racisme ambiant, dans les dernières décennies du Protectorat (45-55), « de hardis pionniers européens et tunisiens (qui n'en avaient rien à cirer) juifs, chrétiens, et musulmans, se donnèrent un jour la main, sans distinction de race, de profession, ni d'idéologie, pour, à partir de rien, sinon du futile (aux yeux du commun), c'est-à-dire, le dessin et la peinture, édifier un Pont de l'amitié et de l'art » (18).

Avec la même généreuse démarche que celle des professeurs de la Sorbonne, de tout le monde de l'esprit, et de tous les humanistes de l'univers.

* * *

VI• Pour terminer, tout récemment, j'ai fondé et dirigé la rédaction du second magazine tunisien féministe et féminin : « Femmes et Réalités » que j'ai quitté pour incompatibilité idéologique (1998-2005). Je viens de créer le troisième, le 2 mai 2005 : Le supplément féministe et féminin de Tunis Hebdo : Tunis Glamour.

Toujours avec le même objectif – passion : valoriser mon pays, la femme et le monde arabo-africain. Continuer le combat pour l'identité tunisienne, la liberté culturelle et les valeurs universelles.

Dorra BOUZID
Journaliste, écrivain et pharmacien

(17) - De très nombreux médias de France et de Tunisie (TV, radios et journaux) ont salué ce livre et applaudi cette démarche : « Livre-patrimoine » (Tunis Hebdo) ; « Livre sans vrai précédent » et « singularité authentique » (Jean Daniel, Nouvel Obs) ; « Dorra Bouzid a joué un rôle important de défricheur de l'avenir. C'est un témoin, un bon médiateur qui a aidé à retrouver la vraie mémoire » (La Presse) ; Cinq hommages sur ce témoignage par Frédéric Mitterrand (Arte, Europe 1, France 2 , (2 fois), TV5 etc...).
(18) Conclusion du livre : dernière page.

plusieurs autres combats culturels pour imposer la création tunisienne et maghrébine :

- Après « Faïza », j'ai contribué à fonder d'autres médias tous indépendants ou de combat : Contact, Le Phare et Le Pharfelu où je signais D.B. ou Leïla ; Hayat-Ethaqafia (direction et création artistique). J'ai collaboré à presque tous les médias importants : RTT, La Presse, Le Temps, Dialogue, L'Action, Tunis Hebdo, Le Renouveau, Afrique Magazine, Le Maroc etc...

- Au Festival International de Carthage, j'ai créé, entre autres : les Mini spectacles du Centre d'Art Vivant du Belvédère ; le premier Bureau de presse et son premier journal (1975) ; et la célèbre « Soirée des Ecoles de danse » (1976-88). D'où est sortie la majorité des danseurs et danseuses « pro» de Tunisie. Elle a constitué un record dans les annales du Festival de Carthage : 13 ans de spectacle tunisien (16) avec stages à l'étranger etc.. Et toujours bénévole, et rapportant plusieurs millions de dinars à l'Etat

- Toujours au F.I. de Carthage, apport (bénévole aussi) d'autres spectacles :

1- La Palme d'Or Cannes 1975 « Chronique des années de braise », gratuite (12000 dinars de recette) en présence de son réalisateur Lakhdhar Hamina (en échange d'une décoration par Bourguiba à Monastir et une réception chez moi avec le Ministre – mon père.

2 – Spectacles : Taïeb Saddiki, Maroc ; 14 Août 1975 : Premier concert totalement tunisien avec nos vedettes, Gougou de Zarzis etc.. ; Hédi Jouini pleurait d'émotion sur la scène en disant que « c'était la première fois qu'il accédait au Festival ». En plus : instauration de la Maghreb Vision à l'inauguration. Unique et dernière fois, hélas ! Etc...

V. J'ai écrit aussi un best-seller (jusqu'à maintenant) en décembre 95, Editions Alif : « Ecole de Tunis ». Le premier ouvrage de référence sur la première saga picturale tunisienne. Livre militant :

---

(16) - Apothéose en 1988 : 100 danseurs, 5 solistes semi professionnels, 12000 spectateurs payants. Et au fil des années : Music-hall ; défilé de mode, violonistes ; le mime Hatem, le pianiste Samir Chichti.; les marionnettes dansantes de Khmir etc..., Décentralisation : Nabeul, Monastir ; Invitées d'Allemagne ; stages avec l'Ater Balleto, Rosella Hightower,, Mudra (Sénégal) etc... Parmi les solistes : Samir Mahfoudh, Sadok Ben Chaabane, Imed Jemaa, Imen Smaoui, Rajah Ben Ayed, tous lancés par la Soirée et envoyés en stages ! Parmi les groupes : Sihem Belkhoudja, Ikaa, Ibn Rachiq, Le Kram etc... Un public important attentif. Tous les médias sensibilisés et gratuits. Des sponsors généreux etc... Mission accomplie.

rendaient visite, nous offraient même des stages, des rencontres (11), des collaborations, des financements (Condé Nast, le grand patron de « Vogue », en personne, l'avait proposé à la seconde directrice-gérante de « Faïza » (Samia Ben Ammar), et des co-éditions en Tunisie. Cardin voulait nous enlever nos mannequins (Samia Mzali) et créa même une robe sur elle pour nous.

C'était le premier magazine féminin en Afrique et dans tout le monde arabo-musulman : Moderne, affirmant sa tunisianité, la revendiquant. Livrant un message porteur d'espoir. Faiza devint alors une célèbre (et unique) plate-forme francophone féminine, maghrébine et arabo-africaine d'information, d'exploration et de réflexion. Sans aucun tabou.

Avec son cachet spécifique, avant-gardiste, dans la même ligne que les luttes nationaliste, féministe et humaniste, nationales et internationales, elle constitue un document (12) inestimable de référence sur neuf ans d'évolution féminine maghrébine sous l'angle le plus audacieux : virginité (13), mixité, prostitution, amour (14), problèmes du couple (ce concept n'existait pas à l'époque), planning familial, vulgarisation de notre patrimoine littéraire et culturel et de la révolutionnaire « Réforme de l'enseignement » (15).

En décembre 1967, parut le dernier numéro de « Faïza » : N° 67 (apothéose, pour avoir instauré un partenariat avec Palerme qui, déjà, l'imprimait).

Pour moi, la disparition de « Faïza » a été le début de la disparition de la liberté de la presse en Tunisie. Ben Salah ayant nationalisé la publicité, « Faïza », organe indépendant ne vivant que de sa pub, sans aucune subvention, dut s'arrêter. Les ordres de Bourguiba de nous verser une subvention ne furent pas suivis par le ministre de l'Information parce que Bourguiba étant tombé malade en 1967, ne gouvernait plus- même s'il régnait encore.

IV- Enfin, tout en fondant plusieurs autres organes de presse (toujours de combat) et en collaborant à de multiples médias, j'ai mené

---

(11) - N° 41, mai 1964, reportage sur ma conférence commune avec Marcelle Segal, la célèbre courriériste du cœur de « Elle », pour échanger nos expériences. Elle m'avait reproché, avec juste raison, de répondre aux souffrances d'amour par des exhortations à la libération économique : « en matière d'amour, disait-elle, si on veut être écouté, on ne parle pas raison ».

(12)- La collection complète se trouve au CDN et à la Bibliothèque Nationale.

(13)- « Faïza », n° 48- 1965 entre autres, avec mon édito : « L'épreuve du sang », pour appuyer un discours célèbre de Bourguiba sur les nuits de noces tournant au tragique. Et aussi, Nos 16, 18, 19.

(14) - Les jeunes et l'Amour : N° 13, mars 1961 ; N° 51 mai 1967 ; n° 31, novembre 1967.

(15) Celle de Messadi alors Ministre de l'Education (1958 – 68) orientée vers la laicisation et la bi-culture, le Français devenant « langue véhiculaire », selon son expression et son plan décennal.

fabrication. Mais je formais peu à peu une équipe féminine, toutes bénévoles, comme moi, avec de nombreuses collaborations de copains masculins célèbres: Hamadi Essid (mannequin !), Zoubeir Turki (caricatures et illustrations.), René Vautier, Birago Diop, Franz Fanon, Mohamed Aziza etc.. Parmi les premières femmes bénévoles : des amies françaises ; Fatma Khaled (Mode), Samia Mzali (mannequin), Radhia Hanachi (Chahnaz), Leïla Menchari etc... Ensuite vinrent les rémunérées : Zohra El Amri, Leïla Souissi, Safia Badday, Frida Ben Khalifa etc....

Nous parlions de tout : « Chakchouka », « fouta-blouza » (10), « serouals », « caftans », virginité, mixité, maquisardes etc...Il y avait même un courrier du cœur, un patron gratuit, un dessin-cadeau, des traductions de grandes œuvres arabes (Messadi, Baalabaki, Douagi, Souhail etc...) et aussi une bande dessinée, un roman-photo etc.. Et tous les mois, un reportage sur la guerre d'Algérie, Nous menions tous les combats sur tous les fronts arabo-africains – y compris Maroc, Libye, Mauritanie.

Avec la plus grande liberté et toujours avec le soutien très précieux (et seulement moral) de Bourguiba qui lisait et commentait tout, très attentivement. Par exemple, il me convoquait toujours, à ses réunions-électrochoc anti-sexistes (avec prostituées ou divorcées à défendre ; policiers et magistrats abusifs, etc...) pour que j'appuie ses actions positives à mon tour, en les répercutant dans mes écrits. J'ai eu aussi le privilège d'être la seule femme journaliste invitée à son mariage avec Wassila Ben Ammar (Spécial N° 24, avril 1962, qu'il a entièrement corrigé avec son fameux stylo vert) ; ou à ses voyages dont celui du Moyen Orient : N° Spécial Bourguiba et Wassila au Moyen Orient – 3e Trimestre 1965, où, entre autres, je publiais le célèbre discours de Jéricho, ou encore le seul entretien au monde, jusqu'à maintenant, avec une reine d'Arabie Saoudite (de plus, féministe) : La Reine Afet d'Arabie, épouse de feu Fayçal (Si son époux n'avait pas été assassiné, ce couple avant-gardiste aurait peut-être complètement transformé leur pays).

Je peux dire avec fierté, trente sept ans après sa disparition, qu'à l'époque, il n'y avait jamais eu un magazine comme « Faïza », ni en Tunisie ni ailleurs. C'était un cas unique dans le journalisme national et international. C'est pourquoi son press book fut impressionnant : Finlande, Maroc, Afrique noire, Suède, Iran, Italie, Vietnam, etc...; Vogue, Alger Républicain, New York Herald Tribune, Hollidays (USA) Le Monde, BBC etc...L'Argus international alla jusqu'à nous demander s'il pouvait nous abonner gratuitement !

A l'époque, les très puissants « Elle » et « Vogue », conscients de notre importance et de notre spécificité authentique, nous admiraient, nous

(10) - Plat tunisien et robe traditionnelle.

Honneur enfin, au premier, à celui qui a donné sa vie à notre cause : Tahar Haddad.

* * *

Avec ce nouveau code révolutionnaire, mes vœux les plus chers étaient comblés. Le combat devait se déplacer, répétais-je, vers un féminisme constructif : « On nous a offert la liberté sur un plateau, écrivais-je. Maintenant, il faut la mériter, l'imposer et l'appliquer. Tout est à faire ».

Enfin, la clandestinité n'était plus de mise mais j'y tenais par discrétion, bien que le journal avait déjà dévoilé mon identité sans mon autorisation, avec photo à l'appui (N°51, 7 mai 56) et cette légende que je jugeais outrageusement peu féministe : « Leila, jeune et belle. Dents blanches... Haleine fraîche, cheveux courts et jupes longues... Voici Leïla. Elle reçoit un courrier abondant parfois élogieux, souvent méchant.... Cherchez la femme ! »

En 61, l'Action déjà devenue Afrique Action, déménagea à Rome, puis à Paris, sous le nom de « Jeune Afrique ». Je restais à Tunis pour le troisième combat que j'avais déjà engagé, en même temps : un second média féminin («Faïza») et l'engagement patriotique constructif, dans la vie.

III • Le troisième combat : Celui de l'édification d'un pays neuf :

* En tant que pharmacien :

Parallèlement, de retour à Tunis, tout en devenant une journaliste « pro » de combat, j'avais aussi en tant que pharmacien biologiste, retroussé mes manches de militante patriote pour l'édification de mon pays tout neuf, en prenant la relève après l'Indépendance, de l'officine de l'Hôpital Habib Thameur et en y créant en plus, le laboratoire d'analyses etc...

* En tant que journaliste :

En 1959, en même temps que « Leïla » devenue « l'Action Féminine » en 56 et toujours bénévolement, je doublais donc le combat médiatique pour imposer les droits des femmes nouvellement promus, en fondant simultanément, à la demande de sa fondatrice-gérante administrative, Safia Farhat et, grâce à mon expérience à « L'Action »., la rédaction du premier magazine féminin arabo-africain – de plus, lui aussi francophone : « Faïza », sous le pseudonyme d'abord de « Ferial » et « Cactus », puis sous le nom de Dorra Ben Ayed, mon nom de femme mariée, enfin, de Dorra Bouzid, après mon divorce (le journalisme serait-il incompatible avec le mariage ? ?) (1959- Décembre 1967).

Car j'étais toujours la seule « pro » en Tunisie. Je faisais tout : le garçon de courses, la rédaction, la correction, les maquettes, la

- "Tout d'abord, un éditorial qui soulignait la collaboration à l'élaboration du CSP, de deux cheikhs, Abdelaziz Djaït et le Recteur de la Zitouna, Tahar Ben Achour : « Le Code est-il incompatible avec la religion ? » Subversif !

- Sous la photo des deux cheikhs, la légende était révolutionnaire. Ils y déclaraient que " nous sommes dans une période qui doit montrer que la religion peut s'adapter : l'essentiel est l'évolution. Et respecter l'esprit de l'Islam ".

- Un long reportage enflammé sur les réactions des filles et des garçons et particulièrement les étudiantes qui sillonnaient la ville en chantant : "Liberté, liberté chérie !"

- J'y citais aussi deux journaux : « Ce n'est pas une kemalisation » *(Demain,* 16 août 1956) et « L'Islam doit évoluer » *(Lundi Matin.* -13 août 1956)

- J'y égrenais quelques " grains de folie " : des femmes qui auraient menacé publiquement leur mari de répudiation ! Ou des jeunes gens qui avaient décidé de faire... la grève du mariage.

- Ou encore de multiples témoignages A nous de mériter la majorité " (L. de Tunis) ; " Il n'y a pas eu lutte " (R .Tunis). Il y avait ceux qui étaient, interloqués, inquiets. Celles qui étaient hélas, "indifférentes" ; ou seulement " bien contentes... ", mais pas plus. Celles qui auraient " préféré que "Si Lahbib" (8) donne du travail à leurs maris ". Celle qui criait : " Je ne suis plus cet être qu'on refoule. Qu'on veut ignorer. Mon existence est enfin légalisée! ».

Quant à nous, les nouvelles libérées, nous vivions cette libération soudaine comme une révolution. A l'instar de celle de 1789 en France, qui abolissait les privilèges des seigneurs au profit d'un peuple opprimé.

En ce premier "13 août" fabuleux, à seulement quelques trois mois de la première libération, celle de l'Indépendance (9) ; nous abordions avec ivresse cette seconde délivrance offerte, tout à coup, sur un plateau par Bourguiba : enfin, plus de tutelle masculine ; une majorité reconnue ; plus de l'horrible épée de Damoclès de la répudiation et de la polygamie ; plus du cauchemar des mariages imposés etc...etc. Et surtout, surtout, enfin, cette merveille : *l'égalité des droits, quel que soit le sexe !*

Honneur à Bourguiba le féministe, ainsi qu'à toutes celles et tous ceux qui ont préparé cette accession à un code arabe, révolutionnaire (le seul, jusqu'à maintenant) par leurs actions courageuses, anonymes ou pas.

---

(8) - Appellation populaire affectueuse pour Habib Bourguiba.
(9) - 20 mars 1956.

féministe. De Paris, je les bombardais toujours de billets incendiaires où je tirais à bout portant contre tout ce qui était rétrograde et aliénait ma liberté et celle des mes sœurs opprimées.

Protégée par le pseudonyme, combien de fois n'ai-je pas entendu tonner les injures et les menaces contre cette maudite « Leila » qui osait réclamer des choses subversives insupportables et à qui, si on la tenait, « on ferait un sort ». Et mon courrier – le plus abondant du journal – oscillait dangereusement entre la haine hargneuse et la solidarité admirative. « Leïla vous parle » devint très vite une page féminine et féministe professionnelle – la première de l'histoire de la Tunisie et du monde arabo-africain : « l'Action féminine ».

J'y réclamais tout –je répète – un an avant l'Indépendance et le Code du Statut Personnel : Les droits impensables avant le CSP : émancipation, monogamie, droit de disposer de son corps, le droit au travail (N° 16, 5 Sept. 1955), à l'instruction (N° 19, 26 Sept. 1955) etc... bref l'égalité totale.

J'y saluais la naissance de la première association de sportives (l'ASF née en 1955, n° 36, 23 janvier 1956) ; la première élection de femmes au Néo Destour (N° 28, 28 février 1956) ; la création de l'Union Nationale des Femmes de Tunisie (UNFT), N° 38, février 1956 ; l'abolition du voile dans les écoles (N° 84, 14 janvier 1957) ; les premières électrices (N° 51, 7 mai 1956) ; les sœurs maghrébines (N° 64 et 94) etc...

Et enfin, le révolutionnaire Code du Statut Personnel, du 13 août 1956 « offert à nous, écrivais-je dans une double page spéciale, et qu'il fallait mériter imposer et appuyer » (N° 65, 3 Sept. 1956, pages 11 et 17).

* * *

• Je me dois de vous raconter ici le bonheur d'avoir vécu, avec mes soeurs de l'époque, ce fabuleux premier "13 août", date de la promulgation-express et inouïe du premier Code du Statut Personnel dans l'histoire de la Tunisie !

J'ai eu l'immense joie de le vivre, non seulement comme acteure - une jeune fille libérée brusquement des atroces jougs ancestraux, mais aussi, comme médiateure – la journaliste agitant le flambeau féministe de "Leïla vous parle".

Folle de joie comme toutes mes autres soeurs de tous âges, je suis descendue avec elles dans la rue, pour acclamer et appuyer cette promulgation- scandaleuse pour les âmes bornées.

Et pour témoigner dans cette double page spéciale encore célèbre, sous le titre général : « Les femmes tunisiennes sont majeures ». En voici un aperçu :

II • Le second combat parallèle : la bataille médiatique féministe

• J'étais donc, à Paris, dans le Bureau clandestin de l'UGET (1953). Déléguée aux fêtes, entre autres, pour trouver les fonds de financement. J'avais alors contribué à fonder le premier journal de l'UGET : « L'Etudiant de Tunisie », avec pour directeur, un étudiant tuniso-français (pour avoir l'autorisation de paraître) : Slimen Ben Khalifa.

Béchir Ben Yahmed venait, lui, de créer en avril 55, à Tunis, dans son hebdomadaire « l'Action » (futur « Afrique Action » puis « Jeune Afrique »), une rubrique féministe dans le n° 5, le 23 mai 1955 : « Leïla vous parle », rédigée par lui et ses collaborateurs parce qu'il ne trouvait pas de femme pour la tenir. Car à l'époque, il n'y avait pas une seule femme journaliste à l'horizon (7).

Il faut souligner, ici, que la « Leila vous parle » de B.B.Y. reprenait le titre créé en 1936 par le courageux Mohamed Zarrouk et que le journalisme féministe arabe continuait encore, comme le féminisme arabe à être masculin (Cheikh Abdou, en Egypte, puis Tahar Haddad et Habib Bourguiba en Tunisie, etc...).

Ce flambeau masculin féministe, donc, au titre emprunté par B.B.Y. à Zarrouk, était confectionné par lui ou ses amis – tous des hommes – parce qu'il n'y avait pas de femme, je répète, pour le faire. Faute de quoi, il s'était aussitôt éteint, un numéro après, au numéro 7, le 6 juin 1955. B.B.Y. m'ayant rencontrée, alors, à Paris, étudiante en pharmacie, militante nationaliste, féministe et journaliste en herbe dans « L'Etudiant de Tunisie», avait reconnu en moi, parmi les deux ou trois étudiantes tunisiennes à l'étranger, celle qui allait donner sa concrétisation féminine à cette deuxième « Leila » masculine. Il me demanda alors de prendre la relève à partir de Paris, et toujours sous le pseudonyme protecteur de « Leila ».

J'acceptai avec fougue, malgré les risques – grands à une époque où les femmes étaient brimées et occultées par les Tunisiens autant que « les Arabes » par les colons et dès le numéro 8, le 13 juin 1955, en page 4, avec ce titre provoquant : « Appel pour le droit à l'émancipation ». Ma première bombe !....

* * *

• C'est ainsi que tout en terminant mes études de pharmacie, et un an avant l'Indépendance et le Code du Statut Personnel, seule fille de l'équipe du journal, qui me relayait, pendant les examens, je me lançai passionnément, hardiment et bénévolement, dans la bataille médiatique

(7) - Les rarissimes plumes féministes féminines étaient des amateures passionnées et relevaient de journaux fugaces et sporadiques : Voir à ce propos, l'exposition que j'ai conçue et réalisée en 1998 pour le Crédif, puis pour l'Union Européenne, en 2000 : « La presse féminine et féministe de Tunisie de 1940 à nos jours », à partir des archives C.D.N. et de mes archives personnelles.

mes camarades masculins de l'UGET clandestine (Union Générale des Etudiants Tunisiens) et de l'AEMNA (115, Bd Saint Michel, Association des Etudiants Musulmans Nord-Africains).

J'étais alors la première jeune fille, membre du Bureau de la section de l'UGET clandestine de Paris (1953).

• Comme la génération à cheval sur le Protectorat français et l'Indépendance, je m'étais trouvée propulsée dans une deuxième culture imposée – d'autant plus que les filles scolarisées (très rares à l'époque) n'avaient que l'école française contrairement aux garçons, qui, eux, avaient eu la chance d'avoir le Collège Sadiki.

• J'étais également confrontée à un deuxième paradoxe. Grâce à mes parents - les Messadi (2), enseignant l'un en arabe, l'autre en français, j'ai découvert, et apprécié, malgré l'agression raciste colonialiste, greffées sur les valeurs de mon patrimoine millénaire celles de l'humanisme merveilleux de la vraie France et les saveurs culturelles occidentales aux nôtres ajoutées : pêle mêle, les poètes de la Jahiliya, Omar Khayyam, Ibn Khaldoun, Valéry, Mallarmé, Simone de Beauvoir (3) (plus Sartre), le malouf ou les symphonies de Beethoven, La Scala de Milan etc... Milan où je suivis mes parents qui allaient rejoindre Farhat Hached et Bourguiba pour négocier l'entrée de notre syndicat, l'UGTT, à la C.I.S.L. d'Amérique (4).

Je découvrais à mon tour, les deux visages des cultures occidentales : celui du racisme cupide qu'il fallait abattre et celui enrichissant et séduisant de l'Esprit – démocrate, socialiste, défenseur des victimes de ce racisme. Celui entre autres, de la Sorbonne où les grands professeurs de Messadi, Régis Blachère, Massignon, Levy-Provençal qui, pour sauver Messadi de la prison où Lucien Paye (5) de triste mémoire, voulait le jeter à son retour de Paris, jeune agrégé frais émoulu, étaient allés jusqu'à créer pour lui, une nouvelle chaire ! Ou encore, celui des Porteurs de valise et des Grands reporters internationaux du « Maghreb Circus » (6), lors de l'atroce guerre d'Algérie que j'ai connus, ensuite, entre Tunis et Paris etc...

---

(2) - Mahmoud Messadi, le plus célèbre écrivain de Tunisie : « Es-Sudd » (Le barrage) « Maouled En Nessyan » (Naissance de l'oubli), tous deux traduits en français (et le second en hollandais), Abu Hureira Qala (Les récits d'Abu Hureira) etc.. Il a été également ministre de l'Education Nationale puis de la Culture, Vice-président du Conseil exécutif de l'UNESCO, enfin, Président de la Chambre des députés etc...). Epoux de Chérifa Messadi, (mère de Dorra Bouzid), grande figure nationaliste également et enseignante émérite.

(3) - « Le deuxième sexe » était ma Bible.

(4) - La femme américaine était aussi un de mes porte-flambeaux admirés.

(5) - Directeur de l'Instruction Publique.

(6) - Dénommés ainsi, affectueusement par nous, parce qu'ils circulaient continuellement entre l'Algérie et la Tunisie, en rapportant des reportages objectifs. Parmi eux, mes amis, Tom Brady, Jean Daniel, Barrat etc...

PARMI MES COMBATS DE MEDIATEURE/ACTEURE : LA FONDATION DE LA PRESSE FEMINISTE ET FEMININE ARABO-AFRICAINE

Dorra BOUZID (1)
Journaliste, écrivain et pharmacien

Je commence d'abord par me présenter : Je suis la première femme journaliste professionnelle en Tunisie, pour avoir fondé la rédaction de la première presse féministe et féminine arabo-africaine : les célèbres « Leila vous parle » (1955-1961) et « Faïza » (59-67). Ainsi d'ailleurs que celles des dernières : « Femmes et Réalités (1998-2005) et « Tunis Hebdo Glamour » (2005). Toutes francophones.

Il faut dire ensuite que depuis ma plus jeune enfance, mes yeux s'étaient ouverts sur le monde de l'esprit et des luttes nationaliste, féministe et humaniste, grâce à mes parents, les célèbres Chérifa et Mahmoud Messadi qui formaient un couple (concept, à l'époque, inconnu dans le monde arabo-musulman) de leaders syndicalistes, nationalistes et éducationnels, toujours côte à côte, jusqu'à leur mort.

C'est donc tout naturellement que j'ai suivi avec la même passion le même triple combat : anti-colonialiste, défenseur de la femme (comme de « l'Arabe ») et des cultures tunisienne, arabo-africaine et universelle. C'est ainsi que j'ai mené une vie de combat continu de médiateure-acteure pour l'édification d'une Tunisie bien aimée, indépendante feministe et humaniste.

Combat toujours bénévole et passionné.

I- Le premier combat : La lutte nationaliste contre l'oppression coloniale :

D'abord, comme étudiante en pharmacie, à Tunis, puis à Paris où je participais aux réunions, défilés et autres manifestations, aux côtés de

(1) Première femme journaliste de presse écrite professionnelle en Tunisie. (Voir le livre de Abdelkader Maalej paru en 2005 : « Es-sahafa Ennissaiya fi Tounis » (La presse féminine en Tunisie – Hannibal production).
- Fondatrice de la rédaction de la première presse féminine professionnelle arabo-africaine (francophone).
- Fondatrice de la rédaction des derniers magazines féministes et féminins « Femmes et Réalités » et « Tunis Hebdo Glamour ».
- Première femme pharmacien d'officine et sérologue.
- Promotrice des danses classique, contemporaine et traditionnelle (Festival International de Carthage.(1976-1988).
- Ecrivain (Ecole de Tunis).

durent envoyer Moncef Saqqa dire au prétendant que leur fille menaçait de se suicider si sa demande était agréée; ce qui était inexact et contraire à sa volonté, affirma-t-elle. (143).

Une autre princesse dont le père était un nationaliste fortement engagé, qui requit impérativement l'anonymat, fut demandée en mariage par Taïeb Méhiri et par Ahmed Mestiri, mais elle refusa le premier, pour des raisons personnelles, et le second, pour son « mauvais caractère », dit-elle (sic)! (144).

– Par le mariage effectif de Maître Féthi Zouhir avec la Princesse Traki (supra), celui de Zeïn Ben Achour avec la Princesse Fatma (Fany) et celui, bien avant, du célèbre Zeïn el-Abidine Snoussi, avec la Princesse Assia, fille d'Ahmed II (145) qui finança, entre autres, sa première imprimerie, appelé alors «el-Arab», puis «la Maison arabe d'édition et de diffusion» (146).

– Et par la continuité de l'action, remarquable et reconnue, de Jalila Ben Mustapha, veuve de Bourhane Bey, fils d'Ahmed II, et de Dalila Bey, veuve de Néjmeddine Bey, notamment, au sein de l'UNFT de La Marsa.... Elles n'ont fait, comme toutes les autres princesses, que leur devoir vis-à-vis de leur pays.

El-Mokhtar BEY
Docteur d'Etat en Droit (Paris)
Docteur en Sciences Politiques (Paris)

(143) Communication de Traki à l'auteur, du 4 juin 2005, chez elle à La Marsa.
(144) Communication de l'intéressée à l'auteur chez Dalila Bey. Elle a requis un anonymat impératif. Nous donnons donc l'information avec la prudence d'usage.
(145) Azeiz Gliouiz, *La formation de Snoussi.* Mémoire de maîtrise sous la direction du Professeur A. Miquel. Censier. Paris III, 1972-1973, pp. 19-20.
(146) El-Mokhtar Bey, *Les Beys de Tunis*, 2ème éd., 2003, p. 271 ; 274 et la note n°13.

sociale de leurs parents et époux, et à des degrés divers, allant du soutien moral au membre de leur famille engagé, à l'action sur le terrain – pour la cause nationale et ce, en communion d'idées, de conviction et de sentiments avec tous les Tunisiens en lutte pour la libération de leur pays du joug colonial.

Certes, beaucoup douteront de la véridicité de tout ou partie des faits rapportés, en raison de la qualité des témoins auditionnés ou de l'image négative qui fut donnée de la Monarchie, au temps de l'établissement et de la consolidation de la République, par le discours officiel d'alors, mais il leur revient – cependant dans une démarche proprement scientifique – d'en vérifier l'authenticité et de faire l'honneur à l'auteur de leurs critiques objectives.

En attendant, l'engagement des princesses est, en tant que de besoin, corroboré :

– Par la lettre manuscrite que le Leader Habib Bourguiba adressa au Docteur Mohamed (Hamadi) Ben Salem, époux de la Princesse Zakia, fille de Lamine Bey, du château de la Ferté (France), le 25 juillet 1954, dans laquelle il écrivit : « vous connaissez mes sentiments à l'égard de Sidna, de la Beya et de tous les Princes et Princesses qui pendant deux longues années ont lutté, souffert et résisté à toutes les pressions. Ces sentiments n'ont pas changé. ...; notre cause – pour laquelle nous avons tous ensemble tout sacrifié – ne vaincra que par l'union du trône et de la nation, mais une union indéfectible qui ne doit pas apparaître seulement dans les périodes de calme et de beau temps... » (141).

– Par les demandes en mariage de certains Hauts Responsables du mouvement national, faites à des princesses. A cet égard, selon la Princesse Traki, fille de Raouf Bey et petite-fille de Moncef Pacha Bey, l'exilé de Pau, Ahmed Ben Salah demanda sa main à son père (142) quelque six mois après le décès du Souverain martyr. Le Prince Hassine, demi-frère de son grand-père et son éminence grise, s'y étant formellement opposé, Raouf et son épouse Zohra, la mère de Traki,

---

(141) Lettre de Habib Bourguiba, datée de La Ferté, le 25 juillet 1954, postée le 31 juillet 1954 à 12 heures au bureau de poste de l'avenue du Général Leclerc à Paris XIV et adressée à «Monsieur le Docteur Ben Salem au Palais de Carthage. Tunisie: Archives de l'auteur. Observons que Hamadi Ben Salem est le frère du grand peintre tuniso-suédois, Ali Ben Salem, qui était le représentant du Néo-Destour en Suède : longue *interview donnée à l'auteur*, dans sa villa du bord de mer à Hammamet (Tunisie) : Arch. de l'auteur. – Sur d'autres lettres de Bourguiba invoquant les actions des princesses, filles de Lamine Bey : *HMNT., Doc. IV*, p.656, par exemple.

(142) Communication de Akram Belkaïd – journaliste, rédacteur en chef adjoint à Paris du très sérieux quotidien français de l'économie, «La Tribune» (économie internationale), et petit-fils de Mohamed Belkaïd qui s'occupa de l'installation matérielle (mobilier, ...) de Moncef Bey à Ténès, aux frais de la population – à l'auteur à Djerba en juillet 2005. Belkaïd se réfère à l'ouvrage de Mustapha Lachraf, *Des noms et des lieux*, Alger.

Musulmane des Femmes «était soutenue, d'une part par la Maison Beylicale – Ahmed II étant le Souverain (1929-1942) –, auprès de laquelle B. Ben Mrad introduisit les étudiants nord-africains qui bénéficieraient désormais de son soutien financier et, d'autre part, par la Résidence Générale, la présence de Madame Guillon, – épouse du Résident Général, Armand Guillon (1936-1938) – étant agréée par les nationalistes car favorisant des relations privilégiées avec cette autorité»(135) ; Que lors de la fondation de la Société des Dames de Tunisie en 1931-1932 pour venir en aide aux sinistrés des calamités naturelles (inondations,...), le «Palais Beylical (d'Ahmed II) adopta l'opération – l'organisation des fêtes réservées aux femmes pour le soutien aux victimes – les Princesses accordant leur patronage...» (136); qu'à la fête de la charité du 29 février 1932 à Dar el-Khalsi, les Princesses, invitées d'honneur, cotoyèrent « une foule de femmes de la haute société... et les représentants de courants divers : Fatma Guellaty... du Parti Réformiste Tunisien..., madame Ali Bouhageb, Wassila Ben Ammar, Néjiba Ben Mrad, sœur de Bchira,...» (137) ; que «les dames de la maison du Bey (Ahmed II) assistaient aux rassemblements de l'Union...» (138); Mahrézia, la veuve du Bey Ahmed II (1929 - 1942) et sa belle-fille, Jalila, la veuve de son fils Bourhane Bey, réservaient gracieusement à l'UFMT, puis à l'UNFT, des locaux de leur Palais «Ahmady » à La Marsa Saf-Saf, et leur faisaient des dons en espèces. La grande figure du nationalisme en cette station balnéaire beylicale, Radhia Sayeb, affirme avoir reçu des mains de la Princesse Mahrézia, en ses appartements de la Marsa, une somme tellement importante qu'elle en resta bouche bée (139)..

Lilia et sa soeur Ahsaïna, filles de Mohieddine Bey, apportaient des denrées alimentaires pour la confection des paquets chez les Sayeb à La Marsa-ville, destinés aux étudiants tunisiens en France. Par ce moyen, tout à la fois utile et agréable, Bchira Ben Mrad voulait, d'une part, leur venir en aide, et d'autre part, les détourner des alliances malvenues avec les étrangères. Chacun d'eux – y compris Taïeb Méhiri – avait ainsi théoriquement sa correspondante au pays..! (140).

Il résulte de cette rapide évocation que de nombreuses princesses œuvrèrent – dans la limite de leurs moyens, en considération de leur milieu, de leur environnement et des contraintes de la position politico-

---

(135) Ilhème Marzouki, *Le Mouvement des femmes en Tunisie au XXe siècle.* Cérès Productions, Enjeux, 1993, p. 56.

(136) I. Marzouki (Le mouvement... *op. cit.*, p. 50) qui cite Ali Bouhageb, *les dames musulmanes de la charité*, Tunis-Socialiste du 12 mars 1932.

(137) *Ibidem*, 50-51.

(138) *Ibidem.*, p. 73.

(139) Témoignage de Radhia Sayeb à l'auteur.

(140) Le témoin a requis formellement l'anonymat pour des considérations personnelles, mais a confirmé clairement et sans ambiguïté les faits rapportés.

de toutes espèces, n'hésitant pas à solliciter à cet effet les caïds, et organisant, entre autres, des fêtes (128) au cours desquelles elle chantait (129). Les fonds récoltés permettaient la fourniture de repas, de vêtements, de médicaments, ... aux nécessiteux, et le soutien à l'action nationale. Bourguiba, lui-même, en bénéficia sous la forme de 200 francs, remis à son épouse, Mathilde, mensuellement à son intention (130).

A La Marsa, d'autres princesses s'employaient à recueillir des espèces (supra) destinées aux œuvres sociales et au Néo-Destour. Au cours de l'une des réunions organisées à cet effet, qui se déroula chez les Boujemaâ, Dalila, fille de Taïeb Bey et épouse de son cousin paternel, Nejmeddine, accompagna au luth sa soeur, Saïda, qui modulait les airs du temps, entourée de Neïla Ben Ammar, soeur de Wassila, des demoiselles Ben Saïd, Boujemaâ, (131) .... L'intervention des princesses prenait aussi d'autres formes, alors déterminées par les circonstances. Par exemple, lors des ratonnades du Sahel et du Cap Bon de 1952, dans lesquelles la Légion Etrangère du Général Garbay, Ministre de la Guerre du Bey (!!) –c'était l'un des paradoxes du régime du Protectorat cependant dénaturé par la volonté tyrannique de la Puissance protectorale –, Zakia organisa des dons du sang et composa, pour la circonstance et dans le but de rallier les donateurs, y compris le Souverain, une chanson patriotique (132). Dalila accompagnait son époux, à la prison civile de Tunis où il remettait en personne à Fadhel Ben Achour, arrêté à la fin du congrès de l'Indépendance, le 23 août 1946,les repas que lui préparait sa femme, Sabiha Jaâït (Djaït), journellement et ce, jusqu'à sa libération le 31 août 1946 (133). Les mêmes transportaient dans leur voiture automobile, Bchira Ben Mrad et Azzouz Rebaï ou montaient dans leur propre véhicule pour leur assurer une relative, mais dans les faits, réelle protection (134).

Leur action s'inscrivait également dans le mouvement des organisations féminines : l'Union des Femmes Musulmanes de Tunisie – UFMT – et plus tard, l'Union Nationale des Femmes de Tunisie – UNFT–. C'est ainsi que, selon Bchira Ben Mrad, très tôt l'Union

(128) Zakia Bey, Hatta ... , *op. cit.*, p. 63.
(129) *Idem.* Mohamed Ben Salem, L'antichambre ..., p. 56.
(130) Zakia Bey, Hatta..., *op. cit.*, p.64.
(131) Communication de Dalila et de Saïda Bey à l'auteur, du 8 juin 2005.
(132) Zakia. Bey, Hatta .... p.63. Observons que Zakia jouait parfaitement du luth, avait une fort jolie voix, écrivait des pièces théâtrales, et égayait le Palais Beylical, cependant bien sinistre pendant les évènements de 1952 - 1956. Le Résident Général Louis Périllier n'écrivit-il pas à son propos «...la princesse Zakia, dont le charme était un des ornements de la Cour» : in, La conquête de L'indépendance tunisienne, *op. cit.*, p. 81.
(133) Communication de Dalila Bey à l'auteur, confirmée par la famille Ben Achour et par l'érudit, Ahmed Djellouli.
(134) Témoignage de Dalila Bey à l'auteur, préc.

à la construction de la maison de Farhat Hached (118) et répondirent toujours favorablement aux sollicitations des fellaga (119).

Des princesses participaient, par ailleurs, à la création et à l'activité des organismes d'assistance et de secours aux populations, le plus généralement à vocation politique sous-jacente. C'est ainsi que, par exemple, la Princesse Jeneïna, épouse de Lamine Bey, occupa la présidence d'honneur de « el-qmata ettounousiya– la Layette Tunisienne (120), » tout comme sa fille Aïcha, celles de l'Union des Femmes Musulmanes de Tunisie – UFMT – de Bchira Ben Mrad, et, en 1955, du Comité de collecte des fonds destinés à l'armée nationale (121). La Beya, Jeneïna, accorda également son haut patronnage au grand gala de la cellule féminine destourienne de la rue Guarmattou de Tunis (122), organisé le 9 décembre 1955 par Azzouz Rebaï au théâtre municipal de la Capitale dont la scène était agrémentée, pour la circonstance, d'un immense portrait du Souverain (123).

Membre du Comité de la «Layette Tunisienne» – formation, avec «la Goutte de Lait» de l'Association de l'Aide à l'Enfance, créée le 1er avril 1948 à l'initiative du Docteur Ali Fourati et dont le Président fut le Docteur Mohamed Hajjouj –, composé du Docteur Taouhida Ben Cheikh, de Zakia Ben Ayed, épouse de Tahar Ben Ammar, et de Dalila Ben Chaâbane, Zakia participait aux fêtes et galas qu'il organisait et où se produisaient de grandes vedettes tels le célèbre violonniste égyptien, Sami Chaoua, et le «Roi du Nay» – la flûte orientale - et l'illustre musicologue, Salah el Mahdi, et y déployait une intense activité au profit des nécessiteux (124). Au comité du «Secours National» qu'elle constitua au Bardo avec la doctoresse Taouhida Ben Cheikh, Zakia Skandrani, en charge de la trésorerie, et Madame Mohamed Abdelmoula (125), pour venir en aide aux victimes de la tyrannie coloniale, et dont les autres membres étaient, en 1955, Tahar Ben Ammar, Ahmed Ben Salah et Zerzéri (126), Zakia Bey, sa Présidente (127), s'activa sur toute l'étendue du Royaume, pour obtenir des secours, des aides matérielles et des dons

(118) Ibid.: RHM, p.133.- Chedly Bey remit à Madame Salah Ben Youssef, 300.000 francs : Interview à l'Institut de Presse, précité.
(119) *Idem*, in *RHM*, p. 135.
(120) Zakia Bey, Hatta..., *op. cit.*, pp. 63-64.et pp. 63 – 64.
(121) Asma Belkhouja, Eltahaddy ..., in, Mémoire ... *op. cit.*, p.32; 36.
(122) Constituée en 1950, cette cellule comptait dans son premier comité : Chedlia Bouzguarrou, présidente; Alia Babbou, trésorière; Fatma Ben Ali, secrétaire générale; Sayda Sassi, responsable de la jeunesse; et Fatma Belhaj, Mongia Ben Abderrahman et Yamina Zaddam, comme membres ; Alia Babbou, Itinéraire, *op.cit.*, p. 175.
(123) Babbou, op. cit, pp. 176-177.
(124) *Ibidem*, pp.171-172.
(125) Zakia Bey, Hatta... , op. cit., p. 63.
(126) Hamadi Ben Salem, *L'antichambre..., op.cit.*, p.173.
(127) *Idem.*

fils d'Ahmed II, remit à Mongia Ben Ezzeddine, d'importants dons en espèces pour les étudiants tunisiens de France (112).

En 1946 ou 1947, le Haut Magistrat, Mohsen Labbène, assista en personne à la remise, à l'intention des mêmes, au Palais beylical d'Hammam-Lif, d'une grosse bourse, remplie d'argent, par la Princesse Aïcha à Mohamed Masmoudi, venu à la tête d'une délégation, saluer le Souverain (113). Elle y procèderait d'ailleurs derechef par l'intermédiaire de son époux, , à chacune de ses visites à Paris, avec ce responsable néo-destourien (114). Mannana, l'épouse de Noureddine Bey et la sœur du Secrétaire Général du Vieux Destour, Salah Farhat, envoya des secours en espèces et des friandises aux blessés des évènements de 1952, se trouvant en soin à l'Hôpital Sadiki, auxquels son mari rendit visite en janvier, apportant ainsi la preuve que « la famille husseïnite continue à participer au mouvement du peuple et à faire preuve d'affection à l'égard de sa lutte» (115). Les princesses collectaient également des fonds près les particuliers fortunés qu'elles remettaient au correspondant responsable du Néo-Destour. Dalila y procéda à la demande expresse d'Ahmed Mestiri,à elle transmise par Mustapha Daoulettli. Le policier français délateur, Constantini, la suivait en vélo dans ses tournées, se dissimulant souvent derrière les arbres pour mieux observer les donateurs et ne pas gêner son porte-à-porte si utile aux Renseignements Généraux. Au nom du Parti, Mestiri l'en féliciterait par écrit. Mais elle ne fut pas la seule à s'y adonner.

En effet, les quêtes de Zakia la bête noire des Rassemblés, indisposeraient le Résident Général Voizard qui s'en plaindrait à son père, le Bey régnant, mais en vain (116). Elle-même et sa sœur Aïcha remirent des sommes relativement importantes à leur frère Chedly Bey et collectèrent des fonds destinés à Salah Ben Youssef et à Hamadi Badra, alors en fuite après la déportation des ministres du cabinet Chénik dans le sud tunisien par le Général Garbay, le 26 mars 1952, et le refus du Bey de les renvoyer (117). Elles participèrent financièrement

---

(112) Communication de Jalila Ben Mustapha à l'auteur, au Palais Ahmady de La Marsa.

(113) Témoignage de Mohsen Labbène au Club Ziryèbe du musicologue, Salah el-Mehdi à Tunis, du 26 juin 2005 à 11 heures.- Chedly Bey, "témoignage du Prince Chadli Bey" in *RHM.*, préc., p p. 126 - 127.

(114) Communication de Aïcha Bey à l'auteur, à Paris au domicile de son fils Fethi Maherzi.

(115) Le Petit Matin du 27 janvier 1952 et La Nahdha du 26 janvier: HMNT., Doc. XIII, pp. 307-308.

(116) Entrevue du 12 janvier 1952 au Palais Beylical d'Hammam-Lif: Mohamed Ben Salem, L'antichambre ..., *op. cit.*, p. 140.

(117) Chedly Bey, Interview préc., : *RHM*, préc., p.133.- Chedly leur envoya une première fois, 1.200.000 francs : Chedly Bey, Interview à l'Institut National de Presse du 28 déc. 1998, conduit par Hamadi Sahli.

participer au rassemblement des femmes du 15 janvier 1952 (107). En 1947, Zakia alla à Sfax porter secours et assistance aux victimes des violences coloniales du 7 août (108).

Plus encore, selon le Petit Matin du 27 janvier 1952, Fatma (Fany) «prend la tête du mouvement de lutte passive et observe la grève de la faim pour une durée de trois jours à la Grande Mosquée où elle a prononcé un discours enthousiaste invitant à poursuivre patiemment la lutte jusqu'à la fin » (109) ; ce que corrobore le témoignage à l'auteur de la grande nationaliste, Radhia Sayeb, témoin oculaire des faits rapportés, qui ajouta qu'aussitôt son intervention achevée, le Docteur Charfi s'élança vers elle pour lui dire discrètement: «évanouissez-vous ! Evanouissez-vous ! Pour la photo!» (110). Certaines d'entre elles, distribuèrent des tracts nationalistes. Tel fut, par exemple, le cas de Zakia pour ceux fabriqués par Slaheddine Damergi à la Saïdiya (111).

-C'était très certainement dans la contribution financière au mouvement national que les princesses furent les plus nombreuses et les plus actives, ne refusant jamais les demandes que le parti du Néo-Destour et les organisations sociales leur adressaient directement ou indirectement à cet effet. Leurs dons en espèces se cumulaient alors souvent avec ceux de leurs père et frères. Zohra, l'épouse de Taïeb Bey, remit un jour à sa cousine, Radhia Haddad et à Sayda Sassi, venues ensemble solliciter sa générosité, une somme d'argent tellement importante, que la nièce de Bourguiba, enthousiaste, déclara spontanément qu'à l'indépendance, on donnerait le nom de son mari à un hôpital ; ce serait le Palais Taïeb Bey de La Marsa, celui-là même où se déroula la scène décrite. Une loi présidentielle de 1959 le confisqua au profit de l'Etat. Il ne porta, bien évidemment, pas le nom circonstanciel qu'on voulait honorer (!). Jalila Ben Mustapha, la veuve de Bourhane,

---

(107) Sur cette manifestation : Ilhèm Marzouki, *Le mouvement des femmes en Tunisie au XXe siècle*. Cérès Productions. Collection Enjeux; féminisme et politique, 1993, p.164.

(108) Intervention du Professeur Abdeljelil Témimi au Colloque sur le rôle des femmes maghrébines dans la lutte nationale; intervention confirmative in *RHM* pp. 225-254. Voir le témoignage de Mohamed Kraïm in *RHM*, n° 116, p 231.- Le Bey Lamine refusa à Jean Mons, le Résident Général, l'interdiction de l'UGTT et donna 50.000 francs aux victimes tunisiennes : Félix Garas, *Bourguiba et la naissance d'une nation*. Julliard. 1956, p. 194.

(109) Le Petit Matin du 27 janvier 1952 reproduisant un article de la *Nahdha*, en langue arabe, *du 26 janvier* : *HMNT*, *Doc.*, *XIII*, pp. 307 - 308.

(110) Témoignage de Radhia Sayeb à l'auteur du 13 juin 2005. Radhia était une nationaliste très courageuse, fortement engagée et active. Des bulletins municipaux de La Marsa évoquèrent ses actions en tous les domaines dont celui des secours et de l'assistance organisés par l'UNFT : adde Asma Belkhouja, eltahaddy ..., préc., in, *Mémoire de femmes*, ... *op.cit.*, p. 33.

(111) Zakia Bey, Hatta ... *op.cit.*, p.64.

intentionnellement choisi pour la bonne représentativité de l'opinion publique proprement tunisienne, du même Qastally (101).

Convaincu de sa participation active dans les attentats anti-français et conforté en cela par l'instruction pénale de sa secrétaire, son amie Rafyâ Bornaz, de Hautecloque irait, le 14 mai 1952 à Hammam-Lif, menacer Lamine Bey d'en tirer toutes les conséquences s'il n'ordonnait pas son arrestation (102), tandis que Pons et la main rouge préparaient son assassinat (103). On lancerait d'ailleurs, en 1953, des bombes contre son domicile du Bardo (104). Mais rien ne troublerait son action. Aussi parut-il normal que le journal «Paris» du 4 décembre 1953 publiât un article de son correspondant à Tunis, intitulé «Dans la demeure de M. Mhamed Chenik, sur la colline de Radès, les conjurés ont prêté le Serment de la Montagne », relatant la réunion qui rassembla diverses personnalités nationalistes et précisant que s'y trouvaient « le Prince Chedly, la Princesse Zakia, fille du Bey, dont on n'a pas oublié les violentes manifestations de haine contre la France» (105).

Les princesses participaient également aux manifestations anticoloniales, sur la voie publique, telles Lilia et sa soeur Hasseïna, les filles de Mohieddine Bey, Fanny, ...qui, par exemple, se joignirent au cortège nationaliste en tête duquel se trouvaient les Princes Zeïn, fils de Abdelaziz Bey, Naceur, fils de Slaheddine et petit-fils de Moncef Pacha Bey, Rachid et Mokhtar, fils de Taïeb Bey,..., chargés de remettre au Consul Général du Royaume-Uni, en sa résidence de Sidi Daoud, la pétition des habitants de La Marsa contre la politique répressive des Autorités protectorales. Les filles de Lamine Bey n'étaient pas en reste; on les vit manifester à Hammam-Lif et à Carthage devant le Palais beylical (106). La Princesse Fatma, épouse du célèbre peintre, Noureddine Khayachi,qui fut aussi Président de la cellule néo-destourienne de La Marsa, emprunta la voiture automobile, une Hotchkiss, de son cousin germain, Taïeb Bey, pour se rendre à Béja et

(101) Mohamed Ben Salem, l'antichambre ... , journée du 20 mai 1953, op. cit., p.128.

(102) Sur l'éventualité d'une arrestation de Zakia : Mohamed Masmoudi à Salah Ben Youssef; Paris, 11 avril 1952 in Bahi Ladgham, *Correspondance 1952 - 1955*. les années décisives,Tunis, 1990 : «... en tenant les gants à Chedly et les menottes à Zakia on cherche surtout à avoir plus sûrement le Bey... Les menaces de poursuivre Zakia...».

(103) Mohamed Ben Salem, L'antichambre ...., *op., cit*-pp. 73-76. Rafiâ Bornaz et le chauffeur de Zakia furent arrêtés le 29 avril 1952 : Zakia Bey, Hatta..., *op.cit.*, p.64.

(104) Alia Babbou, Itinéraire, Apollonia, 2002, p.254.

(105) Le journal de Casablanca, «Paris», du 4 décembre 1958 in Camille Aymard, Tragédie..., op. cit., p. 176.

(106) De nombreuses photos les représentent manifestant le drapeau tunisien à la main, ... : Archives de l'auteur.

Plusieurs d'entre elles soutenaient les fellaga, qu'ils fussent combattants, agents de liaison ou convoyeurs d'armes, facilitaient et assuraient leurs déplacements après les avoir hébergés le temps imposé par leur sécurité et le succès de leurs opérations. Wasyla, épouse de Mohieddine Bey et fille d'Ismaïl Bey – dont la France se félicita du décès en raison de ses sympathies nationalistes alors qu'il était Bey du camp et ainsi héritier présomptif du Trône (1922 - 1928) – leur réservait «beît essaboun» – la buanderie – située dans son jardin, où ils se groupaient en nombre cependant restreint, et se cachaient, tout au plus, une dizaine de jours. Nfousa, femme de son frère Salah Bey, s'occupait de leur nourriture et leur préparait dans sa villa se trouvant à La Marsa-ville, non loin de la demeure de sa belle-sœur,en face du palais Moncef Bey, des plats bien garnis (98). D'autres s'installaient au second étage de la demeure de Raouf, fils de Moncef Bey, de la même ville, où sa fille Traki,la future épouse de Fathi Zouhir, les prenait en charge (99). Zakia, Dalila – épouse de Nejmeddine Bey –, Traki, Fatma – Fany – la femme de Zeïn Ben Achour, et d'autres encore, s'occupaient de leur transport et se devaient de les mener à bon port. Dans un souci de sécurité et ainsi banaliser leur voyage au regard des gendarmes français, Dalila, par exemple, s'installait avec eux dans sa voiture automobile, alors conduite par son mari. Traki et son père, Raouf, Dalila, ..., convoyaient les armes dans les mêmes conditions. D'ailleurs, plusieurs princes s'en chargeaient seuls. Il en fut, par exemple, ainsi de Noureddine Bey, époux de Mannana, la sœur de Salah Farhat, et de son fils, Sayd. Selon le journaliste du quotidien de Casablanca, «Paris», Camille Aymard, le journal français, «L'Aurore» dans la livraison du 14 mai 1953 écrivait, à ce propos, sous le titre : «Si cela est vrai, c'est inqualifiable», à propos de l'assassinat le 2 mai à 9 heures du matin, non loin de la Résidence Générale, du Vice - Président de la Municipalité de Tunis, Qastally, que l'enquête menée par la police et la Sécurité Nationale, «a conclu à la responsabilité directe de personnages gravitant dans l'entourage même du Bey...» (100). Y compris Zakia ?

Plus tard, selon Hamadi Ben Salem, son époux, le même quotidien dans son numéro du 20 mai, l'accusa carrément d'avoir transporté dans son automobile les assassins du directeur du quotidien, «la Nahdha», proche de la Résidence Générale de France, cependant membre de l'Assemblée des quarante, réunie à Carthage le 1er août 1952,

---

pas pris cela en considèration. Après leur destitution et l'institution de la République, ils furent chassés nus de leur domicile et Zakia rencontra beaucoup de difficultés et (subit beaucoup) de souffrance à cette époque» : ***eltahaddy litahqyqi elthèt*** in Mémoire de femmes, *op. cit.*, 1993, p.35.

(98) Communications de Lilia Bey et de Dalila Bey à l'auteur.

(99) Communication de Traki Bey-Zouhir à l'auteur, du 4 juin 2005, en sa villa de la Marsa.

(100) L'Aurore du 14 mai 1953 in Camille Aymard, Tragédie..., op. cit. p. 155.

Des maisons de princesse servirent également d'ateliers de fabrication d'engins explosifs. La cave de la villa de Zakia, la fille de Lamine Bey au Bardo, abrita des membres du groupe Dammaq à cet effet (91). Dans le garage de la demeure de Naceur, petit-fils de Moncef Bey, et de sa mère, Mamia, de la Marsa-ville, on dissimula un stock de bombes artisanales, appelées à l'époque « hkouk etmatem», les boîtes de tomates, et de cocktails Molotov. On déposait dans la maison de Zakia, ceux qu'on apportait de Tébourba et d'autres endroits (92). Des armes, on en cachait également dans le jardin de Mohieddine Bey (93); chez Raouf Bey avec la complicité active de sa fille, Traki (94); chez Zeïn Ben Achour, au Palais de son père, Tahar à son insu, mais de connivence avec Fatma (Fany) (95); chez Aïcha, la fille de Lamine Bey, sous son propre lit (96).

D'ailleurs, certaines princesses en assuraient elles-mêmes la livraison aux lieux indiqués. Zakia dut, par exemple, changer souvent le numéro d'immatriculation de la voiture qu'elle confiait au groupe Dammaq, pour brouiller les pistes et tromper l'ennemi (97).

---

(91) Zakia Bey, Hatta la nansa : Mémoire de femme, *op.cit.*, p. 64.
(92) Zakia Bey, Hatta ... , p.64.
(93) Communication de Lilia Bey à l'auteur, préc.
(94) Communication de Traki Bey-Zouhir à l'auteur préc.- Traki est la fille de Raouf Bey, petite-fille de Moncef Pacha Bey et veuve de Fathi Zouhir.
(95) Selon certains, ces armes auraient été apportées par Bourhane Ben Achour – un authentique nationaliste qui fut responsable de la cellule Tunis-Médina du Néo-Destour, et Secrétaire Général de la Jeunesse Destourienne en 1951 - 1952, créa la cellule du même parti à Mutuelleville, et fut condamné et emprisonné le 3 mars 1958 avant d'être nommé ambassadeur –, mais ce fait est expressément démenti par l'intéréssé. Par contre, il confirme l'existence des armes chez Zeïn Ben Achour et le rôle de Fanny, au Palais du Cheikh Tahar, à l'insu de celui-ci ; entretien avec l'auteur du 28 juin 2005, à Sidi Bou Saïd.
(96) Communication de Aîcha Bey-Maherzi à l'auteur, confirmée, par Chedly Bey: interview du 17 janvier 2004, RHM, n° 117, p.135 (implicite). – Adde, Chedly Bey, interview inédite à l'Institut National de Presse, du 28 décembre 1998 . – Témoignage concordant de Souâd Sahab et-Tabaâ à l'auteur. Souâd est la nièce de l'épouse de Mhamed Bourguiba, frère de Habib Bourguiba, Mamia. La fille de Mhamed et de Mamia, Malika, a épousé Hédi Sahab et-Tabaà, frère de Souâd. «Chedli et Aïcha étaient d'authentiques Destouriens. Coiffée d'un sefsari (enveloppée dans un...) Aïcha Bey n'avait-elle pas accueilli le Président Bourguiba lors de son retour triomphal de France (1er juin) ? Tijani Azzabi, ***Inoubliable... Hammam-Lif*** ! Ed. Communications I, 2001, p. 230.
(97) Zakia Bey, Hatta... *op. cit.*, p. 64 .- Zakia s'était engagée dans l'action politique depuis 1949 : Hatta ... p.64. Elle était favorable aux nationalistes au lendemain de la déposition de Moncef Bey, le 14 mai 1943. A cette époque, elle se drapait dans le drapeau national pour représenter la Tunisie sur scène (elle faisait du théâtre) : Hasiba Rochdi, ***Nagham mina el-ardh*** in Mémoire de femmes... , op. cit. p. 178.- Selon Asma Belkhouja (Belkhoja), veuve du nationaliste Azzouz Rebaï, « Zakia Bey, la fille de Lamine Bey, était une vraie nationaliste. Elle a beaucoup aidé les nationalistes, a dissimulé les armes et aurait été arrêtée et jugée n'était son appartenance à la famille du Bey et son immunité. Malheureusement Bourguiba n'a

Souâd Neïfer y présida, le 9 août 1946, une réunion des Jeunes Musulmanes (86). Lors d'une autre manifestation, je fus témoin de la vente par sept fois consécutives du portrait du leader, Habib Bourguiba, que Taïeb Bey achetait au prix fort pour le remettre aussitôt aux enchères et l'acquérir derechef successivement, les fonds revenant au parti du Néo-Destour. Une dépendance de plusieurs pièces, ouvrant sur la rue Dar Louzir, fut d'ailleurs occupée gracieusement durant cinq années, par la cellule du Néo-Destour de La Marsa qui y tint des réunions politiques, dispensa des soins aux malades nécessiteux, donna des conférences comme celle de Aïcha Ben Amor sur l'activité des tunisiennes en France (87)... Chez Essia, l'épouse de Hassine, demi-frère de Moncef Bey et son éminence grise, se réunissaient les partisans, hommes et femmes séparément, du retour du Souverain martyr et de sa réintronisation.

Mahrézia, la Beya, veuve d'Ahmed II (1929 - 1942), et son fils, Kamel, tenaient constamment leur palais du Saf-Saf de la Marsa, présentement menaçant ruine, à la disposition des dirigeants et militants du Néo-Destour qui s'y réunissaient, par exemple, sous la direction de Allala Belhaouane comme en 1955 (88), le 7 mars. Jalila Ben Mustapha - Bey, veuve de Bourhane, frère de Kamel fils d'Ahmed II, en ferait de même avec la partie qui lui était réservée, mais au profit de l'Union des Femmes Musulmanes de Tunisie - UNFT - de Bchira Ben Mrad (89), et plus tard de l'Union Nationale des Femmes de Tunisie - UNFT -.Jeneïna, soeur de Moncef Bey et épouse de Chedly Haïder, Cheikh el-Médina, organisa en 1946 dans sa villa, «des réunions de femmes où l'on tient des propos plus exaltés que ceux des Destouriens », selon l'expression même du Résident Général, Mast (90).

---

(86) *Idem*, p.255.

(87) Cette conférence fut présidée par Jamila Bent el-Abdelli, épouse Béchir Ben Slama Ben Amor : le Général Mast à Son Excellence M. Georges Bidault, Ministre des Affaires Etrangères. Cabinet civil. Tunis, 9 septembre 1946, dép. classée «secret» : AAE Fr., Tunis, Bbn. 595, d.I-25, f. 17.

(88) Bureau Politique du Néo-Destour, Cellule de la Marsa à Son Altesse le Prince Sidi Kamèleddine Bey, le 26 mars 1955. lettre de remerciements pour la mise à la disposition de la cellule de nouveau, de son palais où se tint la réunion générale du samedi 7 mars, présidée par le Professeur Ali Belhaouane. Lettre en photocopie in ***Réalités***, n° 935 des 27 novembre - 3 décembre 2003, p. 35.

(89) Communication de Jalila Ben Mustapha à l'auteur.- Sur toute la largeur de la porte extérieure de ce local, appelé la sraïa – aujourd'hui démolie – était suspendue une banderole portant l'inscription en arabe : «Union Nationale des Femmes Tunisiennes de la Marsa»; Sur une photo : Arch. de l'auteur –Jalila fut élue membre du premier comité de l'UNFT avec Fathia Mzali, Radhia Haddad, Safia Farhat, Saÿda Sassi, Amna Mamelouk, Chérifa Fayach, ... : Asma Rebaï ... préc. p. 37.

(90) Général Mast à S.E. M. Georges Bidault, Président du Conseil, Ministre des, Affaires Etrangères, dép. "secret(e)". Tunis, 9 septembre 1946 : AAE Fr., 595, d. 1. 25, f.17.

- Et le concours apporté aux organisations féminines et autres agissant dans le domaine social.

Des demeures princières servirent, en effet, de refuge aux nationalistes - hommes politiques et fallaga -, de lieux de réunion à certains responsables, à la fabrication et au stockage d'engins explosifs et de caches d'armes, et ce, avec une relative sécurité en raison de l'immunité - cependant théorique-quoique aucune arrestation d'un prince ou d'une princesse par les Autorités françaises, ne fût, à notre connaissance, opérée, sécurité légitimement recherchée par les responsables du mouvement de libération nationale en général. En effet, Wasyla, épouse de Mohieddine Bey dont l'engagement nationaliste était avéré et reconnu à la Marsa, et Fatma, la petite-fille de Moncef Bey et la femme de Zeïn Ben Achour, communément appelée Fany, considéraient et traitaient conséquemment Taïeb Méhiri, comme un membre à part entière de la famille ayant, à tout moment, libre accès à leur maison et à leur table (80). Azzouz Rebaï vécut à l'intérieur même de la villa de Zohra, l'épouse d'Ali Ben Sayd Bey -un nationaliste authentique - à La Marsa, au milieu de ses enfants dont il était le précepteur. Recherché par la police, il s'y cachait ou s'y refugiait, selon les circonstances, et n'en sortait que voilé en compagnie de la Princesse (81).

Mhammed-Ali Ghariany se réfugiait chez Saïda,la fille de Taïeb Bey et l'épouse de Hammadi Belhassen. Il sortait généralement après minuit, habillé en «jérydy» avec son «kadroun» en laine épaisse (82), la tête capuchonnée, pour rejoindre Zeïn Ben Achour et d'autres résistants de l'ombre, et aller poser des bombes artisanales au domicile des gardes mobiles et des pro-français de la Corniche de La Marsa (83), avant de regagner la maison de son hôte à la pointe de l'aube. Au Palais Taïeb Bey – l'actuel hôpital du Ministère de l'Intérieur (de la Police) à La Marsa-ville – la demeure de Zohra, son épouse, se tinrent des réunions clandestines, mais aussi publiques sur invitation, de nationalistes, souvent sous couvert de manifestations religieuses (les soulamiyat). Fadhel Ben Achour, par exemple, y commémora le 14 mai 1943, jour anniversaire de la déposition de Moncef Bey (84), et y tint une autre le 30 juillet 1946 (85).

---

(80) Communication de Lilia Bey, veuve Mongi Chebil, à l'auteur, du 2 juin 2005. Lilia est la fille de Mohieddine et de Wasyla Bey.

(81) Communication de Meïmoun Bey, fils de Ali et de Zohra Bey. Meïmoun était Secrétaire Général de la cellule du Néo-Destour du Collège Sadiki, ... et Président de la cellule de Salambô (infra).

(82) Il s'agit d'une sorte de gandoura avec manche, propre au Djérid.

(83) Témoignage de Saïda Bey à l'auteur, du 18 juin 2005. Mhamed-Ali Ghariany était le cousin germain de Zohra, épouse de Taïeb Bey et mère de Saïda.

(84) Saïd Mestiri, Moncef Bey, T.II, ***Chronique des années d'exil.*** Arcs Ed. 1990, p. 193.

(85) Casemajor, L'action nationaliste en Tunisie, *op. cit.*, p.254.

maintenir sous sa dépendance (77), la France joua sur le chapitre des dettes et put exercer une pression incontestable sur Naceur Bey (1906-1922) ; mais le problème se réglait toujours sans aller à l'impossible clash. De tout cela, il résulte que si la question des dettes pouvaient gêner le Bey, elle n'était pas de nature à justifier un changement de politique préjudiciable aux intérêts suprêmes de la nation comme le perçurent certains. Au demeurant, Bourguiba se garda bien, à notre connaissance, d'employer le terme de dettes usant, pour la circonstance, de l'expression générique de «corruption» (78) ; ce qui était autrement grave !

D'ailleurs, le comportement ultérieur de Lamine et l'action de ses filles sur le terrain prouveraient à suffisance l'inefficacité du moyen. Le Leader n'écrivit-il pas, à cet égard, que le Bey «fait porter la responsabilité (de sa défaillance) sur le Grand Vizir Mohamed Saleh Mzali. Les princes et les princesses ont été surtout choqués par la réforme du conseil municipal de Tunis qui fait de Tremsal le maire légal de la Capitale ... et ils le lui ont reproché amèrement ... Le Bey regrette sa défaillance et cherche à reprendre le contact avec le Néo-Destour et à combler le fossé ...» (79). Ses filles et d'autres princesses poursuivraient donc la lutte active, reprise, au plan général, en mai 1954.

Plusieurs d'entre elles, menèrent et mèneraient en effet, *sur le terrain d'importantes actions* individuelles, multiformes,parfois lourdes, souvent dangereuses parce que constitutives de délits relevant de la juridiction militaire répressive, dont certaines n'étaient certainement pas ignorées des Autorités protectorales et singulièrement de Raymond Pons, Secrétaire Général du Gouvernement Tunisien et patron de l'organisation terroriste «la main rouge» qui assassina, entre autres, Farhat Hached, Hédi Chaker, le Docteur Abderrahmane Mami, intime du Palais et médecin des princes et princesses de la Marsa, le 15 juillet 1954....

Ces actions consistaient, pour l'essentiel dans :

- L'accueil réservé aux nationalistes et la mise à leur disposition de leur demeure ;
- Le soutien apporté aux combattants-fallaga;
- La participation aux manifestations nationalistes publiques;
- la contribution financière à la lutte nationale;

---

(77) Sur la liste civile, son institution, et son utilisation à des fins politiques : AAE Fr., les règnes d'Ali III (1882-1902), de Mohamed el-Hadi Bey1902-1906) et de Naceur Bey (1906-1922). - L. Périllier, La conquête..., op.cit. p. 23.
(78) Habib Bourguiba au Bureau Politique du Néo-Destour, non datée, publiée dans *L'Express* du 29 mai 1954 : HMNT, Doc, XIV., Dar el Amal, 1979, pp.217-218.
(79) Habib Bourguiba à Bahi Ladgham, 1er juillet 1954, HMNT, Doc.XIV, p.222.

maintien sur le Trône – ce qui excluait l'éclat fatal avec les Autorités protectorales, encouragé, en cela, par les princesses, ses filles d'une part, et la modification de la loi successorale au profit de son fils, Chedly, d'autre part.

Quid alors des dettes dont le Résident Général l'aurait libéré en contrepartie du rapprochement dont il s'agissait et de l'approbation des réformes Voizard - Mzali qu'il sanctionna le 4 mars 1954 ? Les princesses qui politiquaient alors, y étaient-elles intéressées ? La réponse est assurément difficile, mais on observerait que le fait demeura – à notre connaissance – flou et objectivement inexploitable. Certes, avait-on écrit, qu'en 1951, la liste civile du Bey se montait à 407 millions, soit 1/60e du budget de l'Etat, alors que l'Elysée ne «coûtait» que 78 millions (74), mais l'inadéquation des postes montrait à suffisance que l'argument était captieux et inopérant dès lors que, par exemple, la Présidence française ne supportait pas, en équivalence, la dotation des princes et des princesses de la Dynastie...

Certes, le Bey était endetté et demanda, affirma-t-on, à la Trésorerie générale une avance de 1 milliard deux cents millions d'anciens francs, mais ceci impliquait-il que les Autorités résidentielles lui en fissent don pour prix de sa trahison ? Rien n'est moins sûr. Bien au contraire, puisque le Président Vincent Auriol espérait par ce moyen, «tenir le souverain insolvable» (75). «Les Tunisiens ayant la mentalité d'Arabes corrompus», – écrivit-il à Robert Schuman –, il convenait d'user de chantage. Le Bey ayant contracté de lourdes dettes, on alarmerait les créanciers et les pousserait «à réclamer et à menacer en leur disant qu'ils doivent se presser d'exiger paiement, car ils risquent de n'être pas payés. Pendant ce temps, on informe le Bey qu'on ne peut pas payer un ennemi, que, sur l'ordre du gouvernement, on refuse des crédits nouveaux et qu'on va faire des vérifications pour obtenir de la famille du Bey (fils, filles et gendres) le remboursement de l'indûment payé» (76), et ce, pour en obtenir la soumission. En tout état de cause, le procédé recélait ses propres limites ; car quand bien même ces créanciers agiraient contre lui, on les verrait mal en saisir immobilèrement les biens et l'expluser de son palais nonobstant sa qualité de souverain, détenteur d'un pouvoir absolu, théocratique, auquel les Autorités coloniales étaient en outre si attachées. Bien évidemment, la réflexion de Vincent Auriol l'exclut implicitement.

En vérité avant même l'accession du Prince Mohamed el-Hadi (1902-1906) au Trône, lorsqu'elle voulut imposer à la Cour une liste civile pour tenir les cordons de la bourse, contrôler les dépenses du souverain, et le

(74) Vincent Auriol, Journal... préc., 31 juillet 1952, p. 1070, note 150.
(75) Vincent Auriol, Journal préc. 31 juillet 1952, pp. 468-469.
(76) Ch. A. Julien, Et la Tunisie... op. cit., pp. 79-80, et note 70.

Aziza, la femme de Sayd Bey, dont la carte avait le numéro 3041 en l'an 1339 H./1920/1921 (68)...

Mais Lamine Bey scellerait les réformes Voizard- Mzali le 4 mars 1954 sans avoir, au préalable, réuni les «Etats Généraux». C'était une nouvelle secousse qui diviserait la direction du Néo-Destour avec un radical, Bourguiba (69), un modéré critique, Hédi Nouira (70), et d'habiles politiques tels Mongi Slim, Ahmed Mestiri et Salah Ben Youssef qui, le 15 mai 1954 à l'occasion de la Fête du Trône, irait jusqu'à envoyer au Souverain, d'Extrême-Orient où il était en tournée, un télégramme de vœux déférents s'ajoutant à l'indéfectible attachement à sa personne qu'il exprima, et aux princesses, ses filles, du thé de Ceylan (71).

Influencèrent- elles leur père dans cet arrangement avec Voizard qui – faut-il le rappeler, diplômé de l'Ecole supérieure de langue et de littérature arabes de Tunis, et surtout pendant la fameuse crise de 1922 (supra), membre du cabinet du Résident Général, Lucien Saint fut volontairement mielleux, tactiquement et ainsi «comportementalement» souple. Il était opposé au tyrannique de Hautecloque dont la mission s'acheva le 2 septembre 1953, quoique sa politique demeurât contraignante et violente quant au fond comme celle finalement de son prédécesseur tendant, au principal, à «détacher le Bey de l'opposition» (72). Etait-ce le prix qu'il paya pour qu'on épongeât ses dettes, comme on le dit ? Etait-ce la conséquence de la déposition, le 20 août 1953, du Sultan du Maroc, Mohamed Ben Youssef, qui provoqua un grand émoi au Palais beylical où tout le monde «avait peur (et où) Aïcha, était terrorisée (73), ou celle de l'élimination violente de Hédi Chaker, le 13 septembre 1953, par la main rouge, ou encore de l'assassinat du Bey du camp, Ezzeddine, le 1er juillet 1953, (effet pervers) ?

Elle résulta probablement de la conjonction de plusieurs de ces facteurs (menace implicite de déposition, d'assassinat,...) sachant cependant que dans l'acheminement du pays vers l'autonomie et la démocratisation des institutions qu'il visait toujours, il se préoccupa constamment – dans l'intérêt suprême du pays, disait-il – de son

---

(68) El-Mokhtar Bey, les Beys de Tunis, 2ème éd. 2003, p. 134. Aucune fille de Lamine Bey n'était affiliée au Néo-Destour. Zakia en témoigne pour elle : Hatta... *op.cit.*, p. 62.

(69) Lettre de Bourguiba pubiée dans *l'Express* du 29 mai 1954.

(70) Hédi Nouira, *Les réformes tunisiennes*, in libres opinions, Le Monde, 8 avril 1954.

(71) HMNT., Doc.XIV. *Le Destour face à la troisième épreuve* 1952-1956. 2. La victoire, Dar el-Amal, 1979, p. 77.

(72) «La consigne était de séparer le «Bey du Destour» : L. Périllier, *La conquête.... op.cit.*, p.183; 222. C'était une constante de la politique coloniale française depuis le Résident Général, Lucien Saint (1920-1929) et la naissance du Destour en 1920.

(73) Alia Babbou, Itinéraire, *op.cit.*, p. 255.

que «maltraité, humilié, contraint sous menace de déportation et à la suite d'un ultimatum qui ne lui a même pas laissé un délai de réflexion, de sceller des décrets contre lesquels, il venait de protester de la façon la plus formelle...», il s'inclina, et «qu'un ultimatum brutal avec menace de déposition immédiate, eut raison de la résistance du Souverain qui au premier moment, plia pour éviter le pire, peut-être aussi pour gagner du temps» (64).

Comme en mars, la sanction beylicale était donc entachée de violence. Pour éviter la déposition du Bey, on s'accorda très vraisemblablement sur une reculade calculée, justifiée par la contrainte, par l'acceptation de la réforme municipale par le cabinet Chenik, le 17 août 1950, et surtout par l'adoption par le Leader, Habib Bourguiba, du principe de la «représentation (principe juridique du mandat) des Français» dans les municipalités (65) qu'il confirmerait d'ailleurs dans l'interview qu'il accorderait, peu de jours après le discours de Carthage de Pierre Mendès France du 31 juillet 1954 sur l'autonomie interne, le 2 août à Pierre Corval du quotidien français «le Monde», aux termes duquel : «la Tunisie est un pays souverain, les Français seront considérés comme faisant partie d'une minorité étrangère, mais privilégiée et protégée. Ils pourront prendre part à la gestion des communes dans lesquelles ils constitueront un groupe suffisamment important. Ils pourront défendre leurs intêrets au sein des Chambres de commerce, d'agriculture ou des chambres économiques. Les droits acquis des fonctionnaires français seront respectés (66).

Quels que fussent la cause et la nature du comportement et de la décision de Lamine, les princesses, y compris Jeneïna, l'épouse du Souverain, participèrent à l'élaboration de la stratégie beylicale de laquelle dépendait le maintien du Bey sur le Trône ou sa déposition à leur préjudice et au mépris du droit international public, et n'abandonnèrent pas la partie tout comme leurs cousines, les autres princesses dont certaines étaient d'ailleurs affiliées au Néo-Destour. Dalila, la fille de Taïeb Bey et l'épouse de Nejmeddine Bey, par exemple, était titulaire de la carte du parti portant les numéros 271 et 030780 et la signature manuscrite de Taïeb Méhiri (67). Avant elle, Qmar, l'épouse du Bey, Naceur Pacha, était membre actif du Vieux Destour, tout comme

---

(64) H. Bourguiba. La Galite, juillet 1953 in La Tunisie et la France..., *op. cit.* pp. 392 ; 413.

(65) Jean Ganiage Histoire contemporaine du Maghreb de 1830 à nos jours. Fayard. 1994, p. 548. – Bourguiba à Bouhafa, Avril 1952 in L. Périllier, *op. cit.*, pp. 174-175. Adde, p. 76. - Lettre de Bourguiba écrite à La Galite, le 23 déc. 1952 : *HMNT., Doc. XIII* préc., p. 514.

(66) Habib Bourguiba, Interview au quotidien français, le *Monde*, du 2 août 1954. Adde, L. Périllier., p. 225.

(67) Archives de l'auteur.

initiative, et comme «le conseiller le plus écouté du Bey»(56), ainsi très proche de Chedly (57).

Mais Lamine, âgé, souffrant, plus que jamais isolé après l'assassinat de Hached, le 5 décembre 1952, soumis à la pression tyrannique du Résident Général, de Hautecloque, qui menaçait de bombarder le Palais d'Hammam-Lif où il résidait, alors survolé par les avions militaires (58) et qui écoutait le Général Garbay et l'Amiral Jozan le sommant ce même 5 décembre 1952 « de monter à cheval », d'investir le palais et d'arrêter le Souverain, les princes et les princesses et de les faire embarquer à bord de l'Aviso alors à quai, pour l'exil, si les réformes n'étaient pas sanctionnées (59), et dont les fils, Chedly et Mhamed, et la fille, Zakia, étaient menacés d'arrestation au besoin par la police (60), scella, le 20 décembre 1952, les deux décrets portant réformes des municipalités et des caïdats.

Quel rôle les princesses, filles du Bey, jouèrent-elles dans cette décision ? La réponse, est assurément difficile, faute d'éléments d'appréciation.

On observerait néanmoins que, selon Alia Babbou - qui se rendit ce jour au Palais en compagnie de Sayda, épouse de Hédi Sassi et nièce de Bourguiba, et assista à l'arrivée et au départ du Résident - de Hautecloque étant parti, Aïcha alla chez son père et revint une demi-heure plus tard. Elle était «blême et tremblait» . «Il vous fait dire, dit-elle, qu'il a perdu une bataille, mais pas la guerre ; la victoire finale est pour nous » (61)!

Le Docteur Ben Salem noterait que : «de 21 décembre 1952, le Bey, à bout de souffre, a cédé , une atmosphère lourde règne au Palais ; on a l'impression d'être dans une maison mortuaire ; le mort? C'est la perte de tout espoir, de toute confiance» (62).

Bourguiba constatait, la veille, de la Galite : «les pressions inouïes qu'on est en train d'exercer sur le Bey pour l'obliger à sceller deux décrets portant réforme caïdale et municipale. Je ne sais si ce vénérable vieillard aura la force de tenir le coup...» (63). Il observerait en juillet

---

(56) Noura Borsali, *"L'assassinat de Farhat Hached ou le crime impuni"* in ***Réalités***, n° 937 des 11-17 décembre 2003, p.28.
(57) Noureddine Hached, *"Les derniers moments de Hached racontés par sa femme"* in ***Réalités***, n° 533 des 26 janvier - 1er février 1996, p. 9.
(58) Simone Gros, *La politique de Carthage. Tribune libre*, Plon, 1958, p. 19.
(59) Charles - André Julien, Et la Tunisie..., *op. cit.* p. 89.
(60) Vincent Auriol, Journal... précité, T. VII, 10 mai, 14 mai 1952, p.321; 330 et p. 1032, note 101. - Charles -André Julien, *Et la Tunisie... op. cit.*, pp. 71-72.
(61) Alia Babbou, Itinéraires préc., p. 253.
(62) Docteur Mohamed Ben Salem, L'antichambre de l'indépendance 1947-1957. Cérès Productions, Collection Mémoire, 1998, p.113.
(63) Bourguiba à Mohamed Masmoudi. La Galite, 20 décembre 1952 in, *Habib Bourguiba, La Tunisie et la France*, Julliard, 1954, pp. 333-334.

Slimane, fils aîné de Ezzeddine, Bey du Camp et héritier présomptif du Trône, invité, pour la circonstance à y prendre place dans la prévision de la déposition du Souverain récalcitrant – sérieusement envisagée par le Gouvernement français le 6 mars 1952 et lors du Conseil des ministres présidé par Antoine Pinay le 21 mars – et de son intronisation consécutive, par le télégramme (49) que lui envoya, à la demande de Raymond Pons, de Jean Binoche et de François Puaux du Quai d'Orsay, Giusti, alors Directeur de l'Office de Tunisie à Paris (50). Il agit ainsi sous l'empire de la violence morale, constituée notamment par l'arrestation des membres du cabinet Chenik, le 26 mars 1952 après l'entrevue orageuse d'Hammam-Lif du 25, et hors la présence du personnage le plus influent de la Cour, le Prince Chedly qui, craignant le même sort (51), se réfugia dans un lieu sûr.

Quel fut le rôle des Princesses dans cette reculade de leur père pour les uns, et dans cette tactique intelligente pour les autres ? Probablement approbateur et encourageant d'une part, pour éviter une crise dynastique à leur préjudice (probablement immédiat), et d'autre part, pour organiser une résistance réfléchie et efficace dans le domaine proprement politique. C'est ainsi que l'action de Baccouche fut circonscrite aux questions gestionnelles banales. Le Prince Chedly ne déclara-t-il pas à l'agence Associated Press au Palais de Carthage le 18 juillet 1952, à cet égard, que «le ministère Baccouche est un ministère fantoche. Il n'a jamais eu la confiance de Son Atlesse le Bey. Les réformes, c'est de la plaisanterie. Les places accordées aux Tunisiens seront celles de balayeurs et de commis des postes... Nous remettrons la question tunisienne à l'ONU... La lutte ne cessera jamais...» (52).

C'est également ainsi que fut convoquée la fameuse Assemblée des quarante – appelée aussi les «Etats Généraux du Royaume» – à l'instigation de Sadaq Maqaddam, de Chedly Bey et de Farhat Hached (53), considéré comme un ami très cher par la famille princière (54), comme un frère par Zakia (55) qui pouvait avoir encouragé son

(49) Communication verbale de Slimane Bey à l'auteur, dans sa villa de Forges-les-eaux en France.

(50) Vincent Auriol, Mon septennat ..., *op. cit.*, p. 440 ; T VI, 28 mars 1952, pp .241-242.- Saïd Mestiri, Le ministère Chenik ..., *op.cit.*, pp. 251 et suiv. .- L. Périllier, La conquête ..., *op.cit.*, pp.147 et suiv.

(51) Chedly Bey, Interview... : in *RHM.*, préc., p. 133.

(52) Le Monde in Camille Aymard, La tragédie... op. cit. p. 113.

(53) *Ibid.*, p. I30.

(54) Pons, Secrétaire Général du Gouvernement Tunisien (et chef de la main rouge) à de Hautecloque, Résident Général de France à Tunis. Tunis, 27 janvier 1952 : «Nous avons définitivement perdu Chedly Bey qui a maintenent lié son sort au Néo-Destour et n'obéit plus qu'aux chefs destouriens et spécialement à Farhat Hached «HMNT. Le Destour face à épreuve.I. *L'échec de la répression*, Documents. XIII, p.311.

(55) Zakia Bey. Hatta la...., *op. cit.* .p. 63.

Maurice Schumann, Martinaud-Desplat (42),... qui préconisaient la déposition du Bey. Balloté entre ces diverses tendances (43), Lamine agissait avec circonspection et prudence, croyait-il. En vérité, il écoutait Zakia et Chedly, se méfiait quelque peu de Aïcha (44) dont il appréciait cependant le combat, méditait les réflexions de Soufia (45) et «naviguait entre les brisants pour ne perdre ni son trône ni son audience auprès des masses» (46). Ce fut ainsi que, par exemple, il résista, sur les recommandations et avec le soutien moral de Zakia et de Chedly, les «youssefistes du Palais», aux injonctions de Jean de Hautecloque, utilisa une arme redoutable : «la grève du sceau» (47) laissant de ce fait, en souffrance des dizaines et des dizaines de décrets et ce, pour protester contre les agissements du Résident, soumis à l'influence néfaste de son éminence grise, l'inspecteur général des contrôles, Louis Nullet, et du Général Garbay (48), soutint fermement le ministère Chenik dont les Autorités protectorales exigeaient le renvoi, et ne dénonça pas la requête tunisienne à l'O.N.U. Ecoutant Aïcha et Mhammed, il demanda plusieurs fois au Vicomte Jean de Hautecloque menaçant et sollicitant de pressants appels au calme, et à ses successeurs, l'élargissement de Bourguiba.

Cependant le 28 mars 1952, Lamine scella le décret nommant Slaheddine Baccouche, Grand Vizir (Premier Ministre), et le décret désignant de Hautecloque au poste de Ministre des Affaires Etrangères (du Bey) renvoyant ainsi – mais implicitement – le ministère Chenik. Il le fit ensuite de l'entretien qu'il eut avec les émissaires de Vincent Auriol, Président de la République Française, Jacques Kosciusko-Morizet, Directeur de son cabinet, et Jean Forgeot, Secrétaire Général de l'Elysée, arrivés la veille dans un avion spécial avec le Prince

---

(42) Selon Vincent Auriol, Robert Schuman «Porte la responsabilité de la lettre du 15 décembre 1951» : Mon septennat in L. Périllier, La conquête , op.cit., p.130. – Saïd Mestiri, Le ministère..., *op. cit.*, p.240.

(43) Sur les opinions et les influences au Palais de Carthage : Chedly Bey, Interview à la *RHM*, n°117 préc. pp. 23-24. Sur l'attitude de Soufia Bey-Qassar : témoignage de son fils adoptif, Fakhri Maherzi, à l'auteur du 2 juin 2005, à son domicile de Carthage.

(44) Son frère Chedly évitait de parler devant elle des problèmes politiques car elle rapportait tout à Bourguiba : Chedly Bey *Interview à l'Institut de Presse* en date du 8 décembre 1998, conduit par le Professeur Hamadi Sahli : Archives de l'auteur.

(45) Sur une présentation approchante des différentes tendances politiques dans la famille de Lamine Bey : Alia Babbou, *Itinéraires,* Apollonia, 2002, p.194.

(46) Charles - André Julien, Et la Tunisie..., *op. cit.*, p. 39.

(47) Camille Aymard, Tragédie française ...*op. cit.* n° 82 ; 91,.... v. aussi les ouvrages généraux sur l'histoire de la Tunisie husseïnite.

(48) « Petit, un peu gros, le menton adorné, ce marseillais (Raymond Pons) » était l'agent des renseignements du Maréchal Juin : Elie cohen-Adria, *Du protectorat français à l'indépendance. Souvenirs d'un témoin socialiste*, Nice, 1976, pp. 242-243, et chef puis directeur de cabinet du général Charles Mast (1945-1947). Lui et Louis Nullet, l'éminence grise de Hautecloque, étaient « deux agents de la répression » : CH. A. Julien, Et la Tunisie..., pp. 36-37 ; 44-45.

unanime et général, les moyens d'y parvenir les divisaient en raison des divergences qui opposaient les leaders et minaient le Néo-Destour à un point tel que Salah Ben Youssef déclarât au quotidien français, «Le Monde», du 13 janvier 1956, «qu'il entrait en guerre contre Bourguiba qui ne devait plus être le combattant suprême, mais le traître suprême», après son exclusion du parti par le Congrès National de Sfax, «trié sur le volet» (34).

Aussi trouvait-on au Palais beylical, la tendance bourguibienne, représentée par la Princesse Aïcha, son époux Slaheddine Maherzi et Mhammed Bey, la tendance youssefiste, défendue par la Princesse Zakia (35), épouse du Docteur Mohamed, dit Hammadi, Ben Salem, qualifiée par la revue française, Paris-Match, « d'éminence brune» (36), et que le député français Quilici, raillait à l'Assemblé Nationale en déclarant que «cette Princesse Zakia, joue la passionaria dans les rangs du Néo-Destour» (37), et à qui «on prêtait une âme de militante» (38), et Chedly Bey, le conseiller intime du Souverain et le manœuvrier politique de la Cour, «la bête noire des prépondérants» (39), la tendance pragmatique de la Princesse Soufia, la femme d'Ahmed Qassar, qui rationnalisait les débats et les discussions, et se méfiait de Bourguiba et de Wasyla (40), et la tendance modérée des autres relativement neutres quoique Chedly qualifiât parfois son frère Slaheddine, passionné de voitures automobiles et de football et principal dirigeant du Club Sportif d'Hammam-Lif, la résidence d'hiver des beys de Tunis, de «francophile» (41).

Tous craignaient, cependant, le Rassemblement Français, la main rouge de Pons, et les impérialistes de Paris tels Georges Bidault,

---

(34) Jean Ganiage, Histoire contemporaine ... *op. cit*, p. , n° 557 et la note*.

(35) Zakia Bey, Hatta la nansa (Pour que l'on n'oublie point), in ***Mémoire de femmes tunisiennes dans la vie publique 1920-1960***, ouvrage collectif, CREDIF-ISHMN, éd. Média Com, p.62.- la soeur de Zakia, Aïcha, était bourguibiste : idem, p. 67.- Chedly Bey, ***Interview conduite par Abdeljelil Temimi*** in, ***RHM***, n°117, janvier 2005, pp. 123-124.

(36) Jean Mezerette, le sort de la Tunisie se joue au palais des intrigues in ***Paris-Match***, n° 170 des 16-23 août 1952, p. 29. Il écrivit à son propos «la belle et brillante Zakia qui exerce les fonctions d'organisatrice du Secours National beylical, mais qui est, en fait, au centre de toutes les intrigues...» Selon Zakia, Paris-Match l'avait qualifiée de «panthère noire»; in ***Hatta la nansa, op. cit***, p. 63 ; cependant supra.

(37) ***Journal officiel de la République Française (Débats)***, 6 juin 1952, p. 2667.

(38) Charles - André Julien, Et la Tunisie..., *op. cit*, p. 39.

(39) *Idem*.

(40) La Princesse Soufia tenta même, avec la bénédiction du Bey, un rapprochement entre Ben Youssef et Bourguiba.De fait, elle s'en ouvrit à celui-ci en présence de son époux, Ahmed Qassar, et suggéra l'effacement de l'un d'eux le cas échéant. Furieux, Bourguiba hurla, au bord de l'apoplexie : «moi je me suis sacrifié, Jamais» Communication de Soufia Bey à l'auteur, confirmée par Fakhri Maherzi: in témoignage préc. du 2 Juin 2005.

(41) Chedly Bey, Interview à la ***RHM***, préc, p. 128.

purgerait pas la très lourde peine que prononça à son encontre le Tribunal militaire de Tunis le 24 février 1942, en Algérie, mais à la prison civile de la Capitale, sur l'intervention du même Bey (31), n'empêcha paradoxalement pas son époux, Ezzeddine, Bey du camp et héritier présomptif du Trône – qu'elle dominait outrageuseusement et qui ne vivait qu'à travers elle – d'assister au défilé du 14 juillet 1952 aux côtés du Résident Général, Jean de Hautecloque, et ce, malgré d'une part, l'avertissement du Néo-Destour (Zeïn Ben Achour) que lui portèrent verbalement –sans réussir à le rencontrer, son secrétaire, Hédi Ksouri faisant barrage –à son domicile de la Marsa-Résidence, Fatma Bey et Radhia Sayeb, le 13 juillet (32), et d'autre part, la tyrannie exercée par les Autorités protectorales sur Lamine Bey, son souverain. Ezzeddine serait abattu, chez lui, de plusieurs coups de révolver tirés par Hédi Jaballah, le 1er juillet 1953 à 10 heures du matin, sur l'ordre de Bourguiba, relayé par Sayda Sassi (33).

Au Palais beylical, les princesses, filles de Lamine Bey, politiquèrent pour, suivant le moment, légitimer le pouvoir de leur père qui rappelons-le accéda au Trône au lendemain de la déposition du Souverain légitime, Moncef Bey, et qui fut, de ce fait, considéré par la très grande majorité du peuple comme un usurpateur ; soutenir la cause nationale et réaliser la réforme du système successoral au profit de leur frère, le Prince Chedly. Si sur le principe de la libération de leur pays, l'accord était

---

(31) Estéva au Secrétaire d'Etat aux Affaires Etrangères à Vichy, Tunis, 25 mars 1942, précité (supra n° 28). Il fut arrêté avec Taïeb Slim et d'autres nationalistes pour rédaction et diffusion de tracts portant atteinte au moral de la population et reconstitution de ligue dissoute. Il fut condamné par le Tribunal militaire permanent à Tunis, le 24 février 1942, à 20 ans de travaux forcés et à 20 ans d'interdiction de séjour nonobstant la brillante plaidoirie de Maître Tixier-Vignancourt, Avocat à la Cour de Paris, et devait rejoindre Alger pour y purger sa peine. Habib Thameur fut libéré par Estéva le 1er décembre 1942, à la demande de Moncef Bey : Casemajor, *L'action nationaliste en Tunisie du Pacte Fondamental à la mort de Moncef Bey* 1857-1948, Tunis, 1949, p. 190, qui sut s'imposer à lui.

(32) Témoignage de Radhia Sayeb, la grande nationaliste de La Marsa, à l'auteur, le 13 juin 2005, dans sa villa.

(33) Selon Chedly Bey : Interview à la Revue d'Histoire Maghrébine, – *RHM*, n° 117, janvier 2005, p. 127 .- Adde, témoignage de Lilia Bey-Chébil à l'auteur rapportant le propre témoignage à elle de Chèdliya Bouzguerrou, la soeur de Sayda Sassi, à Paris.- Cette présentation des faits contredit la relation du cinéaste, Omar Khlifi, in, *La Presse* du 5 avril 1999, p. 3. -Hédi Jaballah, l'assassin du Bey du camp, fut condamné à mort avec ses complices – Salah el-Outani, guetteur qui serait grâcié par le Président de la République française, Vincent Auriol, et Hédi Ben Hassan, secrétaire de l'Union des Artisans Tunisiens, qui se refugierait en Libye et deviendrait commissaire de la police tunisienne, organisateur de l'assassinat chez le cordonnier Ali Jeddou – par le Tribunal Militaire de Tunis, le 28 septembre 1953, présidé par le conseiller Vitte, le commandant Lesieur étant commissaire du gouvernement, après les plaidoieries de Maîtres Abdelmajid Ben Aïssa et Ammar Dakhlaoui. Il fut passé par les armes au lac Sedjoumi, le 14 avril 1954, à la pointe de l'aube.

Qmar expira le 30 décembre 1942. Lors de ses obsèques au Djellaz, le 31 du même mois, son beau-fils, Moncef, alors Bey régnant, exprima sa volonté d'être enterré dans ce cimetière au milieu de son peuple et non dans la nécropole husseïnite de Tourbet el-Bey à Tunis, et signifia à Hédi Lakhoua le renvoi de son ministère auquel succèderait le cabinet Mhammed Chenik, sans l'assentiment préalable du Résident Général, l'Amiral Estéva.

En poste à Tunis de juillet 1940 à mai 1943, ce Haut représentant de l'Etat Français insinua en mars 1945, à son procès devant la Haute Cour de Justice en France (28), que Zohra, alias Helléna Bellino, une belle italienne, épouse de Raouf Bey, fils aîné de Moncef Bey encore au pouvoir, aurait représenté à la Cour de son beau-père, le parti de l'Axe, œuvrant ainsi pour l'indépendance de la Tunisie (29); ce que contestent aujourd'hui certains membres de sa famille qui ne nient cependant pas le soutien «moral» qu'elle apporta à son mari, qui était manifestement engagé en politique et favorable à la libération de son pays du joug colonial au besoin avec l'assistance des forces germano-italiennes. C'était ce que reprochèrent avec une évidente mauvaise foi, les Autorités françaises des armées alliées, le Général Juin et le Général Giraud, Commandant en chef français civil et militaire en Afrique, sous couvert de collaboration, à Moncef Bey, qui entendait en vérité, respecter le Traité du Bardo de 1881 en toutes ses dispositions avant de négocier, le moment venu, l'indépendance du Royaume.

Hanifa, qui intercéda en 1934 auprès de son père, le Bey Ahmed II, en faveur du leader, Mahmoud Materi, à la demande de son épouse, et par deux fois, de Habib Thameur – qui, arrêté le 12 juillet 1940 fut relâché le 3 août 1940 à la demande expresse du Souverain, (30) et ne

---

(28) Haute Cour de Justice, ***Audience du 12 mars 1945***, double de la minute du procès, inédit, Dossier 1, p. 95; Dos. 3, p.46. L'arrêt du 15 mars 1945 prononce la détention perpétuelle d'Estéva, sa dégradation militaire, la confiscation de ses biens, et le condamne aux dépens: Archives de l'auteur.

(29) Raouf Bey a mis, pendant le règne de son père, son influence au service du mouvement nationaliste. Selon Estéva, le clan germano-italien du Palais, était composé de Raouf, de son épouse, du médecin du Souverain, du pharmacien, ... : HCJ., audience du 12 mars 1945 préc., supra. – D'après le Général Mast, Résident Général de France à Tunis, Raouf s'est " gravement compromis avec les Allemands» : Mast à Georges Bidault, Ministre des Affaires Etrangères. Tunis, 29 mai 1945, dép. n° RL. 882 : AAE Fr., Bbn.595,d.I-28, annexe II, f. 120. – Moncef Bey était, selon Juliette Bessis, soumis à « des influences contraires dont celle de son fils aîné Raouf, admirateur des nazis ... » : La Méditerranée fasciste..., *op. cit.*, p. 341. Il informait les Italiens de divers faits les intéressant par son officier d'ordonnance Dhaoui : *idem*, p. 356 . Il était engagé en faveur de l'Axe : Roger le tourneau, ***Evolution politique de l'Afrique du Nord musulmane 1920-1961***. Armand Colin, 1962, p. 100.

(30) Amiral Estéva au Secrétaire d'Etat aux Affaires Etrangères à Vichy. Tunis, 25 mars 1942, dép. R.G. 336 : AAE Fr., R. 105, d. 3, f. 835. Il fut arrêté pour avoir sollicité une audience de son Souverain, Ahmed II, dans le but de lui exposer la situation des détenus politiques et demander leur libération!

par amour, qui était une destourienne convaincue, titulaire de la carte de membre actif du Destour portant le numéro 496 en 1921 – 1922 (22) et exerçait sur son époux (23)– qui adopta, peu avant, sur ses pressantes recommandations, le programme en 18 points des nationalistes – une puissante emprise, sut tirer les ficelles (24) pour obtenir la démission provoquée du Premier Ministre, Taïeb Djellouli, remplacé par Mustapha Dinguizli, le renvoi du Directeur du Protocole, Khaïrallah Ben Mustapha – père de Chedly Khaïrallah – et la nomination de son intime (25) – par ailleurs très proche de son autre ami, Ahmida Beïrem (26)–, Khalil Bouhajeb – fils du célèbre Salem et ancien époux de la princesse égyptienne, Nazli Hanem, décédée en 1913 – au Ministère de la Plume, l'antichambre du Premier ministère, ambitionnant ce faisant, selon certains, un rôle politique plus grand.

Mais son mari quitterait ce monde peu de temps après, le 10 juillet 1922. Khalîl Bouhageb serait néanmoins Grand Vizir de Mohamed el-Habib (1922 - 1929) et d'Ahmed Bey qui s'en séparerait cependant en février 1932, et Ahmida Beïrem, resterait Cheikh el-Islam hanéfite jusqu'à sa révocation par le même Souverain en mai 1932 (27).

---

(22) Voir la photocopie de sa carte in el-Mokhtar Bey, *Les Beys de Tunis*, 2ème éd., 2003, p.134.

(23) Sur la crise de 1922, v. notamment, Lucien Saint à Raymond Poincaré, Président du Conseil, Ministre des Affaires Etrangères. Tunis, 8 avril 1922, dépêche n° 427, R.G., « confidentiel » : AAE Fr., archives de l'auteur.- Casemajor, *L'action nationaliste en Tunisie*, 1948, pp. 79-82.

(24) Sur une présentation romancée du jeu de Qmar et de la crise: Gabriel Puaux, *A la Cour du Bey de Tunis* in Les Annales, «Conferencia», Nouvelle Série, n°7, mai 1951, pp.30-36.

(25) Khélil Bouhageb, fils du célèbre Salem –ami et collaborateur du Grand Vizir de Sadaq Bey, Kheireddine–, né en 1869, fit ses études au Collège Sadiki puis au Lycée Saint Louis à Paris et entreprit une carrière administrative qui le mènerait successivement aux postes d'interprète au Gouvernement, de chargé de l'instruction au Tribunal de l'Ouzara et au ministère public, Cheikh el-Médina et de Président du Conseil municipal de Tunis, avant d'accéder au Ministère de la Plume et au Grand Vizirat. Il aurait joué un certain rôle dans l'union de Naceur Bey et de Qmar, veuve d'Ali III(1882-1902),dont il deviendrait l'intime. Il était détesté d'Ahmed II (1929-1942) qui le tenait pour un pro-français, espionnant la Cour pour le compte de la Résidence Générale,ce qui expliquait la tenacité du Résident Général, Manceron, dans son opposition à son renvoi du Grand Vizirat, mais en vain, le Souverain étant prêt à la crise avec lui : Manceron au Ministère des Affaires Etrangères. Tunis, 4 juin 1932, dép. n° 723 : AAE Fr.,Tunis, f.137-138; arch. de l'auteur.

(26) Issu de la célèbre famille hanéfite,turque d'origine, qui donna au pays de nombreux magistrats et d'éminents historiens, Hamida voulut affirmer la prééminence du Charaâ hanéfite sur le pouvoir politique des Beys, ce qui déplut fortement à Ahmed qui, en outre, n'appréciait guère son amitié avec son ennemi Khélil Bouhageb. Aussi le révoqua-t-il de ses fonctions de Cheikh el-Islam hanéfite en mai 1932.

(27) Manceron au Ministère des Affaires Etrangères à Paris. Tunis, 4 juin 1932, dép. n° 723 : AAE Fr., Tunis, f. 137 et suiv.

Salah Ben Youssef (18) – proche du sérail (19) bien avant la mort de Moncef Bey – que Chedly accuserait d'ailleurs, en 1950, selon les Renseignements Généraux, de violer sa parole d'amender la loi de dévolution du Trône (20).

C'était, avec le maintien de Lamine au pouvoir quelque fût l'état des rapports franco-tunisiens, une constante de la dynamique politique du Palais, toutes tendances confondus. Vincent Auriol, Président de la République Française, le comprit si bien qu'au plus fort de la crise, en 1952, il suggéra à Robert Schuman, Ministre des Affaires Etrangères, nonobstant la bassesse du procédé, qu'un médecin convainquît Chedly Bey de la nécessité de subir «des soins urgents» dans une ville d'eau où on le persuaderait «qu'il compromet son avenir», à savoir l'institution (à son profit) « d'une monarchie héréditaire ». «Qu'il collabore avec nous – écrivait-il – et on pourra voir»... la réforme successorale (21).

Hors la question dynastique, les princesses n'intervinrent en politique qu'à l'occasion et ce, jusqu'à la déposition illégale de Moncef Bey , ordonnée par le Général Giraud le 14 mai 1943, au mépris des traité du 12 mai 1881 et convention de La Marsa du 8 Juin 1883, et de plus en plus fréquemment et efficacement après, pour – autant que possible – orienter l'action du Souverain dans le sens souhaité et apporter un appui effectif aux nationalistes.

En effet, dans la crise d'avril 1922, Qmar, ancienne odalisque et veuve d'Ali III (1882 - 1902), que Naceur Pacha Bey (1906-1922) épousa

---

Hached, mouvement ouvrier et lutte nationale, série 3, n° 8, Fondation Témimi, Zaghouan, janv. 2002, p. 94.

(18) Tahar Belkhodja, *Les trois décennies de Bourguiba*. Arcantères, Publisud, 1999, p. 15.

(19) «C'est Salah Ben Youssef qui réconcilia le Néo-Destour et la Monarchie : Jean Lacouture, *Cinq hommes et la France*. Ed. du Seuil, 1961 p. 143. Azzouz Rebaï disait: «le sceau doit être de notre côté» : Sophie Bessis et Souhayr Belhassen, *Bourguiba*. Jeune Afrique Livres, coll. Destins, I, p.122.

(20) Renseignements Généraux. Année 1950. Document S.H.A.T., p. 9 -Saïd Mestiri, Le Ministère Chénik, op.cit, p. 214.

D'ailleurs c'est un fait connu dans la Famille Husseïnite qui se méfiait de Chedly Bey et n'était rassurée qu'avec l'accession au beylicat du camp, du Prince Hassine en raison de l'aura de son demi-frère, Moncef Pacha Bey, le roi martyr, et du prestige dont il jouissait en sa qualité d'éminence grise. On observera que Bourguiba ne semble pas s'être expressément exprimé sur cette question. Par contre, Wassila joua sur ce registre pour entretenir ses liens amicaux avec la Princesse Aïcha et renforcer la position du parti au Palais. Elle vint même un jour lui annoncer, dans une grande excitation, que le bureau politique venait d'adopter le principe de la modification de l'ordre successoral au profit de son frère Chedly, et qu'il fallait qu'elle obtînt d'elle et de Chedly – qu'elle ne trouvait pas – la «bchara» ! : Communication verbale de Aïcha Bey-Maherzi à l'auteur, à Paris au domicile de son fils, Feteh.

(21) Vincent Auriol à Robert Schuman, *Journal de mon septennat*, 1947-1954, T. VI, Collin. Paris, pp. 468-469 in Charles-André Julien, Et la Tunisie..., op. cit., pp. 79-80.

Certes, on peut discuter la véridicité et l'authenticité des faits rapportés, mais on doit observer, d'une part, que Taïeb Bey s'était engagé en faveur du Néo-Destour (contributions financières périodiques, affectation d'une annexe de son palais de La Marsa à la cellule destourienne, réunions en ce même palais des nationalistes, ...: infra), et jouissait d'une excellente réputation (probité, rectitude du jugement, ...) et, d'autre part, que, Bourguiba, alors à La Galite, s'interrogea, en des termes sévères, après les réformes Voizard - Mzali du 4 mars 1954, sur la pérennité de la Monarchie et le maintien de Lamine Bey sur le Trône.

N'écrivit-il pas, à cet égard, «à part quelques rares exceptions sans influence, nos princes ont perdu jusqu'au sens de la dignité et l'honneur... En passant avec armes et bagages à l'ennemi, le Bey a jeté le trouble dans certaines consciences et a brisé l'élan du peuple... Il faut déblayer le terrain de tous les vestiges de la période de décadence qui risquent de freiner notre marche en avant. L'idée monarchique est d'ailleurs en régression partout chez les peuples musulmans. Nos princes se sont révélés néfastes dans le passé et incapables de s'amender et de s'adapter à la réalité nationale. C'est une branche pourrie qu'on doit laisser de côté, en attendant de l'éliminer le cas échéant. Monarchie constitutionnelle ou République, l'essentiel c'est que La France ne soit plus tentée de se servir d'un monarque comme paravent... » (15). En considération des termes de cette missive, la démarche, quoique exceptionnelle, est loin de surprendre. Elle reflète exactement le caractère de l'homme, exprime une ambition et un réalisme gros de conséquences, et s'inscrit dans sa démarche ascensionnelle vers le pouvoir. Quoiqu'il en soit, le fait est confirmé, en tous points, par les filles de Taïeb Bey, Dalila dont l'engagement politico-social est, jusqu'à ce jour, indiscutable, et Saïda, toutes deux présentes à la réception de Bourguiba.

- Chedly, fils aîné de Lamine Bey et son éminence grise, voulut avec l'assentiment discret de son père, modifier l'ordre successoral à son avantage (16), encouragé en cela par tous ses frères, ses sœurs, sa mère, et bénéficiait, pour ce faire, de la bénédiction de Farhat Hached – mais dans le cadre d'un régime parlementaire démocratique – (17), et de

---

et 020780 portant la signature manuscrite de Taïeb Méhiri... Elle est présentement déléguée régionale de l'UNFT à La Marsa, et membre du bureau de la délégation.

(15) H. Bourguiba au Bureau Politique du Néo-Destour, lettre non datée, publiée par L'Express du 29 mai 1954 : ***Histoire du Mouvement National Tunisien – HMNT –***, Documents – ***Doc. XIV***, Dar el-Amal, 1979, pp. 217 - 218.

(16) Louis Périllier, La conquête..., op.cit. p. 257. Charles –André Julien, ***Et la Tunisie devint indépendante***, 1951-1957. Les éd. J.A., 1985, p. 39. - Jean Ganiage, ***Histoire contemporaine du Maghreb de 1830 à nos jours.*** Fayard, 1994, p. 548 – Camille Aymard, ***Tragédie française en Afrique du Nord*** - Paris, 1958, p. 70.

(17) Farhat Hached apportera le soutien de l'UGTT dès lors que le Royaume est doté d'un parlement élu devant lequel le gouvernement doit être responsable : Noureddine Hached, Intervention in, ***Actes du congrès international sur Farhat***

assisté de Husseïn, qui règnerait de 1824 à 1835, et de Mustapha, Bey du Trône de 1835 à 1837, ses fils.

Habib Bourguiba, alors Premier Ministre (Grand Vizir) -ce nous semble -, demanda à Taïeb Bey qu'il connaissait depuis le règne de son père, Ahmed II (1929 -1942), pour l'avoir notamment introduit près de lui, plus d'une fois, déguisé en femme voilée, de le recevoir en son palais de Marsa-ville (13) et de lui présenter, à cette occasion, ses filles et son épouse, Zohra, qui, souffrante, l'accueillerait alitée dans sa chambre à coucher ... Dans le grand salon où ils s'isolèrent, Bourguiba proposa à son hôte d'accéder au Trône en remplacement de Lamine Bey que le Néo-Destour entendait destituer, de ne demeurer cependant au pouvoir qu'environ neuf mois, de proclamer, à l'expiration de cette période, la République avec comme Président Habib Bourguiba, et de quitter définitivement la Tunisie avec toute sa famille, l'Etat subvenant à l'entièreté de leurs besoins partout où ils s'installeraient. La réponse devait être donnée téléphoniquement le lendemain.

L'affaire était fort difficultueuse et délicate, la proposition venant d'un personnage charismatique et extrêmement puissant, intéressant par ailleurs le régime politique du pays et son avenir institutionnel. On en débattit donc longuement en cercle très restreint. En définitive, Zohra recommanda un refus courtois, mais franc, parce que Lamine Bey incarnait la légitimité monarchique, que son mari était royaliste et qu'il entendait mourir là où il nacquit et vécut. Bourguiba qui dit s'attendre à cette réponse, demanda à Taïeb Bey de tenir leur conversation secrète jusqu'à la disparition de l'un d'eux; ce qui fut respecté. Sa divulgation interviendrait cependant du vivant de l'ancien Chef de l'Etat et après le décès du Prince (14).

---

(13) Bourguiba connaissait Taïeb Bey qui l'introduisait près son père, Ahmed II, après qu'il se fût débarrassé du voile féminin qu'il portait pour accéder discrètement au Palais, comme convenu, et échapper au regard vigilant des agents des Renseignements Généraux... Après son retour triomphal à Tunis, le 1er juin 1951, Bourguiba demanda à Taïeb Bey, par l'intermédiaire de Zarrouk de Sidi Bou Saïd, de le recevoir en son palais de Marsa-ville. Il y vint accompagné de quatre personnes : 3 fellaga et un chauffeur, dans une Simca blanche.Il était installé à l'arrière entre deux de ceux-là. J'assistai à l'entretien qu'il eut avec son hôte dans le grand salon où il lui faisait face assis, entouré des trois fallaga.Il sortit de la poche intérieure de son complet-veston, une lettre que lui adressa Louis Périllier, et assortissait la lecture qu'il en faisait à haute voix, d'un commentaire vif et animé... Il me recommanda, à cette occasion, d'entreprendre des études d'aéronautique ! La pellicule photographique qui devait immortaliser cet évènement, me fut restituée par «Photomaton» qui se trouvait à la place de la Résidence, à côté de la Cathédrale, totalement noire, donc brûlée ; les Renseignements Généraux étaient très probablement passés par-là!

(14) Communications concordantes de Dalila et de Saïda – confirmant celle faite à l'auteur par Taïeb Bey – qui assistèrent à la réception de Bourguiba notamment dans la chambre à coucher de leur mère, Zohra, alors souffrante. Signalons à toutes fins utiles, que Dalila était membre actif du Néo-Destour, titulaire de la carte n° 271

date de la mort de Moncef Bey, ensuite, franchement et résolument dans le mouvement général de libération.Mais alors comment?

Leur action se manifesta, en substance et suivant le degré d'évolution de leur milieu et de l'environnement politique circonstanciel :

- D'abord, dans la question dynastique ,

- Ensuite, dans la dynamique politique du Palais beylical,

- Enfin, sur le terrain.

La question dynastique intéressa les Princes Taïeb Bey et Chedly Bey :

- En effet, le 13 ou le 14 mai 1943, en pleine crise de la succession de Moncef Bey (supra), l'Archevêque de Carthage, Gounot, le Secrétaire Général du Gouvernement tunisien, Binoche, et le Directeur de l'Armée tunisienne, Droz-Grey, vinrent proposer officiellement à Taïeb Bey, fils aîné d'Ahmed II, prédécesseur du Souverain légitime honni par les Autorités protectorales, en son palais de la rue Dar Louzîr de Marsa-ville, le Trône (11). Son épouse, Zohra, immédiatement consultée en raison de l'urgence de la réponse sollicitée, recommanda un refus ferme qui fut entendu (12). Et Lamine accéda au beylicat, le 15 mai 1943, suivant le système agnatique, appelé également système de la Tanistry, adopté en 1814 ensuite de l'assassinat du bey régnant, Othman (15 septembre 1814 - 20 décembre 1814), alité, au Palais du Bardo, par le Prince Mahmoud (1814-1824), fils de Mohamed er-Rachid (1756 - 1759),

---

(11) Lors de son voyage officiel en France en 1934, Ahmed II (1929-1942) interrogea les Autorités françaises sur l'opportunité de modifier l'ordre successoral en faveur de son fils aîné, Taïeb Bey. Mais devant l'hostilité déclarée des autres princes (Bombiéri au ministère italien des Affaires Etrangères,1er juillet 1934 : AAE It., carton 5. dossier Mongi el-Adèl Bey), la Résidence Générale de France à Tunis dut publier un communiqué«démentant ces bruits fantaisistes». Ahmed II envisagea derechef cette réforme au décès du Bey du camp, Mahmoud el-Adèl le 26 février 1939, et retarda de 10 jours la désignation de son successeur, son neveu, le Prince Tahar (Amiral Estéva au Ministre des Affaires Etrangères. Télégramme de Tunis, n° 393, 14 mars 1941 : AAE Fr., Bbn.- n°438, d.1, f.6), franc-maçon et anti-français, qu'il n'aimait pas. Par contre, il ne mit aucun obstacle à l'élévation de son petit-neveu, Moncef Bey, au beylicat du camp au décès de son autre neveu, Béchir Bey, frère de Tahar Ben Mohamed el-Hadi Pacha Bey (1902 - 1906), quoiqu'il fût affecté d'une importante surdité qu'on ne manqua pas de lui signaler pour qu'il l'écartât du trône, mais en vain.

(12) Selon le peintre, Hédi Cahia, petit-fils par sa mère la Princesse Sallouha, de Mahmoud el-Adèl Bey (supra), l'accession au trône de Taïeb Bey à la déposition de Moncef Bey, était à l'époque, un fait avéré et longuement commenté dans la Famille Beylicale. Ahmed Djellouli, féru d'histoire husseïnite et érudit, connaissait cet épisode de la déposition et de la succession de Moncef Bey, et confirme, les faits rapportés ajoutant que l'Archevêque de Carthage, Gounot, portait le titre «d'Archevêque de Carthage, Primat d'Afrique», ce qui était exact.

conséquence, cette légitimité juridique qui leur permettait de gouverner, au besoin, par la tyrannie (7).

Nonobstant cette résistance, la politique entra dans l'intimité des princes et princesses, mais à la faveur de deux événements majeurs, d'une part, la seconde guerre mondiale,d'autre part et surtout, la déposition de Moncef Bey, par l'ordonnance du Général Giraud en date du 14 mai 1943, prise à la requête du Résident Général par interim, Alphonse Juin (8) – quoiqu'il s'en défendît postérieuremet – sur les recommandations des Autorités d'Alger et singulièrement de l'ancien Résident, Marcel Peyrouton, et sur injonction du Gouvernement américain pour lequel il était «coupable de n'avoir pas accédé à l'invitation du Président Roosevelt » d'ouvrir son pays aux Alliés, formulée par le Général Eisenhower (9), déposition ressentie comme une humiliation, une atteinte à l'honneur de la Tunisie et de la Dynastie et un grave danger pour la pérennité du Trône, et qui provoqua la rupture de l'unité des membres de la Famille beylicale, alors partagée entre les moncéfistes et les partisans de Lamine Bey, son successeur, cependant limités au principal à ses fils et filles qui, en 1944, selon le Général charles Mast, alors Résident Général, «ne cachent pas leur animosité à l'égard des familles princières qu'elles considèrent comme leurs ennemies» (10).

Les princesses se trouvèrent ainsi en plein dans la dynamique du moncéfisme, du congrès de l'indépendance du 28 août 1946, de celui, extraordinaire, du Néo-Destour du 28 janvier 1952, et de la lutte violente. C'est dans ces circonstances qu'individuellement et non organisationnellement ou collectivement, plusieurs d'entre elles investirent avec les moyens dont elles disposaient, l'arène politique, d'abord, timidement dans la période antérieure au 1er septembre 1948,

---

(7) Sur la légitimité consensuelle du Bey, circonstantiellement sollicitée par les Autorités protectorales, pour imposer leur politique, et le principe de l'isolement du Souverain et de l'évitement de toute union avec le peuple, cf. *la note A7* (B 591), *F. 65* in A. Hassan, préc, p. 32, note 31, aux termes de laquelle note : «le Bey (Moncef) avait su ... en quelques mois, conquérir la faveur de ses sujets ... Il semblait appelé à sceller l'union entre le nationalisme destourien et la famille beylicale. C'est en raison des dangers que cette conjonction pouvait présenter pour notre Protectorat beaucoup plus qu'une punition de son attitude envers l'Axe – qui semble avoir été correcte – que la destitution fut décidée » . Lorsque l'intérêt de La France l'exige, «il faut (donc) faire à Lamine Bey une popularité nouvelle » : Mons à Vincent Auriol, mai 1947 ***in Journal de mon septennat*** 1947-1954, p. 238, mais aussi, pour la même cause, séparer le Bey du Destour : L. Périllier, La conquête...op. cit., p. 182 ; sur un exemple : Mohamed (Hamadi) Ben Salem, ***L'antichambre de l'indépendance*** 1947-1957, Cérès Productions,I988, p. 159.

(8) L. Périllier, la conquête .... *op. cit.*, p. 259 – contra, Alphonse juin, ***Mémoires***, T. I, p. 188.

(9) Camille Aymard, ***Tragédie française en Afrique du Nord.*** Ed. des Quatre fils Aymard, Paris, 1958, p. 57.

(10) Mast à Catroux. Tunis, 27 septembre 1944; G.P. 6870 : AAE Fr. préc. f.187.

juridiques substantiels, la sanction du Directeur de la liste civile du Bey, obligatoirement un français, en l'occurrence et en dernier, Pierre Matteï (3),véritable oeil de la Résidence Générale scrutant les secrets de leur vie personnelle, et d'autre part, bon nombre d'entre eux vivaient principalement de la dotation que leur servait mensuellement le budget de l'Etat, c'est-à-dire en fait, le Résident Général (4) qui pouvait, en sollicitant le Souverain, les en priver ou en retarder le versement (5) en cas de dérive, par exemple, moncéfienne ou d'insubordination. Mongi Bey et d'autres princes en furent victimes (6).

Ce milieu opposait enfin, une résistance politique (supra) dès lors que les actes des princes et princesses de cette nature, étaient automatiquement dénoncés à la Résidence Générale et qu'ils pouvaient gêner ou inversement conforter l'action du Bey régnant, constamment soumis à la pression des Autorités protectorales qui ne se préoccupaient que de sa légitimité juridique, c'est-à-dire de son sceau, sa légitimité consensuelle –celle que lui conférait le peuple– n'étant prise en considération par elles qu'à l'occasion et pour conforter, par voie de

---

(3) Louis Périllier, *La conquête de l'indépendance tunisienne.* Robert Laffont, 1979, p. 66; 256.- Saïd Mestiri, *Le ministère Chénik à la poursuite de l'autonomie interne.* Arcs Ed., 1991, p .199.

(4) "Il arrivait que l'héritier du trône se trouvât dans une situation matérielle difficile au moment où la succession lui était dévolue. Il ne pouvait redresser sa situation que s'il restait assez longtemps sur le trône. Encore lui fallait-il obtenir des avances qui le plaçaient dans la dépendance des Résidents généraux, puisque ceux-ci tenaient les cordons de la bourse » : Louis Périllier, La conquête de ..., op. cit., p. 256. - Adde, *les dettes de Lamine Bey et les réformes Voizard-Mzali du 4 mars 1954 (infra).*

(5) Le Général Mast à M. le Général d'Armée Catroux, Ministre Délégué Général du Gouvernement pour l'Afrique du Nord à Alger.Tunis, 27 septembre 1944; G.P. 6870 : Archives des Affaires Etrangères Françaises – AAE Fr. —p.13, n°909, f. 189.

(6) Mongi Bey, lettre ouverte à Ahmed Pacha Bey et au Résident Général in, *La Nahdha* du 26 août 1936.- Le Directeur de la Sûreté publique à M. le Résident Général de France. Police tunisienne; n° Sté 815-5,12 juillet 1937 : AAE Fr., bob. 23, d.1, f.12.- Mongi Bey était un fervent nationaliste, pro-italien notoire in : Juliette Bessis, *La Méditerranée fasciste. L'Italie mussolinienne et la Tunisie.* Pub. de la Sorbonne. Ed. Karthala. Paris. 1981, pp. 146-147.-Le 8 mai 1947, jour anniversaire de la victoire, Mongi Bey, en tenue d'apparat – el-kisbet – , défila, en compagnie de plusieurs princes, à la tête de 10.000 manifestants réclamant le retour de Moncef Bey et la liberté : Abdelhamid Hassan, *Moncef Bey et le mouvement moncéfiste 1942-1943,* p. 38.- En septembre 1947, il réclama de nouveau, avec des princes, le retour du Bey malade. Il ne varia guère dans son engagement politique et demeura connu pour ses sentiments anti-français que le Figaro signala déjà en 1933 : *Le Figaro,* 25 mai 1933; Affaires Etrangères Françaises. Déchiffrement. Télégramme arrivée. Tunis 26 mai 1933, J.D., n°158.- Sur cet engagement et ses actions : Note PC., datée de Tunis, 26 avril 1938, et le rapport de «l'Inspecteur Hamadi Ben Chaâbane du commissariat divisionnaire de La Goulette» f.29 de l'annexe 3 : AAE Fr.; Arch. de l'auteur.Il mourut dans un très grand dénuement matériel et moral, ayant été –semble-t-il– spolié et dépossédé de ses biens.

DU RÔLE DES PRINCESSES HUSSEÏNITES DANS LE MOUVEMENT DE LIBÉRATION NATIONALE

El-Mokhtar BEY
Docteur d'Etat en Droit (Paris)
Docteur en Sciences Politiques (Paris)

Chez les Husseïnites, le titre de princesse se transmettait par le père, alors nécessairement prince, et nullement par la mère. La célèbre musicologue, Qmar Zelfani, n'était ainsi pas princesse quoique sa mère Kalthoum, fille d'Ahmed II (1929-1942), le fût. Il s'acquérait aussi par le mariage. L'ancien député, Jalila Ben Mustapha, cousine germaine de Mongi et de Taïeb Slim, et Mannana, la soeur du leader du Vieux Destour, Salah Farhat, étaient princesses en raison de leur mariage, la première, avec Bourhane Bey, et la seconde, avec Noureddine Bey (1). Nous traiterons donc du rôle de ces princesses du sang et par alliance dans la lutte nationale allant du 12 mai 1881, date du Traité du Bardo, au 20 mars 1956, jour de l'indépendance, rôle que nous devons situer, au préalable, dans le milieu dans lequel elles naissaient et où elles évoluaient.

Originellement, ce milieu opposait une résistance socio-culturelle à l'irruption de la politique dans le harem, dont elle heurtait la norme de l'enfermement structurel qui le caractérisait, et de l'enfermement intellectuel d'une éducation qui, quoique soignée à certains égards en considération de la qualité et de la position sociale de celles qui la recevaient, n'en demeurait pas moins consubstantiellement bornée parce que tournée vers l'intérieur excluant, par principe, de son domaine, la politique, alors réservée à l'homme dont elle constituait l'un des attributs de la puissance.

Mais ce milieu opposait également une résistance juridico-économique en ce que d'une part, princes et princesses relevaient du régime des incapables (2) requérant, pour la validité de leurs actes

---

(1) Sur une généalogie détaillée des Husseïnites : el-Mokhtar Bey, *Les Beys de Tunis,* 2ème éd., 2003, pp. 165-291.

(2) Sur l'incapacité des princes à contracter : ***Circulaire*** du Bey, Mohamed es-Sadaq, aux consuls en date ***du 21 décembre 1859.*** Elle est tombée en désuétude selon la Cour d'Appel d'Alger (CA. Alger, 17 novembre 1932, Journal des Tribunaux de Tunisie. 92,32). Il demeure que les actes substantiels des princes et princesses requièrent la signature du Directeur de la Liste civile du Bey. Sur ***le principe d'autorité du Bey régnant sur les membres de la Famille Beylicale*** : art. 3 de la constitution du 15 chaoual 1277/ 26 avril 1861, non abrogé, non suspendu.

L'émancipation de la femme a été considérée par le leadership du jeune Etat tunisien, comme étant le prolongement de la libération nationale et elle représente également le couronnement du réformisme musulman et du militantisme de la femme tunisienne. Après d'un demi siècle, les réformes sociales sont à l'ordre du jour dans les pays du Moyen-Orient et du Maghreb. On considère la femme, qui représente la moitié de la population, comme la clef de toute réforme. Elle ne peut donc en aucun cas être écartée ou marginalisée. C'est dans ce cadre, que s'inscrit le thème de notre congrès que l'on peut subdiviser en sous-thèmes, tels que le travail de la femme, la femme et sa participation dans la vie politique et son rôle dans le développement de la société civile.

Par ailleurs, la femme maghrébine a joué un rôle considérable dans l'histoire contemporaine des pays maghrébins, c'est pourquoi elle mérite aujourd'hui une place beaucoup plus importante sur la scène politique. Ce fut le cas, faut il encore le rappeler, de la femme européenne qui a contribué à la libération et l'édification d'Etats nationaux forts et qui participe aujourd'hui activement dans tous les domaines politiques, sociaux, économiques, culturels et autres. Quelles que soient nos convictions ou opinions, quels que soient nos modes de vie ou de pensée, nous sommes appelés à mieux nous connaître pour vivre ensemble en harmonie, à promouvoir nos échanges et à construire une civilisation humaine mondialisée. C'est dans ce même ordre d'idées, que nous pensons que le partenariat entre institutions de la société civile soit indispensable pour la promotion du dialogue et des échanges culturels.

C'est également le rôle de notre Fondation, qui porte le nom du premier Chancelier de la République fédérale d'Allemagne après la deuxième guerre mondiale, Konrad Adenauer. En effet, la Fondation Konrad Adenauer est active dans près d'une centaine de pays du monde entier. Notre objectif est de promouvoir les sociétés civiles, les processus démocratiques, la paix et le renforcement de l'économie sociale de marché.

Mesdames, messieurs

Nous sommes persuadés que ce thème nous offrira dans les trois jours à venir de nombreuses opportunités pour des discussions fructueuses et un débat fort intéressant. Nous vous remercions chers invités, chercheurs et historiens pour votre attention et souhaitons à ce congrès beaucoup de succès.

DISCOURS DE DR. HARDY OSTRY REPRESENTANT PERMANENT DE LA FONDATION KONRAD ADENAUER PRESENTE PAR RAFRAFI OLFA (CHARGEE DE PROGRAMME)

Monsieur le Représentant des Nations Unies en Tunisie, cher Monsieur Dubois,

Cher Professeur Temimi,

Mesdames, Messieurs,

Chers invités

Permettez moi tout d'abord, au nom de la Fondation Konrad Adenauer en Tunisie et de son représentant permanent, Docteur Hardy Ostry, de vous souhaiter à toutes et à tous la bienvenue à l'ouverture de ce 17ème congrès du Forum de la pensée contemporaine. Notre Fondation tient particulièrement à remercier le Professeur Abdeljelil Temimi pour son engagement dans l'organisation de ce congrès intermaghrébin et interarabe, qui évoque un thème extrêmement important, à savoir le **« Rôle de la femme Maghrébine dans le mouvement de libération et l'Edification de l'Etat national »**

Nos remerciements vont également à tous nos invités qui ont répondu favorablement à l'invitation de nos deux fondations et nous ont honoré par leur présence. C'est également avec un grand plaisir que nous remarquons l'intérêt que vous portez au thème de cette manifestation.

Mesdames, messieurs,

Ce congrès entre dans le cadre d'un partenariat de longue date entre la Fondation Konrad Adenauer et la Fondation Temimi.

En effet, depuis plusieurs années les deux Fondations organisent ensemble divers séminaires touchant principalement aux thèmes de l'histoire contemporaine.

Le sujet d'aujourd'hui a dans son importance et son intérêt digne, des thèmes précédents. **« Rôle de la femme Maghrébine dans le mouvement de libération et l'Edification de l'Etat national »** ; il est, à notre avis, un sujet qui mérite une réflexion approfondie. En effet, dans un contexte de plus en plus mondialisé, on ne peut pas être à l'abri des changements que connaît le monde d'aujourd'hui. La Tunisie qui a voulu et su réformer les conditions de la femme en est l'exemple. Faut-il rappeler à ce propos que la promulgation du code du statut personnel en Tunisie a été adoptée au lendemain de l'indépendance du pays en 1956.

Cette question cruciale pour l'avenir de la région fera l'objet du prochain Rapport arabe sur le développement humain-2005 : « Vers une Autonomisation des femmes dans le monde arabe». Il constituera à n'en pas douter une contribution forte à la connaissance sur le sujet et ses conclusions et recommandations viendront s'ajouter aux résultats de vos différents et aider les gouvernements à formuler des politiques plus orientées verse développement humain durable.

Je vous remercie pour votre attention.

Francis Dubois

pour le Développement (PNUD) à la prise en charge de la promotion de la situation de la femme dans tous les domaines: social, économique et politique. Les travaux engagés ont permis d'introduire ce qu'on appelle "l'indicateur de la participation des femmes" en se fondant sur le revenu par personne, le nombre de postes professionnels et techniques occupés par des femmes et le nombre de sièges féminins dans les Parlements. Et, selon ces barèmes, le monde arabe vient en dernière place pour ce qui est de la participation des femmes au marché du travail et de leur représentation au sein du Parlement, où elles occupent 3,5 % des sièges contre 11% en Afrique subsaharienne et 12,9% dans les pays d'Amérique latine et des Caraïbes». Ce taux est le plus faible du monde et signifie que le niveau d'exploitation des capacités des femmes à travers leur participation à la vie économique et politique demeure le plus faible au monde. Certes des progrès ont été fait particulièrement ces deux dernières années et le nombre de femmes représentées dans les Parlements a augmenté dans plusieurs pays. En Tunisie, cette proportion avoisine depuis les dernières élections législatives les 25 %. Les femmes arabes progressent sur ce plan, mais il y a beaucoup de chemin à faire.

Sur d'autres plans, la situation est encore plus dramatique. Le nombre des jeunes filles qui vont à l'école a certes augmenté depuis les années 70, mais le nombre des femmes analphabètes reste très élevé. Sur 280 millions dans le monde arabe, plus de 50 millions de femmes ne savent ni lire ni écrire ce qui signifie qu'une femme arabe sur deux est illettrée. Cela donne une moyenne quatre fois supérieures aux moyennes des femmes analphabètes en Amérique Latine. Une telle situation constitue un handicap énorme au développement. C'est la raison pour laquelle le Pnud attache une importance cruciale au thème de la Femme et la Prise de décision dans le Monde Arabe et a engagé une profonde réflexion sur les moyens à mettre en oeuvre pour promouvoir une plus grande participation de la femme arabe dans les affaires publiques et favoriser son accès aux postes de décision. Nous croyons à la nécessité pour le monde arabe d'accroître la participation des femmes à la prise de décision en leur permettant d'appréhender très clairement le rôle qu'elles peuvent jouer dans la vie politique en tant que citoyennes et de renforcer ainsi les fondements de la vie démocratique et d'œuvrer pour de meilleures conditions d'existence dans la société.

Plusieurs travaux du PNUD ont montré que l'émancipation des femmes et leur pleine participation à la vie sociale est une étape incontournable du processus de développement. La démocratisation des sociétés arabes ne pourrait donc pas faire l'économie de l'égalité des genres. L'émancipation de la femme dans les sociétés arabes ne pourra se faire que grâce à la convergence de deux phénomènes distincts : le volontarisme politique et l'engagement des pouvoirs publics d'une part, et la prise de conscience et l'activation de la société civile d'autre part.

l'on peut se contenter de proclamer un jour par an. Tout en célébrant le 8 mars de chaque année la Journée internationale de la femme, nous savons que l'autonomisation des femmes est une entreprise à mener tout au long de l'année et qui touche à une multitude d'aspects du développement des nations, dans leurs dimensions quotidiennes.

Nous réaffirmons chaque jour notre attachement à l'égalité des sexes et à l'autonomisation des femmes et notre volonté de faire en sorte que cet objectif central se traduise par des mesures concrètes dans tous nos domaines de pratique et dans tous nos programmes. A ce titre, l'importance de l'égalité des sexes est reflétée par son inclusion au nombre des huit Objectifs du Millénaire pour le développement (OMD) qui ont été adoptés par tous les États Membres des Nations Unies. Ces objectifs simples et mesurables informent tout le travail de développement international. Et l'autonomisation des femmes n'est pas seulement l'un des objectifs visés; elle a aussi pour caractéristique de jouer un rôle critique dans la réalisation de sept autres objectifs. Dans le monde entier, partout où notre organisation est à l'œuvre, les femmes sont les plus pauvres des pauvres : de manière disproportionnée, elles se voient refuser l'accès à la terre, à l'eau et aux sources d'énergie, ainsi que l'accès à l'éducation et aux autres services sociaux; et trop souvent, les femmes sont absentes des processus décisionnels non seulement aux niveaux national, régional ou local, mais jusque dans leur famille même.

En fait, étant donné que la majorité des pauvres du monde sont des femmes, des jeunes filles et des fillettes, le peu d'attention accordé à la problématique hommes-femmes a pour effet de freiner le progrès en matière de développement dans le monde entier. C'est pourquoi l'égalité des sexes est une condition clé de la réalisation de tous les OMD : pas seulement parce que c'est une question de justice élémentaire mais parce qu'elle revêt une importance critique pour assurer la réalisation de pratiquement tous les autres objectifs de développement. Il y va de notre intérêt à tous d'offrir des choix et des possibilités à celles qui n'en ont jamais eu : possibilités d'éducation aux filles que se les ont vues refuser; protection contre les mauvais traitements, au foyer et dans les lieux de travail, pour les épouses et les mères qui ont dû les subir en silence; accès à un réel pouvoir politique et économique pour toutes les femmes de tous les pays. Si nous parvenons à ce résultat, nous aurons créé un monde meilleur pour tous les enfants, filles comme garçons.

Mesdames, Messieurs

La condition féminine est un indice qui permet de mesurer l'état d'avancement d'une société. Il est certain qu'aucune société ne peut parvenir à un niveau désirable de bien-être et de développement humain durable, ne peut être compétitive dans le cadre de la mondialisation si la moitié de sa population demeure marginalisée et privée de moyens d'actions. D'où l'intérêt accordé par le Programme des Nations-Unies

DISCOURS DE M. FRANCIS DUBOIS REPRESENTANT DU PNUD A TUNIS

Honorables invités,

Mesdames et Messieurs,

Je souhaiterais, tout d'abord, souligner la grande satisfaction que je ressens à me retrouver, aujourd'hui, en votre compagnie, pour l'ouverture du 17ème congrès du Forum de la pensée contemporaine sur : Rôle de la Femme Maghrébine dans le Mouvement de Libération et l'Edification de l'Etat National. Je voudrais, d'ores et déjà, remercier pour leur participation, l'ensemble des intervenants qui vont animés les différentes sessions de votre conférence. De même, je me félicite que les très nombreux participants représentent bien la diversité et la richesse des disciplines universitaires s'intéressant à la question de la femme dans les pays du Maghreb et reflètent la multidisciplinarité qui caractérise la Fondation Temimi. Je voudrais également souhaiter la bienvenue aux représentants de pays maghrébins. Leur présence ici, parmi nous, témoigne de la conviction maghrébine des responsables de cette Fondation et de leur engagement pour le rapprochement de l'élite de la région.

Mesdames, Messieurs,

En tant que chercheurs, historiens, spécialistes de la femme vous direz l'essentiel sur la question à travers les différentes contributions prévues et les communications qui seront présentées dans ce congrès seront l'occasion d'approfondir la réflexion et de mettre en exergue le rôle fondamental joué par la femme pour défendre son droit dans la vie politique, universitaire, parlementaire et dans la société civile comme dans les institutions étatiques durant tout le 20ème siècle.

C'est la raison pour laquelle j'ai choisi pour ma part de m'attarder un peu plus sur la situation actuelle de la femme arabe et de vous dire, auparavant, quelques mots sur ce que fait le PNUD dans ce domaine.

L'émergence des femmes en tant que leaders et ce, dans presque tous les pays et milieux, a constitué la transformation sociale, politique et économique la plus frappante du siècle dernier. Mais, il nous faut aussi admettre que beaucoup de chemin reste encore à parcourir. Qu'il soit question de la présence des femmes dans les corps législatifs, en affaires et en éducation, ou simplement de leur droit d'être protégées contre la violence et la discrimination, il reste encore tant à faire avant de parvenir à l'égalité des sexes aussi bien dans les pays développés que dans ceux en développement. L'égalité des sexes n'est pas un objectif que


دور المرأة المغاربية في حركة التحرير و بناء الدولة الوطنية

Mes profonds remerciements vont également au représentant des Nations Unies Mr. Francis Dubois, ainsi qu'à tous les chercheurs qui ont répondu à notre appel, ce qui nous honore hautement.

Souhaitons à l'ensemble des participants un travail fructueux et un interchange scientifique fructueux.

Merci de votre attention

Prof. Abdeljelil TEMIMI

discussions éphémères, où se manifeste une certaine duplicité dans les prises de position de part et d'autre.

Ceci dit, nous le confirmons ici que le rôle de la femme dans le mouvement de libération nationale est évoqué pour la première fois : on s'arrêtera sur l'attitude de quelques princesses militantes et des femmes ordinaires dans ce mouvement de libération nationale, car elles étaient, à bien des égards, de vraies héroïnes à travers leurs engagements politiques et leur participation au mouvement de libération ; il est temps de le révéler et ce pour dépasser les clivages de comportement et d'attitude, qui furent derrière la marginalisation de la femme, non seulement dans les sociétés maghrébines, mais également dans les sociétés sous développées ; on a besoin aujourd'hui d'une nouvelle mentalité, ouverte, une vrai conscience et un comportement digne pour rompre avec cette attitude de duplicité de la société masculine maghrébine ; travaillons donc à promouvoir le rôle de la femme en lui donnant toute confiance, car elle est plus digne pour démontrer ses capacités pour la construction de l'Etat National dans l'avenir ; je crois qu'elle peut donner de meilleures garanties que l'homme, pour faire réussir le processus de la modernité, car les hommes maghrébins ont failli à leur devoir, depuis plus d'un demi siècle aujourd'hui.

L'ensemble des communications qui seront présentées et discutées dans notre congrès, soulèveront un grand nombre de problématiques fondamentales, ce qui va nous éclairer sur l'attitude, la pensée de quelques leaders féminins et en particulier sur quelques noms gravés dans la mémoire collective du monde arabe.

Un grand merci à tous les Ambassadeurs arabes et internationaux accrédités en Tunisie, qui ont eu la gentillesse et le soin d'être parmi nous, lors de cette séance d'ouverture ; c'est une initiative que nous apprécions à sa haute et juste valeur ; nous voulons, en cette occasion, dire que l'avenir du dialogue, du partenariat scientifique entre peuples et individus, passe inéluctablement aujourd'hui par le biais des Fondations académiques privées, car grâce à leur indépendance, à la flexibilité de leur gestion et fonctionnement, elles sont les seules capables de réaliser un vrai dialogue constructif et un partenariat Nord-Sud avec pour rendement palpable des réalisations scientifiques majeures, si l'on compare cela au faible rendement des réalisations des institutions gouvernementales... Je dois dans ce discours, rendre hommage à la Fondation Konrad Adenauer en Tunisie dont le Représentant permanent le Dr. Hardy Ostry n'a cessé de renforcer le processus du partenariat scientifique entre nos deux Fondations, sans prétention aucune ou intervention dans le choix des participants où les thèmes du congrès ; je suis persuadé que la Fondation Adenauer constitue aujourd'hui un exemple réussi pour faire aboutir le dialogue et le vrai partenariat Nord-Sud...

DISCOURS DU PROF ABDELJELIL TEMIMI

Excellences Ambassadeurs des pays arabes et amis

Dr. Hardy Ostry, Représentant Permanent de la Fondation Konrad Adenauer-Tunis

M. Francis Dubois, Représentant des Nations Unies en Tunisie

Mme le Professeur Amal Suleiman El Obeidi

Chers amis, Mesdames et Messieurs,

Merci à vous tous d'avoir répondu à notre invitation pour participer au 17ème congrès du Forum de la Pensée Contemporaine ; ce rassemblement de chercheurs fait honneur à notre Fondation qui, depuis vingt ans aujourd'hui, tâche de promouvoir le dialogue et le partenariat scientifique à l'échelle intermaghrébine, interarabe et internationale, car cette Fondation s'est engagée à traiter de très nombreuses problématiques, avec un souci constant d'objectivité.

Le sujet de notre congrès traitera une problématique qui suscite aujourd'hui l'intérêt de l'ensemble des hommes politiques, de la presse et des chercheurs, à savoir le dossier de la femme, sujet d'actualité et symbole de modernité et de réforme dans l'espace géopolitique arabe, caractérisé malheureusement par une détérioration et une débilité générales, ce qui est bien regrettable ; le rôle de la femme dans le mouvement de libération et l'édification des Etats nationaux, fut marginalisé par la société masculine dominante et par les institutions féministes maghrébines qui ne privilégient pas les travaux scientifiques ni un choix des problématiques à traiter.

Rappelons que l'organisation des Nations Unies a consacré l'année 1978 comme étant l'année de la femme ; après deux décades, elle a organisé le congrès de Pékin en 1998 ; de même la même organisation se réserve le soin de consacrer le 4ème rapport du PNUD à la femme arabe, c'est toute l'importance accordée à la femme sur le plan international et plus particulièrement dans les pays arabes ; car la femme est considérée, à juste titre, comme étant le vrai indicateur de modernité et de progrès vu les mutations survenues dans la société arabe.

Notre intérêt pour ce dossier n'est pas tout à fait nouveau et ce n'est pas la première fois que nous nous y sommes intéressés ; un premier congrès sur la famille morisque: femmes et enfants a eu lieu en 1995 ; un deuxième congrès sur : la femme arabe à l'époque ottomane a eu lieu en l'an 2000 et les actes de ces deux congrès ont été publiés ; il va de soi que l'arrière plan historique de la question mérite notre attention pour mieux encadrer ce dossier rompant avec la presse, les rencontres et

Après les indépendances, les conditions diffèrent d'un pays à l'autre, mais généralement l'on enregistre une nette amélioration due certainement au processus de la diffusion de l'éducation, qui répond parfaitement à la ligne directrice du réformisme.

La parution du statut du code personnel en Tunisie à la suite de l'indépendance est une réelle révolution sur les mentalités, le comportement des gens, et l'impact est palpable sur le processus du mouvement réformiste pour la libération de la femme et la défense de ses droits fondamentaux.

C'est ainsi que la femme constitue un axe principal à l'ère de l'indépendance où on assiste, en particulier à des profondes mutations que connaît le monde ; notre congrès revêt donc une importance exceptionnelle et profonde ; la réclamation de la démocratie aujourd'hui ne peut être valable sans la participation de la femme à la gestion des affaires de la cité à travers les institutions exécutives et parlementaires ; néanmoins la femme maghrébine a pu au terme d'une seule génération, enregistrer un bon nombre de réalisations et réussites, où elle est présente non seulement sur le plan littéraire, artistique, théâtral, mais également sur le plan économique, au sein de la magistrature et dans d'autres secteurs clefs de la société maghrébine, et en particulier sur la santé et l'enseignement.

****

Nos remerciements s'adressent à tous les chercheurs du Maghreb et du Mashrek qui nous ont honoré par leur présence et ont participé activement au débat scientifique, laborieux et édifiant ; c'est bien la mission que notre Fondation n'a cessé d'accomplir dans ce dialogue Maghrebo-Maghrébin et Maghrebo-Mashrekin ; nos remerciements vont également à la Fondation Konrad Adenauer qui a apporté son concours à sa réalisation, et à son représentant permanent le Dr. Hardy Ostry, chez qui nous avons trouvé compréhension et soutien et ce pour réhabiliter le processus du partenariat euro-maghrébin dans sa vraie dimension nationale, son véritable rendement et son sérieux à travers les nombreuses initiatives que notre Fondation a prises depuis vingt ans aujourd'hui, loin des slogans inutiles qui nous fait du tort aux yeux des chercheurs sérieux en Europe et ailleurs.

Tunis le 13/11/2006 Prof. Abdeljelil TEMIMI

ROLE DE LA FEMME MAGHREBINE DANS LE PROCESSUS DE L'EDIFICATION DE L'ETAT NATIONAL

Prof. Abdeljelil TEMIMI

La femme fut l'un des axes principaux du discours réformiste durant l'époque coloniale, tant au Maghreb qu'au Mashrek ; c'est ainsi qu'un grand nombre de questions furent étudiées et en premier lieu la question de l'éducation de la femme, considérée à juste titre, comme étant la clef de toute émancipation de la société dans son ensemble, ce qui explique la multiplication d'écoles pour jeunes filles musulmanes ; c'est ainsi que la population a admis le principe d'éduquer les jeunes filles et de les pousser à suivre leurs études supérieures à l'étranger ; l'exemple du Dr. Tawhida Ben Cheikh, première femme médecin au niveau du Maghreb qui a eu son diplôme à l'Université de Paris en 1919, est un exemple éloquent de la foi de quelques familles pour encourager leurs jeunes filles à s'instruire ; le résultat de ce mouvement à cette époque a donné ses fruits, en enregistrant des dizaine plutôt des centaines de femmes dans différents secteurs en sciences exactes et en sciences humaines et sociales.

D'autre part, le rôle de la femme fut éclipsé, que ce soit dans le mouvement de libération nationale ou en ce qui concerne sa participation dans les différents partis politiques, ainsi que dans les manifestations, les grèves et dans la lutte armée, bien que cette contribution soit plutôt symbolique ; ceci est dû au poids de l'héritage historique, les séquelles du passé et la domination masculine qui a éclipsé injustement les différents rôles de la femmes dans l'édification de l'Etat National ; en effet la femme est le symbole du progrès social et du développement intégral ; car dans l'avenir on ne pourrait avancer dans cette voie, si la femme restait cloisonnée dans un rôle subalterne et marginal dans la vie sociale, politique et économique ; mais ce qui est certain c'est que la femme est appelée à prendre de nouvelles initiatives pour faire face à un certain comportement, hérité du passé et que nous devons changer, pour répondre aux différentes mutations locales et internationales.

Notre présent congrès va mettre en lumière les participations féminines dans le mouvement national maghrébin, voire dans l'édification des Etats maghrébins, en particulier le rôle de la femme algérienne parfois héroïque et mal récompensé.

2 – Partie arabe

Etudes :

TABLE DES MATIERES

1 – Partie française

Série 3 : Mouvements nationaux tunisiens et maghrébins : N° 13

Actes du 17ème congrès du Forum de la pensée contemporaine
sur :

Rôle de la Femme Maghrébine dans le Mouvement de Libération et de l'Edification de l'Etat National

Etudes réunies et préfacées par
Prof. Emérite Abdeljelil TEMIMI

Publications de la Fondation Temimi pour la Recherche Scientifique et l'Information & Fondation Konrad Adenauer
Tunis, Mai 2007

Série 3 : Mouvements nationaux tunisiens et maghrébins : N° 13

Fondation Temimi pour la Recherche
Scientifique et l'Information (FTERSI)

- La composition de cet ouvrage a été réalisée sur l'Unité Informatique de la FTERSI ; le tirage, limité à 200 exemplaires, a été réalisé à l'Imprimerie Simpact à Tunis en Mai, 2007.

Ces actes ont été publiés avec la concours de la Fondation Konrad Adenauer en Tunisie.

- Pour toute information et commande, s'adresser au nouveau siège de la Fondation : *Immeuble Imtiyaz - Centre Urbain Nord A 25 – 1003 Tunis*

Tél. à partir de Tunisie : 71 231 444 ou 71 751 164

de l'étranger : 00216 71 231 444 ou 00216 71 751 164

Fax à partir de Tunisie: 71 236 677 ; de l'étranger: 00216 71 236 677

E. Mail: temimi.fond@gnet.tn

Internet (langue française):http://www.temimi.refer.org

(en langue arabe) :

Prof. Abdeljelil Temimi (sous la direction) :
Rôle de la femme Maghrébine dans le mouvement de libération et de l'édification de l'état national, Novembre 2006.

402p ; 24 cm. - *(Série 3 : Mouvement nationaux tunisiens et magbrébins N° 13)*

ISBN 978-9973-32-076-6

1. – Rôle de la femme dans le mouvement national. 2. – Femme et politique au Maghreb.

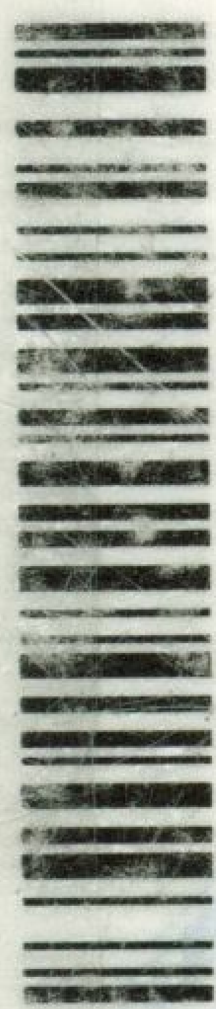
ISBN 978-9973-32-076-6

Rôle de la Femme Maghrébine dans le Mouvement de Libération et l'Edification de l'Etat National

Série 3 : Mouvements nationaux tunisiens et maghrébins : N 13

Actes du 17ème congrès
du Forum de la Pensée Contemporaine sur :

Rôle de la Femme Maghrébine dans le Mouvement de Libération et de l'Edification de l'Etat National



Etudes réunies et préfacées par

Prof. Emérite Abdeljelil TEMIMI

Publications de la Fondation Temimi
pour la Recherche Scientifique
et l'Information & Konrad-Adenauer-Stiftung



Tunis, Mai 2007